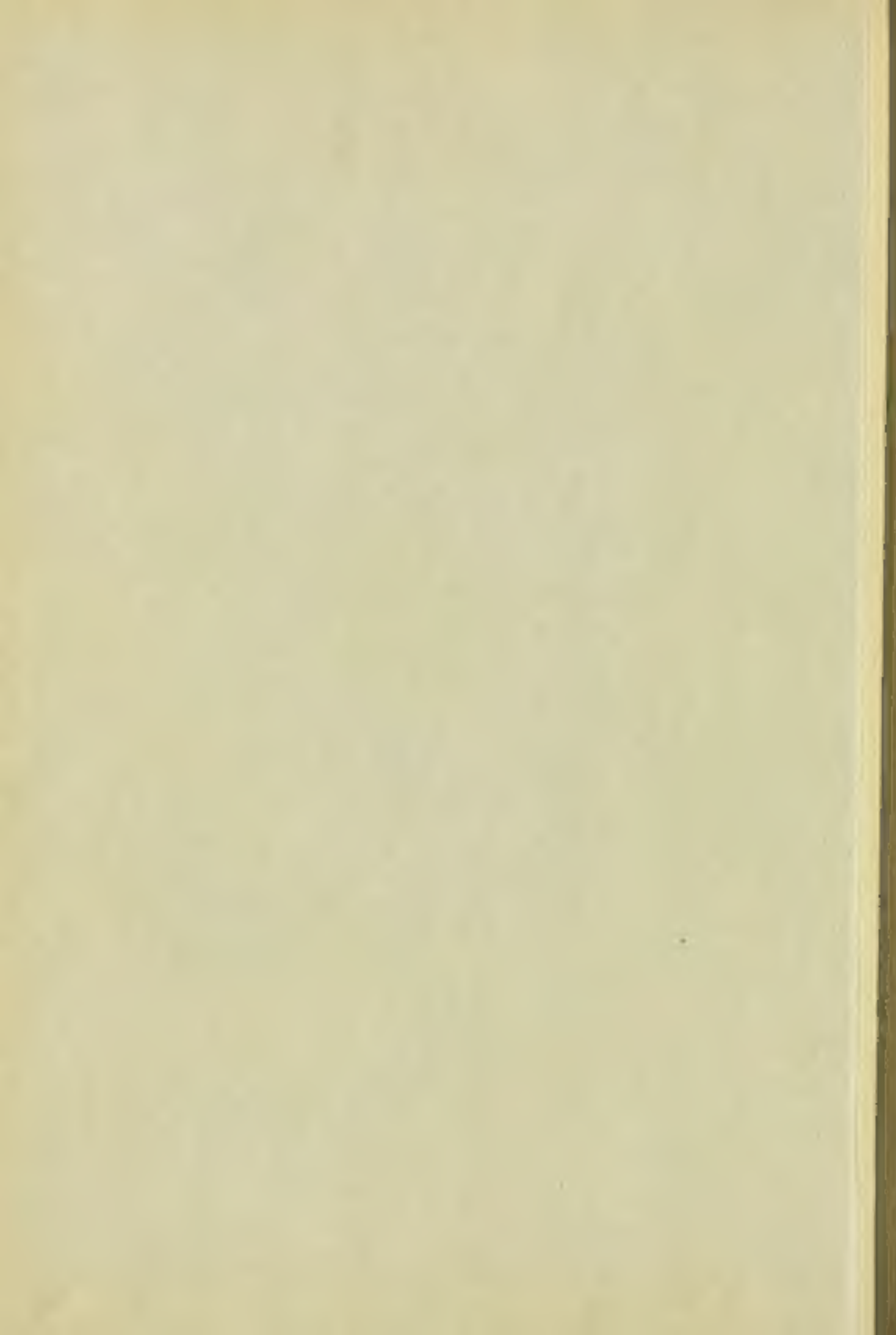


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES





قناة السويس

ومشكلاتها المعاصرة

تأليف

مُصطفى الحفناوي

دكتور في القانون

من جامعة باريس

الجزء الرابع

الإدارة والاستغلال

شركة قناة السويس . وزارة شؤون قناة السويس

١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤ م

الطبعة الأولى

مطبعة جامعة القاهرة

١ شارع إبراهيم باشا بجوار مكتبة جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرست

الجزء الرابع

الموضوع	الأبواب والفصول	الصحيفة
مقدمة .		٩
شركة قناة السويس .	القسم الأول	١٣
الادارة .	الباب الأول	١٥
سيادة الدولة على القناة .	الفصل الأول	١٦
منشأ الشذوذ .		١٩
النتيجة .		٢٥
تأسيس الشركة .	الفصل الثاني	٢٦
كيف جمع رأس المال .		٣٣
المخالفات التي ارتكبتها شركة قناة السويس في تأسيسها .		٣٦
الجزاء على هذه المخالفات .		٤٣
إدارة الشركة .	الفصل الثالث	٤٥
حكومة إنجلترا تدير شركة قناة السويس .		٤٧
المعاني المستفادة من الوثيقة المتقدمة .		٥١
رئيس مجلس الادارة .		٥٥
مجلس الادارة .		٥٦
أعضاء المجلس .		٥٨
الرئيس والوكلاء .		٦٢
اللجنة الادارية .		٦٤

الموضوع	الأبواب والفصول	للمجموعة
مكافأة لعضوية في مجلس الإدارة - وكالة الشركة بمصر .		٩٦
وكالة بلندن وأخرى بنيويورك .		٩٩
الجمعية العمومية للمساهمين .		٧٠
الدولاب القنى .		٧٧
حالة القناة .		٧٨
المشروعات الجديدة - في مداخل القناة .		٨٤
الحركة الملاحية في القناة .		٨٥
صيانة القناة .		٩١
الورش ومحوها - مسائل البلدية .		٩٤
الطرق .		٩٧
الأموال المشتركة - الخلاصة		٩٨
المنشآت .		١٠٠
الأراضي التي استولت عليها شركة .		١٠١
المنشآت التي تدارت عنها شركة للحكومة .		١١٩
الانتعافات التالية لثني أبرم في ظل الاحتلال .		١١٨
شراء قصر الحديو بالاسماعيلية بأربعة آلاف جنيه		١٢٧
الشركة تدير مكتب التلغراف .		١٢٨
إعفاء الشركة من لصربة على المانى .		١٣١
الشركة هي التي ترخص للحكومة بالأراضي		١٣٣
للأرمة لمصالح يريد وغيرها شروط		
لترحيص للشركة بتسيير قطارات عارية من		١٣٦
بور سعيد إلى الاسماعيلية .		
سكة حديد بين الاسماعيلية وبور سعيد .		١٣٧
مياه بور سعيد .		١٤٠

الصفحة	الأبواب والفصول	الموضوع
١٤٧		أعمال إحصائية لزمّت بها الحكومة .
١٥٠		اتفاقات أخرى .
١٥٤		اتفاق ٢٤ يوليو - ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٨ .
١٥٥		اتفاق ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ بشأن المنطقة الحركية والمنطقة الحرة .
١٦٣		بطلان الاتفاق المتقدم .
١٦٤		التشريع الجمركي .
١٧٧		نظام المناطق الحرة في الرسوم بقانون رقم ٣٠٦ الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .
١٨٩		مذكرة شركة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ والرد عليها .
٢٤٠		مسألة أثمان المشتات .
٢٤٩	الفصل السادس	دولة في داخل الدولة - الأملاك المشتركة .
٢٦٢		مسائل البلدية .
٢٨٥		الخدمات الصحية والمعابد والمدارس
٢٩٧	الفصل السابع	اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .
٣١٣	الفصل الثامن	ترعة العباسية - محاجر عتاقة وغيرها .
٣٧٨		محاللات لشركة في نظامها الإداري ولقى - مسائل المستخدمين والعامل في اتفاقية ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .
٣٨٣	الباب الثاني	خلاصة المشكلة .
٣٦٨	الفصل الأول	الاستغلال .
		حركة المرور في القناة .

الموضوع	الأبواب والفصول	الصفحة
كيف تدير شركة حركة المرور في القاهرة .	الفصل الثاني	٤٢٠
لوائح المرور .		٤٢١
رسوم المرور .	الفصل الثالث	٤٣٧
تدخل لاجلار وبحث المسألة في مؤتمر بالقسطنطينية .		٤٤٥
أسهم شركة وسنداتها	الفصل الرابع	٤٥٣
ميراثات لشركة .	الفصل الخامس	٤٦٧
أرباح الشركة .	الفصل السادس	٥٢١
شرح الدفع .	الفصل السابع	٥٣٩
احلاصة		٥٥٠
علاقة شركة بالحكومة المصرية .	الباب الثالث	٥٥٣
لشركة والاستثمار .	الفصل الأول	٥٥٦
جانبه دى لسياس مصر في سنة ١٨٨٢		٥٥٧
والتمكين للاحتلال .		
بشراب الحكومة البريطانية على شركة القناة.		٥٥٨
محاولة لشركة مداحن الانرام في سنة ١٩١٠	الفصل الثاني	٥٧١
وهنداس احالية		
مؤامرة لتدويل قناة .	الفصل الثالث	٦٠٥
في أوقات الحروب - موقف الشركة في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٥) موقف شركة في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)	الفصل الرابع	٦١٤
المسائل المالية - الاتاوة السبوبة الخ.	الفصل الخامس	٦٢٢

الموضوع	الأبواب والفصول	الصفحة
علاقة شركة بالموحدين وسجل .	الباب الثالث	٦٣٢
المصري غريب في بلاده .	الفصل الأول	٦٣٤
نظام سنة ١٩١٩	الفصل الثاني	٦٣٨
مطالب لعلم الرئيسية قبل لشركة .	الفصل الثالث	٦٥٥
لقضايا التي رفعها العلم .	الفصل الرابع	٦٦٨
الحل الوحيد تصفيه الشركة .		٦٩٥
وزارة شئون قناة السويس .	القسم الثاني	٦٩٧
احتصاص الوزارة المقترحة - رعاية الحكومة على الشركة	الفصل الأول	٧٠١
تمثيل الحكومة في مجلس الإدارة والجمعية العمومية		٧٠٣
تصفيه المشكلات الحالية		٧٠٤
إلغاء الاتفاقات الباطلة .		٧٠٦
محاسبة الحكومة لشركة القناة		٧٠٧
القضايا المطبوع من الحكومة رفعها .		٧٠٩
جبه الاحتصاص هي المحاكم الوطنية دون سواها .		
كيفية تصفيه وإجراءاتها	الفصل الثاني	٧١١
الدخول في الأعمال من الآن .		٧١٢
تكوين الوزارة المقترحة	الفصل الثالث	٧٢٠
بعثات ومعهد عال لقناة السويس .		٧٢١
نشاط الوزارة المقترحة في الخارج .		٧٢٣
مركز مصر الدولي بعد تسم لقناة .		٧٢٥
حراوه إنشاء قناة جديدة .		٧٢٧
يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨		٧٢٨

مقدمة

هذا الكتاب ، هو الجزء الرابع من مؤان « فضاء السويس ومشكلاتها المعاصرة »

ويقع هذا الجزء في قسمين

الفصل الأول : شركة قناة السويس ، وقد بحثت فيه مسائل هذه الشركة ، من مختلف الجوانب التي تهم المربي ، وعموما ، وناحت مشكلات شركة بقاويه ، ووحدها ، حاص

والفصل الثاني : وزارة شرب قد حرس ، وهي الإدارة التي أوزحتهم نهرم ورا ، ونجحت تنصصة ، في وده لاندول المبتقية ، ولتتسلم اجهار من الشركة ، وتدير هذه بتمه ، في موعده قضاء يوم ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

ودراسه شركة بعم في شرفه ثواب ، وكل باب من عدة فصول ، فالباب الأول حاص بالادارة ، أي احداث الاداري ، في شرفه شركة ، وبحثت هلاست دسستها وحققا لئس ، وقره مع إدارتها مختلفة ، وده لاندولها ، ومشتهم ، باب ثاني حاص بالادارة ، وهو رد لشركة ، ودخلها ومير بتم ، وكل هذه حساب ببقده ، كبر ، بلشركة حابيا ، وللدولة لمصرية في القريب العاجل .

وفي : ما هذا البحث حددت امشكلات بدعوية ، وعرضت عدة حلول لهذه المشكلات .

وأما باب الثالث ، فقد وردت لبحث علاوة بين الحكومة ماحدة الالتزام ، والشركة المانعة ، ونقص سير هذه العلاقة ، عند انتدأت حبة لشركة ، يهدى

من المبادئ القانونية، وباقض العقود المتعددة في شرف بين شركة والحكومة
وآخرها عقد ٧ مارس سنة ١٩٤٩، وادعى أن أحسن الأخطاء واتخذات
التي ارتكبتها الشركة، وأن لأضرار التي لحقت بالبلاد من جراء تلك السياسة،
وخصوصاً إذا كان الاحتياط، ما لا بد منه، وأما في مدعى والخارج
والمكاتب لشركة مدينة الحكومة المصرية في مدعى لا يستند بها،
وقد حاولت أن أحصي هذه المدعى، وأحد مدعى دطوب من الحكومة
رفعها أمام المحاكم الوطنية، وهي جهة الاختصاص الوحيدة، إذا فشلت
المساعي التودية، وأما لشركة فلا تنس على حكم الدعاوى.

وكذلك اعتدت لشركة على حرق مبانى مصرين مدنى بدمار العبد
الأكر في إدارة مدعى، ونسب تربى من مختصى الفراض المعمول بها في البلاد
في دعة الشركة وهي مصالح طائفة، وقد تعدد مدعى وحددت أحكاماً، وقد قررت
مدعى، وهذه المبررات، لم يقدس فيها مدعى، وكل هذا يجب أن يلقى
صواباً عليه، حتى يتم النصفية على وجه مدعى، ونسب على من حقه.
ولم أجد خلافاً لكل هذه المشكلات إلا صغيرة شرية في أقرب وقت
مستطاع، لأن وجه مدعى مع مبرر مدعى على إهمال مدعى، وقد رتب
طريقة تصفية مدعى من عرض مدعى مشكلات مدعى على وجود
شركة مدعى.

وأما وزير الشؤون الاقتصادية، فقد عرض على وزير المالية، من
الافراح تقدمت به إلى الحكومة، سنة ١٩٥١، وقد حددت اختصاص هذه
الوزارة، في جانب والاستثمار، ودرست المسائل التي متواجها، وما ينبغي
أن يتخذ حيالها، كما شرحت هذه، ومصلحة مدعى، ولاقتضائى،
بعد زوال شركة مدعى من عرض مدعى مدعى لا بد من أسباب من
الوزارة اقترحه.

وإني أرى أن مشكلات إدارة وسجل مدعى من احتضوره
واجتماعه، بحيث لا يمكن إلا عرضي آخر حظه، وإلا وصفاً لشركة
أمام الأمر الواقع، وأصبغ تعرضه، وجيدة لي سمحت، وقد لا تصح

في المستقن، وها من المأوى الطويل عطلة، ولهذا فاني أدعو إلى : شاء الوزارة
المقترحة ، على الفور . وكل وقت يضييع بعدنا عن الهدى الذي سعى إليه ،
والخمسوم يعملون في ظلام . ويدسون "ملا في مد أحل الآثام .
ويعتمدون على سكوننا ، وإصاعة مرحلة الانتعاب ، وهي لا تكاد
تكنفي للتصفية .

أسأل الله أن يبقنا من حالنا إلى أحسن حال، وأن يسدد خطانا ، ويثد
أزر بلادنا ، حتى نتجو من كيد المستعمرين ، إنه تعالى نعم الهادي إلى
سواء السبيل .

دكتور

مصطفى الفناوي

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

شَرِكَةُ قَنَاةِ السَّوْدِيِّ

البَابُ الْأَوَّلُ الْإِدَارَةُ

لا يوجد في مصر من جهة إلى جهة . حالة ثالثة لشركة هاه
السويس ، فهي وضع فريد في بابه ..

وعليه في شركة ، من أهم الوظائف التي يقوم بها مدراء
مصر ، ولا يهتم بتسليمهم إلى أفراد أو مؤسسات ، بحكم وجود دولة
في داخل الدولة ...

وهناك في مصر ، موضوع ... الدولة على العمل . لكي
تكشف عن هذا الموضوع ، وليس أن الدولة مع شركة . وضع غير
سليم . حتى أن كتاب قانون الإدارة مستقيم . وهذا هو القانون
في الشركة أي أن الدولة ليست شركة ...

... هذه الخطأ . حتى وضع المستعمر للشركة نظاماً أساسياً ، خرج
في على مدراء في أسمة شركات . من تحت يد مدراء مصر
القديم ، في أكثر من مسألة . ولأنه من هذا المدبر مدبرين في شركة
خاصة لإشرافها ، وبمقتضى وجوده شرعي

في فصول هذا الباب ، ناولت هذا الجزء من الشركة ، ونبحثه على ضوء
المعقود التي أبرمت ، والمبادئ القانونية التي استقرت ، والحالة الواقعية التي
تخالف كل هذا ، ورجو أن يوفق إلى حل عملي ، يلائم بين الواقع
وبين القانون .

الفصل الأول

سيادة الدولة على القنّاة

مقدمة

فئة اسوس - مراق عام - من هي أهم مراقق البلاد
والقانون يفرق بين مراقق الادارية النجدة ، ومراقق الصاعية
وتجارية ، ويريد أن يبين لمصطفى ليد ، يعرف طبيعة هذه المراقق
بالمعنى ، وهي يجوز أن يدرج ضمنها لا يترأى ١٢

كانت مراقق العامة - بين وقت وآخر من وقادير ، ذات أعراض
إدارية أو سببية - كالمراقق والمراقق والمراقق ، وكما الحدود
بوصفها بين هذه المراقق - ومن مشروعات الخاصة ذات الصلة التجارية
والصاعية ، وتطور المراقق الادارية ، والاقتصادية - تمورا أدى
لتوغل الحكومات في ميدان الاقتصاد ، حتى أضحت مراقق صاعية
وتجارية ، تشارها نفسها - وبسرى عمى أحكام قانون خاص ، مع
اعتبارها مراقق عامة ، وهذه المشروعات صاعية ، وللتجارية التي تفرقها
اندوية أو غيرها من الأشخاص لادارية ، ولها فيها جميع صفات المراقق
العامة ، وإن اختلفت في موضوع نشاطها عن مراقق الادارية النجدة ، وهي
تسمى بالمراقق الصاعية أو التجارية

وفي إيجاد معيار لتفريق بين نوعين - اختلف فيها القانون الاداري ،
فبعضهم يرون الرجوع إلى شكل المشروع - وبمظهره الخارجي ، فإن كان

هذه اظم تجارياً أو صناعياً . خرج من عداد المرافق الادارية الحديثة .
 وأحرور يرون الرجوع إلى الصرق والأساليب التي تتبع في إدارة المرفق ،
 فإن كان مما حثت به العادة في النشاط الصناعي أو التجاري ، فهو مرفق
 صناعي أو تجاري ، وإلا اعتبر مرفقاً إدارياً ، وهذا هو الفرق الآخر يتحدد
 الفرض من المرفق معياراً للتفروغ ، فإن كان لفرص منه الرخ فهو مرفق
 صناعي أو تجاري .

ومما لا يخفى ، يخضع على لأحد تقاس من حيث التأسيس . وكذلك
 احتسب أحكاماً بحسب الدولة في دراسة ، وهي ترجع تارة إلى الفرص من
 المرفق . ومن هو حقيق الرخ أم لا ؟ وأخرى إلى الوسائل المتبعة
 في إدارته ، واندي يضاف في موضوع هذه أسوس . أن يميز بين المشروعات
 التي تعمل للربح العام . ويجب أن تخصص في إدارتها لسلطان لإدارة العامة ،
 ولا يخلط أمورها بمشروعات الخاصة التي تنشأ بحكومة . أو التي ينشأها
 الأفراد أو هيئات خاصة . شرد الرخ

وهذا مع ملاحظه أن هذه المشروعات خاصة . قد تعمل من صرق
 مباشرة للربح العام . كالدراس الخيرة والمنشآت والملاحية والمشروعات التي
 تؤدي خدمات اجتماعية . وهي هذا سبب تخصيص إدارتها للدولة

وتتمتع الحكومات بسلطة تديرية واسعة ، في تحديد طرق إدارة المرافق
 العامة ، ولكن الدولة مقيدة بالأساليب السياسية ، والظروف الاقتصادية
 والاجتماعية . فهي تختار طريقة التي تلائم نوع النشاط الذي يقوم به المرفق
 والأشخاص التي تنشأ . ولا يميز بين تلكه مثلاً أن توجد الأعمال
 الدوايس أو اندماج أو بصفة أخرى وقد أنشأته خاصة . أن تتولى الحكومة
 بعضها مباشرة بإدارة هذه المرافق بصفاتها أو بصفة سيادة الدولة

« ومن بين المرفق العامة والتجارية ، ما يستوجب صيغة من إدار
 بواسطة السلطة العامة مباشرة . كما هو الحال بالنسبة مرفق نقل البريد ،
 والمراسلات التلفزيونية مثلاً . ضرورة المحافظة على الأسرار التي تخصها هذه

وإذا كانت دول أوروبا بعد الحرب بعزيمة لاثية ، قد ألغت ملكيات خاصة سلاح التفتيم ، لتعقد عقود الشركات عن مصانع الهدنة ، ولتوجه امشروعات الخاصة نحو استعانة العامة . فمن باب أولى . لا يصح تأييد حالة ، أن تدار الحركة الملاحية في قناة السويس ، وهي شديدة التأثير على سيادة الدولة في الداخل والخارج بمعرفة شركه أه كاث .

متنسا الشذوذ

دست بكرة ، على محمد سعيد ، في منتصف القرن الماضي ، وفي وقت لم تكن لدى حاكم عصرية قانونية يستطيع أن يبرهن الخبز وشره ، أو تعطل إلى الأضرار التي تهدد سلامة ، إذا صح لاخير .

وقد وضع دي ليس مشروعه في لغة رافعة . واستعمل تأييد لدهاء في الاحتياط . وهذا مستفاد من امارات الواردة في مذكرة المؤرخة في ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وفي قدم إلى صدر صاه ، في ساعة صفاء ، وفي حلوة بالبحرارة عريضة . بعد أن قام العمل بهوايه ، على صهوة حواذه ، فطش بمواقفة محمد سعيد . وهذا مقص ما جاء في تلك المذكرة (١) .

« لقد سبق أن فهم ، محمد سعيد ، أنه لا يوجد هناك عمل يمكن أن يقرن من حيث المصحة . ومن حيث فوائد أي ترتيب على إيشائه ، ما جعل الذي أعرضه عليه ، فما أكرر المبدأ الذي سيصنوه هذا العمل على عهده ، وما أوسع سبل هي وثيرة إلى ستدرون منه على مصر .

« إن أستاذ الماويل امصربين الذين شيدوا لأهرامات . عمون بكرة ، الآدمي ، الذي لا فائدة منه ، هي تمت ، محبوبه . كما سيظل اسم الأمير الذي فتح قناة السويس ، نجرة عظمي . استما ماركا من عصر إلى عصر ، أيد الأبدية .

(١) المراكب مشهور بعدد الأول من . هذه مدة السويس في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

« صعد الحج إلى مكة . في جميع الأوقات مع بسطة . المسلمين كافة .
 ووقع الملاحة لتجاريه دعوة عظمى . وشجع لانسار إلى مسافات بعيدة ،
 ونقص المسافة ما يقرب من ثلاثة آلاف ميل بين حوض البحر الأبيض
 المتوسط ، وشمال أوروبا . وبين البلاد المتاخمة للبحر الأحمر . والخليج
 الفارسي . ولشاطئ شرق أفريقيا واهند . الخ »

وهذه المذكورة على ما انطوت عليه من معاني . فربما مدعاة
 كبرياء سعيد . واستعمدة . كانت تقطع الشان شروع وتيق صفة كمال الدولة
 السياسي . وأنها صهيبة وضروود . وثر الشان على مكرها سيسي .
 وسو . تريد مشروع . حير أو شر ، فانه ما كان ينبغي بأنه حال أن
 يتولد نصره لشركه . أو جماعه من الأصحاب . كانت ميرهم وعو صقم ،
 نحو البلاد في حرج مشروع في أرضهم

قال دي لسي في مذكرته :

« لما لاش في الشان ررح السوس . هو عن من شأنه . من ساعد
 أكثر من أن عن آخر . على محافظة على الامر ضرورية القوية . وأن است
 الأول من كانا يلتذون . حيراً . مبرها . ودم . ثم ما ركب تنممع
 بحية متمرد . وشم فادرة على صفة صفة . لافعه . في سجن مدييه بها »

« لما حرم حاكم مصر . وعرب ، وشعوبه وقررت المحافظة على حقوق
 السلطان في ملكيه غصبه . ولماذا اصطدم كل من حاول تهديد
 هذا الوضع . وروا . لمصلحة . وشم الشان في بحر الأبيض
 المتوسط ، وشم البحر . من الأهمية . ما جعل الدولة الأوروبية لكي
 تستولي عليه . سيره جميع الدول الأخرى . وقادره على ذلك حالة التوازن
 التي يتم معالم كاه . والحفاظه عليه

« وإذا أنشي في بعضه أخرى من الامر ضرورية . بعناية . مكرها
 لهذا . أو أكثر أهمية . ثم إذا جعلت مصر طريقاً لتجارة العلم ، حفر
 ررح السوس . فان ذلك بعضي إلى خلق حاجتي في شرق . كل منها قائمة

بدانها ، وهذا لم يصب له نصيب . ثم في بعض ، طريق الجديد ، ستطرح
الدهون الأوروبية الكبرى ، نظرة حيوية ، إلى مسألة ضرورة صيانة حياته ،
بحيث أن يستولي أحدها عليه في يوم من الأيام .

كان يكتب ماخ الايراد ، أن تراجع صفحات التاريخ ، فيجد أن مشروع
قناة في ربح لسيرس . هو مشروع الهندسيين . يوم أن أعزها واسطو
على حرب الشرق . وكان صاه فرنسا ، مر أن فكرت في عرو مصر ،
في ربح من وس اربع عشر . وكان صاه بليون بونا بورت حينما جاءت
حملة ، إلى مصر في آخر القرن الثامن عشر . وكان شغل الشاغل للسلطة
والملوك . وندوبه صبة شهة ورون ، وكل هذا كان يقتضي إعاد اليد
لأهمية عن مشروع ، مما كان فوائده المتظاهرة ، وكان حسب الوالي أن يفكر
في يومئذ في حرب رحلا كسرى لسيرس . يمكن من الهندسيين . أو رجال
المسح و الأبحاث . على الإبداع بهذا المشروع . وبه ماض في خدمة الملك
السويدي بربعي . بوضع دية بحوث استعارة . كان ولائد من شئ لصدقه
فسر على التي تقوم بهذا عمل بـ ١٠٠٠٠٠ . وهي التي بدرد تعرفتها ، وحبها بتوفر
في بعض الأرب . كان سبب سبب أن شئ منه بوب منه شركاب عقاولات
أكبره . كما بعض في مشروعات ربي وعجزها . ثم بدور الدولة مباشرة
مدارة حركة الحياة وتخصيص ابرسوة

ويمكن تاريخه وحسن انعكس هذا . لأن صاحب مشروع ، كان قد
سعد على من ، في وجوده . حين كان بعضه علامة صعداً ، وما بالاعاب
بهلوانية على صاهه احدثه ، فير الوالي وحاشيته ، ومعج الام .
وقد تحققت المخاطر والأضرار في حياته بعد نفسه ، إذ غدر به صديقه ،
فبعد ، في ربح . والذين من مذهب في مشروع من . من اعيان ، وأسس
الشركاء من ربح . في صرح به بدمه . ثم في . بطن بطني على عقد
الاتزام ، وبدأ أعمال الحفر من مع . بصريح مختلف بعض هذه . لا اتزام ،
وكان مصر بده وص الأهمية ، وسيول المهاجرين الأجانب ، الباحثين
عن مذهب ، نتيجة مشروع فاه سيرس . ووفعت مصر بسبب شركة

القناة ، في أرمان سياسية ومالية عبيد ادمى . وانتهت هذه الأرمات ،
 بوضع مصر تحت وصاية مالية خيرية . إذ ظهرت لجنة ادراسة الثنائية ،
 ومن بعدها لجنة الخمس الأوروبية برئاسة فرديناند دى ليس . وحلقت
 الورود (أوربيه برنيس . . . وريان) ، وحلقت اسماعيل عقيبا له على
 معاودة شركة قناة السويس ، وحاد الاحتلال البريطاني ، وكتب رئيس
 لشركة دى ليس . لأداء مهمة في تمكين هذا الاحتلال
 ومنذ سنة ١٨٨٢ ، تعد شركة دى السويس جزءا لا يتجزأ من الاحتلال
 الأجنبي ، بل هي استثمار العرب للشرق في ثيابه المدنية .

وهذه كلها نتائج حتمية ، لتقوم شركة مصادرة الملاحة في قناة السويس .
 وقد تركت . ربح ارباب حاشا . وطارنا إلى مسأله ضرورة واقعية ، فانا
 ندرس تتعارض الشد بين سيده المديرة على سده . وقيام شركة قناة
 السويس بإدارة هذه القناة . وفي

ولا لا يمكن فصل بين مدع عن تعدد وإدارتها ، فمصر مهددة
 في ثيها من هذه القناة . أكثر من تهددها من أي جزء آخر من أحرار
 الاقليم ، والدول الكبرى تضعه في شرق . تعرف تماما أن من يصنع يده
 على القناة . يستطيع أن يحكم في مصر شرق . في الحرب وسم على السواء .
 من ثبات أن يصحاح أن الشركة . وحل مركز التحكم في ممر وثيق
 اسمه بالأمن الدولي . في مصر بوجه خاص ، وامتدته أشد ودي
 لأن هذه الشركة . ملتي حيز دول الامتداد في طامعه في لشرق ، ويكون
 أن تعرف أن الحكومة برعاية تلك في المسألة من أسهم الشركة
 وتحكمها عن التداول ، وحل في إدارة الشركة بهذه الصفة .

ثم يصحح شركة وأنح صلاحه . احركه في القناة . وتشرف على
 أصحاب حربية وحربية ، بامه بدول تحفة أثر . دورها في القناة .
 وهذا من أهم سباده . لا يجوز أن يشره وإن كانت شركة مصرية .

ثالثا - فقد الشركة على سرار استراتيجية خطيره . مما كان ينبغي تأية

حال أن تصل إليها ، ولكن ما الحيلة . وهي تدبر أشد شرايين الوطن
حساسية . ونعترف من أمره لكثير الذي لم يصنع عليه الدولة نفسها .

رابعاً - معظم الشركات في مصر علاقات مصر الخارجية . يوحى بأنها
روية إلى جانب لدولة مصرية . فالشركات . ليس بالدول . ويعرف الملاحقة
والتهجارة العادية ، في أحسن مبادئ مصر . تحصل رسوم مرور ، لا تخضع
في طبيعتها عن الرسوم الخمرية . و تتمتع بالعقارات وغيرها . ثم بعد من
حصولها لدول

وهذا إهدار لأقدس مبادئ قانون الدولي العام . الذي لا يقبل أن
تصفى خصائص الدول على الشركات .

خامساً - تتخذ مواقف إقليمية . في أخطر ظروف لسياسية ، وتقوم
دعماً لا تصدر إلا عن دول ، وهي تعرف بأنها حارت وحدت موطئها
في صفوف حلفاء عرب ، في احزاب عتيبة الأولي والثانية . وتناهي بذلك ،
مع ما في هذا من عفاة لوصفها كشركة

سادساً - تقوم هذه الشركات كحجر عثرة ، دون رقابة لدولة حركة
المرور في القارة ، ولما تمنع اجراء أي جهد لأمن الداخلي والخارجي ،
فانتهزات يقع في القارة ، ولا تصنع ابدية من نفسه ، ولم يكن من الصهل
على الحكومه المصرية أن تلتزم بسنن من حلفاء إلى اسرائيل ،
سواء وحقو شركه في مصر . وكذلك لا يوجد فائدة حركيه
أو ضحيه كافيه . على هذا الحرف من مصر ، سواء وجود شركه
قوة لسوس .

سابعاً - أفادت شركه . على دوله مصرية . وهي في مجموعها ،
وتحفظتها . وتظهره الآخر . أنه يوجد دوله أخيه ، وهذا وباشتر
سلطان دول لأرض مصرية

ثامناً - لا تخضع شركه الخصم اواحد ، بل وليس المصري
وللاارات المصرية . من تكاد تكون هذه القوه . في منطقة لقمة . مسخرة

حراسه الشريكة نفهم . وشرکه تجردى الأحكام الهضمية فى صدر
صدر ، من الشريكة مصرية ، وترجيح في تميزه ، وشره ، ما تكون
قارذ خارج على موع . ولا يجوز السلفه أن تقص عليه ، وشره على
حكم القبول

سواء أُنشئت الحركة من مشيختهم ومدارس ومجاهد ، لا يفتقد
تفسير الخيرة الاجتماعية لمدرسين المهملين فيها ، بل لكي تنشر بحسب
الاحتياجات التي لا تسد إلا تدريجاً ، وهي تغير الأجواء على "ماء" البلاد ،
وبسبب في حركة النشر من مباحثهم ومبادئهم ، ونجد في عواطف البلاد
في هذا جانب مختلف

سائراً تحت الشوك - بواسطة صباط يصيب من وبها القنوت
الوطية، المحتلة لمعظم هذه السربس، وبها في أنحاء البلاد خدمات مختلفة،
وبها هم مُزارعون، مع عدة أخيرة، وهي هناك - دار لسياسة الدولة
وتحضره بلاد من موانئ القنوت، شوك، في الأخير، ثم مع كمية فاقة
سربس، في سنة ١٩٥١ - وفان كانوا حاصرين، روح المصريين
وكانت شوك به سربس، إرنا أخيرة، وبها، ونرى أن بها لأوامر
الإدارة في عهد إرنا من الحكومة المصرية.

[illegible]

والنتيجة

أش وجود الشراكة في ذاته. بعد عدواً أصبحوا على سيادة لدولة لمصرية،
من أهم حزم من نواحي امصري، وهو قمة السورس يا ونهيداً مستعراً
من مصر، وسلامتها، وحياتها الاقتصادية والاجتماعية، تمكينه للاختيار
من مصر، والامتصاصين أبا كانوا، من أحضر طريق، يؤدي إلى الشرق،
لا يمكن علاج هذه الحالة للزهر، إلا بالاعاء عهد لا لزم، ونصبة لشركة
من نفور، ومن في القانون قيد يجمع الدولة من ذلك. كما سيعمق المدليل
المرها على ذلك في موضع آخر من هذا كتاب، فالقصة تحكم ظروفها
موقعها، وحيثيتها بحيث أن تدار مباشرة معرفة حكومة، لأها صروف ولا يغير
من هذه الصفة أنها تدر إيراداً، فالدولة تقيم العدل بين سكان. وتخصص في
من ذلك رسوماً قضائية، ولم يكن أحد أن هذا الإيراد يجعل لتقصه من
بل مراقب التجارية والصناعية.

الفصل الثاني

تأسيس الشركة

تأسست الشركة ، في باريس ، من غير ترجيح من حيث ، من الجهة المختصة ، وهي الحكومة المصرية .

وعن لاسكر أن لفرمان الذي وقع محمد سعيد في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ قد تضمن استخدام الأساسي لشركة ، و إنما شفع هذا فرمان ، بوثيقة أخرى ، تعتبر حراً لا يتجزأ منه ، وهذا نصها :

« نظراً لأن الامتياز الممنوح لشركة وفاة س. س. ، يجب أن يصدق عليه ، من صاحب الأمر صورية السلطان ، فإن أرسل لكم هذه الصورة الرسمية ، لكي تشاروا إنشاء هذه شركة اليه . ثم أعمال حجر السرح ، فيمكن للشركة أن تباشرها بعد ما يرضى التصريح بها من «باب العالي»

وعلى الرغم من أن الأولى لم يغير دي ليس في تأسيس شركة قبل صدور مصادقة السلطان العثماني ، إلا أن الملتحق كان يحتم عدم تعدد أية حصوة ، قبل هذه المصادقة ، لأنه في حالة رفض سلطان العثماني ، الالتزام ، يكون تأسيس الشركة عملاً غير منتج . في الداعي إلى وجودها إذ كانت أعمال الحجر متوقفة على موافقة السلطان العثماني ، وما يؤكد هذا النظر أن فرمال ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ الذي منح الامتياز كان معقلاً في حتمته على مصادقة السلطان العثماني ، على أن فرمان ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ قد ورد بالنسبة لوقعة لم تتحقق وهي مصادقة السلطان العثماني على عقد امتياز ،

وأكمل هذا السبب هو الذي جعل دي ليس على عدم المقاومة وانتظر
ثلاث سنوات ، من ٥ يناير سنة ١٨٥٦ إلى نوفمبر سنة ١٨٥٨ قبل أن يطرح
الأسهم في الأكتتاب .

ولهذا أيضاً ، رفض محمد سعيد الموافقة على تأسيس الشركة حينما أعلنه
دي ليس الأكتتاب الذي دعا إليه في نوفمبر سنة ١٨٥٨ ، وقد استشار
محمد سعيد ثلاثة من كبار القنويين لفرسيين في أمر هذه الشركة ففتوا
بأنها باطلة ، وأنها لا تعد قائمة في نظر القانون ، وهؤلاء المستشارون هم
« أوديون بارو » و « ديفور » و « حول فافر » (١)

والحجة التي استند عليها هؤلاء المستشارون في إبطال قيم الشركة ،
هي أن الباب حالي لم يصادق على فرماني ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير
سنة ١٨٥٦ .

ورد رد من دي ليس على ذلك ردود بها معارضة ظاهرة ، فقد ذكر
أن الحكومة المصرية ، منحت التراخيص لحديد من القاهرة إلى السويس
من غير أن تهدي ذلك على مشيئة السلطان العثماني ، وما دامت هذه السكة
الحديدية ، طرماً إلى الشرق ، شأن في ذلك شأن لفدة من أجل ذلك ، بعض
الشرط الذي علق الالتزام الخاص بقناة السويس على مصدقة السلطان
العثماني .

ووجه المعارضة واضح من أن السكة الحديد لم تكن إلا طريقاً يربط
داخلياً ، بعض سطر عن كون المسافر فيها يستضيح الوصول إلى السويس ،
وقد كانت هذه طرق رية تؤدي إلى السويس ، غير سكة الحديد ،
والكن وجود هذه الطرق شيء ومنح الامتياز شيء آخر ، ولا تراهم الذي
أعطيت لي لشركة سي مدت السكة الحديد لم يعلن على مصدقة السلطان العثماني ،
والسلطان بدوره لم يعترض عليه .

(١) شارل روز : روح وقناة السويس ، جزء الأول ، ص ٢٩٤ باريس سنة ١٩٠١

ومن جهة أخرى لم تكن المسألة خاصة بـإدارة الدولة العثمانية ، وإنما كانت لتفسير الحرق لموضوع فرمان إدارة لسويس فقد علق على شرطه ، وكان يمكن أن يكون هذا الشرط شيئاً آخر غير موافقة مجلس الشورى ، كما تنص عليه ، أو موافقة « أخرى » ، وكان لابد من أحد الشرطتين . تحقيقه بعد الالتزام بغيره موجود ، ولم يكن من حق الرحمن الذي منح الالتزام أن يبحث في مشروع الشرط أو وافق من عدمه إلى حد لتطرق إلى الكلام عن سلطة صاحب الالتزام فهذا أمر لا يختص به من له ولاية ، وكل ما يجب منه أن يحرر شروط الالتزام ، كانت التجهيزات التي تضمنتها .

وعلى ذلك فالتفكير في إريكها الذي سبب ، إن شئت شركته ، من مصدره المجلس الشورى ، بعد سببها وبياناً لطلابه ، وهذا سبب أخرى ، يستطيع أن يمنحها في أي وقت .

ولذلك كانت أهمية من « وهذا وببذرة عش » ، وقد ارتكب ، صدر من مسؤول دراسة ، وهو أوالي محمد سعيد ، وأدلى على هذا « من مصدر لارضا » وهو أهم أركان العقد ، هي :

« أ) إرسال شخصيه لي وجهها ذي سبب إلى حالهاته ، ومنه خبرت ، وحماه من ذي لامل ، وفي كد هذه سبب في ١٥ و١٦ شهر سنة ١٢٥٦ كات نصيب ما حرق ، صدره ، قد »

« والآن ، بلغت لبعده عشره والدفينه ثلاثين ، وقد تناولوا الوالي وجبة الافطار قبل المسير ، وسأتناول وحتى مع ذو الفقار باشا . . . »

« وحينئذ تصرف من حصري الزاني ، يريد أن يكون من حواده كان في يوم رحبتي بقاء من نظار الأول ، وبعد ما كات قوم شخصيه ، جعلت عدومسرعاً وفرد من قوم سكتك حيي فمن إلى حيمي ستجدي في هذا الابداع حقه ، ولكن ذلك من أسس حقوقي شديد بطه حرق لمشروع ، وهو توريد لابدمه ، ولقد طبب صدره بطعام ، الذين شاركوا طعام »

الاضطر في البدء على . ولاحظت أن حركتي رفعت من شأنى عندهم ،
إلى درجة كبيرة »

أفيس هذا ، لكلام ثمانية اعتراف من دى ليس بأنه استغل سداجة
سعيد ، وحصل على توفيقه تحت تأثير حركات هلواية ، قام بها أثناء رحلته
« الصحراء ؟ »

ويحاول دى يكتبون لحساب شركة قناة السويس ، أن يعطوا على
هذه الفضيحة . ويرغمون أن سعيداً كل حصيف لرؤى ، وأيد فكر مريباً
قس أن يوقع على لقرمان ، الذى كان قد أعد به مقدماً ، وردياً
دى سديس ، و كذا . مع ذلك كما . وقعه ولم يعير منه حرفاً (١)

ب - ولكن بعد سعيد غدا يكتب هؤلاء ، ويعترف بأخضا الذى تورط
فيه ، فى وثيقة رسمية ، هذا نصها

« لست أعترف شوق هذه حادثة ، ولكن ما الحيلة ؟ لقد أبرمت عقد
مقاولة ، يتوقف بعده فعلى على الإرادة سديس ، اعتدأ من أن الأمر
لا يصل إلى هذه الدرجة من عقيد . وأن مشروع سديس الموافقة سامية .
وقد عرفت لكم أنى يحدث فى إيراد هذه بعدايم ، ولو أن قدرت فى يديه
أن لسانه نصل ، فى نهاية الأمر ، إلى هذه الدرجة من متاعب . لما سمح
بها بذاهة ، ولا قلبها على »

« وقد راد لظن به ، ديس « قريب دى لسديس » شركة ، وفتح
باب الاكتتاب فى أنفسهم ، وعمله على لاكثر من المصالح » (٢)

ونحن نكتفى ، فى صرب الأثمن ، بالاعتراف من سديس ، « لأن هو
اعتراف الحادى ، والثاني هو اعتراف الحادى عليه ، والاعتراف فى القانون ،
سيد الأدلة .

١ - كتاب « راد كورو » ، وكذا « راد رو » ، وكذا « جوت اندر
بويه » عن « خريتا دى لسديس » .

(٢) وثيقة رقم ٦٦١ - ٣٦ مبيعة فى سجل رقم ١٩ صدرت من .

وقد كان المش والخدمة أمراً متصلاً في نفس دي لسيس ، الذي بلغ في شهرته العالمية حد الدروة ، وبعد أن تيف على التسعين ، ساقوه إلى محكمة جنابات السين ماريس ، ودفقه لقصاء بحكم بلارم ذكراه ، إذ قضى عليه بالسجن خمس سنوات ، عدا الغرامة . والتم التي نلت عليه هي النصب والاحتياان ، وآثروا ، والرشوة ، ومات الرجل وهو في عداد المحررين .

ومن بطون التعاونية لمصلحة لعقد ، تيسر الشركة ، أنه حارب عقده الالتزام ، لدى بعد سد وجود الشركة ، ذلك أنه في يوم الاثنين ٢٥ من أبريل سنة ١٨٥٩ ، وكان يوم شم نسيب ، ألقى في روع محمد سعيد أنه سيقضى هذا ليوم مع بعض أصدقائه ، بحجة لفرما ، ١١ وهالك الصف حوله المقاول والمهندسون والعمال الذين رافقوه متكررين ، وحمل الممول بنفسه ودقه في أرض مصر ، فحدث أعمال الخفر قبل أن تصدر موافقة سلطان العثماني ، وسنت أراد أن يصنع مصر أمام الأمر الواقع وقوانين المرفق العامة تبطل عند الالتزام ، إذا ارتكب الملتزم مخالفة خطيرة ، كذلك اشهدوا .

ولم يستطع الوالي أن يهزم فاكس ، لاحتجاج الشديد الذي حمله ناصر خارجيته شريف إلى دي لسيس . وهذا الأخير كان يحتمي سلطة القناصل ، وحاه امبراطور فرنسا وحكومتها ، والامتيازات الأجنبية ، وعلى الرغم من أن أوامر سعيد صدرت لرجال الإدارة مع الرعايا المصريين من لتوجه إلى منطقة الحفر ، كان دي لسيس يحد الأحاب ، ويستقدم من حرر البحر الأبيض المتوسط سفاكي الدماء وقطاع الطرق ، ليحتمي بهم ، وكان هؤلاء يعتدون على المصريين في ديارهم ، وهم بحاجة من انقانون وقد تحمل حسد سعيد الصبح من فرط الحر ، ومات وهو في سن الأربعين .

وكذلك وصل دي لسيس إلى صالته بالأكبر الأدنى ، الذي استعمله ضد محمد سعيد ، إذ كان يهدد وينذر ويتوعد ، وكان سعيد يضعف فواه العقابية ، يصدق ما يلقى به اليه ، ودليلنا نقيه ما جاء في لوثيقة الرسمية ، التي تقدمت

الإشارة إليها ، إذ هو - عند سعيد ، مخاطب « قوكانو حدا » في ١٩ من جادى
الآخرة ، سنة ١٢٧٧ هـ

« إنى حار ومضطرب ، ولا أقدر على الإسراع إلى وقف العملية ، حتى
ما يهدى من المشكلات ، ورفع قضية تعويض ، وفتح باب آخر يربح
لسلطة السيرة . وقد بيت لكم آتياً عترافى بأننى تعطلت فى هذا الأمر ، مد
الدابة ، فأنا شر بخصى . ومن لسير على ، أن أخرج نفسى بمقردى من
هذا المارى »

وإذا أضفنا هذه الطعون - إلى ما سبقه فى الفصل الأول - من مخافة وضع
شركة هبة سويس - مع سيادة الدولة - لأن لصاة مرفق عام ، وهى طبيعتها
من مرافق الادارية المستحقة ، بتمتع تديماً أن تأسيس الشركة كان مخالفة
قانونية ، دلت نتائج حقيقة ، وهى وسع الدولة أن تثير هذه المسائل إذا مارست
بمساهمة مطرة إلى تصفية شركة هبة سويس وطردها ، فالحق قائم ولا يستقل
مخصى ارمين - لأن الدولة هى ارفيب الوحيد على تصرفات شركة مدرمة

ويهما - قبل مدشة عقد تأسيس الشركة ، أن يكشف عن الملائات
والطروف التى عاصرت مولدها ، وإياها لتجد شيئاً من ذلك فى تصريحات أدلى
بها المسيو « دي نورماندى » وهو أحد الدين وضعوا صيغة نظام الشركة ،
وقد بقى « شال رو » الأب ، تلك لتصرجات ، فى مؤلفه اندى تقدمت
الإشارة إليه ١ :

« تقرر أن يكون رأسمال لشركة مائى مبيون من الفريكات ، وعدد
الأسهم رصانة ألف سهم ، وقيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك ، وقد أمكن
التعيب على عقبة الخاصة باشاء مركز إدارى فى باريس إلى حاسب مقر
الشركة لرئيسى بالاسكندرية ، ولكنا تعثرنا عند المشكلات الآتية :

« كيف يشكل مجلس إدارة شركة . وهو يمثل مصالح مساهمين من
حسابات مختلفة ؟ »

« وماذا يعتمد هذا المجلس . وعلى أي أساس يحدد ، وخصوصاً
في حالات الوفاة والاستقالة ؟ »

« ... على شركات في عيشة تنو فر في عضو مجلس الإدارة ، وما مدى
مصلحة ... الذين يهتمونهم لأشرف على الأعمال ، بشرط ألا يرحلوا
من الشركة في مرفق حرج ؟ »

« ... هي ... تزد على سلطة المجلس ، مع مراعاة الأعمال .
... حاجت ... »

« ... من مشاكل مجلس الإدارة تنقل إلى موضوع اللحية
الـ ... ولا حرج ... يعني تحارب مع ... استعمل
هذه السلطة »

« ... هي ... رخصتها ، هي مسألة لاختصاص القصص .
لا سيما ... شركة . مثل مصالح حسابات متعددة »

« ... شركة . موافقة حكومة امضدة على عقد
التأسيس ، مع مراعاة ... يكون على سق الشركات المهمة التي تعتمد
الحكومة الفرنسية »

« ... شركة لأحكام لقانون ... الخوص
بالشركات المساهمة »

« ... من جميع الآراء ... شركة لها محلاً مختاراً ،
... في مكتب إداري ... باريس ، بعض النظر
عن ... رمعي في الاسكندرية ، وفي لمكتب لإداري امشر
اليوم تسم شركة لإعلانات القصبية . ويهتم هذه الاعلانات صحيحة »
« ... على جانب من الأهمية . كل يعني أن نحل ، وهي مسألة

الممارعات الفصائية محتملة . وقد رأينا أن نضع في قواعد ومبادئ في عقد تأسيس الشركة »

« ورأينا أن تحتسب بالنقص في الممارعات التي قد تنشأ بين مساهمين ،
حسب تعديد عقد تأسيس الشركة . هيثب تحكيم بينهما الخصوم ، شرط
الأريد عدد محكمين عن واحد ، للنقص في مسألة بذاتها هي عدد المتخاصمون ،
ورأينا أن تستألف أحكام المحكمين أمام محكمة لاسنفو العليا باريس . »
« وتصدنا أيضاً لدراسة امدرات في خمس مصاح نشر في العامة .

« وظاهر أنه من الخطر أن نشر مدرعات متصدده ، تتعلق بموضوع
واحد . . . » « وأخيراً رأينا بحارة بشرية فرسي . أن يكون للحكومة
المصرية حق إبعاد مدوب خاص . يمثل لدى مكتب الشركة الاداري »

كيف جمع رأس المال ؟

قال « نورماندي » ، الذي تقدمت الإشارة إليه .

« توجهت ذات يوم ، إلى دار مسيو دي ليس ، لتذاكر بعض
امسائل ، وكان في انتظاره بالصون . حمرة من الزائرين . وبينما أنا
جالس معهم ، بحث « أدولف فولد » . وقد خرج من مكتب دي ليس ،
وأدولف هذا هو ابن « أشيل فولد » ، وكان زميلي في كلية « سان لوى » ،
وقد توجه إلى « دي ليس » كوكيل عن بيت « فولد » الكائن بشارع
« برجير » الخ .

« ولما دعاني « المسيو دي ليس » سألني عما كنت أعرف أدولف
هذا . . . ؟ وقال دي ليس لا أستطيع أن أتفهم مع هؤلاء . . .
إن رجال المصارف يريدون أن يتحكموا في ، ولكي لن نسمح لهم بذلك ،
وسأقوم وحدي بالانصال مباشرة بالجمهور » .

« وهذا ما حدث بالضبط . . . »

وأشار « دي بورماني » إلى قضية رفعت ضد « دي لسنس » محكمة
 السين ، وكان محاميه فيها ، ليسيو سار « Sarrard » ، وترفع حده
 « حول هور » ومن يوعث الأسف أن لم يجد أثراً لهذه القضية ، بل لم
 يذكر « دي بورماني » موضوع الترخيص فيها ، واكتفى أن يشير إليها
 بمناسبة الكلام عن عمالية الاكتساف في الأسهم ، وكذلك لم يشير إلى حكم
 القضاء فيها ، ولأنها تضمنت طعناً في تأسيس شركة ، وفي كيفية
 حصولها وأن « حول هور » كان أحد الذين قالوا بطلان عقد « شركة
 قناة السويس » .

أخيراً « دي بورماني » متعبداً بحال هذه القضية ، وأرجو أن يكون
 منها موحوداً مجموعات شركة سين يوح للحكومة ، مصر ذ أن تضع
 يدها عليها ، واكتفى « دي بورماني » بقوله ، عمدة الإشارة
 إلى هذه القضية :

« ذات صباح - رارني « دي لسنس » وهو في حالة هياج شديد ، وقال
 إنه « بقي في وجه حصمه ، في ساحة المحكمة ، مديفة ، بد صرح أن لدى
 دفع هذا الخصم إلى القضاء في تأسيس شركة ، هو أنه لم يقص رشوة ،
 كان قد طسها وفددها مليونان وثمانمائة ألف فرنك . . . »

من يترى هو هذا الخصم ؟ ، وما موضوع تلك الرشوة ؟

هل هذا الخصم الذي رفع ندوى نظام بطلان عقد تأسيس شركة
 هو الأرمني الخائن « نوبار نوباريان » ؟ !

نحن نعرف أن « دي لسنس » حاصم « نوبار » بمحكمة السين ، ولكن
 ذلك كان في عهد إسماعيل ، في سنة ١٨٦٤ . ونعرف أيضاً أن نوبار كان منها
 بالقذف والسب ، فالموضوع يختلف عن موضوع قضية بطلان عقد لشركة ،
 وإذن فلنستبعد « نوبار » ولنبحث عن الخصم من آخرين ، فهل هم جماعة
 « سان سيمويان » ، التي احتاس « دي لسنس » منها المشروع ؟ هذا ، جائز

ولكن نفس النظر عن شخصية رافعي الدعوى ، فهالك حقيقة ناثرة ،
 هي أن دعوى إعلان عقد تأسيس « شركة قبة السويس » رفعت أمام
 محكمة السين ، ولم تكن مصر طرفاً فيها ، واتهم « دي لسبس » أحد رافعي
 الدعوى بأنه طلب رشوة قدرها مليون ونصف من لفريكات ، فالعدلية
 صريحة وقادرة من أولها إلى آخرها . (١)

اتخذ « دي لسبس » شركته مكناً شارع « قدوم » ، وقام بإعلان
 عن « شركة على نطاق واسع ، وأعلن عن الاكتتاب في ٥ من نوفمبر سنة ١٨٥٨ ،
 وأوصد الباب في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٨

وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، وجه « دي لسبس » الكتاب التالي ،
 إلى المكتبتين :

« أسفر الاكتتاب لحفر ربح لسويس ، عن تأني ، يطيب لي أن
 أبعث إلي المكتبتين ، البالغ عددهم حتماً وعشرين سمة .

« ويهمي أن يقوموا من الآن على الخطوات التي ستعقد ، حتى أير الطريق
 للذين يسرون معي نحو الهدف الذي أسمى إليه .

« فاق الاكتتاب في فرنسا ، أخذ الذي كنت أتوقعه وقد لفتاً تديداً
 من الجمهور ، وهو أكثر الرأسماليين ثروة . وارفع القدر الذي اكتتب فيه
 لي ١٠٠ ٠٠٠ ٢٢٠ ٠٠٠ م . . .

فاشركة من الآن موجودة ، وستأشر عملها ، وفي أيام قلائل سيتم
 تأسيسها ، طبقاً للنظام الموضوع لها . وقد عين أعضاء مجلس الإدارة ،
 من بين المؤسسين والمساهمين الرئيسيين في المؤسسة ، ومن الذين آمنوا
 بشروع ، وأخلصوا له ولم تقم شركة علي كواهل أناس

« ١ » هذا جهداً في بحثي عن « دي لسبس » في « إعلان عقد تأسيس شركة » ، ورجو
 أن يظهر به ثروته ، وعدده ورد عشرين مائة في سنة ١٨٥٨ .

من الذين لا يعون إلا تطويف رهوس أموالهم ، ولسكن الذين ساهموا
فيها هم الذين يهدفون إلى شق ألفه في ربح السويس . الخ »

وفي هذا بيان وعند « دي ليس » مساهمين ثمانية قدرها ٥ في المائة
ابتداء من أول ديسمبر ١٨٥٩ ، وفان ين هذه لائحة ، قد عمل حسابها ضمن
نفقات الحفر . ووعده برب دي أول معون في ربح السويس ، وأشار
إلى الحد الذي ينظر قرب نتيجة هذا الحادث التاريخي ، وادعى أنه
في أقل من سنتين سوى تبدأ الملاحة ، حثماً ، من بحر الأبيض المتوسط
إلى لبحر الأحمر ، ومنصب لا تزيد على ١٥ مليون فرنك ، وأطب في بين
الأرباح احيالية ، التي ستعود على المساهمين

المعاملات التي استكبرها شركة قناة السويس

في تأسيسها

الشركة الماهرة أداة قانونية معقدة ، ولا يؤسس بمحض لارادة
الخرقة ، ولكنها تؤسس وفقاً لنظام قانوني . فالشرع هو الذي يعين أوضاع
لشركته ، كما يعين أموالها . ويقرر احدها احداً ، التي كل من سبر
هذه الأداة القانونية . ويدون تصعب الشركات قوانين آخرة . لا مدع بحالا
لحرية التعاقد وسلطان لارادة ، وكل شركة مساهمة تخضع بقواعد شكلية ،
عينها القانون . مما كان العمل اندي تعموه .

وإذا نحن طبقاً للمدعيه باسمه في قانون ، عني نظام شركة هذه
السويس ، فان محالفت صارحة تظهر لنا خلاصه ، ومن أهمها .

أولاً . اسم الشركة ، لكل شركة مساهمة اسم تختاره ، طبقاً للمادتين

٣٢ و ٣٣ من القانون لتجاري . وهذا الاسم يجب أن يعين العرض
المقصود منها ، فيطلق هذا العرض على الشركة (مادة ٣٣ تجاري)

ووجه اعتراضنا على « اسم شركة قاه لوس » هو أنها أضافت إلى كلمة قاه لوس ، بقدر عالمية ، وهذا إسقاط في معالطة الناس ، ويجب أن يجمع به حد ، ويرى أن صدر أمر إداري ، يصدر لشركة من مستعمرة كاه لوس ، في لافيه ومكاسيه ، فلا يوجد غرض مشروع ، من أغراض الشركة . يجوز وصفها بهذا صفة . وليس من حين إذا إدارة شركة مرور في قاه لوس . وكون مكتنين فيها من جنسيات مختلفة ، لا يسوغ لها أن تسمى نفسها عالمية . فهي شركة مصرية هههه . نص صريح في لائحة لى أمرتها مع الحكومة المصرية في سنة ١٨٦٦ ، وتنتي صدرها من السلطان العثماني .

وهذا النوع من التسمية مع شركة . من كلمة عالمية . لا حدود أن تكون علامة تجارية لها .

ويمكن عرض شركة حدث . هو أن تلي في روع لاس أنها دولية ، في حين أن هذا أمر محذور ، لأن شركاء لها كانت ليست من أشخاص قانون الدولي . ولا يوجد في عالم كله شركة دولية . فمن الخطأ أن تستعمل هذا الاسم ليس لأنه قانون قانون في هذا الخلق ، فمضى على سبيل صفة ليست هذا

وهذا وقع بعض من في هذا الخطأ ، وسموا الشركة شركة قاه لوس بدوية . وهذه مبررة لا يمكن لتكوت عيبها

والد كات الحكومة قد قام أن يذهب إلى هذا الخطأ . فسكنت عليه وبدأت مع شركة مكاتب تضمنت كلمة عالمية ، إلا أن ذلك لا يكسب الشركة حد ، فالأمر يلقى هذا اسمية قانون شركائه . وتستطيع الحكومة في أي وقت أن تحول الشركة على غير الاسم ، وتصحيح الخطأ حدث لأن اسم مصر به هناك بها حيز شركة ، بلا معقب عليها ، ومن يملك الكل يملك الجزء .

ثانياً . مركز الشركة « ألكسندرية » لا في عارس ، يعني القصور العظمى مركز الشركة . وهذا مركز شوائب يعني موطنها لشرعي ، وهو محل

الذى تجتمع فيه الجمعية لعمومية ومجلس الإدارة ، ولا يجوز تغيير مركز الشركة إلا بتعديل نظام الشركة .

وقد ورد في عقد التزام الشركة ، الذى تصممه فرما ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ نص صريح يفضى إلى مركز شركة الرئيسى فى مدينة الإسكندرية ، التى كانت وقتئذ عاصمة البلاد ، وهذا يؤكد لما نص عليه فرما ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ . وتكرر هذا النص فى الاتفاقات التى أبرمت مع الشركة فى عصر اسماعيل ، وبخصوصاً اتفاق ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ ، وهو الذى صادق عليه الباب العالى .

ولم يعدل هذا النص فى أى وقت ، والشركة لا تحتل التعديل إلا بموافقة سابقة من الحكومة المصرية .

والكن شركة ارتكبت بحماية حظيرة ، بدوحت فى نظامها الأساسى ، بأنها الى جانب المركز الرئيسى فى الإسكندرية ستشيد مكتباً إدارياً فى باريس ، والحكمة فى إنشاء هذا المكتب طهارة من الأقوال التى وردت على لسان أحد مؤننى عقد تأسيس لشركة ، وهو المسيو «دى بومادى» إذ قرر أن المؤننين اندعوا هذا نظام ، كى تستطيع الشركة أن تنافى الأعلامات القضاية فى باريس ، وكانت باريس هى جهة التقصى استثنائياً ، بعد عرض الممارعات على المحكمين ، وهى فى أول درجة

ويثبت من هذا تصريح أن اختصاص المكتب الإدارى لا يتحدور نطاق اختصاص القضاة ، وحتى هذا الاختصاص لم يعد له ما يبرره ، بد نص فى السادس عشر من اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ على أن « الممارعات التى تنشأ فى مصر بين شركة والأفراد من أية جنسية كانت ، تختص بالفصل فيها محاكم المصيرية ، تبعاً للأوضاع التى تقررها قوانين البلاد وعاداتها ، وكذا المعاهدات » .

« ونختص المحاكم المصرية ، بالفصل فى الممارعات التى قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة ، وبقضى فيها طغماً لقوانين البلاد المصرية » .

وعلى ذلك ، فإنه اعتدراً من تاريخ هذا الاتفاق ، لم يعد ثمة ما يدعو لإيجاد مكتب في باريس لتبني الاعلانات القصصية ، وهو ما يسمونه : « المكتب أو المركز الإداري » .

والكن شركة أممعت في إهدار المصروف ونحو لغة الاتفاقات ، فم تفتح المركز الرئيسي في الاسكندرية ، واطلع المكتب الإداري اختصاص المركز الرئيسي ، واجتمعت مجالس الإدارة واجمعية العمومية ، في باريس ، لا في الاسكندرية .

وهذا سبب مبعض في قرارات مجلس الإدارة واجمعية العمومية ، لاطلان ، ومسوخ قانوني من شركته ، واعتبارها هيئة في نظر القانون .

ثانياً جنسية شركة لادخل اسم جنسية المساهمين في تحديد جنسية لشركة ، والاستعداد من تعريف جنسية المساهمين إلا الوقوف على مصادر رأسمال الشركة .

والشركة شخص معنوي ، حكمه حكم الشخص الطبيعي ، من حيث ضرورة تمتع بحسبته ، واسم به قدها وقصده ، أن الشركة تكسب جنسية البلد ندي أسست فيه وصحة لقوانينه ، وبعد صدور قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٧ ، امدط للشركاء المساهمة ، واشترط هذا القانون أن يكون ٤٠ في المائة على الأقل ، من أعضائه مصريين ، أصححت لجنسية الشركات أهمية كبرى .

وبسبب ثمة صعوبة في تحديد جنسية شركة قاة لسويس ، فهي شركة مصرية مبعض لفترة الأولى من امددة ١٦ من اتفاق ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٩ ، وهو :

« بما أن شركة قاة لسويس البحرية ، هي شركة مصرية ، فهي خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها » .

والكن الشركة ، في محل العمل ، وطوال حياتها ، تمكنت لمصريتها ، وارتكبت من الأفعال ، ما يستوجب عقوبة الأعدام ، بالاسم للشخص الطبيعي اندي يرتكب بمبعض تلك الأفعال .

أما عن الذكر فقد حلت منطقة عملها قطعة من أوروبا ، في مظهرها ،
وأبنيتها واللغة المستعملة ، والمعادن والمستشفيات ، والمعاملات جميعاً ،
والأحساب اندس استقدمتهم ، وانعسده لأحذية لدفعه بي أصغف على شاطها ،
وكل مظاهر حياتها لومة ، ووددت في هذا تنكر إلى حد لاساءة
إلى عواطف ومثاعر البلاد التي تعمل فيها ، وأشر لذلك قرار هيئة لتحكيم
بمحكمة استئناف القاهرة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٣

وما أحيات فإب طوبل ، وأررها تمكين شركة ، الاخير من احتلالها
لمصر من ناحية قناة السويس في أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وانصه لها لدثم
بريطانيا ضد مصدحة مصر ، وتعاونها مع القوات المحتبة في أشد الأوقات
حرجاً ، وكل هذا وما إليه لا يمكن وصفه ، لاسية لشخص يحسن اجسدية
امصرية بلأهجية ، سواء أكل هذا شخص ورأعادياً أم شخصاً مصوياً ،
والعلة في كل هذا ترجع إلى كون الشركة تقتصر في كافة شئوها وترسم
سياستها في العموميات ، وفي التفاصيل معترضة ، أن القوب بأنها مصرية ،
لا يعدو أن يكون كلمة مكتوبة في الأهداف الرسمية ، ولا تريد أن تنقيد
بها في مجال الواقع .

والله اعلم السطيم القوي ولادن ، اعكوى ، لا يستطيع ادولة أن تترك
احل على العرب ، الذين يشئون لشركات مساهمة ، فهي تمثل حائنا حظيراً
في حياة البلاد الاقتصادية ، من واجب الحكومة أن تدرس الآثار المترتبة
على إنشاء شركات من نوعى القومية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن
تقرض عليها ما شاء من صروف ارفانة إلى احد ائدى يكمن رعاها مصالح
الدولة ورعاها ، وهذه ارفانة واحدة ، وينتج أن تكون في نطاق أوسع
لامسدة للشركات التي تخص على متيراب ، وتدر صرافى عامه .

وفي معرفة وس من الرامة ، موافقه على انه يود النظام للشركة ، وضرورة
تضمينه جميع البينات التي تخص عليها قانون شركات ، وقد وضع القانون
بمطامى لشركة قناة السويس منذ قرب من ارمب هريتا ، وفي وقت لم يكن

مصر قد وضعت تشريعا تجاريا أو قانونا ينظم الشركات المساهمة ، وكذلك وضع هذا النظام الخاص لشركة قناة السويس ، نوحى من تنمية استعمارية مساهمتها في حياة مصر السياسية والاقتصادية و عمرانية طوالت مدة عام ولا يوجد فيه واحد يمنع الحكومة المصرية من إدخال ما شاء من التعديلات على القانون المطبق لشركة قناة السويس ، حتى يلائم ظروف البلاد وروح مصر ابدى ، ميثاقه ، وحتى لا تقف هذه شركة قناة عند ثمانى مائة نفوية ونموها سياسى والاقتصادى ، ولا تفتك شركة إلا أن تترك على إرادة الدولة المصرية ، وإلا فالخراء ، ممدود ، وهو إلغاء عقد الانعام ، ونحوه ، شركة من سدد وحيدها شرعى ، فتصبح شركة واقعية ، وتكون ممتلكاتها أمرا لا ممدوحة عنه ، ولا معقبة على حكومة إذا أرادت أن تستعمل هذا الحق .

وبدأت شركات شركة قناة السويس ، في الماضي ، قد استعانت ببعض ضلعى الدروس ، وطولت بالتدقيق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، استثنى من قانون شركات سنة ١٩٤٧ ، وحصلت على مزايا لا يستهان بها . من هذا الاتفاق كما سبقت في فصل آخر ، تحالف للنظام العام ، والقوانين مرفقة ، والقانون التجارى في أى بلد متحضر ، وللعرفى "تجارتى ونموها بعد عدالة ، ومعدنى ، لأخلاق ، ولا تترك على الحكومة إذا هي "نعتة بحرة فم . من غير المتصور أن تترك شركة تعيش فوق أرض مصر ، كدوره في داخل الدولة ، على ارفع من أن لفترة المتبقية من حياتها لا تزيد على خمسة عشر عاما .

يجب أن يوضع قانون بطى جديد لشركة قناة السويس ، مرحله الامتداد حتى فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وأن يصدر هذا القانون . نظامى مرسوم - جمهورى ، كما هو الحال بالنسبة لأية مؤسسة تجارية أو صناعية .

حامس — إشهار عقد الشركة ونظامها وميزانيتها ... الخ . يقرص القامون ، على مديري الشركة ، بشر عقد الشركة ، وقانونها نظامى ، في وفائع رسمية ، بصمة ملحق ، وبشره كذلك في إحدى الصحف المقررة

جميع الاحراء التي عيها قانون الشركات و"تعاون تجاري" و"السجل
التجاري" و"مكتب بطون" أو شركة. كما هو متعارف على أنه
عرض احاط. و"تعاون تجاري" و"السجل" و"مكتب بطون" و"شركة عامة
السويس" على حكم لقانون.

الجزء على هذه المخافات

[illegible]

وذلك لا توجب على الحكومة إذا هي سمحت بحبس المدينين في
الزندان كذا أنهم لا يدفعون من سجنهم شيئاً من المال المستحق
الحكومة بل تأتي هذه المصروفات من جيب الدولة كالمصروفات
التي تأتيها أو للأوامر الإدارية التي تصدر.

ونرى ان هذه شركة قناة السويس أن تحصى الحكومة المحالفات
جميعها ، وتخص معها ، وتراجع كل شيء ، وتحدث في وزيره واستيفاء
الاحراءات ، في يقتضيه التشريع المصري ، مع عدم تقصير في أية مسألة

ويكون الدم متكاملاً من تدار نفعا مركزاً ارتدى إلى الاسكندرية
أم القاهرة ووضع جميع أور فيها تحت تصرف الدولة وتصحيح جميع أخطاء
خاصة، وإدالم بفعل شركة فعلي الحكومة أن تدار بالأحرار عليها
بالطريقة التي عليها الفنون وهي تصفية من مدة مائة سنة من
أجل الالتزام.

ورحو أن يلاحظ أن شركة واد سويس لا تباع سبعة، وإلى تمارس
وطبعة حظيرة من وظائف الدولة، من أشده حصرًا، فالأمر وثيق الصلة
بسياسة مصر على يومها، كما أن له نتائج بالغة الأجر الجمعية السودانية
لمصر كمصروفها يتمتع بشر من سياسة مساو ليدلة في عقود آخر من
تعمده هذه الجماعة

وستنوب مرحمة تصفية تنبيه من لا حتى ١٦ من نوفمبر
سنة ١٩٦٨ - وأعلى مرحلة لتصفية تصميده، إلى لم يكن هناك
مخالفات كان أشراً إليها - أن تكون الأوضاع صائمه ومتفقه مع أصول
تفويض المصري، ومسدته. وإلا قامت بين الشركة والحكومة في المستفس
منازعات، لا يسم مداها إلا الله.

—

الفصل الثالث

إدارة الشركة

اعرفت لشركة «فلام دعائم» منها حارحة على القانون : وأنها لا تريد أن تخصص بقوانين لشركات معروفة في سائر أنحاء العالم ، وهذا لاعتراض مستند من قوهم ، إن شركة مركزاً خاصاً يعبرها عن غيرها من الشركات ، وآخر الملاحظات التي تردد هذه لعمدة ، كتاب باللغة فرنسية : «شركة تحت إشراف «كريستيان فث ريتانوا» ، وهو مصنوع في باريس في سنة ١٩٤٧ . وقرأ العادة الآتية في الصفحة ٩٧ من كتاب لمشار إليه : « وضع شركة كادراً خاصاً » . يلائم الأعراف غير العادية . التي قامت من أجلها » .

وقد بدأت حياة هذه شركة ، باخروج على قانون ، حروحا يمس كيانها في لصميم ، «شركة التي ردت على الطاعين في تأسيسها بقولها ، إنها تستمد وجودها من «إرادة وسلطان والى مصر» ، ثبت الإرادة التي تم عنها بقرمانات ، وعلى الأخص فرما ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ ، هذه الشركة نفسها حانت مصر ، إذ خُذت إلى دولة أجنبية ، واستصدرت مرسومها تأسيسها ، وكان مرسومها امبراطورياً صدر من نابليون الثالث ، بتاريخ ٧ - ١٨ من مايو سنة ١٨٥٩ ، واستند هذا المرسوم على قانون صدر في فرنسا في ٣٠ من مايو سنة ١٨٥٧ ، ونص فيه على ما يأتي :

« رحمتی شد کجاست نه همة اتی تمحصع فی مصر او ترکیاء الحکومتی
 حدیس ...
 لا غیر تصویریه ...
 قائم فی ...
 و ...

شہزادہ دربارہ کے قریب کی مسجد میں جس میں وہ دفن تھا
 ۱۹۵۰ء میں ۲۲ مئی ۱۸۹۹ء کو وہ شہر میں
 مع اختتام کے مرسوم میں دفن ہوئے۔ مسجد شہر میں واقع ہے
 فی کتبہ شہر میں - جو اس کے کبار و اوصیاء میں - شہر شہزادہ
 و نسبا متجسس یاد - یہاں کثیر کے بعد مسجد - اس کے قبرستان

في سنة ١٣٠٥ هـ الموافق لـ ١٩٨٤ م. ركبنا شريكاً استهنيماً وهذه
الركبة هي التي كانت في يومئذٍ من ركبات الشركة المذكورة وتكونت
من خمسة أعضاء هي:

[illegible]

١٧٧١

[illegible]

حكومة إنجلترا

تدبير شركة قناة السويس

تمهيد . . .

في يوم ١٢ من شهر كانون الثاني سنة ١٨٨٣ . لم يثبت مجلس إدارة شركة
ولا هيئة إدارية ولا جمعية حقوقية . . .
في يوم ١٢ من شهر كانون الثاني سنة ١٨٨٣ .
على يد الحكومة المصرية . . .
وكانت قد وافقت على ذلك . . .
في يوم ١٢ من شهر كانون الثاني سنة ١٨٨٣ .

ولنقدم إلى القارئ نصوص هذه الوثائق :

١ . كتاب من مستر ويستلي B. Westley
مستشار لسياسة مصر في الشرق وقد وجه في آخره من
وزير خارجية مصر

كتاب التكملة من لأحد من أعضاء مجلس إدارة
مباشرة مع شركة . . .
تقديم شركة . . .
المسيو دي لسيو ، قد زار مصر . . .
أدبها شركات الملاحة والهيئات التجارية ، عن حاصر القناة ومستقبلها ،
(وقد رافقه في هذه الزيارة ولده شارل . وبعد أن تبادلنا الرأي في مختلف
المسائل . بشرق في أن نضعكم كتابا يشرح مع شرح . . .
شروط خاصة بإدارة قناة السويس . . .
ما اتفقا عليه . وستلاحظون أنه حكومة حلاله لم يكن . . .
إلى اتفقا عليها ، لتحقيق الرسوم التي تخيبها شركة . . .

والتجارة ، وكذلك انخفا على أن يرتفع فوراً عدد الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة الشركة . كما انخفض على رتبات ذات أهمية كبيرة . ومنها إنشاء مكتب للشركة بلدي . وفي هذا المكتب يشغل أعضاء مجلس إدارة الشركة الانجليز كلجنة استشارية للشركة .

هذه الوثيقة مؤرخة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وهو حادثة ملحوظة واردة الخارجية البريطانية رقم ٣٨٥٠ ، باب مصر رقم ٣ ، سنة ١٨٨١ . وقد ختمها كاتب هذه الحارة . وهي ذات معنى بعيد

« وأما إن أرفع إليكم هذه الوثيقة . أرحو أن يتضح حكومة جلالة الملكة أننا عقدنا صفقة رابحة » .

٢ محضر اجتماع عقد في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ « إدارة شركة الملاحة البريطانية المسماة « بيسولر أورينت » استلم « فيحتش كوميدي » وحضر هذا الاجتماع أعضاء اتحاد ملائ سواحر كما حضره شارل إيمى دى سبوس بوصفه نائب رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس .

وذكرت بمشاورات بشأن الإدارة المستقلة لقناة السويس ، و سبق على أن تكون المبادئ الآتية مسألاً لإدارة مستقلة :

(أ) تعديلاً لتأخير الحركة للملاحة بين البحرين لأقصى المتوسط والأخر وبالعكس ، وتوسيع الملاحة ولتجارة في هذا الطريق ، تعهد الشركة إما توسيع عمدة احديهما ، وإما بإشياء قناة جديدة ، وللوصول إلى حل عملي لهذا الشأن ، تأسف جهة من المهندسين وأصحاب لخواجر لدراسة الموضوع ، ويشترط أن تكون أغلبية أعضاء اللجنة من المهندسين وأصحاب السواحر الآخرين

(ب) عدا أعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس الذين عينتهم الحكومة الاحديية وعددهم ثلاثة من ستة أعضاء الخواجر آخرون ، فيكون عدد الأعضاء لآخر في مجلس إدارة شركة قناة السويس عشرة ، والسبعة المستحدون يقع الاختيار عليهم من بين لتجار وأصحاب السواخر ،

ويجب أن يتم هذا التعيين فوراً ولكي تسر للأعضاء الجدد التصويت في مجلس مع الأعضاء القدامى . تعديل نظام شركة الأساسي . سه على فتح بتقديمه مجلس الإدارة الحالي . بحيث يصير عدد أعضاء مجلس الإدارة اثنين وثلاثين عضواً . وفي الوقت نفسه ، ورثاً تم إجراءات هذا لتعدين ، يدعو مجلس الإدارة الأعضاء الآخرين السبعة المستحقين إلى حضور اجتماعاته بمجرد اختيارهم .

(ج) تشكل لجنة اسمها « اللجنة الاستشارية » ، للشركة في لندن ، وتكون مؤلفة من أعضاء مجلس إدارة شركة الأعمار وتفتح شركة مكتباً لها في لندن ، وعمل الترتيب للارم لتحقيق رسوم مرور البواخر في لندن .
(د) يراعى في مستقبل . اختيار موطنى قسم الترسيت بالشركة ، قدر الامكان من المناطق مائة الاخيرة .

(هـ) من المتفق عليه ، أن الرسم الاضافى وقدره خمسون ستمباً سوف ينتهي . ويصبح لاحقاً اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٨٤ .

(و) جميع المصروفات المترتبة على الحوادث التى تقع في نفقة للسفن ، تتحملها لشركة ، ويستثنى من ذلك الحوادث المترتبة على اصطدام البواخر بعضها بعض أثناء مرورها بمقعدة . . . الخ .

(ز) اعتباراً من أول يوليو سنة ١٨٨٤ يبقى الرسم الذى تحصله الشركة عن إرشاد السفن .

(ح) اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٨٥ ، تخفض لشركة رسم المرور بمقدار خمسين ستمباً فيصبح هذا الرسم سبعة وريكات ونصف الفنت دهماً عن الطن بدلاً من عشرة ريكات ، وذلك في إذا وصفت حصص المساهمين في سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٨٤ ، ثم بحري تخفيض إضافي من أول يناير سنة ١٨٨٥ يوارى نصف ما يزيد عن الـ ١٨ . ويحدد تفاسم شركة أصحاب السفن في الأرباح ، بطريقة تخفيض رسم المرور على أساس الحولة التي تمر في السنة التي تجرى فيها القسمة .

فمثلاً ١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 قال المحاسب: "سأكون قادر على دفع ١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة في السنة الأولى
 من حيث رأس مال الشركة (حوالي ٢٨٠.٠٠٠ ريال) للسنة التي تبدأ
 من أول سنة ١٩٨٠. من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة)
 وأما بعد ذلك في السنة الأولى من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة)
 فسيكون الفرق بين رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) وبين
 مبلغ حوائج الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 ١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 وتقدر هذه المبلغات في السنة الأولى من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة)
 ربح الشركة من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 الخفض إلى خمسة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 بالتصريح في السنة الأولى من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة)
 إلى رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى

(١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 إدارة الشركة أنه حينها يعمل
 من شركة رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 في السنة الأولى من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى

(١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 المبلغ هذا ٢٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 أن يعمل بعد ذلك في السنة الأولى من رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى
 برادة رأس مال الشركة (١٠٠٠ ريال من رأس مال الشركة) في السنة الأولى

وقد وقع على هذا المحضر الرسمي كل من :

المستر جيمس لايتج ، وكا : المستر جيمس لايتج ، وكا : المستر جيمس لايتج ، وكا :

رئيس مجلس إدارة شركة بترول السودان. والشيخ محمد بن عبد الله
والمستر وليم ماكينون رئيس مجلس إدارة شركة الحديد والصلب
البحرية.

والمستر أندريه سول عن شركة كبريت سيماء فيجنش كوسماني ليميتد.
والمستر وستران سكرتير بحري لأحد ممالك سواحل شرق أفريقيا
الشرق وممثل عدة شركات ملاحية بريطانية.
والمستر جون هولمز والمستر ك. ك. المستر شارل دي سيدس.

المعاني المستفادة من الوثيقة المتقدمة

من هذه الوثيقة حقيقة - نحتاج أن نرى ما هو العمل في لندن إثر احتلال
البحر في مصر - لوضع شركة سودانية بحرية - حكومة بريطانية
بحيث تعتبر هذه الشركة بريطانية حرة - كما يدل على ذلك المختصر الذي
أوردناه بقطعة من تقدم - وهو موجود تحت اسم شركة سودانية بحرية
كما أنه موجود تحت وزارة بحرية بريطانية.

ومما تقدم ، نستخلص المعاني الآتية

أولاً - كان هذا الإجراء خطوة تالية لاحتلال البحار في مصر
في سنة ١٨٨٢ - ثم تلتها الإحتلال في السودان سنة المذكورة ،
إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ثم خمس إدارات في السودان ، وكان قد تحدث
في خطر بحرية البحار شركة سودانية بحرية في كنف الحكومة
البريطانية .

ثانياً - استجف المجتمعون من الجانبين من جانب شركة ،
بأحكام تقانون احدة من سنة تأسيس شركة ، وتجهلوا الدولة
صاحبه حق في لبردة على هذه والبردة على شركة - وفي تلك وحدها
أن تعدل نظام لشركة الأساسي أو ترعى تعديله .

وهذه الدولة هي مصر التي لم تخفد حقوقها القانونية في هذا الشأن بسبب الاحتلال، لأن الاحتلال كان حالة عارضة وقوة قاهرة. لا تسقط رقابة الدولة المصرية على شركة مصرية مساهمة اسمها « شركة قناة السويس »
ثالثاً - تدور أحداث هذه القصة في بلاد مصر حيث حصل أصحاب
البنوك البريطانية شركاء في إيراد الشركة. دون أن يكونوا أحد الخلق في
عقد الاتفاق.

وهذا السبب - ظل ما أحذره مصر ووجه حقها - وبطريقة غير مباشرة
تتحقق تدريجياً في رسوم المرور بعد سرفه تسميتها « شركة قناة
السويس » ومن دفع حظاً فعليه أن يدفع مرسماً.
وكذلك بعض التعديل المقترح مساهمة جديدة في تعيين رسوم المرور
في قناة السويس في مصر - صممه ملاك الإيجار.

رابعاً - أن الحكومة البريطانية - واسطة هذه أصحاب الواح وشركات
ملاحية بريطانية هي التي فرضت على شركة « سويس » مساهمة مكنة للبلد يقوم
هذا المكتب بالإدارة فعليه لقناة السويس والحكومة البريطانية هي التي قررت
إشياء اللجنة الاستشارية شركة قناة السويس - بل من أعضاء جدير، وهذه
اللجنة هي التي تدير شركة قناة السويس، وهذا ليد العليا على مكتب الشركة
في باريس.

وبوجه عام ليس ما ينبغي إدراكه أنهم حملوا القصة قطعة من بريطانيا،
وجعلوا « شركة قناة السويس » جهازاً بريطانيا تامة وورقة المستعمرات
البريطانية، أو لورا حرة الحرية البريطانية
وفي هذا ما يكشف عن حقيقة راء تلك الشركة الاستعمارية التي تطلب
بغزو حها من بلادها.

وأقل ما يقال إنها - وقد قلت ذلك الوصف شئ - تعد متآمرة مع دولة
أجنبية معادية لمصر، وشركة شخص معوي - له حسية مصرية، وعقاب
التآمر مع العدو هو الاعدام بالنسبة للشخص الطبيعي، ولتصفية مع
المسئولية المدنية بالنسبة للشخص المعوي.

وقد يقرر المحض ، إن الوثيقة في أوروبا ، سردها المقدمة ، هي اتفاق بين مثلي عرف الملاحه ، وشركات بحريه صيده ، وبين شركة فاه السويس ، فاشان حكومة المحتر بكل هذا .

وهذا القول سرود عليه بأن حكرمة الحذر هي التي أنابت من حضروا ذلك الاجتماع من الجانب البريطاني . وكانوا يتكلمون باسمها ويعملون لحسابها ، بدليل الوثيقة رقم ١٦ في أوروبا في سرف ، قبل هذا المحضر . وهذا دين أقوى ، وهو الوثيقة التالية ، وهي مكتب المرحوم من وزير خارجية حازر ، « لورد جرين » الى لأعنه . الاخيرة في شركة قدة السويس بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ .

٣ — كتاب من وزير خارجية انحلت « لورد جرافيل » الى الأعضاء الاخيرة في مجلس إدارة شركة فاه السويس . في ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ .

حضرات

« درست حكومة جلالة ملكة شروط مقترحة لإدارة قناة السويس المستتفة ، وهي شروط أي تم الاتفاق في يوم الاثنين في سرف من التجارية في البحر مع شرق وبين لميوس في مجلس وهذه شروط تقع في اثنى عشرة مادة . وسيروى على تنفيذها بحصول بريطاني على صواب كبيرة جدا من حيث ملاحه ولتجارة أيضا . على أنه ، في يتعلق بهذه الأولى من لاتفاق المشار إليه ، والخاص بتشكيل حصة بدم سداد ، يسمح بشركة ، لأجراء لتجسيات للارمة تهدد حركة المرور ، فان حكومة جلالة ملكة ي ترى أن يصف الى أعضاء اللجنة رجال من ذوي الخبرة في الحركة الملاحية في القناة وهؤلاء الرجال ترشحهم الحكومة البريطانية .

وترى حكومة جلالة ملكة كذلك ، أن أعضاء مجلس الادارة الرسميين الذين تعيينهم في مجلس إدارة شركة قدة السويس ، يجب أن يكونوا في الوقت نفسه أعضاء في اللجنة الاستشارية الموه عنها في المادة الثالثة .

لقد أبقى فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والاتفاقات التالية قاعدة تعيين الرئيس كما هي، ولا يعين إلا بمرسوم مصري. - حيث يركز الرئاسة في شركة قادة السروس بعد من - حية تقوم به، ثم أعزأ في حل الحكومة المصرية أن تدر إلى تعيين رئيس لهذه الشركة، ويأخذ هذا الرئيس شرعي مكتسباً له الاسكندرية، حيث يوجد مركز الرئيسي لدى مصر عية في دعم الشركة الأساسي. ولما كانت لفروعات التقدم - تمتص على حصة الرئيس، وكل ما هك فيها اشترطت أن يقع الاختيار عليه من بين المساهمين الذين لهم نصيب كبير في المنشأة. فمستف من بيع الحكومة لمصرية من تعيين مصري يكون قد اشترى قدرأ من سهم شركة قادة السروس من بورصة الأوراق المالية، وإيه ما تنس مع حصة شركة ومع مصححة الدوية في القيمة على المنشأة، وحصولها في مرة مضوية في مدعشة مرة نصيبه. أن يكون الرئيس مصرياً صديقاً، لا مصرياً متمصرأ.

مجلس الإدارة

عيوت المادة الرابعة وللانول من نظام شركة الأساس احتصاصات مجلس الإدارة، وهي:

١ - تعيين وروت موظي الشركة وموكلاها. وتحدد أهمهم ومهتباتهم.

٢ - تشييل المال القايص للذرب مؤوتة

٣ - إعداد الدراسات ومشرع والخرائط والمصحب اللازم لتنفيذ الأعمال.

٤ - الصفقات الجراف.

٥ - شراء وبيع واستند، لعقارات، وشراء البواحر والآلات اللازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال المشروع.

٦ - الميزانية السنوية .

٧ - تعديل وتعديل الرسوم ، من الأودع كافة . أي تدفع تحصيلها
تماماً وفقاً للمرسوم ، وكذا دفع شروط تحصيل الرسوم .

٨ - التصرف في المال الاحتياطي .

٩ - تصرف في أموال المؤسسة ، لامتثال واجبات خاصة
بالموظفين .

١٠ - تنظيم خيرية ودائع في يختص . منهم شركة وسدانها . في
مرد العشرة المتقدمة في عييت حصة صاحب مجلس الإدارة قد حادت تالية
لديحة . في كثير من شهود . تدفع مع . لخصيه . من شركات
المساهمة من غير خلاف مع مجلس الإدارة ، ولتقرر لأولى من ائدة ٣٥
مشاريع . تحوز مجلس إدارة جميع لخصيه لارمه لاديرة شركة قسمة
السوس ، من حصة على أن يحسب بينهم هذه النسبة في أوسع
مضاق والعذر لأحيرة هي موضع ضرر . ولها نفرة ثنية وقد حوت
حق هدم لافراحت للجمعية هدميه بدمه في ولا تفر في ذلك
ورد في في هدمية المحس لاحتجته و ردة في سرد هدمية لاسفه
الذكر . من تلك الاحتجته . على . راجحه لاديره لتي
سيلي الكلام عنها .

ولتكون تحوز ، لا بد من على شروط تعيين أعضاء مجلس إدارة
الشركات ، ولتكون هدميه لخصيه . وقد على كل حال . وكلاء المساهمين ، وقد
درجت شركات على عرف ، من شأنه أن يدير الشركة أحد أعضاء مجلس
الإدارة ويسمى عضو مجلس الإدارة المنتخب .

ويعد مجلس الإدارة أهم عنصر في حكم شركة . ولما كان هذا المجلس
هو الذي يملك إدارة لشركة ، فإن تلك الإدارة جماعية بمعنى أنه لا يجوز
أن يعهد بها إلى شخص واحد .

وهذا المبدأ مستعاد من لعدد المتوحد في الشركة ، وقد نصت المادة ٢٠
منه على أنه « يدير الشركة مجلس » .

ومما نكس سلطة مجلس الإدارة قصصاً ، فانها لا تحليه من المسؤولية قبل كل ذى مصلحة ، وأولهم الدولة الى يعيها الأمر

أعضاء المجلس

لم يعين لقانون المصري عدد الأعضاء ، وأطبق للشركة حرية تحديد العدد وقد نص في المادة ٢٤ من عقد تأسيس الشركة على اعتمده الحكومة المصرية في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ على أن عدد الأعضاء هو اثنان وثلاثون عضواً ، يمثلون مختلف الجنسيات .

وكان هذا النص قد عدل بقرار من الجمعية العمومية المسددين في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ خفض لعدد إلى ٢١ عضواً ، ثم جرى تعديل آخر في ٢٧ يوليو سنة ١٨٧٦ فزادوا عدد الأعضاء إلى أربعة وعشرين عضواً ، وفي مرة ثالثة صدر قرار من الجمعية العمومية في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ بزيادة عدد الأعضاء إلى اثنين وثلاثين عضواً

وتلك التعديلات كانت ينبغي أن تتم في مختلف المراحل بموافقة الحكومة المصرية ، التي تمتك وحدها حق المصادقة على تعديلات نظام الأساسي للشركة ، ولكن الذي جرى عليه العمل ، هو إهمال الحكومة المصرية ، وعدم الرجوع إليها إلا في حالات استثنائية .

في تشكيل المجلس الأول لم ترع المصوح ، ومن دي ليدس خمسة وثلاثين عضواً بدلاً من اثنين وثلاثين ، وجعل مدة عضويتهم تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة حتى تنقضي خمس سنوات من تاريخ افتتاح القناة للملاحة العالمية ، أي إلى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، وكان هذا المجلس يتألف من اثنين وعشرين فرنسياً وثلاثة عشر أحياناً يمثلون حسابات محدثة - ولم يكن فيه مصري واحد ، ثم جعل عدد اثنين وثلاثين من بينهم واحد وعشرون فرنسياً واحد عشر أحياناً ، ولا يخص العدد إلى واحد وعشرين جعلوا عدد الأعضاء الفرنسيين سبعة عشر والأجانب أربعة ، وكان ذلك

في سنة ١٨٧١ ، وفي سنة ١٨٧٤ خضع العدد إلى واحد وعشرين كانوا
جميعاً فرنسيين ، وهذا لتعديل مع عدم المحاولة على سنة ثالثة من حيث حسنة
الأعضاء يدل دلالة واضحة على أن موضوع الجنسية ليس محل بحث ،
وما دام دي ليس قد أجاز لنفسه أن يحل جميع الأعضاء فرنسيين
في سنة ١٨٧٤ ليس ما يمنع الآن من أن يكون جميع الأعضاء مصريين
إذا اقتضت مصلحة الدولة المصرية ذلك .

على أنه حينما اشترت الحكومة البريطانية أسهم مصري في قناة السويس ،
اجتمعت جمعية العمومية في ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٦ ورفعت عدد الأعضاء
إلى أربعة وعشرين ، بمقتضى واحد وعشرين مقعداً للفرنسيين وتركزت
المقاعد الثلاثة الجديدة للاجانب . مع ملاحظة أن مصريين باعوا أسهمها لبريطانيا
فد حرموا من العضوية حينها كانت تمت أربعة وأربعين في المائة من الأسهم
مما يدل على أن ملكية الأسهم ليست فاعلة للمنين في مجلس الإدارة .

أما تعديل ٢٩ من مايو سنة ١٨٨٤ ، فقد حرى سفيراً لمشيئة الحكومة
بريطانيا ، حينها عقدت اتفاقاً مع دي ليس في سنة ١٨٨٣ ، وهو الذي
أشئت بمقتضاه اللجنة الاستشارية لبريطانية ، فارتفع عدد الأعضاء الاجانب
إلى عشرة ، وبذلك صار عدد المجلس اثنين وثلاثين عضواً

والعجيب أن هذا التعديل الأخير الذي أحرى تديراً لمشيئة الحكومة
بريطانية ، قد قدم للتحدث به نحمد توفيق لمصادفة عليه ، واستجبت مصادفته
على التعديلات السابقة .

وهذا تعديل منشور بالوقائع المصرية في سنة ١٨٨٤ صفحته ٧٣ ،
وتدل هذه التديرة على أن اجازة ، وقد طعنت عظمها ، أراد أن يكون
عنها صحيح من ناحية لشكل ، لئلا يظن أن نوي بعدم مشروعية
التعديل فاستصدرت مرسومها من محمد توفيق .

وقد بقي الأمر كذلك من غير تعديل إلى وقتنا هذا ، وكل ما هناك أن
لوزيع الكراسي في المجلس كان على النحو الآتي :

عشرون مقعداً للفرنسيين وعشرة للاجانب ، ومقعد واحد لولدي ،

وآخر استعفي . وفي سنة ١٨٩٩ أعطى معهد " جيكي بي أم بي " ، وقد قامت الحرب لعامة الأولى حل فرسي محل لأن في سنة ١٩١٥

وفي سنة ١٩٣٧ أرم انق من احكامه المصرية وشركة ، وفارن
فرسيون عن معصين المصريين . ولم يتم انق ٧ مارس سنة ١٩٤٩
يذهب مع عدد امصريين تدريجياً . ووضعت لأن في خمسة شعب السادة
محمود قري ، وشريف صبري ، وواصف بنيس ، و أحمد عبود ،
وعلى الشامي . والمجلس مشكل حالي من

فرسيات - روبرت ، ويسا ، سير هاريسون ، هوخرا ، من اللجنة
الاستشارية من نائب الرئيس ، والاميرال ديفالين ، نائب الرئيس
ومسيو ماكس دهن ، نائب الرئيس ، وديون ، نائب الرئيس ،
و ديون ، وس سي دي سوان ، وديون ، هاريسون ، وديون ،
كاز ، جان ، وديون ، وديون ، وديون ، وديون ، وديون ،
ويون ، وديون ، وديون ، وديون ، وديون ، وديون ،
والمسيو مارسيو ليون ، وديون ، وديون ، وديون ، وديون ،
ارنست ميرييه ، والمسيو اميل مينييه ، والمسيو جان فيلارد ، وديون ،
دي روهان ، والورد روث ، وديون ، وديون ، وديون ،
والمسيو هاريسون ديون ، وديون ، وديون ، وديون ،

ويضاف ، إلى هؤلاء ، المصريون الخمسة الذين تدرجت لائحة اليهم .

وقد تدارك إحتياج جميع هذه اصد تشكيل من إدارة شركة هامة
الديون منذ سنة ١٩٣٥ وقد تمت الحرب لاربية الحشية ، وديون
له حق ادميون على عدد من كرجي مجلس إدارة شركة برمنغهم
على الحشية قد صاعف حركة المرور بين إيطاليا ، وديون ،
جانباً هاماً في حوزة لدمه هامة لسيون ، كانت الحجة في تدرجت
بها إيطاليا هي الصيغة التي وديون في اعادة ٢٤ من هامة تأسيس لشركة ،
إذ ذكرت أن المجلس يشكل من أعضاء من الحشيت تحت حجة المصلحة .

وخاب المسكر ليرسي لا حيري على إحصاء لفائية قوله إنه لم يكن
المقصود مكنة احديت ح حة المصحة أن يكون مصلحة ضرور بل
مصلحة مائة

وهذا الطر غير صحيح على إطلاقه ، بل دليل أن مصر لم تمثل في المجلس ،
وقت أن كانت حصص أربعة وأربعين في مائة من الأسهم ، ثم إن الأسهم في
أيدي الأفراد إذا استبدت الحكومة البريطانية

و أوضح من كل هذه نقطة هو أن الدولة صاحبة القصة ، وصاحبة
سيادة على الشركة وهي مصر ، هي من كل يسعى أن تحدد حصصية الأعضاء
نصن تشريعي . محتفظ لمصر بالنصب الأكبر إن لم يكن مجموع المقاعد ،
وليس من حق الحكومة البريطانية أن تحال أن تشترط وجود عدد معين
من الأعضاء الإخير . فقد كان في سنة ١٨٨٣ و ١٨٨٤ بطلا من
أساسه ، كما أسلف

وفيه العصبية في المجلس من سوابه ، وكل ما جرى الإقرار عليه
مثل الأعضاء ، وليس ثم ما يمنع من تحديده استجاب حضور ترقى من حو مرا كير
العصبية بالاستفتاء أو اوده ، سواء مجلس الإدارة من بعد نشاعة .
رئس تعقد جمعية عمومية وتصادق على تعيين الأعضاء الذين حذرهم مجلس .
و لأعضاء حدد بإشرون عشم مدة مكنية مثل إلى القطاعات عوت
أو استقالة من سبقوهم .

ولا يشترط في لعضو أكثر من أن يكون مائلا خمسة وعشرين سهما
من أسهم الشركة ، ودفعت في لقرار جمعية لعمومية لصادر في ١٨ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ وقس هذه لقرار كل عدد الأسهم من يجب أن يملكها لعضو
لمجلس الإدارة مائة سهم .

وهذا مائة ثبوت أساسه إختيار الأعضاء المصريين طبقاً لاتفاق
٧ مارس سنة ١٩٤٩ إن دعت شركة أنها صاحبة الحق في الاختيار ، وأن
الحكومة مصرية لا تملك إلا أن ترشح الأعضاء ، والشركة هي من تختار ،
وكل الملك لا يق يستغل فرص التدوين في الشركات الكبيرة ويتحالي بحسوبيه
ولدت رشح لعضوية شركة في سنة ١٩٥٠ كلا من المهندس أحمد عود ،

والمحرم كريم ثامت ، وتمسكت الشركة بأنها هي التي تعين أعضاء المجلس
بمعرفة الجمعية العمومية ، ورفضت تعيين كريم ثامت ، وقدمت تعيين أحمد عود ،
وكان ذلك ساء على وساطة وقد وجدت قام بها الاستاذ مصطفى الحاس
الذى سافر حصيصاً إلى مارس لهذا الغرض في يوليو سنة ١٩٥٠ ، ورضى
الملك السابق بتعيين أحمد عود ، مشترطاً أن يعين نذراوس في مركز
مدوب مصر بالشركة ، وانتهى الاشكال تلك الكيفية الثالثة .

أما انذين رشحتهم الشركة وتمسكت بهم ، فذكر منهم لاسند واصف
طرس عالي ، وللشركة عذر في هذا الاختيار ، فهي مدينة لوالده الذى قتل
في سبيلها في سنة ١٩١٠ ، وقد اعترف شارل رو بهذه الواقعة في مباحثاته
مع النحاس سنة ١٩٥٠

وبدا كما يوافق الشركة على رفض تعيين المحرم كريم ثامت ، إلا أن
الذى لا نقرأها عليه أن تدعى حقاً بجمعية لعمومية لبس ط ، فقرارات
الجمعية العمومية بالمهاجرين تخضع لمصادرة الحكومة المصرية التى تملك حل
الجمعية لعمومية . وتمتلك تصفية شركته ، وتمتلك سحب عقد لالتزام ، إذ هو
لا يبدو أن يكون رخصه تسحبها الدولة في أى وقت ، ومن يملك الكل
يملك الأقل .

وللصحافة الأوروبية نفسها تأخذ على لشركة أنها تشغل مراكز
العصوية في مجلس الإدارة ، بدبلوماسيين متقاعدسين أو عسكريين انتهت
خدمتهم ، وهى في هذا الاختيار تراعى تعيب الصفة السياسية الاستعمارية
على مجلس الإدارة ، فالرئيس الخالى ، غير شرعى ، كان سكرتيراً عاماً
لوزارة خارجية فرنسا . وله في النشاط الاستعماري تاريخ طويل ثم عمه كتيبه
ومقالاته وكذلك الحال بالنسبة لساثر الأعضاء الاخيرة وفرنسيين .

الرئيس والوكلاء

ذكرنا أن رئيس مجلس إدارة الشركة ، يجب أن يعين بموجب مرسوم
ولكن لمصل قد جرى على العكس من هذا ، في كل سنة يعين مجلس الإدارة من

من أعضائه رئيسا وثلاثة وكلاء ، أو يحدد تعيينهم ، ويختارون الرئيس
ووكيلين من بين الأعضاء الفرنسيين ، ووكيلا إنجليزيا ، ولا يوافق النظام
الأساسي للشركة ، نص يحدد الجنسية ، على هذا النحو الذي يدل على اتجاه
استثماري ، لتلك شركة وقد بقي ورسالة لدى السيد رئيسا للشركة ،
حتى تاريخ وفاته في سنة ١٨٩٤ ، حيث قضى عليه بالسجن خمس سنوات
في قضية ب. و. وبعد ذلك ، تولى الرئاسة خمسة من الفرنسيين وهم
بالترتيب :

المسيو جوشار (من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٨٩٦)

والمراس دارميرج (من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩١٣)

والمسيو جومار (من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٢٧)

والمر كيردي فوجيه (من سنة ١٩٢٧ إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية ،
واحتلت فرنسا فسميت الشركة نفسها إلى حكومة إنجلترا) .

و بعد الحرب العالمية الثانية أسدت الرئاسة « لفراسو شارب رو »^١
ويجتمع المجلس مرة في كل شهر ، كما يعقد اجتماعات غير عادية ، كما دعا
الرئيس إلى الاجتماع ، والأمر متروك لتقديره . ويمكن لأعضائه قرارات المجلس
صحيحة حصور سنة من أعضائه ، وهذه سنة صئيلة ، وتدل على أن
السلطة مركزة في الرئيس واللجنة الإدارية ، التي سيأتي الكلام عنها .

ومن مظاهر شذوذ في نظام هذا المجلس ، أنه يتخذ قرارات في مسائل
خطيرة تخرج عادة عن اختصاص مجالس الإدارة ، كالتعديلات التي يدخلها
على طريقة رسوم المرور ، أو على النظام الأساسي للشركة ، وهو في ذلك
يقتصب سلطة الحكومة المصرية ، وكذا القرارات التي يتخذها بشأن
«قروض أو زيادة رأس المال ، أو طلب عقود التزام جديدة ، أو الامتياز
مؤسسات أخرى ، وكذا له أن يقرر حل الشركة وتصفيتها ، وفي كل تلك
المسائل لا يشترطون سنة معينة لعدد الأعضاء الذين يحضرون جلسات
المجلس ، وإنما يشاورون الأعضاء فرادى ١١

ومن العرب أيضا منهم يراون في تشكيل المجلس دائما. تمثيل أسرة
« هريش » دي ليمس « مكرسي في مجلس الإدارة ، وكثيرة تركية
ورثتها الأسرة عن الألقاب المشرفة .
وكذلك بعض أسر دي ليمس من إيران لقناة السويس ، معاشا ثريا ،
يبيع خوصه آلاف من احييات لمصرية .

اللجنة الادارية

يشكل المجلس ، من بين أعضائه خدما مختلفة ، كاللجنة المالية ، و
القنية ، و لجنة الأهم والسداد ، وهكذا .

وتم هذه اللجان ، اللجنة الادارية ، التي تتألف من الرئيس ومعه أربعة
أعضاء مساعدين . وتتألف هذه لجنة حائبا . من

فرسوا شارل روبرت ، ومعه خمسة أعضاء « فرسيون هم
عيس أمراء ، « ديران فين » و « ماكس هون » و « فيكتور دي
روهان » و « جاري هو « استر ميكيريد » والمساعدين هم « شارل ريبست ،
و « جورج ادجار بوييه » و « إميل ميوسست » و « لسيير » و « راسيس ويللي » .

وتجتمع اللجنة الادارية ، احدى عا واربعة مرة في كل أسبوع ، وللرئيس
أب يدعوه . في ثي وقت ، لا يجتمع عبر عادي (احدى ٣٨ من نظام
الأساسي للشركة) .

وقد ذكرت المادة ٤٠ من ائحة الاساسي ١٨٥٦٩ اختصاص اللجنة
الادارية ، وهو لا يختلف في شيء عن اجتماع مجلس الادارة ، لا بدري
سيما لهذا التعقيد إلا أن يكون وسيلة إلى حصر سلطة مجلس الادارة في
أبدي قللة اختيارية فرسية وفي بلي نص هذه : المشار إليها

« تتمتع لجنة الادارية بكامل سلطات التي تخولها إدارة لشركة . »

« وتتم رحلي تنفيذ الاتفاقيات الواردة في دوترا عطاء ، وفي عقد التأسيس ، وكذا القرارات التي توافق عليها الجمعية العمومية ، بقرارات مجلس الإدارة . »
« وعرض على مجلس الإدارة مقترحات خاصة بالمسائل الواردة في السد الرابع والثلاثين . »

« وتقوم اللجنة الإدارية بتمثيل لشركة ، وتعمل باسمها بواسطة واحد أو أكثر من أعضائها ، وذلك في جميع الحالات التي لا ينبغي أن يتخذ القرار فيها معرفة الجمعية العمومية . وعلى وجه مخصوص مباشر السلطات الأتية :
١ - تعيين الموظفين وعزلهم . وتحديد وظائفهم ، واستحقاقهم .

٢ - أعمال المكاتب .

٣ - المورخ ، والتعديلات

٤ - الاداء ، مصرف ، وتوزيع المصروفات

٥ - تحويل المدخل ، والمخزونات العامة وتجارية

٦ - اقتضاء حقوق ، وإثبات الديون ، وتحويلها ، وتطهير العقارات الموهوبة ، ودفع كل موزع أو موزع عوض ، واتخاذ الاجراءات القضائية والادارية ، كذا الاجراءات الصحفية .

٧ - الدفاع عن شركة لدى اقتضاء ، وتسوية المنازعات ، والصالح .. الخ .

٨ - إبرام لاتفاقيات ، وعقود الأشغال ، وتقديم إعطاءات ، ومشترى المنقولات ، وإبرام عقود الائتمان .

وترفع الدعاوى باسم "رئيس اللجنة والأعضاء الذين تتألف منهم اللجنة .

وتعاً لذلك ، تسم اللجنة الإدارية باسم شركة الاعلانات والأوراق القصائية

ويشترط توقيع الرئيس أو اثنين من الأعضاء على قرارات اللجنة وأعمالها والقراراتها

وقد نصت المادة ٤١ من النظام الأساسي على تفويض أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد موصي الشركة ، أو أحد مستخدميه ، بموجب توكيل رسمي موقع من رئيس مجلس الإدارة أو من أعضاء اللجنة الإدارية في توقيع العقود والالتزامات لى تقدم ذكرها

مطافأة العضوية في مجلس الإدارة

معج السد التاسع والعشرين من النظام الأساسي ، حصنة من صافي الأيراد مجلس الإدارة ، لتوزع على أعضائه ، مكافئة لهم ، وهذه الحصنة قدرها ٣٠ . وفي ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ صدر قرار من الجمعية العمومية ، بتحفيض هذه النسبة إلى ٢ / ١ ، وبإدفع الحكومة المصرية على هذا القرار في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ .

والسؤال المطروح على الشركة الآن ، هو البحث عن مصير الواحد في المائة من صافي الأيراد مد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ .

لجيوب من ، ذهب ويذهب هذا قدر ، وهو ما لا يستهان به ؟ إن الرسوم مستحقة أصلاً للحكومة ، فكل ما لم تقدر له الدولة مستحق يجب أن يؤول إليها ، ومن دفع حقتاً ، فعليه أن يدفع مرتين . ولعلك تار من الدعاوى التي وصى الحكومة رفعها ضد الشركة ، موضوع الواحد في المائة وسبب ذلك في الباب الثاني ، إن شاء الله .

وظائف الشركة بمصر

نصت المادة ٤٢ من نظام لشركة الأساسي ، على تدب أحد أعضاء مجلس الإدارة ، للعمل بالاسكندرية (القاهرة الآب) ، كوكيل أعلى ، مهمته الإشراف على أعمال الشركة ، وقد حوله نص ائشار إليه ، جميع السلطات التي تكفل له مباشرة جميع أعمال استغلال القناة .

والوكيل الأعلى يمثل الشركة لدى الحكومة المصرية ، وفي علاقات الشركة بالغير .

وهذه الوكالة ، لا تعي عن وجود المركز الرئيسي للشركة بالقاهرة ، فإن المادة ٤٢ من النظام الأساسي ، الذي وقت عليه الحكومة بمرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، قد وردت ضمن تفاصيل الخاصة بمجلس الإدارة ولكن مركز الشركة الرئيسي بمصر قد نص عليه ، في الباب الأول ، الذي تناول تأسيس تكوين الشركة ، ووضعت للمركز الرئيسي بمصر مادة قائمة بذاتها ، وهي المادة الثالثة من النظام الأساسي لصادريه فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ المشار إليه ، ولم يطرأ في سنوات التالية أي تعديل يغير من حكم هذه المادة .

ولو كانت هذه الشركة تخضع إلى الاستغامة ، وعدم الالتواء ، لما كان ثمة مقتضى لخلق وصيغة وكيل أعلى لمصر ، مادام نظام لاساسي قد نص على وجود مركز لشركة الرئيسي بمصر . ولكن يبدو أن الية ، كانت مهيئة للمخالطة ، فرادوا إيجاد نظام يؤدي للحلط ، وللتعمية ، بقصد الافلات من اشاء مركز الشركة الرئيسي بمصر ، فهم من ناحية ابتدعوا امكتب الاداري ساريس ، يدعوى أنه سيقصر عمله على تنقي الاعلانات القضائية ، ومن ناحية أخرى أوجدوا وظيفة وكيل الأعلى كمطاء يعمل الدولة تسكت عن المطالبة بإيجاد المركز في عاصمة مصر

وقد حاولنا أن نبحث عن تعلقة لذلك لشذوذ ، ونفسر لفكرة إنشاء وظيفة وكيل أعلى للشركة بمصر ، ورجعنا لمطوعات الشركة ، فإذا بها تنقي لفاع عن وجهها ، وتقوى صريح التلط بها دولة في داخل الدولة ، ولهذا ادونه اختصاصات دبلوماسية ، فوكيل الشركة الأعلى هو سعيها في «لاط ملك مصر ، وهذا الكلام وارد نصه في كتاب باللغة لفرنسية ، طبعته الشركة في باريس سنة ١٩٤٧ ، تحت إشراف « كرسيتيان ملك برتانو » واسم الكتاب « شركة قناة السويس العالمية » ، وفي الصحيفة ٩٣ من ذلك الكتاب نجد العبارات الآتية

« إن المهمة الرئيسية وكيين شركة الأعلى ، هي تمثيل شركة في جميع علاقاتها مع الحكومة المصرية وأعيانها ، وقد يكون من الضروري أن هذا الدور قد أصبح دقيقاً نوعياً ، والمستكلاً ، في كونه لا يجب أن يحد والوكيل الأعلى هو د. ديماسي . المبعوث من نفس شركة لدى دلائل ملك مصر ، ويقع في القاهرة » .

والشركة بهذا الكلام ، تكشف عن نواياها السنية ، ومخبرتها لصراحة لأحكام القانون ، وتدعون تجاري ، فالشركة ليست دولة ، حتى يكون لها مثل دبلوماتي ، ولا توجد شركة في الدنيا يستطيع أن تصوي على نفسها صفة الدولة ، ولا سينتفع هذه الدول إلا سيجب بعد الالتزام وتصفيه شركة في السويس ، من غير ربح ، ولا إضار .
وسترسل الشركة في مؤلفها مشاهدته في شرح ذلك أو كانه ، مصحيفة ٩٣ فتقول :

« وأعمال شركة مصر ، تجمع جوانب مصر من سبب ، ومهم لا شعور والصيانة ، وخاصة شركة في الاجتماعية ، وهي مدعمة تقع في منتصف الطريق بين البحر ، وللشركة مكاتب في بور سعيد ، بور توفيق ، وهما واقتعان في طرفي القناة ... اطلع »

« وفيما عدا اختصاص الوكيل الأعلى ، كمبعوث د. ديماسي ، من نفس الشركة ، فإنه يستع حق الاشتراك ، ياتر على شؤون صحفية ، لشركة ، والإدارة المختلطة المصرية ، رسميه ، يسمى ، بالأعمال المشتركة ، ويدير الأراضي التي تعد ملكاً للحكومة المصرية ، وشركة حق الاستع ٩٤ »

ونفس الشركة في مؤلفها أشار به ، وفي بيت غفيرة في تبت بها في شكل دولة فتقول : إنه يدل وخفية ، هذا المبعوث انه د. ديماسي ، لدى الحكومة المصرية ، أن الحكومة تدب قومسيرا لها ، لدى شركة ، وتعي الشركة بهذا الكلام أنها دولة ، تتألف تمثيل د. ديماسي مع حكومة مصر ، حرياً على قاعدة المساواة في السيادة ، وفي عقل من ، وفي شرع من ، يجوز هذا ؟ !

في نيويورك، سيكون بمثابة سفارة هناك، ولتدس في المجال الدولي لمصر،
ما حدث إلى اندس سيلا، ولتحتمي نحوه اولايات المتحدة الأمريكية .

ومن حق لدولة المصرية، صاحبة السيادة على الشركة . أن تأسس باقتصاد
مكاتب لندن ونيويورك وباريس . لأنه من الشهود، أن تترك الدولة شركة
مصرية . تدير مكاتب في الخارج لأغراض سياسية صارة بمستفس مصر
السياسي، ودفعها بخارجي، وهذه لمكانت تخلق فتاعب سياسية لمصر في
علاقاتها بالدول الاحدية .

وما دام القانون يحول للدولة أن تحل شركة وتصفيتها، فهو من باب أولى
يحولها أن تعلق ثبت شروع شواصر إدارية تصدر للشركة، وتكون ملزمة
تفويضها، والإكالات التصفيه شبيهة أمرا مقصيا .

الجمعية العمومية للمساهمين

تناوب النظام الاساسي للشركة موضوع جمعية العمومية للمساهمين، في
الباب الخامس، وفي المواد من ٤٣ إلى ٥٣

وقد نصت المادة ٤٣ على تشكيل الجمعية العمومية من حاملي الاسهم عني
احتلال أحاسهم، وبقتضي المادة ٤٤ يحصر حصص هذه الجمعية، كل عضو
يملك خمسة وعشرين سحما، ويكرن بفقد الجمعية جميعها إذا حصر لاجتماع
أربعون عضوا، بشرط أن يتشكوا احرءا من عشرين من رؤساء الشركة،
واشترط هذه المسدة الصئيه . أريد به إعصاف سلطة الجمعية العمومية، بحيث
تعتبر اجتماعاتها صورية .

وتجتمع هذه الجمعية عادة في أحد الايا الواقعة في المدة من أول مايو إلى
أول أغسطس من كل سنة .

والمساهمين الذين لا يحضرون جلسات الجمعية العمومية، أن ينيوا عنهم
غيرهم في التصويت، بشرط أن يكون هذ الغير مساهما يتمتع بصوة جمعية
العمومية . ولا يستطيع المساهم أن يحضر في اجتماعات الجمعية العمومية،

إلا إذا كانت أسهمه مودعة ، على سبيل الدوام ، بمقر الشركة ، وللمدين لم يودعوا أسهمهم ، فنقرا هذا الإيداع لدى شركة برسا أو بأحد فروعها خارج برسا ، قبل انعقاد الجمعية العمومية بخمسة أيام على الأقل ، ويحصلون على شهادة بذلك ، ويسون مقتضى هذه الشهادة ، بقدره تحرير لهم حصص حصة الجمعية والتصويت فيها ، والذين يستوفون هذا الإجراء ، ويرعون في إيداع غيرهم ، يتجنب عليهم أن يوتكوا من يوتبون عنهم ، طبقاً لشكل خاص ورجحته ، لشركة هذا التوكيل ، ويجب إيداع التوكيلات ، قبل الموعد المحدد للاجتماع خمسة أيام ، على الأقل .

ومن الآن ليدلنى ابتدعت الشركة . مع اسم الذى يحضر في الجمعية هداية قصية ، صارت في بعد مدينة روريت .

وإذا لم يحضر الاجتماع العدد المطلوب ، أى أربعون مساهماً ، يمثلون واحداً من عشرين من رأس الشركة ، فإن الاجتماع التالي يكون صحيحاً مهما بلغ عدد الحاضرين ، وإذا كانت نسبة أسهمهم لرأس الشركة ، ولكن يجب أن تقضى مدة شهرين على الأقل بين الاجتماع الذى لم يصح والاجتماع الذى يليه .

وكل خمسة وعشرين سهماً تصد صوتاً واحداً في الجمعية ، وتؤخذ لأصوات بأغلبية الأسهم الممتدة في الخمسة ، إذا كان عدد الحاضرين والممثلين أربعين مساهماً ، وكل منهم يمثل خمسة وعشرين سهماً فإن مجموع الأسهم الممتدة في الجمعية صحيحة هو ألف سهم ، ويكون لصندوق القرار موافقة حاملي خمسةائة وواحد من الأسهم ، وإذا كان رأس الشركة ثمانمائة ألف سهم فإن نسبة خمسةائة وواحد إلى ثمانمائة ألف نسبة تفرق . وهذا يدل على أن اجتماعات الجمعية لعمومية ، مسألة صورية ، وأن مجلس الإدارة ، وهو بدوره أداة في يد حكومة اعتباراً ، هو الذى يتحكم في كل شيء . وهذا صواب من القوصي لم نجد له شيئاً في نظام شركة في العالم .

ولكن هالك قيد ورض لمع تحكم مساهم واحد ، إذ اشترط ألا يكون للمساهم أكثر من عشرة أصوات في الجمعية مهما بلغ عدد الأسهم التى يحملها

سواء حضر بالأصبة أم بالالامة ، ومعنى ذلك أن المساهم الذي يملك مائتين وخمسين سهم يوجه الجمعية حين يعرض حتمياتهم بمسئلة أربع مائة سهم ، هذه الأسهم - بالحكومة - مبيعة في ثلث ٢٢ في ١٠٠ من أسهم الشركة ، هي التي تدير دفء الجمعية بمعرفة سهم بمسئلة الكبيرة ، ومن السهل عليها ، أن تحصل على باقي الأصوات المدعو ، بواسطة تربط بين يديها عددًا قليلًا من الأسهم ، ولا يرتد على مائتين وخمسين سهم .

وحين كانت مصر تملك ٢٢ في المائة من الأسهم ، وهي لفرد الذي بيع الحكومة اعتبارًا ، كانت الحكومة المصرية مشورة من حضور اجتماع جمعية العمومية أو بصورتهم ، يدعى حارس عن الأسهم هذه تسمى بمسئلة :

و شترخص بمسئلة أخرى خلاف حارسه ، هي عشرة في المائة من رأس المال ، وذلك إما حدود حمية عمومية ، أمحت مسائل تهميات حمية تتعهد عليها ، أو لا سماح في شركات أخرى ، أو تعدل في الشركة لأساسي ، أو حل الشركة ، أو زيادة رأس المال ، أو تعديل قروض ، فيجب أن يكون الحضور من ممثلي بمشتر رأس المال ، وشترخص بمسئلة اثنين لأحد الأصوات ، أي ثلثي أصوات الحاضرين والممثلين .

وقد نصت المادة ٧١ من النظام الأساسي على ضرورة مصرقة الحكومة المصرية على قرارات جمعية العمومية ، على ما أراد إجماع على النظام الأساسي للشركة من تعديل أو إضافات .

وكان يجب في نص المادة ٧١ المذكورة أن يكون سهم بمسئلة ، ولكن هناك ارتداد يعاد في القانون ، ولا قيمة له ، بدورات بمسئلة بمسئلة مجلس إدارة الشركة ، للمصلحة - الموافقة التي أعرضه ، في إقرار تغييرات التي تدعيها الحكومة المصرية على قرارات جمعية العمومية .

وهذه عث في الصياغة مدعو إلى المدحش . بحماية العمومية رفيعة على مجلس الإدارة ، والحكومة المصرية هي الرقابة العليا على المجلس وجمعية العمومية معًا ، وهذا يقتضي نص المادة ٧١ حق ليعتد على قرارات الجمعية العمومية ، في مسائل معينة ، وهذا يقتضي المادي ، معناه في القانون ، حتى

التي تنص على جميع قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ، فكيف يمكن أن يقال إن المجلس يعتمد جلسة خاصة ، ونوافق بأغلبية ثلثي أعضائه على التعديلات التي تدعيب الحكومة المصرية على قرارات الجمعية العمومية ، في تلك المسائل التي ذكرتها المادة ٧١ ١٢ .

أولي ملاحظة أن تسقط من حسابها الفقرة الثالثة ، من المادة ٧١ لأنها متضاربة مع أحكام القانون ، وبعد من فيل المنع المردول .

واحتمالات الجمعية العمومية دورية ، مرة في كل سنة ، في أول مايو من كل سنة ، حسب نص المادة ٤٧ من نظام لشركة الأساسي ، وفيما بين مايو وآخر أغسطس ، حسب الحالة الواقعية ، وتجتمع اجتماعاً غير عادي ، كلما دعاها مجلس الإدارة للاجتماع . ويجري لشرع عن لاجتماعات العادية وغير العادية ، فمن الاجتماع بشهرين ، ورأس اجتماعات الجمعية العمومية ، رئيس الشركة ، أو أحد نواب الرئيس ، أو أحد أعضاء مجلس الإدارة ، وبعد بقرار من المجلس (مادة ٤٩) ، وفي حالة تساوي الأصوات ، من صواب لرئيس يكون مرشحاً (مادة ٥٠) . وتكون الاجتماعات مبررة إذا طلب ذلك عشرة من الأعضاء (مادة ٥٢) . وتدور مداورات الجمعية العمومية في محاصر بوقتها الرئيس ومقررون وسكرتير ، ويقوم مجلس الإدارة بأعداد جدول الأعمال ، ولا يصح بجمعية العمومية أن يناقش مسائل خارجة عما هو وارد في جدول الأعمال (مادة ٥٥) .

واحتمالات الجمعية العمومية واردة في المادة ٥٦ من نظام الأساسي ، فهي تناقش تقرير مجلس الإدارة عن حالة شركة ومصالحها ، وتدور في فترات مجلس التي يقدمها للجمعية العمومية ، في تصديق نظام شركة الأساسي ، وتختار أعضاء مجلس الإدارة ، وتعهد إلي المجلس بسلطات الإدارة ، لتنفيذ قراراتها .

وبعد موافقة الجمعية العمومية ، حتمية ، بالنسبة للمسائل الآتية .

١ — الالتزامات الجديدة .

٢ — الامتراج بمؤسسات أخرى .

٣ — تعديل النظام الأساسي للشركة .

٤ — حل الشركة .

٥ — زيادة رأس المال .

٦ — القروض .

٧ — الموافقة على احكام الخاص بالأشغال بعد تراجع مهـ .

٨ — الموافقة على الحساب السنوي .

٩ — تعيين مبلغ ادى يؤجر الاحياء

١٠ — تحديد حصص لأرباح لى توزع سنوياً على المساهمين .

وحرى نعمل في عدم الشركات ، أن نظام لأسس للشركة ، يعين
مكاراً مقدار الخبير ، هدمه ، فانام يوجد نص ، من ان الاخذ يكون
في مركز الشركة الرئيسي ، ولا كل هذا المركز ، بالنسبة لشركة عبدة
السويس ، هو عاصمة مصر ، الاسكندرية في أيام عثمانية ، والقاهرة
الآن ، فاني أرى أن الاحتساب لى بعد في الخارج غير صحيحة ، وأن السد
وحير ادى يتضح أن تدفق فيه ، جمعية العمومية ، شركة قناة السويس ، هو
مدينة نفطية ، ويتضح على الشركة أن يستوفي جميع لأجرامات لوردة
في قانون سحرى المصرى ، وفي قانون شركات مساهمة ، وفي قانون
السجل التجارى ، وحضراً فيما يتعلق ، بشر في صحف المصرية ، وفي
مركز شركة الرئيسى لى يجب أن يتضح في نفطية ، وكذلك ينبغي
التحس من أن الشركة ، توجد في مكتب سجن سحرى جميع الأوراق
التي يتضم إيداعها .

ومن كل ما تقدم ، يتضح أن هناك شذوذاً ما حدد الخطورة ، في
تكوين الشركة لإدارى ، في أكثر من موضع ، وهذا شذوذ ، قد أريد

من الاذونات من رقابة الدولة المصرية ، ومن العسير التعلل على مواضع لشذوذ
إلا باحر ، حاسم ، هو حل اشركه وتصميماتها ، لأنها وقد أهدت بسببها
بوصف كونها دولة في داخل اندوه ، قد هدمت كبر الانعام لقوانينه ، في
أنظمة اشركات ، وهي لا تستطيع أن تنكر هذه الحقيقة . بعد لاعتراضات
التي سقت الاشارة إليها ، وقد أكدتها باعتراض آخر ورد في مطوع
شركة القريسي الذي تقدمت الاشارة إليه ، إذ تقول بالصحيحة ٩٦
هذه مادته .

« إن تنظيم شركة قناة السويس ، ليس في مجموعته متلائماً مع العمل
المسلم إليها ، وموافقاً لهذه الصفة التي لا وجود لها بالنسبة لأية مؤسسة ،
وهي تعامل اندون اخصصة ، معتمد لاندون » .

« ويسود أيضاً أنه قد يفسر حدث - وارن بين عناصر اخصصة التي تتألف
منها الشركة ، وبين القوى التي تعتمد عليها كيانها » .

« وشركة قناة السويس ترتكز على أربع دلائم . الحكومة المصرية ،
والحكومة البريطانية ، وأصحاب السهم البريطانية ، والمساهمين الفرنسيين ،
وأنت أولئك الذين تعاقبوا في رئاسة شركة ، قد منحوا إلى حد ما في
الاحتفاظ ، نظامها كنشأة فرنسية » .

ومن هذه الاعتراف خطير ، الذي سجله « كريستيان فانت برتاندو »
ستخصص الحقائق الآتية ، وكلها تنادي بضرورة تصفية الشركة فوراً .

أولاً اعترفت الشركة ، بأنها ترتكز على سلطون حكومة إنجلترا وأصحاب
السفن البريطانيين

ثانياً - ذكر الحكومة المصرية ، أردت به تعظيمة هذه الفضيحة ودر
الرماد في العيون ، وهي تسوى في المراكز بين الحكومة المصرية وبين
المساهمين الفرنسيين ، أو أصحاب السفن البريطانيين ، وهذه المساواة في
لورق لا أكثر والواقع يشهد بأن الحكومة المصرية لا تتمتع بهذا المراكز .

ثالثاً — اعترفت الشركة بأنها صنعت نفسها بصحة فرنسية ، كما لو
كانت القناة شرياناً فرنسياً وكانت الامتاعية وبور سعيد والسويس مدناً
فرنسية ، في حين أن الشركة في عقد التأسيس وفي اتفاق ٢٢ فبراير سنة
١٨٦٦ ، شركة مصرية مساهمة ! !

أما تمثيل الحكومة المصرية لدى الشركة بواسطة قوميسير ،
ومدي رقائها عليها هذه الكيفية ، فمأساة أخرى ، سيرد الكلام عنها في
فصل آخر .

الفصل الرابع

الموروث الفني

نقصر لبحث في هذا الباب ، على بيان حالة القياة في الوقت الحاضر ، والجهاز الذي تستعده الشركة في إدارة حركة الملاحة بالقياة ، ولن نتناول بطبيعة الحال ، المسائل الهندسية إلا بالقدر الذي تراه ضرورياً ، لاستحالة المشكلات القانونية

، وطبيعة شركة قناة السويس ، هي القيام بالعمل الذي تباشره هيئة عن الدولة المصرية ولحسابها ، بإدارة حركة مرور السفن في قناة السويس ، بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر من الشمال إلى الجنوب ، ومن الجنوب إلى الشمال ، واستغلال لقياة كمرق يد للإيراد ، في الأعراض التي شقت من أجلها ، وقد أضافت الشركة إلى هذه الوظيفة الأصيلة اختصاصات أخرى ، لا تتصل بطبيعة الحركة الملاحية في قناة السويس ، وسيأتي بيان ذلك .

وجهاز الموظفين الذين يقومون في مصر ، بنشاط الشركة ، يتألف من ثلاثة أقسام :

أولاً : قسم الملاحة .

ثانياً : قسم الأشغال .

ثالثاً : لقسم الادارى .

وقبل أن نشرح حالة كل قسم من تلك الأقسام ، ونبين الطريقة التي اتبعتها الشركة في اختيار العناصر الفنية التي تدير القياة ، يهتما أن يبين حالة القياة بوجه عام .

حالة القنطرة

لم تكن البناة ، حينما فتحت الملاحاة العالمية ، «تساعها وشكلها الخالي ، وإعلاء سائر العمل فيها في عدة مراحل على النحو الآتي :

المرحلة الأولى .

وهذه المرحلة بدأت في حياة محمد سعيد في سنة ١٨٥٩ ، وانتهت بموته في أوائل سنة ١٨٦٣ .

في هذه المرحلة ، بدأت أعمال الحفر ، من غير نصريخ بها ، وفي نطاق محدود ، وكانت الشركة قد حصلت من محمد سعيد على امتياز حفر ترعة الملاحة الكبرى ، وترعة المياه لخدمة بني نعدى مصقة قناة السويس بماء النيل ، ولكنها تاملت عن امتياز الترعة الخلوثة وتركزت أمرها للحكومة ، في اتفاق أبرمته مع إسماعيل في مارس سنة ١٨٦٣ .

وبدأت أعمال الحفر قد بدأت في ترعة الخلوثة لتيسير الحياة ، في مناطق حفر لترعة الكبرى ، فان مياه النيل قد وصلت إلى بحيرة التمساح في ٢ فبراير سنة ١٨٦٢ ، ووضع الحجر الأساس لمدينة الاسماعلية في ١٥ مايو من تلك السنة ، أما مياه الترعة المنجى ، فقد سارت في حدود بلغ اتساعه خمسة عشر متراً ، وعمق متر ونصف متر ، وذلك من البحر الأبيض المتوسط ، متجهة جنوباً ، فوصلت إلى بحيرة التمساح ، في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٢ .

وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٦٣ . وصلت مياه النيل إلى مدينة السويس .

المرحلة الثانية :

وهذه المرحلة بدأت في سنة ١٨٦٤ ، وبعد أن عبرت خلقت موقفاً ، وألقى إسماعيل سلاحه ، وسلم بالأمر الواقع ، واستمرت إلى يوم ١٦

، وفي سنة ١٨٦٩ ، وقد افتتحت القناة رسمياً في اليوم التالي .

وكان العمل في هذه المرحلة ، كما قلنا ، يعتمد من أساسه على سحرة حتى طوت الأرض التي استخرجت من حواف التربة الصحراوية عشرات الآلاف من المصريين الذين دفعوا على امتداد بضعة آلاف على الجاسين ، وباستعانت الشركة بمقاولين وشركات هندسية وفنية ، اعتمد هؤلاء على الأيدي العاملة المصرية ، ولم يعتمدوا على الآلات والكرانات كما تدعى الشركة ، من الآلات لاستطيع أن تعمل شيئاً ، بالنسبة للجهود الضخمة التي بذلها أو ذك الشهداء الذين سحروا بالسياط

وقد تمكن استخدام القناة حريئاً . في المسافة من بورسعيد إلى الاسماعيلية في ١٥ أغسطس سنة ١٨٦٩ ، وفي ذلك اليوم سارت في بقعة سفينة واحدة ، بلغت حمولتها ثلاثمائة طن .

وفي ١٤ مارس سنة ١٨٦٩ دبح مياه البحر الأبيض المتوسط في البحيرات المرة ، وفي ١٥ أغسطس من تلك السنة وصلت مياه البحر الأحمر إلى البحيرات المرة .

وقد وقعت حوادث عرق متكررة قيل فتاح لقناة بآبام ، بل وقيل لافتتاح ساعات ، حتى أن فرقة مصرية قد حجت ، وخرج اسماعيل من محبته في الساعة الثامنة صباحاً ليأمر رجال بحريته بنسف هذه برفاطة ، حتى لا يشوه حفلات الافتتاح ، ولكن رجال بحرية المصرية استطاعوا أن ينقذوها بمعجزة ، بعد أن فشل دي لسن وجماعته

وقد سعت مكعبات الحجر ٧٤٢٠٠٠ متر مكعباً ، أما الأحجار التي قطعت وحجت ، وست لوفية الضفتين ، فقد بلغ مكعبها ٤٠٠٠٠ متر مكعب ، وأصب في البحيرات المرة ما مقداره ١٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه .

وكان عمق القناة ثمانية أمتار ، وكان عرضها اثني وعشرين متراً ، في قنات ، وأربعة وخمسين متراً فوق مستوى البحر .

وفي هذه المرحلة قد برناح وضعت الشركة في سنة ١٨٧٦ ، وذلك البرناح لم يتفق بثمنه مع الدولة صاحبة الأمر وهي مصر ، وإذ قد طلقاً لاتفاق أمره « دي ليس » مع حكومة اجلترا في تلك السنة ، دون الحصص على موافقة مصر ، وكان هذا الاتفاق بداية احيات التي ارتكبتها شركة قناة السويس بد تعاقدت على أمور هندسية وغيرها مع دولة أجنبية ، ما كان لها أن تتدخل في أمر القناة ، من قريب أو بعيد ، وهذه الدولة هي انجلترا التي احتلت مصر من أجل النفقة . بعد هذا التاريخ بسنوات معدودات . وفي الحقيقة فقد نجحت إنجلترا في شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس وهي الأسهم التي تمت سبها أربعة وأربعين في المائة من أسهم الشركة ، والى استولت عليها اجلترا بتمس بحس ، بطريق الخيانة والعدو . ولكن صفة المساء ما كانت لتتوسع لها أن تعاقد رأساً مع إدارة الشركة على إجراء تعديلات هندسية في القناة ، بل كانت تستطيع أن تتصل بمصر في هذا لشئ بالوسائل الدبلوماسية ، فاما أن تقبل الحكومة المصرية إجراء التعديلات المقترحة ، وإما أن ترفضها

كانت هذه المحاولة كافية لالغاء عقد الالتزام وطرد الشركة ، لاقحامها دولة أجنبية في أخص شئون مصر . ولكن ساعد على تلك القوصى ، أن الحكومة المصرية كانت قد فقدت كيانها بعد الانهيار المالي ، ووضعها تحت وصاية أجنبية ، كان يمثلها « فريدريك دي ليس » الذي عين رئيساً للجنة التحقيق الأوروبية بعد ذلك التاريخ بعامين .

إن الاتفاق الذي نصيه ، والذي سيأتي كلام عنه ، في باب آخر من هذا الكتاب ، قد أبرم في القاهرة في ٢٩ من شهر فبراير سنة ١٨٧٦ ، وإذ وقع الكولونيل « جون استوك » الذي عين نائباً لرئيس « شركة قناة السويس » عن حكومة اجلترا ، تتفاوض معها ، ووقعه « فريدريك دي ليس » عن الشركة ، وفي المادة الثالثة من هذا الاتفاق تعهد « فريدريك دي ليس » بأن تعهد « شركة قناة السويس » عدا قيامها بأعمال الصيانة العادية برناح

أعمال إضافية ، تبع تكاليفها ثلاثين مليوناً من الفرنكات ، توزع على ثلاثين سنة أي بمئة مليون من الفرنكات في كل عام .

أما برنامج تلك التحسينات ، فقد تضمن توسيع المساحة ، بحيث يصل القاع إلى ثمانية وعشرين متراً فيما بين بحيرة التماسح والسويس وتوسيع المحطات ، والتخفيف من حدة الانحناءات ، ونكسية الضفدع ، وتوسيع الخوض في السويس ، وإنشاء أحواض جديدة ، وتوسيع المدخل ، وهكذا .

المرحلة الرابعة :

برنامج لندن في سنة ١٨٨٣ ، وبرنمها من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٠٨ :
لما احتلبت إنجلترا مصر ، استطاعت أن تسيطر على قناة السويس ببطانة ، ووسط نفوذها على شركة قناة السويس ، على الدخول لدى شرعائه في الفصل السابق . وأصبحت حكومة إنجلترا هي التي تضع نفسها راعٍ الإصلاح وتحسين تداعاً ، كالملاكات لعدة حراً لا يتجرأ من بريطانيا !
تشكلت لجنة الاستشارية البريطانية التي سبق للكلام عنها ، وعينت عمجود تشكيلها فحضر حالة القماء لخصاً دقيقاً ، وبدأت فوراً بوضع التصميمات .

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعات عدة في باريس ، ابتداء من ١٩ يونيو سنة ١٨٨٤ ، حيث صممت ليها خبراء هندسيين عالميين ، لوضع برنامج هندسي للإصلاح والتحسين ، ومن هؤلاء خبراء ألمانيا ونيما وفرنسيين وألمان وهولنديين وإيطاليين وروس ، واكتفت شركة قناة السويس ممثلة في شخص « دي لسبس » بتقديم اقتراحات إلى اللجنة أشار إليها ، وكانت تنحصر تلك الاقتراحات فيما يأتي :

أ - مضاعفة الطريق الملاحي بتوسيع المساحة .

ب - مضاعفة هذا الطريق ، بإنشاء قروع جديدة .

ج - الالتجاء إلى طريقتين المتقدمتين في وقت واحد .

وندت اللجنة ثمانية من أعضائها سافروا إلى مصر لدراسة تلك المقترحات
على الطبيعة ، وبعد هذه الدراسة قررت اللجنة

١ - زيادة عمق قناة حتى يصل هذا العمق تسعة أمتار تحسب مسوي
أكثر البحرين انخفاضاً .

٢ - توسيع القناة في بين بحيرات المدة وسويس بحيث يكون
الاسراع خمسة وسعين متراً . وفي عدا لمحيات . وبها تكون ثمانين متراً ،
وأما في المساءة من بحيرات المرة إلى بور سعيد . هو الاتساع يكون خمسة
وستين متراً . وتتراوح لمحيات بين خمسة وسعين وثمانين متراً .

وكانت الملاحة في القناة تعري نهراً فقط ، وكانت محرومة في الليل ،
بحاجة العرق ، ولكن الشركة بدأت تعري تعري في سنة ١٨٨٦ بتسليم
السنين يلاً ، وثلاث مرات للاصباح سنين . وعرض كل ثمانية وعشرين
كل عاماً .

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ، تعهدت الشركة مع الحكومة المصرية ،
وتعبر أدق مع سندات الاحتلال في كاس بدبر شئون مصر ، وتدارات
الحكومة للشركة عن أرصدها إلى هكر من الأرض لاجراء لتوسيع
المطلوب .

وقد بعد لرمح في بين سنتي ١٨٨٧ و ١٨٩٨ فصار اتساع لقناة سبعة
وثلاثين متراً وعمقها تسعة أمتار ، وأمكن استجداها في سبيل السمن التي
يلعب القدر الذي يعوض في ١٤ منها سبعة أمتار وثمانين سنتيمتراً .

وفي سنة ١٩٠٠ وصل بعض إلى عشرة أمتار ، وأمكن سبيل سمن في
تريد في أحجامها عن القدر الذي تقدم ذكره .

المرحلة الخامسة :

برامح سنة ١٩٠٨ كان هذا البرامح يتناول توسيع القناة بحيث تصل
إلى خمسة وأربعين متراً في القاع ، وبلغ بعض أحد عشر متراً .

المرحلة السادسة .

ربماح سنة ١٩١٢ ، ترايدت حركة سعر المدة بقعة السويس تدريجاً ، وكلما رادت هذه الحركة كلما اتجه التنكير إلى تحسين القناة ، وقد وصعوا للاعمال الجديدة ربماحاً في سنة ١٩١٢ ، ولكن نحر تعيد هذا ربماح ، بسبب اضطراب اعمه بدولية ، وقيام الحرب العالمية الأولى .

وقد نفذ عبدالربماح في سنة ١٩٢١ م بدأ هذب ، حيث جعلت القناة صاعدة لتسيير سفينة يكون عمق اجراء اندي يعوض مهابق الماء عشرة أمتار وستة وثلاثين ستمترا (أربعة وثلاثون قدماً) وطولها ٢٦٥ متراً وعرضها ٢٩ متراً .

ويبلغ طول القناة الآن . فيما من قنار بور سعيد ومدينة بور توفيق ٥٠ كيلومتراً ، وفي لقناة من لمحجيات ثلاثة عشر مسجياً أطولها مسجى « الفردان » البالغ طوله ٢٣٠٥ متراً ، وأكثرا مسجيات تخرجاً المسجى الواقع في « الجشير » وطوله ٢٩٥٥ متراً ، ومتوسط اتساع القناة ستون متراً ومتوسط العمق عشرة أمتار ، والمحطات الحالية ، لم تعد مجرد اتساعات ، كما كان الحال في الماضي ، بل هي محطات لاعطاء الاشارات ، وذلك فيما عدا الحراح اندي عن أخيراً في « القنطرة » ، وطوله ثلاثمائة متر بعرض مائة وعشرين متراً ، وبلغ الاتساع مائة متر في مسافة طولها عشرة كيلو مترات في اتجاه بقعة شمالاً ، وفي الاتجاه نحو البحيرات المرة ، وفي هذا الجراء ، وخصوصاً في بحيرة تمساح لا تعترى املاحة صعوبات تذكر .

على أن عور لقناة قد تناقص ، في الحرب العالمية الثانية ، بسبب تعذر استمرار أعمال التطهير والصيانة . وكأس الاميرالية لبريطانية قد وصعت يدها على القناة ، وأقامت كبرى عاتمة ، وبقي واحد من هذه الكبارى في الكيو ٩٤ عند الفردان ، واستعملت هذه الكبارى في نقل القوات البريطانية من الشاطئ الأفريقي إلى شاطئ الأسيوى ويوجد كورى قديم وآخر جديد ، لمزور السكة الحديد .

ومسألة اختيار القادة من الأهمية بمكان ، « فلهذا لمصر ، لا يمكن لاتصال
سياسة ، وهي حرة كغير من حجم الوض المصري ، على بمعاذته و « فمكايده
الصناعية والزرارية كما ، أهمية استراتيجية قصوى .

المشروعات الجديدة

بعد إبرام اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، حفرت الشركة قناة مصرية ، كانت
تسمىها قناة فاروق ، واستغادت بهذه مهمة في مصبها المخرج الملاحية في
القناة ، وبالتالي زيادة إيرادات الشركة .

ولكن القادة في مجموعهم ، تعرض عملاء همدسية من محلات القرب
التاسع عشر ، وهي لا تقي حاجيات الملاحة ، بعد تطور بناء سلس ، كما أن
أعمال صيانة المستمرة تكلف نفقات تجميع هباء ، وإذا أُريدت الملاحة أن
تستمر في هذا الشريان ، فلا بد من إعادة سطر فيه همدسية ، على ضوء تجارب
أهم الحديث ، وآخر ما وصل إليه أهل البحري ، وسكن مصر من تفعل
شيئا بهذا الخصوص ، قبل أن يحلوا الأحياء عن مطلقه للقناة ، وتحتفي شركة
قناة السويس ، وتقوم الدولة المصرية عنها إدارة القناة وحراستها ، بعد
اتحاد جميع لصناعات التي تنبع الأسطو عليها من أنة دولة كانت .

في مداخل القناة

بعد أن شقت لقناة ، أنشئت مدن في مداخلها ، وتطور العمران فيها
بتقدم الحركة الملاحية ، ولكنها مع شديد الأسف مطبوعة قطاع أحيي
استعماري ، ونحن في انتظار ليوم الذي يرول فيه هذا القطاع ، وتصبح هذه
المدن مصرية سكانها وبشاطها التجاري وصاعى والعمرى . وهي أحياء
اللاه الذي يقف على باب الشرق ، وتقرمه ثروة الواسعة ، ولن يمكن

الارتفاع به في إسعاد مصر ورعاية بني الإنسان، قبل إحلال القوات البريطانية
ونصفية شركة قناة السويس .

وبعد الحرب بعية الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨ ، أقيمت مدينة بورفؤاد
التي تدار حتى الآن إدارة مشتركة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس ،
وفي الجنوب أُنشئت بحوار السويس مدينة « بور توفيق » ، وبور ابراهيم
وهي ليست بدأت أهمية . وتعد بثلاثة مستعمرات لشركة قناة السويس

الحركة الملاحية في القناة

أورد ، أخيراً ، ثالث من هذا المؤلف موضوع الملاحة وحرية المرور في
القناة ، ويقتصر البحث هنا على اعتبارات مائية في تعترض شاطئ هذه الحركة
وإن أهم ما يعرض ، أنه يدره شرف على قناة السويس ، هو حفظ القناة
نفسها في حالة صلاحية الملاحة ، فالاعتناء به صلب دائماً للأهلياء ، وهذه
مسألة هندسية ، لم تدح في حساب أولئك الذين صمموا مشروع قناة
السويس ، ذلك لأن شركة السويس بحرها لم تعاهد طبقاً لمواصفات
تفصيلية ، ألزم بها شركة في فترة بحرية ، فاد عجزت حدود تأميمها وبعد
يعمل على بقاءهم ، وترمت ، شعوبهم ، وقد أعطى ، والتي رخصة اعتبارية
معار منين ، لا تتوفر لديه كفاية مالية أو فنية ، وتركت مواصفات
القناة للقصد ، وتجرؤ لمصلحة شركة ، بمرورها ، وهذا سبب آخر من أسباب
بطلان الأوامر .

وقد نُفذت شركة صغى بحرية ، وترتب على ذلك تهاين الزمان ،
وظهور صخور كانت تعوق الملاحة بين حين وآخر نتيجة للتبدد والأمواج
المترمة على حركه لسفن المارة بالقناة ، وترتب على ذلك أيضاً تناقص عمق
القناة تدريجياً ، وبدأ التفكير جدياً في ضرورة وقاءه لصغيرين في سنة ١٨٨٥
وبعد هذا التاريخ ستمعدوا الأحجار المكونة في تسكينة الصغين .

وما ترون الملاحة في لقاة من الدقة تمكن ، وخصوصاً بالنسبة للسفن ذات الحجم الكبير ، ذلك لأن عمق الماء محدود ، وبما أنها محدودة ، ولا يستطيع السفن أن تختار نقاء مسبوقة إلا بمعاونه مرشدين السفن من لصف الأول ، وكلما هت العوض أو شدد تيار المياه تعاقب مشكلة

ومن أجل ذلك بدغم الملاحة في شركة خطير وأهم الأقسام ، وقد وصفت لشركة لاجه الملاحة بعض مدة شدة فيها على أن كل سفينة تريد جوارها على جماعة طين يجب أن تستعين بأحد مرشدي الشركة بعد دخولها مياه بورسعيد واحتراقم للقناة وحرونها في مياه السويس ، ومرشد لسفينة هو الذي توجه سيرها في الماء ، وهو الذي يعطي بسميح وتعليمات لمرشد كل باخرة ولما يوجه ، وشركة تتجس من مسئولية جيل السفن بالنص في الملاحة على أن يعييب مرشدين لا يعي ران سفن "تقسم من المسئولية .

وكما دحبت سفينة مياه بورسعيد استعانته بالمرشد في دخول البوغاز ، وبعد حرونها من المياه ، ودخولها في قناة بها يقودها مرشد الشركة إلى أن ينص إلى الاستعانة به ، وهذا يتسم بسفينة مرشد آخر يسير بها إلى السويس ، وبالمدة ستمين مدة من جوب إلى لثبات يستعمل هذه الطم نفسه ، بتغير المرشدين في الاسماعيلية .

وتقول شركة قناة السويس ، في صحيفة ١٢٤ ، من مؤلفها الفرنسي ادى وصعته تحت إشراف « كريستين داب برتو » ما نصه :

« إن مرشد قناة السويس ، ليس كواحد من هؤلاء الذين يستطيعون في ظلام الليل على صوت صيوت الخيل ويسافرون بأقدامهم العارية ، وهم مصدوع من أحوال اللصوص ، إلى سطح نسجية ومباشرة عمه ، وبكده سيد مختار يقصص مرتباً صحياً ويدفع به هذا المراتب على أناس سمر الذهب ، وهو يذهب إلى عمله في سيارة « تاكار » يقودها مائق وجمع تحت تصرفه ، (١) » .

وتقول شركة أيضاً ، في تقرير هذا التمييز الذي يتبعه ، مرشدوها

(١) بـ ١٢٤ ، لا حور ، وهو سبب على نفس مرشد

الأحاطب . بهم يختارون عادة من بين انصاف الحريين ذوي التعارب وهي
 هي هذه وحائث قسم الاحة الرئيسية في حبسها ، مصاط لا اميرالية البريطانية
 وسحرية عرسية ، وتقرن في اميرش . لا رص في وعية مرشد من الدرجة
 الاولى إلا بحذرة مائة ، وحده في شركة لا نفس عن خمسة عشر عاماً
 وسير السفن في لفة سرعة لا تزيد على أربعة عشر كيلو متراً في
 ساعة ، اللهم إلا في سحيرات مرة حيث تمكن زيادة سرعة ، ولا تجري
 السفن في اتجاهات مصادفه إلا في سحيرات امكورة وفي بحيرة التمساح ،
 وفي ظروف معينة . وفي عند سحيرات ، سحتم في حالة تقابل لسفن وهي
 سائرة في اتجاهين مصادفين ، أنت تهم وحده مهاب حتى تمر الأخرى ،
 وتوحد شخصاً تهم في سفن . في مهاب لا يزيد على ٧٥ كيلو متراً
 في كل محطة ، وأخرى . والسفن لا يجوز لها على ٧٥ متراً لا تقص إلا
 في سحيرات وفي أحدهم لا يجوز . لا يجوز على مائة مرة ، ويسير الحركة
 نشئت محطة في بقدره

وهو القوي عند اميرش ، سير في تهم حتى تمر الأخرى هي لي تسير
 حسب التيار ، ويجب أن تكون كل سببه بحيرة ، لذوات في تسمح لها
 باو عرف ، وثقة . موبها على سور .
 وحيث شقت قناة لم يستحوذ بس ، سير وفي بيلا ، واستمر الحال
 كذلك إلى سنة ١٨٨٧ ، وحيث حريت شركة حطيم تسيير رفاصتها في
 نيل ، وأول رفاص استعمل هدا عرض كل بسمي « فرطحه » وقد
 رددت أنوار كاشته شديدة ، ثم تمجى . الاحة اميلية تسيير بعدد رودت
 القصة كاشفت عامة أو فنية ، حتى إلى الأنوار لكاشته ، التي تمت في
 مقدمة كل سفينة .

ومع هو حديث ، يذكر أن شركة أمريكية عرضت في تاريخها
 على شركة هذه السويس أن تقوم شركة أمريكية على نفقاتها باصاة
 القصة وبلاشارات اميلية على عرار البطام المبيع في قناة « بناما »

وذلك في مقدس التصريح لنشر كة الامريكية باقامة لافتات للاعلان باعداد القاعة ، وقد رفض هذا الاقتراح .

وعندما استحدثت أنوار ، بكشفة ، بقصد تفسير الملاحاة ليلا ، كان المرشدون يعدون مشقة كبيرة ، بسبب انعكاس الأشعة القوية على الانعكاسات التي يقودونها ، ولكن استند من سنة ١٨٩٣ ، تمكّن لتعلّب على هذه الصعوبة بجعل «الكشافات» تنقي أشعتها على أحد شاطئي القاعة دون الشاطيء الآخر ، وأحرّبت تحسّبت أخرى في السنوات التالية حتى صارت الملاحاة ليلا مسألة في غاية السهولة .

ونقوم قسم الملاحاة بالتركة ، وهو سكان بمدينة لاسمعية . إدارة حركة المرور في القاعة ، وذلك في هذا القسم بصفة ركل سفينة بمحرد وصونها إلى المياه البحرية في برر سعيد أو سويس . حيث يحظر ردها سطات المياه برعد ، في اختيار بقده ، ويقوم للسفن الكبيرة بهذا الاحتظار قبل وصولها ليوم . بدتخدعوعدا بقربها بوصول ، وذلك بقصد عمل الترتيب بالرم لاحتيارها بقده من غير كبر عياء ، وهذه السفن ترود عادة جميع لأدوات سحرية للارادة لرورها في القاعة ، وهي تعرف مقدما طبيعة القاعة وسعتها ، وما تستهدف له من عقبات .

ومما هو جدير بتوجيه سطر ، أن القاعة أداة استعمال هائلة بالقسمة للخدمة الملاحية العالمية ، وتدمع حكومة بخترا دون سواها بهذه الأداة بعض سيطرتها على شركة مياه سويس . ذلك أنه كان أرادت سفينة اختيار لقاعة ، يقوم قسم الملاحاة بالنشر كة باعداد رسم يبي بسمعية ، وهذه الرسم يبين رحلتها ، والمخططات التي تقف فيها ، وهو يلحق برسو . يابية أخرى تعين جميع الناصيب المطلوب توفيرها عليها بالنسبة للسفن وحوادثها ، واتحاضاتها وهذه الرسوم البيانية لي تتجمع في آخر كل يوم ، كما تتجمع في آخر كل أسبوع وكل شهر وكل سنة ، تعد ثروة هائلة في يد فلام المحاربات البريطانية ، وقد سبق أن ذكرنا أن ضباط في الأميرالية البريطانية يشغلون

المراكز الرئيسية تقسم الملاحة بالشركة .

وبين بور سعيد وبور توفيق توجد محطات عددها أحد عشر ، والعمل في هذه المحطات بعد احتكاراً في أيدي الأحاب من مستخدمى الشركة ، وفي الشركة أن تعين فيه مصريين ، وليس ذلك بسبب صعوبة فية أو كفاية خاصة بحسب أن تنوأم في القنمى بالعمل في محطة . وهاوطية لا تحت إلى الفن نصالة ، ويستطيع أن باشرها أي فرد عادى ، ولكن لشركة تسير على سياسة تقليدية ، تستهدف مع المصريين من الوقوف على أسرار الملاحة في القصة .

وقد قسمت لشركة القصة إلى ثلاثة أقسام . وذلك من حيث حركة المرور ، قسم بور سعيد ، وقسم لاسمىة ، وقسم بور توفيق ، وفي كل من هذه الأقسام ، أُنشئت محطات مرور (ترانسيت) ، وتفرم هذه المحطات «عطاء الاشارات للارمة عن مرور السفن وقوارى السفن» . وهي تستخدم في ذلك أحجرة الاسلكى التي تعطى إشارات وتعليمات نفسها ، وبين لأهمية العددية للاشارات الاسلكية بقول : «إن مكتب لاسمىة ، يتلقى في اليوم أكثر من ثلاثة آلاف إشارة ، وهذه إشارات إيقونية ، وإشارات تعطى بواسطة السمفورات ، ويوجد لوحات يستطيع أن يقرأها المرشد يقف على هذه الاشارات التي تتغير بين ساعة وأخرى ، وتكتب الأوامر المختلفة في هذه اللوحات ، وبعضها يعين لسرعة الواجب على السفينة مراعاتها وتدعى الشركة أنه ليس من السهل ، إدارة الحركة بطريقة أوتوماتيكية بواسطة السمفورات ، كما هو الحال في السكة الحديد ، ولكنهم أن أحد لفرسيين ، واسمه «بوايه» قد توصل أخيراً لاجترع أحجرة تعين عن عمية لارشاد المفعدة ، وحارمت شركة هذا الاختراع الذي سجله صاحبه في باريس .

ويشتمل قسم الملاحة بسلطة واسعة في تدير حركة المرور ، مراعياً ظروف كل سفينة على حدة ، ويعالج كل حالة طقاً للابسات احوال ، ومقياس

العمل في هذا القسم هو مروور السفينة في قن وقت ممكن . مع الحصول على أكبر قدر من الأمان ، وسلامة خري . ولديك من أسرع لخواجر هي التي تحمل البريد وكذا السواجر التي تتعرض من خطر سبب جوتها . كذلك التي تحمل مواداً هائلة أو مفرقة ، ومنح . قسم الملاحة ، للسفينة هذه السواجر أقصى ما يستطيع من الاحتياط ، كإن يرأى عدة أوتارها من بواخر أخرى وأن يكون مسعدة عن غيرها من غير أن يجر . بقده ، وحيث تقع في بحيرة تتساح ، وهذا يحدث عادة في المين ، يكون في شبه حربة ، وكل ذلك لا يمنع من وقوع الحوادث التي قلب في سبواب لأجره بسعة طهره ، فيبع متوسط الحوادث في هذه مائة وخمسة وعشرين

وملك لشركه أسطولاً كبير من زوارب وحررت ذات شباك وأبواغ وزوارب محبسة ، وهذا الأسطول معد للسفن في حجب ، ومرافقة سفن كبيرة وهي لا تستطيع أن حذر اعدة معتمدة على مسير . ومن بين وحدات هذا الأسطول لدى شركه ثلاث قطع ، تبلغ قوة الوحدة منها ثلاثة آلاف حصان وأسموها « تيان » و « هرقل » و « أطلس » وأجيرا شرب وقدمه سمي « بيرس » وملك هذه وحدات ترابط في ور سعيو والامتنعوية وروس . في انتظار لأمر ان يمسها لتقوم بأعمال الاسعاف ، وتضمن شركه هذه بحق الاسعاف ، ولكن ان يجرى عليه ، لعدم ، هو أن كثر السواجر بعد الخطة منه ، فستأجر من شركه أحد الرافعات مراقبتها ، وتضع ، لأجر ان يجره شركة ، ومرض من ذلك معاداة الحوادث وعلاب عليه ، حال وقوته ، وابت الأحرار مقررة في حدودون حسب لساعات سواء شمس برافض أم ظل موقوف مع السفينة في محطة من المحطات .

وكذلك تملك شركه حبراً اعلمها حيث في بقده بقومها احرأى الى هذا نصيب لسفن أثناء مرورها في القناة وتعلب عليها فوراً ، وعند لاقتصاد ، يستطيع قسم الملاحة أن يطوق السفينة لى تشب فيها اسيراب بوسائل لقوامه والاطفاء بسرعة ملغنة للمطر .

ومع كل هذا الاحتياط ، ومع كل هذه التحسينات التي أدخلت على القناة ، لا يمكن استعادم هذه مرور أية سفينة ، فهناك من من أحجم كبيرة ، لا يمكن مرورها في القناة ذمة حال . ففي سنة ١٨٧٠ كانت الحد الأقصى للسفينة التي تختار القناة أن تكون حمولتها الاحتمالية ٤٤١٤ صفاً ، ووضوفاً ١١٧ مرأً وعرضها ١٣٥ مترأً . وفي سنة ١٩٣٩ عندما أعيدت الحرب العالمية الثانية طلع احد لأقصى حوجة السفينة لي يسمح بها باختيار القصة ٤٢٥٥٦ طناً ، وطولها ٢٦٩ مترأً وعرضها ٣١ مترأً ، وهذا يرجع إلى أن عور القناة محدود . وعرضها محدود كذلك ، وبقي الخواص البحرية ، أن معدت نفقة وحالات الراحة مستطيع أن تواجه مستلزمات الملاحة بحرية وعلامتهم نورس سي سي . ولكن قد تزداد هذه الأوزان ، ومن أجل ذلك ، وحتى يمكن لتقليل من الحوادث ما أمكن ، لابد من إجراء تحسينات هندسية على نطاق واسع ، وتزيد الحركة ويصنف الأبرار ، ويمكن لايوصي بعض شيء من أن يخلو الاحبار وحتى شركة قد سوس ، وتدير مصر شئون قناتها بنفسها .

ومن المسائل الفنية الحديرة دلائهم . مسألة الوقت الذي تقضيه سفينة وقوفاً بمحطات المرور في هذه . وفي سنة ١٨٧٠ كانت كل سفينة تدعى ثمانى وأربعين ساعة وثمانى . وبسبب مرورها وحركة تشغيل مدة سبع عشرة ساعة وثمانى ساعة ، وفي سنة ١٩٣٩ بلغت مدة وقوف سفينة اثني عشرة ساعة وثمانى وثمانى دقيقة . وبسبب للحركة ، عملية مدة إحدى عشرة ساعة وعشرين دقيقة .

صيانة القناة

تحتاج القناة إلى أعمال صيانة مستديرة ومتجددة غير توقف ، وتداول الصيانة قاع القناة ، كما تتناول صيغتها .

أما لقاع فهو معرض دائماً للرواسب التي تتراكم فيه ، وتقلل من عمق

لقناة ، والأمر يختلف في بور سعيد ، وفي القناة نفسها ، وفي قوتها عند مدينة السويس ، والعلاج الوحيد هو استخدام الكراكات في التطهير ، على سبيل الدوام والاستمرار ، وإذا كان الذين حفروا القناة ، قد قرعوا من الأحجار والزلط ونحوه ما بلغ مقداره في سنة ١٨٦٩ أربعة وسعين مليوناً من الأمتار المكعبة ، فقد اقتراح بزيادة إلى سنة ١٩٤٤ ، ليعمل ما استخرج في عمليات التطهير ، من المواد المذكورة ١٤٦٥ مليوناً من الأمتار المكعبة ومدخل القناة في بور سعيد ، يحتاج إلى عناية أكثر من غيره ، وذلك بسبب الروابع التي تنبث في بعض فصول السنة ، وما يلي في القناة من طمي وغيره ومع أن كراكات تستخرج في كل عام أربعة ملايين من الأمتار المكعبة ، فقد أمكن المحافظة على عمق القناة بصعوبة ، ويرى الخبراء أن من الممكن تحسين أعمال كراكات إلى ميسور من مكعب في السنة ، إذا تحررت بعض التعسفات ، وسدوا ما تستخرجه كراكات تطهير في سنة يريد الآن على هذا المقدار . ويستخدم الشركة كراكات خاصة من طراز كبير ، عند مدخل القناة ، وهذا يؤدي لتفادح حبة

ما في القناة نفسها فالحاجة إلى تطهير أعمق منها في بور سعيد ، وقد مع متوسط التطهير في القناة ، قبل الحرب بغيره ما نسبته ١٨ مليوناً من الأمتار المكعبة ، وهذا انزعجت صخور التي كانت ممتدة في قاع القناة أصبحت العملية من السهولة بمكان كبير .

وما التطهير في السويس ، فلا يشترط تذكره ، فالقناة في هذا الجزء ليست معرضة للزبد ، كما هو الحال في بور سعيد ، ولا توجد في بور توفيق مياه شبيهة بمياه بور سعيد .

وفي أثناء الحرب ولت أعمال تطهير بدرجة محسوسة بسبب العاصات الجوية والأفام التي نشأت في القناة ، وتوفقت تماماً في مصفاة بور سعيد طوال سنة ١٩٤١ والثالث الأول من سنة ١٩٤٢ كما توقفت في القناة نفسها من إبريل سنة ١٩٤٠ إلى نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وكانت مكعبات التطهير في بور سعيد طوال مدة الحرب ٤٧٣ .٠ متر مكعب ، ولم تلمح في القناة نفسها

عشرة في المائة من متوسط ما كان يظهر في سنوات ما قبل الحرب. ومع ذلك
فمكر الاحتياط إلى حد ما بمعنى القناعة .

وتقوم شركة القداة نفسها بعمليات التطهير ، وتستخدم كراكات هائلة ،
تذكر منها « بيلور » و « بيليموس » و « بيلوب » وتلك الكراكات قامت
ببائها شركة « لومبس » لبريطانية ، ومقرها ناسكسند وتبلغ قوة الكراكات
الواحدة أربع مائة حصان ، وتصل هذه بقوة أحياناً إلى ألف وست مائة حصان ،
وتستطيع الكراكات الواحدة أن تصهر في عام ما مقداره مائة من الأمتار
مكعبة .

ومد سنة ١٩٣٨ حثت لتجارب خاصة باستخدام الكراكات الخاصة .
وفي عملية التطهير مدخل هذه سبب تستخدم الكراكات عشرة كراكات
كانت تستخدم هذه الكراكات لأب أحري كاسحة ، واسمها « أسيرا نغ
ريهولير » وهذه تتزع الأحجار وغيرها ، وتلقى بها في صناديق تقف بحورها
وتتلقى بحورها

وقد اضطرت الشركة بعد الحرب إلى استخدام كاسحات الألغام ،
وسمى لم تصهر مدخل محسوسة ، إلا بفصل تقوات بحرية لمصرية .
وصية نهضت هذه الأمر لاعاءه ، ذلك لأن حركة مرور السفن . تحدث
دمية في المياه وتحويلات تؤثر على مستوى الماء . وتسحب الأمواج الرمال من
الجوانب في المنطقة السفلى . وهذا يؤدي مع التكرار إلى لتصدع والانهيار ،
وتترب على ذلك مشكلات هندسية حادة ، تقود مرة تاستأثر الحديدية وأحري
بالترقيع في ماني ، وحل هذه المشكلة بطرق حال الهندسة المدنية اندين تستعين
بهم وزارة شؤون قناة السويس . بعد أن ينتهي ترميم شركة القداة .

الورش ونحوها

تقوم شركة السويد السويدية . تعرفت . مختلف أعمال بصيانة الخاصة بالآلات وأدوات الصحة . وذلك في ورش كبيرة أقامها بورنومين ولاندسليية ونورفؤاد . وتعد هذه الورش بمثابة مصنعة صناعية كبيرة ، ولا أد على أهميتها ويصنع منها من ثم فاعب في هذه الحرب العالمية الثانية خدمات هائلة للأمة السويدية ، وسفارت زحرتها الحديثة أن ترمم السفن البحرية وأن تقي يحارب الأمة السويدية ، في نتائجها من العالم . وأهم ورش الشركة ، هي التي أقامتها في نورفؤاد ، وسبب هذه ورش شأت تلك المدينة وتطور حياة فيها تقورا سريعا . وستعمل في ورش نورفؤاد أكثر من ألف عامل ، كلهم مصريون ، وهم متخصصون في الخراف الدقيقة ، من حراطة وردة وسن وشمس ميكانيكية ومعدينية وكهرباء ، وقد أصبحوا يحكم صون برن . متخصصين في الأشغال البحرية ، وفي أعمال شركة السويد السويدية بانداب . ولا تقتصر أعمالهم على الإصلاح وترميم ، بل يسهم بقومون بصنع أجزاء كاملة من آلات دقيقة ، وتحفظ الشركة لنفسها محطات توليد الكهرباء التي تديرها شركة في الورش ، بالسنة للآلات التي تدارها كهرباء ، كما أنها تستعمل التيار الكهربائي في إدارة آلات وانور المياه الذي يعدي مدينة بورسعيد ، وتقوم بامارة المياه وإدارة مدينة نورفؤاد ، وقد أحقت الشركة بالورش طبعا ، مخازن لاستهان بها .

مسائل البلدية

ما كان يمكن للدين حفر والنفقة أن يحفوا هذا الغرض ، لولا ترعة المياه العذبة التي تنقل لهم مياه النيل إلى محطة الحفر ، وقد أوضحنا في الجزء الأول

من هذا الكتاب أن «مودة بدي لابس» قد أنهى الفرصة، وبنت بيتة خبيثة
كاس ترمي لاطامة دوله أجنبية فوق شقة من أرض مصر، تقع في شرق الدلتا
خصص صمم عقد الاتر مد على حق إنشاء الترعة الخلوة التي تخرج من سيل،
«لقرب من بولاق»، وتصل إلى الاستماعيين، ولكنه أراد أن يمتلك هذه
الترعة، وأن يبيع بناء الذي يحتاج إليه إررع في مديرية الشرقية لرى أراضيهم
سعر تفرصه شركة قناة السويس، وكانت هذه الشروط وصمة، استطاع
أن يمحوها استماعيين، إذ أرم اتفاقاً مع دى لابس في مارس سنة ١٨٦٣
تدرست بمقتضاه شركة القناة على حق إنشاء ترعة الخلوة وتملكها، وترك
شعب للحكومة المصرية، وكل ما يرمب، الحكومة هو تعذيب بشايد شركة
مكعب من مياه قدره مائة وخمسون ألف متر مكعب في يوم.

ولكن لشركة قبل اتفاق مارس سنة ١٨٦٣، كاس في مدة من سنة
١٨٥٩ إلى سنة ١٨٦٢ قد شقت ورعه صيفه تمتد من الزفريق إلى بحيرة لتمدح
وأتمت الحكومة مصرية ورعا آخر وصل إلى السويس في ٢٩ ديسمبر سنة
١٨٦٣، ولكن هذين ترعين لم يكتفوا في حانة تسمح بالاندفاع بها على
البحر المطلوب، وقد فم خلأى طويين بين دى لابس واستماعيين، وتوقفت
أعمال الحفر تماماً، ولم يسه المعركة إلا في سنة ١٨٦٤. بعد أن صدر حكم
بالمليون الثالث، وعيرت بخلترا موقوفها، لم تعد معدية لمشروع القناة، وتبعاً
لذلك انتهت معارضة استماعيل، وحادثت لبحرة، وحسد من شعب ألوف
مؤامرة سحروا في إتمام ترعه المياه بعده في بضعة أشهر، فأنهى عمل فيها
في سنة ١٨٦٥، ولكن لم تعد تبت لترعه مكا بشركة كما كانت الحال في
العقود لنى أرمها محمد سعيد، من صارت مكا بدويو المصرية ويس للشركة
على حق الإلا في قدر من مياه، وهذا فصل يجب أن يذكر لاستماعيين، على
الرغم من فساد حكمه وسوء تصرفه، فقد تنازلت شركة نقاة عن ملكية
الترعة الخلوة للحكومة المصرية في الاتفاق الذي أرمه استماعيل في ٢٧ فبراير
سنة ١٨٦٦.

وفي المدة من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧٧، أمكن للحكومة المصرية،

بالأموال إلى أغقتها والأیدی التي سحرتها أن توسع الترعة الخلوۃ ، من القاهرة إلى السويس ، ومن القاهرة إلى بورسعيد ، حتى صارت صالحۃ للملاحة النيلية ، وتمشياً مع تطور الحياة ونموها في بورسعيد ، أنشئت ترعة العباسۃ التي تمت في سنة ١٨٩٣

و ملاحة ممكنة في ترعة الاستماعیة لمسافة ١٥١ كيلومترا من القاهرة إلى الاسی عیلة ، و ٨٧ كيلومترا من الاستماعیة إلى السويس ، وبلغ طول ترعة لعماسة ، ثمانین كيلومترا ، ويصل الترعة حلوة بقناة السويس في بحيرة التمساح ، وقد شقت فروع ومصارف ، بقناة الدولة ، حسب منطقة القناة أراضیا زراعیة ، تمتح الكثير من المحاصيل ، وأقيمت على الترعة في مواضع مختلفة ، لسكاری والأهوسة .

ومن طرف مايد كرى هذا المقام ، أنه قبل إنشاء ترعة الاستماعیة ، كانت المياه تنقل في عربات إلى مدينة السويس التي لم يكن يقصها أكثر من ثلاثة آلاف سمة ، وكان نقل المياه من القاهرة بالعربات يكلف ثایسا ، وما بدأت لحياء نذب في بورسعيد ، كانت تنقل المياه بأدراك بشرایعیة ، من دمياط عبر بحيرة اندرلة ، وأحيانا كانت تنقل بحرا ، من الاسكندرية إلى بورسعيد .

وقد احتكرت الشركة ، عملية تغذية مدن لقناة بمياه لشرب ، لاهام المانع التي تحصلها من السكان ، وأنشأت وابورات لتقطير المياه ، والعجيب أن الشركة قد طفرت بهذا الاحتكار ، دون أن ترض الدولة عليها إتاوة خاصة ، وشروطا مستقلة عن عملية استقلال لقناة نفسها ، وما رالت هذه الفوضى مستعمرة إلى الآن ، وحينما أبرم اتفاق بين الحكومة والشركة في ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ ، بقيت عملية بياه هذه في يد الشركة ، في مدن لقناة ، ولهذا الأمر خطورته ، التي لمسأها حينما بذلت معركة لقناة ضد لقوات بريطانيا في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وتستطيع الحكومة أن تدفع فوراً سحب عمليات المياه من الشركة لتقوم البلديات بها .

الطرق

كانت لطرق غير معدة في ررح السويس ، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) لم تكن هناك طرق صالحة للحركة وأعمال النقل في منطقة تكاثف سكاتها بسرعة . ويمكن كانت سكة الحديد تربط بين مدن الهداة لرئيسية ، ومن هذه السكك خط لمدى أشدته الشركة بين بورسعيد والاسماعيلية وكان أشد سكة حديد صيقة وقد تدارت عنه للحكومة منه ، معاهم حصلت عليها ، ودال في اتفاق مؤرخ في سنة ١٩٠٢ ، وحتى ذات الخط في الحالة التي كان عليها وقت أن تدارت عنه الشركة ، لم يكن كافيا لخل موصي شركة وعملها وأمتعتها ، فكان هؤلاء الموصفون يتجهلون بين مدن الهداة ، في رحلات سريعة .

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى ، رصف الجيش البريطاني طريقا صيفا يصل مدينة بورسعيد ، لاسماعيلية ، وبعد أن وصفت الحرب ورارها ، سلم هذا الطريق للشركة ، وقامت هذه الشركة سوسيعه حتى بلغ عرضه ستة أمتار . وفي تاريخ تال ، امتد لطريق من الاسماعيليه إلى السويس ، طعالات اتفاقات أمرت مع الحكومة المصرية ، إذ لم يكن من حق الشركة أن تتصرف من تلقاء نفسها ، ورصف الطريق من الاسماعيليه إلى الكورى ، مع تكليف الشركة بالمحافظة عليه وصيانه ، وقد قامت الحكومة المصرية ، ومجلس بلدى مدينة السويس برصف المسافة من الكورى إلى السويس ، ونسهر بلدية السويس على صيانة هذا الجزء ، وكذلك رصف طريق آخر من الكورى إلى نور توفيق .

ويوجد طريق مرصوف بين بورسعيد ونقطة ، ويمر بين القناة الملحة والبرعة الحلوة ، ونبت مسافة صيقة لاسمح بتوسيع الطريق « لعدد الكافي ، ولما أمرت معاهدة سنة ١٩٣٦ رصف طريق آخر ، سموه طريق المعاهدة ويمر من بورسعيد إلى النقطة . وفي أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) أشأ الجيش البريطاني ، من غير رجوع إلى الحكومة المصرية ، عدة طرق حربية بالشاطي . الآسيوى ، وعدة طرق بالشاطي ، الأفريقى ، كما قام بتوسيع بعض الطرق التي كانت موجودة من قبل .

وطول طريق الشبلي . الذي تخترقه . ثم كد من بور سعيد إلى الاسكندرية
خمسة وسبعون كيلو متر . ومن الاسكندرية إلى الكوبري ثلاثة وثلاثون
كيلو مترا ولما كانت رصف عري وجيب يذخر في صميم الأنحس
الاستراتيجية . من واجب الدولة . تدبر وضع يدها على تحف تلك الطريق . ورفع
يد شركة القضاة عنها نهائياً . فليس هذا حتى أكثر من لتصرح لها . سب في
هذه الطرق كغيرها من سكان بلاد . ودون لا يمنع طعام من اقتضاء رسوم
وإتاوات منها في مقدس لا سمح . لأنها أكثر استعانة بهذه الطرق من غيرها

الاملاك المشتركة

بطراً بصورة هذا الموضوع . فردد . فصلاقي « لا استقلال .
وسكني ، وحسب عدد كلام عن دولاب لنبي ، « لاشارة إلى أن عقد
الاتزام قد حرج عن مدلوله ، ولم يقتصر على دائرة حركة الملاحة في قناة
السويس ، بل تعداه إلى بيع الأراضي واستغلالها ، وبذرة أبنية ومشارب ،
ولذلك تستلزم الشركة ضمن دولابها حتى ، كل مدبرم هذا الاستغلال ،
كأنما انشاء والسحارة واخذادة وفنلاء . واخذ مني ومعددة وغيرها .

الخلاصة

لم يتسع المقام في هذا الكتاب لأن نشرح دقائق دولاب الشركة الفنى ،
فاكتفينا بعرض رؤوس المسائل . ولم نقصد إلا لتنبية إلى ما يجب على الدولة
أن تادر بعمله منذ الآن .

ويتضح مما تقدم ، أن الشركة تملك دولابا فيها ضخما ، ستستسلمه
الحكومة . عند نهاية الاتزام . في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، أو قبل هذا
لتاريخ ، إذا رأيت أن تنهى عقد الاتزام . وتضع يدها على المؤسسة ، ولعمامة
محتاجة إلى حصر وحرد وتقدر . وإعداد وتجهيز مما سيأتي بيانه عند

الكلام عن علاقة الشركة بالحكومة المصرية ، والمسألة ليست من سهولة
بأخذ اندى يتصوره المدين لا يعرفون مدى نشاط شركة قناة السويس .
وسكنها في هذا المقام مدروسة ، إلى أن العملية ليست معقدة ، بصورة
التي تحاول الشركة أن تعرضها في دعاياها الرقابة ، وفي وسع المصريين
أن يقرموا وحدهم دائرة حركة الملاحاة في القناة ، دائرة لا تقل مستوى
عن دائرة الحالية ، إن لم تكن جبراً منها .

الفصل الخامس

المنشآت

أصدرت الشركة مطبوعات بلغات مختلفة ، وفي وقت متعددة بقصد الدعاية ، وجعلت مدينتها الوحيدة في نشرها لمد أحسن لاختيار ، تلك المنشآت التي أقامتها في صحراء ، حولتها إلى مروج حضراء وقصور عابسة ، أموال مصرية ، وديدي المصريين . والشركة ناشيت تلك المنشآت الصغيرة من أحسن مصر ، بل أراد أن يكمل طيب الإقامة وراحة عيش موصفها الأحاسيس الذين همعوا على هذه المنار في عتمة زمن ، كجوارح نظير ، أو كالكلمات الصبارية .

وعن لا سكر أن الشركة قد أمرت في التعمير والانشاء ، بإسراع مع حد الهوس والجنون ، ولكن حسب من أنفت تلك الأموال الضئيلة ١٧ ليس يعيب في هذا المقام أن خصي أو نصف المنشآت في أقامتها شركة بهذا المرسوم بصدع الملحمة التي تشكل لتحصير والاعداء والتسلم . وإنما يهمل أن يستعرض الانشآت التي أمرت ، وأن يبين الرأي القوي فيها فتناول في هذا الفصل مسائل الآتية -

أولاً - الأراضي التي استولت عليها شركة بعيرمة س . وقد تحرر عنها محضر مؤرخ ١٩ فبراير سنة ١٨٦٦ .

ثانياً - الانقافات التي أمرت في طر الاحتلال ، ووسعت من بضاق تلك الأراضي في غير مقتص .

ثالثاً - المباني التي قامتها وشيخها شركة والمكانات التي تولدت في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩١٩ و ١٠ ر ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ .

رابعاً - مسائل بلدية : إياها والحدائق وغيرها .

أولاً - الأراضي التي استولت عليها الشركة

لا يرد في تكرار هذا ما ذكرناه في الجزء الأول من هذا الكتاب، إذ أوضحنا عرض وردباند دي ليس أحدث، حيناً أراد أن يقطع شقة كبيرة من حشد مصر ليقيم فوقها دوله أحمديه وتورط محمد سعيد، إلى حد أنه ترك تلك الأراضي من غير تحريم، واستباح ريع ملكية لأور للمصلحة شركة، كما برأت ذلك، وكاتب الأراضى سي جمع فيها دي ليس تمتد من بورسعيد إلى بولاق وهذا أنار السبعين حجة شعواء في مشتهل حكمه ضد هذا سبب القطيع والكد، بالحجة حين، ثم ارموا إلى وزيره الخائن بونار بومارس. وورطه دهن المبيع، فمن الاحتكام إلى دمة لاهراطور باليون الثالث الذي لجأ بدوره إلى وردباند دي ليس وأعصى هذا الأخير كل ما أراد. وقضى باليون الثالث بتعويض صدم للشركة في مقابل الأراضى التي ثبت أنها غير لازمة لمشروع القناة. وألح إحسانى بعبوض دي في باليون الثالث أكثر من نصف رأسمال الشركة.

وقد استسلم سم عيل حين، عجزت احتراماً موقفاً، ونحوات في سنة ١٨٦٤ من معارضة مشروع إلي تقيده يا بعد أن رست حطفاً، من شأنها تمكينها في آخر الأمر من لاستيلاء علي بقاه وعلي لشركة، فحدث علي كاهلها احصوب علي موافقه لسلطان عثماني، علي المشروع. في مقابل التصريح لها بالحدود مدوينة عنها في اللوحة التي تقوم بوضع حدود الخاصة بالأراضى اللازمة لحسن استغلال القناة، وهي تترك للشركة طوال مدة الامتياز، وقد قامت للجنة تعديلها وحررت محضراً بالهجرة، وهذا المحضر مؤرخ في ٥ شوال سنة ١٢٨٢ هجرية الموافق ١٩ فبراير سنة ١٨٦٦. وهو وثيقة هامة، وقد عينت المساعدة التي تركت للشركة ٤٠٠٠٠٠ هكتاراً منها ٦٦٦٥٠

هكتارا في الشاطئ. الأخرى ٣٥٤٩ هكتارا في الشاطئ الآسيوي .

وقدما يلي نص هذه الوثيقة الهامة .

« المدونون الموقعون أدناه ، وهم :

« ليماستور ، مهندس عام الطرق والكباري مددوما عن الحكومة الفرنسية .

« وسرفر أندى وكيل وراراب زراعة والتجارة والأشغال العمومية ، مددوما عن حكومة حاضرة صاحب خلافة لأباطورية سلطان .

« وعلى من هارث ، المخطط « لأشغال العسكرية وياور عظمة الودى ، ومددوما عن الحكومة المصرية .

« ومديت ، مددوما عن شركة هذه لسوس البحرية .

« تتفق الجميع من القاهرة في ٢٩ - ١٢ سنة ١٢٩٦ . ووصلوا في ٣ مدد إلى الاسكندرية . على نقاء لبحره

« وفي اليوم ١٢ ، ٣١ مدد ، وبعد أن عادوا أشغال مدحن الجسر ، ساروا في القصة مخبئ شتلا ، حيث وصلوا إلى القنطرة ، وفي يوم أول فبراير وصلوا إلى يوسف ، حيث راروا ما كن العمل اخلفه ، والموقع اندى مستشأ فيه الميناء وما يلحقها .

« وفي عودتهم إلى الاسكندرية ، يوم ٣ فبراير سنة ١٢٩٦ ، عادوا موقع اندى مشغبه ، ومستشبه مستشلا . تلك المدينة ثم عادوا من الاسكندرية ، يوم ٥ فبراير ، واتجهوا نحو السويس ، وعادوا في طريقهم إليها ما كن العمل في سرايوم وشالوظ .

« وبعد وصولهم إلى السويس عادوا مررها ، وكان المهندس العام اندى يدبر الأعمال ، يقوم في كل هذه الأماكن ، وفي مختلف النواحي ، شرح ما يحتاج به المسأ

« ولما عادوا إلى القاهرة ، اجتمعوا في هيئة مؤتمر ، في يوم ١١ فبراير

وأيام التانية ، لدراسة الخرائط الى عرفت عندهم ، وإعادة متاع بيانات
المسير العام بالأشغال ، والعمل بمقتضى ما فيه ، على تحديد الاراضى اللازمة للشركة
من أجل استقلال المشروع .

« البند الاول — بور سعيد »

« فى حصة ١٣ و ١٤ . عرض مدير بناء شعب شركة على اللجنة ،
خريطة لبورسعيد ، بين الأحياء من مختلفه ، التي يتعين إقامتها ، طبقا
للمشروعات الحالية التي وضعتها الشركة .

« ومضمون ذلك . إنشاء دقة ممدوحة . لتوصيل سمن ، من الميناء
للمحارجي ، إلى الخوض الأول ، على أربع عظمين هذين للممرين ، بالأرض
التي دلت ، المخصصة ، لمصنع ، التي يصنع فيها ، نكس الصخرية اللازمة لبناء
الأرضية الحديثة في حجر وفقد راحة المصنعون منكم البحث عما كان
احتلال هذه الاراضى ، مؤقتا وقد عوردة . أن هذه الاراضى تعتبر ضرورية
لشركة طوبى مدة الايام ، و بعد دراسة هذه نقطة دراسة مستقبلية ،
رأب اللجنة ، أن يكون احتلال شركة هذه الاراضى مؤقتا وعلى ذلك

يعتمد أن يجد هذا الاحتلال عدة عشر سواك وإذا أصبح فيما بعد ، أن مدة
«عشر سواك هذه غير كافية ، فإن الحكومة المصرية تتفق مع الشركة على
هدا ، وعلى . نكس من ذلك ، بتقسيم الحكومة المصرية هذه الاراضى ، بمجرد
ورع الشركة من صناعه لكن الصخرية لصناعية .

« ومن مقرر عليه ، أنه يجوز للحكومة المصرية ، في مدة التي تشمل
الشركة فيها هذه الاراضى ، أن تقدم الحكومة عليها جميع الأشغال وجميع المرافق ،
التي ترى ضرورة لها ، على ألا يعرف ذلك سيرا لعمل في الأماكن المخصصة
لشركة .

« ويجب أن يلاحظ أيضا ، أن تلك الجزيرة ، ضرورية لحماية الميناء الداخلى ، على

أنه نظراً لاحتمال ضرورة توسيع المدخلين ، فإن الشركة تستطيع ، دائماً ،
لحد من طول هذه الجريدة ، قدر ما يلزم للتوسيع

» ويجب أن تترك طرق عمومي - للدخول في ميناء الشرق ، ومثلاً
الرصيف ، حتى الرصيف البحري - وحرم على الشركة - بامانة أية ميثاق ،
على طول الساحل ، أو على أخيراً متى بعد الأحواض من الجهة الشرقية .
» وتترك جزء من الساحل ، على طول الرصيف بحري الأخرى ، ويخصص
لإستغلال القاء ، ووجه خاص : لأحجام أعمال الرصيف بحري ، ولوضع
أسس المباني الأخرى للمبشة ، ويكون عرض هذا جزء المخصص للشركة
مائة وخمسين متراً بطول لا تتعدى ستمائة متر ، ابتداء من ميثاق الرصيف بحري ،
ويخصص ذلك للشروط الآتية :

» ١ - يجب على الشركة ، أن تترك للمرور العام ، ما يأتي

رصيفاً عرضه خمسون متراً ، بين مباني المشروع التي ترعى في إقامتها ،
والرصيف البحري ، ومساحة عرضها خمسون متراً ، بين نهاية هذه المباني ، وبحري
مياه المد والجزر - جزء - وطرفي الدخول واقع بين الساحل ورصيف المياه

» ٢ - تخصص جميع المباني التي تقيمها الشركة ، في حالة الحرب ، لجميع
الضرورات العسكرية ، ويكون بحكومة أن تحري جميع الأشغال ، وأن
تهدم ما ترى هدمه ، لضرورة تدفع عن البلاد ، دون أن تقترن تدفع أي
تعويض كان للشركة ، عما يقيم أو تهدم .

» ٣ - إذا رأت الحكومة - في حالة الحرب - ضرورة وضع بطارية في
مساحة ستمائة متر المحتفظ بها - فإن موقع هذه البطارية ، ويكون هو أحد لها في
للأراضي المنوحة .

» وقد رأت اللجنة مع الاحتفاظ بجميع الشروط السابقة أعلاه ، أنه يلزم
لشركة مساحة قدرها ٣٠ هكتاراً ، لأجل خدمة القادة لبحرية في بورسعيد
وإتمام استعمالاتها ، وهذه الأراضي مبنية في الخريطة رقم ١ : بموقع أعينها
والمرافقة لهذا المحضر .» وتقيم هذه المساحة على الوجه الآتي : -

الأراضي المحتفظ بها في البر الأفريقي ٣١٩ هكتار

الأراضي المحتفظ بها في البر الآسيوي ١١١ »

مجموع المساحة في بورسعيد ٤٣٠ »

« السند الثاني » من العلامة رقم ٣ القائمة عند نهاية الميناء إلى الكيلو ٦٢

بالقرب من الفرداب

لم يقدم أى اعتراض على طلب الشركة الحصول على مساحة قدرها مائتا متر عرضا من كل ناحية من محور القناة وعلى ذلك قلت اللجنة طلبها هذا .

« البند الثالث » رأس العش

تطلب الشركة مساحة إضافية قدرها ٣٠٠ متر عرضا في خمسة متر طولاً من الجهة الأفريقية ، وهو ما يساوى خمسة عشر هكتارا وقد قل هذا الطلب

وتستمر الحكومة المصرية في مباشرة حق الصيد في بحيرة المرلة إلى حد الردم الذى عمل .

« السند الرابع » لقنطرة

تطلب الشركة من الجهة الآسيوية مساحة إجمالية قدرها ٩٤ هكتارا موزعة كالآتي :

إنشاء بحصة طولها ألف متر وعرضها ٢٠٠ متر وحولها

أرض قدرها ٢٠٠ متر للمنشآت اللازمة لخدمة المحطة ٢٨ هكتارا

محل لتقيم الشركة والمنشأة ٣٦ »

المحطة ٦٤ »

وقد قبلت اللجنة هذا الطلب

« بند الخامس » من الفردان إلى بحيرة التمساح

تطلب الشركة لها الجزء من لقناة الذى يشتمل على ممر مدخل الجسر

٢٠٠ متر من الجهة الآسيوية وألف متر من الجهة الأفريقية

والأساس التى أدبت فيما يتعلق بالجهة الأفريقية هى أنه يجب الحصول على

مساحة كبيرة من الأرض لتحريرين التراب المتخلف من حداثى يبلغ فى ارتفاعه

الأقصى ١٩ متراً وباعداً عمق القناة وهو ٨ أمتار، وبذلك يبلغ ارتفاع التراب الاجمالي ٢٧ متراً، وضرورة اجراء الاعمال اللازمة لتثبيت الرمال المتحركة التي قد تنهار في بعض الاماكن داخل الخندق .
ولهذه الاسباب قلت اللجنة طلب الشركة .

« البند السادس » ترعة الاتصال بترعة المياه العذبة

« لم كل من لم يتجه على الشركة القيام بالاعمال الهامة المؤدية إلى تثبيت الرمال المتحركة والحيلولة دون ردم ترعة الاتصال بين القناة البحرية وترعة المياه العذبة ، فقد منحها اللجنة مساحة من الأرض قدرها مائة هكتار » هذه المساحة مبنية على الخريطة الاجمالية الاسماعيلية رقم ٢ المرفوع عليها وامرقة بهذا المحضر . ولا يمكن للشركة أن تقبم أية مان على مساحة قدرها ١٥٠٠ متر من كل اتجاه حول مركز هو نقطة تلاقي محور الجزء الحالي من الوصلة بترعة المياه العذبة ومحور القناة البحرية ولا يمتد من ذلك إلا مركز الحراسة وأعمال الامارة في الترعة العذبة ونقطة ومساكن المكلفين بتلك الخدمة .

« بند السابع » الاسماعيلية :

تبين الخريطة المشار إليها أيضاً ، وخاصة بالاسماعيلية حدود الأراضي المأجرة لمشاركت الشركة في مدينة الاسماعيلية ، ويتضح من هذه الخريطة أنه يلزم للشركة مساحة قدرها ٣٣ هكتاراً تقع شمالي ترعة المياه العذبة وقد طلبت الشركة منحها هذه المساحة ورأب اللجنة احاطة طلبها هذا .
« بند الثامن » ميناء الاسماعيلية وممر بحيرة اتساح وترعة الخدمة .

« يهـ صـ ميناء الاسماعيلية الواقع على بحيرة اتساح والمين على الخريطة رقم ٢ عن مدينة الاسماعيلية ترعة المياه العذبة . وتقوم المواصلات بين المدينة والميناء بواسطة لسكاري المتحركة انقادة على الطوبسين . ويجب الاحتفاظ بهذين نكويريين . وقررت اللجنة أيضاً أن يحتفظ من أجل

الترعة وفي المسافة الواقعة على حافتها فيما بين الهويسين ومحطة مصانع التصليح التي سوي الشركة اقامتها شريط من الارض عرضه ستون مترا يحسب ابتداء من المحور . ويكون للحكومة أن تقيم على هذه الارض جميع ما تراه ضروريا من المباني اللازمة للخدمة بحيث تترك على طول الترعة ممرا حاليا عرضه عشرون مترا .

وفي منطقة المحطة تقوم لشركة بآتمام جسر الترعة بحيث يكون عرضه عند قدمه عشرة أمتار ، وعند الممرات على قنوات توصيل فيما بين القناة والمحطة ، تقام كبارى متحركة للجمهور عرضها أربعة أمتار . ويترك على طول رصيف الميناء بحيرة لتمساح بحال حال عرضه خمسون مترا وتستمر من الأراضي المطلوبة مساحة طولها خمسمائة متر وعرضها ثوب وخمسمائة متر أى ما يساوى ٧٥ هكتارا واقعة غرب بحيرة وتخصص للحكومة المصرية التي تستطيع اذا شاءت أن تنشئ فيها ميناء على بحيرة التمساح تكون أرضيته وأرضية الشركة على خط مستقيم واحد . وبناء على هذا التحفيض تمحدد مساحة الأراضي الممنوحة على لبر الافريقي بمجمعة هكتار . وفصلا عن ذلك تمنح منطقة قدرها مائتا متر من كل جانب من جانبي المحور لأجل صحة القناة في مروره بحيرة التمساح .

ونبي محصنة للشركة ترعة الخدمة الموصلة الى المحجر الواقع شرق لقناة البحرية كما ينبي تخصيصها لها أيضا هذا المحجر نفسه وذلك طبقا للامتياز الممنوح لها بهذا الخصوص . وجميع ذلك يشتمل مساحة قدرها ٧٤ هكتارا .

« لبد التاسع » من بحيرة التمساح الى البحيرات المرة :

تشتمل هذه الشطرة من بقعة وطولها ١٧ كيلو مترا على خندق سيرايوم التي تريد في العمق قليلا عن خندق الجسر ، ولو أن لصعوبات متشابهة في احاطتين . ولذلك طلعت الشركة لنفس الاسباب التي ذكرت في البند الخامس ، مساحة في البر اشرقي عرضها ٨٠٠ متر ومساحة في لبر الآسيوى عرضها ٢٠٠ متر . وقد أحاطتها اللحة الى هذا الطلب .

«البند العاشر» اختراق البحيرات المرة :

«سأت اللجنة مديراً الاشتغال أن يقدم البيانات اللازمة عن مشروعات الشركة فأبدي أن الشركة توى توصيل قناة بالبحيرات نفسها على أن تقوم في البحيرات بأعمال احفر المطلوبة كلما اقتضي الحال ذلك . ولكنه تكلم عن احتمال وجود اضطرابات أو تيارات معاكسة للملاحة في طبقات مياه البحيرات وفي هذه الحالة قد يصعب الأعمال في البحيرات إلى حدودها من الجهة الآسيوية وتلف حول البحيرات ويشق محرى منفصل عنها وتتحد لاحتياطات الحماية من تأثير الرياح والمد والجزر والمساحة التي تارم في هذه الحالة وفي الحالة لابقة واحدة تقريبا ، وعلى ذلك يمكن احساب المنطقة المموحة ، على أساس مائتي متر من كل جانب من حايي المحور الذي تتبعه الملاحة ، وعندما تنتهي الشركة تماماً إلى تحديد خط لسير الذي سيتبع في إنشاء القناة تقتصر المساحة المموحة على الارض الواقعة على هذا الخط .

«وعلى ذلك وجدت اللجنة للشركة منطقة قدرها مائتي متر على كل جانب من جانبي محور الخط الذي تتبعه الشركة ، ومحنتها فصلا عن ذلك مساحة إضافية قدرها عشرين هكتارا ، عند موقع انضمام البحيرتين ، وداب من أحل الأعمال المتبعة أني تتجه من محور المياه إلى هذه نقطة ، واحيولة بواسطة سادات والأحجار دون نصب الأمواح فيها ، ودون الانهيار الذي تحدثه تيارات المدية .

«البند الحادي عشر» - من البحيرات المرة إلى مستنقعات السويس :

طراً لأنه لم يقدم أي اعتراض ضد ماطنته الشركة ، وهو مائتي متر من كل جانب من حايي محور القناة ، وكذا شتت مساحة إضافية قدرها ٢٧ هكتارا ، لاتمام كرايتية وطريق اوصول إليها ، و ١٣ هكتارا لأحل المني الصغير ، الذي سيقام عند مدخل القناة ، عند نقطة التقائه بالممر الموصل إلى مرسى السويس ، فقد قدمت اللجنة من الشركة هذه بطاقات .

«البند الثالث عشر» ميناء السويس :

بعد مناقشة شاملة ، الوسائل التي يمكنها تحقيق استغلال نقابة بحرية بطرق سهلة وفعالة ، منحت اللجنة للشركة المساحة التي طلبتها والمبينة بالخريطة رقم - ٣ الموقع عليها ، والمرققة بهذا المحضر ، وتمت الموافقة على ذلك ، مع التحفظات والشروط الآتية .

١ - الممر التابع لميناء السويس ، لا يدخل ضمن الأراضي المخصصة للشركة ، غير أن من المتواضع عليه تماماً ، أنه طبقاً لشروط لامتيار الشركة احق في أن تنشىء ، بهذا الممر جميع الأشغال اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات بشرط أن تترك دائماً طريقاً حراً للمرور بين داخل الميناء والخليج بحيث لا تتعطل الملاحة بأي حال ، ولا يقف دونها أى عائق .

٢ - يكون سحب السفن بالبحال ، حراً ، على الأرصفة التي ستشدها شركة ، على أن حق سحب السفن هذا ، يجب ألا يعوق سير القوارى ، السفينة خلف الأخرى .

٣ - وسير السفن بهذه الطريقة ، محرم ، على طول الطريق البحري الخارجى ، وعلى مسافة مائة متر من طرف اليابسة ، ويخصص الجزء لتأجير من الرصيف ، إعاية الخوض الصغير ، لسير السفن إحداها خلف الأخرى برباط ، وفي هذا السفن التي ستدخل القناة لا يصرح لأية سفينة أخرى بأن تقف عند الرصيف المذكور ، أو تلي مراسيها عليه .

٤ - ويكون سير الجهور دائماً حراً ، على الأرصفة وإذا مدت لشركة الخارج إلى أبعد من طرف اليابسة ، بقصد إنشاء رصيف بحري ، تحتسمى السفن به فان هذا الرصيف الخارجى ، بطل دائماً حراً للجمهور وتجري أعمال سحب السفن بالبحال .

٥ - يجب أن توضع سلسلة سحب السفن ، التي ستشدها الشركة ، على بعد مائة متر على الأقل ، من الخارج ، على أن يحتسب المقاس من متوسط

سطح المياه .

وللشركة أن تمتدّها في خط مستقيم لغاية العمق الطبيعي ، وهو تسعة أمتار وعي لشركة أن تقوم بتعريض الممر البحري ، إذا تطلب ذلك ضرورة من ضرورات الملاحة المحلية ، وفي هذه الحالة ، يجب عليها في نفس الوقت أن تعد موضع سلسلة سحب السفن .

« ٤ - وبما أن الممر البحري ، يجب أن يكون حرّاً لجميع السفن ولن يكون لأحداها أن تقي مراسيها فيه .

« ٥ - تدخل نصف مساحة اليابسة التي تمتدّ بين الجاحر المذكورين نشاطه لشبلي للممر البحري في المياه الجارحي ، ورصيف حوض تصليح السفن ضمن المنطقة المخصصة لاستغلال القناة البحرية ، عني أن تترك الشركة مسافة من أحل الأرضة التي تقام على الجواهر بعرض أربعين متراً .
ولن تحصل الشركة إلا بقعة الاعمال التي تمتدّها في عرض المنطقة المخصصة لها . أما أعمال الحجر الذي يستعمل في حماية اليابسة ، وتجري معرفة الحكومة والشركة في آن واحد

« ٦ - يجب أن تقام الاستحكامات ، عند نهاية اليابسة ، من الجهة القليلة الغربية ، بحيث يمكن الاتصال بين تلك اليابسة والجلبج
أما الجره الجارحي المقابل للشريط ، المخصص للشركة ، فيخصص لارساء عائماتها ، والمرمة لخدمتها ، ورطها ، ولاشاء المراسي اللازمة لذلك .

« ٧ - يجب أن يكون عرض اليابسة ، المخصصة للشركة على طول ممر ميناء السويس ، في اتجاه الشمال ، بطول ألف متر ، ابتداء من مدخل المياه الصغير ، المرمع اشائه ، لصخرين أدوات استغلال القناة البحرية ، وتمتدّ لياسة عرضاً ، حتى تصل إلى خط موار للسكة الحديد ، على بعد خمسين متراً خلف محور الخط ويمكن للسفن غير التابعة ، لمشروع استغلال القناة البحرية أن تستحب بالحاء على طيون هذه اليابسة ، ولكنّها لن تستطيع أن تنزل حولتها عليها ، أو أن تقي مراسيها فيها .

٨٥ - تخضع المائي ، التي شتنتها الشركة في المساحة اعطصمة لاستغلال
لقناة البحرية ، للضرورات العسكرية ، في حالة قيام الحرب
» وتخصص مساحة قدرها مائة متر ، عند نهاية الياسة لأعمال الحكومة ،
ويحرم على الشركة إقامة مبان أباكات ، على هذه المساحة من الأرض
ولا يحق للشركة أن تعتبر أيًا من المصوص الواردة في هذا المحصر ، مسوعا
لاعفائها من لوائح الميساء . وعلى ذلك يجب على جميع السفن المتجهة إلى القناة
البحرية ، أن تظل خاضعة للوائح الصادرة والتي ستصدر من الحكومة المصرية ،
بقصد حرية النقل في المواني المقامة في أراضيها .
وتناء على ذلك يلخص المدونون الموقعون على هذا ، ويحددون الاراضي
الممنوحة لشركة بقصد اشاء واستغلال وصيانة قناة لسويس البحرية ، في
الجدول الآتي بالصحيحة التالية :-

كشف بالأراضي اللازمة لإنشاء واستغلال وصيانة قناة السويس البحرية

رقم المساحة	بيان أجراء القدة والنووي، والنوابع	الطول بالكيلومتر	المساحة ابتداء من نور القدة	المساحة
برافيا / برافيا	برافيا / برافيا	برافيا / برافيا	برافيا / برافيا	برافيا / برافيا
١	بور سعيد المساحة المخصصة للشركة مدينة مخط أحمر على الخريطة رقم ١ المرفقة بهذا	٣	١٣٩	٨١٩
٢	من نور سعيد للفردان، من الكيلو ٣ إلى الكيلو ٦٢ من القناة البحرية	٥٩	٢٠٠ متر	١١٨٠
٣	رأس العش: مساحة أصافية في ر أفريقيا عرضها ٣٠٠ متر في طول ٥٠٠ متر		١٥	٧٤٩
٤	القنطرة: المساحة المخصصة مبنية مخط أحمر على الخريطة رقم ١ مكرر مرفقة			
٥	من الفردان لبحيرة التماسح: من الكيلو ٦٢ إلى الكيلو ٧٥ ر ٥ القناة البحرية	١٣ ر ٥	٢٠٠	٣١٥٠
٦	ترعة الاتصال بالترعة العذبة . متوسط الطول ٢٠٠٠ متر متوسط العرض ٨٠٠ متر طبقا للخريطة المرفقة رقم ٢		١٩٠	
٧	الاستماعيلية. المساحة المخصصة مبنية مخط أحمر على الخريطة رقم ٢			١٩٣
٨	ميناء الاستماعيلية: الممر في بحيرة اتماسح ترعة الخدمة المساحة مبنية مخط أحمر على الخريطة رقم ٢			

(تابع ماقبله)

رقم	بين أسماء المدن والبلد والموانئ	الطول بالكيلومتر	العرض بدء من شوراء عمارة		مساحة بر الأرياف أو آب
			متر	متر	
	ميناء الاسكندرية	كبو			هكتار
	المرفى بحيرة القماح من الكيلو				٨٠٥
	٧٥٥ إلى الكيلو ٨١	٥٣٥	٢٠٠	٢٠٠	١١٠
	قناة الخدمة				٧٤
٩	من بحيرة القماح الى البحيرات المرة				
	من الكيلو ٨١ الى الكيلو ٩٨	١٧	٨٠٠	٢٠٠	١٣٦٠
١٠	المرفى البحيرات المرة من لكيلو				٣٤٠
	٩٨ الى ١٣٣	٣٥	٢٠٠	٢٠	٧٠٠
	بحيم نقطة الفصل بين الموحين ٥٠٠				
	في ٤٠٠ متر				
١١	من البحيرات المرة الى مستنقعات				٢٠
	السويس من الكيلو ١٣٣ الى ١٥١	١٨	٢٠٠	٢٠٠	٣٦٠
	بحيم الشالوفة، المساحة الاضائية				٣٠
	٣٠٠ متر عرض في ١٠٠٠ متر				
	طول				١٦٠
	حوض وترعة الخدمة				١٦٠
٢١	المرفى مستنقعات السويس من	٨	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
	لكيلو ١٥١ الى ١٥٩				٥٧
	بحيم الكارقنا وممر الدخول				١٣
٣١	مدخل القناة				
	ميناء السويس المساحة مبيبة بحط	٦			١٣٠
	أحر على الخريطة المرفقة رقم ٣				١٨٠
	المجموع	١٦١	—	—	٦٦٦٥
					٣٥٤٩

وفي ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٩ أبرم اتفاق بين كل من إسماعيل ، وإلى مصر ،
وفرديناند دي لسييس ، بوصفه رئيساً لشركة قناة السويس وقد فوضته
الجمعية العمومية للمساهمين في عقد هذا الاتفاق .

وفي الاتفاق المذكور ، قبل إسماعيل تنفيذ الحكم الذي أصدره الامبراطور
ناسيون الثالث ، وعضى فيه بالزام الحكومة المصرية بتعويض قدره ثلاثة
ملايين وثلاثة وستين ألفاً من الجنيهات تدفع للشركة ، ومن بين مفردات
هذا المبلغ مليون ومائتي ألف جنيه مقابل تنازل الشركة عن ادعاء ملكية
الأراضي المملوكة للدولة والتي أراد دي لسييس أن يفتصمها ، وثبت أنها غير
لائمة لمشروع حفر لقناة ، وهذا الحكم كان من وضع فرديناند دي لسييس
كما يبا في الجزء الأول من هذا الكتاب ، ولم تكن له قوة إلزام من الناحية
القانونية ، حيث لم تحرر مشاركة تحكيم ، ثم إن الخصم في النزاع ، كان
مخصصاً وحكماً ، فوق أن مبدأ التحكيم نفسه ، كان باطلاً لتعارضه مع سيادة
الدولة ، ولكن إسماعيل قد استسلم وارتضى دفع هذا المبلغ ، في اتفاق ٢٢
فبراير سنة ١٨٦٩ المشار إليه .

وفي هذا الاتفاق أُلقيت المواد ٨ و ٩ من فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤
والمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ (١) .

ويتضح من مراجعة بود اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٩ أن فكرة تملك
شركة قناة السويس أراضي في مصر قد استبعدت تماماً ، وليس لها أن تملك
شراً واحداً ، وإنما رخص لها باستعمال قدر من الأرض في حدود ما يلزم
لحفر القناة واستغلالها وهذا مع بقاء هذه المساحة من الأرض ، سواء تلك
التي حفرت فيها القناة أو تلك التي تقام عليها منشآت ملكاً للدولة ، وحكمه هو
حكم الأملاك العامة تماماً . وهذا المعنى طاهر في صيغة المادة الرابعة من
الاتفاق المشار إليه ، فهذه المادة لم تترك للشركة إلا مساحة قدرها ثلاثة آلاف

(١) نصوص لوائح شارالييه الواردة في الجزء الأول من هذا الكتاب في صحيفة ٤١٢ وما بعدها

هكتار ، بقصد الاتعاف في أعراض القناة فقط ، وحرم عليها أن تستعمل هذه المساحة في غرض آخر غير ما تقتضيه الملاحة وإدارة الحركة في القناة ومع تهاين الرمال في القناة . وحرم على الشركة تحريماً تاماً المصاربة واستغلال الأرض استغلالاً عقارياً ، إذ ورد في صيغ عبارات المادة المتقدمة « يجب ألا يعطى للشركة شيء يريد على ما يكفي لتحقيق الأغراض المينة أعلاه ، فليس من حقها أن تطمع في الحصول على أية مساحة أخرى من الأراضي ، بقصد المصاربة بثمانها فيما بعد ، سواء أكان غرضها هو تخصيصها للزراعة ، أو لإقامة المني عليها ، أو لبيعها للأهالي ، عند ما يتكاثر عددهم في هذه المناطق » . وفي لفقرة ثالثة من المادة الرابعة وصف حق الشركة على هذه الأرض بأنه حق اتعاف ، لا تتجاوز مدته مدة عقد الالتزام وأن الاتعاف لا يتجاوز نطاق استغلال القناة نفسها .

وحددت المساحة التي أحجز الاتعاف بها طبقاً لخرائط وقعتها الطرفان ، وألحقت بالاتفاق .

ومما يقطع في الدلالة على المعنى الذي أشرت إليه وضع القناة وما يلحق بها من منشآت تحت رقابة لوليس المصري ، وهذا نص المادة التاسعة من اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ : —

« نظل لقناة البحرية ، وجميع ملحقاتها ، خاضعة لرقابة الوليس المصري ، ويأشر هذه الرقابة بكامل الحرية ، على نحو ما تجرى هذه الرقابة في سائر أنحاء البلاد ، بحيث تكفل النظام والأمن العام ، وتقاو قواتين الدولة ولوائمها . ويكون للحكومة المصرية حق المرور ، عبر القناة البحرية ، في النقط التي تراها ضرورية ، وذلك من أجل مواصلاتها الخاصة ومن أجل حرية لتجارة ، ومرور الجهور ، وذلك دون أن يكون للشركة حق تحصيل شيء من رسوم المرور أو الأتاوات الأخرى لأي سبب من الأسباب »

وخولت المادة العاشرة من الاتفاق للحكومة حق احتلال ما ترى احتلاله من الأراضي الملحقة بالقناة البحرية ، واحتلال أي موقع استراتيجي تراه لازماً للدفاع عن البلاد ، وكذلك احتفظت الحكومة لنفسها في المادة الحادية عشرة

بحق احتلال أى موقع أو مكان تراه ملائماً لمصالح البريد والجمرك أو الاستحكامات العسكرية ، وذلك مع مراعاة ضروريات استغلال القناة ، وفي هذه الحالة تدفع الحكومة للشركة ما تكون قد انفقته من المبالغ في اعداد وتهيئة الأرض التى تتحلّى عنها ، ومفهوم طبعاً أن هذه الأرض تكون من البضعة آلاف هكتار التى حدثت كسقاط لحق الانتفاع لذي خول للشركة ، وطبقاً للمبادئ العامة فى القانون ما كان ثمة مقتضى لهذه النصوص لأن القناة هى قناة الدولة ، وماعليها من مشآت لا يعدو أن يكون ملكاً للدولة يدار بمعرفة الشركة فى استغلال القناة وإدارة الحركة الملاحية فيها لمصلحة مصر مالكة القناة وصاحبة سيادة عليها . ولكن بظهر أن هذه النصوص قد وضعت لدرء أخطار التؤوليات التى تمدها القوة العاشمة ، تلك القوة التى استمرت تقف من وراء ظهر شركة قناة السويس .

المستندات التى تنازلت عنها الشركة للحكومة

وبعد أن انتهت حالة التوتّر التى كانت قائمة بين إسماعيل وبين شركة قناة السويس ، عقدت اتفاقات ثمانية ، طهرت الشركة فيها بصيب الأسد ، ومن بين هذه الاتفاقات ، إثنان وقعهما إسماعيل ودى لسبس فى يوم واحد ، وهو يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ ، فالانفاق الأول كان خاصاً بالاعفاءات الجمركية ، وسرد الكلام عنه حينما تناول هذا الموضوع ، ولكن المادة الراسية من هذا الاتفاق أضافت إلى المائل الجمركية مسألة استعمال الأراضي الملحقه بالقناة ، والتى قدرت مساحتها بعشرة آلاف ومائتين وأربعة عشر هكتاراً ، وموضوع التصرف فيها وسيأتى بيان ذلك فى الفصل الخاص بما يسمى الأملاك المشتركة وفى مقابل المزايا التى كانت الشركة قد حصلت عليها غير وجه حق ثم تنازلت عنها وهى منية الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لمتعلقاتها تعهدت الحكومة المصرية فى المادة السادسة من الاتفاق المشار إليه بأن تدفع للشركة مبلغ ثلاثين مليوناً من الفرنكات الذهب وهو يوازي مليوناً ومائتى ألف من الجنيهات المصرية تقريباً

وفي المادة لسبعة من الاتفاق المشار إليه تمازلت الشركة للحكومة عن بعض الماني في مقابل عشرة ملايين أخرى من الفرنكات الذهب ، وتلك المنشآت التي تنازلت عنها لقاء هذا المبلغ انضمت هي :

(١) جميع المستشفيات التي كانت الشركة قد أقامتها في برزخ لسويس ، وأدوات ومهمات تلك المستشفيات ، ولا يوجد لديها بيان عن مواصفات تلك المستشفيات ولكن المرحح أنها كانت منشآت مؤقتة ، أقيمت على عهد أنباء عممية الحفر ، ورأت الشركة أن تفيم منشآت أحسن منها ، تصلح للاستثمار المستديم .

(٢) جميع المارل والباقي التي أقامتها الشركة في رأس العش في الكيلو ٣٤ وفي القنطرة وفي بحيرة سلاح وفي الفردان وفي اجسر وفي منطقة العمل رقم ٩ بحل مريم وطوسون وسرايوم وحيمة والشوفة في كيلو ٨٤ .

(٣) بحجر ومياه المكس وكذا أدوات استغلالها .

(٤) المارن والأمية التي كانت الشركة قد أقامتها في بولاق وفي دمياط .

وتعهدت لشركة في المادة لتأخذ وتسليم هذه المنشآت للحكومة الحالية عن أي نزاع وغير محملة بأي حق للغير كإيجار أو نحو ذلك .

والكن الشركة ، احتفظت لنفسها في المادة لتأخذ بحق الاستمرار في شغل ما تري شغله من المنشآت المشار إليها بعدد استعمال القوة ، وتحديد المنشآت التي تستمر في استعمالها في كشف بوقع من وكيل لشركة ومدوب الحكومة ، وتدفع الشركة لقاء الاستفاد إيجاراً بوازي خمسة في المائة من قيمة تلك الماني حسب التقدير الذي يتفق عليه الطرفان ، وحيث ينتهي غرض الشركة من لاستعمال تردد تلك الماني للحكومة بالحالة التي سلمت إليها .

وبتصريح من هذا الاتواء أن الغرض من ذلك الاتفاق لم يكن إلا اقتصاص مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات من الحكومة المصرية ورده في عشرين سنة في شكل إيجار تلك المنشآت .

وأما أ لاتفاق الثاني الذي أرم في ٧٣ أبريل سنة ١٨٦٩ فقد اقتصر على عملية بيع الأراضي وهي التي سنناقها في الكلام عن الأملاك المشتركة .

ثانيا - الاتفاقات التالية التي أبرمت

في ظل الاحتلال

ترتب على وجود شركة قناة السويس في هذه البلاد ، والأعباء المالية التي ألقيت بسببها على كاهل مصر ، والجرائم التي ارتكبتها عصاة المراهبين والسفيرة الأجانب برعاية فرديناند دي ليس ، اسباب الحكومة المصرية ، وخراب البلاد مالياً ، وعزل السبعين في سنة ١٨٧٩ بفرمان عثمانى تنفيذاً لوعبات الدول لأوروبية التي ألقت ثقلها على مصر في شكل مراقبة ثنائية ولجنة تحقيق أوروبية يرأسها دي ليس ، وكان ذلك كله تمهيداً للعرو المسلح الذي تم في سنة ١٨٨٢ ، بمصل المعونة التي قدمها دي ليس للقناة ، والطعنة التي سددها للعرايين في طهورم ، إذ عررهم ومنعهم من تحصين القناة وأوردتها .

أما وقد سقطت مصر مضرجة بدمائها وكنيت بأعلان ثقل حتى لم يعد لها صوت يرتفع أو رأى يسمع ، وترك أمرها للقراصة المحتلين يتصرفون في أراضيها ، وفي أموالها ومستقبلها ، كما يطيب لهم ، فقد حطت إنجلترا الخطوة الخامسة التي تطلعت إليها من قبل إاحوات شركة قناة السويس إلى قمع من الحكومة البريطانية ، طمعا لاتفاق سنة ١٨٨٤ الذي أرم بين وزير خارجية إنجلترا لورد جرايفيل ودي ليس ، وقد أوردنا بيوده في فصل سابق .

وفي مصر اصطنع الاستعمار الإنجليزي الحديث الخائن عهد توفيق ، الذي ثبت أنه كان مصابا بعاقة عقلية ، ولم يكن له من الأمر شيء ، سوى الشهوات والمنافع التي يحققها أفراد أسرة محمد علي على حساب الوطن ، ومن دماء هذا

الشعب ، وأما الذين نيط بهما تنفيذ سياسة الاحتلال فيما يتعلق قناة السويس
فهما رحلان : فريدماند دى لسيبس ، ونوبار توباريان ، وهذا الأخير الذي عاش
إلى أُرذل العمر ، كان رئيسا لمجلس الوزراء . وامتدت هذه الأيدي الآتمة
إلى أسس الاتفاقات السابقة التي أبرمت بين مصر وشركة قناة السويس ،
لأنه خفف من مصائبها وتهون من قيائنها ، بل تزيد الطين بلة ، وتهدر حقوق
هذا الوطن ، وتمكن لشركة قناة السويس ، التي أضحت منذ سنة ١٨٨٤ ،
بريطانية لحما ودما ، بل بريطانية استعمارية ، تركر على سلطان المحتل رغم أنف
الحق والقانون وهذا يبار بعض المهارل المجافية لأبسط قواعد الحق والعدل .

١ - اتفاق ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ونهب عشرة آلاف فدان من أملاك
الدولة بين كل من :

« الحكومة المصرية ، ويمثلها (نوبار باشا) ، رئيس مجلس الوزراء ، وشركة
قناة السويس ، ويمثلها المسيوشارل دى لسيبس ؟ نائب رئيس مجلس
إدارة الشركة .

تم الاتفاق والتراضي على ما يأتي :

تقرر الحكومة المصرية ماسق أن ذكرته ، وهو أن من رأيها أن الشركة
لا تملك بغير موافقة الحكومة أن تدخل تعديلات على حالة القناة ، بحيث يزيد اتساعها
في المسافة من بورسعيد إلى لبحيرات المرة على ٤٤ مترا ، وفي اسافة من
بورسعيد إلى السويس على ٦٤ مترا .

وتعترف الحكومة بأن اشركة لا تسلم بهذا النظر وتمسك بأن لها الحق
في إحراء مائري إحراءه من التعديلات على حالة القناة ، في نطاق أراضيها (١)
والحكومة المصرية ، التي عنت دائما ، بالمصالح العامة للشعوب التي شقت

(١) لا يمكن أن يتم من المص أنه قصد أراضي اشركة ، لأن شركة لا تملك الأرض
من لها حق الاتماع في نطاق أراضي الدولة ، وبما يتصور ركة أراضيها أراضي القناة
المنحة بها .

القناة لانتفاعها بها ، والحكومة التي تقيم وزنا للتضحيات التي تحملتها شركة لتقديم كل مساعدة ممكنة للملاحة ، تمهد ، من غير مساس بالحقوق ، ألا تشير اعتراضات صد تنفيذ برنامج تحسين القناة الشاسع ، وهو لبرنامج الذي أوصت به اللجنة الفنية الدولية من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٨٥ .

وقد اتفقت الحكومة والشركة على أن الأشغال التي يمكن أن تنفذها الشركة طقفا لهذا البرنامج ستؤدي إلى إنقاص مساحة الأراضي التي خوات لشركة حق لانتفاع بها ، بمقتضى قرار ١٩ فبراير سنة ١٨٩٦ والتي رؤى أنها ضرورة لسناء واستغلال وزيادة القناة .

ونتيجة لذلك ، تتناول الحكومة للشركة ، لنفس الغرض المتقدم عن قدر من الأراضي التي ردت للحكومة طقفا لاتفاق سنة ١٨٩٦ . وهذا القدر من الأرض يكون مورعا تقريبا على امتداد لقناة .

وفوق ذلك ، تعطى شركة مساحة أوسع في السويس ولا مهابشية وبورسعيد ، أو على مقربة من المدن المذكورة ، بقصد التيسر للشركة ، عند الاقتضاء ، في إطاعة موافق القناة بامتداد المياه .

والنفس الاجمالي لهذه الأراضي ، التي تبلغ مساحتها أربعة آلاف هكتار (حوالي عشرة آلاف فدان) سيكون مليونين من الفرنكات . (أي ما يقرب من ثمانين ألف جنيه) فعدل سعر لفدان الواحد ثمانية جنيها تقريبا وتحديد هذه الأراضي طبقا للخريطة والجدول المرفقين بهذا .

وستشكل لجنة من مدوني الحكومة ولشركة لتحقيق على الطبيعة من تحديد هذه الأراضي ، وتعتمد الخريطة إذا لزم الأمر وتضع اللجنة محصرا بأعمالها يكون ملحقا بهذا الاتفاق .

والنفس لمتى عليه وهو مليونين من الفرنكات لتلك الأراضي ، تدوم لشركة للحكومة ادمرية ، على دفعتين ، فيسدد النصف في الشهر التالي لتوقيع هذا الاتفاق ، والنصف الثاني بعد أن تفرع لجنة الأشغال من عملها .

« وتسم اللجنة لإدارة الأملاك المشتركة ، الأراضي التي ترى أنها غير لازمة »
 « للاستغلال ، وبذلك تكون صالحة للبيع وكلها باعت الأملاك المشتركة »
 « قطعة ، تسدد للشركة ملفا يوارى القيمة التي دفعها الشركه مقابل حيازتها »
 « لهذه الأرض ، ولما بقي يقسم بين الشركة والحكومة بنسبة الثلثين »
 « للحكومة وثلث للشركة . »

« وتحمل الحكومة والشركة المصاريف التي تنفقها الأملاك المشتركة على الأراضي المبيعة في هذا العقد ، ولما تكون الشركة قد دفعتها للأملاك المشتركة ، ويكون تحمل هذه المصاريف بالنسبة المقررة لايرد للأملاك العامة . (أي تحمل الحكومة ثلثين والشركة الثلث) .

ومن المتفق عليه أن التصريح الخاص بتعديل النظام الأساسي ، والذي أحطرت به الشركة رسميا في كتاب مدون الحكومة لديها بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٦ ، يستوجب كدث إلى كل قرض يبرم لاتمام أشغال توسيع القناة ، طبقا لبرنامج اسحة القيمة الدولية سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ . وتمهيد ذلك ، فإنه وفي بعض فوائد القروض واستهلاكها ، بما في ذلك قرض الدلع قدره مائة مليون فرنك ، والذي سيقار تقرر عقده ، فإن هذه الأعباء أو بعضها ، مما قد يؤثر على الدخل بنسبة تسعين في المائة في إيراد كل سهم ، ترحل ، بعد موافقة الجمعية العمومية مع نفقات ماعساه أو يتم من الأشغال ، إلى حساب لمؤسسة الأولى (نقابة الأصلية) ، ويظل هذا الآخر . وهذا طوال المدة اللازمة لاتمام الأشغال ، في المراحل الثلاثة ، وذلك بالنسبة لكل المبالغ المقرضة ، من غير تغيير .

امضاء (شارل . ا . دي لسبس)

ووافق مجلس الوزراء على هذا الاتفاق ، في يوم الاثنين ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ، ووقعه تومار ، بوصفه رئيسا لمجلس الوزراء .

وتخص ملاحظتنا على هذا الاتفاق فيما يأتي :
 أولا — وضعت الصيغة بمعرفة شركة قناة السويس ، وحرصت على

الحكومة المصرية فرصا ، فوقعها بالانقياد ولا بدليل ، وهذا يعكس ما يجري في العقود التي ترمي الحكومات ، فلا تدور قد صبح في قالب كتاب موجه من شارل دي ليس إلى مجلس الوزراء . فأخوكة لم يكن لها إرادة ولم تكن لها حيرة ، ولأن من أن يبق ، إن الاحتلال البريطاني الذي مثله دي ليس في الشركة وبوار في الحكومة ، كانت يتعاقد مع نفسه ، وهذا سب يكفي لإبطال الاتفاق .

ثانيا . حرصت شركة على تصدير الصيغة ببارات ماكرة ، وقد استعملتها في إبعاد تمسكها بوجهة نظرها ، وذلك من حيث إحراء تعديلات في القضاة دون الرجوع إلى الحكومة المصرية ، والحصول مقصدا على موافقتها وهذا المبدأ يهدم ملكية اندويه للقضاة من أساسها ويقوِّص سيادتها عليها . فكرر الشركة في عقد الالتزام ، لا يختلف عن مركز مقادون في عقد الأشغال العامة والمفروض أن الحكومة هي التي تصنع المدو صدت وتعسدها ، وتقوم الشركة بالتصديق تحت شرايف الحكومة ومرافقتها الحقيقية ، وطبقا للشروط والمواعيد التي تحددها الحكومة .

وإذا كانت الدولة ، أصبحت بالاعتناء والعفة في شخص محمد سعيد الذي منح الالتزام ولم تراع هذه القاعدة ، إلا أن حماها لم يسقط لأن القضاة طلت في القانون دائما وأبدا ملكا لمصر وحاصه لسيادة الدولة المصرية ، ويد الشركة عليها عارضة ، وتمتلك الحكومة أن تطردها في أي وقت طالما الأول من ديباجة اتفاق ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ، كانت محال لأحكام الملكية والسيادة ، وبعد من قبيل اللغو والحكومة لم تسم بوجهة نظر الشركة .

ثالث . وتضمنت الديباجة عبارات دست على الاتفاق ، وللاصالة لم موضوعه ، فالتقول إن القضاة قد شقت لصالح الشعوب المستفيدة بالاملاحة فيها ، قول ، أريد به مناهضة حق مصر في ملكية القضاة والسيادة عليها ، ومهما كانت الأعراس التي توحيها مصر من شق القضاة ، فإن هذه الأعراس ، لا يمكن أن تجردها من صفتها كشریان مصري ، يستعمله مصر كما تريد ، وتوجه الحركة

فيه طبقا لمصاحبا وأُممها ، قبل أى اعتبار آخر
وقد تربدت لشركة التي وصفت صيغة هذا الاتفاق ، حتى بلغها لاستغناء
وعدم الجد حد الموت ، فراح تصوع لنفسها عقود المدح والثناء ، فتقول
إنها تحملت مصحبات ضخمة وأعطت أكبر التسهيلات للملاحة العالمية ،
وحاولت بذلك أن ترتب على هذا الكلام الفارع نتائج خطيرة فتقول إن القصة
تعي الدول للملاحة ، ولأننى مصر ، والشركة هي لتي نصحي ، وعلى ذلك
فليس للحكومة المصرية أن تعترض على رايح الأشغال ، والشركة لم
نصحي إنما أتت ملايبي الجبهات ، وأية نصحية من ناحيتها أو نسيات
تقدمها للملاحة ، لأننى من ورائها غير متمكين للدول الاستعمارية والاستعمالية
من اترار الشرق ونهيه ، وعلى كل فالخدمات لاتتفق مع لتأني ، والكلام
الذي ذكرته الشركة عن مصحباتها المزعومة ، لا يمكن أن يكون مؤداه شئ
سيادة مصر على القناة والحد من سلطانها على لشركة إلى درجة مع اعتراض
الحكومة على الأشغال التي تخربها الشركة في قناة مصر ، ولكن ماذا نقول
في يوم الأرمي ، أحيير الاجير ، ادى قبل ذلك العت مردول ؟
إن مصر لاتنفيد عما أراد أن يقيد بها بوبار ، والاتفاق كما ذكرنا
باطل ولا يعمل به .

رابعا . على الرغم من أن شركة ، حصلت ، عوة واقتدار آمن دول الدولة
المصرية على مبيع ثلاثة ملايين وستة ألف من الجبهات ، بدعوى أنها
تعويض ، ومن أهم بوده الأراضي التي تبين أنها ليست لأزمة لأعمال لقناة ،
ولم تكن هذه الأراضي قد حُرقت قط من حجارة الدولة ، فقد عادت الشركة
في سنة ١٨٨٦ ، واستردت من يد الخائن بوبار مساحة من هذه الأرض
قدرتها أربعة آلاف هكتار أي عشرة آلاف فدان ، وقدرت لها ثمناً إجمالياً
بواقع لفدان ثمانية جبهات ، مع دفع هذا الثمن مقدسما ، وعم الله كم دفعت
شركة لحبيب بوبار ، مقابل تمكيه لها من هذه الصيغة ١

وعلى كل ، كان من العت البين استعمال كلمة « ثمن إجمالي » فإن العملية
لم تكن قط عملية بيع وشراء ، لأن مادخل من هذه الأرض في القناة إنما

دحل في مرفق حكومي مملوك للدولة ، ولا يجوز أن يملك شيء هذه لأفراد
أو مؤسسات فالقصة من الأملاك العامة التي لا تفصل البيع أو التبادل عنها لكائن
من كان . وهذه الصيغة المنطوية مخالفة لأحكام القانون لا تصلح سنداً
لتملك قط ، بل هي مبطلّة للاتفاق .

خامساً . أقرت الشركة واعترفت بأن قدراً من الأرض التي تسلمتها بمقتضى
اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ ، يلزم لأعمال القنطرة ، إذ قالت بإعطاء
هذا القدر إلى إدارة الأملاك المشتركة ، وهذا اعتراف بطلان المزايم التي
أنارتها من قبل والأسس التي اعتمد عليها حكم بتحكيم الذي أصدره
بالبيوت الثالث ، ولأطّر أن حق الدولة في مطالبة الشركة مرد
ما اعتصب تنقيحاً لهذا الحكم ، قد سقط ، فإذ كانت الحكومة قد سكنت
حتى الآن ، فاسكت لم يكن إلا نتيجة الإكراه المائل في الاحتلال
الأجنبي الذي أعدم إرادة الدولة وأهدرها ، ثم العيش قد بدأ يقتصر ،
ولا يقبل الطعن بسقوط الحق بالثقة دم .

سادساً . توجد فقرة في هذا الاتفاق خاصة بالأملاك المشتركة ، وسينها بما فيه
الكفاية ، عندما يتناول هذا الموضوع بدوته ، ويمكن أن نقول هنا
إذ كان من العت الذي أن تعتم الشركة مع الدولة على الأرض التي
تباع بمعرفة الأملاك المشتركة بعد أن تستوفي مديونتها ما دفعته مقابل
هذه الأرض ، وهذه الشركة فوصى ما بعدها من فوصى ، وسرقه
يسلم بها في اتفاقاً رسمياً ، فالقصة تجري في مصر ، لاني بريطانيا ، ولا
في فرنسا ، ولكن هكذا سرفت مصر وراحت شركة قناة السويس
تبيع أرض مصر وتشارك في المناسبات

سابعاً الفقرة الخاصة بالقرض ، وقادته ، وتغيير نظام الشركة ، وهي الواردة في نهاية
الاتفاق لم يكن محلها هنا ، ولذلك رخص التعليق عليها في هذا الفصل
من الكتاب (١)

(١) وردت في الامانة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ عدوه في النسخة الدوائية لا ياتي
سند في سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ وهذه نسخة هي التي وصفت تصميم توسيع القناة بحدود

٢- استراحة الخربو وسلطنة الشركة

ومن المصاحكات، المبكيات التي تضمنتها عقود الشركة مع الحكومة، اتفاقات أبرمت واتفق فيها على انتفاع لشركة بحانا باستراحة الخديو في الاسماعيلية، لقاء منافع للحكومة في سرجانة لشركة. وأوب هذه الاتفاق عقد أرم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨، وتعديل باتفاق ثلثية، لمدة خمس سنوات من أول ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣، وحل محل هذا الاتفاق اتفاقات أبرمت في ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ و ١٨ و ٢٤ سبتمبر ١٩٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وبيان ذلك:

١ - في المادة الأولى من اتفاق أول ديسمبر سنة ١٨٨٨، الذي وقعته عن الحكومة محمد ركي (ناش) وزير الأشغال العمومية، وعن الشركة المسيو « ر. ر. روفيل » وكيلها نعام تارلت الحكومة للشركة عن إبحار « الركن » الذي كان قد أقيم بنجدو اسماعيل، في منطقة العمل بالاسماعيلية، كما تارلت عن إبحار ملحقته، وكانت الشركة قد شغلت هذه الذمية بمكاتبها في الاسماعيلية، بناء على خطابات تودلت بينها وبين وزير المالية المصرية في ١١ أبريل سنة ١٨٨٧، وفي ١٢ أبريل سنة ١٨٨٧

ومدة الإبحار المشار عنه في هذا الاتفاق ثلاثون سنة

٢ - وتعهدت الشركة أن تقوم طوال مدة الإبحار المشار عنها على نفقاتها

== النوع محدد بالحكومة المصرية، وكثير من الأسباب في أن تكونت بعدد النجدة ثلثية، حتى دلت الحكومة البريطانية من ناحية تصديقها على « سير أشر كارك » منشط طم التعصبات في وزارة الخيرية البريطانية، والسير تشارلز هارتلي والسكاتش شى، وتوماس مساؤولاند، وحييس شيج، ووليم ماك وول، والكستور، ومن ثمانية أرسيف في مقدمهم دي استر دواحد عن كرم من الدور الآخرة، ما يورده والخروا، ما طسا وهو ادا وروسا، وسعد ربيع توسع منه مخرجه وزارة خيرية البريطانية، « م م م الأراضى اللازمة من مصر وعظم، وهي صاغرة يد الارمى « نور » ١

بمصاريف الاصلاح ولصيانة ، وأن سلم « الركن » وملحقاته في نهاية المدة ، في حالة صلاحة الاستعمال .

٢ - وفي مقابل ذلك رحصت الشركة للحكومة أن تستعمل محاماً ، ولمدة ثلاثين سنة لسلحانة الموحودة بالاسمعية ، وتستلمها الحكومة باحالة الرثة التي كانت عليها . وسكب تعهدت ، أي الحكومة ، بالتقيام على نفقاتها بترميم السلحانة وساءها وحفظها في حالة صلاحية تامة للاسراع بها ، بحيث ترددها لشركة هذا بقضاء الثلاثين سنة في حالة صلاحية تامة . واحتفظ لطرفان حق تحديد الاتفاق لمدة أخرى بناء على إخطار سابق .

٤ - على أن الحكومة أشتت سلحانة جديدة في سنة ١٩٠٩ ، ومع ذلك ولاحي تمكن للشركة من لاستمرار في شغل ركن سماعيل وملحقاته محام . ظلت تشغل السلحانة التي ادعت الشركة ملكيتها .

٥ - وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وقعت ورقة سميت اتفاقاً ، وقد تناولت موضوع سلحانة ، وتركيب الحكومة لمصرية ، وفي مقابل شفاع الشركة بركن الحديبو وملحقاته بناية مهيبة الالتزام أي إلى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

وعجيب أن لذي وقع هذه الورقة بناية عن الحكومة لمصرية ، هو موظف صغير بورارة الأشغال العمومية اسمه « نجيب ستيتو » واسمه يدل على أنه أحد الدخلاء الذين كانت تستخدمهم الحكومة في ذلك الزمان ، وادب عن الشركة الخوفاً باليد ، نائب رئيس قسم الدومين والمياه بالشركة .

وأي أن هذا الاتفاق لا قيمة له ولا يعتد به وأن من حق الحكومة أن تقوم بالاستيلاء على استراحة اسماعيل وملحقاتها في الاسمعية ، باعتبارها من أملاك الدولة التي لا يجوز أن يؤخر أو يسمح للغير باستعمالها

وهذا مع مطالبة الشركة بالإيجار عن السنوات التي مضت
والتعويضات ، وأما السجانية المزعومة فلم تكن سوى أرض فضاء
من أملاك الدولة ، لأم أملاك لشركة ، وأقامت عليها الشركة بناء
صغيراً في عام الزمن ، وآل للسقوط قبل أن تتسلمه الحكومة .

٣ - سرده قصر الخربو بالاسماعيلية بأربعة آلاف جنيه .

كان إسماعيل قد شيد على نفقات الدولة قصرأ شاعراً بالاسماعيلية ،
لاستقبال ضيوفه في حفلة افتتاح القناة . وهذا القصر بعد تكملة بكرة وهو
مخلاف الاستراحة ضخمة التي تقدمت الإشارة إليها ، وهذا القصر بعد من
أملاك الدولة لعامة ، التي لا يمكن بيعها بنية حال

ولكن الاحتلال البريطاني الذي كان يتعاقد مع نفسه ، مسيطراً على
الحكومة ، ويحتكرأ للشركة ، قد تمكن لشركته من هب قصر إسماعيل في
الاسماعيلية ، لقاء خمس بحس ، دراهم معدودات ، قدمت للحكومة مبلغ
١٢٥٠٠ ألف مارك عفتصلي اتفاق مايو - يونيو سنة ١٨٩٢ ، وهذا المبلغ
قل من أربعة آلاف جنيه . وأعجب من ذلك أن يرض في الاتفاق على إعطاء
الشركة من دفع عوائده وصرائب للدولة عن لقصر الذي هبته ، ولم تنهب
الشركة لقصر فقط بل هبت معه الخديفة الفيحة الخديفة به ، وكل ما هالك
أنها تركت حراً مهت بمرص شارع « سحريلي » لمرور الجمهور ، مع
لاعتراض بالحق لمن يشاء من طرق القفد ، أت الحكومة أو الشركة ، في
تحويل هذا الجزء المتروك على عقابه إلى طريق عمومي ، فهل هناك فوصى في
التوثيق ومعاملة لشركة كما لو كانت دولة ، أهيح من هذا ؟! ومن هناك
معالجة في السطو والنهب إلى حد اخصوص على قصر كبير وخديفته بأربعة
آلاف جنيه ، أشد فجوراً من هذا ؟!

إن عقد اسيع باطن من أساره ، و لقصر والخديفة ملك الدولة ، وعليها
أن تدبر باستردادها ومطالبة الشركة بالتعويض عن سوات حيارتها لها .

٤ - الشركة قوبر مكتب التلغراف

وتمت مظهر آخر من مظاهر مباشرة لشركة لأعمال السيادة فوق أرض الوطن . هذا المظهر بنم عنه اتفاق أبرم بين جناب المستر هانتون « هانتون باشا » اندى عيه لاحتلال مديراً لمصلحة سكك حديد الحكومة ، و لتلغراف وميناء الاسكندرية ، وبين الميسر « دى روفيل » وكيل شركة العام بمصر وذلك في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ . وفيه يلى نص هذا الاتفاق -

« فى سبيل تنمية وتبوير المواصلات التلغرافية للسفن ادارة بالقناة رحص لشركة قناة السويس بتوصيل مكنتها التلغرافي ببور سعيد مكتب تلغراف الحكومة المصرية بالمدينة المذكورة .

وتتجمل تلك الشركة بمقات مد الخط ودارته ، ولكن هذه الرحصة استثنائية ومجت على سبيل تعامله ، فلا ترتب لها حقوقاً بل الحكومة المصرية فى مستقبل .

« وتنقسم الشركة ، لحساب الحكومة المصرية ، ليلا ونهاراً ، وفي جميع مكاتبها التلغرافية بالمحطات الواقعة بمداد القناة ، وبما عدا الاسماعيلية ، البرقيات الخاصة التي يقدمها للقناصة أو المسافرين بالواخر ، المرة بالقناة أو الواقعة بالمحطات ، وتقدم تلك الاشارات لتلغرافيه إلى مكاتب التلغراف ببور سعيد والسويس ، حسب الأحوال .

« وفي الاسماعيلية ، وبور سعيد ، وحيث لا تنجح مكاتب تلغراف للجسمهون ، ليلا ونهاراً ، من ساعة ثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءً ، تنسلم الشركة أثناء ايل فيا بين ساعة ثامنة مساءً وساعة الثامنة صباحاً ، ببرقيات الخاصة من القناصة والمسافرين ، وكذلك البرقيات التي ترسل إلى القناصة والمسافرين بالواخر الموجودة بالقناة .

« وتقوم الشركة بتوصيل البرقيات إلى مدرسة يهم المقيمين في بورسعيد والاسماعيلية حيثما تصل هذه البرقيات في غير أوقات المكاتب الحكومية .

والبرقيات المرسلة إلى الداخل بعد القاء ، تسلم إلى المكاتب المصرية بمجرد فتحها صباحاً .

« وتقوم مصلحة تلغرافات الحكومة المصرية بتسليم المطبوعات وجداول التعريفة وكل ما يلزم لاستغلال صرف تلغراف إلى مكاتب الشركة . وإما المصلحة بمعرفة موطن الشركة تسدد أسبوعياً إلى المدون الذي يعين من قبل الحكومة المصرية . وتدفع مصلحة تلغرافات الحكومة لشركة القناة قرشاً صاعداً عن كل برقية مهما بلغ عدد كلماتها ، وذلك مع نقاء التعريفة العمومية كما هي .

ولا تتحمل شركة القناة أية مسئولية عن المواصلات لتلغرافية »
والصيغة المتقدمة تدل على أن لشركة بتشجيع الاحتلال ، قد تمادت في معنى ، حتى شاركت الدولة في عمل خطير من أعمال سيادة ، يبيح لها لاطلاع على الأسرار برقية ، ويسمح المجال لتحسين ، وعلى هذا النحو كان الاحتلال البريطاني يتعاقد مع نفسه .

وبلاحظ أن الترخيص الذي أعطي لشركة بفتح مكتب تلغراف خاص لها ، قد أعطي في اتفاق ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ ، في حدود صيغة حادة ، كما يستفاد من نفس المادة ٣ من الاتفاق المذكور وهو :

« اتفق لطرفان ، على أنه من المسم به ، أن شركة لا عرض لها ولا استعمال وصيانة وتوسيع أنصاة البحرية . وتبعاً لذلك هاتان تدخل تحت سيادة القانون العام ، وتدارل عن كل استثناء من هذا بقانون ، وعن كل ميزة أو امتياز خاص . وعلى ذلك فالت الشركة تعامل فيما يتعلق بالخدمات البريدية والبرقية معاملة الجمهور تماماً ، وإلزاماً رخص للشركة بالاحتفاظ بمقرها الخاص بالخدمات مكاتبها وحركة مرور سواحل في أنصاة فقط »

ومن هذا النص يتضح تماماً أن الحكومة المصرية قد اتخذت حذرهما وحارصت في اتفاق ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ على تجريد لشركة من كل مظهر من مظاهر سيادة أو مشاركة الدولة في السيادة وأنزلتها على حكم قانون معتبر أن لقيام بأعمال البريد والتلغراف عمل من أعمال السيادة وتسمه به

الدولة ، وأما الخط الخاص الذي ترك للشركة فقد تقرر أن يقتصر استعماله على توجيه نشاط الشركة الداخلي والاشارة الخاصة بالواحد وحركتها ولا يدخل في ذلك أية حال تلي رويات من القضاة أو المسافرين ولكن الاحتلال البريطاني بعد أن تملك الشركة أصبى عليها من الصفات والخصائص ، ما كان قد حردا منه الخديو إسماعيل ، ومن ذلك الاتفاق الذي عقد في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، والذي وقعه عن الحكومة المصرية المستر هالتون الذي تقدمت الاشارة اليه

على أن اتفاقاً تالياً أبرم في ٢٠ مايو سنة ١٩٠١ وقصر استخدام الترخيص الوارد في اتفاق ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ على المحطات التي ترسو فيها السفن بالقناة . ومن رأينا أن يعاد النظر في الأمر اتعرف مدى نشاط الشركة التفرغ في الوقت الحاضر ، وتعامل طفاً المادي العامة في القانون الاداري ، فيحرم عليها مباشرة أي نشاط تلعرافي ، أو ريدي ، حتى في أعراض إدارة الحركة في القناة ، اللهم إلا تحت مباشرة وإشراف ومعرفة مكاتب مصلحة تلعراف وتليفونات الحكومة المصرية وبممكن فتحها في منطقة نشاط شركة وتستطيع هذه المصلحة الحكومية أن تؤدي للشركة الخدمات التي تطلبها لتسيير الحركة في القناة ، ويجب أن تعامل كشركة مصرية مساهمة معاملة بثر الرعايا في هذه البلاد ، وإذا كان الخديو إسماعيل ، بالرغم مما يوجه اليه من مآخذ ، قد هبط لهذه لقاعدة ودفع خطر التحسس وشبهة مباشرة الشركة . ومن أعمال السيادة ، قام في العصر الذي نبش فيه يستطيع أن يكون أكثر وعياً واحتياطاً من إسماعيل المتلاف !! .

والشركة قد تبادت ، واستفلت مكوت الحكومات في العهد المائت حتى أضحت تتصل من مدار القناة بمكثها بالقاهرة اتصالاً مباشراً بخط خاص ، وهذا ما لا ينبغي أن يرحص به ، لأن ذلك يخرجها عن نطاق المراقبة التي يجب أن تفرض على حركاتها وسكناتها ، وأكثر من ذلك وأشد إمعاناً في الاعتناء على سيادة البلاد وحرمانها ، أن تستعمل الشركة في مكثاتها واتعمالها بمكثاتها الغير شرعية بالخارج ، بل وببعض الحكومات الأحيية

طريقة الشجرة ، وهذا استثناء يرحص به للبعثات الدبلوماسية وحدها ، على أساس مبدأ معاملة المثل ، أما أن نتفع شركة بذلك ونستخدم شجرة ، فذلك هو لغرضي بعينها ، وهذا جرم في نظر لقانون ، ويجب أن يضرب على يد شركة حتى نلزم حدودها ونقلع عن تروعا الاستعماري ، ونعتبر نعمها شركة مصرية مساهمة خاضعة لسلطان القانون المصري ، ورقابة الدولة المصرية رقابة تامة .

٥ — إعفاء الشركة من الضريبة على المبانى

في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، صدر دكرتو يفرض ضريبة على اماني في الديار المصرية ، وأنت الشركة إلا أن تستثنى من هذه الضريبة ، فترمت اتفاقات مع الحكومة المصرية بموجب خصائص متسلسلة بين الطرفين . وأول هذه الاتفاقات ماورد في احطابين لتدليلين في ٢٠ ، ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ، ثم إنقأت ٥ يناير سنة ١٨٨٧ . وبموجب هذين الاتفاقين تقرر إعفاء الشركة من - مع ضريبة الماني ، بالنسبة لساكن المبانى المقول أنها تستعمل في خدمة حركة المرور وصيانة القناة ، أي مكاتب شركة وورشها ومخارنها ومحطاتها . . . الخ والعبارات التي استعملت في صياغة الاتفاقات عبارات لولية : ومطاحة ، بحيث لايسهل حصر اماني المقول أنها اقيمت لغرض إدارة الحركة وصيانة القناة فقط ، وأما الماني الأخرى في أقالمتها الشركة بالاستغلال العقاري ، مع ما في ذلك من إهدار لحرمة لاتفاقات لأصلية التي رمت في سنة ١٨٦٦ وهذه اماني فرضت لها استثناء آت من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، فاتفق على أن تقدم الشركة في سنوات ١٨٨٦ و ١٨٩٤ و ١٩٠٢ و ١٩١٠ و ١٩١٨ و ١٩٢٦ قوائم تكاليف مايبها بحيث تحسب بضرائب من واقع ثبث التكاليف بسنة ٨ في المائة .

وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٠٢ وكذا في ٣١ مارس سنة ١٩١٠ تلقت شركة كتابين من وزير المالية المصرية يؤكد ماورد باتفاق سنة ١٨٨٧ من حيث إعفاء ماني شركة التي تستعمل في حركة المرور وفي صيانة القناة وانفقوا على تعاظم الطرفين مقدماشتر العوائد كلها انقضت فبره ثمانى

سنوات ، وفي حالة السكوت تطبق القواعد الواردة في ذكره ١٣ مارس
سنة ١٨٨٤ .

والذي يعترض عليه في هذه الاتفاقات هو إعفاء مبادئ الشركة من العوائد ،
فإن الإعفاء لا يكون إلا بالنسبة لأعمال الدولة العامة .

و. بحق المساهمة المتقدمة مسألاً ، نوبتان

أولاً — في سنة ١٨٩١ طلبت الحكومة من الشركة أن تدفع الشركة لها
عوائد عن السنين المبينة في مخططة عمل لشركة فأحابتها الشركة بأنها لم تقم
براعة هذا السنين وإنما وحدته مبرعاً ، أو بيت من تنقذ نفسه وارتضت
الحكومة هذه الإجابة وأوصدت الموضوع حتى الآن متنازلة عن مطالبة
الشركة بشيء محصور أشجار السنين

ثانياً — عينت الحكومة بناء على طلب لشركة حفراء لحراستها وحراسة
منشآتها ، فرأت من حقها أن تطلب من الشركة دفع أحجار هؤلاء الحفراء ،
طبقاً لتعريضة بقررب في مرسوم صدر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ ، وحينئذ
أثارت الشركة مسألة عدتها من العوائد ، وبعد أحد ورد ، قلت الشركة ،
في حدود حقيقة جداً أن دفع صرية الحفر ، بالنسبة للماني في تخصص عنها
عوائد ، وليس بالنسبة ، عني من العوائد يدعوى أنه يستعمل في حركة
الإحالة أو في الصيانة

وبم طولت صرية الحفر بالنسبة للماني التي تقيمها وتؤجرها للغير ،
فالت ، من هذه صرية ، تقع على كاهل مسخرة ، ولما معها مع ذلك مستعدة
سرها في يد استحقاق خصيلها من مسخرة . وقد أدعى الحكومة
وتبودلت بهذا الشأن مراسلات بين وزير المالية ووكيل وزارة المالية ،
وإدارة الشركة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وفي ١٦ و ١٧ و ٢٤ فبراير و ٩
و ٢٤ مارس و ٦ و ٢١ و ٢٢ أبريل و ١٢ و ١٩ و ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ ،
وكذلك في ٧ و ١٨ يونيو سنة ١٩٢٧ ، ورحو أن تكون هذه المكافآت
موجودة تمتد الحكومة وأن يحدد النظر في الأمر لتصفية أحصاء الماصي .

٦ الشركة هي التي ترخص للحكومة بأراضي

المسماة بمساح البرية وعبرتها شرورية

وقد انقلب الوضع في ظل الاحتلال . وراحت الشركة تنصرف في الأراضي كما لو كانت مالكة للفضة ومطقتها ، وحكومة مصرية حكومية أجنبية ولا شأن لها بالقصة . ومن مظاهر هذه العنصرية ، وذلك الطعن الاستعماري ، والاستعداد الذي أبدى له ربيع الأخير لبيع حكومتها هذه البلاد لمس الانجليز ، الاتفاق الذي وقعته مصطفى فهمي (وند صغير عتول ، بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء ووقعه بالنيابة عن شركة وكيلها عام) وذلك في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩١ .

وفي ديباجة هذا الاتفاق ذكرت الحكومة أنها متمسكة بمصر المادة ١١ من اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ فلم تكن تدعى ، ولمصلحة إدارات البريد والجمرك والتجسيمات العسكرية الخ ، أراضي في بلاد ملأها من بين الأراضي التي تخورها إدارة الأملاك المشتركة ومالك الشركة في البادية أيضاً على الرغم منصوص المادتين ١١ و ١٢ من اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، وأنه ليس على الحكومة إلا أن تفي بالتعهدات التي بدتها الشركة في خلق هذه الأراضي ، فإن الشركة تلتزم بتصوحيات المادتين ١١ و ١٢ من اتفاق ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ الذي يلزم الحكومة أن تدفع لإدارة الأملاك المشتركة ثمن الأراضي التي تحتلها لأقامة مكائنها الإدارية

وبعد هذه ديباجة ، ذكرت المادة الأولى من اتفاق مصطفى فهمي المشار إليه ، أنه يحق للحكومة أن تحتل بمحال إقامة مصانعها العامة أراضي تدخل في حيازة الأملاك المشتركة وذلك طيلة مدة الالتزام ، وبشرط ألا تتجاوز مساحة هذه الأراضي عشرة هكتار ، سعة منها في بورسعيد وثلاثة في الاسماعيلية .

وورد في المادة الثانية ماعناه أن سعر المنز في الأراضي التي تخورها

الأمالك المشتركة قد بلغ واحد وأربعين فرنكاً ، سعر ذلك الوقت (حوالي حيد و نصف وأكثر من ذلك قليل) فان الأراضي التي تحتلها الحكومة في نورسعيد يجب ألا تزيد قيمتها على ٢ مليون وثماني مائة وسبعين ألف فرنك وهي القيمة المقررة وقتئذ لبيعة هكتار في نورسعيد ، وأما في الاسماعيلية فلا تزيد قيمة هذه الأراضي عن ٧٣٤ ألف فرنك أي قيمة ثلاثة هكتار بالاسماعيلية . ومع ذلك القيمة وقتئذ تسلم الحكومة للأراضي ، فان تقديرها سيكون صفراً للسعر المقرر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بالسنة المتوسطة سعر المتر الواحد وجاء في المادة الثالثة أنه إذا تبين أن قيمة الأرض التي تحتلها الحكومة أقل من المتوسط المشار اليه في المادة السابقة فانها لا تملك لأن مع ذلك في الاستيلاء على أكثر من سبعة هكتار في نورسعيد وثلاثة هكتار في الاسماعيلية .

وأما إذا حدث العكس ورددات قيمة الأرض عن المتوسط المشار اليه تنقص المساحة التي يرخص بالحكومة بالاستيلاء عليها عن سبعة هكتار في نورسعيد وثلاثة هكتار بالاسماعيلية حيث لا يتجاوز القيمة القيم المقررة في المادة الثانية المشار اليها .

وجاء في المادة الرابعة أنه إذا رأت الحكومة أنها محتاجة إلى مساحة إضافية من أراضي لأمالك المشتركة فانها تدفع بالأمالك المشتركة قيمة الأراضي الإضافية حسب السعر الذي تقرره والذي تنبع بمقتضاه الأمالك المشتركة للعمهور .

وتضمن الاتفاق نصاً آخر أشد فصيحاً من النصوص المتقدمة . وهو نص المادة الخامسة ، إذ ذكر فيه أن الحكومة تستطيع أن تستولي على ماعساه أن يكون حالياً من الأرض في الحدود المتقدمة ولكن تقدم على مصلحة الحكومة مصلحة شركة بمعنى أنه إذا قالت الحكومة للشركة أنها محتاجة لقطعة معينة لأقامة ثكنات أو معسكرات يريد أو يجرى أو نحو ذلك وقامت الشركة أن هذه القطعة فاندات تدمها ، فالقول ما قالته الشركة لا ما تقوله الحكومة .

وحاء بالمادة السادسة أن الحكومة تتعهد بعدم المطالبة باحتلال أية قطعة من الأرض محاذاً في ميناء بور توفيق ، كإلوكان هذا الميناء ملكاً خاصاً للشركة .

والأراضي التي استولت عليها الحكومة من هذا الاتفاق تظل بحيازتها بحيث لا يجوز للحكومة أن تطلب رد شيء تكون قد دفعته زيادة عن القواعد المقررة في سود هذا الاتفاق (المادة لسادسة)

وفي كل مرة ترى الحكومة أنها محتاجة لاحتلال قطعة من أرض الأملاك المشتركة فعليها أن تقدم طلباً للجنة الأملاك المشتركة التي تعد عدداً بالقطعة المدقولة وموقعها ومساحتها وقيمتها حسب تعريفة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ (المادة الثامنة) .

وحاء بالمادة التاسعة أنه في كل مرة تتوقف الحكومة عن استعمال أرض تكون قد تسلمتها محاذاً من الأملاك المشتركة فإنها تردها للأملاك المشتركة لتتبعها وما يتحصن من لبيع يحصم منه ثمن الباقي التي تكون الحكومة قد أقامتها ويقدر هذا الثمن بمعرفة الأملاك المشتركة ويرد للحكومة ، والباقي يدخل خزانة الأملاك المشتركة .

وتتمتع الشركة بنفس المعاملة بالنسبة للأراضي التي تكون في حيازتها ثم تزي عدم لزومها لها .

وحاء في هذه المادة أيضاً ، أنه في كل مرة ترد الحكومة أرضاً تكون قد استلمتها ، ويجري هذا الرد طبقاً لأحكام هذه المادة ، فإنه يحق لها أن تطلب مساحة أخرى مساوية لما ترده أو تساوي قيمتها قيمة ما ترده ، وذلك في حدود الأحكام الواردة في المادة الأولى والثانية من الاتفاق .

وهكذا ، كانت تتعاقد الشركة مع الحكومة تعاقد المالك بالنسبة لما يمتلك ، دون أن تكون الشركة مالكة للأرض ، وحتى في حالة الملاك فإن الدولة تستطيع دائماً أن تنزع الملك للمصلحة العامة ، ولكنها حرمت نفسها من هذه الميزة طبقاً لهذا الاتفاق العجيب ، وتعاقدت الحكومة معترضة أن شركة قناة السويس دولة في داخل الدولة

٧ - الترميم لشركة بغير قطرات بخارية

من يوم سبتمبر إلى الاسماعيلية

في حال الاحلال أيضا رخصت الحكومة المصرية، بمحدد مكائبات متبادلة
الشركة القديمة - تسير خط سكة حديد بخاري ، كال سمي بالتزام بخاري ،
وذلك بين بورسعيد والاسماعيلية . وافتتح هذا الخط في ٢ ديسمبر سنة
١٨٩٢ ، ثم أُلغيت شركة فاصلة من درعا ، طفالانقاي ثم في أول فبراير
سنة ١٩٠٢ ، إذ جلب قاطرات سكة الحديد محل الترميم بخاري ، وذلك طبقا
لالتزم في أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، وافتتح هذا الخط في ٣١
ديسمبر سنة ١٩٠٢

انقضى أول فبراير - ١٩٠٢ دُفِرَ أُنْفَتِ الحَكُومَةُ أَمْرَ بَنَؤِهِ

والفهي المرفوعة من الشركة مطروحة على مجلس إدارة .

في أول فبراير سنة ١٩٠٢ وقع مصطفى فهمي ، بوصفه رئيس مجلس لطار
اتفاق مع « الرئيس أوجست داربرج » ، بوصفه رئيس لمجلس إدارة شركة
قناة السويس مدفا حاصبا ، خط سكة حديد بين بورسعيد والاسماعيلية
ومياء بورسعيد ، ووافق مجلس لطار على هذا الاتفاق في أول مارس ،
من تلك سنة . وفيما يلي خلاصة لتصميم الاتفاق من أحكام .

الباب الأول

سكة حديد عادية بين الاسماعيلية وبورسعيد

المادة الأولى

« بناء على طلب الحكومة المصرية ، قُبلت شركة قناة السويس ، أن تحول على نفقاتها الخط بين الاسماعيلية وبورسعيد إلى حط معتاد بحيث يكون الاتساع بين القصبين ١٤٥ مترًا بدلاً من ٧٤ مترًا ، وأن تصب هذا الخط بسكك حديد الحكومة في الاسماعيلية »

المادة الثانية

« قبلت الشركة أن تؤجر للحكومة المصرية ، ولمدة الالة ام ، حط اشار إليه بين الاسماعيلية وبورسعيد بعد تحويله وتعهده الحكومة باستغلاله على نفقاتها وتحت مسئوليتها . وبعد انتهاء مدة الالتزام تصبح الحكومة مالكة للحط ولحقاقه بقوة قانون . »

« وإذ اعتمدت الحكومة مستقبلاً إلى إدارة من الإدارات أو شركة من الشركات باستغلال الخط المشار إليه ، فإن الحكومة تظل مسئولة قبل الشركة ، عن التزاماتها المترتبة على هذا الاتفاق »

فيما تقدم اجراء الأول من موضوع الاتفاق المشار إليه ، وقد نصت المادة الثالثة على بيان الأشغال المطلوبة فيه ، وتكفلت الحكومة أن تقدم أثناء المحطات وعدد وأدوات الورش والمخازن وجميع المواد المطلوبة بعملية . وأعجب من ذلك ، فإن لشركة لم تقم بتنفيذ عممية بل تعهدت الحكومة في المادة الرابعة ، أن تقوم لحساب الشركة بعملية تحويل هذا الخط من سكة حديد ضيقة إلى خط يكون على عتق خطوط سكك حديد الحكومة المصرية ، فالحكومة هي التي تتخذ العملية في أرض الدولة ، بتفسيق مع شركة على طريقة التنفيذ ، وعلى تفاصيل المباني والمبشقات .

وحاق في اصداره احكاماً ان شركة تدفع للحكومة مقدماً كل ثلاثة أشهر
الاربع المارمة بمائة، وكسبت تراخي الخرب كل ثلاثة أشهر، وفي نهاية
الأعمال تجري تصفية حساب نهائياً.

وأما تنجسات - في فلا تحريها الحكومة إلا بعد اتفاق عليها مع الشركة
مقدم، وإذا كانت أعمار تنجس من الأهمية بمكان فتتبع نشأتها الأحكام
مقدمة من حيث طريقة تنفيذها والحدود عليها بين الطرفين.

وإن تمت الحكومة أن حدد الأراضي التي سيج عليها الخط وتلزم
لاستعمال موافقة شركة، ولا تصح - طاق المدن عدده شركة،
وبعض شركة واحداً أو أكثر من راحل كشر في على الأعمال التي
تصرف الحكومة حساب.

وبعض تلك شروط أن شركة تحسب إلى ملك الارض والخط سكة
الحدود، ودم الحكومة، لا مذكور، وأحد من شركة يصنع بفتح يائها
وأوامر، ثم يجر الخط منها.

وقد حارب عليه تحديد الأرض التي لا تتجورها الحكومة في مدة من
١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٠٨، وذلك طبقاً لتصميم موقع
من شركة ومن مصدحة سكة حدود الحكومة انصرية
وفي سبوت التالية ادعت شركة أن الحكومة قد تجاوزت المطاق الذي
حددها في شركة فبروف عشرة هكتار في ماطن المقطرة والاستيعابية
وبذلك في ١٩١٢ و ١٩١٨، وبحسب الحكومة مع شركة في
معرضات بعد الحصول في اربس سنة ١٩٢٨، وفست الحكومة أن تدفع
لانتاءت شركة وبموجب كدولة راب سيدة، وبه في حتمه مشور.

وفي سنة - سنة من الاخر، فهدت الحكومة، أن تدفع للشركة
دعوات سوية لتناقص تدريجياً لتعويض ما أنفق وما تنفق الشركة مستقبلاً على
هذا الخط، وفست الحكومة أن تدفع للشركة حائدة قدرها ٤٠٠٠٠٠ عن اسالمع
في دفعها، وسكن مصاريف شحن سدد على دعوات سوية بتفق
عليها مستقبلاً.

وبدأ سداد دفعات لسنوات من الوقت الذي تتسم الحكومة فيه
الخط وتستهله .

وفي أثناء تنفيذ عملية الخط الجديد تعهدت الحكومة بأن تكون مسئولة
من كافة لنواحي عن إدارة و استغلال خط لشركة الأصلي (المادة ٧)
و تعهدت الحكومة ، بأن تسير يومياً ، على خط لاستماعيلية ، نور سعيد ،
قطارين للمسافرين ، في كل من الاتجاهين ، وبقف أحد هذين القطارين ،
في جميع المحطات سواء على طلب شركة ووفق هواها ، كما تعهدت بأن تصنع
تحت تصرف الشركة سويلاً اثني عشر قطاراً خاصاً من نور سعيد إلى لاستماعيلية
وبالعكس (١)

وأفصح مما تقدم أن الحكومة قد تعهدت في المادة التاسعة بأن تمنح سبور
بجانباً في جميع لقضارب بين الاستماعيلية و نور سعيد لـ الذين يحتمون رحمتاً بذلك
من شركة شرحت ألا يريد لاعده لسوى عن مليون و ثمانية ألف مسافر
كيلومترى ، وكذلك فعلت الحكومة أن تعنى لصناع والأشياء التي تصب
شركة إععامها من لولون في حدود أربعين ألف طن كيلومترى في السنة
ولا تحصل أحور عن أربعة آلاف حقيقه حموه كل مائة من عشرين
كيلو حراماً !

أفلا تعد السود المتقدمة مشاركة بدونه في سيادتها على بلاد بل إدارا
لسيادة الدولة ، وغمارة لأسط مبادئ العدالة والأخلاق ؟ وهل يجوز أن
تستمر تلك المأساة التي تورط فيها حاكم ، من عبيد الاحتلال ، بقابل له
مصطفى فهمى ؟

ترك الجواب عن هذا السؤال لدوى تصميم الوطني والفعل بقانوني ،
و ينتقل إلى الباب الثاني من أبواب الاتفاق مع ملاحظة أن لفوضي بد ستشرب
في السنوات التالية مرفع الاعفاء الكيلومترى إلى مليون وخمسة ألف في
السنة وذلك في سنة ١٩٠٨ ، وإلى مليون وسبعة ألف في سنة ١٩١٢ ،
و إلى مليونين ومائى ألف في السنة في سنة ١٩٢٢

(١) في كتاب مؤرخ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٣ - حرب لشركة عن القضاة خاصة

والعسبة لمصانع رفيع لاغته في ١٤ ألف طن كيدومترى في اتفاق أبريل
سنة ١٩٠٦ ، وفي مائة ألف طن كيدومترى في أول ديسمبر سنة ١٩٠٧

الباب الثاني

في بورسعيد

أى مدسملو ميه للغير و شركه فيهمه احياء بندرل عن استقلال وسيادته
وكذلك احوال اذا كان شركه شركة . والصفيه شديدين تكون هذه شركة
هي شركة فة السويس . بين هذه حكومة خاترا ، هيمه لامة ، كاسي
أن وصحه هذه ميه لا يمكن أن ، فالواي هي أسرار الدولة ،
الاستراتيجية وهي حيثها تجارة . ولا تصديه . ولطفر ماداهن مصطفى
فهمي ، حادم الاحلال وصيعة كروم . في اتفاق و فبراير سنة ١٩٠٢ .

المادة العاشرة

« استجابة بطلب الحكومة المصرية ١١ بحصل شركة فة السويس
بعض الأعمال للارمة لتوسيع ميه . بورسعيد ، تمشياً مع لضرورت بني
يعرضها تقدم الحركة التجارية . والشركة هي التي تقرر طبيعة تلك الأعمال
وتضع خططها وتفاصيل وطريقة سقيدها . ولكها تحمل المياه في حالة
تكفي للاحتياجات لتجارة . وبعد توقيع هذا الاتفاق ، تعمل على توسيع
المياه كلما نمت تلك الاحتياجات .

ومع مراعاة لتجفظ اوارث في الامتطال السابقة ، الخاص سيادة ،
الدولة ولحقوق مرسنة على سيادة . تعتبر شركة ووطن طبعاً لفقود

(١) الحرف في سنة ١٩٠٦ حتى ١٩٠٧ م . مود ١٢ وشور شركة ولا ، منهم
رسكون حرمه . و مود ١٣ م . مود ١٤ حتى الحكومة !

التأسيس في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وفي ٥ يارسة ١٨٥٦ ، والفرمان
الأمبراطوري ، في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ، والاتفاقات المختلفة التي تناولت
حقوقها وإيراداتها ، مسئولة وحدها عن إدارة ميناء بورسعيد ، طوال مدة
عقد الالتزام ، باعتبار الميناء حرماً لا يتجرأ من إفساد هيئته التي تشرف عليها
وتدير كل العمليات البحرية وتجارية .

وهذا لقطيع هو لتأثر نعية عن سيادة الدولة على ميناء بورسعيد ،
وهو يحن أحطر ميناء ، لا في مصر فقط ، بل في طريق الشرق ، يذهب بوانة
الشرق ، فكان مصطفى فهمي يذبح الأعداء قد سلم مفاتيح الشرق لشركة
قناة السويس ١١

المادة الحادية عشرة

ماء في هذه المادة أن ميناء بورسعيد لا يشمل فقط سطح المياه في البقعة
التي تكون امتداداً لمياه البحر ، بل تشمل مجري الماء ولاخواض وشقة من الأرض
بامتداد الاخواض . وحدود منطقة لبحرية والأرضية هي التي يتألف منها
ميناء بورسعيد .

وقد أرفق بالعدد نصيبات وحرائط بالميناء رتبته بحروف أبجدية
لايدية وردت في الفقرة الأولى من المادة المشار إليها وتيسر في هذه
الرسومات المصنعة الخرة ، من ناحية الحركة . وسأول لمادة الرسوم
الحركية وسائر الرسوم التي تفرضها الحكومة في المستقبل ، على أنه يمكن
تحصيل رسوم في داخل المنطقة البحرية على نفجهم حينما يكون بضاعة
ترت ، وعلى المواد التي تستهلك أو تدخل في أعمال الماء .

ويستثنى من حكم الفقرة مقدمة المواد التي تستهلك بداخل الميناء
وكذا لأخرة والمود التي تستعملها الشركة في صيانة وتحسين واستغلال
القناة البحرية وموانئها .

وهذا الاعفاء خمركي قد منحه الحكومة للشركة كتعويض إجمالي
عن سمات التي تتحملها طفا بمادة لعاشرة المتقدمة ، في مقابل استعمال

الحكومات بحظ الخديدي بين الاستماعية و بورسعيد والارض المستعملة في
استغلال هذا الخط .

ولمصر ولأحضر بي تربت على هذه المادة تتخصص في يتي :

أولاً ومع بميد والأحوال والمياه الإقليمية للدولة وأرضة انشاء ؛

و بعد حرة احركية تحت إدارة واشرف شركة قناة السويس ؛
وفي هذه الرفعة ما فيها من سرور استراتيجية وأسرار تتفق
باعتها ديار بلاد ومستعمل لتجارى . بل و منها وسلامتها ؛ وما دما
قد عرف أن شركة قناة السويس هي حمار من حجرة الحكومة
بر مذنية فهي ذلك من مبداء بورسعيد قد وضع تحت تصرف
الحكومة بر مذنية ومرد يستطيع أن تهدد حرة مصر في أي وقت ؛
وهذا في اعتقد أحضر وشد مرارة من احتلال لا تحليل للقاعدة
العسكرية في قائد .

ثانياً هذه المادة فيدت لشركة وهي ستار اندى تحت ورده الحكومة

بر مذنية ، الدولة المصرية في سيدتها احركية لتتضمن مرور
مع الزوارب بالقناة في مقابل رسم المرور اندى تحصله الشركة
بعد وذلك لاستطيع مصر أن تحصل رسوماً نوعيه على بصناعة
درء بالقناة ولاستطيع أن تلجأ بطلب لحاية احركية إذ ما قصت
عقب سياستها أو ظروف الاقتصادية أن تلجأ لهذا الأجراء .

وهذا نفس ما قدس غير مرة من أن النعية من بقعة هي تمكين
بر مذنية من مبداء هو - عدم من الشرق وإعراق الأسواق في الشرق
باصناع البصوغة وذلك يتمم لاستعمار الرأسى لنفسه طول
لقد . فكأن مفضل فهمى قد أتم هذا الاتفاق العجيب رسالة
« دى سوس » في فرض سيطرة « عرب على شرق

ثالثاً بعد أدوار شركة ومشتتها من رسوم احركية بعد سرفه بالعة

حد احصورة ، وقد بينا في اجراء الأول من هذا كتاب ، كيف أن

شركة ، كانت معقاة من الرسوم الخيرية في الاندفاع التي عقدها
 محمد سعيد ، ثم استرد اسماعيل هذا الاعفاء في الاتفاق الذي أبرمه
 مع الشركة في ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٩ ، اد تمارت الشركة في المادة
 الأولى منه عن حق الاعفاء من الرسوم الخيرية سواء عنه في مادة
 ١٣ من عقد ٥ بدير سنة ١٨٥٦ وذلك في مهابن حصرتها على مبلغ
 عشرين ميوماً من الفراكات اذهب ، ولم يكن المبلغ متوفراً في
 الخزانة المصرية تدل اسماعيل في المادة العاشرة من الاتفاق المشار
 إليه عن فوات أسهم مصر في شركة بقاء وقدرها ٩٠٢ و ١٧٦ سنة
 مدة عشرين سنة ، وذلك في يوم لأهم بحكومة اجبراً بمنع يقرب
 من أربعة ملايين من الجنيهات بحرب الحكومة المصرية على دفع
 فائدة طرأ المبلغ قدرها ٥ مائة عشرين سنة فاستردت المحترقة لقيمة
 التي دفعتم في حلال عشرين سنة وذهبت منها لأسهم بغير مفاص
 ومن نواغث الدهشة أن تسترد شركة ، أعنى حكومة حلوا هذا
 الاعفاء بغير مفاص اد لا يمكن أن يكون هذا المفاص هو لتعويض
 عن توسيع امباء الى سلمت للشركة وركبتها حتى حاصرت لها
 ومعلوم أن هذه سرقة لقيمة قد حارب بغير علم شعب المصري ،
 وعلى خلاف برائته ، وبعد يد رحل انفسه الاحتلال واستوره
 امور كروم ثلاثة عشر عاماً فلا يمكن أن يحتج على مصر بهذا فكيف
 فيودها ذلك الاسلاف بعجوة ورجب أن ، حتى وانظرت الشركة
 قصائماً بردها استولت عليه بغير وجه حق .

المادة الثانية عشرة

نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على خيار امتداد المصلحة الحرة بالشاطين
 الافريقي والآسيوي ، طبقاً لاسماع امية . مستقبلاً وأن الأرض التي تسيطر
 نفوذها عليها حسب هذا لاتسع تحدد دائماً باتفاق بين الشركة والحكومة
 المصرية . واحتفظت الشركة في الفقرة الثانية من المادة المشار إليها بمساحات
 واسعة من الأرض المصرية بامتداد شاطين لآسيوي والافريقي لتوسيع

المنطقة الحركية الحرة في المستقبل .

المادة الثالثة عشرة

أدخلت هذه المادة ضمن المنطقة الحرة الجزء الشمالي من الحوض الذي ترسو فيه البتادل لتي تحمل الفحم والحوضين المتقاطعين ، والذين كانا قد حفرهما بعرفة الأملاء المشتركة ، وعلت الشركة أن ترد نصف النفقات إلى الحكومة في مقابل تمتعها بممرها طيلة مدة الامتياز بتلك الاحواض .

المادة الرابعة عشرة

تستري لشركة لحسابها على نفقاتها الأملاء الخاصة بى تدخل فى المنطقة الحرة والمنطقة بى احتفظ بها لتوسيع المنطقة الحرة ، وبها اد محرت الشركة عن شراء هذه الاملاء الخاصة بالطرق الودية على الحكومة تبرع ملكيتها للمصلحة العامة وذلك لحساب الشركة وعلى نفقاتها وبناء على طلبها . وتسلم الشركة فى تحصيل الرسوم التي تفرصها طبقاً للاعاقات لسابقة وحسب الطريقة الى فرقتها ، لقاء الخدمات بى تؤديها للبواخر ، وللصانع كتأجير سدول والأجهزة الأخرى . . الخ وقد رخص لها بالتوسع فى ذلك لتكتسب من الخدمات الجديدة التي يمكن أن يؤديها للبواخر كالسفن والتبرع ، وتعرير الصانع فى محارر بركة أو عائمة . . الخ .

ومن هنا أن تقيم فى المنطقة الحرة المائي والشرى وغير ذلك مما يلزم لاستغلال الميناء وهما أن تؤجر أماكن الاوراد لتكفل الاستغلال العادى للميناء وبس لها أن تؤجر أماكن للاوراد وهي تصدد استغلال المنطقة الحرة فى أعراض أخرى إلا بالوصول على موافقة الحكومة المصرية مقدماً .

وعند انتهاء مدة الامتياز ، تستولى الحكومة المصرية على الميناء وممتلكاتها صقلاً . جاء فى اادة بعشرة من عقد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والمادة ١٦ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

التعليق على المادة ١٤

تصبح قطعة ما جاء تلك المادة فيها يأتى .

أولاً: تنازلات الحكومة التي عقدت ذلك الاتفاق عن سيادة الدولة؛ أو

على الأقل أشركت الشركة في سيادة، إذ قبلت مدأ نزع ملكية الأفراد لمصلحة الشركة، في حين أن الأملاك لا تنتزع إلا بمعرفة الدولة لمصلحة عامة، ولا يتصور عقلاً أن يكون نزع الملكية لحساب شركة من الشركات وبناء على طلبها، وهنا ترى مصطفى فهمي قد أعاد المبادئ التي تضمنها فرمان عهد سعيد ذلك فرمان الذي أتاح نزع ملكية الأفراد لمصلحة لشركة من أجل شق بركة الحياة، وكان اسماعيل قد قضى على هذه موضة ودفع في ذلك ثمناً عالياً بسع ثلاثة ملايين وستمئة ألف حبسها دهماً وهو التعويض الذي فرضه نابليون الثالث فكان الاحتلال البريطاني قد محا بركة قلم ما كان قد طهر به اسماعيل ودفع فيه أموالاً أدت لخرب البلاد مالياً

ثانياً: أصبح الالتزام الذي حصلت عليه الشركة بمثابة عقود امتياز

مركبة هم تعد المسألة مجرد إدارة حركة في القصة لحساب حكومة لمصرية، بل أعمال أستغلال مختلفة وامتيازات شتى حصلت عليها بغير مقابل كان يساع لها فرض رسوم لقاء خدمات تؤديها للخواص كالتأجير المصاد والآلات الأخرى واستعملت في الصياغة كلمة الخ... لكي تطلق يد الشركة فتستعمل القصة والمياه في كل منراه وجهاً بالاستغلال ولا يراد بذلك كله بغير مفسد، ولم تترك صغيرة ولا كبيرة إلا وقد حصلت عليها حتى أعمال الشحن والتفريغ وتخزين البضائع وتأجير لشون وأرصفت الميناء للأفراد وهكذا أصبحت لشركة بقدرة قادر دولة في داخل الدولة.

ثالثاً: أتيح للشركة أن تبني بداخل الميناء وفي المنطقة التجارية منشآت من الأبنية والشون وأن تنفرد باستغلال المياه دون الحكومة، وكان الحركة التجارية جميعها بين الشرق والغرب إذ تفتحي إلى بورسعيد من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال قد سلمت للشركة بغير

مقابل ، أي سلت الاستعمار البريطاني بغير مقابل ومن أجل ذلك ليس عجبا أن هبطت على عورسعيد عشرات من الشركات البريطانية الاستعمارية الاستعمالية ، تعيش وتنته تحت كنف شركة قناة السويس البريطانية لها ودما ، وبدكر على سنبل المثال شركة فحومات عورسعيد والسويس « كوك كرماني » وشركة « أدريا » لتي انحسرت شركة الفحومات المذكورة ويجري الاستغلال البحري وجميع العمليات البحرية في عورسعيد وتنتهي إلى بريطانيا ثمرة ومها تصعب رصدا تقتل به المصريين وغيرهم من الشعوب لتي تطالب بحريتها وهكذا ناع مصطفى فهمي وكان « ليايا دحيلا » ثم مرفق في لبلاد لأعدائها لعداء نحن نحن ، كرسى اورارة الذي شغله ثلاثة عشر عاما متصدا .

المادة الخامسة عشرة

ولم نصح اديس صوادلك لاتفق واستجدهم ، كيان الحكومة المصرية واحتقارهم لحكومة مصطفى فهمي المذكور . حدد الموضع والسجيرة إلى درجة إصدار الشركة لتعليقات للحكومة لتقوم بكل ما من شأنه بسير أعمال الاستغلال المتقدمة ، فقررت المادة الخامسة عشرة أن حظ الشركة يوصل بسكة حديد الاتحادية وأن هذه الخطوط ستعطي طبقا لتعديلات اذرة ليد . وتمهد الحكومة لثمة في الأوقات المناسبة وعلى أوسع نطاق الدطراب والبحريات والآلات المتحركة اللارمه للحركة البحرية ، وهكذا كان يري الذين كتبوا لاتفق أن لقوة ومواسمها ومطقتهم أمور تخص الشركة وما الحكومة إلا حادهم مطيع يقدم ما يصب منه من تسهيلات وبفض ما يصدر إليه من الأوامر .

المادة السادسة عشر

ولم كانت مواد هذا الاتفاق مخالفة في جوهرها لكثير من الأحكام التي وردت في العقد الذي تمها السماعين تقريراً لسيدة الدولة على لقوة ومداخلها وتحدد للشركة من كل ميار ومحانة لأحكام القانون نعم في مصر حتى تعد من كمبره من الشركات وكبار الأفراد من الذين كتبوا ذلك

الاتفاق الاستعماري قد ختموه بمادة مفادها أن كل شرط يخالف ما جاء بهذا الاتفاق ويكون قد ورد في اتفاق سابق يعدلانياً ولا يعمل به .

أعباء اضافية المرمم بها الحكومة

لم يقدم التآمر على مصالح البلاد وسيادتها وسلامتها عند الحد الذي تضمنته لنصوص انتقمة ، وقد ذهب الدحيل مصطفي فهمي ، إلى مدى أبعد من ذلك ، إذ تبادر الرسائل والمكائنات مع شركة قناة السويس ، يدعو في تفسير اتفاق أوب فبراير سنة ١٩٠٢ ، وهذه الرسائل مؤرخة في أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، وفي ١٩ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٣ .

وفي يلي خلاصة ما تضمنته :

أولاً - اتفق على تقدير التعويض الذي تتحمله الحكومة ، في مقابل خط السكة الحديد من الاسماعيلية إلى بورسعيد بمبلغ ثلاثة ملايين من فرنكات (حوالي مائة وعشرين ألفاً من الجنيهات) ، تدفعه الحكومة أقساطاً سنوية بمعدل ١٢٠.٠٠٠ فرنك في السنة ، وذلك منذ تاريخ استخدام الخط إلى نهاية مدة الامتياز (نراجع المادة سادسة من الاتفاق) ثانياً - وفي يتعلق بمسألة المعاملة بالسنة للذين يحملون ترخيصات من الشركة ، وتقدم لهم الحكومة مجانياً ، طبقاً للمادة ٩ من الاتفاق ، ودكتور بورسعيد والاسماعيلية والسويس ، وبالعكس ، وهي مايو و ثلاثمائة ألف مسافر كيلومتر ، فقد وافق مصطفي فهمي على أن توزع في الدرجات كالآتي :

أربعون ألفاً في الدرجة الأولى ، وثلاثمائة وستين ألفاً في الدرجة الثانية وثمانمائة ألف في الدرجة الثالثة
واريادة في درجة تخصص من الدرجة التي تليها على ألا تتجاوز المسافة الكيلو مترية مليوناً وثلاثمائة ألف (١)

(١) يلاحظ أن عدد ١٩٠٨ وضع المصدر المشار إليه لي مايو وخمس مائة ، ثم لي مايو وسبعمائة ألف ثم لي مايو وثمان مائة ألف مع كل كيلومتر .

ثالثاً . تصرف نطاقات سعر محامية بالدرجة الأولى إلى ثلاثة رؤساء أقسام
بالشركة ، وذلك لمخط بور سعيد ، السويس ، ونطاقات محامية بمصر
المخط بالدرجة الثانية إلى اثنين من مرشدي السفن ، حينما يكونون
ممثلين الرسم

رابعاً : تضيع الشركة سؤوباً تصميم التحسينات المطلوبة لمياه بور سعيد ،
وتقدمها للحكومة المصرية .

خامساً : يقوم السويس المصري بحشرة سلطته في المنطقة الحرة .

سادساً . تتحد الاحراءات لدعوية صد كل ورد برزكب عشاً " و تهريما
محاولاً لاجل صانع مموعة في البلاد ، أو الافلات من ممداد الرسوم
المقررة على البصاعة .

سابعاً . ولو أن مياه بور سعيد . عبارة عن منطقة حرة ، من ناحية
الحرية إلا أنها تظل ، من جميع الوجوه الأخرى خاصة لقوانين
سلاد المصرية ، وتحصل الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على
الصانع ، كما هو الحال في سائر أراضي الدولة المصرية ، وذلك بإعداد
الاستفسار الوارد في المادة الثانية ، من الاتفاق .

ثامناً . الاعضاء المقررة شركة تتمتع به دور موظفيها مدبرين لا بحق لهم
المصلحة ذاتية خاصة

تسعيناً المهندسين والأشياء التي تستوردهم شركة قدة لسويس ، من أجل
استغلال قدة ، وتي تنقل بمعرفة من جهة في قدة نفسها إلى أخرى
في القدة . وذلك بقصد استجداهم في نورش أو وضعها في المخازن
يجب أن تكون مجهزة بحصص رسمي من قدها ، حتى تنهي إليها
وهذه الحظرات يجب أن يؤشر عليها من كبير المهندسين أو رئيس القسم .

وما يؤسف له ، أن يعود الاحتلال قد ظل في خدمة الشركة في السنوات
التالية واعترفت الحكومات التي اصطلحها الاحتلال بتلك الأوضاع الباطلة ،
ومن الأوراق المداة على ذلك ، كتاب رئيس مجلس الوزراء الموحدة إلى

الشركة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣. وذلك بخصوص تفسير قرار إداري صدر بشأن الملاحة، وحراسة ميناء بورسعيد، وفي هذا الكتاب أن الاحترافات المستوصف عليها في ذلك القرار، لا تمس بالحقوق المعترف بها للشركة في المادة ١٠ من اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢، وصدر قرار آخر في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ وادعت الشركة أنه يستفاد منه أن الواجبات التي تصدرها بخصوص الملاحة، تعد ملزمة للجميع، ولا يمكن التسميم هذا لنظر تأية حال فإن ذلك يؤدي إلى القبول أن الشركة دولة في دخل الدولة.

ومن قبل المكاتبات التي، كتاب المستشار المالي للحكومة المصرية وهو بحلبي « للشركة في ٧ يناير سنة ١٩١٩، وقد ذكر فيه أن عوائد الرصف التي فرضتها الحكومة في بورسعيد، لا تحصل على لبصائع إلا بعد حروجه من المصفاة الحرة أو دخولها فيها.

ونذكر على سبيل إثبات، في التذييل على إسطاف الحكومات التي كانت تعمل لحساب الاحتلال، أن وزير المالية قد بدل مع الشركة مكاتبات في ١٦، ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٢، وفي ١٤، ١٩، ١٩ يناير سنة ١٩٠٦ ويستفاد من هذه المكاتبات أن الاعفاء الذي حصلت عليه الشركة في اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ من الرسوم الجركية يتمتع به مقابلوها من الباطن بالنسبة للأشياء التي يستوردونها لأعمال بحرونها في تخمين وتوسيع القناة، وذلك مع استثناء بعض المواد ومنها الفحم، والقار.

وأغرب من ذلك، أن عملية تغطية مدينة بورسعيد والاستماعيلية بالمياه المقطرة وهي امتياز آخر كانت الشركة قد حصلت عليه بغير مقابل، ولا علاقة له بالقناة ذاتها، قد أدرج من حيث الاعفاء الجركي بالنسبة لأدوات ومواد وابورات المياه. في اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢، فأعفيت الشركة بمقتضى المكاتبات التالية، من نصف الرسوم الجركية المستحقة على ما يلزم لوابورات المياه من مهمات وآلات ومواد، وحدث اهتداء من أول يناير سنة ١٩٠٧، وأما أدوات ومهمات وآلات وابور مياه مدينة السويس فقد أعفيت جملة من الرسوم الجركية، وما يستوقف الطرأ أيضاً ما جاء في المكاتبات التي

تبدلت بين الشركة ووزير المالية في ٢٨٤٢ مايو سنة ١٩١١ ، إذ تقرر إعفاء آلات الشركة ، كالأوتاش والصنادل والكراكات من الرسوم الخيرية ، حتى ولو لم تستخدمها الشركة في لقاة ، واستعملها بطريق الاتجار للغير في أعمالهم في البلاد المصرية ؟ ؟

اتفاقات أخرى

تدابير الشركة مع وريثة المصرية كنانين مؤرخين في ١٤ و ١٧ أكتوبر ١٩٠٤ بشأن توسيع المنطقة الحرة في ميناء بورسعيد بحيث تمتد من شارع التجارة قرب رصيف « فرسوا جوريف » ، وحيه ماني الجرك .

وحررت معاهدات رسمية بين الشركة والحكومة المصرية ، بشأن لفصل الحدود الممتدة بداخل ميناء بورسعيد ، وذلك في المدة من ١٨ إلى ٢١ مارس وفي ٢١ مايو سنة ١٩٠٦ ، وأسفرت عن اتفاق تقرر فيه أنه بدلا من أن تمتد هذه الفصل على بقعة الشركة ، طبق للمادة ١٥ من اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، فإن مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية هي التي تمتد هذه الخطوط على أن تقدم لها الشركة امان الارام . طفا للقواعد التي وردت في اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ بشأن حط سكة حديد الاستماعيلية - بورسعيد ، وتيارات الشركة عن حق تحصيل رسم خاص على مصانع بني تغل على هذا الخط الذي يمد بداخل الميناء ، وانما تعهدت الحكومة في هذا الاتفاق بان تكون التعريف التي تقررها السنة لمصانع بني تغل من ميناء بورسعيد ، إلى الأرضة وديسكس ، هي نقل تعريفه في ثبات محور نقل مصانع مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية ، ولا تستطيع الحكومة . أن تغير هذه التعريف الا بعد حسم الشركة والوقوف على ملاحظاتها .

وفي مكانات تبدلت في ٢٥ مايو وفي ٤ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ اتفق على امتداد المنطقة الحرة على الشاطئ الجنوبي من حوض عباس من ٣٠ متر إلى ١٠٠ متر

اتفاق ٣ أبريل سنة ١٩٠٧

أمر اتفاق بين أحمد مطلوب وزير المالية ، الذي فوض من مجلس الوزراء في ٢١ مارس سنة ١٩٠٧ ، وبين الشركة وبداول هذا الاتفاق عدة مسائل غاية في الخطورة ، وملخص أهمها فيما يأتي :

١ - فدت الحكومة اقتراح لشركة أن تنشئ هذه على نفقتها ، في الجزء الشمالي الغربي من القبة بحري مياه ، به ثلاثة أحواض داخلية ، بقصد تخفيف الضغط على مياه بورسعيد وحقن أراضي جديدة تستعمل في الأغراض لصناعية لمياه ومهندس بورسعيد . وقد وصفت الشركة مسبقاً لهذه لعملية ترقيده بالمعد ووقع عليه الطرفان

وجاء في هذا الاتفاق أنه يجوز للحكومة أن تستعمل الأرض اللازمة لهذا لتوسع ، والمنصة في الرسم المدفوع بالمعد ، طالمات الشركة أنها في غير حاجة ماسة لأشياء الأحواض المذكورة ، وأما سطح المياه ، كما هو مبين بالخريطة رقم ١ فإنه يدار بمعرفة الشركة كجزء من لبناء ، ولا تحصل في هذا الجزء رسوماً أكثر من الرسوم التي تحصل في المياه . ولا تضع شروطاً لرسو السفن وغير ذلك أشد وطأة من الشروط الخاصة بالمياه .

وأيسج للشركة أيضاً إدارة الأراضي المتاخمة لمحري الماء وللأحواض الداخلية بمرض مائتي متر من كل صفة على أن تعطى لشركة للحكومة سوية نسبة أربع مما تحصله من استغلال تلك الأراضي في أغراض تجارية وصناعية . وتقول شركة إن الحكومة التي أبرمت هذا الاتفاق قد أعطتها إصباحاً مفاده أن المقصود باستغلال الأرض ثمرتها وهي عارية ، فإذا مقامت الشركة لبناء شون أو مد قصبان حديدية فليس للحكومة أن تحصل على شيء من علة تلك المنشآت .

وجاء في المادة الأولى من الاتفاق المشار إليه أن لشركة لا يجوز لها أن

تبيع شيئاً من الأرض التي تقع في هذه الشقة بعرض مائتي متر يميناً وشمالاً ،
إلا إذا حصلت على موافقة الحكومة ، وفي حالة الموافقة فإن عقد البيع يصدر
عن إدارة الأملاك المشتركة ، واسمها ، وتدفع الشركة للحكومة ربع قيمة
الأرض المبيعة ، وتستقي لنفسها ثلاثة أرباع القيمة .

وأكثر من ذلك غرابة أن الشركة في المادة المتقدمة ، احتفظت لنفسها
بحق توسيع تلك الشقة ، مامتددة بترام الذي كان يسير من حوض شريف
إلى نهاية حلبة « كارلوتي » على أن تتحمل الشركة جميع نفقات التوسيع ،
وعلى الحكومة من جميع المستويات .

وإنني على أن لا تبدأ أعمال هذا المجرى الثاني إلا بعد التأكد من أن
تلك الأشغال لا تتسبب في إيجاد مياه راكدة تضر بصحة الأهالي ، وقد
استوفى هذا الشرط بمقتضى خطابات قبولت بين الشركة ووزير المالية
في ٢٩ - ٢١ يونيو و ٣٠ ، ٣١ يوليو سنة ١٩٠٧ .

وكل ما نقصت به الشركة على الحكومة ، أنه عدد انتهاء أجل الامتياز
في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، فإن الحكومة نصع بدعاً على تلك الشقة من الأرض
ولكن الألوان يكون قد فات ، لأن لشركة تكون قد باعتها ولم تترك شيئاً ؟
والمادة الثانية من هذا الاتفاق تناولت موضوع تقسيم الأراضي ، وهو
الذي نرجى الكلام عنه الآن للفصل الخاص « بالأملاك المشتركة » .

وما المادة الثالثة ، فقد تعهدت فيها لشركة بأن تعرض على مستأجريها
في المنطقة الحرة ، في عقود الإيجار ، وحقوق مراعاة « نوائح » المجرية ، وعمل
ما من شأنه ، التيسير لإدارة الجمرك في القيام بالتمشيط والاصط وحي بصدد
تعقب المهربين .

وفي المادة الرابعة تفصلت شركة على الحكومة بعض المزايا ، كإعفاء
المراكب المتوكة للحكومة من الرسوم أثناء مرورها بالقناة ، سواء
أكانت قاصات بحارية أو مراكب شراعية ، أو مراكب تجديف ، فلها أن تمر
بالقناة وتوقف فيها بغير رسوم بشرط أن لا تريد حوالة المراكب عن ثلثائة طن

ويستثنى من هذا الشرط رفاصات ولفشات وسفن خفر السواحل ، ومثيلاتها التي تسع مصانع حكومية ، على أن تلك المواعين لتدفع للمصالح الحكومية ، لا يتجاوز لها حق المرور في القناة ، في حالة زيادة حولتها على ثلاثمائة طن ، إلا إذا صعد على طهرها أحد مرشدي لشركة ، وهو الذي يوجد حركتها ، ولا يجوز لها أن تعبر خط سيرها في لقاة لا تصرخ من رئيس قسم الملاحة بشركة ، ويكون هذا التعبير وهي في خيرة سماح ، أو في النجرات المسورة .

ومما نذكر الاثارة إليه بهذا العدد . الكتاب الذي وجهه وكيل الشركة بالقاهرة إلى وزير المالية ، في ٤ إبريل سنة ١٩٠٧ ، مدنا استعداد الشركة للتحا ، ر عن شرط ثلاثمائة طن ، ورفضه ، إلى لضعف إذا قامت إدارة خفر لسواحل ، بتزويد مصفاه القناة ، بأحد الرافعات من حوالة تريد على حوالة الرافص « عابدة » لدى اتحاد قاعدة لخدمة الحوالة لخدمة

وفي سنة ١٩٢٢ ، وتمتصى مكاتبات تودل بى الشركة والحكومة المصرية ، قدمت شركة أن يعي من رسوم المرور مع الحكومة ، في لا تتجاوز ثلاثة آلاف وستمائة طن ، وحصلت من الحكومة مقد ذلك ، على رفع امتير ، بعد مسافرها حدود سكك حديد ، بورسعيد - السويس ، بورسعيد - الاسماعيلية ، والعكس إلى ٢٢٠ ماسر كيلومتر في لسة ، من أجور السكة الحديد المذكورة (١) .

ومادة الخمسة من الاتفاق المذكور ، أشارت إلى وإور بار الاستصاح وبثمة خارج المنطقة الحرة ، إلى أن تتعد تلك المنطقة ، ويدخل فيها .

وحتم هذا الاتفاق بعبرة ، توحى أن الحكومة حصلت على مرايا ، في حين أنها علت تعيد جديدة ، مهذرة للسيادة ، ومصيبة لأهلاك للدولة العامة ، إذ رحى الحكومة ، باحتلال أراض خارج المنطقة السابق تحديدها

(١) سدين العدد إلى جرائد في مداه مدوح رياض مع شركة في ٧ مارس ١٩٤٩ .

لها في اتفاق ٥ ديسمبر سنة ١٨٩١ ، وذلك بقصد إقامة "بنية مصالح حكومية ،
في ميناء « بور توفيق » ، واستيعاب عن اتفاق ٥ ديسمبر سنة ١٨٩١ اتفاق
أخر بهذا المقدر كجره ممكن . ويقع في أحد عشر بنداً موزع ، في ثلاثة
فصول ، وسنناقش تلك مواد . عند الكلام عن « الأعمال المشتركة » .

موضوع السكة الحديديّة أيضاً

اتفاق ٢٤ يونيو ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٨

هذا لاتفاق كان ثمره مباحثات حثت في مدينة بورسعيد بين السيد
« هارفي » مستشار الحكومة لدى ، وبين رئيس مجلس إدارة الشركة ،
واشترك في هذه المباحثات « كوكو بين » « ماكولي » مدير مصلحة سكك
الحديد الحكومة المصرية ، فكانت الحكومة اختارنا لنوضح نفسها ، وما استغفر
رأى عليه ، فقد أبدت تمكّلات صدرت من وزير المالية ، لدى لم يكن إلا
أداة في يد الدولة المحتلة .

وفي هذا الخصوص اخذت الاعتداءات في حداثتها شركة . من حيث
سائر المصالح ، على خصوص سكة الحديد ، وبعض المصانع والأمتعة بالبحر
في حدود «مائة ألف» من كيلو متر في لسه ، وهو الذي تهدمت الإشارة
إليه ، تقع على أن شركة تتجهض نصف مصاريف بناء كوبري متحرك
عليه لفته ، وشركة هي التي تصعب مشروعات شركة كوبري ، وضعت
بكاليف . ٣٢٠ جنيه ، وتخص على مشاركتها الشركة في ثلثه . أريد به
توكيده للمعنى الذي كان تستهدفه شركة - أئمة ، وهو أنها تنصرف في القصة
ومطقتها ومد حلها تنصرف لذلك ، وبما يجب سيادة ، وكانت الحكومات
المستحقة من رايح الاحرار يتوجه في التمكن بشركة مما أراد

وتسعت المسعة أخرة في الخفاف أخرى برمتها شركة تقتضي مكاتبات
مصادره في ١٠ مارس و ١٠ يونيو سنة ١٩١١ ، وفي ٢ ديسمبر سنة ١٩١٣

٢٠ إبريل سنة ١٩١٤ ، وكذلك أرم اتفاق بين الحكومة والشركة في أول مايو سنة ١٩٢٠ . وقد تدون على التخصيص موضوع ميناء بورسعيد والمنطقة الجمركية ، والمنطقة الحرة ، وهذا الاتفاق سنة مكاتبات معدلة ، ومتممة له في ١٥ + ١٧ + ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وفي ١٦ + ١٩ + ٢١ أبريل سنة ١٩٢١ ، وكذلك تدون مكاتبات بخصوص لمصلحة الحرة ، ومتدادها في المسافة الواقعة بين وارر ميناء واخرى التي امتد حفرته شركة بمقتضى اتفاق ٣ إبريل سنة ١٩٠٧ ، وكذلك تدون مكاتبات بشأن المنطقة الجمركية في بورسعيد - في ٩ فبراير و ٢٩ إبريل سنة ١٩٢١ ، وسرجع إليهم عند الكلام عن « الأملاء - لشركة » ثم اتفقت عليه . بمقتضى مكاتبات مؤرخة في ٢٢ مارس و ١٠ مايو سنة ١٩٢١ ، و ١٠ أبريل ١٩٢١ ، بخصوص خاصة بمس الموضوع ، في الاتفاق الذي أرم بين شركة والحكومة في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وانخاص بإنشاء مدينة « بور فؤاد » .

اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٠

بشأن المنطقة الجمركية والمنطقة الحرة

في ميناء بورسعيد

حزت مصادرات بين الشركة ، ومصالحه حمارك مصرية ، وكل برأسها الجليري) ، بشأن مسائل عدة خاصة بتعيين اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ . وأسفرت هذه المباحثات عن اتفاق أرمه مدير مصلحة الجمارك الإنجليزي ، مع شركة ، في أول مايو سنة ١٩٢٠ ، وفي يلي نص الكلام هذا :
الاتفاق :

١ - المنطقة الجمركية :

١ - يتولى المدير العام لمصلحة الجمارك ، ووكيل شركة العام ، أهمية

تقسيم البحر ، لياس ، من مياه بورسعيد إلى منفعتين ، إحداها منطقة حركية ، والأخرى ، نص منطقة حرة ، ما شروط لصحة ، التي وردت في اتفاقية أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، وبسرى عليها نظام امين في بلي . وقد أقر طرفان ، الحدود الحالية ، لهذه حركية ، ومن دعوى به أن هذه الحدود ، ثابتة للتغير في المستنق ، صفا لاسقات خاصة ، تتم بعد مباحثات بحري في احتمالات دورية . ويجري هذه الاحتمالات دورية . مرة في كل ستة أشهر ، على الأقل ، وذلك للاستشارة ، ما تسهر على البحار بعملية . التي تؤسس عليها امعاملات بين مصلحة البحر ، وبين شركة ، واقترح ما قد يرضى الحال إنجازه من تعديلات استناد على هذه البحار

« ب - ونعده ندرسه مختلف احول اممكنه لمشكلة الارباح المتخصص من البحار الا كما كن امكشوفة أو المستعمه ، انداحده ضمن المنطقة الحركية الجديدة ، يعترف الطرفان بحس شركة في احتسبون على إيراد تلك الأماكن ، طبق لاتفاقية أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، وبقرارات أحد من المستحسن أن تحتفظ بمصلحة البحر ، بكامل حريته ، في فرض ما تراه من هو عد . وإدارة هذه الأماكن ، وعقيداً للمعرض المتقرب ، التي للطرفان على ما يأت

« طبق مصلحة البحر لوائح خاصة ، على كل ما يتعلق بشغل الأراضي انداحية ضمن المنطقة حركية ، مع مراعاة لاستثناء الاتي

« تستمر شركة . في تخصيص لايبحار ، عن أراضي المنطقة الحركية ، التي أقيمت عليها أو ستعمد على بحار مسقوفة . سواء كانت تلك البحار دائمة ، أو مؤقتة ، ملوكة لها أو غير ملوكة ه . ويجري لتخصيص معرفة الشركة مباشرة . وطبقاً لتعريفه ، التي تضعها على .

« وكلما أوفيت عقود إبحار جديدة ، عن صاحب انقام عليها تلك البحار ، بخلاف عقود لايبحار سارية الآن . فان الشركة لا تؤجر إلا للأشخاص الذين يوافق عليهم مصلحة البحر . وبشرط رعت بخمارك في شغل

المحرر الموجوده نصها ، وحب علي شركة نصها علي غيرها ، علي أن
تحصص للشروط الخاصة تلك البحار .

» وتحدد مصلحة الجمارك ، في نهاية كل سنة ، للشركة ، قيمة ما تكون
اجمارك ، قد حصلته من إيرادات ، في خلال سنة ، عن الأراضي المسموحة
لها ، وذلك بعد خصم هـ ، وعلى تقدير الجراف لمصاريف الإدارة ،
والتحصيل .

» وتقرر شركة ، منذ الآن . أنه عندما تقيم في المستقبل ، وبناء علي
طلب الجمارك مشتقات جديدة ، علي بققاتها (مثل الأرضية والجسور
والأسوار . الخ) فإنه يحسم حسب المبلغ التي تنفق في هذا الشأن ،
في تعلمات الجراف ، انصمون ، التي أثر في مدته في الفقرة لساقة .

» ومن المتفق عليه ، أن الأرض ، الواقعة ، بين حوض لتجارة ،
وحوض الترسية ، والمقام حولها سور ، والمثل عليها مبان مختلفة ، ملك
لشركة ، تصير من الآن حراً من المنفعة جمركية ، غير أن لشركة تستمر
محتظة بإدارتها .

» جـ - اعفت مصلحة عموم الجمارك ، وشركة هـة سوس ، علي أن
شركة تحتفظ بحق إدارة اعمليات لبحرية ، في مياه المياه ، المجاورة للمنطقة
الجمركية ، علي أن يكون من حق الجمارك تحديد الأماكن ، التي يجب أن
ترسو فيها لصداد المحملة بالصائغ . ولتي تحصر لاجراءات الجمارك .

» د - لموطي الشركة امكففين بخدمة المياه ، أن يستعملوا بحرية في داخل
المنطقة الجمركية .

» هـ - صيانة لعلامه المياه ، اسم الشركة لمصلحة الجمارك قطعة أرض
من بين أراضي المياه ، تخصص لتحرير المواد الخطرة الخاصة لنظام
الجمارك . وتعتبر هذه القطعة جزءاً من المنطقة الجمركية .

٢ - المنطقة الحرة :

هو من المتفق عليه أن نظام المنطقة الحرة ، كما هو وارد في بند ١١ من اتفاقية "بول هابر سنة ١٩٠٢" ، يشتمل الأوضاع الآتية بينها ، حيث أنه من المتفق عليه أن شركة - ستفرم بوجع لانتاج المياه بارسعيد ، تضمن بقاء حامية نظام المنطقة الحرة ، كما حددته الاتفاقية المشار إليها .

و من المعروف إدارة عموم احتياك وشركة قناة السويس ، أن نظام المنطقة الحرة ، لا يمكن من ناحية عملية ، أن يطبق على أرض مياه ، ولا في الأماكن التي يقصدها عن المنطقة حر كية سيح

و بالاحاطة الطرقات ، لا يوجد في وقت حصر - سيح من هذه لقيس ، بهم لا على حرة من المياه ، في بر الأوق و يعني ذلك لا يمكن تطبيق نظام المنطقة الحرة ، في الأحر ، غير مسورة حالي ، والواقعة في بر الأوق ، كما أنه لا يمكن أن يحصل في بر الأسبوي - لا في تصديق مدته الشركة من الأموال ، و من المعير - مستطراحرها معرفة الشركة ، بالنسبة للقوانين الحالية للمنطقة الحرة - من يكون الأسبوي التي ستقام في بر الأسبوي - في بداية الأمر ، لا صفة اوقيب

و من المعروف إدارة احتياك وشركة قناة السويس من تحت باقي

(١) من ناحية الأولى ، لا يسمح نظام المنطقة الحرة في بارسعيد ، لمصلحة احتياك ، أن يشير أي عمل في داخل الحرم الذي تكون هذه المنطقة ، إلا أنه لا يجب عن جميع الخرج - أو الخاضعة للاحتكار ، في داخل الأراضي المصرية - أو غيره من الاحصاءات التي بهم مصلحة أن تقب عليها ، لمعرفة جميع المعاملات التجارية التي تتم في مصر - على أن مباشرة مصدرا ، احتراكتل احتصاصات ، لا يسوع ها أن تحصل أي رسم أو ضريبة من أي نوع كان ، على أي نوع من البضائع سواء بقائها في المنطقة الحرة ، وذلك فيما عدا الاستثناءات التي نص

عليها في السنة احدى عشر من اتفاقية أول فبراير سنة ١٩٠٢ ومن المتفق عليه أيضاً أن المواد التي تستخدم في إصلاح السفن ، ناووش الممشاة لهذا الغرض ، يدخن لمنطقة الحرة ، لا تخضع لأية ضريبة من ضرائب الجمارك .
٢) وإذا كان ولا بد من الخروج في بعض الأحيان على هذا المبدأ ، سواء بصاح التجارة نفسه أو الاعتبارات العليا . . . يجب أن ينعكس على سبيل الخصر على الحالات التي يجوز فيها بحسب المبدأ المتقدمة .

« ومساعدة للاعتبارات مقدمة ، نفى على . »

« تفريع المصانع في منطقة الحرة وفي عدا المحارب ، والأسلحة

والدخار الحربية . وبذرة القطن الواردة من الخارج ، وسبع والسيجار وسجائر ، وأسمدة البقيد ، والخرطوش لمصا ، وأمواد لسامة ، وكذا جميع الأصناف الأخرى ، هي بطن حكومة مصرية . في المستقبل ، أنها محرمة في مصر . من عاه للمصنع ، عادة ، أو الأمن العام ، أو لأنها موضوع احتكار للدولة ، وفي عدا ذلك كله ، يجوز تفريع المصانع في المنطقة الحرة ، بموجب تصريح ، تصدره الشركة ، وتتعهد شركة بأنه كلما وصل إلى علمها ، أو على الرغم من الخطر الوارد في لائحة الميناء التي وصفتها ، وحذر إيداع شيء ممنوعة من الأصناف السالبة ذكرها ، تدخل المنطقة الحرة ، فإن شركة تقوم بتحطير الجمارك بلا إبطاء .

« ويجب على ذوي الشأن ، أن يقدموا للجمارك ، في مدى ستة وثلاثين ساعة على الأكثر من موعد تفريع المصانع التي أرلت في المنطقة الحرة ميناءها . وعلى شركة أن ينعكس على هذا الإجراء في لائحة الميناء التي تصحبها ، وأريد ذكر في اللائحة أنه في حالة عدم احترام ذلك الشرط ، فإن المصانع التي توجد في المنطقة الحرة ، من غير إختصار ، تعامل طبقاً للمصوص الواردة في اللائحة الجمركية . »

« ب - شحن البضائع الواردة في المنطقة الحرة : يتم شحن البضائع ، »

من المنطقة الحرة ، بمقتضى ترخيص تمتد الشركة وحدها ، وذلك مع مراعاة الاستثناء الوارد في الحالات لسابقة الذكر ، في لفقرات الخاصة بمقاء المصانع في المنطقة الحرة .

ويجب تقديم المستندات الخاصة ، تلك المصانع ، المشجونة تلك الصفة ، إلى الجمارك ، في مدى ثلاثة أيام ، وفسس الشروط والاحكام السابقة الذكر والخاصة ، بتفريع في المنطقة الحرة

٥ - مقاء المصانع في المنطقة الحرة .

١ - شروط عامة ليس لمصلحة الجمارك ، أن تغيب وجود مصانع في المنطقة الحرة ، بمدة معينة .

« ويجب أن تغيب مصنع ، مودعة في سندام . و محارر المنطقة الحرة ، في دفاتر للدخول والخروج ، وهذه الدفاتر ، بعد تصديق المخرج إلى يتم الاتفاق عليها مقدما بين الجمارك وشركه ، ويجب أن تظل هذه الدفاتر رهن طلب موطن الجمارك في كل وقت ، وهم يوصفون امكثون » كما من أن المنطقة الحرة تدار طمعا للجان .

« ويص في لأخرة شركه ، على ضرورة إيجاد هذه الدفاتر ، وعلى دور في حالة عدم وجودها ، فإن المدينين ، تنصق عليهم العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك . وعدا هذه العقوبات يكونون معرضين في كل مرة تثبت إدانتهم لفسح عقود الاخراج الخاصة بشعاليهم للمصانع والجار .

« وفي كل مرة تنقى شركه طما ، باستئجار مكان بالمنطقة الحرة ، فإنه يجب عليها أن تتجوى أولا . ثم إذا كانت مقدم بطلب ، من غير المعروف بهم ، بسبب مخالفات سابقة أو إخلال بالتعامل مع مصلحة الجمارك . ويمكن تنظيم وفور وحلظ لمصانع المخرية في المنطقة الحرة ، كما يمكن إعادة تصنيفها وتغيير عبواتها ، وذلك كله بحرية تامة ، وبمارة

أخرى يجوز أن تجري على تلك الصانع ، جميع العمليات التي تتطلبها
صناعات صناعة

ورقة في تلاقى المصنوعات ، ولطفا في التعديل الملام ، بالنسبة
بصانع التي تنقل إلى دائرة الحركة ، بعد إحراق مثل هذه العمليات عليها ،
بصير إعلان رحيل التجارة في المصنع ، أنه يجب على كل من يتلقى منهم
بصانع ، ويكون في ماله أن ينقلها في بعد ، إلى داخل البلاد ، أن يحظر
إتجارك بذلك . فمن أن يجري على المصانع أية عملية ، وذلك لكي يتيسر
للحمارك الاطلاع على جميع المستندات ، التي عليها على معرفة نفس الشراء ،
وتقوم الحمارك بمعاينة بصانع إذا رتب ضرورة ذلك ، والتجار الذين
يخافون هذه الاحتراب ، يتعرضون فيها بعد ، متاعب باعة »

« ويحرم البيع » بخصامي تحرير باتنا ، في داخل المنطقة الحرة ، اللهم
إلا في حالة تمويل لمن لرأسه في المصنع ، وهي الخدمة التي سيلى
الكلام عنها » .

« وبحور ندوي شتر أن يصلوا من حمارك بترخيص هم ، لتعامل
في الصناعة الموحدة ، لمنطقة الحرة ، وترخص هم إجمارك بذلك ، بعد
اقتضاء الرسوم الحركية المقررة ، وتقوم مصلحة إجمارك بتسيير المعاملات ،
حجم ضاقة » .

« ٢ شروط خاصة » : بالنسبة للصانع المصرية ، التي تخضع لقيود
لتصدير ، طبق للاتفاقات المبرمة مع الدول الأجنبية ، لا يمكن أن تترك هذه
الصانع في لمنطقة الحرة . إلا إذا وضعت تحت رقابة إجمارك ، وهي التي
تقوم باستيفاء مصاريف هذه الرقابة الخاصة ، ولا تشجن هذه بصانع من
الحصول على تصريح بمصنعة إجمارك بذلك . ويعمل بهذا النظام بالنسبة
للصانع التي تدخل في الدائرة الحركية ، ثم تنقل إلى الدائرة الحرة بقصد
عادة تصديرها .

« ولا يجوز محارب التجّير المباشرة في المنطقة الحرة ، لحرمه السفن
الرأسية في المياه ، أن يورد مصدّع تلك السفن ، إلا أنه على طلب يقدم
المكتب الذي يشكك في حصيلتها هذا لغرض ، ويحتفظ المكتب
هذه الطسنة دون دور ادخال واخراج . والتأثيرات التي يصعب المكتب
على هذه الصفت ، نحن في اختصاص لأصناف الواردة فيها محل
التأثيرات المباشرة بمقتضى الشرح .

« وتتراز العمليات التي تجري في الحدود الحصرية لتجّير السفن ،
ذات صفة خاصة ، فإن اشركت في هذه سحير لهذا لغرض ، داخل
منطقة الحرة ، إلا أنه مشروطة بالمرور في الأشجار الذين يرعون في هذا
التأثير

« وإذا حدث أن شتت من مصدّع حصة تلك الحرة ، كان موجودا
في لاصل منطقة حركية ، فإن يجوز به على طلب ذوي الشأن ،
لتحقيق ذلك هذه مصدّع في منطقة الحرة ، دون دفع رسم الصادر ،
وذلك نظيره للسفينة مع من سب لأول من تجّير الحركي ويمكنها تظل
في هذه الحالة ، وضوابطه في منطقة الحرة موضوع تحت رقابة
خاصة من لاس الحركي ، ويستحق عليها رسوم هذه الرقابة .

« ويجب أن يراعى الالتزام بالحدود في سب من سود لأشعة
المياه ، وأن يذكر في اللائحة كل مخالفة هذه لفئة بما عمن مرتكبها
تفتضى العقوبات الواردة في قانون الحركي .

بطاوة الاتفاق المتقزم

تم توقيع الاتفاق لتعده حكومة الاسكندرية ، في ١٠ مايو سنة ١٩٢٠ ،
ووقعه نيابة عن الحكومة المصرية ، مدير مصلحة حركات البحري ، استر
« ما كولي » ، ووقعه عن شركة « وكيل » العام بالقاهرة ، وسمه
« ش. دي سيربون » .

وهذا الاتفاق باطل بلاسب لآتيه

أولاً من ناحية الشكل ، ذلك أن المدير هو لمصلحة حركات لا يملك
أن يبرم اتفاقاً خاصاً ، بحال « حكام » القوانين الخارجية المعمول بها في بلاد ،
وإنما يتقدم عليه من يتردد في برمه من عمود . « حكام » هو من وأنواع
لسارية ، وكل عهد داري بحال « حكام » نشرع احركي بعد « حكام » ومدير عام
حركات لا يملك أن شرع « حركات » ، وإنما هو موظف كبير . لا يجوز له أن
يتجاوز في تصرفاته « حكام » حركات ، لأنواع احركية

وسورده في بي بعض « حركات » بيان « حركات » الخفية التي
ارتكبتها مدير الحركات الانجليزي .

ثانياً عهد هذا الاتفاق بعيداً لاسب فيه ١٠ فبراير سنة ١٩٠٢ ، التي
تقدم « حركات » ، وهي « حركات » خاصة لحالها « حركات » . وكل ما ترتب
على الباطل فهو باطل ، ولا يعمل به .

ثالثاً - كانت بريطانيا تعاقده مع « حركات » ، فالشركة كما قدمها فرع من
لاحتلال لبريطاني ، ولست « ما كولي » ، كان يملك سلطات لا « حركات »
في احركات لمصرية ، فكان طرفاً واحداً هو اندي تعاقده مع « حركات » .

وفوق ذلك عهد هذا الاتفاق ، وليد صروف استثنائية ، كانت تمر بها
البلاد ، وكانت مغلوقة على « حركات » ، فهو كبيره من الاتفاقات التي « حركات » القوة

العاشمة ، وم يكن الدولة المصرية تمتع ، حرية ، والا كراه مطلق
للعقود ، وعادم لها من أساسها .

وإني أطالب ملحا ، إلغاء هذا الاتفاق بحرة قم ، ووضع ميثاق بور سعيد
كلها تحت رقابة وإدارة ندوبه ، المصرية ، ومع الشركة من مباشرة إدارتها
على أي نحو كان
وعيا إلى تفصيل لما تقدم .

التشريع التجاري

ليس تشريع التجاري ، في أي بلد من بلاد ، مجرد وسيلة للحصول
على إيراء من إيرادات الدولة ، وإنما تشريع الدولة حركتها ، بما لها من
سيادة على إقليمها منتهده ، أعرض ، لا تقوم الدولة إلا إذا تحققت هذه
الأعراض ، ومن أهمها

(١) مع تهريب ، والدولة هي التي تشار هذا الاحتصاص بنفسها ،
ولا تشترك معها فيه أية مؤسسة خاصة .

(٢) ما تملكه عبيد مصانع الاقتصاد القومي ، فجمع ما تشاء من البضائع
الأجنبية ، وتسمح لها أن تبيع ما تحب ، وترفع وتخفص في الرسوم
الجركية ، ولا تعقب عليها .

(٣) ما تقتضيه علاقات تجارية والاقتصادية وسياسية مع الدول
الأخرى ، والدولة هي التي تضع سياستها عامة هذا الخصوص ، ولا يجوز
أن يشارك في ذلك دولة أجنبية أو شركة مصرية أو أجنبية

وإذا أصيب إلى ذلك كله ، أن لتجارة بين شرق وغرب ، تحرق
أرض مصر مروراً بقناة السويس ، وتغيب خطورة وأهمية موالي القناة ،

كان من التحي أن تفهم شركة قناة السويس ، في شئون هذه الموانئ ، وذلك تفويض لسيادة مصر ، وهذه لها من أساسها .

وكل تلك الاعتبارات كافية لإلزام أي اتفاق يحذف أسس سيادة الدولة ومصالحها العليا .

وفي بى أهم القوانين البحرية : الوحدة التطبيقية في ميناء بورسعيد .
وهي تلك القوانين التي حاصها الاتفاقية مشار إليها .

١ — القانون الأساسي سطر الخمارك ، الصادر به الأمر العالي ، في ٢
ربيع سنة ١٨٨٤ ، وهو ميمد عدده عن الألف ، بحرية الصادرة في ١٣
مارس سنة ١٩٠٩ .

أحكام عامة :

« مادة ١ — خط الخمارك : سواحل بحر الميخ ، والحدود لفاصلة .
بى لقطر المصري ، ومالك المحورة ، تعتبر خط نهجهم .

« مادة ٢ — حدود دائرة المرفأ : تحريش ونقل المصانع التي قطعت
خط الخمارك يكون تحت مراقبه عمال الخمارك ، على مسافة كيلو مترين
، أي أي متر من الحدود لبرية ، أو من ساحل بحر الميخ ، أو من صفتي
قناة السويس ، والبحيرات التي يمر بها .

« وفيما وراء هذه الحدود : يجوز نقل المصانع بحرية ، غير أن لمصانع
مصرية التي يتعارض عمل الحكومة ، يجوز ضبطها ، ولو بعد قطعها حدود
دائرة المراقبة .

« ويجوز أيضا ، أن تضبط في جميع جهات لقطر المصري ، لمصانع
مصرية أو المحتكر بيعها للحكومة ، وكذلك المصانع ، ومنتجاتها ، متى كان
تداولها يوجد مخالف للنظامات .

« وفيما يختص بالسفن ، تمتد حدود دائرة المراقبة ، إلى مسافة عشرة

كيلو متر من البحر ، وللحمر كحق لكشف ، وتنش على القوافل
المارة في الصحراء حتى اشد ، دونها تده على تحرة معها لقانون

« مادة ٣ — المرور في حظ البحار لا يجوز مرور بضائع ليلا ، أي
بين غروب الشمس وشرورها .

« برخص في المدحور ليلا في الموانئ . على جميع خطوط البحار
للمجربة . والمرور في سراح أي يكون م حارسه ، وسكن لا برخص
في إجراء تفريغ بضائع أو غط أو شحبه ، بدون إذن مخصوص « مكتاتبة
من مدير الممر .

« مادة ٤ — شحن البضائع وقت م . من سفينة إلى أخرى ، ولا يجوز
شحن البضائع ، م بفرعها ، ونقلها من سفينة إلى أخرى ، بدون ترخيص
سابق من الممر ك وحضور عماله .

« ويجوز للممر أن برخص بضائع مستديفة ، في تفريغ البضائع ،
ونقلها من سفينة إلى أخرى ، بدون حضور عماله .

« وفي هذه حده ، يوضع تحت «الك» على صورة «ديسكو» .

« مادة ٥ — تمكين أي من سفر بحال على فطبي لسفن أربقدوا
للحمر . من سفرهم ، مديستو بضائع . م شحوا م سفهم ، ولا برخص
الحمر مضرحة المياه ، في إصداهم تمكين لإعطاء ستيه . هذه الاحراءات .
« ويجوز على فطبي لسفن ، خروج من المياه أو المرفأ ، بدون
تمكين .

« وبالحمر . الحمر . في المرح كط ، تمكين ، من تقديم امايستو
إلى السفن أي م وكين مهم في ميه ، شح ، م كور قد أودع
في الممر ك صكا كك . م . تعهد م «ستيه» هذه الاحراءات في هذه
ثلاثة أيام .

« وللمنتع هذه «تسهيلات» . يجوز لشركات الملاحة لبحاربه ، أن تعهد

بصن مسجل ، تعهد مستندي حين ما يرتب على المخالفات ، التي يرتكبها
لقاطين اندلس بتولون ، حيدة واحده .

وهو بصمت الألة بصوص أخرى . خاصة بالشهادات الخركية ،
وسكش على الصائع ، وارسوم والاعفاءات ومع ذلك .

ومن السجلات التي ورت في تلك الألة . وهي من وضع نوادر ، من
لفقرة الأولى من المادة لكاهه الخاص ، ارسوم بصفي تحصيلها ، وهو .

« ارسوم بصفتي تحصيلها ، والاميريات . ومن حرانة الحكومة

تحصن رسوم الوارد والصادق . طة . معاهدات والوفقات المربعة » .

ومسألة ارسوم الخركية ، من نعمان لسيدة . التي لاشان لها بالمعاهدات ،

وبذلك بعد هذا حق ، من حين بعد . ولا فية على الدولة في أن تفرص

ما ترى مرصه من ارسوم الخركية . ووصف درت فواين تاليه ثلث هـ

لقيد ، ولت انشاء من مصادون رقم ٧ . صاري ٤ . وارسوم ١٩٣٠ ،

الخاص « تعريفة الخركية . وتلك فواين عدة في رسوم كدية .

ولفقرة ثمانية من المادة للألة الخركية انشاءها ، خولت

الدولة حتى تحصيل « عوثة الأرسومة وشية . وبها فتص الخا ، عواند

لتحريين ، والأدوات و هريسات وتمكين وأحتة ارسوم ، والمدفارة ،

ولكشوفات اص ، طة بنظام بصوم . بالآن »

والفقرة ثالثة ، من على « دفع ارسوم بدار ، بصمة الذهب والفضة ،

على حسب تعريفة الحكومة . ما عدا الأخوان . حتى تدفع فيها عينا .

« ولا تخرج عن أية بصمة كانت . من دفع ارسوم المقررة عليها »

ومقتضى للصوم المتقدمة . مع شركة قبة سويس من تحصيل

رسوم أيا كانت عن أرسوم مية ، بورسعيد ، أو مباشرة أي عمل من نعمان

لادارة ، أو غيرها ، في تلك الميناء .

طريقه احرار حركي لتمرير الفقه

والاعضاء احرارية هي مستندات ، لا يمكن لتوسع فيها ، ولم يرد باللائحة ، شيء خاص بركة دولة السويس ، وهذا هو من المادة التاسعة الخاص بالاعضاء من المراجعة ورسوم صادر واوار

« أولا الأشياء والأصناف الشخصية اخصية سمي الحاسوب ،

« ثانيا الأشياء العامة المستعملة ، والأصناف الشخصية ، الخاصة باوكلاء سياسيين ، وبعض الخيرية ، وتبني قدامس ، أو من يربط عن أي منهم ، منى كوارثيين ، مفعول لوصفهم ، لا يتطاول عملا غيره ، ولا شتغلور ، بحجرة ، لا بالخدمة ، ولا يتسكنون أو يستغلون عقارا في القطر المصري .

« ويمنح من هذا الاعفاء ، لأنس من الموضين ، في كل وكالة سياسية ، والموصف واحد ، في كل قضائية ، ، على ذلك حكيين سياسيين ، أو القضاة ، على شرط أن يكون هؤلاء الموصفون ، من بدين يهيون بأمر ، ، ويكون مخطوطة عليهم مدلت تعطى بحرة .

« وعلى من رسوم اوارد وصادر ، الأصناف والأشياء الخاصة بالعمالة ، على اختلاف مذهب ، والأديرة ، والأخوية الخيرية ، والمدارس ، وأكفها تكشف وتراجع .

« وعقب على محلات مذكورة ، أن نحدد مجمارك في يدية كل عام ، بواسطة سلطنة نقدية . أو غيره . هي هي ثا ، ه كشما ، موصعا فيه ، توجه تقرير . مقدار وقيمة الأشياء ، إلى سوى إحصاءه في خلال السنة .

« ويعقب الاعفاء إلى سنة التالية . هي تحويرت القيمة ، المبلغ الموضح في الكشف المقدم ، وللجمل ك أن يتم هذا الاعفاء ، يد اتصح « حدوث مغيرات فيه ،

الح

نوسير البضائع ونقلها من حمرك إلى آخر

ومن المصوص الخلفه لاتفاق أول مائوسنة ١٩٢٠ ، م جاء بمادة ١٤
حاجت نقل البضائع من حمرك إلى آخر ، دال أن المنطقة الحرة ، هي منطقة
جمركية مصرية ، وكان يجب ألا تتجاوز الاتفاقات الخاصة بها ، الحدود
الواردة في المادة ١٤ أشار إليها ، ونصها هو

« تقديم بضائع لحررك لمر بضائع اراد إدخالها ، بطريق البر ، يجب
تقديمها لمكتب حمرك ، الأقرب لحدود .

« إذا كان مكتب حمرك موجوداً داخل خط حمرك يجب أن يسير
البضائع في الطريق الأقرب بدون إخراج عنه لة .

« وأما إذا لم يكن في مكان آخر الأقرب فكل البضائع تستمر السير
بها إلى أقرب حمرك يمكنه قبولها ويمكن يجب على السواقين أن يتحصلوا من
أول حمرك مرور ، على شهادة دالة على حضورهم إليه ، وتوقيع لكشف
الاجمالي على بضائعهم فيه .

« وإذا كان حمرك الأقرب لا بعد أكثر من عشرة كيلو مترات ويجب
أن يحضر على البضائع معها من الحمرك رافقونها .

« مادة ١٥ مائيسنتو الشجن - يجب على قاطعين ليل أو وكلاء
أصحابها أن يقدموا للحمرك في خلال ٣٦ ساعة من وصول السفينة إلى
مرفأ أو ميناء مصري صورتيين من مائيسنتو الشجن مصدقا عليها منهم
بمقتضاها للاص وفي جميع الأحوال يحفظ الحمرك نفسه الحق في طلب
تقديم المائيسنتو الأصلي لمصادقاته على الصورتين

« ويحور طلب تقديم مائيسنتو الشجن مهما كانت الأسباب التي دعت
السفينة إلى الرسو في ميناء ومهما كانت مدة رسوها فيه ، وأما إذا كانت
السفينة واردة من ميناء مصري فيجب إرفاق مائيسنتو الشجن بمائيسنتو

السفر الصادر من ذلك اليوم « تمكين » فلم تكن قد شغيت السفينة من الاستحصال عليه طبقاً للمادة الخامسة .

« وإذا اشتبه رئيس الحرك في عدم مطابقة لشجرة إشارات المانيستو فيجب على القبطان إبداء جميع الإيصاحات وتقديم كل الأوراق التي يري لزوماً لها .

« وعلى محرري الحرك بعد تفرغ المصنوع الواردة رسم مياء موصوف أن يعطي إيصالاً على صورة المانيستو التي رسم بعدئذ لصاحب الشرف .

« وأما إذا كانت شجرة رسم مياء آخر فيصنع محرر إشارة فقط على صورة المانيستو .

« ولا يجوز رسم أي يكون شجرة رسم مياء آخر أو التي تخضع للصورة أن تمكث في مياء موصوف أكثر من ثلاثة أسابيع إلا لأسباب قوة قهريّة وتكون أثناء هذه المدة كلها تحت مراقبة محرر

« وإذا اضطرب هذه المياء لأصلها مكوّناتها في المياء سببت ترميمات أو دفع « عوارية » أو مذكّر ربح أو عدم تحريكها مع فلا يسوع ها دون ترحيص حصوصي من الحرك . ولا يصح هذا الترحيص إلا إذا تبين أن لأسباب المستدرة إياها صحبحه .

« وفي حالة عدم ترحيص يجب على السفينة معدرة المياء دون إطلاع وتفتش قبل سفرها لمعرفة الحرك .

« وإذا وقعت السفينة في إحدى دولي السبب بين مياء للحرك وحده اشتبه بحركه أن يطلب تقديم المانيستو فوراً وأن يجري التفتيش الذي يراه لازماً مع مراعاة لشروط المبدأ في المادة ٤١ .

« مادة ١٦ مانيستو نورث - يقتضي أن يحتوي المانيستو على التوضيحات الآتية وهي :
« اسم السفينة .

« اسم ميناء الخروج وأسماء الأساكن التي عرحت عليها السفينة أثناء سفرها .

« بين اجمالي مصدع المؤلف من شجرة .

« عدد الظروف وأبوابها .

« مراكات الظروف ونورها .

« ويجب أن يحرر اجمالي عدد الظروف في الميناء وصورته بالرقم ولكتاتمة ويصادق على كل تعينة أو كسط بالمس أو بين الأسطر .

« وفي حالة إهمال أحد الشروط المذكورة يعاد المانيستو ويعتبر كأنه لم يقدم ومع ذلك وبمطابق في مثل هذه الأحوال الحق بتقديم مانيستو جديد .

« مادة ١٧ تفريع للمصنع تستند مصدع والظروف المفرعة على إحدى صور المانيستو بمعرفة أحد مأموري الحركة وحصر قوائم السفينة أو وكيله

« وتنقل مصدع إلى البحر - لأجل إجراءات ادراجه والتغيير

« وأما ما كان من الشجرة رسم حصة أخرى فيبقى في السفينة وعند سفرها يعطى الحرك للقبطان إذن الافراج به .

« وللحمرات الحق دائما أن يرسل الحبراء إلى السفن عددها يرى اقتضاء لذلك وأن يتجسد ما رآه لازم من الاحتياطات لجميع أي شخص أو تفريع أو من من سفينة إلى أخرى غير مرخص فيه .

« وإذا كان مقدور مصدع أو عدد الظروف المفرعة فمن مما هو مبيح في المانيستو ويجب على نقص أو وكيله أن يترهن على أساس التقصان الخاص ويد كاست لمصانع أو ظروف - فصمة لم شخص أو لم تفرع أو فرعت في حجم غير الجهة المرسل رسمها في الأصل فيجب أن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع .

« وإذ لم توجد المصانع أو لفروود المرحلة في مايتستو وطال
شاحها أو من هي رسمه فيمتها يجب على القطر أو وكيله أن يقدم
الاثباتات الدالة على دفع هذه القيمة .

وإذ لم يمكن تقديم برهين لمصوص عليها في هذه المادة في خلال
٢٤ ساعة فيتمتع على القطر أو وكيله إعطاء كفه أو بداع قيمة لعرامة
طبقا لأحكام المادة سابع والثلاثين ويجوز أن يسمح في هذه الحالة مهلة
لا تتجاوز أربعة أشهر لأجل تقديم برهين المذكورة »

والمصوص المتقدمة . تتعارض أثار المعارضه مع سود لافق الذي
أمره المشرع « م كولى » مع شركة قناة السويس « في ١٠ مايو سنة ١٩٢٠

وعد فرد الباب الثالث من قانون الحركي « لموضوع المصانع
لتراسيب ، ول كات مصانع المدة بقدر سويس من شهاب إلى الحبوب ،
وبالعكس ، تعد مصانع تراسيب تحرق أرض الدولة المصرية ، وتجتر
مناطق الحركية ، فان هذه المصانع ، كان يجب أن تعطى عليها أحكام
لمدتين ٢٤ و ٢٥ من المادة الحركية ، سابعه ذكر ، وفيما يلي نص
هاتين المادتين :

« المادة ٢٤ . مصانع لتراسيب . تصمم معدة لاحتواء لفطر
امصري تعامل في بعض بالشهادة المكتوبة والكشف بمعدى القوعد
المقررة لدخول المصانع الأجنبية ، لدرية عليها رسوم حرك وتعامل فيما
يحتص بالرسالة تقتضى قواعد الممررة بنقل المصانع من حرك إلى آخر
» وبعد مراعاة مصانع التراسيب يعطى لصاحبها « و مرسلها يتم خبر
بعد دفع أمانة أو تقديم صحة بملح يعاد بمصار رسوم الوارد

« و يجب الحرك في علم غير الميعاد الذي يجب أن تقدم فيه المصانع
لحرك الحروج ويجوز تحدد هذا الميعاد لعشرة أيام على الأقل ولستة أشهر
على الأكثر بحسب مسافة لى يجب أن يجتازها سفينة

« وتوضع أختام الرصاص على طرود الراسيب .

« مادة ٢٥ — استيحاء علم حبر الراسيب — عند ما يثبت أن لصانع
المرسلة ترسبت هي نفسها ، وبها حُرِّحت في الميدان المعين في علم الحبر بصنع
حملك الخروح عليه إشارة تدل على أصفيائه

« وإعادة علم الحبر مستوفى إلى حرك الراسيب يدعو إلى رد الأمانة
أو فك الصيانة

« وأما رد العلم فيه — لسنة شهر ولم يقدم علم الحبر إلى حرك
الراسيب مستوفى صفة الأصصون فتعتبر الصانع كأنها أدخلت برسم
الاستيحاء — وكون مقدار الأمانة حقه ممكنة للحجرات بصفة نهائية وفي حالة
الصيانة فالصيانة تصلب الصم من يدفع قيمة الرسم المصموم .

« وفي حالة صيغ علم حبر الراسيب وثوب صيغته ثوباً قانونياً عقيب
أن تكون قد وصفت عليه الإشارة من حرك الخروح يتعين على حرك
المذكور إعطاء شهادة تقوم مقام علم الحبر

« وفي حالة صيغ الصانع برمتها وثوب صيغتها ثوباً قانونياً رد المدع
المدفوع على سبيل الأمانة .

قناة السويس

في الموقعة الجمركية

ويجوز ، بصور الأحكام المتعلقة بالملاحظة . وقد نص فيها على وفاة
السويس ، بالدات :

« مادة ٣٠ — مع رسو العلم — مهما كانت حولتها من الرسو

في اتجاهات التي ليس فيها مراكز للجمارك ، وفي عدا الأحوال خاضعة عن
قوة قهرية .

« مادة ٣١ الملاحظة ، مياه السويس ومضات بين - بتسع ارسو
في قناة السويس وخيرانه ومضات بين وكون الاتصال بالبر بطريقة
يستطيع بها شحن بضائع أو تفريغها بدون حضور مأموري الجمارك وذلك
فيما عدا الأحوال خاضعة عن قوة قهرية

« وينبغي على عمال الجمارك إتخاذ إجراءاته وتفتيشه هي تفتيش
مها مشبوها ، وحصرها في حيز الأقرب للحجة ويجوزون محضرا بذلك .
« مادة ٣٢ الملاحظة في البحر يجوز لهم حيز الصعود إلى
السفن التي تحمل حمولا من ٢٠ طن من كالت لاسعة عن ساحل كافر
من عشرة كيلو مترات وذلك بتدبير الميناء مع الأوراق لأجري
المهينة بالشحنه

« إذا كانت سفينة مارة بمصر من الميناء أو بدا
ظهر عليها دلائل الاحتيال فعلى المأمورين مراقبتها في حيز الأقرب
ويجوزون محضرا ذلك

« أية سفينة تحمل حمولا من ٢ طن موزعة مياه حتى بد وجدت
في نقطة لاسعة عشرة كيلو مترات عن ساحل بدون مأمورين أو مأمورين
حال من مياه الميناء فيجوز لهم حيز حرقها في ما وراء خط
الملاحظة وفي حالة دلائل الاحتيال يجوز لهم حيز حرقها على مراقبتهم إلى
الجمرك الأقرب أو الأسهل وصولا إليه ويجوزون محضرا ذلك

« ويجوز لهم الجمارك وصاحب السفن ليريد لصرية وصفاط من
الحكومة أن يصعدوا إلى السفن لشريعة أو التجريد التي نقل حمولتها عن

٢٠ طى مي كانت ملقبة مراسيها أو مضوفة دهاا وإياد على مضوفة لا تريد عن عشرة كيلو مترات من الساحل بدون أن ترهق على وجود قوة قهرية فإذا وجدوا فيها بصائع ممنوع تؤريدها أو بصديدها يصدر عنها بطريقة مستحيلة ويخربون محضرا يجب أن يذكر فيه أن السفينة وجدت داخل خط الملاحظة ملقبة مراسيها بدون اضطراب أو متحبة في سيرها انماها غير منطبق على الجهة التي يرسمها أو غير ناشئ عن أية قوة قهرية

« وإذا طرد عمال الجمارك أو صباط سفن تريد المضرة أو صباط سفن الحكومة سفينة مانع من حولتها عن ٢٠٠ طى وامعت عن تمكينهم من الصعود إليها يجب عليهم رفع ارايه أو إشارة غارهم أو سفينتهم وإصدار السفينة المطاردة بطلق بارود فإذا لم تقب بطلق حلق ث من قابل أو حلق على شراعها وبعد هذين الانذارين تسعمل المصادر الأربعة استعمالا حقيقيا ويجوز استمرار المضردة وسط السفينة في وراء عشرة كيلو مترات .

« وأما لسفن التي تريد حولتها عن ٢٠٠ طى فكون الملاحظة قاصرة على مراقبه حركتها على طول ساحل وفي حاله اشروع في تفريق بصائع سواء كان على الترام في القوارب أو نقل الصانع إلى سفينة أخرى أو مها يحور للعلم أو الصباط المذكورين احداها على مرافقتهم إلى البحر الأقرب أو الأسهل وصولا إليه ويخربون محضرا مانعة .

« ولا يحور للعلم والصباط المشار إليهم أن يقتلوا سفن والمراكب والقوارب الحربية خاصة بالذبح الأحمية بل يجب عليهم الاقتصار على صرعه حركتها وإداراها أو الدلائل لتهريب فيملعون إدارة الجمارك الحوادث التي شاهدوها .

٢ عوائد الرصيف وقد تقررت بمقتضى لقانون رقم ٢ بتعديل التعريفة

الجمركية لصادرات ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ .

ومما تعارض مع قيام شركة قناة السويس تأخير أرصفة ميناء بورسعيد
حساب نفسها ، واستغلالها للبياء لمصلحتها دون مصلحة الدولة المصرية ،
صاحبة لبياء ، نص المادة ٨ من قانون رقم ٢ الصادر في ١٢ فبراير
سنة ١٩٣٠ ، وهو :

« ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ، تخصص على صاحب التي تفرع
في مواني مصرية أو شغل منها وائذ رصيف ، نقاب عشر قيمة رسم
الأورد أو الصادر ، ماعدا الأذنة ، على يدويع عب عند نوروز ٣ مليات عن
كل كيلو جرام »

« جميع لعود الرصيف - سواء عب رصيفه بانه ، سماع لي
تكون في الطريق المذكور ، هو جوده بمجار و أرصفة احمر ، وكذا
مجار الاستيداع ، وم تكن قد دفعت عنها رسوم احمر »

« وتخصص هذه الموائد ، مع رسوم احمر ، وبالشروط التي تخص
بها هذه رسوم » .

ومن ثم يصوص لورده في القانون المشار إليه ، نص المادة العاشرة
وهو :

« تنهي جميع الأحكام لا تنفي . مع الأحكام المدونة في هذا
لقانون » .

المنطقة الحرة

في ٧ مارس سنة ١٩٤٩

ومن بوائت الأسف ، أن امين صندوق ، في سنة ١٩٤٤ ، استرابة بعض
اشكالات بين الشركة وبين الحكومة المصرية ، ، وورود في اتفاق مرم
في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، وهو الاتفاق الذي سميته « اتفاقية ممدوح رياض ،

الصادر منها له ديوان رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٩ ، قد رجو ضمن سود تلك
الاتفاقية ، بعد حصول المنطقة اجرة بمياء بورسعيد واعترف فيه صمما باتفاق
أول مايو سنة ١٩٢٠ . دون تدر ونحت ، وفيما يلي نص المادة ١٦ من
إتفاق ٢ مارس سنة ١٩٤٩ : —

« تدرس الشركة في انوف المناسب ، والاتفاق مع الحكومة ، شروط
لتي يمكنها تنظيم منطقة خاصة لاقامة مؤسسات صناعية داخل المنطقة
لحرة بمياء بورسعيد عني مصطبه حوص العاس »

« ومن لتفق عليه علاوة علي ذلك ، توظف امودة المنطقة احرة بمياء
بورسعيد إلى نظامها العادي ، بعد نحت مسئله تقيود تتي دحت منذ حرب
سنة ١٩٣٩ ، على شروط يدرة المنطقة احرة . كما رصع هذه الشروط
وحددت في لاتفاقات المعقودة بهذا الشأن من الحكومة وشركة ، ويتم
هذا البحث خلال أحد الاحتمات بترتيب تقديمه لمصوص عني في اتفاق
أول مايو سنة ١٩٢٠ احاص . — ارة هذه المنطقة احرة »

نظام المناطق الحرة

في المرسوم بقانونه رقم ٣٠٦

الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

« ١ — يجوز قرار من وزير المالية والاقتصاد ، إنشاء منطقة حرة
عامة أو خاصة ، في أي مياء من انواء المصرية ، أو المناطق الملاصقة لها
بماء على اقتراح مصلحة اجمارك . وذلك للسماح فيها ، باحراء أية عملية من
انعميات المصوص عليها في المادة ٣ » .

« ويجب أن يتضمن القرار المشار إليه في الفقرة السابقة بياناً دقيقاً بموقع المنطقة الحرة وحدودها » .

٢ « لا يجوز شغل مناطق الحرة إلا بعد الحصول على ترخيص

في ذلك من مصلحة الجمارك على أن يضمنه وزير المالية والاقتصاد » .

« يتضمن ترخيص توحه خاص بين الأعراس التي منح من أجلها ومدة سريانها ومقدار التأمين المالي الذي يؤديه المرخص له

« ويجوز أن يتضمن القرار الصادر بإنشاء منطقة من المناطق الحرة ترخيصاً خاصاً في شغلها في كل المنطقة مقصورة على شاحح المرخص له وحده .

« ولا يرفع المرخص له بالامتياز رأياً بمصروف عليها في هذه الأمور إلا في حدود الأعراس المبينة في ترخيصه .

٣ - يرحس في مناطق الحرة بحرية العمليات الآتية

(١) تخزين بضائع ترانزيت وكذا البضائع المحلية والمصنعة المحلية الخاصة برسوم البضائع الصادر للخارج . وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المعمورة في شأن البضائع أو تسعير أو المواد المنسوجة استيرادها وتداولها داخل البلاد المستعرة أو المستعرة منها وتبقى تخضع لنظم خاصة .

« ١ - إحراق العمليات المنسوبة والتسويق والترحيل - وبيع البضائع المحلية - وإعادة الترخيص وما شابه من عمليات تعبير حرة البضائع المودعة بالمناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة ونهيتها بالشكل الذي تتطلبه حالة الأسواق .

(٢) حرق العمليات التصنيعية اللازمة بتثبيت وتجهيز السيارات واللوريتات والجرارات والقطارات وسائر المكين وإصلاحها وذلك كله إذا

ما استوردت أجزاؤه الأصلية من خارج مع حوار استحكاها ببعض المواد
أو الأشياء من داخل المملكة .

« (د) إجزاء صناعية أو عمليات أخرى تحتاج إلى مرايا لمطابقة
أجزاء للأفاد من مذكر الملاد الجغرافي ولا يخفى من مفسدتها للصناعات
المحلية وتعين هذه الصناعات سرر من مجلس وزراء .

« ٤ مع مراعاة الأحكام التي تنهها لقوانين أو اللوائح في شأن منع
استيراد أو تداول بعض الصناعات أو السلع أو المواد لا تخصص للصناعات
الأجنبية التي تستورد إلى المناطق الحرة للأجزاء الحركية العادية الخاصة
بالمواد ، ولا رسوم ولوائح الحركية . كما تعفى من الأجزاء العادية
للواردات وذلك في عدا ما هو مخصص سببه في هذا القانون
كما تعفى من الرسوم ولوائح الحركية جميع الأدوات والآلات المستوردة
لأعمال مشابهة في هذه المدن حسب ما يحدد في لوائحها .

وتعفى كذلك من الأجزاء الحركية الخاصة بالصناعات ومن رسوم
الصادرات جميع الصناعات المحلية التي تدخل تلك المناطق موافقة مصنعها للجمار
إلا في يختص بالمواد الأولية المحلية التي تخصص للقيود صادره من هذه
الحصول على ترخيص لازم لها من الجهة المختصة لدخولها إلى المنطقة الحرة .

وشرط تمتع الصناعات الأجنبية أو المحلية بالاعتفاء من المصنوعات عليها
في المنطقة السابقة أن يتم دفع أي المداخيل الحرة في أوعيتها تحت الرقابة
الحركية وفقا للأجزاء التي تقررها مصنعها الحركية .

« ٥ - لا تخصص للصناعات التي تستورد إلى المناطق الحرة لأي قيد من
حيث مدة بقائها في هذه المناطق ، كما لا تخصص لواردات إلى المناطق الحرة
والصادرات منها إلى أي قيد من قيود الاستيراد والصادر إلا في له علاقة
بإرفاق على سفوف هذه يكون على اتفاق بين صاحب الشأن وبين لإدارة
العمامة للنقد .

« ٦ » لا يصح للصانع في تصدير أي خارج أو إعادة تصديرها من المصنع الحرة لرسم صادر لا يرد حلت في صيدتها مواد أولية خاصة في الأصل رسوم صادر في هذه الحرة تحصل رسوم لصادرها على أساس نفقات السارية وقت تصديرها على الحرة ، داخل في صيدتها السعة من المواد الأولية المحلية .

وكل مصانع حربية سحب من المنطقة الحرة الاستهلاك الداخلي تؤدي رسوم والعوائد الخمركية عن المواد ما يصنع إلى سحب للاستهلاك الداخلي بعد صيدها في منطقة الحرة فتؤدي الرسوم والعوائد الخمركية على المواد الأجنبيّة الدخلة في صيدها حسب قيمه . تلك المواد وتحتسب الرسوم على أساس سعة ، وقت الإفراج عن مصانع من المنطقة الحرة .

« ٧ » تتولى مصلحة الجمارك وضع لائحة خاص «دخول المصانع في المناطق الحرة وإخراجها منها وبقيدها وتفحص مستندات وإمراة» كما تنوي وضع النظام الخاص بعودة هذه المناطق وحراستها وتحويل الرسوم والعوائد المستحقة .

ومصلحة الجمارك أن تقوم بمسح أي حرة من المنطقة الحرة أو إخراج التصديقات كلها بدا لها ذلك .

« ٨ » يجوز لمصلحة الجمارك أن تخصص لكل منطقة حرة العدد اللازم من الموظفين والعاملين المرافقة وتدير من الأعمال التي ينقلها القيم على شؤون المنطقة وتلقوا المشقة التي تشهدها المنطقة الحرة أو مرافقهم .

« ٩ » لا يجوز استهلاك مصانع الأجنبيّة للاستعمال الشخصي في المناطق الحرة قبل أداء الرسوم والعوائد التي تقررها القوانين والمواثيق .

« ١٠ » لا يجوز سكك في المناطق الحرة إلا درجيس خاص من مصلحة الجمارك طبقاً لما تتطلبه حاجة العمل .

١١ د استثناءات من أحكام قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة والتعاونية.

بحسب قرار من وزير تجارة والصناعة خفض مدة المثوبة المخصوص عليها في لمدة اعمدة منه في يتعلق بالمستثمرين من ذوي مرتبات لي ٧٠ . من عدد مستحقي مشاة صديعية الموحودة في المنطقة الحرة والي ٥٠ . من مجموع مرتبات ود - المدة التي يحددها لكل مشاة وفقا لما تشاره من أعمال .

١٢ د استثناء من أحكام قانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٩ بقرض صرية على إيرادات رؤوس الأموال المصرية وعلى لأرباح الصديعية والتجارة وعلى كسب اعمل والتعاونية منه تعي مشاة تجارة و صناعية في المناطق الحرة من اصر من لآية

١٥ - صرية على لأرباح تجارية والصديعية على صافي أرباح هذه مشاة ساحة من مبيعاتها خارج مملكة المصرية وبعدد نصيب هذه المبيعات في اصر ومالك المشاركة نسبة فيه يجب المصدرة إلى الخارج في قيمة المبيعات الكلية من مصر .

٢ - لصرية على القسم المصوب المصوب عليها في فقرتين «أولا» و « ثانيا » من المادة الأولى وفي مادة ١١ من قانون سالف الذكر من حرة منها بمالك لأرباح المدة مقرر لاسبق

« وبشترص لا تمتع هذه الاعفاءات أن يتكون لدى المنشأة حسابات منتظمة ، تعتمد على مصدحة الضرائب ، فوجدها في قيمة مبيعات إلى خارج البلاد المصرية . وقيمة المبيعات إلى خارجها ، والأرباح تصفيه لكل من هذه المبيعات » .

« ويحدد وزير المالية والاقتصاد ، مدة امتناع كل مشاة بهذه الاعفاءات ،

« ١٣ - في عدد الأحكام . المصدر من عليها في المواد المتقدمة ، تسرى على المنطقة الحرة جميع القوانين التي تقررها المراسم والمواعظ السابقة في المملكة المصرية . ووجه خاص من ذلك ما يتعلق بمسألة الأمن والآداب والصحة »

ومن اللافت في ذلك هذا القانون بعد ملغى لاتفاق أول مايو سنة ١٩٢٠ . وأحكامه هي الواجب لتطبيق على جميع المراسم والمواعظ السابقة في المنطقة الحرة ، ولا يعمل بغير ذلك من الأحكام .

قوانين وفقرارات أخرى

١ - في ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ صدر قرار من وزير الداخلية بشأن الإجراءات الخاصة بالملاحة وسفلات في ميناء بورسعيد . وهذا القرار ورد بمضمون أحكامه إضافية للأحكام الحالية ، صدر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، المنكح بقرار ١١ يونيو سنة ١٩٠٥ . الحاصل ، أن هذا القرار الذي يندرج في البحر . وبمقتضى في القرار على أن نصيبه ، فاصر على ميناء بورسعيد ، وأحكامه هي

« ١ - جميع المراكب على اختلاف أنواعها لمعدة بالاستعانة في ميناء بورسعيد ما عدا غلاب على المركب والمواضع وما يشهها من الفوارق الواردة ذكرها في المدين الثانية والرابعة .
تسجل في سفار وليس ميناء مهم . يمكن وعمل . وعرض المدن ستعمل لأجله طبقا ، هواد ٤ و ٥ و ٢٤ من اللاحة المذكورة . وفيه ما يتحقق من نتائج وصلاحياتها التامة للملاحة في البحر .

ب - لا يجوز مطلقا لأي ريان من ربابة تلك المراكب على اختلاف أنواعها الموجودة فيها صغارات تجارية أو غيرها ، من المعروفة باسم

« سيريس » ، ستمثل هذه الصفقات إلا بعمل مبادرة ، وحدث حسب التعديلات الآتية (وورد قرار تعديلات مختلفة بخصوص استخدام الصفقات) .

« ح - الأشخاص المصرح به ، تمتعت بحجم المساومة في سحر صمد بمرر ، الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٥ - حسب عليها عند مباشرتهم هذا العمل ، اتسع التعديلات لكي تصدره سويس .

« وللويس الحق في إصدار التعليقات التي يرى ضرورة إصدارها في جميع الأحوال - خاصة ، تمتعت الأسيرة ، متباعدة في البحر .

ولكن الوزير ابدى أصدور لقرار - المشرع به - قد تورط في أمور أخرى ، فأصحب على شركة وفاة سويس صفة ماكل يسعى أن نصفي عليها ، واعترف هذا شيء من سلفة ، وهو الأمر الخلف نظام العمل وثقتهم سيددة ندوة علي امية ، وهذه بخصوص ما فيه هذا سبب ، ومع ذلك لا تري ذلك من أن تورط في بلي

« علي سويس أن يرسل في كل شهر ، إلي شة كدة وفاة لسويس ، كشمف بيان المراكب علي اختلاف أنواعها ، التي صدر سحيف في دوائر بوليس »

والنص تنفي هذا ندوة المنصرمة . وحررها لكرامتها ، وبلا فكيف بجور ، أن يكون محافض بورسويد أداة عقيدة لتعليق - شركة وفاة لسويس ؟

وهذا بلي ، ذلك النص العجيب : —

« لمخطط النفس - الحق في إصدار القرارات اللازمة ، لتنفيذ تعليقات شركة وفاة لسويس بشأن نظام حركة المراكب . علي اختلاف أنواعها ، اذعدة للعمل في المياه ، في يختص برسو المراكب ، وفورها وشحن لصانع

وما يملأها . أو تفرجها ويداعب . إما على الأرضة ، وإما نثر في المياه ،
أو رفعها منها .

٢ - قرار محوط الفس صدر في ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ وهذه
أهم بنوده :

« ١ - مجموع مراب جميع المراكب على اختلاف أنواعهم من السفن
وهي سارة - أو ثناء عمن مراب - ويستثنى من هذا مع ولايت الرباط ،
ومراكب وكيين نسجية فقط .

« لا تمرى هذه المدة على المراكب سارة - لشركة واحدة وجميع
المراكب التابعة للحكومة » .

وفي الفقرة المتقدمة ، سوى محوط تدان من الحكومة وشركة قماة
السويس في المطاملة .

ب - لست ثلاث من مرار المتقدمة - قد أوصى على شركة سلطنة
ما كمال ينبغي أن تكون لها ، وهو ذلك بعد بطلا ولا بعض به ، وهذا
معه : —

« لا يسوع المراكب على اختلاف أنواعهم . سواء أكانت فلايت أو
صيلات أو فاصرات أو قوارب الخ . أن ترسو في المياه ويوضع على الر
إلا في النقط التي تعيينها شركة القنال .

« وفيما عدا النقط المتقدمة ، لا رسو . محطوط عليها . أن تترك على جانب
أسكلة عمومية . أو رصيف . أكثر من امدد للأرصفة ، لأحد المراكب ،
أو البضائع بسرعة » .

ج — ولست ابرام من قرار محوط تدان ، أشد وجها وأكثر
استخداما ، وهذا نصه —

« مجموع شحن القوارب والصالات ، والمواضع ... الخ أكثر مما
تسمح ، ويجب أن تكون المراكب لسراعية التي تسافر في القنال مرتفعة فوق
سطح الماء بمقدار ٣٠ سنتيمترًا ، وكأن تمر من البحيرات المرة ، وإلا فيجب
أن تكون مرتفعة فوقه بمقدار ٤٠ سنتيمتر .

« ويجوز لشركة لقنال دواها . إيهاف سيم كل فوكه ، أو ما عو
أو صال أو قطار صالات الخ .. ، هي تراهي ها أنها حطرة على المياه .
« ويكون إيهاف شركة القنال حرية الدحون في القلايت والمواضع
والصالات الخ تتحقق من نوع وترتيب لصانع » .

د - ويسد لبيع من القرار المتقد ، ورخص في قراره لنص
الآتي : -

« مجموع لفاظ لأشياء متفصه في البحر ، بدون تصريح من البوليس
والشروط التي يقررها بالانفاق مع شركة القصة » .

هـ - ومن في البدلتع من لقرار على أنه « لا سموع للقاطرات
عبر النابغة لشركة نقدة المروور أو لرسو في البحر أوامع بين الحرية رقم ١
والحرية رقم ١١ مكرر عياد بورسعيد » .

٣ - في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧ من وزير
مواصلات بشأن نظام الدحون في مواني الاسكندرية وبورسعيد والسويس
وهذا لقرار حرم الدحون بعير إذن خاص من حكمدارية بوبس اجمارك
في بعض المناطق التي عيها «المواني المذكورة ، وهذه المناطق في مياه
بورسعيد هي :

١ - الجزء الشرقي من رصيف شريف .

٢ - المنطقة الواقعة بجيوب رصيف شريف ، فيما بين حوض عباس
شرقا والسور الجركي غربا وجنوبا .

ج - منطقة دار بحرية لبريطانية

٤ وفي ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٨ أصدر وزير المواصلات القرار الوزاري رقم ١٧ احصى بلاعة سلاكية في احراب ، وهذا القرار منشور بالوقائع المصرية العدد ١٧١ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقد صدر بعد عرضه على الجمعية العمومية بمجلس الدولة ونظم حكمته التي تضمنت المواثيق جميعها بما فيها مياه نورسعيد لسكان الدولة ما يأتي

١ - تحتل شركة قناة السويس ، ووردت النصوص عامة ومطلقة بالصفة لتحديد نقط الرسو وغير ذلك ، وهذه أهم مواد

(٧) يحدد وينس المياه المناطق التي تنتمي للقلايات ذات الحدود أو قلايات ذات المحركات السير فيها .

٨١ لا يجوز نقلات احدى من الركاب أو الاخر السير بعد عروب الشمس أو قبل شروقها ، لا ترخيص بالسكنة من تونس ايباء

(٩) كل قوكة غير مرخص لها في السير ليلا ، يجب أن ترسو مبروعا شرعيا في الأوقات بشرائها في المدة شاملة منطقة التي يعيها بوليس ايباء للرسو .

١١ لا يجوز نقلات احدى ترخيص من أحد ركاب أو ارضهم في غير لمط من يعيها بوليس ايباء في ذلك كما لا يجوز هذه اوقوف عمرا كهم أمام هذه القطة احدى الارملة عروب الركاب أو ركوبهم

والمصوص المواد ١١ - ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ منه بمصوص المتقدمة من حيث إقرار سلطة بوليس امصرية على المواثيق ولا يشركه غيره في هذه السلطة ولا يرجع شركة قناة السويس أو سواها .

ب - والمادة ٢٥ تنص على أن كل ما يضر عمية في البحر أثناء التحديد عند تفحص سم إلى بوليس ايباء وفي يتعلق بالحكم بتعين الحصول على رخصته مستجرا ، وهذه الرخصة صدر من جهات الادارة امصرية بطبيعة الحال

ج وفيه اتفاق المواضع وردت الصيغ الآتية

(٢٦) جميع المواضع والمراكب الصغيرة التي تستعمل لنقل البضائع وشئون الملاحة ولغيرها . يجب أن يكون مرفوعة وبكثافة ومقدار المحوة على كلا الحاسين وفي المؤخرة وحرف عريضه ، على وفق النموذج المودع لدى سلطات الميناء المختصة .

٢٧ يجب أن يرسو كل ماعون ، حال عدم الاستعمال في خفصة في مينائها
السلطات في الميناء

(٢٨) لا يجوز أن تقف المواضع ، في حوض العمرة ولا على امتداد الأرصفة عند غروب الشمس

(٢٩) لا يجوز ، من اعيان الخادمة برولا أو غيره من المواد امتصية أن تمكث بعد غروب الشمس إلا في الأماكن التي يقيتها بوليس

د . تمويس المراكب . يجب لمدة ٣٢ من الأضلاع على أنه لا يجوز ممارسة مهنة بيع المؤونة في حدود الميناء على الأرصفة أو في البحر أو على السفن بدون رخصة في ذلك من بوليس ميناء . بعد تقديم شهادة من البوليس بحسن السير والسلوك وحظر في المادة ٣٥ بيع المشروبات الروحية أو لصور بحجة لأداب أو أنه أشبه بحري متنوعة ، وحده في المادة ٣٩ أن « كل من مارس مهنة توريد المؤونة لسواحل في دائرة الميناء أو على السفن ، يجب أن يفيد اسمه في بوليس ميناء بعد الحصول على شهادة حسن السير والسلوك من بوليس وبعضها » نصت المادة فيد على شكل كراسة . الخ »

هـ . وورد ضمن الأحكام العامة أنه يجب على كل من يراد أن يعمل في ميناء الحصول على ترخيص بذلك من بوليس الميناء مادة (٥٢) وأوردت المادة (٥٤) بينه حالات التي يجب فيها «ترخيص بقرار من مفتش فرقة الميناء .

و . وذكرت المادة (٥٥) المقصود بالميناء :

» يقصد «أياء» في معنى مصنف أحكام هذا القرار المساحة المأهولة
المعمورة داخل حواجز الأمواج والمناطق المرحومة داخل الأسوار
الحركية» .

عقد إلى اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢

قضية مطروحة على مجلس الدولة

أثر ديون الخزانة ، مسألة لائحة التي تمتع به شركة ، في حظ
سكة حديد ، الامتيازية ، وسعيد ، طبة لائحة أول فبراير سنة ١٩٠٢ ،
ولافاقت لائحة . خصوصا وأما الحكومة قد سددت للشركة في سنة ١٩٤٧ ،
انين وعشرين فقط ، سويًا ، كانت لتدفع حتى سنة ١٩٦٨ ، تمسك كل
قسط ١٩٩٣٠ حينها مصر .

وكل في وضع الحكومة أن تعني الاتفاق الذي تمتع به ، ولاعتقبت عيها ،
وسكن الحكومة اكتفت شيء ذو ، لا بعد الخرماء منه متكاثر مع الجهد
الذي تمهيد الشركة ، والأموال التي تمهيد «بحاكم وحارجه لتجمل الحكومة
على العدول عن قرارها ، ولكن الشركة هي تربطها . وروطانيا تحسب
حساب المستحق دائما ، ونعني الأمور بظرة فاحصة . وهي لا سم باسم
في نص منصوص الاتفاق الاستعماري ، التي ورثتها شركة عن
الاحتلال وأعوانه من أمثال يوزار ومصطفى فهمي ، ومن أن ذلك
هذبت وماجت ، وأكرت على الحكومة . لعماء مسألة الاعضاءات في اتفاق
أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، بحود أن تعتقد الحكومة الأبطال حتى تعصي
عليها كلها ، ولذلك طعن في تصرف الحكومة الذي محكمة لقضاء الإداري
بمجلس الدولة ، ولينها اكتفت بهذا . من اشتعلت وراء الكؤوس ،
وليسها ذهب مع ، وليسها الولائم . في الامتيازات والمصنوع ، وليسها

المحالة ، وما تخصصوا فيه من ساليب الاعمال . والله سبحانه
عليم ستار .

استعدت شركة المرحوم أحمد حشة ، في وقت لم يكن يمارس فيه
صناعة المحاماة ، ولكنها ستعدت اسمه وحافه لدى تلاميذه ، ومرضيه
لقدايم ، وتقدمت لوراثة التجارة المذكورة ، تحمل توقيع الأستاذ حنيفة
رحمه الله ، وبدأت بحياة لاستفتاء قسم الرأى بمجلس الدولة ، فأبى أن
يقبى والقضية مطروحة على نقباء الادارى ، ثم تكررت المحاوله ، ومرتحو
أن يجيب قسم الرأى بما سبق أن أحاط به ، وبين رى للمرصاد .

وقد وصلت إلي يدها مذكرة ، قدمت من شركة لي ولاية الأمور (١) ،
وتضمنت بشر المذكرة اكاملها هذا . تقدمت بناس بمودحا قبيحا يكشف عن
الاعيب الشركة الاستعمارية ، ومساخطها عاحرة ، . يد على بدتها الخبيثة ،
وأنه ان يمكن أن نحل المشكلات بين وبين الحكومه في امسهم ، . المبهولة
التي يتصورها البعض ، ونشجع هذه المذكرة ، بالرد الذي رفعناه لجهت
الاحتصاص .

مذكرة الشركة

المؤرخة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

المذكرة

ولا « إن شركة قاة سوسن تستعمل لقاة مدة سنة ١٨٦٩ وقد
اتضح هذا بعد تصع سواب من بدء الاستغلال أن مقصودات العمل تستمر
بجد وسريعة سريعة بالمواضلات بين الاستماعية وبورسعيد خلاف
القناة ذاتها .

(١) من ان المذكورة من جميع الأستاذ . حتى ، ولو منح ذلك بحيث أن نحاط
حتى هذا ، سيما (١)

« فقررت لشركتها في سنة ١٨٩٠ بناء حط ترام صينى يصل بين هاتين المدينيتين .

« وقد عقدت في سنة ١٨٩١ اتفاقه على صورة كتابات متبادلة ثم أكلت هذه الاتفاقية في سنة ١٨٩٦ وهي تحدد للشركة شروط إنشاء الحط واستغلاله (١) .

« وكانت وقتئذ مدينة بورسعيد قد تمت وازداد فيها نشاط مما جعل الحكومة في سنة ١٩٠٠ على الإسراع «الموافقة على مشروع يصل هذه المدينة بشبكة سكك حديد الحكومة ، وركن جميع تخطيطات المشروع التي اقترحتها خبراء الحكومة بذات تكاليف باهضة إلى حد يحول دون تنفيذها ! »

« وعندما طلبت الحكومة من الشركة أن تحول حطها البصير إلى حط نادى ستطبيع لدولة استغلاله بعد وصله بشبكة حطوطها الأخرى التي تسير عبر قطرا ٢٠٠ وقررت الحكومة هذا الطلب بطلب آخر هو أن تتخلى الشركة لتفقات توسيع ميناء بورسعيد .

« وكانت نية هذه لطلبات الحكومية هي نقد كاهن الشركة بمبالغ كبيرة تنفق في سين أعمال يصعب إنجازها في أربع العادي لأعمال الشركة وفي سبيل حماية اسغلال لا تمنعها تصاق الاستغلال أمدى للقاء بيد شركة كانت تنعقد بمصرحة بعد نفعه ولذا فقد حازت الحكومة المصرية وشركة معا تدلين المصداق ويحدد الحول

« وأخيراً انتهى الأمر في فبراير سنة ١٩٠٣ إلى اتفاقية نه وات نواحي متعددة مثل شبكة وتصمت «للسه بطرقين حقوقاً والزامات يمكن تلخيصها على الوجه الآتي :

(١) حقوق الحكومة والزامات الشركة

« ١ - تسم الشركة إلى الحكومة لماني والمهمات «شاحنة والمتحركه

« ٢ - تسم الشركة إلى الحكومة لماني والمهمات «شاحنة والمتحركه
للمصون بر اى بورسعيد

لخاصة باخط يدي ستجدهم الشركة وسمح هذه سبي وانهماء ملكا
حاصلا للحكومة (الكتاب المؤرخ في ١٩٠٢ سنة ١١٠٠ .

ب — تحو — شركة خط انشاء يترع ها يلي خط عادي ممبش لسر
خطوط لشبكة الحكومية المصرية وتراعى في ذلك الشروط المطلوبة
في المنشآت سهلي والعلبي — أي فرش اربط وتفلكاك ولفصص — خاصة
بالتحويلات وغيرها ... (١)

« ج — وافق الشركة على أن تعمل الحكومة لأراضي الدولة
في ادير الشركة والمقام عليها هذه المنشآت أو التي تحتها الخطوط .

« د — ستعمل الحكومة في خط الحديد وتسمح بالخدمة له
في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨

« ه — توسع الشركة مياه بورسعيد حسب رسم وافق عليه لظرفان .

٢) حقوق الشركة ولتزامات الحكومة

« ١ — تدفع الحكومة للشركة «أ» سوية تحتسب على أساس التكاليف
لاحالية في «عمال اشاء الخط القديم (٢) واخط الحديد ، وتتولى الحكومة
شاء خط الحديد ولكن الشركة هي التي تسدد تكاليفه (وهذه الأناوة
تعوين شركة تعويضا يشمل لاستهلاك والقوائد سعر يتراوح بين
٤ و ٣

« ب — تصمم الحكومة للشركة مسير عدد أدنى من الاطراف في كل
من الاتح من حاجة من في الشركة (وهذا لالتزام أصبح فيما بعد غير

« ٢ — تدفع الشركة للأسماء العمومية ٥٥٠ لاجل حساب الشركة وعلى
الاساس في كل الاعمال في كل سنة ١٠٠٠ ل. الى ١٠٠٠ ل. في السنة
احد ٩

(٢) وفقد الشركة على كل سنة ١٠٠٠ ل. في كل سنة ١٠٠٠ ل. في كل سنة ١٠٠٠ ل.
الشركة ، تكون من استحداث احد الايدي - وان بعد

ذی موضوع کا تصحیح من الفقرة سابعاً و بآ بعد .

د ح . تمنح الحكومة المصرية مجازة لنقل الشركة على خط السويس -
وبورسعيد في القطارات العادية والقطارات الخاصة (١) مع بعض القيود
لعادي الاطراف في الاستعمال .

د تتمتع لشركه بالايعاء من الرسوم المركبة عن كافة المبيعات المستوردة لاستغلال لفظة وهذا الاعفاء منح على الأحص مقبل الالتزامات المبينة في (ح) و (هـ) من الفقرة « ١ » بعاليه .

ثالثا : « كل ما سبق يترتب حامية على المواد الآتية :

[illegible]

بما أنه قد تم في سنة ١٩٠٠ م. في الحكومة المصرية بمدة الأربعة أشهر
أحد الذي كان في الأمانة العامة في سنة ١٩٠٠ م. في الحكومة المصرية
هذا وقد كان في سنة ١٩٠٠ م. في الحكومة المصرية في سنة ١٩٠٠ م.
في سنة ١٩٠٠ م.

و اما بعد حکومه هم بعد از این بدی که حاکم و اشکای حاکمه
و حکومه و پناه و تبرک و انوار از این که در

[illegible][illegible]

(١) أُلْهِتَ لِفَطْرَانِ أَحَدِهِ (رَحِمَ أَنْفِ الْبَشَرِ - رَحِمَ الْوَارِثَةِ فِيهَا بَعْدُ) .

استغلال الخط الحديدى لمنع للشركة وهذه الخساره « احساره الواقعة »
(*Damnum Emergens*) « وارجح انقوب » (*Quarum Cassans*)
قصد الطرفان إلى التعويض عنها .

وكانت الخسارة الواقعة تتمثل في

« ١ - مخلفات لمصرفه في سبيل اشاء الخط الجديد وتحويله إلى خط
جديد . و ٢ - شركة اسمرق في استغلال الخط لاستهلاكه هذه المقتات
من ايراد الاستغلال .

« ٣ - التحجى عن الاعتداع بأرض لا متبر التي يشعب الخط ومشتاته
المخلفة ، ذلك عن كل ارضه ارض من هذه الامير (٦٦ عام)

« ٤ - ارجح حقوق وكان سبيل في حرمان شركة مما يلي

« ٥ - تحجى سبيل موصف به به من مرقف

« ٦ - ارجح سبيل في كل سبيل حصص و كان هذا لارجح سبيل على
أثر توسيع الخط .

« ٧ - تطلب من موصف به في كل سبيل شركة و انطوي الأمر
على سبيل من ملكية الخط و لا يقتضى لاصاف عدته من لا تقتضت
قواعد القبول بعد أن يوصف به عن هذه التبرع بقرينة كاملا .

« ٨ - وسكن الأمر بقرينة في سبيل من ملكية وذلك سبيل
أولها « فلسفة بالحكومة » بحكمة مع انقوب من اندى يستوحده هذا
التنازل .

« ٩ - وتامهما : فلسفة للشركة : ان كان في يد من هيئة من هيئة
شركة الحديدية سبيل سبيل من الأجناس عن سبيل مهم جدا من
الأراضي المداحلة في الامتياز و عن الخط الحديدى اندى كان لغرض الأول
من اشتهاره سنة ١٨٩١ هو اوفاء بحاجات استغلال القضاة وعليه تم الاتفاق
في النهاية وساء على طب مصلحة سبيل الحديدية على مورد تأخير الخط

(شاملا الأراضي وحتى الاستغلال) للحكومة دور التنازل لها عنه .

« ولم سطو ذلك عمليا على مصابقة لأي من الطرفين بل وحدها كلاهما فيه حلا بآسده .

« فقد تبصر للحكومة أن تمتنع بالخط متناع امانك له ريث يصبح ملكا لها في موعد لاحق محدد وعحقق هو ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ واستفادت في آن واحد من لتحقيق استحوذ الذي رصيت الشركة بهذه الماسة أن يصحى به من قيمة التعويض اندي كان يستحقها لو أن الاتفاق تم على غير الحل المذكور .

« أما لشركة فقد بقيت أراضي اعتبارها سميعة لم تنس من الحية المدنية وفي مقابل ذلك رصنت الشركة ما يلي :

« -- تخصيصا قدره ٢٥ . ٠ في التكاليف لتلبية بحط تقدم مع ثب لم تكن قد استخدمته ، لا فترة لم تكن تلغ ٨ سواب .

« تم على الأحص لتجني عن التعويض اندي كان يستحقها عن ثم شطر من الرخ امتوت (وهو شطر المين بالفقرة « د ») .

« وأخير عوصت شركة « لآتي عن فهدا الانتفاع بحط (وليس فهدا ملكيته) - بالتسديد الجري للمصروفات التي تحملتها (المينة بالفقرة « ا ») .

« ولم يتم هذا التسديد فور اس قسط على -- واث ساقية حتي نهاية الامتياز بأقساط سوية ثالثة تشمل فوائد واستهلاك رؤوس لأموال التي خصصت للمشروع - مع اعتبار الفائدة التي تدفعها الحكومة تعويضا للشركة عن قبولها تقسيط التسديد .

« -- بحره من لاعفاء حركي المشر له بالمادة ١١ من الاتفاقية .

« -- « لابقاء على الحماية لموصحة بالفقرة (ح) أعلاه مع بعض لهيود لتجنب إساءة الاستعمال .

السيرة المستقيمة عليها وديت مستداما بما كان متوقفا عليها من مال احتياطي وغيره، وتمثلت الحكومة بشركة قناة السويس لاستبدال الأقساط المشار إليها فأقر الطرفان على البيع الذي يتم به هذا الاستبدال وقد طلب من شركة أن تخفضه إلى أدنى حد ممكن وأخير أقرت الحكومة دفعها من الاثني والعشرين فصدا سويوا لائحة قيمة كل منها ١٩٩٣ جنيه ولى كل بعين عليها دفعها بعبء سنة ١٩٦٨ (فى أن احمد كات ٤٣٨٤٨٠ جنيها تقريبا) مقابل قدره ٣٠٧٠٨٣ جنيها بدفع مرة واحدة

« ولم ترد في الماحضات في سمعت حسنة ولا في مكاسات استبدلة من ولا في نه يوم رقم ٤٧ سنة ١٩٤٧ الذي صرح بالحكم به فحدث ما لا يلزم من الاحتياطي العامة أية زيادة ووجه تسميته مستقر إلى حسن لتسديد مبالغ الاثني المدين ترعب الحكومة اليوم في تلبية طلبه على نهاء العبء بإعطاء كليا وإلغاء الأعباء الممركي بإعطاء حرثه

« واحتمة أن هذا لتسديد يمكن لا بمجرد عمليته من أعمال الخرابه والتحليل بدوي بعد سنة ١٩٤٧ الجديد الذي سمح بمطابق بطريق على هذه لتدفع - هو - أحد بطريق على عن مبرد لتبسيط مقابل تحي بطرف الآخر عن الاستغناء بالعوائد ومن ثم ترتب على ذلك بالنسبة مكلا الطريق انهاء التزامين متعادلين وقانونيين ، وعندهم من مبعين بمكيفية بعد ابرار رضى عن تسديد بمصر وفات كما أن الامارات لأخرى الواردة في اتفاقية سنة ١٩٠٢ طلت قائمة لم تمس .

« وقد وصف هذين الالتزامين ذهاب متعادلان والواقع أن الشركة تساهلت ساهلا يصفي في اتفاق سنة ١٩٤٧ حيث أن لأقساط احتسبت بقيمتها الحالية بسعر إعادة الأضنى للعرض ببدن كان من أقرب للإبصار وللعرف البدوي أن يحسن هذا الحساب على أساس سعر قائمة إعادة توظيف الأموال أي سعر العودة للسند في السوق فالحقيقة إذن أن ما أدته الشركة قد فاق ما أدته الحكومة .

« والحكومة تعجيلها تسديد الكليف قد تركزت دفعتها في الواقع غير
الشروط هذا من جانب من لغو بعض احدى تعهدات الدولة للشركة مقابل تحلي
لشركة عن الاتباع استقلال خط الحديد »

« ولا شك أن هذا لا حرج ، لكن يهين الحكومة من الأتراك
الآخرين اذ يبين انهم قد وضع مع الأتراك الأول .

« هذه هي الحقيقة ، لا مبرر في أن أتات لا تارة ، وأما مستشاروها
انكارها في سنة ١٩٥٣ .

سنة ١٩٥٣ ، اوقع في عهد توقيع الدولة لأحد من كبار وفود اسمرت
الأمر على ما كان عليه في احدى الشركات ، لم يتم التمتع بالحماية
على خط السويس - بور سعيد و لا على الخط الذي يمتد من السويس إلى بورسعيد سنة ١٩٥٢ .

ولكن في سنة ١٩٥٣ ادعى وزارة التجارة والصناعة ووزارة
المواصلات اسنادا إلى قانون صدرت من إحدى شعب الرعي لمجلس الدولة
أن هذين امرين (مبرة الحماية بور سعيد في المدينيتين ٨ و ٩ و حرجه
من مرة الاعضاء الحركي) بمعنى بانها من كان يجب ان يؤخذ في سنة ١٩٤٧
وهو التاريخ الذي قبل أن الحكومة أصبحت فيه مراكمة للخط تقسيمها
المعجل للأقساط .

« وتضمن هذه الوثيقة حصة من حصة من حيث الواقع ومن حيث
القبول »

« ولا شك من جلي أن هذه حصة من حصة من حيث الواقع ومن حيث
القبول »

ذلك أن الحكومة لم تمنح لشركة في سنة ١٩٥٢ بحرية وحسب
مدته ٩ من مدتها أحد ميزان تحريم هامة تكلف في اواقع أكثر من
مجرد قبول المسافرين وطرود بالخان في القطارات السارة .

« فائدة ٨ كانت تضمن تسير عدد أدنى من تقصيرات وخص على إساءة

محطة خاصة بمرتب مستحق لشركة كما أنها نصت على تسير قطارات خاصة
بها على طلب الشركة

« وقد رأى صاحب الرأى ان الشركة لم تستطع ان تلتزم بالتزاماتها في سنة ١٩٤٧
ستتبع هذه كل ذلك ويعتبر ان هذه الامدة كافية كانت قدرات
من رتب صوب فالحكومة سيجوز ان في حين احياح الاستعلاء عدد
من القطارات يزيد بكثير عما نص عليه . ولا توجد وان توجد أبدا محطة
المستشفى ثم ان الشركة تحلت نهائيا منذ سنة ١٩٠٣ عن القطارات الخاصة .

« وعلى عكس من ذلك عدت حميد مراد حصص الكيوتات لوردة
في امدة ٩ وتمت في كل حرة حق من مدون ان ربط ممتلكات هذه المدة
بلا تاوية بأية صلة .

« ان شعبة الرأى لم تروى في الامدة . ولا لا يصح ان شركة
لم بعد تسمع إلا بحاي في قطارات هذه وهي مفعلة لا ترتب عليها
مصرفات مباشرة على الحكومة وثقتهم مفعلة أخرى مفعلة للحكومة
في توجي محطة انشاء كوري ومرو . سنن . الخ .

« وثمة ما كان من احلي بقدر مفعلة لتتوى لحظ في سائر فقد
استند - عند تعيين المدفوع ١٩٠٢ والندفي سنة ١٩٤٧ الخاص بالمدفوع - ان
الحكومة تمنحها سدد مفعلة كل مفعلة فيها دفعه على كل حال ثم تذهب
الي أن من سفير أحد الاتراوات لي ارتطبت به مفعلة تناعها بالخط
الحديدي مع استنداد طريقه دفع مفعلة رتبها فوقها .

« ولم يكن تغير هذا الامر ، المصوب عليه في الاتفاقية بيجور بأية
صفة كاتب اعطاء الحكومة ، من تنبيه الامر بين الآخرين المصوب عليها
أيضا مع الاترام الأول .

« وهذا التجهيز بكفي وحده لمخصص كل ما ذهب إليه الرأى الذي
استندت به الحكومة .

« فسواء دفعت الحكومة أو لم تدفع الأقساط السنوية فإنها ستسمح مالكة
بحكم القانون عند انتهاء الإختيار وسواء دفعت الحكومة مقدماً أو لم تدفع
أقساطها فإنها تظل مستأجرة - ومدة أجرة فقط - لمدة الإختيار كذا (١) »

« وحتى لو حُنف لأمر من يترتب على ذلك أي أثر لانهاسة الحماية
ولا بالنسبة للأعفاء ثمركي وذلك للأسباب لمدة في ... »

تاسعا. (١) عن حماية النقل بالسكة الحديدية

(١) م يكن هذه الحماية نتيجة ستكون شركة مالكة أو لتكون الدولة
غير مالكة .

« من الخاطئ ألا يكون للملك أي حق انتفاع بمات المقول أو بالعقار
المتسكنين وهذا هو اوجه في كل احالات من يمنع فيها للملك انتفاع
المقول أو العقار أو يدارن فيها به بدون قيود عن حياتهما عندئذ

(١) في سن لامن لاعمى سنة ١٩٤٧ وهو من ٧٠٠٠٠٠ سنة ١٩٤٩ سنة
به بالمليون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٩ من « أي » الخاص بتمويل السكك الحديدية
حرص القرون على الامور سنة ١٩٤٧ من « أي » الرأسي مضمونة الا ان التي شهر
السكة الحديدية عبر وجهه ضمن الاراضي في سنة ١٩٤٧ وهي مضمونة بالسكك الحديدية
طما .

وهذا هو المسمى :

« دية ٤ — « أي » في حكومة « أي » ر الشركة العامة مع بعد

(١) من كذا ٥ و ٤٧ من « أي » جرة أرض مع حرم حوى
١٠٠٠ ٨٠٠٠٠ مخرج و « أي » مري « أي » جرة من حرم في شركة « أي » مري
القطرة) ولقد القى الخالي بمدة ١٠٠٠ ٨٠٠٠٠ سنة ١٩٤٧ لا ان احد حوى السكة
الحديد أو الاراضي المحيطة التي تحتها « أي » في « أي » جرة « أي »

« دية ٤ — « أي » في حكومة « أي » ر الشركة العامة مع بعد

أو صاحب امتياز أو غيرها) .

« ولكنه يجوز لهذا المستأجر أو صاحب الامتياز أن يحول الغير أو المالك ذاته بعضا من هذا الامتياز ومن هذه الجهة يكون مصدر امتياز هذا المالك في عقد جديد وليس في سند ملكيته .

« كما أنه يجوز للمالك أن يحتفظ لنفسه في عقد الامتياز أو منحه الامتياز حتى يتقاع حرثي بعد عدد من مدي الامتياز لا يجوز له أن يتقاع امتياز معه وفي هذه الحالة أيضا يستحق المالك حقه من عقد جديد وإذا أصبح حتى انتهاء موضع راع لا يدفع سند ملكيته من يرجع إلى عقد الامتياز الذي قبل المستأجر بموجبه هذا الشرط وهذا عدد هو الذي بين يدي وكيف ينتهي هذا الحق وذلك في السند المصوب فيه على توزيع الامتياز بين طرفين حسب اتفاقهما

« وفي هذه القضية كتاب شركة قدرة السويس قد اشترط أن تحتفظ بعض حق امتياز هذا الخط ومنه للعد في دراسة هذا الحق فقد حددت بمدة عدد محدد معين من كيلو مترات المسورين وكيفو متر الأطنان حتى الاستعمال هذا لا يصح لأي شرح واضح (كتملك الخط أو تسديد الأطنان السوية معجلا) ومن هذا لا يشترط تمتد شركة حقها .

« وفي سبيل تعليل الاشتراط المذكور لا نرى من التذكير عند الخط الذي هو ملك الشركة بتمتع جميع العمال والعمال إلى أطراف باتمام لا يفي بكل ذلك حسب في مبدأ التعليق والتفسير ولكنه ليس صره بالانقضاء الاشتراط فأثما . فالاشتراط في حياته امدائه لا يمكن سبل منها إلا ساء على أحكام واردة في سنن متعدي به أو في مصوص واجبة بشر صراحة إلى الاشتراط

« وفي إزاء التي عن تصددها كان هذا لاشتراط غير معن على أي شرط وظل كذلك .

ويعود مكرر أن حق لشركة في حماية بعض أعمال الفن لم يكن

مترئفا على كون الحكومة مستحرة بلحظ لا ما لكثرة له بل على كون شركة
قد حرمت نفسها من استعمال حصص كل عرض الأول من إشبائه سد
احتياجاتها الخاصة .

بأشرا أيضا عن محمية لعل باسكة لحددية

ب) لا يمكن قانون ترميم المحمية بمجرد تعرض شركتها لآخر من
شروط العقد أو عمره . وان الترام آخر .

« لقد أوصحت في تقديم حصة بخرتس لا يفتس .

اعتبار المسكية مترنة حتى على تسديد لأقسام لسوييه .

— واعتبار محمية لعل مترنة حتما على ا . مكية .

« ولكن حتى لو افترضنا أن مثل هذه سطريرات ليست حادثة فأنها بهجر
عن تسوييع اسفاد الترم بصب عليه بصریح لعارة إحدى الاتفاقيات وقدمه
الطرف الذي ارتبط به بملء حرية، وهو على علم تام به .

« ولا يجوز اسفاد مثل هذه التزامات لمعولة على هذا النحو إلا بمقتضى
حكم في لقانون أو حكم صریح في الاتفاق لمعقود من الطرفين .

« وما من حكم في القديور العام يصدق على إعانة موضوع هذا البحث
وبرين مشاركة المحمية كما أنه ما من حكم في اتفاقية سنة ١٩٠٢ ولا في ملحق
سنة ١٩٤٧ يصر على رواج هذه اشارة قبل حلول أي قبل انتهاء مدة
الامتياز .

« إن محمية لنقل صراحة للشركة دون أي شرط اللهم سوى
تحديد مقادير الانتفاع بمحماية وهو تحديد لم يقصد منه إلا تحجب الافراط
في الاستعمال .

« والمادة ٩ من الاتفاقية صریحة ولا تشير إلى أي حكم آخر .

« ولا يجوز إذن نقول أن نظام لمحمية يتغير من تلقاء ذاته بخرد تعبير

أحد الأحكام الأخرى

« ومن الملحوظ عدم عدم وجود أي ارتداد من حماية وهي أنه
فساط سنوية مدتها الحكومة وبما شئت من مصلح ولم يدكر في أي مجال
أن أحدهما يقوم مقام الآخر .

« وهذا السبب لا تعتبر قيمة القسط سوى زيادة أو نقصان عما تغير
مدى الحماية « تنفي ظروفي سواء تنصيص هذا مدى كما هو متعارفات الخاصة
أو تنويعه ، كزيادة عدد الكيانات من الحماية ورفع المرحل من شأنه
إلى الأولى) .

« ويكرر القول أن هذا هو السبب في اعتدال الحماية ، ومراجعة قيمة
استدلال لأقسام وحدها عندما تم لأمد في سنة ١٩٤٧ على عملية
الاستبدال .

« وهذا وحده لا يمكن فصل حكمه كل استدلال الدولة لاعتداله ،
« وفي ذلك حجة ليست مستمدة من لعدالة وضيعة تحسب بل أنها من
روح الامتداد ومن مجرد احترام التعهدات المعقودة .
« ثم ضمن حقوق شركة

الدولة المنصوص عليها بالمادة ٦ من الاتفاقية

والاستغناء عن نصيص عليه بمادة ٩ من الاتفاقية ذاتها

« ويرجع ليبروم أن الحكماء يستندون هذه الالتزامات المنصوص عليها
في المادة ٦ كانت تقصد إلى إضفاء الالتزامات المنصوص عليها بالمادة ٩
(أي التزام الحكومة بفتح شركة نقلت بحايه وأثرت هذا الالتزام دون
المرتبعة عن الوضع

« وفي ذلك تحذير لي لساقي أن هذا لا يترتب كل شرط ختمت انتهى
الشرط ، شركة وقبله الحكومة دون حداد التزامي لولاه لم تم الاتفاق .

« فهل يا ترى صاف عند من تفاوضوا عن الحكومة في ملحق الانعافية سنة ١٩٤٧ أن يجرموا الشركة في عفة منها من حقها في هذا الالتزام معويين في ذلك على مبدأ غاري مرسوم يطق نصيف آلي في المستقن ؟ لو سمح هذا لكان مدعاة لثقت في حسن نية هؤلاء مدوعين بل لا يوجد ما يبرر مثل هذا الشك .

حادي عشر : ٢) عن الاعفاء الجزكي

« إن كل الاعتبارات التي شرح في سلف مقدمة حشا اشتراطات بحماية نقل تنطبق أيضا على شتر من الاعفاء الجزكي .

ويبين أن نصيف إليها ما يلي : —

١) أن الاعفاء الجزكي إنما هو من الالتزامات

« بقدر نصيب بوضوح امددة ٦ من بقرة الأخيرة من اتفاقية ١٩٠٢ على أن « تعوض الحكومة لشركة عن إضمار الأرض من وإخط احدث من وذلك وفقا للأوضاع المبينة في اماده ١١ » وجاء في امددة ١١ لبقرة الأخيرة

« وقد سمحت الحكومة لشركة هذا الاعفاء من رسوم اجتركية سواء نصفته بد خرافي عن المصدرف إلى ألفت على عانها بمتنصي اعادة عشرة وتعويضها لها من أشعار بخط احدثي بين الاستدعيالية وبورسعيد والأراضي المخصصة لاستعمال هذا الخط »

« وبذلك يكون هذا الاعفاء هو القاس عن التزامين معينين فلم يمكن حائرا إلغاؤه إلا بإد مسعت شركة عن تنفيذ هذين للالتزامين وذلك وفقا لقواعد القانون العام .

« ويمكن لشركة تفذت الالتزامات البقاء على عانها تنفيذ تاما . والحكومة لا تنكر ذلك ولا يسعها أن تنكره .

« فبناء بورسعيد قد تم إعداده في حينه و زمن طويل قبل أن يعقد اتفاق الدمج في سنة ١٩٤٧ .

« ولم يقصص مدسة ١٩٤٧ شغل الحكومة للأراضي التي تدحل في اعتبار الشركة والتي تقوم عليها منشآت السكة الحديدية وبمر عليها الخط .
ب أن هذا الاعفاء كان يستحق للشركة لو كانت مسكينة لخط

هي التي نقلت للحكومة

« أوضح جيب من نصيب المدعي ٦ و ١١ أشار إليهما أعلاه والمادة ٣ من اتفاقية سنة ١٩٠٢ أن الاعفاء احمركي منح للشركة كموض عن أشغال الحكومة للأراضي و خط ، صنفها مستأجرة

« ولقرض أنت المقصود في كل التعويض عن شغل خط الحديد والأراضي المختصة لاستغلاله من شعوب من نفس مسكينة ذلك الخط وبك الأراضي من اشركة إلى الحكومة . وعندئذ لكان المستحق هو قطعا من بيع ممتلكات أو غير مقصود . ومن شعوب أو إن شغل إيجار ومن ادبي أن من بيع يكون أكثر من شعوب من المستحق عن الأشغال فيترتب على ذلك أن نقل المسكينة كان سدمع تعويض الحكومة نحو شركة الترامات أكثر من التعويضات المصنوع عنها سواء في المادة ١١ وفي غيرها من أحكام الاتفاقية .

« و... عليه لما اكتبى بآراء الأعضاء احمركي في اتفاقية سنة ١٩٠٢ شأنه في ذلك شأن حماية النفس ، من لأصيحت فيه لقرعات أخرى .

« وكذلك إذا اقتضت المحل فدره أن اتفاق سنة ١٩٤٧ يحدث هذا الأثر ساقط للمسكينة . وهو أثر لم يرد به متى نص — لارداد الالتزام الملحق على غاي شركة (خلافا لرغبة الطرفين المتعاقدين) ولاقتضي المطلق أن يرداد في مدة بل ذلك الترامات الحكومة

« ولا يستقيم مطلق الإدارة تعاضل سب التسديد المعجل الذي حدث في سنة ١٩٤٧ يستنع ادداد عنه شركة تحويله التبار عن الاتماع

ياحبط إلى تارل عن ملكية الخط ويستنع في آن وحد تعقيب عب.
الحكومة شطب تراعات أخرى كانت الحكومة، ود ارتطت بها وقت
ارتباطها بالالتزام الذي وقت به أخيرا .

ثاني عشر . الخلاصة

« إن إلغاء محامية نقل بالسكة الحديدية والانتفاص من الاعفاء اأخرى
لا يتفقان مع روح ملحق سنة ١٩٤٧ ولا مع حرفية مادامت اتفاقية
سنة ١٩٠٢ الرئيسية لم نص على مثل عذيق الأخرى .

« ومن الجائر أن ديوان الخمسة وهو الذي أثار الموضوع على
ما يروح قد طس أن الحكومة اسردت في سنة ١٩٤٧ كأوة لتراعاتها لأن
الديوان لم يكن يرى منذ سنوات بلا أردم في مبراية ورامة لمواصلات وهي
عمارة عن أرقام تمس دفعات فعالية وأرقام أخرى تمثل القيمة النظرية لأدوات
اسقل . ولم يكن الديوان على يدة من الأساس الحقيقي لهذه الأدوات .

« ولكن بعد ما أبدى ديوان الحاسة ملاحظته ووافي بها ورامة التجارة
فان الأمر انتس إلي يدي نمت الورارة لتتدارسه بحلاص مع لشركة ولترجع
على الاحص إلى بصوص اتفاقية ١٩٠٢ وملحق سنة ١٩٤٧ وتنسب إدا
دعا الا مر عما قصد إليه الصرف المتعارفين

« ولم يكن نوررة أراء اتفاقية قائمة من اتفاقية تأيدت في سنة ١٩٤٩
ولا يشوب وصوحها شائبة أن تنعى هذه الاتفاقية أو تنقها بعمل من أعمال
السلطة فلا تمس بذلك مصالح الشخص الذي تعامل مع الدولة فحسب من
تمس أيضا صميم حرمة الاتفاقات المعقودة » .

القاهرة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

الرد على مذكرة الشركة

تطوى مذكرة الشركة ، المؤرخة في ١١ ربيع سنة ١٩٥٣ ، على معالفت حريثة ، تدور كلها حول فكرة خاطئة ، وهي أن حظ السكة احدث لمقتد من الاستمائية إلى نور سعيد - وادى أنشء معرفة الحكومة المعسر - فوق أرض تعتبر من الأملاك العامة - ويسير عليه فاضلات وعربات مصححة سكك حديد الحكومة المصرية ، ثمون لشركة قناة السويس ، وبذلك الحكومة على هذا الخط من المصلحة ، فهي مسئلة حرية ، والشركة هي لذلك ، وترتب على هذه المسئلة معبر صحيحة ، امتيازات تدعيمها ، وتطالب الأبقاء عليها .

ونحن نحسن في إتيان الرد على هذه المراسلة في كتاب الحق ، ونجدهت أحكام القواعد ، وكاتب يبراه من الشركة ، في تدل على بمسطق القواعد ، الذي حاصر مولدها ، واستفحق نورها ، في هذه المراسلة .

أولا : ليس الامتياز ملكية - من رخصة إدارة مرفق عام من مرفق البلاد ، بطريق الإنابة والتفويض .

ما كان لشركة قناة السويس . ولا بمعنى هذا المرفق في أي وقت منها مالهكة ، شور من الأرض المصرية . في حين فيها بقعة ، ولأرض بني شيدت عليها منشآت ، بتدبير إدارة حركة الملاحة في نهاية ، ففقد لسويس ، وانشئت تابعة لها ، مرفق عام . وهذا المرفق ، بعد من الأملاك العامة ، في لا يمكن أن نهلكه الاقو د . أو شخص من معنى دالة طريقة من طريق اكتساب الملكية ، ولا يجوز التنازل عنها ، ولا تسقط بالتقادم ، بل هي بصيقة بسيادة الدولة على الأقليم .

ويؤكد هذا المقرر ، ما جاء في ديباجة فرمان ، ٣٠ ربيع سنة ١٨٥٤ ،

الدى وقعه محمد سعيد ، والدى تستمد منه شركة قناة السويس ، وجودها ، واحتصاصها .

« حيث أن صديقا ، هيو فردساندى ليس ، قد لفت نظره إلى الفوائد ، لى قد تعود على مصر ، من توصيل البحر الأبيض المتوسط ، بالبحر الأحمر ، بواسطة طريق ملاحى للسواحل الكبرى ، وأخبرنا عن إمكان تكوين شركة لهذا الغرض ، من أصحاب رؤوس الأموال ، فى جميع ندوب ، فقد قلنا الفكرة لى عرضها عليه ، وُعطيها بموجب هذا تفويضا حاجيا لاشاء وإدارة شركة مائية ، خفر ربح السويس ، واستغلال قناة بين البحرين ، وله أن يشر أو يسد إلى غيره ، جميع الأشغال ، والماني بلزمة ذلك ، على أن تدفع شركة لى الأهالى . ومن سده فى الأعمال ، جميع لتعويضات ، فى حالة ربح مديونية أملاكهم للمصلحة العامة ، .. خ »

ويستفاد من النص المتقدم :

أ - نةة هى قناة مصر ، وهى من أملاك الدولة العامة ، ولم يعط الوالى لى سويس لإلرحصة ، لاشاء شركة تحفر القناة وتديرها لحساب الحكومة المصرية ، ولكن هذه الشركة لا تملك عط .

ب - الأراضى التى كانت فى حيازة الامور ، ورعت الحكومة ملكيتها للمصلحة العامة ، من أجل القناة ، انتقلت من لىك الخاص إلى أملاك الدولة العامة ، ودفع لشركة جميع التعويضات ، كاترام ، من بين الأضرار التى أعطيت فى مقابلها النصب لأكثر من صدق إيراد القناة ، هذا الدفع للتعويضات ، لا يمس فى شيء صفة نيك لأراضى ، وهى أنها من أملاك الدولة العامة ، ولا يجوز أن تستعمل نيك الأراضى ، إلا فى أغراض القناة ، ولصاح الدولة المصرية ، صاحبة هذا المرفق

ج - علاقة الحكومة بالشركة ، هى علاقة أصيل وركين ، ولا أصيل أن يطرد الوكين ، فى أى وقت ، وبإشر الادارة نفسه ، أو بواسطة

و كين آخر ، ومن انعتق من أن رعى او كبل أنه مالك نزع من دروع المرفق ، وأن الأصيل مستأجر .

ثانيا - أرض الالتزام ، ملك الدولة ، وليس لشركة أب تقيم فيها منشآت غير ترحيص ، والمنشآت تصبح ملكا عاما بمجرد إقامتها .

عين السيد الأول ، من ومن ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ مهمة الشركة التي رخصت الى «شأنها لحسابه» أي لحساب الحكومة المصرية ، وهذه المهمة هي « حفر ررج السويس ، واستغلال طريق صاخ للملاحة الكبرى ، وإنشاء مدخلين كافرين ، أحدهما على بحر الأحمر المتوسط ، والآخر على بحر الأحمر ، وإنشاء ميناء أو مينائين » .

وحاق في سداد ربع من ذلك درهم ، أن شركة تدفع جميع نفقات تلك المنشآت ، وتوضع تحت تصرفها الأرض اللازمة لمشروع ، ولأن ليست مملوكة للأفراد ، أي أملاك الميرى الخاصة ، وذلك بعين معار .

ويجب أن يعرف بين مصاريف ونفقات منشآت وبين ملكيتها ، فأشركه تدفع النفقات في مقدس انتفاعها ، بصفت لا أكبر من على المرفق طيلة مدة الالتزام ، وإلما ملكية المنشآت نفسها للدولة . أثناء قيام الالتزام ، وبعد الالتزام ، ولذلك وضع الفرمان على كاهن شركة صيد المرفق والمحافظة عليه ، على نفقاتها ، ولو كانت منشآت ملكا لها ، لما كان ثمة حاجة لهذا النص .

وفي فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وردت تلك المسألة ، بمحريد من تفصيل وفيما يلي لمصوص خاصة بالمنشآت

« البند الأول : تقوم شركة ، بمصاريف من طرفها خاصة ، وتحت مسئوليتها بجميع الأشغال ، والمال اللازمة لإنشاء ، مما يأتي :

١ - قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى ، فيما بين السويس على لبحر

الأحمر ، وحليج لفرما على لبحر الأبيض المتوسط

« ٢ — قناة للرى ، صاخة بملاحة النهرية الشائعة ، فى النيل ، تصل بين
النهر ولقناة البحرية سالفه الذكر .

« ٣ — فرعين للرى ، ولتعدية ، متفرعين ، من لقناة المذكورة ،
وبحملان مياههما ، فى اتجاه السويس ولقرمه »

« البند الثالث » بصير حفر قناة المخصصة لملاحة الكبرى ، بالعمق
والعرض ، اللذين حددتهما بمرجع المحطة العلمية الدولية « (١) .

وفقد هذا البرنامج ، تداً القادة من مياه سويس نفسه ، وتسير فى
أحوال بطرول بالبحيرات المرة وعبرة التماسح ، ثم تنهى عند بحر الأبيض
المتوسط ، فى نقطة من حليج لفرما ، بصير تعديدها فى المشروعات النهائية
التي يضعها مهندسو الشركة .

لند لراجع تداً لرى صاخة لملاحة لنهر . طبقاً للشروط
الواردة فى لبرنامج المذكور من مدينة عذرة ، ثم تنسج وادى الطمبات
قديماً أرض حيسى) ونصب فى عدة البحرية العظمى ، عند بحيرة التماسح

« البند الخامس » . يتمرغ فرما بقناة سالفه الذكر ، منها ، قبل وصولها
لى مصبها ، فى بحيرة التماسح ، ومن هذه نقطة تصحيد ، من جهة نحو
السويس ، ومن الأخرى نحو لفرما . ويكون سيرهما موالياً ، بحرى لقناة
البحرية العظمى » .

« البند السادس » تحول بحيرة التماسح الى مياه داخلى صالح لاستقبال
تجميع الواحر حجم ، وقصلاً عن ذلك بترم الشركة . () بإنشاء ميناء
ملوفاية عند مدخل القناة البحرية ، من حليج لفرما (-) وتحسين ميناء السويس

(١) هي اللجنة التي استقدم دي لانس من دورود ، بعد صدور مرسوم ٣٠ - ١٨٥٤
وقد رفس تقررها دي محمد سعيد فى ٢ سارسه ١٨٥٦ ، وأشارت به بشق القاء
فى بلزح السويس ، لاسى السويس الى الامكنة .

ومرساها بحيث تستطيع لبواحر أن تلتحق إليها أيضا »

« لسد السابح : تعني الشركة دائم ومصاريف من طرفها بالمحاوطة على حالة القناة البحرية ، والموانئ الكعبة لها . وكذا القناة الموصلة بينها وبين النيل ، ولقناة الممرعة من هذه ، لأخيرة (١) »

والسود المتقدمة ، هي مو صعدت الأعمال إلى أسدت إلى الشركة بوجه عام ، وليس فيها ما يعيد من قريب . يعيد إنشاء مصفحة ، سمي بأرض الالتزام ، وترتيب حقوق للشركة على هذه المنطقة

وكل ما هالك أن سدا من السود ، قد أدخل على عهد سعيد . في ذلك العرمان ، الذي وضع في مرسا بمعرفة دي سيس ، ومن ما يوه من رجال وزارة الخارجية لقرنيه ، وقدم إلى الوالي . وقومه ، وهذا هو السد العاشر من نرمان المشار إليه ، وبصه كالآتي .

« تترك الحكومة المصرية للشركة - من أجل إنشاء السواط المشار إليها في السود السابقة وملحقاتها - حق استغلال جميع الأراضي اللازمة لذلك ، والتي لا تكون مملوكة للأفراد ، وذلك بدون أن تدفع الشركة عنها أية حرائب أو أتاوات . »

ولترك معاه أن الحكومة قد أعطت الشركة حق الانتفاع ، فقط ، واستتفت الحكومة ملكية الرمة ، ثم إن حق الانتفاع قد أعطى مقيدا ، عما تقتضيه نصوات بعضها ، وهذا هو المعنى المستفاد من عبارة « من أجل إنشاء القنوات » .

(١) أهى بطرء من هذا السد الجديد « شركة » ، « موصلة لنيل والقناة الشرقية » ، وذلك في الأمداف التي وقعت في ١٨ مارس ١٨٦٣ ، و ٣٠ مارس ١٨٦٦ و ٢٢ فبراير ١٨٦٦ ، وذلك فيما عدا ما يخص « الخ » الوالي إلى طرف « أدآب » وقت هذا الالتزام عندما أنشأت للقرعة للرونة باسم رمة امه « ، « بالاسمانيه وبورمبيد » على أثر الاتفاق للبرم في ١٣ ديسمبر ١٨٨٤ .

وقد أحدث سراجدي عشر من الثرمان . أربعة شديدة استجكت صمغ
سوات ، وسد بها الخلاف على مساحة الأراضي للارعة بالرفق ، وهذا نص
الحد المشار إليه :

« من نحن نريد مساحة ، وحدود الأراضي المموحة للشركة ،
بالشروط والمصوص عليها في فقرات الأولى والثانية ، من الحد لعاشر السابق
يرجع إلى الخرائط المرفقة بهذا . من المتيقن أن الأراضي المموحة تقصد
إشياء بترع وراعيها ، بدون دفع صرائب أو بدوات طبقا لنص الفقرة
الأولى ، مبنية في حقهم « بنون الأسود » ، وأن الأراضي المموحة تقصد
الزراعة ، وبني دفعهم بعض الرسوم ، طبقا لنص الفقرة الثانية ، مبنية
في تلك الخرائط باللون الأزرق » .

وسواء كان مزج لأرض تقصد إنشاء بترع ، أم بقصد الزراعة ، فال
المطرع ، أن ملكية تقيت بحكومية ، وبعد اقتصر مزج على حق الانتفاع
من أجل المرفق ، والمرفق ملك للدولة .

ومن يؤكد هذا الطرح بقرمان قد حارب في سنة ثلثي عشر نزع ملكية
الأفراد المصنعة عامة ، من نحن نسيد الاستعمار واستغلال الامتياز ، والملكية
لا تزرع مصالح آحاد أو مؤسسات .

وبما استحكم الخلاف بين المتنازعين ودي لسنس ، حول موضوع
الأراضي ، وموضوعات أخرى ، انتهى التحكيم حثري ، وكان الحكم فيه
الامراطور ، في يوم ثلثات ، وقد أصدر حكمه في ٦ يوليو سنة ١٨٩٤ ،
واستأن هذا الحكم بعرض فقط الخلاف فكانت لفظة الزراعة خاصة بالخرائط
والتمهيدات هي وصفت صفا البادئ منه من قرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .
وبعد احدى عشرة من قرمان ٥ سدر سنة ١٨٥٦ ، وقد استأن بالليون
ثلاث ، في هذه الفقرة عن مساحة الأراضي للارعة لأشياء واستغلال القباة
البحرية ، وجاء في أسباب الحكم « وحيث أن مساحة الأراضي يجب أن
تحدد طبقا للشروط التي تكفل مزج لعمدية » وقوله « وحيث أنه يلزم

للمعاملات الاستغلال على وجه مريض أن تنشئ الشركة . محزون وحوادث
وورش ، ومورن ، في الأماكن التي يتنقل على دائرة تلك المنشآت فيها ،
وأخيرا أن تنشئ مساكن للجراحين وملاحطين وعلماء من تداربهم أشعب
الصيانة ، وأعمال الإدارة .

وذلك العبارت وما إليها يعمد دأرا لراعى التي تركت تتعام عليها
المنشآت معرفة الشركة . - نخرج من ملكية الحكومة ، وإما ترك للشركة ،
وتتبع أدق البروفيسور . وهو ملك الدولة ، حتى الانحياز .

وقد جاء اتفاق ٣٠ - ١٨٦٦ . فاصفا في توصيف هذا المعنى .
في السود الآنية .

« السد الأول تختص الحكومة المتعينة : في حدود الأراضي المختلفة
مها كالحقبات للخدمة البحرية . جميع المراكب وسقط الأمر ببيعها التي تراها
لأمره تدفع عن «بلاد» ويجب أن يعرف هذا الاحتلال سير للملاحقة ، وأن
تتوزع حقوق الانتفاع المرسدة على شواحي الخدمة »

« السد الثاني للحكومة المصرية أيضا . مع مرماه هذا السد ، أن
تحتل من أحل مصادرها لإدارية (كالأرصفة والجنارك ومكاتب الخ) جميع
المناطق المحلية ، التي تراها مرسدة ذلك . مع عدم لاحتلال ضرورات
استغلال الشركة لمنشآتها .

« وعلى الحكومة - عند الانقضاء - دفع للشركة المبالغ التي تكون
هذه الأجرة قد أقيمت في سبيل إنشاء ، أو تمليك لأراضي التي ترغب
الحكومة في الاستيلاء عليها . »

وفي تفاه ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ نص في سد كسج على مارب لشركة
عن امتيازتها سابقة التي وردت في سدين ٧ و ٨ من فرمان ٣٠ - ١٨٦٦
سنة ١٨٥٤ وفي سود ١ و ١١ و ١٢ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦
وفي السد الرابع من هذا الأسس أعطى لشركة فقط ثلاثة آلاف هكتار

شرط أن لا تستعمل الأرض في عرض آخر غير مقتنيات الملاحة وإدارة الملاحة ، ومع تهايل الرهان في نقدة . وحرم عليها في هذه المصارفة والاستغلال العقاري ، وهذه هي العبارات الصريحة الواضحة التي استعملت في السد الرابع المشار إليه « يجب أن لا يعطي للشركة شيء يربط على ما يكفي لتحقيق الأغراض الماسة أعلاه ، فليس من حقها أن تطلع في الخصوص على أية مساحة أخرى من الأرض بقصد المصارفة أو استثمارها فيها بعد ، سواء كان عرضها ، هو تخصيصها للزراعة أو لافعالها المسكن عليها ، أو لبيعها لأهلها ، عند ما يتكاثر عدد في هذه الماطق »

وسد التاسع من لائحة السد المذكور ، نص على ما يأتي :

« تظل نقدة بحرية وجميع ممتلكاتها خاصة لرغبة لوليس المصري ، التي تأسس فيها تكامل الحرية ، على نحو ما تحري هذه الرغبة في مائر أنحاء البلاد ، بحيث يصح النظم والاعمال لهم ، ويقاد هو بين الدولة ولوائها . ويكون للحكومة المصرية حق المرور ، عبر نقدة بحرية ، في القبط التي تراها ضرورية ، وذلك من أجل مواصلاتها الخاصة ، ومن أجل حرية التجارة ، وممر الممرور ، وذلك دون أن يكون للشركة حق تحصيل شيء من رسوم المرور ، أو لائوات الأخرى لأي سبب من الأسباب » .

والنصوص المتقدمة توضع في تأكيد المعنى الذي ذكره وهو أن الشركة لم تملك شرا أو حداً من أرض مصر . ولا يوجد شيء اسمه أرض الاتزان ، وبالتالي لا يجوز للشركة أن تدعى أنها أحررت خط لسكة الحديد الممتد من الاسماعيلية إلى بورسعيد مهما كانت الأعطال التي استعملت في اتفاق أو في فبراير سنة ١٩٠١ .

وكل ما يمكن أن يقال هو : قد رخص في لوائحها ما شاء شركة مصرية مساهمة تخبر النقدة وتستعمل وتقيم الممتلكات اللازمة لها ، كوكيل عن الحكومة المصرية ، فكيف يمكن أن يقلب الوكيل مالكا ، والأصيل

مستأجراً ، والأصين يملك في أي وقت أن يطرده الوكيل ، ويدير المرفق
بمقتضى ١٢

ثانياً السكة الحديدية ، على ما ، وهذا الموضوع يهمه انشاء شركة

فيما يلي نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٨٨

« ١ تعتبر أموالاً عامة ، العقارات والمقولات التي للدولة ، أو
للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمصلحة عامة بالنسبة ، أو
بمقتضى قانون أو مرسوم .

« ٢ وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها ، أو الاحتجز عليها ، أو تملكها
بالتقادم .

وقد ورد النص المقدم بصفة عامة ، ونحن لصابط في حين لما نعلم ،
كونه مخصص لمصلحة عامة ، ولا نص أن شركة تستطيع أن تنارح في أن
لقاة نفسها ، وما تسميه أرض المأوى ، ومياه بور سعيد وأرضها ،
وسكك الحديدية الممتدة بداخلها ، وثبت أن نص من الفقرة بعضها بعض ،
كل ذلك من أموال الدولة العامة .

وفكرة الدومين العام في التشريع الفرنسي ، فإضافة شايمة من
ديكرتو لثورة ليدى صدر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٧٩٠ قد نصت على ما يأتي :

« تعتبر من ممتلكات الدومين العام ، عرق العمومية ، وشوارع وميادين
المدن ، والأشجار وتنوع المصالح المصلحة فيها ، وشواطئ البحر ، والأراضي
التي تتكون من طمي البحر ، وبذلك هي تحجز عنه مياهه وأوائه والمياه
والمورد وغيرها ، وعلى العموم كافة الأشياء العامة للدولة ، التي لا تقع
تكون مملوكة ملكية خاصة » .

والقانون الفرنسي الحالي لم يجرح بحكم قراره بثورة ، وفيما يلي نص
المادة ٥٣٨ من القانون المدني الفرنسي

« تعتبر من توابع الميراث من عدم التصرف وشوارع و خراب ، أي على عاتق الدولة ، والأشجار ، نوع انحصار الملاك فيها ، وشواطئ البحر ، والأراضي التي تنسكب من طمس البحر ، و التي التي يسحب منها مياه ، وموانئ ، و مرامي ، و موارد ، وعلى العموم كل ما هو آخر ، إلا ما هو شرعي ، لن لا تقبل أن يكون عمود ملكية خاصة »

و قد سلمت الشريعة الإسلامية لمصر شرعي ، في تقرير نظرية الأموال العامة ، وكان سيد الفقهاء في ذلك ، فقيه تعالي « « و منهم أن ... » و ... » بهم كل شرب مختصر ، و في الرسول عليه السلام « ... » شرع في ثلاثة : الماء والكلا والنار . »

و كانت نظرية الماء عام مفردة في مشروع المصري السابق على قانون الحالي ، فصحت المادة ٢٥ من قانون التدخل على أن « أموال الدولة ، كالتحصينات والموانئ وغير ذلك ، غير قابلة لتملك الخاصة » و أصدرت المادة ٢٦ من قانون المذكور « و كذلك الحال ، ... » الأموال العامة لمصلحة العمومية كالمطرق والقبائل وشوارع المدن ، وغير ذلك » و المادة ٤٣ من قانون رقم ٤٩ الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٧ نصت على أنه « لا يجوز لها (أي ، المحاكم المختصة) كدس أن تفصل في ملكية الأملاك العامة » وقد حدث ولاية المحاكم وحرم عليها أن تفصل في ملكية الأموال العامة أو أن تفسر أمرا يتعلق بأدائها ، و تفقد تبعه . فيكون محاكم أن تفقد من عمومية ، و ... » و ... » تفصل في ملكية الأموال العامة ، و ... »

وفي التشريع لأهل المدن ، الذي ألقى ، بصوص أكثر صراحة ، في تعيين الأموال العامة ، فالمادة ١٠٥ من قانون المدنى الأهلى كانت تنص على ما يأتي

« الأملاك الميرية المخصصة للمرافق العمومية ، لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها المدة المستقطبة ، ولا يجوز حجبها ولا بيعها ، إنما للحكومة دور غير ... » تتصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر ، وتشتمل الأملاك لأمرية . »

« أولا - طرق وشوارع وبقاطر والحواري بي ليست ملكا
لبعض أفراد الناس

ثانيا - السكك الحديدية وحقوق انتفاعات الميرة .

« ثانيا - الخصوم والقتال والحدائق والأشجار - والأراضي الداخلية
في مناطق الاستحكامات ولو رخصت الحكومة في الانتفاع بها بمدة معينة
أو خصوصية .

« رابعا - شواطئ والأراضي التي تتكون من صمى البحر ،
والأراضي التي تنكشف عنها المياه والنباتات والاشجار والأشجار
والأشجار ، وبقاطر ، والمستعمرات المستعمرة ، المستعمرة بالبحر مباشرة ،
والبحيرات المملوكة للميرى .

« خامسا - الأنهار والبحيرات التي تمكن الملاحة فيها ، والبرق التي على
الحكومة إخراجها ما يرمح عليها ويملكها ، مصارف من طرفها

« سادسا - المن والمرافق - والأشجار ، والأراضي وبقاطر الملاحة
الانتفاع بالأنهار والبحيرات والبرق المذكورة وغيرها

« سادسا - اجرام وكاف محلات لأشجار الخيرية المخصصة للتعليم
الاجرام أو غيرها ، سواء كانت الحكومة تأتمن إدارتها أو بصرف
ما يلزم لحفظها وبقائها .

« ثامنا - عتبات ادبية مثل المسارح والمدارس والمباني المخصصة
لأقامة ولي الأمن ، ومبانيات أو للمحافظات . أو عتبات وعي وحده
لعموم كافة العتبات المعدة لمصالحه العمومية .

« تاسعا - بساتين والحدائق ، والأشجار ، والمباني الخيرية
والمراكب الخيرية ومراكب الأمن والوسيلة ، والكتبات .

« عاشرا - الدورات العامة لعمومية والانتخابات الميرة ، والآثار

العمومية ، وكافة ما يكون جزءا لا يتجزأ من مصوغات القوانين أو لأشياء تاريخية

« حادى عشر — نقود الحربي ، وعلى وجه العموم كافة الأموال المبرية
منقولة أو ثالثة اختصاصه لمصلحة عمومية ، لقصد أو بمقتضى قانون أو أمر »

وفرت المادة العشرة من قانون المساءلة الأهلى الملغى ما يلى :

« يعد أيضا من الأملاك المبرية : اختصاصه للمرافق العمومية ، حقوق
التصرف المتعلقة بشوارع ، وبحارى المياه ، ولأشغال عمومية ولأعمال
الحربية ، وعلى وجه عموم كافة ما ينصب حقوق الارتفاق التى تستمر
ملكية الأملاك المبرية ، كقوة أو توجها للأوامر والقوانين الصادرة
لمصلحة عمومية . »

و لقانون المدنى المعمول به الآن لم يعد من الملك العام ، و يصيق بصفة
وكل ما هنالك أنه تحسب تمام مفرد الملك العام أو صير أمثله ، مكتمل
بالخصائص العامة التى ميره بها والشروط التى تطبق فيه ، و أحد بذكره
التخصيص للمصلحة العامة كضابط مميز لمال العام كما سلفنا ، وقد ترك
لقانون حرية واسعة للقاضي فى تقديره ، وعبر واضعه الأستاذ الدكتور
عبد الرزاق أحمد سمهورى ، عن الأحكام العامة التى رسمت بقانون
فى محاضرته التى ألقاها بدار جمعية الخيرية فى ٢٤ إبريل سنة ١٩٤٣ (١) .

وفى هذه المحاضرة ، قال عميد القانون المدنى ، فى مصر ، ما نصه :

« إن مشروع من ناحية ما يقوم عليه من أسس اجتماعية واقتصادية
« إلى بحارى رعات عصره ، فلا يقف من الديمقراطية عند معانيها القديمة
« بل يماشى ما حقق بها من تطورات عميقة ، ستكون بعد الحرب احاصرة

(١) هذه الندوة ليلية مدونة بمجلة المحامى ٢٢٤ - لعدد رابع والخامس
من ٤١٩ ، وهى من ١٩٤٣ ، ومجلد المدنى والادنى ١١ - لعدد ١٥٥ وما بعدها .

« بعد مدى وألغ أثراً ، فالشروع لا يقدر حرره الفرد إلى حد أن يتسحق من أجلها مصلحة الجماعة .

« ولا يجعل من سلطان الإرادة . محور الذي تدور عليه كل أرواد وط
« قانونية ، بل هو يوفق ما بين حرية الفرد ومصلحة الجماعة . . وتكون
« مشروع أحرراً بعيد من حق الملكية . فيجعل لهذا الحق وطبيعة احتيائية
« لا يجوز أن يحرف عنها المبدأ . فهو في ثوب نص يعرف فيه الملكية
« يقرر أن لمالك الشيء مادام مترماً حدوده بقانون . أن يستعمله ، وأن
« يتفق به ، وأن يتصرف فيه ، دون أن يتدخل من جانب الغير ، شرط أن
« يكون ذلك متفق مع ما حق الملكية من : حياء إحتيائية . ثم يورد مد ذلك
« من النظرية ما يؤكد هذا المبدأ وبفكره ، هالك لا يجوز به أن يخلو
« في استعماله ، إلى حد صر تحت الآخر ، ويجوز المشروع أن يتدخل
« الغير في سماع المبدأ ملكه . إلا أن هذا يتدخل ضرورياً لتوقي صرر
« هو أشد كثيراً من لصرر الذي يحسب المبدأ . مادام هذا يحصل على
« تعويض سكاني ، ويحس المبدأ عن استيعاب القيود التي فرضها مشروع
« على حق الملكية ليحصل من هذا الحق ، لا سلباً ، مطلقاً ، من وطبيعة
« احتيائية . تحت يتعارض حتى المبدأ مع مصلحة عامة ، بل ومع مصلحة
« خاصة ، هي أولى بالحكم . فالشروع بعيد من حق الملكية رعاية للمصالح
« لشروعة وتحقيق مبدأ التصالح الإحتيائي »

« وقد اختلف الفقهاء في كيفية حق الدولة على الأموال العامة ، فهذه
من أنكرت تمتد الدولة لصرا العام ، وهم « برودون » ، وهؤلاء
وصفوها حق الدولة على المال . « أنه مجرد ولاية إشراف وحفظ وصيانة ،

وأنها مظهر من مظاهر سلطان الدولة وسيادتها . وفي رأي هؤلاء أن موقف الدولة من دوميها العام لا يعدو أن يكون موقفه سلبى تحتا يقتصر على القدر الضرورى لتمكين جمهور من لانتفاع بالمال العام وبما تعد له ، وما تطور القانون الادارى ، قام بعض فقهاء وههم العلامة « ديجى » ، وهو صاحب المذهب الواقعى ، ولمكر لشخصية الدولة المعوبة ، وأككر على الدولة وصعها شئها مالكة لهد المال ، ومع ذلك من « ديجى » قد فرق بين دوميى الدولة العام ودوميى الدولة الخاص ، ورأى أن مفردات الدوميى العام تتفاوت درجاته ، سعا بصيغتها والمرافق التي حصصها ، وطريقة التخصيص . وقال به يوجد نوع من تخصيص يخص من المال العام محلا للمرفق العام ويوجد نوع آخر يخص منه وسيده من وسائل سيره ، ورب « ديجى » الأموال العامة في شئون لقرى إلى سب فصائل تتفاوت في درجاتها ، وذكر من بين هذه الفصائل : سكك حديدية ، وقال إنها تعتبر وسيلة للمرفق العام وليس محلا له . وهذا المرفق العام هو مرفق السفن المشتركة (١) .

ورذهب « خير » إلى حد يقول أن وجه البيع العامة المخصصة طب الأموال العامة ، حتى تقوى ملكية ، لأن الملكية تقتضى أن يكون لانتفاع « شئ » مقصورا على صاحبه لا قسمه للكاوف (٢) .

ومهما يكن من خلاف بين فقهاء في تدليل على عدم ملكية للدولة اامال العام وعندها مجرد أهمية عليه وحارسه به في نظر البعض وأنها مالكة في نظر بعض آخر ومهم . « هوريو » فإن هذا الخلاف الطرى لا يعبر في شئ من النتيجة لقانون لى تلتصع بصدء مادكرناه من قبل وهو أن لسكة الحديد من الاستعمارية إلى بورسعيد لا يمكن ناية حال أن تكون

(١) مذكرة « ديجى » في القانون الدستوى ، الجزء الثانى من ٣٣٩ .

(٢) مقرر لجمعية القانون العام سنة ١٩٥١ من ٤٦٨ .

ملكاً لشركة قناة السويس ، وأن أرض الالتزام ، وهذا هو تعبيرها ، تعد من الأموال العامة التي لا تملك لأفراد ولا لشركات ولا يجوز للدولة أن تصرف فيها إلا بإذارة من جهة أعلى لعام وهي لم تفعل ذلك قط .

ثالثاً الحكومة هي التي أنشأت مرفق سكة الحديد ، ولا يرتب اتفاق سنة ١٩٠٢ لشركة سوى التزامات مالية ، في حدود ما سمح به بمادى القانون العام .

وعلى ضوء ما تقدم نستعرض الواقع ، وبصحيح الأخطاء ، التي أوردتها شركة في مذكرة عامة ، محاولة أن نحقق لعمها حقوقاً ليست لها ، ويبان ذلك .

يتضح من وثائق اتفاق أول قرار سنة ١٩٠٢ ، أن الحكومة المصرية ، قد تزاميها ، لأغراض عمومية ، أن تعد شبكة سكك حديدية ، التي كانت تنتهي عند مدينة الاسماعيليه ، حتى تصل إلى ميناء بورسعيد .

وقد تبنى أن شركة قناة السويس ، قد أنشأت بين مدينتي بورسعيد والاسماعيليه خط ترام صيفي ، في سنة ١٨٩١ ، ودنت بناء على ترخيص حصلت عليه من الدولة ، صاحبة القصة . وسيدد المرفق ، وهذا الترخيص قد ورد في كتابات متدرة ، وأكمل هذه الكتابات ، باتفاقية سنة ١٨٩٦ ، التي حددت شروط إنشاء الخط . واستغلاله بمعرفة الشركة

ولما قررت الحكومة أن تمد خطوطها ، كان في ذلك سبب أن تدمر الشركة بارادة الخط الحقيقي ، وذلك طبقاً ، هو مستقر في قانون الإداري ، حول حق الدولة ما عدا الالتزام ، في أن تعيد وتبني فيه ، وفق إرادتها وحدها ، وهي تصدر مرسومها على المصلحة العامة ، ولها أن تنهى الالتزام من موعده ، وليس للتضرر إلا أن يطلب التعويض .

والحكومة المصرية ، تعين غير هذا ، فقد نهت اجراء من الالتزام

الخاص باترام الذي كان يصل الاستايعية مورسعيد ، وعوضت لشركة عن ذلك تعريضا سحيا ، إذ فلت بموجب بنقرة الأولى من المادة سادسة من الاتفاق المذكور ، أن تدفع للشركة تكاليف الخط لدى أمشأته ، كما ارتصت في بنقرة الثانية من المادة امشار إليها ، أن تدفع مانعة لشركة على هذا الخط في احمس سنوات ، التالية لتاريخ توقيع الاتفاق . وكتلت الحكومة الاستعلال بنحط لمشار إليه أثناء مدة للارمة لاث . خط الحكومة الجديد (المادة لسابعة) .

وقامت الحكومة شعرفها بعد فصان لسكة الحديد فوق أرض لدولة ، وأنشأت محطات ، ومحرك عرب سكة الحديد ، وكل ما يلزم لاستعلال الخط قطاراتها وعربات ، وأصبح هذه امشآت في عداد أموال الدولة العامة . بمجرد تنفيذ المشروع الذي أبرم بشأنه اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ .

وإذا كانت الشركة ، قد أمدت الحكومة بعض الأموال للارمة للمشروع ، فلم تكن أكثر من صواب ، أو مصرفي ، واستردت القرض . وفائدة ، وفوق ذلك كانت تتمتع باعفاءات من الأحمور ، قبل أن توفى أقساط القرض . وكان ذلك مرة . م يكن هذا ما يقاس ، ومع ذلك حصلت عليها ، إلى أن سدد المتبقي من الأقساط .

ولشركة عايط في مذكرتها ، إذ ستهلها بالكلام عن الحقوق ، والامترامات ، كما لو كان اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، عقد مديا ، بين طرفين متكافئين ، وهو في الحقيقة ، تعدد إداري ، يتضمن نوعين من الشروط () الشروط الانحجية خاصة بامشاء المرفق وإدارته . وبطريقة استعلاله ، وهذا أمر يعنى الحكومة وحدها ، وتملك أن تغير ، وتبدل في تلك الشروط ، كما تشاء . باعتبارها صاحبة السيادة ، ولا معقب عنها و (ب) الشروط التعاقدية ، وهي الامترام الخاص بالقرض وأقساطه ، ومنذ أن وفى الحكومة

«أفادت لتتغير في سنة ١٩٤٧ . لم يعد للشركة في دمة الحكومة شيء .
أي كان .

ومن لتعبراب . لي ورت في مذكرة لشركة ، وتد على حرة متاهية ،
ما لا يدعى بل يقاس ، إلا بالاستثمار والاحتياج

١ « توافق لشركة ، على أن تفسد الحكومة الأراضي الداخلية
في امتياز الشركة . . . الخ » .

و لأمر لم يكن متوقفا على موافقة لشركة من غمها ، فالأرض أرض
الدولة ، ولا شأن للشركة لتة مات . مرفق سكة الحديد ، ومن العت والتجى
الكل . عن أرض داحة في امتياز الشركة ، فهذه الشركة لم تأت إلى بلادنا
تستغل أرضا ، وإنما حارب تتجرفه . وتدير الحر كه فيها حساب الحكومة
المصرية .

٢ « تستمن الحكومة الخط الجديد . ويصبح مالكة له ، في ١٧ نوفمبر
سنة ١٩٦٨ » .

واخط ، قد دح في الأمل أنه بعد . من إنشاء ، وتخصيصه المصلحة
العامه ، وهذا تطبيق لأحكام لقانون التي تقدم شرحه . وأي شرط يحالف
حكما قانونيا في عقد أول فبراير سنة ١٩٦٢ . بعد امورا ، ولا يهتد به

٣ « مدع الحكومة لشركة أذنة سوية . تحتسب على أساس
التكاليف الاحتمالية . . . الخ »

والرد على هذا القول الجري ، أنه لا توجد حكومة في الدنيا تدفع إتاوة
لشركة ، وإنما شركات هي التي تدفع الإتاوات للحكومات ، وتقرض
الحكومة الأذنة استدا على حق ليدة على الاقليم ، ولكن الحكومة تعهدت
بأن تسدد المنع ، أي دمنة الشركة على أفسط ، وتفرق صكيد جدا بين
الدين والإتاوة .

٤ — « تضمن الحكومة للشركة سبيل عدد أدنى من القاطرات ... »
هذا أمر يتفق بالسيدة ، وبمعي الحكومة وحدها ، ولا شأن للشركة به ،
فهذا الشرط من الشروط اللائحية يخصه « إدارة المرفق » وليس التزاما
تعاقديا ، يرتب حقوقا مالية ، طرف في آخر ، ولذلك يستبعد هذا النص
من اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢

٥ — « تمنح الحكومة للشركة مجانية النقل » على خط لسويس ،
وبورسعيد الخ » كان ذلك مقابل آخر لفائدة المرفق ، فكانت الفائدة
مردودة ، وكان لبعض عبي هذه الميزة ، عدوا ، على حقوق الدولة ، وعلى
عن سيان ، أن الاتفاق قد أبرم في ص الاحتلال في سنة ١٩٠٢ ، وكان
الاحتلال يتعاقد مع نفسه .

وأما الاعفاء من الرسوم المركبة ، فلم يكن به ما يسوعه ، وسيأتي
لكلام عن بطلانه في بند آخر .

٦ « نقول إن الحكومة مستحرة نخط ، فهذا قلب للأوصاع ،
وتحدد شعور ، وإلكار لسيادة الدولة ، وادعاء بحافي الدوق السليم ، وقد بينا
أن السكة الحديد ما من عام بدولة ، والدولة لا تستأجر ماها العام .

رعا — الشروط لاطلة في اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ .

تأسس على ما تقدم بيانه عن أحكام الأموال العامة ، تنطل المادة
الأولى من اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، لأن الشركة لا تملك أن تتدخل ،
في موضوع مد خطوط حديدية بـ أرض الدولة ، ولا عرة لقبولها ، وعدم
قبولها ، وتنطل المادة الثانية من الاتفاق المذكور ، مخالفتها بنظام عام .
ولأحكام القانون المدني والإداري ، إذ لا يمكن أن تكون الدولة مستحرة
لخط حديدي ، فأمنته فوق الأرض التي تحصل لسيادتها ، وبعد الخط نفسه
ملكاعاما .

والمادة الثالثة من ذلك الاتفاق باطلة ، للأسباب المتقدمة ، والحكومة

مطلقة اليد في أن تنفي قصص السكة الحديد ، والمحطات ، وتأسيسها كما يجوز لها ، وتغير وتعدل ، في شكل المرفق - دون تدخل من حاد الشركة ، على أي نحو كان .

وامادة لتسعة . لم بعد لها وجود - خصوصا وشها كانت ميرة ، ليس لها ما قبلها ، سوى أن يكون ردو حادثة القرض ، كما أسلفنا وسبق في كلام عن بطلان شروط الاعضاء من ارسوم الحركة ، ساب بطلان المادة ١١ من لاتفاق المشار إليه .

حامسا لم تحمل الشركة أية حسارة كما تدعي

١ - لم تعمر الشركة شئ ، لواء حفظ لواء هديم ، عند ما أبرم اتفاق أو - فبراير سنة ١٩٠٢ ، ذلك لأنه لم يرحص للشركة ناشد ذلك لقرم ، كي تجعله بابا للاستغلال . ولكن لمستعين به في تصرف شؤون المرفق الأصلي ، وهو إدارة الحركة الملاحية في القضاة ، وكل عمل يخرج عن نطاق المرفق الأصلي ، بعد استغلالا غير مشروع

وكان المعروف أن ذلك لزام بكلف لشركة . ولا يبر ربحا ، لأن العرض من الترحيص به ، يسير بقل عمدا وموصفيا ، فباعتها ، ومذشكة السكة الحديد ، قد رفع عن كاهلها . عما عمل بكلفها ، ولا يدخل في صميم اختصاصها .

ب - ولا يجوز أن يؤذن لشركة شئ تقول إنها تخلت عن أراضي الامتياز ، التي يشعلها الخط ، والأراضي لم تكن لها . بل هي رضى لدولة ، وقد رخصت لها لاستخدام حرة منها ، في نطاق ما يبرم لإدارة الحركة الملاحية في قناة السويس .

وأشارت مذكرة الشركة إلى ما صمته ربح مفعوتا ، وفيه تقدم بيان ، الرد على هذا الادعاء ، فليس ثمة ربح فوت على شركة ، لأن مجانية نقل موظفيها

وعملها وبصائعها ، كانت إثراء على حساب الدولة بلا سب ، ولم تكن شركة شركة حق ، حتي تنتظر ربحا من خط التزام الضيق .

والشركة بكارثة تقول « تلك هي عناصر ضرر ، الذي كان سيصيب الشركة ، لو ابطوى الأمر ، علي سائر مهب ، عن ملكية الخط » ، وهي ليست مالكة للخط . ولم تكن مالكة له في أي وقت ، فالخط كما قلنا ، يعتبر من أملاك الدولة العامة .

وقد أمنت في السبعة ، فتقول إن هذا تدار لم يتم بالنسبة للحكومة بمصحة ملغ التعويض ، ولم يتم بالنسبة لشركة ، لعدم توفر مصحة فيمن ينسار ، وهذا هنر لا تلعب إليه ، وهو مبني على خطأ في تصوير الواقع .

سادس - طرقت الشركة من الحكومة مصيب الأسد :

حصلت شركة من الحكومة ، لقاء لسعة التي قدمتها لها ، حينما أشتت الحكومة خط السكة الحديد على ما يأتي

أ - أقساط لمدة أربعة وأربعين عاما بمعدل ١٩٣٩٠ جنيها في السنة ، أي ٨٥٣١٦٠ جنيها .

ب - المبلغ لدى دفع مائة مائة في سنة ١٩٤٧ لسداد أقساط اثنين وعشرين سنة ، كانت تنهي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وهذا لمبلغ هو ٣٠٧٠٨٣ جنيها

ج - قائمة سوية بسنة ٤ ، عن الملغين المتقدمين لمدة ٤٤ سنة ، وهذه قائمة كانت في أول سنة ملغ - ٦ ملغ و ٥١١٨٩ جنيها . وهذا لمبلغ كان يتناقص تدريجيا كلما سدد قسط ، ولا أقل من أن يقال إن الشركة قد حصص علي ضعف ملغها في شكل فوائد للقرض .

د - الاعفاء لقاحش من أحوار السكة الحديد لمدة أربعة وأربعين سنة . وإذا كان هذا الاستعلاء الشفيق ، قد حدث في الماضي ، بسب

القوصي لثي أثعها الاحتلال . وحرى مخالفة لمواثيق الحق والعدل ، فإن
تريد الشركة ما أنب ترح إلى وراء . وتصر على امتصاص دم سقرة
الخبوب ؟

مناها م تكن تسوية سنة ١٩٤٧ . خميص إمارة ، بل سد د أقساط

في تقدم ما يكني للرد على ما جاء بالسد لسادس من مذكرة الشركة ،
ولاحاجة للتفتيش في ما جاء بالاحتياط الدفعة ، أو الامتيازات المتبادلة ،
أو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٧ . الذي صرح للحكومة بأخذ مبالغ للارثة
لسدد أقساط المهرص . واشتركة تعاون ، أن تزهق كل تلك المصروف
وتخرج على خو يؤيد المعنى الذي رده ، ولكنها محاولة فاشية . وقوب
هراء ، فاعلمية من أولها إلى آخرها م تنكس إلا فرض فائدة ،
وقد تم الوفاء .

ولم يكن التسديد عملية حراره . وما كان لشركة أن تقبض كلاما كهذا
في مذكرتها . وتتاول أمور الالعبها . ونوع في المصطلح إلى حد نقون
إن السداد قد تم من طرف في مقابل سداد الآخر عن سعر الفائدة ، فقد
حرى السداد ، مصعبه أخطاء عاصية رمت

وإذا كانت الحكومة قد تراجعت ، في تنفيذ ما ترتب على اتفاق سنة ١٩٤٧
إلى سنة ١٩٥٣ ، فإن التراجع لم يسطر حقا . على أية حال ، وغير حاد
ما كان يجري في الطلام ، في جهود المصراع ، وقد قامت الثورة تنفض على
القوض ، وتضع الأمور في نصابها .

والاعتراضات التي تثيرت . صد ما رأته شعبة لرأي عجمس الدولة ،
اعتراضات سقيمة . ومن التحق أن نقا ، إن مصص الفتوى قد أخطأ
في أساسه .

ومن عجب أن تقول الشركة إن اتفاقية أول فبراير سنة ١٩٠٢ ،
قد عقدت بحرية تامة ، وتتجاهل أنها عقدت في ظل الاحتلال ، وفي أعقابه ،

وصيحت بمعرفة المستشار ابي الاخلاصي ، وفرضت على الحكومة مرسا ،
فوقها دون أن ترفضها . من وقعها رئيس مجلس المطار ، مصطفى فهمي ،
ولم يكن المحس يملك أن يعبر شره صا حصرية . في عهد الالتزام الأجنبي ،
أو يحلف تدفقات سائمه ، ووقعها اخيو . فلا يعبرها سلطة أقل من سلطته .

ثمها — ليست شركة مسكدة رتبة حال مود مؤكد أن بقاة ومشتاتها
مرفق عام ، والسكة الحديد مرفق عام . وهذه المرافق هي أموال لدولة
العامة ، ويست للشركة عليها حقوق ادمكية رتبة حال ، وما يدعى بها أن
تزداد تلك العمارات الخارجية ، التي أُرعت بها وأُرعت في مذكرتها . ولا محل
للاستناد على النص لمدش ، في الحكومة في نهاية لامتياز تصح بحكم القانون
ماركة للحط والمحقارة ، واحط ميث عام بلامه ، التي من عام مد إشائه ،
ولم تر من هذه الصفة ، ولحق انشار إليه مخالف منظم عام .

وتسلمت شركة في أحد هوامش مذكرتها على ما جاء بتحقيق خاص
رغم تحصيل لعمدة في اتفاقية ٧ مارس سنة ١٩٢٩ ، إذ وردت الصارة
الآتية : « وهذه المساحة ، لا تشمل الحرم الخالي لسكة الحديد ، وعية
هذا الاستثناء ، هي أن سكة الحديد ، وحرم من أموال الدولة العامة ،
يمكن استثناءها نتيجة لهذه الصفة .

تسعا — يمكن العرض من إنشاء خط سد احتياحات الشركة

وقد أحسب الشركة توهن حجتها وبطلان مرعها . فترجعت وقالت
« لم تكن هذه الحماية نتيجة لكون الشركة مسكدة أو لكون الدولة غير
مالكة ، والشركة بطبيعة الحال ليست مالكة . وما كان لها أن تملك الأموال
العامة المصرية ، ورغم أن الخط مد شيء سد احتياحات شركة ، وهذا
أرغم في داه ، يافض ما فسه . في اجراء الأوب من مذكرتها ، من أنها
حسرت بحرمها من خط التزام نصيق ، وبقيد أن إنشاء خط الحكومة ،
كان هذه ها ، واحق إن الخط قد أنشئ بمعرفة الحكومة . لتصل لندن

انصرية بعضها باسمين . وتسد حاجة اهل ان . ولم يكن هناك عرض
آخر ، إلا أن تكون رواسيت العرب . فباسم عشر باقية في عهد الشركة
فتتصور أن القادة ماتوا . ومدن تدمر مدائن . وهاهنا لا يقرها غيره أحد
ناشرا . لم تكن اعبية الا مجة "عطيت للشركة في عطفه من ارم

وهي مجة ادمى عا . قد . كسوف أن ذكرها . ثم إنها تنافي طبيعة
مرفق الشركة الجديدة . وعن سره . وتحقق لي عاب مجهزة سكة
عديد . سطة أخرى تسج رحى لسر بحرية . ولا واحد فوصى صراحة
أقبح من هذا . وأشد كرا . وليس بعد نوع من الملح مشي .
في أي بلد من بلادهم . إلا أن تكون مستعمرات متحدة

ولا تمنح الظروف الاستثنائية التي عاصرت برام مثل تلك الامانات ،
وقد تحطم القيد ، وتطور الزمن

ونقول إنه لولا تلك المجة . ما أرم ادمى . فقرار سنة ١٩٠٢ ،
قول فيه مما يسهل ومعالجة وتعد مردود . فمن هذا . مع المدونة من أن
تعد خطوطا حديدية ، حيث شاءت ، وكلما أرادت ، فوق أرض الوطن ،
وهل يوقف ذلك على مشي شركة ، تستمد وجودها لقانوني من لتشريع
المصري ، وتعتبر شرعا من رعايا ادمى المصرية ' ٩

هذا ادمى ، لا يجوز أن يكتب في مذكرة ترفع جهاب حكومية ،
وحرأه مساوية في الاثبات على احد . وفي هذا صانع .
ولكن شركة توى الحكمة سره البية . وبذلك تسبح فأصبح
ما شئت ' ٩

حادتي عشر لائحة الحركي ومبدأ الاعاء الحركي . تشر حركي .
كل يجب ألا يتحد ، فقد منح هذا الاعاء في عمه ارم . تقتضى السد ١٣
من فرمال ٥ يناير سنة ١٨٤٦ . في سنة في باريس . وقدم لمحمد سعيد .

دفع عليه ، ولم تم حرق نقابة . رأى إسماعيل أن الاعفاء لا يعد له ما يبرره ،
وطالب الشركة بالتنازل عنه . ولكن دى لم يسس كعادته ، طلب مقابلا
صحفا ، وهو عشرين مليوناً من الفريكات الذهب .

ونتم إبرام اتفاق أول ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، قبل افتتاح النقابة بأيام ،
ونص فيه على ما يأتي ، في مادة ذوي مه

« اجزاء من أول أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، تدفع شركة عن الواردات
« التي تأتي ٣ ، رومها ، وروم مقولتها . وعملها ، وموطئها ، نفس
« الرسوم التي تخص على جميع مستورده لربا مصرىون . وعلى ذلك
« تتنازل لشركة ، عن الامتيازات الخيرية لمصوص عنها في البند ١٣ من
« عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، والتي صار تفسيرها ،
« وتوحيدها بموجب القرار الصادر في ٥ مارس الماضي ، بمعرفة اللجنة
« التي اجتمعت ، ضد عرض القاهرة ونصيح الشركة حاضعة ، وبما
« يختص بالمرش ، والعوائد الخيرية ، جميع الضرائب ، والرسوم ،
« والمؤنح في أصدرتها ، أو يصدرها الحكومة . »

وبص في البند السادس على ما يأتي :

« تقدر امداد السعة للحكومة ، من واقع لسود سابقة ، وذلك « اتفاق
« الطرفين ، بمبلغ عشرين مليوناً من الفريكات . »

وفي البند السابع ، تنازلت الشركة عن مسائل أخرى لقاء عشرة ملايين
من الفريكات .

وورد نص البند العاشر ، كما يأتي :

« يدفع مبلغ ثلاثين مليوناً من الفريكات ، المتفق عليها في بدين ٧٥٦
من الحكومة للشركة فوراً ، بتسليم لعدد اللازم من كوتونات أسهم
الحكومة في شركة قناة السويس . لتعطية هذا المبلغ وفوائده سعر ١٠ في

المائة ، على نفس هذه الكميات ، من الـ ١٧٦٩.٠٢٠ سهماً من أسهم
شركة قناة السويس ، التي تملكها الحكومة

» والكميات التي تملكها من الأسهم ، بعد استحقاقها ، من
أول يناير سنة ١٨٧٩ .

» ولقاء هذا القرار عن الكميات ، كما تقدم ، أعطى نفس المدير
شركة هذا الأمر ، سنة ١٨٧٩ عن شركة لمجددو ، محاضرة عن مبلغ الثلاثين
مليون من نفقات ، وهو المبلغ الذي ذكره

وترتب على هذا القيد الوارد ، من التأثير من الاندفاعية المشار إليها .
رادت أن تعاد الحكومة المالية . تلك الأداة ، التي ترتب كلها على مشروع قناة
السويس ، وحرسها الخزانة المصرية . ووقعت في نفس موقف لتجدي من
مصر في اجتماع الجمعية العمومية المساهمين في سنة ١٨٧١ ، وأصر على
حماية الحكومة المصرية من حصول اجتماع الجمعية العمومية ، وهي نفس
ما يقرب من نصف أسهم لشركة . وترتب على ذلك ، في سنة ١٨٧١ ، أسفرت
عن قرارات شركة قناة السويس ، عن حارس مصر المالي ، وصطفت لأن
تبيع أسهمها لاغتراض في سنة ١٨٧٥ . أن استحوذت حكومة إنجلترا اقتضاء
٥ ، من قيمة لأسهم التي ردت . وهي ما يقرب من أربعة ملايين جنيه ،
مدة خمسة وعشرين عاماً ، وهي هذه التي تدرلت عن أرباح لأسهم صوالها ،
فردت الحكومة المصرية نفس الأسهم من قايدها ، من ثمة لمدة
خمس سنوات .

وكان ذلك كله من أساليب الحكومة المصرية التي أدت إلى انهيار
السياسي ، ثم الاحتلال البريطاني

وبذلك كانت من نواحي انهياره . من ومن صورته ، أن تسرد
الشركة في حال الاحتلال . حتى انقضاء من الرسوم الخيرية ، في اتفاق
١٩٠٢ . ثم توسعت في الاعضاءات الخيرية حتى انتقم بها

مقاوموها من الباطن ، وانشقت بها في أدوات واهور المياه بالسويس ، وفي غير ذلك مما لا يقره عقل ولا قانون .

ولا أدب على أن الانشاء . كل تغيير للشركة بحيث لا تكون مؤسسة خاصة للقانون المصري . وصحة ونسيادة علي . وهي الأمر العالي بنظام العام ، ولأوسط مبادئ تعاون عام ، من ورود نص المادة ٣ من اتفاقية ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ . الخاص ، له ، الاستعدادات الحركية ، لصيغة لآلية .

« ومن المتواضع عليه ، باتفاق الطرفين ، أنه ليس للشركة من غرض ، إلا استغلال القناة البحرية ، وصيانتها وتحسينها ، فالشركة ، لذلك تتمتع

للتعاون العام ، وتقدر على كل استثناء ، أو حق ، أو امتياز خاص .
وبناء على ذلك تقوم الحكومة منذ الآن ، ومقردها ، بتدبير خدمات البريد ، وليرق نسبة مما تنعده للجمهور . غير أن شركة تحتفظ لنفسها ، مع ذلك بحق الاحتفاظ بقطار ليرق الخاص بها لخدمة أعمالها ، ولخدمة مرور السفن التي يجتاز القناة البحرية » .

وبناء على ما تقدم ، ما كان للشركة أن تتمتع بالاعفاء الجمركي الذي سبق أن تنازلت عنه ، بناءً أموان طائلة كلفت البلاد من الخسائر الاقتصادية والسياسية مالا يحده .

والدولة السادسة من يدي ثوب فبراير سنة ١٩٠٢ ، التي نصت على أن « تعوض الحكومة ، الشركة عن شغالها الأراضي والخط الحديدي ، وذلك وفقاً للاوضاع المبينة في المادة ١١ » بطلاناً مطلقاً ، لأسباب أهمها .

١ - أن الأرض أرض الدولة ، والخط الحديدي من عام ، ولا يمكن أن تطلب الدولة بتعويض لأنها أثبتت صرفاً لسكة الحديد فوق أرض الدولة ، فهذا التعويض ليس له أية مزية من صيرر أصحاب الشركة ، وقد شرحنا هذه النقطة بما فيه الكفاية .

٢ محبة هذا الشرط للصلح معهم لأن ورش ارسوم الخريكية من أعمال السيادة ولا يمكن أن تعمل يد الدولة وهي تشير عملاً من أعمال السيادة ، شرط صحيح ورد في إتفاق كان

٣ لا محل للتفاوض أثناء عملية التمهيد « مادة ١١ » لمصالح التي أُلغيت على ما يقف « وقد استردت شركته هذه مظهر من أسيادها وارثها ورائدها .

وما بحث على الأسف وبشر اختيله . أن ينج شركته في كرار المعايير الخاطئة ، و«عقارب الجرحنة» التي لا تقبل رأيه حال حكومة متقدمة ، وعود ونقول من حكام مدكرتها « إن هذا الإلزام كان يستحق للشركة لو كانت ملكية ، لخط هي التي بدأت إلى الحكومة ، وإن الإلزام المبركي معج للشركة كتموت عن اشغال الحكومة للأراضي والحظ عينها مستحقة» وتريد لشركته أن تحرق ، إياها كانت ماسكة للخط ، ولو أن إلتاق سنة ١٩٤٧ قد أريد ، نفس الملكية ، كان حتماً على الحكومة أن تدفع نفس الأرض والخط الممتد على لشركته . ولا يمكن أن يرد على ذلك إلا أن يكون هذا إلتاق في القرب سبع عشر ولسا في عصر تيم سعيد ، وإن الأرض والخط كانا دائماً وأبداً من أموال مدينة العامة ولم يكن لشركته ماسكة في أي وقت حتى يعود كلام عن نقل ملكية ورش كان شركته مفرجة ، بلغ من إلتاق أستعمل في سنة الخط وقد رد إليه بقرص ورائده

غفلت الحكومة الفدا اتفق - ١٩٠٢ برمه

وغفلت انتهاء عقد التزام الشركة

وبعض النظر عن المعالقات التي جرت اليها شركته . والتي مددها فيما تقدمه ، قد مات صاحب النظم الذي دفع مدكرتها أن المسألة التي مدديها ليس موضوع عقد مددي . وإنما هي مسألة عقد إداري . خضع لأحكام

القانون الإداري ، وكان واحداً على الشركة أن تضع نصب عينيها المبادئ الآتية ، المستقرة فقهاً وفصحاء :

١ - إن الشركة حدود مرفق عام . وسكة حديد الاستماعية ، بورسعيد . ولاستماعية السويس . من المرافق العامة القومية ، أي أنها تتبع الدولة مباشرة . ولست لها شخصية قانونية متميزة عن شخصية الدولة .
وإنها مرفق عام . مساهمة قدرها الدولة مباشرة . ولا شأن للأفراد ، ولا للشركات بها . فالدولة تسد حاجة جماعية ، وتشبع عن طريق المرفق العامة ، التي تنشئها .

وتضع الدولة . وهي تصدد إدارة المرفق . نصب عينيها اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية . وكذا اعتبارات الأمن ، وتلك أمور توحى بتدخل الدولة ، ونفرض عليها طريقة الاستغلال المباشر

وقد درجبت الدولة المصرية . على إدارة كثير من المرافق الصناعية والتجارية بنفسها ، كالسكك الحديدية ، والتعريفات ، والتليفونات ، وهذا الاتجاه يعينه قد شاع في أوروبا خيراً ، وخصوصاً في إنجلترا وفرنسا .

٢ - والمرفق الاقتصادي ، الذي يدار بهذه الطريقة ، يخضع بقواعده المالية العامة ، وتصاف إيراداته إلى إيرادات الدولة ، وكل المسائل والممارعات المتفرعة عنه تخضع لأحكام قانون الإداري ، ويكون رائد الدولة ، في تصرفاتها الخاصة به ، مائزاً محققاً للمصلحة العامة ، ولا تنقيد بأي اعتبار آخر .

٣ - وأما الالتزام ، أو امتياز المرافق العامة *Concession de Service public* ومنها الالتزام المصوح لشركة قناة السويس ، بحفر قناة ، وإدارتها للملاحة . فهو عقد إداري . يوحده عهدت الدولة ، في حصة قناة السويس ، إلى الشركة بإدارة هذا المرفق ، واستغلاله لمدة محدودة ، وذلك عن طريق عمد وأموال ، تقدمها شركة ، وعلى مسؤوليتها ، في

عقداً للمباح لها سحب كبير من رسوم المرور في القناة ، فالشركة تدير مرفقاً عاماً ، وإن كان يدر عليها ربحاً ، ومفروض أن تستفيد الدولة منصيب كبير من هذا الربح ، وينتج على هذا المبدأ الأساسي الآثار الآتية .

(١) من حيث الطبيعة القانونية للالتزام : وقد حثت الآراء ، فقال بعض الفقهاء ، وخصوصاً في ألمانيا ، إن الالتزام ، هو وليد أمر انفرادي تصدره السلطة منحه الالتزام ، وعلى ذلك تحتل حكومة أن تدخل فتعدل قواعد الالتزام وتلغيه ، دون حاجة لرضاء الغير الآخر ، وهو الشركة المانحة .

ودهب رأي آخر إلى اعتبار الالتزام عقداً مريباً ، وهذا احتل مؤداه تعطيل القواعد ووجب نصيقها على جميع المرافق العامة ، خصوصاً وأن الالتزام يتمتع في ذاته بالانتماء عمداً لا تمتنع بها الأفراد ، كمشغل المرفق العام .

وهذا استبعد هذه لفظة ، وصاغ بعلامه « ديجي » Dugou لفظة جديدة ، عرق فيها بين لخصوص في شغل الاعباء المالية المتبادلة بين جهة الإدارة وبين المانحين . ومنهبة هذه الالتزام ، وكنيته استرداد ، وسفير الأشغال العامة ، أي يقتضيها الالتزام . وهي لخصوص مادية ، والخصوص في لا يقتصر أثرها على المانح ، ومباح الالتزام ، وإنما تمتد إلى المنفعين ، وهي خاصة بسطيم المرفق العام وسيره ، كتحديد الرسوم أي محور تحصيلها ، والاحترامات ككنية بحفظ سلامة المنفعين ، وشروط الانتفاع بالخدمة التي يقدمها المرفق ، . . الخ ، وهذه لخصوص لاجبه

Réglementaires

وهو عرف القوانين المدني الجديد - التزام المرافق العامة . في المادة ٦٦٨ فقال انه « عقد لعرص منه إدارة مرفق عام ، ذي صفة اقتصادية ،

ويكون هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق ، وبين فرد أو شركة ، تعهد اليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن .

وحسب القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، تنظيم التزامات المرافق العامة ، ونصت المادة الأولى منه على أنه لا يجوز منح التزامات المرافق العامة ، مدة تزيد على ثلاثين سنة . وهذا ليس بصريح على التزامات المرفق العامة للقائمة قبل صدور هذا القانون ، ومنها التزام شركة قناة السويس ، وإذا كان هذا الالتزام ، سبته في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، أي في حدود ما نصت عليه المادة الأولى من القانون المشار إليه . فإنه في جانب ذلك يجب أن يلاحظ أن التزم شركة قناة السويس حاصص للشرائط الأخرى الواردة في هذا القانون . ومنها المادة الثالثة التي حددت ربح الملتزم بما لا يزيد عن عشرة في المائة من رأس المال ، وأطلق يد الدولة في الالتزام ، إلى حد حادارة استرداد المرفق ، قبل ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

(ب) بالنسبة للدولة ما يخص الالتزام ما أن يباشر الحقوق الآتية :

(١) حق الرقابة على أعداد المرفق العام وإدارته . وهذا الحق ثابت للحكومة ، ولولم ينص عليه في عقد الالتزام ، فالحكومة مراقبة جميع أعمال شركة قناة السويس . وتنصرقاتها ، رقابة فنية وإدارية ، كما لها الرقابة المالية ، التي يتجتم أن تصرفها بواسطة إدارة الشركات في وزارة التجارة والصناعة .

(٢) حق تعديل التصويص الاتحجية بدون توقف على إرادة شركة قناة السويس . وهذا الحق مستمد كذلك من طبيعة المرفق ، وهذا المبدأ مستقر قضاء لمحلس الدولة في فرنسا ، ومعمول به في مصر ، في معظم شروط عضاءات التزام المرافق العامة ، ونصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ إاد تقول : « لساح الالتزام دائماً ، هي احتضنت ذلك المصلحة العامة ، أن يعمل من تلقاء نفسه ، أركان تنظيم المرفق العام ، موضوع الالتزام

أو في تد استعلاءه ، ويوحده خاص فوائهم الأسعار ، خاصة به ، وذلك مع مراعاة
حق الملتزم في التعويض إن كان له حق والتعويض لا يكون إلا إذا حدث
إخلال بالتوازن المالي لعقد الالتزام .

وفي حالة شركة قناة السويس ، لم يحدث إخلال أي كان بالتوازن المالي
لعقد التزام شركة قناة السويس . وإجماعاً انتهى حديث هو أنه يوجد ثلاثة
مرافق

مرفق يدار بمعرفة شركة قناة السويس ، وهو الخاص بالقناة ودارتها
واستعلاءه .

والمرافق الثاني ، وهو خط سكة الحديد من الاستماعية إلى القاهرة ، وهو
مرفق إداري عام ، يدار بمعرفة الدولة ، وهو سكة حديد الحكومة
المصرية

ولثالث مرفق احتراك . وهو مرفق إداري عام ، يدار ويستعين بمعرفة
الدولة نفسها ، بإمالتها من حق السيادة .

وهو كان من المثلث الذي يخطط بين المرفق الأول ، ومرفقين الثاني
وثالث ، في اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ ، فالتعديل الذي طرأ هو أن
الحكومة وصعب الأمر في تصانده ، وصفت هذا الخط وفصرت التزام شركة
قناة السويس ، على الحدود الواردة في عقد الالتزام ، وصفت هذه لشركة
من أن تطرق إلى مرفق سكة حديد واحتراك ، ولم يحدث أفضل إخلال
مالي لتوازن عقد شركة قناة السويس ، انتهى بمرتبها أرباحاً حالية ، وكل
ما كان لها قرض معتمدة ، حتى ودفعت لها الأقساط المعقولة

٣٣ للحكومة أن تسدد مرفق قناة السويس . وتحلى شركة القناة قبل
يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

صت مدة : من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، على ما يأتي

« يجب أن يحدد وثيقة الالتزام ، شروط وأوضاع استردادها ، قبل انتهاء
مدتها » .

وتقول مذكرة الايضاحية : إنه وإن يكن لمخ الالتزام ، في سبيل المصلحة العامة ، ولقاء تعويض عادل ، حق استرداده ، في أي وقت آخر ، حتى ولو لم يشر إلى ذلك الحق ، في وثيقة الالتزام ، فقد رُئي من الأفضل تبعا لكل راع ، في شأن تقدير ذلك التعويض ، تقدير قاعدة ترمي إلى أن وثيقة الالتزام يجب أن تحدد شروطه وأوصاف ذلك الاسترداد

ومن يملك الكل يملك الجزء ، ومن يملك أن ينهي التزام شركة قناة السويس ، قبل مواعده ، يجب أن يقيه من شوائب بقي كانت عاقبة به ، وكانت نصيب الدولة بحدى شديد .

ومررت بجمعية من كلمات الالتزام برمنها

والزام هامة السويس ، من حيث الحقوق المالية ، إلى لطرف في دمة الآخر ، يجب أن تعالج برمنها ، وتفحص ككل لا يتجرأ ، فالشركة تدعي أن عملا قد أصابها ، من جراء إلغاء إعفاءات سكة الحديد ، وبعض الإعفاءات البحرية ، والدولة قد أصابها عن شدة ، في أمور كثيرة ، ومسائل عدة .

ومن الخير أن تفهم بدوة استعراض لما صي كلاء ، عند ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ إلى سنة ١٩٥٤ - ونراجع العقود . والمكائات المتبادلة ، والتصرفات التي حرت ، وتصعبا تحت مظار القانون العام وتبين ما كان صحيحا فتقره وما وقع باطلا فتلغيه ، وسحت مادحت في دمة الشركة بحق ، أو بغير وجه حق .

وتقره الجمعية الشاملة ، سنفرسي إلى تسمية لا معر منها ، وهي .

إله عفر الترام شركة قناة السويس ، قد أصبح عبر دي موضوع

ومن هو الحكومة أنه تنسلم المرفق ، وملحقاته ، ونبرمه بنفسها ، وإله

الشركة مبرئة للحكومة ، في مبالغ سـ يستأجر بها ، وهذه البرهنة
ترواجية السراية .

وسطيع شـ مع هذه الحقيقة المدعاة ، في مدكرة شـري ، مؤيدين
القول بالدليل ، والبرهان .

والخلاصة إن الشركة تسكن في ثنى وقت مسكنة . ومؤجرة لخط
السكة الحديد ، ولكها كانت مقروضة . واستردت القرض ، وحصلت على
فوائده

والحكومة لم تتجاوز حدود سلطتها ، إذ وصلت على الاعفاءات من
شكوى . وهذه الاعفاءات تسكن حق الشركة ، بل إنها حرمت ،
من كانت تقرضا في حق . في عروب ميسية أن ما قبلها ، أم غطت
إرادة الحكومة ، فم تسكن حرة . من كانت مكرمة ، واحقوق لا ترب
على أعم ، أو امتيازات لمصلحة للنظام العام .

وسلي ردت دعوى الشركة حاسرة من أساسها . وحبرها أن تسكت ،
فيس ثمه شبه تعوقا معادلة الحكومة شـي يعوض

ثالثا مسائل التمايز المنشآت

من حضر الانعقاد . أن أرباب الشركة . في صن لاحتلال . تلك
امكانات التي تمودت منها وبين الحكومة في سبي ١٩١٩ - ١٩٢٠ . ووت
أن كانت الثورة عصرية . فأنمة على قدم وساق . وسجنت لشركة في انهار
تلك مقروضة . وخصوص من الحكومات الرجعية ، التي كانت تعص بحساب
الاحتياط . على حقوق بريد أن تثقل بها كاهل الدولة حتى يكون انهاء الالتزام ،
ضربا من ضروب المحال .

عن في فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ على المنشآت في السد العاشر من
الفرمان المشار إليه ونصه :

« عند انتهاء مدة الالتزام ، نحن الحكومة المصرية محل الشركة ونستمتع
جميع ما لشركة من الخفوق ، بدون أي تحفظ ، وتستولي سقيلا تاما
على القناة التي تفصل بين بحرين ، وكذا المنشآت التي تكون تابعة له .
ويحدد اتفاق ودي ، أو طريق التحكيم ، التعويض الذي يوجب للشركة ،
مقابل ترك أدواتها ومنقولاتها » .

ويتضح من نص المتقدم ، أن الحكومة احتفظ بحقها في الاستيلاء
على المنشآت التي يقيمها الشركة ، عند انتهاء الالتزام ، بغير مقابل ،
وبين للشركة حق التعويض الذي تعويض به

وكل ما هـ ذلك ، وبما يخص الأدوات والمعدات . في مواد مملوكة
فقط ، أحبر للشركة أن يوجب التعويض ، إلا أن الحكومة أن تستولي
عليها ويكون تقدير هذا التعويض ، بالأساس اودي ، أو بالاحتكام إلى
أهل الخبرة . لم يتم لاتفاق ودما . ومفهومه أنه نص على سحكيم في وقت
لم تكن هناك محاكم ، ولكن مدة اتفاق ١٧ فبراير سنة ١٨٦٦ والنص فيه
على خصوع الشركة للمحاكم المصرية ، يكون تقدير هذا التعويض في حالة
عدم لاتفاق متروكا للمحاكم المصرية ، هي تلك وحدها لفصل في أي نراع
يقوم بين الشركة وبين الحكومة .

وفي فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وردت صيغة سد المشار إليه ، في آخر
سود هذا الفرمان ، على الوجه الآتي . -

« وعند انتهاء هذه المدة ، تستولي الحكومة المصرية ، على لقناة البحرية ،
التي أسستها الشركة ، وعلى شرط - في هذه الحالة - أن تستلم الحكومة ،
جميع المواد ، والمهمات ، المخصصة للخدمة لبحرية ، هذه المنشأة ، وأن تدفع
قيمة ذلك للشركة ، بعد تقديرها ، إما بالطرق ائودية ، أو بواسطة
الخبراء » .

والجند الذي ضخم على رأسه ، هو أسد دفع قيمة المواد والمهمات المخصصة للخدمة البحرية ، صار شرطاً لاستيلاء الحكومة على القناة ولحققتها ، عند انتهاء الالتزام . وكان الأمر متروكاً لمحض رغبة الحكومة المصرية ، في فرار ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، ففكر لها أن تستولي على الأدوات الثقيلة وتعوض شركة ، ثم تكلف الشركة سقل أدواتها ، وهذا متفق مع الحق وبعد . لأن تلك الأدوات قد تكون تامة أو غير صالحة للاستعمال فيجد الحكومة أعنتها قبل انتهاء الالتزام وتخزين أدوات أحسن من أدوات شركة .

وتكليف ماحاه ناسد المشار إليه . هو أنه كان هناك وعد بشراء أدوات الشركة عند انتهاء الالتزام . وأوعده بالشراء قد صدر «سنة لأشياء محبوبة» وغير معروف مفرداتها ولا نوسب ولا قيمتها وهذا يوحي أن نحن المتقدم ناصح وتسهيل الحكومة أن تتجسس منه

ولكن حدث مع شديد الأسف أن كتب الحكومة المصرية في سنتي ١٩١٩ - ١٩٢٠ كثر استجداء وسفينة من عهد سعيد وكانت الشركة أشد حشماً من دي لندس ومستعمري القرن التاسع عشر ذلك أنه توددت مكاتبات بين وزير المالية وشركة قناة السويس ، في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ وفي ١٤.١٠.١٩٢٠ وصدور قرار من مجلس الوزراء ، بحلته المتقدمة في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠ ، للموافقة على المكاتبات التي توددت منذ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ إلى أربع جلسة مجلس الوزراء المشار إليها ، وفي كل تلك الأوراق نص على أن الحكومة تتعهد عند انتهاء مدة الالتزام ، أن تدفع أثمان جميع

المباني التي تقيمها الشركة لسكنى موظفيها وعمد ، فوق الأرض التي حصصتها

الحكومة لأغراض الالتزام ، وذلك قياساً على ما جاء في السد ١٦ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وتقدر قيمة تلك المباني بطرق الودية ، أو بمعرفة خبراء .

وقد توسعت الشركة في إقامة قصور ، وعمارات شاهقة لسكنى موظفيها

وعملها ، في مدن بور سعيد وسويس والاسماعيلية وبور فؤاد وبور توفيق
 وشملت في ذلك أيد إسرائ . وهي مسخرة على هذه السياسة ، لاسدا
 لخاصات إدارة القناة واستغلالها . ولكن تريد أن تنص كاهن ميرانية الدولة
 ولا رقابة عليها في ذلك ، ويكفي المذوق أن يتي بطرة عني تلك لقصور
 التي يسكنها الموظفون الأجانب .

كسب عولج الأمر في سنة ١٩٤٩

من دحات حكومة ابراهيم عبد الهادي ، في مباحثات مع الشركة
 الاستعمارية ، لتسوية مسائل أسفرت عن اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ لدى
 سميانه ، تسمى بمدوح رياض ، وزير التجارة والصناعة وقتئذ ، لم تكن تلك
 امشكلة بحافية عديا ، ولكنها عاجت علاحا لم يكن إلا درا للمواد في
 لعيور

وقد ورد في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة لمجلس لشيوخ وهو
 التقرير الذي رفعه المهندس حسين سري إلى رئيس المجلس ، في ٢٣ يونيو
 سنة ١٩٤٩ ، ما نصه :

« صدر قرار من مجلس الوزراء سنة ١٩٢٠ ، باعتبار مزارل السكي نفي
 نقيم الشركة مستخدمين وعملها ، في حكم الآلات ومهمات ، الأمر الذي
 لم يكن موجودا في عقد الامتياز ، والذي يؤدي إلى زيادة أتعاء الحكومة
عند الاستلام . »

وفي فقرة أخرى ورد في التقرير اشار إليه تحت عنوان مزارل السكي
للعمال والموظفين ، ما نصه :

أشرنا سلفا ، إلى أن مجلس الوزراء سنة ١٩٢٠ ، منح الشركة امتيازاً لم
 يكن لها من قبل ، وهو الحصول على قيمة الباني القائمة لسكي الموظفين ،

والعلم ، عند نهاية الامتياز ، فوضعت كالأذونات والمهمات ، وفي هذا ما بقي
على لدولة أعداء كثيرة مستقلاً ، لا محل لها .

وفي الاتفاق المعروف ، ما نصي بأنه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢
يجب أن تنقش الشركة مع الحكومة مقترده . على الرأبغ السنوي ، سواء
مساكن الموظفين وأجناس لكي تنقش لتوسع في هذه امشآت خلال لسنوات
السبع الأخيرة في مدة الامتياز

وفي هذا ما ضعف كثيراً ، من جهة قرار مجلس الوزراء الآتف لذكر
ويعود ما وبو ما حراً ، إلى لوضع الأصلي الطبيعي .

وهذا هو النص الذي ورد ، في اتفاقية ممدوح رياض ، التي صدر بها
القدون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩

« باب العاشر - مبادئ السككي ، موظفين وتعامل

« مادة ٢١ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، يعرض على الحكومة
البرامج السنوي ، للمساكن التي تبنيها الشركة لموظفيها وعمالها على أرض
مستطقة الامتياز لتمكين الحكومة ، من أن تقسم هذه المساني الجديدة ،
بالشروط المتصوص عليها ، في المكائنات المسالمة ، بين الشركة والحكومة ،
بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ و ١٠ و ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ » لقد ظفرت
الشركة في سنة ١٩٢٠ ، دس حصر إذ جعلت تسليم المرفق للدولة ، معلقاً
على سدود قيمة تلك امشآت الذي تقرر من قبل ، في عقود محمد سعيد
نفسه ، أن تستولي عليها الحكومة مجاناً وبلا مقابل وهذا الذي جرى
في سنة ١٩٢٠ كان تصرفاً باطلاً ، بخلافه لمبادئ القانونيه الخاصة بالمرفق
العام ، ثم إن مجلس الوزراء لم يكن ذا صفة بحيث يستطيع أن يعبر بمصوصا
جوهرية ، في عقد الالتزام لأصلي ، ولكن الشركة لما طأوضت ممدوح
رياض أراد ، أن تصحح هذا الوضع - من فدت المسألة ودرت الرماد
في العيون إذ ترك لها الخبل على الغارب إلى سنة ١٩٦٢ ، تنبى كما تريد وتوسع

إلى أبعد مدى ، وهذا أمر يصعب من بروز مظنة نشاط الشركة ويؤلمه
 من يراجع مبرراتها في نسوب لأحيرة ويلاحظ الاعتدال الكبيرة التي
 ترصد لأعمال الاشياء دون أن تكون هذه الأعمال أي مقتضى ،
 وفي سنة ١٩٦٢ تكون شركة قد حلت مؤامراتها المستمرة محاولة إرهاب
 اميرانية . وعما جنة امركة في مدتها شركة محكومة المصرية بمحتسوس
 الاعتداءات المتعددة في حط مسكة حديد الاستاذ عليه نور سعيد وفي تلك المدة
 التي بشر بها كمال في هذا منس من لشركات تصح ينة شركة الحبيشة
 إذ في تعق حيط العسكوت وتشتت حجاج و هبة ، وسيكون موقعها أشد
 وصحا باسنة هذه المسألة بدأت بدرا . وصنع احكومه عدم الأمر الواقع
 ومن الالتزام على كره من بلاد . والماورة التي حرت في سنة ١٩٦٢ ماورة
 مفضوحة .

على أن يرى صلا هذا من مصلح للاسباب الآتية
 أولا — نعتن لشركته بغيرا من عمالها وموصفيها عن لأمية التي
 يشعرونها ، وذلك بسبب ما أسسه من اشياء من الالتزام ، خصوصها على
 ثمن قد منحت من حكومه بعد ذلك ، برقي إلى درجة الاثراء بغير
 سبب .

ثانيا — هذه لنسب عائل من حري عليه العمل في العقود لمائة سي
 برعها الحكومة في عقود الأعمال العامة خاصة بناء الماطر والخرانات ،
 تقوم الحكومة بالاستيلاء على المستعمرات التي تبنيها الشركات المسكني عمالها
 وموظفيها بغير مقابل بل وتشرط مواصفات خاصة لهذه المساكن من
 إسهام ، ونص على ذلك في عقود الأشغال العامة وهذا هو الذي يتفق مع
 منطق الأشياء .

ثالثا — في عقد الالتزام ، ترك للشركة سنة سحرة من صافي الأرباح
 ودرها عما في هو المتبقى بعد انتطاع مصاريف شركة وتكاليف هذه المشتات
 وغيره من الدخل العام ، فكون الشركة تقضي ثمنها في نهاية الالتزام معاه

أن يضاف إلى أرباحها سود اعتبرت ضمن انصروفات . والشركة لا تأتى رأس مال جديد تقم هذه الممتلكات وإنما تستخدم أموالاً من إيراد الفناء نفسها . هذا الإراد الذى يعتبر تملاً حلاً للدولة ولم تقابل بشركة إلا عن سنة ٧٠ . من صدى الدخل هذه ولا يمكن محاورة ذلك باقتضاء أموال صرفت فعلاً لحساب المرفق وكل متروك أن تصرف هذه الأموال حساب المرفق الذى هو ملك الدولة . ولولا ذلك . ما كان للشركة أن تحصل على تلك النسبة المرتفعة من صافى الأرباح .

رابعاً : إن الفداء نفسها من عام من أموال الدولة . والمراقى كلها من عام ، والممتلكات التى قيمت من أجل سير هذه المرفق تعد حكماً من الأموال لعدم أو عدم ملك عام ، ولا يمكن تأنيدها ، أن تدفع الدولة عنها ثمناً وهذا يمكن أن يقال بالنسبة للممتلكات الثابتة وبالنسبة لمقتولات من أدوات وغيرها لأنها شترت من أموال المرفق التى تعتبر كرسوم اعمركية تماماً

خامساً : كانت اتفاقية ممدوح رياض مشيئة باحراف تشريعي خطير موحد لصلاتها وتستطيع الحكومة بحرة قم أن تلغى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ . ويعتبر هذه الاتفاقية هى كانت تمرد عش وتواضو صد المصلحة العامة ناطبه ولا يمكنها وكذلك انقضت سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ باصية لاها كانت تقيده عش وإكراه وكانت مشيئة بكل هيوب المفسدة للربح ولا يمكن تصحيحها بحرة لاحقة

سادساً : عدم تكافؤ التزامات الطرفين . فالحكومة قد عنت عب حاجلاً لا يتفق مع أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتراميات المرافق العامة . ولدى يعتبر دستور تلك المرافق والمادة الثانية منه تنص على ما يأتى :

« يكون لمخ الالتزام ، الحق فى المادة الطر ، فى قوائم الأسعار ، عقب كل فترة رسمية ، على الأسس التى تحددها وثيقة الالتزام .

وتقول المدكرة الانصاحية لقانون في هذا الصدد انه إذا كان الالتزام قد عقد لمدة طويلة - فإنه يعتبر من هذه الالتزام تحديد قوائم الأسعار ، على وجه ثابت لا يتغير وهذه القوائم هي التي تحدد حراء الملتزم

فعياضا على ذلك وتمشيا مع روح هذا القانون ، تملك الحكومة أن تحد من أرباح شركة هذه لموس - وأنتمثل ثلثات والادوات وغيرها مما تريد أن تسولي عليه في نهاية الالتزام هي أرباح حوية ليس هي مسوع ، وليس يكشف عن روح التشريع مثل المادة ٣ من القانون المشار اليه وقد نصت على " لا يجوز أن تتجاوز حصة الملتزم لسوية في صافي أرباح استغلال المرفق بعد ١٠ % من رأس المال الموصف والمرخص به من مدخ الالتزام وذلك بعد خصم مخصص استهلاك رأس المال . وما زاد على ذلك من صافي الأرباح يستعد " ولا في تكون احتياطي خاص للمستويات التي نص فيها الأرباح عن ١ في المائة وتقدم ردة هذا الاحتياطي متى بلغ ١٠ يوازي ١٠ في المائة من رأس الشركة . ويستخدم ما بقي من هذا الزاد في تحسين وتوسيع المرفق العام " وفي خفض الأسعار حسب يرى

مناخ الالتزام .

من جهة أخرى أشرت احدى من تعاون « مناخ الالتزام دائما ، من اقتضت ذلك المنفعة العامة . أن يحد من لقاء نفسه ، أو كان تنظيم المرفق لعام موضوع الالتزام أو قواعد استغلالها . »

والمادة السادسة أكثر وضوحا . في تأكيد المعنى الذي ذهب اليه واضعها :

« إذا طرأت ظروف ، لم يكن من المستطاع توقعها . ولا يد لمناخ الالتزام الملتزم بها ، وفصحت في الاحلال بالتورر لدى الالتزام أو إلى تعدين كبير ، الاعتصدي كما كان مقدر وف منج الالتزام قد أن يعدد قوائم أسعار وإذا اقتضى احد أن يعدد أو كان تنظيم المرفق العام وقواعد

استعماله ، وذلك لتمكين الملة من أن يستمر في استعماله ، أو حفظ
الأرباح الباهظة إلى القدر المقبول .

فإذا كان تقديرات قدم من إدارة حماية ضد لمن ليس يكون نتيجة
طرووف طارئ، وهو من أن يترك ، يمدح الحماية ضد الشروط التي تكون
نتيجة على أن كراه وتضمن ، كما جارية ، منزهة على حساب الاداء ،
العامه فتضمن برامد شروط من مكنة

وعلى كل ، رجوع من يكون هذه السنة الأخيرة من بحث دقيق من
حاسب الادوية عند الآن من أن على لمور حصر وحرد أدوات ومهمات
ومعدات شركة حصر ادقيق ومراوفا حرافة شدة مع كل عتبر ردة
وضع عند المالية على يد من لها يدورها أو مموية لأمانة أحن
لأبرام ووضع الادوية أهمه الأمر الواقع ، وعلى عن أن من حيث استثمار
شديد لوطوة وتحارب الأمر بقرير مريت منه أمانا ، وكل تهوون
في مثل هذه السنة قد . هذا في حدود اوطى . ومسؤولية كبيرة أمام الله
وأمام التاريخ .

رعا . ونحن في عداد مسائل لمشت ، الاحتفظ صاحب مدينة التي
اعتصمتها الشركة ومسائل لديه مرشحة في يومها ، لا هل في هذه لقطة
مما نحن الترام ، عقود نراء مكنة . وكذا احداث وامررت وعيها ،
وقد أرمب الصفات كثيرة ، في من لاحتلال ، وأكثر هذه الانقافات
مطعون غير ، بالصل . وست . ذلك على تعيين في باب الخاص
بالاستعمال ، كما تعرض لعد من لمعون مسقية من باب الادارة ،
وعن كشم عن رفعة نشد هذه شركة ولأعمال الى لاحتصر هـ
ما هم مديرتة . ومث حرج بعد لا نراء عن مدولة لم يصح ، حيث ،
شركة تهرم إدارة الحركة الملاحية في هذه سويس ، وإعما عن
أخصووظ السجل أمره ولا يمكن خلاص منه بـشـب و وء ، و قطع
رحله وإعما لا بد أن يسأل من جهة . ويراجع عن هذه المدير إلى غير رحمه

الفصل السادس

دولة في داخل الدولة

يتضح مما تقدم ، أن شركة قناة السويس ، لم إلا أن تكون دولة ، في داخل الدولة ، وهي ليست مجرد مؤسسة تجارية تدير الحركة الملاحية في قناة السويس ، وتخصص رستم المرور ، بعيداً عن الدولة المصرية ، كما كان لمزدهاشها ، ولصكهم حرجب على الحدود الواردة في مقرراتها ، وفي نظامها الأساسي ، وتوسعت في الإدارة والاستقلال ، إلى أن بعد حدودها على حساب سيادة مصر واستقلالها . وقد أهدرت حكوماتها ، ومبادئها الأساسية ، ولا يمكن علاج هذه الحالة الصارخة إلا بروبها المسح ، الذي ليس له مثيل بين الشركات .

وبالأخص لما تقدم ستعرض في بي من صور العدوان على سيادة مصرية ، ومظاهر وجود هذه الدولة الأجنبية ، دولة استعمار العرب للشرق ، منكرة تحت رداء ما يسمى « شركة قناة السويس » فكيف ، على سبيل المثال ، بالكلام عن :

- ١ الأعمال المشتركة . ٢ مسائل بلدية .
- ٣ الخدمات العامة والمعادون المدرسين .
- ٤ بورؤاد

الأعمال المشتركة

أولاً . نصت المادة ٤ من اتفاق ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ ، على ما يأتي .

« سعم ، اتفاق خاص ، استعداد الأراضي ، التدبيرة للقناة البحرية
(أي إلى ٢١٤ ر ١٠ هكتار) - التي حددتها اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ،
مصادفاً إليها ٣٠٠ هكتار مائة على مساحة نورسعيد ، ويقرر الطرفان
المتعاقدان ما يأتي :

(أ) تقسم الأراضي التي يتقرر بيعها إلى قطع - ويحجز الخمس
في مكاتب البيع بمختلف مدن القناة .

(ب) يقسم صدق المتعاقدين من بيع بين الحكمة والشركة مساندة .

(ج) لا ينقسم المشترون لقطع اربعة هم - ولا يعتبرون ملاكاً إلا بعد
استلامهم الخرج أو مستندات ملكية التي تصدر من محكمة الشرعية ، بعد
دفع ثمن جميع ما اشتروه ، وتقدم الشركة الأهلية عنه .

(د) يحصص مشتركون الخمس - التي يحصص لها « في سكر
القطر المصري » .

تاريخ وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ - وقع اسميو « بوبر بولمان »
موصفه رئيس مجلس المدير ، امث مع « شارل إيمى دى - سس » ،
وفيما يلي أهم بنوده :

« سند الأول : بحث انتهاء - من أول يناير سنة ١٨٨٥ ، لإدارة
الأعمال المشتركة . إدارة حاصلة ، منصفة عن ، تدرت شركة قناة السويس .
« ونحوه ميراثية هذه الإدارة عن سنة ١٨٨٥ ، حصة المالكين المرفق
بهذا الاتفاق » .

« لسد الثاني : تبدأ اللوحة المصنوعة عليها في اتفاق ٢٣ أبريل
سنة ١٨٦٩ ، عملها من ١٠ يناير سنة ١٨٨٥ .

« وتوافق الشركة ، على أن تباشر هذه اللوحة عملها ، طبع لشروط

الخامس عشر من أكتوبر ، السابق لبدء سنة المالية ، ونحوث نستطيع
الليحة — بعد اطلاع الطرفين على مقترحات — أن تقوم بربط الميزانية
قن أو لا .

« وسرى على موطني الأملاك المشتركة ، بلوائح الخاصة بموطني شركة
صاة سوس .

« وتبعاً لذلك ، يحصل الموظفون المشترون للأملاك المشتركة ، على
تخصيمهم في توزيع الأرباح والمعادن ، وغير ذلك مما يمنح موطني شركة ،
من الحصص المخصصة لهم في الأرباح ، بموجب طلبه المأذون الأساسي
للشركة وتتعهد الحكومة أن تدفع للشركة سوية نصيب ما يتحصده موظفو
لأملاك المشتركة من حصص ل ٢ المقررة في لأرباح

« وفي عهد ذلك ، ان لقم الحكومة ولا بد منه الأملاك المشتركة ،
بدفع شيء إلى موطني الأملاك المشتركة أو لأصحابهم . في حالات الاحالة إلى
المعادن أو نقص أو اوقاف أو غير ذلك من الأسباب .

مخصوصة — ونفهوم من هذا نص أن حقوق السنين يركون الخدمة
بالأسباب المقدمة ، سوى من حساب ل ٢ المقررة في عقد تأسيس
الشركة لموطني شركة وعملها ، وأصحاب شركاء في صافي الأرباح بالنسبة
لمذكورة .

وقد ثارت بعد هذا الاتفاق مناقشات بتفسير بعض مصوصه عامصة ،
مؤرخة بكتاب تالية ، مثلاً ان في حصة ٢٩ بويو سنة ١٩٠٧ ، على أن
المعادن والاعانات إلى تمنح مرة واحدة أو على دفعات دورية ، للمدعة
اسيرة من موطني الأملاك المشتركة ، تتجمل بمراقبة إدارة الاملاك
المشتركة ، ونسبهم شركة وفي حال حراق قسره ألفين من نقر بكان الذهب ،
في مقابل مراقبة الطية الواحدة باسمه ، لموطني هذه الادارة .

ومثال ذلك أيضاً ، أنه اتفق في سنة ١٩٠٨ على أنه لا يقتصر بالنسبة
لموطني الأملاك المشتركة على نصيب أنواع التي كانت سارية عند التوقيع

على اتفاقية ١٨٨٤ ، من بعض مخطو الأملاك المشتركة ويسعون باللوائح
التي وصفتها الشركة لموظفيها وعمالها بعد تاريخ مشار إليه وما تصفه
في المستقبل شرط أن تكون إدارة الأملاك المشتركة على عم هذه اللوائح ،
وعلى ذلك فالمسبة لعامل الأملاك المشتركة يرى عليهم نظام المسمى
بنظام سنة ١٩١٩ (١) .

« بند الخامس يعتبر المدفع تعريضية هي قدرتها شركة ، ووصف
تبعاً لذلك في مبرايه لأملاك المشتركة له ١٨٨٥ . تحديداتها ثانياً . يعمل به
في المستمس ، ودنت في عدا بند « المصاريف القصائية » وسد « وقاية
المرروحات » ٢

« ويستمر الشركة في مشرده تحمل احريره بحما » .

« البند السادس عما أن شركة قدة سوس ، قد ادعت أن
الأراضي التي طرحها حجر في بور سعيد مد سنة ١٨٦٦ ، تدخل ضمن
الأملاك المشتركة ولكن الحكومة ، رعت في ذلك ، من الحكومة المصرية
تسجل في صراحه تحفظاتها بعد الحصول . عن المصفي والخاص
والمستمس ، بالنسبة لأي إثناء ثبوت شركة قدة لسويس نشر أراضي صح
البحر المشار إليها .

« على أن الحكومة ، رعت في تدبير على ما تعلقه من أهمية على تقدم
هذا الجرم من الأراضي المصرية بقدماء فيها ترى أنه من الضروري
تحديد مساحة الاجمالية بالأملاك المشتركة . تحديداتها ثانياً ، وعلى ذلك
ربطت مساحات الجديدة على سحر الآتي

٣٥٠ هكتاراً في بور سعيد ، ٢٠٠ هكتاراً في الاسماعيلية .

١ - محضر جلسة الأملاك المشتركة في ٢٠ مارس ١٩٠٨

(٢) ٦٠٠٠ هكتاراً في بور سعيد ، ٢٠٠ هكتاراً في الاسماعيلية .

المرروحات .

« وهذا التحديد قد تم . على سبيل الصلح و لتسوية لما يطالب به شركة
الحكومة من تعويضات بخصوص نور سعيد والاستراتيجية .

« وتشتمل الأملاك المشتركة . من جهة الساحل الغربي للبحر ، في
نور سعيد ، على عشرة هكتارات . حصصه في المساحة المحددة باعط لأحرر
المتصع على الرسم مرفوع بهذه الاستراتيجية . والذي يمس وضع الساحل في سنة
١٨٧٠ مرفق D (١) .

وقد وضع لتصميمين E و F كتحديد حديد للأملاك المشتركة في
نور سعيد والاستراتيجية على أنه يجوز للأملاك المشتركة أن تتحقق على
أصيغة ، من صحة هذا تحديد من عدمه . وأن تصحح الرسم إذا لم
يحل . وأن تصحح تحسراً حيث يرون هذا الاتفاق

« ونحدد شركة ، عرض الرخيص لمخصص بمقتضيات استعمال القناة
في نور توفيق ونور سعيد ، ثلاثين متراً ، بدأ من حط الماء ، وتم ايسرع إلى
تدعيمها انجحة في نور سعيد ونور توفيق ، بمسافة مع هذا التحديد . »

« سنة السابع . - يتم بيع الأراضي ، منذ الآن وحتى يوم ١٠ يناير سنة
١٨٨٥ ، بمعرفة محافظ القدس ومدير عام شركة ، وهما اللذان يقعان
عقود البيع .

« السنة الثامن . - يعين حاب « حيدر باشا » قومسيراً من طرف
الحكومة المصرية ويعين لمسيو « دي رافاي » رئيس قسم مرور
وملاحة بالاستراتيجية قومسيراً ثانياً من طرف شركة

« سنة التاسع . - لما كانت حسابات الأملاك المشتركة ، تربط في
ميريتها تسوية ، في حالة زيادة المصروف على الإيرادات ، تقوم

١١١ مرفق D (١) مرفق D (١) مرفق D (١) مرفق D (١) مرفق D (١)
نور سعيد

الحكومة برفع نصف هذه الزيادة لشركة (١١)

« السد العاشر » من أجل مباشرة الأعمال التجارية في ميناء بور سعيد ،
يمكن تخطيط من الأرض ، من الرسم (مرفق G) ، وواقع على
شاطئ بحيرة التماسح ، ويكور هذا الأبخار بقشة مخصصة ، ولمدة خمس
سنوات تبدأ من تاريخ هذا الاتفاق .

« سد الحادي عشر » تقوم لشركة ، ابتداء من أول يناير سنة
١٨٨٥ ، في مدينة الاسماعيلية ، بعمل الآتي

« صيانة ورش وتنظيف بطرق والأرصعة وارتدادات الموحودة في
المدينة ، وحرث التوسية ، وصيانة وحفارة امداف
» وفي بور توفيق تقوم بعمل الآتي :

« صيانة ورش وتنظيف لممرات الارتدادات الموحودة هناك »
« ودرت كاه صغير أحمر حراري قدره ٥٥ ألف من لفركاف في سنة
وسدد هذا المبلغ على أقساط شهرية

سد ثلثي عشر لا يكون هذا الاتفاق نهائيا إلا بعد التصديق عليه
من مجلس الوزراء ومن مجلس إدارة شركة قناة السويس . »

وقد تم تصديق معاهدة مجلس الوزراء في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ومن
ناحية شركة في ٦ يناير سنة ١٨٨٥ .

٥

وفي الاتفاق اتي أمره مخصص مهمي مع لشركة في ٥ ديسمبر
سنة ١٨٩١ نص في السد الرابع ، على أنه إذا رأت الحكومة أن تحتل قطعا

(١) أنظر البند ١٠ و ١١ من تاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ ، وفاق ٢٦
مارس ، و ٨ أبريل سنة ١٩٠٢ ، من ر.ر. الواسع و ر.ر. بور سعيد وفاق
٦ و ١٤ أبريل سنة ١٩٠٤ رد حصار التي معتم شركة لانشاء خط ر.ر. احدثه في
بور سعيد

من أرض الملاك المشتركة ، تتجاوز سطق الذي حدد لها في المادة الأولى من الاتفاق المذكور وهو ٧ هكتارا في بورسعيد وثلاثة هكتارا في لاسي علي ، وذلك كي تقدم عليها إدارات حكومية ، وكذلك إدارات قيمة الأرض التي تستولي عليها هذا تعرض عن سعر الخبز الذي أبيعها أن يستجدهم ، وبها يدفع للأفلاك المشتركة قيمة الزيدة في الأرض أو في ثمنها ، مع اتحاد ثلث في زبيع فوجهم الأفلاك المشتركة قائمه للتعمير مع حكومه وكذلك في المادة السادسة على حرمان الحكومه من أن تستولي على أي قطعة من أرض الأفلاك المشتركة في بورفؤيق و في سبب خامس على أن كل أرض الحكومه حاجه للاستيلاء على قصه من أرض الأفلاك المشتركة وبها يحدد طلب تلك إلى إدارة الأفلاك المشتركة ، وهذه الإدارة هي التي تحدد العقد وحدد الأرض ومساحتها ويحدد صفاتها التي تكون معمولاً في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ .

ومما سبق أن نشرنا إلى هذا الاتفاق . ولا أحسن أحد يحسن ، في أن هذه خصوص بعد بكار الكيول اندوه وسببها على أرضها ولم تكلف شركة الاستعارة بكل ذلك ، الذي تقدم يدها ، وبما أن الاتفاق ٣ رين سنة ١٩٠٧ ، الذي وقع عن الحكومة المصرية ، وزير مالية أحمد مصطفى . ورد في هذا الاتفاق بصوص حاجه للأفلاك المشتركة ، وهذه بصوص أصلها ، شركة في الأرض مصريه بمطقة القبة ، صيغت في عبارات عامة حذرة . لا يسهل معها تحديد الأرض ، التي يمكن أن تدرك أو باع بمعرفة إدارة الأفلاك المشتركة ، ويمكن القول أن شركة متكررة وراء هذه الإدارة العجيبة ، التي استغنت حرائقها تحت يدها وإدارتها تحت سيطرتها ، قد نعت وقصص ثمن أراضي مسمومة فناء السويس بل والقدر الأكبر من الأراضي التي تبث عليها مدن القناة ، وكنها ورنث صحراء مصر شرقية ككلها عن ورسايد دي لفس ، وإلى القاريه بعض نعت مسمومين شادة التي قصت على كل تحديد سابق للأراضي التي يمكن أن تستخدمها شركة في مد سيات الحركة الملاحية بالقناة .

نص في سداد الثاني من الاتفاق المشار إليه ، على ما سمي « أرض
الانتر » ، « دون حصر أو تحديد » ، وأرض هذه الأرض المصقعة ، والتي
تصنع في المستقبل اتفاق بين الحكومة والشركة ، تدار بمعرفة لجنة الأملاك
المشتركة .

وأما لأرض غير المصقعة ، فيها تدار بمعرفة الشركة وهذه الأخيرة
تعين على مصلحتها كل ما من شأنه إمدادها بمياه ، وتدفع سوية لإدارة
الأملاك المشتركة الأجر الذي يخصه عن هذه الأراضي وكذا نفقاتها
المحتقة .

ولا غلاك شركة أن تبيع أو تقسم من الأرض غير المصقعة إلا بعد
الحصول على موافقة كاتبة من الحكومة المصرية ، وإذا أعطت الحكومة
موافقتها فإن لجنة الأملاك المشتركة تحرر عقد بيع باسمها وتقوم
بتقبض الثمن .

وبنص في الفقرة لاحقة من المادة المتقدمة سمي أنه إذا تروى
للحكومة يوماً أن تدير مباشرة لأرض المصقعة بواسطة إدارة حكومية ،
فيها تدبرم أن تدفع لشركة قصد البيع من هذه الأرض ، وفي حالة
عدم الاتفاق بين الحكومة والشركة ، يبيع الحكومة أن تطلب إعادة
إدارة تلك الأرض ، بالطريقة المسماة حالة . أي بمعرفة لشركة ولجنة
الأملاك المشتركة .

وفي هذا الاتفاق عيّن ، أحسن ما يمكن البيع منه اتفاق آخر يتألف من
ثلاثة أبواب ، وفيما يلي أهم بنوده .

تناول الباب الأول في المواد من ٢ إلى ٨ لأراضي غير المصقعة ،
أو المصقعة : —

نص في المادة الثانية على أن الحكومة ، لها الحق ، بعض الطرق عن
موقع خمسة هكتار المحتفظ بها لإدارة الخمر في بورسعيد ، في أن تحتل بحاجات
لحاجات مراقبتها من أرض الالتزام ، وكذلك من الأرض لداخلية في نطاق

الأحواض الداخلية التي تستثنى . وذلك طوال مدة الالتزام ، مساحة إجمالية قدرها عشرين هكتارا ، ويجب أن يدخل في الحساب ، أنه لا بد من إخراج حصر شطب الأرض إلى أعيان للحكومة استخدامهما بمقتضى اتفاق ٥ ديسمبر سنة ١٨٩١ وهذه المساحة وصلت في ١٥ مارس سنة ١٩٠٧ إلى ستة هكتارا و ٨٧ فدانا وكسور .

وقلت الحكومة في مبدئها ، لا تريد مساحة الأرض التي تستولى عليها في نورثوين من شطب هكتارها ، إلا مبرية على هكتار واحد . وفي امدة اثنتى ارتصت الحكومة ثمة في إذا حاورت المساحة التي تستولى عليها عشرين هكتارا . وقد دفع ثمن هكتار واحد إلى لجنة الأملاك لشركة وتعامل من حيث سعر وشروط معاملة اتحاد الدس .

و رتب في المادة الخامسة ، تقديم مبدئها شركة على مصحها من حيث الاستيلاء ، على الأرض أو أفعاله بمسقة الأحواض الداخلية والتي تكون صالحة للتصرف فيها .

ومض في السد لبدس على أنه لا يجوز للحكومة أن تصب إعادة النظر في "تأمن الأرض" التي تكون قد استولت عليها قبل ذلك التاريخ معني أنه إذا كانت الحكومة قد عملت في مبدئها وليس لها أن تطب رفع العن عنها . وكل احتاجت الحكومة إلى قصه من الأرض مما تقدم طلبا بذلك إلى لجنة الأموال المشتركة . و بزمها العقد وأنها كانت احتاجت إلى قطع الأرض من ممتلكة الأحواض الداخلية لعدم طلب الشركة والشركة هي التي تحرر العقد وتبرم الصفقة .

وحاء في المادة السادسة ، أنه كما استعصت الحكومة عن استخدام أرض قد استولت عليها فاتها تعلن عن رغبها هذه وترد هذه الأرض إلى لجنة الأملاك المشتركة لتقوم ببيعها وتقوم لجنة تفسير "تأمن الدس" التي تكون الحكومة قد أنظمتها فوق الأرض وتدفع ثمن هذه المائى للحكومة وتعامل الشركة نفس المعاملة الى تقررب في هذه امادة باسمه للحكومة .

وكلما ردت أرض استولت عليها الحكومة بمقتضى هذا الاتفاق يخصم
القدر الذي يرد من احد لأقصى المرحص به بالحكومة .

ويتضمن الباب الثاني من أبواب هذا الاتفاق أوصافاً شادة اتفاق عينيها
بالسبب للأراضي غير المصقعة وذلك في المادتين ٩ و ١٠ من الاتفاق ،
المادة ٩ تنص على أنه كلما احتاحت الحكومة لمرفقها العامة لأراضي غير
مصقعة ، عدا تلك الأراضي كدعة بالسلطة الحرة فإنها تقدم طلباً الى وكيل
شركة العام وهو الذي يقدر ما إذا كان يستطيع أن يستغني عن هذه
الأرض "ولا يستغني عنها بمعنى أنه تلك قول انطبأ أوقفه .

وحاء في الفقرة شادية من تلك المادة انه في حالة قبول طلب الحكومة .
من الشركة لا تنفيذ بمدة ، وتسلم القدر المطلوب من أرض الى لجنة
الأعمال المشتركة وهي التي تقوم ببيع هذا قدر بحكومة . وحاء في الفقرة
الثالثة من المادة اشترائها "به إدارت شركة " أن الأرض التي تنسبها
الحكومة ، لارعة لاستغلالها هي فإنها تحظر الحكومة ، بحيث تقوم للحكومة
باحتير موقع آخر لا يتعارض مع احتياجات لشركة .

وأما نص المادة العاشرة ويخاص بالأرض التي تحتاج اليها الحكومة
لإيجالها الأميرية ، ولا اعراض مؤقتة ، وأحارب الشركة تسليم هذه الأرض
بحكومة ، بشرط احتفاظ الشركة حتى يرد الحكومة منها باخطار
سابق . وم ينص على تحديد مدة ، لتكون من لشركة مطلقة في تحديد المدد
مقدماً طلباً لكل حالة ، وهذا الاحتلال المؤقت لا يمس ماخذ الأفضي
المقرر للحكومة أي لعشرين هكتاراً أي رخصتها . ومفهوم ذلك أن
الحكومة إذا أرادت مثلاً أن تقاوم و ، تنشي في منطقة القاعة وأرادت
أن تضع حياً لمدة مؤقتة فيجب عليها أن تحصل على ترخيص بذلك
من الشركة والشركة تستطيع أن تصورها ، باخطار تسليمها في المدة الى
تحددتها عندما تسم هذا القدر من الأرض ولا توحد حكومته تحترم
نفسها تقبل هذه المهابة حتى لو كانت هذه الحكومة تعمل في الادعاء ،

وسكن هكذا هدرت شركة فة لسويس الأسس العدة في القديون
وجعلت من نصف ذوة في داخل المدرة ووقع أحمد مظلوم ما أملى عليه
ومن تلك الاتفاقات بطه مصلاد مصلاد ولا تصحح الأجرة بالاحقة لأنها
مخالفة للنظام العام .

وبناء الثالث الذي يتضمن هذه في حدة هي اربعة عشرة أكثر
عوامل تدرك ، فقد وردت « أراضي منطقة احرة في بور سعيد »
ومن في حقها الأيون من سدة لمادة على أنه ليس للحكومة أن تطالب
احتلال أي أرض من أراضي المنطقة خرة في مياه بور سعيد لأي سبب
كان اللهم إلا إذا كان اسجداء الحكومة للأرض في نقلها لأغراض
أمرية مؤقته . في هذه حالة تجد الشركة معرفتها اشروحة وتضع القيود
وتدرك سدة حرة وقد مصلد فدرات في لغيره الأخيرة من امده المشار
إليها عن اقتضاه حرة من هذه الأرض ومع ذلك أن الشركة تخرجت
أراضي منطقة خرة من سيادة الدولة ومن سلطان الدولة وأحصتها
لسيادتها هي وسلطانها مطلق وأساس أن تعامل الحكومة معاملة البلد للند بل
معاملة السيد المسمود وعلى أن نص هذه عوصى مستشيرة وذلك الاحرام
الذي فرضه عليه لاحتلال مستمرا في لوقت الذي يفسر فيه وقد آت
ذون نصفية احساب مع تلك شركة باعية في أهانت شرف لوطن
بمثل تلك القيود والأغلال .

وقد أوردت في تقدم بصوص الاتفاق أول مايو سنة ١٩٢٠ وهو ذلك
الاتفاق لاصل الذي أرمده ببيان عن الحكومة المصرية مدير عام اختبارات
الاعليري وسمه «ماكولي» . وهذا الاتفاق بدوره كان وصحة وكان قيده
آخر ورد على سلطان الدولة على أراضيها .

ولا يعيب عن الدهن أن اتفاقات تاليه قد أرممت ووسعت المنطقة الحرة
إلى آخر مدى ومن بينها الاتفاق الذي تم مكنات هتادلة في ٢٢ مارس
١٩٢١ مايو .

وفي ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أمرت الحكومة أيضاً خاصاً بمدة
تورقود وسير الكلام عنه مفصلاً وهذا الاتفاق قد فرض قيوداً جديدة
ووضع شروطاً خاصة للأراضي وأهدر سيادة مدية على الأقاليم

وقبل أن نختتم هذه المباحث الخاصة بالأعمال المشتركة ، يهمنا أن نشير إلى
بعض المواد التي وردت في لائحة بيع الأراضي في فرص انتهاء من
٣١ مايو سنة ١٩٠٧ .

أما في المادة الأولى على بيع هذه الأراضي إما بتسويق الممارسة
أو إيراد وجه الأعمال المشتركة هي في تحت لفرضه في تلاميها
وخص في المادة الثانية على أنه في حالة لبيع الماد ، فإن وجه الأعمال
المشتركة تعلن عن ذلك في مكاتب ٧ ونشر الاعلان أكثر من مرة في الجريدة
الرسمية للحكومة المصرية .

وورد في المادة الثالثة أن لبيع يجري بضاع لأفراد والمؤسسات
خاصة ، ولا يستطيع أسرة واحدة أن تشتري أكثر من مساحة هكتار
واحد مائة وهكتاراً آخر بحدائق وفي صميم المدن لا يتجاوز القدر
المخصص للأسرة هكتاراً واحداً فقط ، وأحد مائة .

وحاء في المادة الرابعة أن ساعة إيراد وتمثل الأنسب يجب أن تكون
ضمن البيانات التي تعلن في اللوحات وتزد في الاعلانات

وطبق للمادة الخامسة يجب ألا يجري لبيع قبل يوم نواشر من تاريخ
الاعلان ويمكن تأجيل المراءد لمدة بخصر فيه من يشتري «لتمن المطلوب

وهو يجب أن يكون بخصلية أخرى خاصة بشروط بيع المراءد وإجراءاته
وتقدم الطلبات لمدير لجنة الأعمال المشتركة بالاسم عليه قبل موعد المراءد
أربعة وعشرين ساعة وما يجب أن تخصص هذه الطلبات من ييات .

وما دامت لظرو ويثبت أن جهة الأعمال المشتركة ليست لاستقرار
لشركة نص المادة العاشرة من اللائحة امدى يستوجب من المتقدم للمراءد أن

يدفع خمس الثمن لأسماءى مقدما في إحدى حرائى شركة قناة السويس
ودلك على سبيل التأمين .

والأصل الذى تقرر هو أن حري لبيع فادراذ نظرى المطاريب ،
واستثناء . وبعد فتح المطاريب : فى فادراذ عبا حيم يتقدم لقطعها الواحدة
أكثر من واحد ، ويكون أنما بينهما مدة ١٣ ، وهذه بطريقة من شأنها
بإساح محال أنما فى حلة : من الأفراد . ويتقدم للقطع فى بينهم .
ولا تعد تلك لفاسين بعدد ما بعدد أن توجه نظر إلى أن للأحقة
إشار إليها قد صدق عليها من الحكومة المصرية وشركة قناة السويس
كألو كان شريكين فى ادوية مصر . ومن حيث السطة ولا حصص
لا يختلف هذا النظام عما فرضه لاحتلال فى سنة ١٨٩٩ كنظام للحكم شاملي
فى السودان تاهره إشاركة وهذه سيطرة لأحسية الدولة

مسائل البلدية

م تكلف شركة خيرة الاراضى لمصرية ، بل مدب مدب كاملة ،
أحصتها لادارتها . وتاهب الادارة مصرية . مدت عند مدخل القناة من
الجوب . مدينة سمعية ادوية « نور توفيق » وتمولى بـ رتها بنفسها ،
وتشرف رها مدب . ونصرف فيها شركة ، كألو كانت مكا حاصبا لها
وهذه مدات مراسلات مع الحكومة المصرية ، فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٢
و ١٧ يناير سنة ١٩٠٣ ، حزب منتهى الحق فى هذه شركة المحارى مدب
نور توفيق

وذلك مراح شركة : يتم شربها فى الشئون البلدية على أن :
وهي تشب . ولديرا احداث . من مدب مدبها وما إليها ، ويمتد ذلك
إلى اجبات

وانور مياه السويس

وفي سنة ١٩٠٣ أُرسل مع أحمد مطلوب اتفاقا بموجب كتابين تبادلتهم
وبينه ، كتبها المؤرخ في ٣ مارس سنة ١٩٠٣ ، ورد وزير المالية المؤرخ
في ٧ إبريل سنة ١٩٠٣ ، وحصلت هديس الكتابين على اعتبار تغذية مدينة
السويس بمياه لشرب . وقد كان تعدي حربه اشار إليها «للمياه من قبل ،
وتعرض الاذونات على الأهلى . وكتبها عرضت نفسها فرضا ، وأكدت
هذا الاعتبار بالكتابين اشار إليهما

وفي كتبها المؤرخ في ٤ مارس سنة ١٩٠٣ ، قالت إنه اعتبارا من أول
يناير سنة ١٩٠٤ ، سيعمل على حده بالنسبة للاهلى في ١٦٦ من الفرقانكا ،
وبالنسبة لمرصاح حكوميه في ٧٠ من غرب

وترجع عمليه مياه السويس إلى ١٨٦٦ ، ذلك أنه في ٢٩ ستمبر من تلك
السنة صدرت رخصة من عدة سيد ، من محمد شريف باشا ، ناظر الداخلية
ومعارف وقضاء لاتين من المهندسين الفرنسيين ، وهما « لاسمون »
و « ماري » ، من منش وانور مياه في مدنة السويس بمدنة المدنة بالمياه
برشحة

ونس في مدنة ثانية من رخصة ، على أن تلك العملية لا بعد اعتبارا
منح المهندسين الحكوميين ، معي ، يجوز أن تسخر الوسائل الأخرى
لستخدام ، في تعبئة المدنة مياه شرب

وجاء في امددة ثالثة ، عدم تعدد لعمليه اسسدة المهندسين امذكورين ،
تدار على أوسع نطاق ، في مدنة لا تتجاوز عاشرين من تاريخ ترخيص ، فان
... ا رخصة تسقط من تلقاء نفسها من غير تنبيه ولا إنذار ، وتعد كإن لم
يكن ، ويسرى حد ابراء في هذا لم يبدأ لتعيق في العام الأول ، وليس
... في ا رخصة المطالبة بأي تعويض إلا ما أُلغيت لأي سبب من الأسباب
ذكورة في تلك المادة .

وحده المادة الرابعة من ترخيص . ما معناه أن المهندسين الفرنسيين
الذين صدرت لهم الرخصة يجب أن يكونوا بصفة شركاء معصية مساهمة ، ويجب
على هذه الشركة ، أن تقدم عند تأسيسها إلى وزير الداخلية ، في موعد
لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ تأسيس . ليقوم الوزير بتحديد الرخصة ،
وفي حالة الإحلال لهذا الشرط ، يحدد تأسيس ، ويسقط الرخصة .
وتعتبر كأن لم تكن .

وعليه ما ذكره ١٩٥٥ الحد الأعلى الذي ساعده مياه مرشحة وحدثت
سعر خاص بمياه التي تستخدم الحكومة ، وحده في أداة مساهمة ، أن
و بورايات تقدم في حيازة من الأرض تختره الحكومة . وأن الحكومة
هي التي تختار الموقع الذي يؤخذ منه المياه ، من أربعة أقدام
وعملت امور الأخرى . وفيه ما من الشركة التي تؤسس لعمية المياه ،
ومن بينها الالتزام ، بشيء حصص في كل شئ يؤخذ منها المياه ،
في إطفاء ما قد يقع من الحرائق .

وفي المادة الثالثة عشر ، تقرير أن تكون مدة ترخيص ٩٩ سنة بدأ من
تاريخ الرخصة ، وهو ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦ ، وستولي الحكومة في نهاية
امدة على واورايات . وحررت وما يترتب من سنوات ومشتات بغير
مقاس ، اللهم إلا الأشياء التي تكون موجودة بآخر ، من الحكومة تدفع
أثمانها من واقع القوائم .

واحتفظ مانح الرخصة ، بالحكومة ، حق الاستيلاء على واورايات ،
بعد ٢٥ سنة من تاريخ الرخصة ، وليس لشركة أن تحصل من الحكومة
وقد . إلا على ثمن المنشأة . ويتم على أساس صافي الأرباح ، في ثلاث
سنوات الأخيرة . باعتبار أن هذا ينطبق . هو ٦ من قيمة المؤسسة .

ومن باب تشجيع بناء عمية مياه . وإدارتها على خير الوجه ، عتبت
أدوات واورايات . من الرسوم الجمركية ، وكذلك القود اللارم لأدواتها
شرط أن هذه الشركة كشتت سبتمبر الأشغال ، منه حاشتها مقدما ،

من هذا الوعود لمدة سنة ، يعتمد ما يرى اعتقاده ويرفض ما يرى رفضه .
وفي المادة ١٨ تقرر " أن الشركة المصرية المساهمة بعمية
إياد ، في مدينة القاهرة ، وتختص في العاصمة بمركزها الرئيسي والادري
والقضائي ، وتعامل لديها ستم وحوادثها وكياها لدوني . من السلطة
المحلية المصرية ، أيا كانت جنسية أعضائها ومساهمين فيها ، و " لها تخضع
المحاكم المصرية ، ولا يكون للفصليات واهيئات الأجنبية ، أي تدخ
في أمورها . أو علاقة بها ، وتوحد إليها الاعلانات ، بمكاتبها في القاهرة .

انتقال العملية إلى شركة قناة السويس

تأسست الشركة المصرية مساهمة ، أسوة عنها في رخصه ٢٩ سبتمبر
سنة ١٨٦٦ ، وكان تأسيسها في ٢٠ مايو سنة ١٨٦٧ . وصدرت الحكومة
على عقد التأسيس في ٣٠ مايو من نفس السنة

وفي ٦ إبريل سنة ١٨٧٥ ، شمر إيفلاس لشركة إشار إليها ، بمقتضى
أمر صادر في ٢٩ يونيو سنة ١٨٧٥ ، ورخص بمسديت بيع وإيجار المياه ،
ويمكن حدث أن رسا المراد على شركة قناة السويس بمقتضى الحكم الصادر
في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٧ . خلت من شركة لى أفست ، وانتقلت إليها
التزاماتها .

ويظهر أن عملية إشهار لإفلاس ، ومصري المرد ، قد درت حصيصا ،
درت بطريقة محكمة وماكرة ، لتحل شركة قناة السويس ، في عملية إياد
للسويس ، محل الشركة مشار إليها

ولما كان من حق الحكومة بمقتضى الرخصه لى اخذت إلى شركة
قناة السويس ، أن تستولى على المنشأة ، وتدير عملية المياه بنفسها . بواسطة
مجلس بدى يمشأ لمدينة السويس . وذلك في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٩١ ، وقد
تدخل الاحتلال ، ومع الحكومة من استجداء ، هذه الحق . وصحت إلى

صمت و سكوت . ثم دجت في مباحث مع شركة قدة سوس وهي
تلك المباحث التي أسفرت عن اتفاق أحمد مصوم . الذي ترم بصكتابين
متبادلين في ٤ مارس و ٧ أبريل سنة ١٩٠٣ ، ثم عقد اتفاق مؤرخ في ٢٧
ديسمبر سنة ١٩٢٦

عقد اتفاق الأصغر معلوم

وقد نص في اتفاق أحمد معلوم المشار إليه ، على أن تعريفة المياه بعد
نفا لنتيجة استعلاء واور لور . عقارية المدخل في ١٩٠٨ . المبلغ الذي اتحد
أساس المصروفات الاجمالية . وهو ٢٥ ألف فرنك ، مع مضافة استهلاك
مبنى والمعدات ، وإلا اشترت هذه العقارية عن تين ربح لور المياه ، وقد
يجري ربط تعريفة . ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٩ ، على أساس خمس
اربع في السنوات التالية ، تصعد الرخ الذي يظهر في ١٩٠٨ .

وقد نص على ثلاثة بنط في تعريفة . لكل أربع سنوات ، أي
في الفتر من سنة ١٩١٣ إلى ١٩١٤ إلى ١٩١٨ إلى ١٩١٩ ومن ١٩١٩
إلى ١٩٢٣ إلى ١٩٢٤ وهكذا . وفي ٣٠ كل أربع سنوات تعين الشركة
متوسط المصروفات وهو المتوسط الذي يتحدد أساسا لربط التعريفة الجديدة ،
ويكون احساب المعمول به ، هو الذي تدرجه الشركة ، للجمعية العمومية
المساهمين . وقد تعهدت الشركة أن تصككون تعريفة المياه التي يستهلكها
الحكومة هي ذات ما يدرسه على جمهور . وأن يجري قياس المياه التي
تستهلك ، بواسطة عدادات .

وكل هذا لتفصيل لا يعيب كثيرا ، وبما الذي توجه النظر إليه ، هو أن
لشركة ، قد سجلت في كتبها المؤرخ في ٤ مارس سنة ١٩٠٣ ، تاريخ الحكومة
عن شرت الخاص باستيلائها على واور المياه ، بعد ٢٥ سنة : من تاريخ
الرحضة الصادرة في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦ ، وأن الزعم واور مياه سويس

يتمى في نفس الوقت لدى ينتهى فيه الترام شركة قناة السويس أى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

وهذا لشرط اندى أورده شركة ، في كتبها ، « طن مطلقا ، مطلقا ،
للاسباب الآتية :

أولا — لم تكن عمليه رسم لاترم في مرد علي شركة فاه سويس ،
في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٧ صحيفة من ناحية تقاويية ، فو فرصا ، أن
إفلاس الشركة الأصلية لم يكن مآورة أريدها نقل الالتزام إلى شركة قناة
السويس ، وسالما أن شركة الأصلية قد أقسبت ، فان الرخصة بي كانت
متموجة لها ، تعد عتبهه حكم الإفلاس ، ويجب أن يرق بين لاترام نفسه ،
وأدوات الالتزام ، فاما الالتزام نفسه ، أى رخصة نفدية مدينة سويس
« مية المرشحة فهو شيء ، وأدوات واوور مية شيء آخر والذى بيع في امراد
هو آلات لواور ، ولحسك الرخصة ، وهي عمل يدري لا يقين البيع
في المراد ، وعبي ذلك ، تكون شركة قناة سويس ، قد اشترت آلات واور
امياه بحكم لمراد صادر في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٧ ، وسكنها لم تشتت الرخصة ،
بل إعتصمتها .

وحق آلات واوور المياه ، ماكان يسعى أن تترك إلى أن تباع في المزاد ،
وكان الواجب ، بفرض عبي الحكومة ، أن تستولى عليها ، ويدبر هي واوور
المياه بنفسها

ثانيا — يتصح من سياق الرخصة التي صدرت في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦ ،
أن البية كانت متجهة لمقادة منح الالتزام لشركة قناة السويس ، حتى لا تنسج
رقعة شاطئ ، ونصيح دولة داخل الدولة ، فشركة قناة السويس كانت
موجودة وقائمة ، وقت صدور الرخصة لمشار إليها ، ومع ذلك عملت
الحكومة علي مفاداتها ، وثما يكشف عن هذا الانحياز ، تحريم تدخل العنصر
لأحسني في الالتزام الخاص بعليه المياه ، ويدور أن الحكومة أرادت أن
تتفادى الاحطاء ، التي وقعت فيها ، في الالتزام الخاص ، بقناة نفسها .

ثالثا - في الكتاب الصادر من أحمد مطوم للشركة ردا على كتابها وهو الكتاب المؤرخ في ٧ أبريل سنة ١٩٠٣ سكت أحمد مطوم عن الإشارة من قريب أو بعيد ، إلى مفاقته شركة - حاجبا باستمرار ، إتمام وإتوار المياه ، إلى أن ينتهي الترم شركة قناة السويس .

رابعا - لم يكن أحمد مطوم يملك أن يتنازل عن شرط جوهرى كدلك الشرط الخاص باستيلاء الحكومة - على مرفق المياه ، في موعد حددته الرحصة ، ثم إن المكتب لى تدخله مع الشركة لم ترفع إلى مجلس إدارته الموافقة عليها ، وبذلك أحمد مطوم معوصا بأوامر اتفاق مع الشركة ، ثم إنه لا أدب عني سوء منه - من قوته في كتابه إشار إليه ، أنه لا حاجة لأوامر اتفاق خاص .

خامسا - إن مبادئ قانون الإداري التشريعية والفقهية ، مسقرة على الاعتراف بحق الدولة في أن تنهى أي التزام في أي وقت ، وما دامت الدولة تملك أن تنهى في أي وقت حياة شركة قناة السويس ، وتدير القناة بنفسها ، وليس ثمة ما يمنعها من أن تدخل من الآن باحلال شركة قناة السويس عن إدارة وإتوار المياه ، ما دام يوجد في مدينة السويس مجلس مدى ، يستطيع أن يتولى - عند عملية هدية لمسه المياه أمر شحده

وهو مدور هذه مسألة غير ذات أهمية ، ولكنها فيما يعتقد من الأهمية يمكن ، لأنه لا بدعى لشركة قناة السويس ، أن تتجاوز نطاق الالتزام الأصلي ، وتنازل أعمالا أخرى ، عبر إدارة الحركة الملاحية في القناة ، ولأن التجربة التي حدثت في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، كانت تجربة قاسية ، حينما قامت معركة القناة ، وكانت البلاد في حالة حرب فعلية ، مع لقراصدة الانجليز ، وكانت المعركة تعتم ، قطع مياه الشرب عنهم ، ولم يكن ذلك ممكنا ، بسبب سيطرة شركة قناة السويس على وإتوارات المياه في مختلف مدن القناة .

ومن ناحية أخرى ، لاحظنا أن شركة قناة السويس ، حصلت على الترم المياه تلك الطريقة المتدوية ، محال ويعبر مقابل ، فم تعرض عليها إناوة

خاصة ، والالتزامات لا تعطى غير مقابل ، وهذا أمر معروف ومتفق عليه ،
في كل بلاد العالم

المتعاقبات التالية

وخصوصا اتفاق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

كانت الحكومات المصرية المتعاقبة ، شديدة لصواعيق ، لشركة قناة
السويس في الغزوات التالية ، فتركتها تتوسع في الاستغلال ، وتعرض من
الأتاوات هابطية لها ، بلا ضبط ولا قيد ، وقد توددت عدة مكائنات
بين الشركة وورير محلية ، وأهمها المكائنات المؤرخة في ٢١ سبتمبر وأول
أكتوبر سنة ١٩١٠ ، والمخصصات المتعددة بين ورير الأشغال العمومية
وشركة قناة السويس في ٢٦ مايو و٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وفي ١٠
٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ وفي ٢٢ أغسطس و٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ .
وبمقتضى المكائنات الأخيرة رحص للشركة على سبيل مساعدتها في عملية مياه
سويس أن تمد خط ديكوميل على طول قناة المياه العذبة ، لمدة خمس
سنوات تنتهي في ١٣ مايو سنة ١٩١٤ ، ثم تحددت الرحصة لمدة خمس
سنوات أخرى .

وبدع تلك المسائل لتعصيبية ، ليرى ما جاء في اتفاق ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٦ ، الذي أبرمه مع الشركة ورير المالية الوددي مرقص حنا ،
وكل ذلك في وقت الجفاف الوطني الذي أشاعه سعد زغلول وجماعته ، وكان
ذلك الاتفاق حاصا متمكنا لشركة من التزام عمليات مياه الشرب ، في جميع
مدن القناة ، في بورسعيد ، وفي بورفؤاد ، وفي الاسماعيلية ، وفي السويس ،
وفي بور توفيق .

فوض مجلس الوزراء في جلسته المعقودة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ورير
المالية مرقص حنا ، في توقيع اتفاقية المياه مع شركة قناة السويس ،

وكاتب لشركة تعرف مقدما ، أن الكتابين المذنبين تبادلتها مع أحد مطلوب
في ٤ مارس و ٧ أبريل سنة ١٩٠٣ لا يقيدان الحكومة ، ولذلك استهل
اتفاق مرقص حيا تأييد ما حياه بالكاتبين المشار إليهما ، وكثر من ذلك ،
ورد في دساحة الاتفاق ، ما مضاهى لشركة كاتب معوبة في تعريضة
المية . وأن هذه التعريضة لا تتكافؤ مع الصفات التي تكسبها في أثناء الحرب ،
هدام مع ملاحضة أن الذنب انشعرا بمحبود لشركة ، وبفقدتها مدة الحرب ،
عم سادتها الأخير . وكفى ما شفقة عليه يجب أن يسترد من المصريين الذين
يسكنون في مدن القناة ، وفي الوقت نفسه ، قررت الديباجة الحالة الواقعية ،
إد ترك لشركة أن تاشترى مرفق المية . في جميع مدن قناة السويس

وفي المادة الأولى ، وصعب تعريضة موحدة للمية المرشحة في جميع
مدن القناة ، وفي ١٨ علي الأمر المكعب ، ونقرر أن يكون توزيع المياه ،
وحصر الاستهلاك بواسطة العدادات

وفي المادة الثانية نص على أن التعريضة التي تقدمها الحكومة بالمياه التي
تسدها المصاح الحكومية في منطقة القناة هي ثلث ما فرض على الجمهور ،
وذكرت المادة أن الحكومة لا تنقيد في لاستهلاك كمية معينة .

وفي المادة الثالثة ، تبارت اشركة وفدت ، أن تسري هذه التعريضة
المحصية ، أي ثلث ، علي المحاس لندية ، والجبات ، والمعاهد ، والمؤسسات
الدبية والمستشفيات والمدارس ، بشرط أن لا يتجاوز ما تستهلكه تلك
المؤسسات مجمعة من المياه المرشحة ، سنة ٨ . من مجموع ما يورع من
تلك المياه .

ونص في المادة الرابعة علي أن الشركة لا تنقاضي تعريضة ، عن المياه
التي تستخدم في إطفاء الحرائق ، وأنها لهذا لغرض تقيم حدية للحريق علي
رأس كل شارع رئيسي ، واعدد الكافي ، وتسم لمفاتيح للحكومة لتضعها
تحت تصرف فرق المطافي . أو حوليس وتتعهد الشركة بحمل هذه الحثيات

دائماً في حله صلاحية ذمة للاستعمال ، وإلما تدفع له الحكومة تكاليف إنشاء حثفيات الحريق .

ونشرت لشركة في المادة الخامسة وفلت أن تركيب حثفيات للشرب محدد في مدن بورسعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس وبور توفيق ، شرط أن لا يصرف من ذمة حثفية في ليوم على ما يريد على تلبية أعمال مكعبة ، وشرط أن تكون هذه الحثيات الخفية بسعة ٥ لمدينة بورسعيد و ٢ لبور فؤاد و ٢ للإسماعيلية و ٧ للسويس و واحدة لبور توفيق ، وعلى الحكومة أن تدفع تكاليف إنشاء تلك الحثيات للشركة ، وهذه تقوم بالاحتفاظ عليها

وأما بالنسبة للمياه حتى تستهلك لشركة ، فقد نص في المادة السادسة على أنها تستهلك ما شاء ، وبمقدار الذي تحتاج إليه . بالرقابة ولا إشراف ولا تأمين ، ولا بد من استهلاك الشركة ضمن حساب عمية المياه . ومن أبعاض في تلك ذمة على الشركة أن تعامن رعاها من حيث استهلاك المياه بمقتضى التعريفة المحددة ،

وحاء في المادة السابعة ، أن شركة تمد مياه المياه في شوارع الرئيسية ، حسب احتياجات الممران ، وتقوم صيانة تلك كيبات وآلات وإورات المياه ، بما يكفل انتفاع المستهلكين على حين الدوام ، وتعهدهم سد حاجات السكان بما يلزمهم من مياه الشرب .

وللشركة أن تمد توصيلاتها ، تحت لأمية الحكومة على نفقاتها ، تتكفل عملية توزيع المياه في المدن . وعليها أن تتخذ كل ما من شأنه عدم الأضرار بالأمية المحتفعة ، بسبب عمليات المياه .

ونص في المادة الثامنة ، فوق ذلك ، على مسؤولية الشركة عن كل عطب أو ضرر يصيب أمية مدن ، بسبب المياه ومواسير المياه ، دون أن تكون الحكومة مسئولة ، على أي نحو كان .

١. حاشى المادة لتسعة من الاتفاق ، أن شركة تحفظ لديها سجلات خاصة بحسابات بيع المياه المرشحة في بورسعيد وبورفؤد والاسماعيلية وسويس وبور بوفيق ، وحيث يتضح من الحسابات أن الشركة استهلكت أثمان اسابي والآلات ، تخصص تعريفة المياه طبقا لشروط وردت في المادة العاشرة

ومصنوع هذه الشروط ، هو أن الحسابات التي تعتمد ، هي تلك التي تقرها الجمعية لعمومية المساهمين ، أى أن لشركة هما خصم وحكم ، والدولة ليست رقيبة على حساباتها .

وبعد سطر في التعريفة كل خمس سنوات ، ويكون لتحفيض حسب استهلاكات شركة لأثمان ممتدة عمليات المياه وآلاتها

والعجيب أن شركة تخصص طبقا لمادة ١١ من الاتفاق تعريفة مخصصة عن المياه التي يستعملها في رش الشوارع في مدن بورسعيد وبورفؤد والسويس

وتمتصى هذه الاتفاق تسمى الملتحق خاص بعمليات المياه الذي كان مضمنا إلى اتفاق ١١ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، وكذلك ما جاء بالكتابين المؤرخين ٤ مارس و ٧ أبريل سنة ١٩٠٣ .

وبعد توقيع الاتفاق ، جئت الشركة في نفس اليوم ، للطريقة التي ستعملها احترازا ، في معاهداتها ، وهي طريقة ملاحق ، ولحسابات المتبادلة ، نفس سود جديدة ، يكون هناك حرج حول دون إيرادها في الاتفاقات ، وفي نفس يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، وجه مراقب حنا الآف الذكر كتابا إلى شركة ، قال فيه إنه تفسر لبعض بود الاتفاق ، وصمم كتابه عدة بود تتخصص فيما يتعلق

(١) إن كلمة «توريد المياه المرشحة» يجب أن تفسر بحيث تشمل مجموع المياه المرشحة التي تورع أما كان العرض من استعمالها ، ويدخل في هذه الأغراض المياه التي تستعمل في رش الشوارع والبيادير .

(٢) كل كمية من المياه المرشحة ، التي تستخدم في الرش تزيد عن الكمية التي تقررت للأغراض المحمية في الاتفاق أو لى تدفع عنها تعريفة بمسبة ١٠ سنتيم للتر ، يجب أن يفرص على هذه الزيادة سعر حديد وهو ١٨ ملبا لكل ثلاثة أمتار مكعبة .

(٣) إن الالتزام الذي أُلقي على عاتق الشركة ، من حيث صيانة الآلات والأحجرة وجعلها في حالة تسمح بسد حاجات الاستهلاك يتضمن ماتفعه الشركة لتكفل وصول المياه إلى جميع الأحياء ، وتصعظ يسمح برفعها إلى طبقات المنازل المختلفة .

(٤) لما كانت لبلدية من بين المصالح التي تمنع بالتعريفة المخصصة ، فقد نص على أن هذه التعريفة المخصصة لا تسرى على الأعمال التي تناسرها البلدية ، وتكون ذات صيغة تجارية .

(٥) تعهدت الشركة بأن تدفع للحكومة وهم التوقيع على الاتفاق مبلغ ٨٦٦ جنيه و ٧٦٥ مليم وهذا المبلغ فرق ثلث من مياه استجذمت في مصنع تكرير البترول المملوكى بأسويس ، كعرقى سعر بين تعريفة الجديدة والقديمة .

وفي ٤ يناير سنة ١٩٢٧ ، أحاط وكيل عام الشركة على كتاب وزير البلدية بمشار إليه ، بما يفيد تأييده لم جاء بكتاب وزير المالية ، الذي تقدم بيانه .

١١ - ما فائدة الحكومة . . .

تركت عممية تعديدية مدن القصة بمياه شرب لقصة مهلة لشركة قناة السويس ، حصلت عليها بغير مقابل ، ولا تدفع الشركة إتاوة أيا كانت للحكومة المصرية ، عن عمليات استعمال المياه ، وهكذا يبيع شركة قناة السويس مياه النيل لجميع سكان منطقة لقناة ، وللحكومة المصرية نفسها . ولكن شركة قناة السويس تمد مواسير المياه المرشحة ، وتصلها

بالعسكرات البريطانية وبقاعدة العسكرية التي يحتلها الانجليز في منطقة
لقناة ، ويتضح من دوائر الشركة وسجلاتها الخاصة بعمليات مياه الشرب ،
أنها لا تحصل أي مبلغ من القواب البريطانية المحتلة ، بل تقدم المياه مجاناً
وتعبر بتوريد أجرة كبيرة ، ذلك لأن لشركة كافد فرع من جهاز احتلال
البريطاني ونافعة لحكومته اختراها مباشرة

ولا شك أن لدولة تستطيع أن تدفع وتقمع هذه النقوص ، وتدفع
عن الوطن هذه المديونية ، وتضع شركة من توصيل مياه للقوات المحتلة ، لأنه
ليس من المألوف في شيء أن تقف قوات الأمن عند مداخل مدن القناة وتمنع
وصول المواد التموينية إلى لفرائب الانجليز لتفيد للقوايين التي صدرت
بعد إتمام المعاهدة في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وهي تلك القوايين التي مارلت
فأمة ، وترى لشركة مياه السويس ، خدم هذه القوايين وخروج عليها ،
وارتكاب جريمة تتآمر مع العدو - وهذه مختلف صروب المعونة ، ومها
مياه الشرب التي يحصل عليها مجاناً وبغير مقابل ، وإذا حدث وأصدرت
الحكومة أمر إلى شركة قناة السويس بالامتناع عن اقتراف هذه الجريمة
ولم تبادر بتفيد أمر الحكومة ، فلا فائدة من أن تسحب منها إدارة عمليات
المياه ، وتديرها لدولة نفسها ، بل الواجب أن تطرد الشركة ويحرم عنها
العيش في هذه البلاد .

وحجة القول بأن مرفق مياه حد حصر ، ولا يصح أن يبقى حيي الآن
في يد العدو ، وما شركة قناة السويس إلا ذلك العدو متمسكاً في ثياب
مدنية .

الحرائق والمبارى وغيرها

وقد تناول نشاط شركة في الشؤون لبلدية ، ضمن ماتناول ، إيشاء
الحدائق العامة ، فتلاً برمت إتفاقاً مع الحكومة في ١٩ مايو سنة ١٩٠٤ ، ووقع
هذا الاتفاق عن الحكومة ، وزير المالية أحمد مظلوم ، وبموحه أحر

لشركة من أملاك الحكومة قطعة أرض مساحتها ٢٠ س ٦ ط ١٤ ف أي ستين ألف متر مربعاً وافعة بامتداد ترعة الاسماعيلية ، في مدينة الاسماعيلية ، وهذا الإيجار لمدة طويلة ، هي مدة إلزام شركة قناة السويس ، وقيمة الإيجار حينها واحداً في السنة بتعداد ، وتقوم الشركة بسداد الإيجار مقدماً في النصف الأول من شهر يناير من كل سنة بحرية محافظة لقناة ، وقد ص في العقد على أن تصرف من الإيجار إنشاء حديقة ، وليس مرصفاً لشركة أن يقيم عليها ما ، كما أنه لا يجوز لها ، أن تتنازل عن هذا الإيجار ، أو يهبه للغير .

وعند انتهاء مدة الإلزام تسلم الأرض المؤجرة بأحوالها إلى هي عيها ، دون أن يكون للشركة الحق في مطالبة الحكومة بتعويض ، من أن نوع كان ولاية تعلقة كانت .

ويجوز للحكومة . قس انتهاء مدة الإيجار أن تسترد لأحتياجاتها الخاصة تلك القطعة من الأرض ، أو تعصب دون أن يكون للشركة حق المطالبة بأي تعويض كان . وكل ما هذت تسترد الشركة . إيجار القطعة التي تستولي عليها الحكومة .

ويعقد مؤرخ في أول فبراير سنة ١٩٠٦ استأجرت الشركة من الحكومة قطعة أرض في الاسماعيلية ، مساحتها ٤٠ ألف متر ، تقيم عليها حراً للمياه الشرب المرشحة ، وتدفع الشركة خمسة جنيهات في السنة إيجاراً لمجموع هذه القطعة .

وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . استأجرت الشركة ، حديقة قصر الخديو الاسماعيلية ومساحتها ١٩٤٩٨ متر مربعاً . وذلك لمدة خمس سنوات ، تبدأ من أول ديسمبر سنة ١٩٠٩ وتنتهي في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وذلك بإيجار قدره اثني عشر جنيهاً في السنة ، وقد تعهدت الشركة ، في حالة عدم تحديد عقد الإيجار بتسليم الحديقة للحكومة بأحوالها التي هي عليها ، دون أن تطالب بتعويض عما تكون قد أتلفته . وقد تجدد هذا العقد مدداً مختلفة ، ثم حل محله عقد آخر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ .

ومن أحب الألفاظ ، إلى عهدها شركة قناة السويس مع الحكومة
 المصرية ، بخصوص المسائل الجديدة ذات الاتفاق الذي أرمم بمقتضى كتابين
 متبادلين بين وزير المالية والشركة في ٢٥ يونيو و ٢ يوليو سنة ١٩١٢ ،
 وهذا الاتفاق خاص بشركة انجاري في بورسعيد ، إذ أقرت لشركة
 الحكومة المصرية ، مائة ونمابين ألفاً من الأسهم ، لإنشاء انجاري بورسعيد ،
 على أن يسدد لها القرض في مدة خمس سنوات على دفعات سنوية مصافاً إليه
 فائدة القرض بسنة ٦ و ٤

وأما انجاري مدينة السويس . فكانت الحكومة قد بدأت في إنشاءها على
 نفقاتها قبل سنة ١٩١٢ ، ثم توقفت ، وأرمت الشركة معها اتفاق بمقتضى
 كتابين متبادلين في ٢٦ أبريل و ١٣ مايو سنة ١٩١٣ ، وفي هذين الكتابين
 عهدت الشركة ، بأتمام عملية انجاري تعرفتها في حدود مبلغ أربعين ألف جنيه ،
 وتقوم الحكومة بسداد هذا المبلغ . على دفعات سنوية ، فيقسم على السنوات
 الباقية ، من مدة الالتزام ، وتخصص الشركة على فائدة القرض قدرها ٤ . . .

وبمقتضى كتابين متبادلين . في ١٨ يوليو وأول ديسمبر سنة ١٩١٤
 رخصت للشركة بدمر أرض الدولة الواقعة في مدينة بورسويق بين المدينة
 نفسها وحط السكة الحديد على أن يساع الأرض وفي بعد للأهليين ، وتسل
 الحكومة ثلثي ثمن لأرض الماعة وتترك لثالث للشركة ، على أنه وفي إذا
 احتاجت الحكومة جزء من هذه الأرض لتقيم عليه منشآت أميرية فإنها تحتفظ
 به نفسها وتدفع للشركة بسهم من التصرفات التي تحملتها في الردم توارى
 لفسه من الأرض التي احتفظت بها الحكومة لنفسها ، وقد وجدت الحكومة
 نفسها محتاجة لأرض كلها من أجل السكة الحديد فدفع مصلحة سكك
 الحديد الحكومة المصرية للشركة ٨٧٢٢٥ من الشركات الذهب (١) .

وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٣ استأجرت الشركة من الحكومة لمدة

(١) راجع السجلات الرسمية لهذا الخصوص في الشركة ووزارة المالية في ١٦ مارس

سنة ١٩٢٠ و ١٠ أغسطس ورسالة سنة ١٩٢١ و ١٧ سيرة سنة ١٩٢٢

لاختيار قطعة أرض أخرى في الاسماعيلية مساحتها اثنين وعشرين فدانا ،
وذلك لتستخدمها لشركة كحفظ ارضيه نبات الحدائق والأشجار وتعهدت
الشركة بأن تتحمل بمسح هذه المنطقة من التفتت ، وأن توصفها بشبكة
طرق لاسماعيلية شارع عرضه أربعة أمتار ، والابواب الذي تدفعه الشركة
لا تتجاوز حينها واحد عن حد في سنة ، وقد تعهدت شركة بعدم إقامة
مبان فوق الأرض المذكورة ، وتعهدت بأن ترد الأرض للحكومة عند انتهاء
الامتياز بالحالة التي هي عليها .

وتمتص عقد مؤرخ في ٢٢ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ استأجرت الشركة
من الحكومة مدة ثلاث سنوات قطعة أرض في الاسماعيلية مساحتها ٧٠٧ مترا
مربعة بإيجارة قدرها حينها واحد في السنة . وذلك لكي يستعملها في مد
الأنابيب الخاصة بها ، ولا يستعملها في أي عرض آخر

في اتفاقية مبرمجة بين ٧ مارس سنة ١٩٤٩

كل في ومع الحكومة ، وذلك لتزويد البلاد سيادتها لتشريعة بالعام
الامتيازات الأحذية ، في سنة ١٩٢٧ . بأن تنفي بحرة هم الانتفاضة ساطعة
التي تقدمت الإشارة إليها ، ولكي حين عقدت اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ،
ود تعهدت ، واكتف بعض القصور في أريد في در الرمد في العيون ،
وكات كس في الظاهر ، ولكي حتمت أوجعا ، صه ، وسلمت على الأقل
تسمى « أراضي منطقة الامتياز العامة للتقسيم »

ولسداد الثاني عشر والثالث عشر من تلك الاتفاقية ، تحت عنوان
« بلدية بورسعيد ، وفيما يلي نصهما : —

« مادة ١٢ : تقبل الشركة أن تقدم مساعدة مالية . بلدية هذه المدينة ،
بالتنازل عن ١٨ قسطا سنويا . قدر كل منها ٥٩١٣ جنيها و ٨٣١ مليم
(أي ما جملته ١٠٦٤٤٨ جنيها و ٩٥٨ مليم) ما رأه مستحقة للشركة ،

سديدا للسلف التي محتها لهذه مدينة ، لانشاء مجارى المدينة ، طبقا للاتفاق
المعقود بين الشركة والحكومة بالكتابين رقم ١١٠٥ و ٨٢ - ٢ ١
المؤرخين في ٢٥ يونيو و ٢ يوليو سنة ١٩١٢

واستثناء من المادة ٣٩ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون
رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ ، و من نص المادة الاولى المتروك على هذا انبارل ، وسيتم
من الدخول الصرائعية عشرة مصروفات داخلية في حساب شركة سن
سنة ١٩٤٩ المالية .

« المادة ١٣ تقبل الشركة ، أن تساهم في المشروع الحكومي الخاص
بشاء مدينة عمالية ، في حيي المدينين ، سورسعيد ، وذلك بأن تخصص ، من
جديد ، من اتفاق ٣ أبريل سنة ١٩٠٧ ، وهي الأراضي ، المحددة حاليا
في المادة ٩ من اتفاق ٣ مايو سنة ١٩٣٦ « القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ » .
« وسيخصص من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ ميرا ، عرض تلك الأراضي ، في اجزاء
توقع عرب احوض ، وحوط عرب نوعة الملاحة الداخلية ، وتسترد
الحكومة ساء على ريث ، حرية لتصرف ، في اسطقه ، ب ، ح ، ح ، ر ،
امسة على الرسم دا . . فتدرج من جديد ، من أراضي مدققة الاعتبار للقبالة
للتقسيم »

انشاء بلدية الاسماعيلية

ما لدى كل مجمع الحكومة من أن تغنيء مجلس مدى الاستماعيلية ، دون
أن يرجع شركة هذه السوييس ، ودون أن يصح على إنشاء هذا المجلس
في اتفاق خاص بيزم مع شركة قناة السويس ؟

بعد كل النص في اتفاق ممدح رياض علي إنشاء بلدية الاستماعيلية تسلي
صميا بالصريء القائي ، من مشروعك دونه في داخل الدولة . وقد بقيت
لرواسب الاستماعيلية ، في هذا نص نفسه ، إلى حد تعطيل حكم القانون

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، ولقوبل شركة قناة السويس ، تعين في المجلس ،
 أي هي التي تملك سلطة تعيين ، وعموميين حقيقيين من بين موظفيها المصريين .
 وكوهم مصريين ، لا يعبر شيئ من حقيقة المرة ، وهي أنهم يلبسون رداء
 شركة قناة السويس الاستعمارية ، ويأثمرون ذمها ، ويوجهون المجلس
 حسب هواه ومرحها ، وهذا فيد يجب أن يحطم ويص يجب أن ينفى
 بحرة قم ، فلا بد من أن تكون شركة استثمارها أكثر من مؤسسة تجارية ،
 ليس لها من الحقوق أكثر مما لأي مواطن أو مؤسسة أخرى ١١
 « وفيما يلي نص المادة ١٤ احصاها باسمه الاستعمارية :

« من بين عملاء ، أن يشترك في استثمارها مجلس إداري ، طبق للقانون
 رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

« ونحن هذا المجلس نحن شركة ، في كافة الأعمام ، والالتزامات المتعقبة
 بالمادة ٥ من اتفاق ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ كتي ، والمادة ٥ من اتفاق
 ٢ مايو سنة ١٩٣٦ « من رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧) ، ونستفي من ذلك خدمة
 أئمة بالأسماء عليه ، التي تستمر شركة في انقيادها حين اسم ، عقد الاعتراف .

« ويتم تحول ورق في شركة سابقة صف بشروط الموصحة بالملحق
 (ز) ، المرافق لهذا الاتفاق » .

« ويعتصم مبلغ الستة الآلاف جنيه المجدد حرافا ، وامصوص عليه
 في المادة ٥ من اتفاق ٢ مايو سنة ١٩٣٦ ، سابقا ذكر ، لصيغة الاستعمارية ،
 وور توفيق إلى ١٠ جنيه تدفع سويدا ، على قسط واحد ، لصيانة طرق
 والخطائق سور توفيق ، ورشها وتبليها بمعرفة الشركة ويبدأ هذا
 لتحقيق من تاريخ حلول لتعني »

« وسبب من أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، بصم مجلس
 الاستعمارية الإداري ، وعموميين حقيقيين ، عيهم الشركة من بين موظفيها
 المصريين » .

ملحق (ز) للمادة ١٤ المنقحة

ورأى مصرين لنشر نص كامل من الملحق ، الذي يدل بوضوح ، على أن الحكومة المصرية في سنة ١٩٤٩ قد دلت وهانت ، وقيل أن تكون الشؤون لمدينة مدمر لاسمائية - مشاركة بين الدولة ، وشركة مدمر السويس ، وقيت هذه الشركة -ية دولة في داخل الدولة

(المادة الأولى)

مراقب المدينة التي نزلها حاي شركة كليا أو جزئيا بالاسمائية (بما فيها معلقة ، مسكني سار فسن ، والتي يوكل من الآب فصاعدا لمدينة الاسمائية بالاشراف عليها .
تنظيف المدينة وتصريف القمامة .

تنظيف لصحى ، الأرض بالتراب في اسفل والمدينة

خدمة البحرى ، المياه المستعملة ومياه الأمطار .

خدمة مكافحة الحريق

الانارة العامة .

صيانة شوارع المدينة وأرضيتها

صيانة مصرف تنظير المعروفة بمصارف على الاسمائية والواقعة بين ترعة الاسمائية وبحيرة التماسح وصيانة بمصارف أبو رحم .

توقف دفع مبلغ ٥٤٨ م.م و ٥٥ حياها المحدد جراه والذي تتسببه الشركة سويا من الحكومة ، صيانة بالمصارف المعروفة « بمصارف قبلي الاسمائية » .

الاشراف على جياة المسلمين .

صيانة ممرات شوارع وشوارع الرئيسية والميادين العامة بالمدينة .

وبعكس ما تقدم تستمر لشركة رعاية انتهاء مدة الامتياز في صيانة
الحدائق والمزارع اوراق كشفها هذا « مرفق رقم ١ » .

ومن المتفق عليه أن يكون سدية احق دائما في أن تنشئ كافة المرفق
البلدية الأخرى وأن شرف غيب طفق للقاوون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٤
الخاص بتنظيم مجالس سدية ومراقبة .

المادة الثانية : تنقسم سدية المنشآت لثلاثة وأهمها المخصصة للأعمال
دات لصفة سدية فيما عدا الاستثناء المصنوع عليه في المادة ٣ على أن
تدفع قيمتها الحدية للشركة حسب يتم تحديدها باتراضي وبإاء على رأي
حيز

وكشف هذه منشآت كسبته وهذه أهمها مرفق هذا الملحق تحت
رقم (٢) ومن المفهوم أن هذا ~~مكشف~~ لا يتضمن أي شيء للسكنى
أو مكتب .

المادة الثالثة : لا يسم إلى سدية شيء لشركة واحوش الملاصق له
اللدان تشعلهما حاليا المصطفى ومهمتها وكذلك احوش المحاور هذا امشي
ولدى تشعله عربات سدة ورش المسلة إلى سدية ومسودع مهمات
وأدوات السطافة اواقع شرع مرسلها .

غير أن للبلدية أن تنفع مجانا لمدة سنتين ابتداء من تاريخ العمل بهذا
الاتفاق بالماني و الحوش والمستوع والأمكة المذكورة على أن تحلها عند
انتهاء هذه المهلة على أكثر حد .

المادة الرابعة : نحن للبلدية محل لشركة في كافة الحقوق والالتزامات
المنشأة على عقد مقاونة سنويه لجري تنفيذها وذلك رعاية إنهاء مدتها
وهذه العقود هي :

عقد التطعيم والرش بالتزود « مقاولة وايتن »

عقد صيانة الشوارع والأرصعة « مقاولة محمود سيمود » .

تقدم صيغة مصارف تطهير منطقة الاسماعيلية « مقالة محمود
عبد وصاب » عداهم يتعلق في هذا العقد بصيانة مصارف أنى حاموس .
فقر صيغ المروعات في يتعلق بالشوارع والشوارع الرئيسية والميادين
العامة بالمدينة « مقالة أحمد محمد عبد الله » .

لمدة خمسة . مرافق المرسى في كانت تتولاها للآس بالاسماعيلية
إدارة لأهل الشركة ونرى بوكل إلى بلدية من الآن فصاعده الاشراف
عليها هي :

صيانة وحفر أربع مرادحوض عمومية
واحد من شارع فؤاد لأول بقرب مرشاش لسكة الحديد
واحد في ميدان عباس .

ثلاث شارع عبد الحى بين شارع الأهرام وشارع فؤاد لأول .
صيانة واستغلال السوق العمومية الواقعة قبلي الحمامات .

وتقسم بلدية هذه المراححوض والسوق على أس تدفع قيمتها الحالية
لإدارة لأهل الشركة ، حسب يتم تحديدها بالتراضي أو بده على رأي خبير .
لمدة لستة . تورد شركة حجاز للبلدية المياه العكورة بلازمة للمرافق
في تسلم إليها .

وكل ترسيم في المنشآت بتمتصية توسع هذه اذرافق تقوم به الشركة
على نفقة بلدية ويحتسب الاستهلاك المقدر له ثلث الثمن الذى تورد به المياه
لعكورة الإلهالى

مرافق رقم ١ « ملحق ر »

مدينة الاسماعيلية

كسب دخائى والمرارح لتي تستمر شركة في تولى صيانتها

١ — دخائى الملاحة . ٢ — حديقة جوشار .

٣ — حديقة الخلقة .

٤ . المساحة المروعة او امانة بين شارع محمد علي وترعة لاسماعيلية

٥ ميدان روت ٦ — غابة الماسع « لقوتين »

٧ مشيل لنيكيتو ٨ ومرروعات لطريق المؤدى إلى هذا المشيل .

٨ — ادرعاء او امانة شارع الأميره هورية .

٩ — مسجد شارع بين دي طقون وطريق المستنقعات .

١٠ — شارع لبياسون ١١ — حديقة اجولف

١٢ — جزيرة القوسان .

١٣ — حدائق ومررع معققة بقصة الهرة « ٦ »

١٤ — غابة أبو رخم . ١٥ — غابة سان بيير .

مرفق ٢ « ملحق ر »

مدينة الاسماعيلية

الأعمال ذات الصلة لمدينة

كشف باحثات كثرة والمهمات

١ — التجميع

فرمان للحرق . سيارة قامة رقم ٣٣ قتال .

سيارة قامة رقم ٧٩ قتال . سيارة صندوق ماركة فورد .

سيارة قامة بقتال رقم ٥١٢ قتال . سيارة رش رقم ١٠٤ قتال .

٤٥ عربة يد . ٨ صناديق تجرها الدواب .

مستودع قامة . مستودع نصريه وتغريم .

٦٥ أثر امصاص .

٢ — التطهير الصحي :

٣ براميل ماروت .

مطقاتان .

مضخة يد . — ٤ زورقا صغيرا .

مستودع لمواد المستحكمة مخلوطة مكافئة لملاريا .

٣ المحاريق المسلمة بدون مفرد بشرط تولى صيانتها .

شبكة الحصى بحري ، مدرية

١٠٠٠ متر طولي من بحري قطر ٤٠٠ ميمتر و ١١ مكابورت .

٥٧٦٠ متر طولي من بحري قطر ١٥٠ ميمتر و ١٩٧ مكابورت

شبكة قبلي ترعة الاسماعيلية .

١٠٩٦ متر طولي من بحري قطر ١٥٠ ميمتر و ٧٥ مكابورت .

شبكة الحصى الشرقي للمدينة .

٢٩ متر طولي من المحري قطر ١٥٠ ميمتر و ٣٠ مكابورت .

محطة طلبات الشفط بميدان توفيق .

بحري ، كد كد حمر ، ساحل

محطة الترميم عند مستشفى سان قنسان .

٤ — الحريق

سيارة حريق بسلم ماركة لافلي .

سيارة حريق ماركة لافلي .

٣ صهارك كهربائية لاستدعاء رجاى اطلاق .

٣ صهارك كهربائية ماركة ستراوس للجهاز الحريق .

مهمات مختلفة لمكافحة الحريق .

٥ — الامانة العامة :

(١) ١٢ عامود إضاءة مزخرفة .

(ب) المتفرع الأول :

٥١ عمودا منحرفا للانارة . ١٩ مصباحا مركبة على عواميد توريع .

• مصابيح وسط .

متفرع الثاني :

٣٥ عمودا منحرفا للانارة .

مصباح واحد مركب على عמוד « قرب ورشة لقسم الثاني »

المتفرع الثالث :

٢٥ مصباحا حديديا . ١٩ مصابيح وسط .

٥ مصابيح مركبة على أعمدة .

٦ - حقيبات رش مرورعات اشوارع والميادين وشوارع رئيسية :

٧ - جنازة المسلمين المسلمة بدون مقابل شرط تولى صيانتها -

حقيبات الرش

اجدران والمدى

الخدمات الطبية والمعابد والمدارس

نحن لا ننكر على لشركه ، أنها قامت بمجهود لا بأس به في تعمير منطقة
ستعلاها ، فأشأت مستشفيات ، ومدارس ، ومعبد وللمكن الذي سكره
عينا أن تتعد من ذلك مادة للدعاية ، فتقو دأما ، في المظاهرات التي تحرر
في مكائنها ، وتشرها في صحف الأجنبية ، وفي الصحف المحلية ، بين حين
 وآخر ، إنها خلقت الحياة ، في صحراء مصر ، وتريد أن تجعل من هذه
الدعاية ، التي أضحت معتدلة ، لتكرارها ، نفعه نحاول أن نتوصل بها
لمد أجل الالتزام .

وكان على الشركة ، قبل أن تنزل على هذه الدلائل ، أن تعهم أنه لولا احتلالها
لهذه النشقة من أرض مصر ، لكانت مصر نفسها تستعير والاشاء ، وسكان
الحال غير الحال .

ومع ذلك ربد أن تلك الشركة حسب من ، كان هذا يدخ
والاصراف ؟

هل شيد مستشفى « سار فسان دي بون » ، أو كنهش الاسم عينية
وورسعيد وسوس لمحب لمعربين . ثم أن ذلك كان قد ألفت عايه
الأموال بطائفة لمحة عدد من الأحاب . حصوا على هذه المحة ، التي لا وجود
لشهم في بلادهم ، يقيدوا الاستقلال لمصري دلال تهل ؟

في محال كلام عن خدمات نظيره ، والعواطف الاستهية ، أذكر
حادثا واحدا لشركة قناة السويس .

في شهر أغسطس سنة ١٩٤٧ ، كان المرحوم محمد علي العائلي ، محن
الأستاذ على العائلي ، بقصى بعض أبناء عائلته في فندق « كايو » بالسويس ،
ودهب مع رفاقه ذات صباح لمشاهدة صيد السمك ، فصب في طهره بطلقة
بارة طائشة ، فطفت على حمامة وأخذته ، وكان أقرب مكان لاسعاده
هو مستشفى شركة قناة السويس . فعلا به إحز به إلى بيت هذا المستشفى ،
فكان لمشرفون عليه أن المستشفى خاص شركة قناة السويس وموصفيا ،
ولا يقبل المصريين ، وقيل لهم إن الرجل رمد دمه ، ومحتاج إلى إسعاف
سريع ، فبحسب أن يموت ، وهذه مشهية ، ففعلوا ولو . . .

أذكرى ما كانت نهاية محمد علي العائلي ؟

شجاع ليس كانوا يجهلونه الوقت في محادثة ومحاجة مستشفى شركة قناة
السويس الذي تمسك بوجهه وطهره ، ويقفوه إلى المستشفى الأميري ، بعد فوات
أوان الإسعاف ، ومات لابس لأكر ، والولد الوحيد امجد الوطى الأستاذ
على العائلي ، وسجبت البياضة العمومية في محضر استحقاق موقع شركة
قناة السويس .

يعرف أنهم كانوا يعرفون عمليات حرجية لبعض المصريين ، وكانوا يعاجون البعض الآخر . ولكن هؤلاء المصريين هم القلة التي صدمت شركة قناة السويس ، و قد أتت لها خدمات ، فلا تستطيع الشركة أن تقبل مثلاً إليها عاجلت ، المقصود له إسمائين صديق أو أمته . سفر إلى مستشفيات وقد شئت خدمة هذه البلاد . وهناك رواية ، لم تذكر له . وتلاحظ في أن الرئيس محمد نجيب ، كان قد نقل من فلسطين ، لم يخرج هناك في سنة ١٩٤٨ . مصر حادمانه ، وأريد سعودي ، وهو في الطريق ، فتصعب شركة قناة السويس ، ولم تهنه . لا حينا هددت من رفاق الرئيس باسم المستشفى ، وما كان الذين استجدوا يعرفون أن الرجل لدى طلب له لاسف ، قد سبق في علم الله . أنه أول رئيس جمهورية مصر . وسواء صاحب الرأية أو كانت مجرد شائعة . فالكذب أن لبعض بالخدمات الطبية في مستشفيات شركة في الزلا . لأحاب أولاً . ويختلف مع منتهى اختلافاتهما عن معاملة المصريين من موطن الشركة وعملها .

في مطبوع من مصوغات شركة ، إلى تصدره ، بعد عرضة ، على سبيل الدعاية ولأعلا ، وتاريخه سنة ١٩٣٧ . وردت كلمة في صفحة ٤٣٤ من « خدمات اجتماعية مختلفة » . وقالت في هذا لبد ما ترجمته :
 « رأت لشركة لراما عليها ، أن تيسر لرجالها على احتلال مهاد
 شعرة اندينية . ولذلك ساهمت في ماسات مخفية في بناء المؤسسات .
 الحكام الكاثوليكية والأرثوذكسية ، والمعاهد ، والمدرسة ، على سبيل
 التحصيل ، تحملت لشركة سقطت ، لكيبس . كاثوليكية . لاسم تدبيرة .

وهي التي حنت محل كيسة التوبة أي أقيم ويجب إنشاء قبة » .
 في هذه لفقرة ذكرت اسحق بصريفة غارصه وكشي . نوي . فاسية
 للكنائس لكاثوليكية أو الأرثوذكسية ، والواقع يؤيد هذا ، في بلاد دينها
 الرسمي هو الاسلام ، لا يمكن أن تقارن بين مباحر لاسم تدبيرة وبورسعيد
 وبورفؤاد وبورتوفيق ، وبين الكنائس شاهقة ومعابد اليهود ،

وقد استمدت شركة كمار لفساح من إيصالي وغيرها لخرافة الكائنات ، وأنشأت عشرات الأتوف من الجبهات ، حتى بعد تلك لكائنات تحفافية مادية في العالم ، وأما المساجد النصيفة المتواضعة فهي للمسلمين ، وللإستعمار سياسة تفيدية فائتة حيل الإسلام والمسلمين . و شركة لم تساهم في المساجد إلا بمبالغ تافهة ، وإعنا المسلمون هم الذين شيدوا مساجدهم بأموالهم ، ونحن نتحدى الشركة أن تشر قائمة عن تنفذه على المعابد أو ساهمت به منذ سنة ١٨٩٩ إلى الآن ، مع بيان ما أفتق على كل معد ، لكي نعرف سياسة الشركة حيال المعبد والأديان . وسن الشركة كم سبق في أهم على خدمة الكائنات وبعثات المبشرين ، ولدينا الأرقام ، التي لم نشرها ، لأسأؤ من أن الذين كله لله ، وإعنا يريد أن يتفاضى عن تعصب شركة البغيض ، ويقول إنه لا يلقى بها أنس نحن على مصر تلك الخدمات ، لأنها تؤديها ، كالأوكات في فرنسا أو في سوريا ، وسب في مصر بامدات .

ومع ذلك ، ندع هذه سقطلة لشائكة . أرى ماد نقول عن امدارس . نقول الشركة إنها حتى سنة ١٩٣٧ أنشأت إحدى وأربعين مدرسة ، وكانت تقصع تلك المدارس حتى ذلك تاريخ نحو أربعة آلاف تلميذ وتلميذة ، ولا شك أن عدد المدارس وعدد التلميذ قد ارتفع عن دى قبل ، ولكن هؤلاء هم أساء الزلاء لأعاب في الغالب ، ولا يقبل المصري ، إلا في حدود صيفة ، وسفقات باهظة ، ومرحقة . ولأرقام هي لنى تستطيع أن تتكلم ، وما على الشركة إلا أن تفسر الأرقام .

وهي لا تكتفى بتعليم أبناء رعاها الأجانب في تلك المدارس ، بل ترسلهم على نفقتها ، وتجنس مصاريب إقامتهم . وتعليمهم ، في المعاهد الأجنبية بالقاهرة والاسكندرية وبيروت ، وترسل عددا منهم إلى جامعات أوروبا المحتفزة

وفي مقابل هذا سدح . نحن شركة على هذه البلاد ، نقوها في كتب دعايتها ، إنها تأدل بتدرب أبناء العمال المصريين ، التدريب المهي ، في ورشها

عامية بسور فؤاد ، وكان امصرى - قد حرص عليه أن يكون عاملا ،
وكنى ... !!

الأنشطة والبرامج والمخاض القوي النخ

وكدولة في داخل الدولة ، م يفت الشركة أفت تدر لرعاياها ومائل
لترفيه ، والمرح ، فأنشأت ناديها بالاسماعيلية ، وآخر في بور توفيق ،
وفي هذه الأندية تقام حفلات العباحة ، ولا سيما حفلات الرقص الكبيرة ،
في مناسبات تختارها الشركة ، وهي مناسبات مصرعة عن سياستها ، وبمراجعة
محصر جلسة نادي لشركة الاسماعيلية في ٢ أبريل سنة ١٩٣٧ ، قرأنا
العبارة الآتية :

« في مساء ١٥ مايو تقدم في صبة لنادي ، حفلة ساهرة كبرى
Soiree de Gala بمناسبة تنوع حيث انخلرا » .

« وكان النادي المذكور طوال مدة الحرب ، ولا يزال مرتعا بقوات
بريطانية معتبة لقناة السويس ، بل إن قوات الاحتلال هي التي تباشر سلطة
بوليس بداخل النادي ، ولا يقول هذا من عندياب ، فبين أيدينا محاصر
الجلسات ، وفي محصر جلسة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ ، اتخذ لقرار الآتي
صحة :

« بتعويض من رئيس لنادي ، وبناء على اتفاق أمره مع « المعتنات
« كولويل بيكون » Bacon يقوم البوليس الحرفي البريطاني بعمل
بوليس ، بداخل نادي ، وله أن يتحدد باسم النادي مايشاء من الاحراءات » .

لدينا محضر هذه الجلسة ، وعليه توقيع الرئيس Levasseur وتوقيع
السكرتير العام Dulout ، وسأل الشركة - ألا بعد ذلك تأمرا مع الدولة
محتلة ، وإباحة للحاسوسية لحساب بريطانيا ، والحالة بينها وبين مصر ،
في حالة عداء بالمعنى القانوني ؟ !

ولب الغيب معاهدة ٢٦ أغسطس في سنة ١٩٣٦ - في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، تحول نادي الاستيعابية لبيع لشركة هذه السويس إلى وكر يحتته لقراسة لانتخب المدين صبر إبراهيم على سكان مدينة الاستيعابية المدين ، وصح عمل نادي المصري ، وصافت مدورهم من أعمال التحسس والعد التي تركب صد وطنهم - رصد الأرواح والأموال في الاستيعابية ، فكان حراء هؤلاء ، حملة تأديبية من شركة ، وسيفون لقضاء فيها كلاته . وتماهى الشركة منها عدداً أندية . نشأت محاور النقوب ، في بورسعيد والاستيعابية ، وبور توفيق . كما أشدت لللاعات . وملاعب الرياضية ، وعبات الصيد ، وغير ذلك . ولكن لحساب من كل هذا ١٦ إله استعمر بعض . واستعمر شديد اوضة . وما ينفي للشركة أن تمن علينا .

مدينة بور فؤاد

وفي أكتوبر سنة ١٩٥٢ تمت لشركة اتفاق مع وزير المالية المصرية ، يحيى ابراهيم ، وقد فوضه مجلس اوبراد . لتوقيع هذا الاتفاق ، فقرره الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

وأشير في ديباجة الاتفاق إلى مكانات ، تودلت بين شركة والحكومة المصرية ، في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٠ ، وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٣ ، وكانت شركة تلج في هذه المكانات ، في طلب الموافقة على إنشاء مساكن «للشطن» الآسيوي ، على الأرض التي تدعى الشركة منها من أرض الامتياز ، وسن أن ذكرنا أنه لا يوجد شيء اسمه أرض امتياز ، وإنما كانت الأراضي ملك الدولة ، وتهاون بعض الحكومات ، لا يحدد الأرض من هذه الصفة .

وأشير في الديباجة أيضا إلى الغرض من إنشاء تلك المساكن ، وهو وقوع

ورش الشركة العمومية باث طي . الآيوري ، مما جعل الشركة على التمكن
في إنشاء ثلاثة مسكن لموظفيها ، تنبع لسكنى ثمانية فرد .

ولكن تطورت الفكرة ، وعرضت الشركة على الحكومة مشروع إنشاء
تلك المدينة لصغيرة ، وشكلت الحكومة لجنة مختصة فنية وعبرها لدراسة
المشروع ، ثم تسمرت امرة ، عن قبول الاتفاق المشار إليه .

والفكرة ، في ذاتها . لا عار عنها . لولا أن شركة قد حرصت على
مسقط نفوذها على مطبخ القعدة ، وأن تضع المديرة الجديدة في كنفها ، ومن
مظاهر هذه السيطرة لأحييه ما يأتي

أولاً - سلمت الأرض للارثة المدينة الجديدة لإدارة الأملاك
مشتركة ، وما هذه الإدارة في اواقع إلا شركة قعدة سويس ، وعينت
لمساحة في امادة الأولى من الاتفاق وهي ٦٠٨ و ٢٣٣ و ١ من الأمتار
لمربعة .

ثانياً إدارة مدينة بور فؤاد أحيية

(١) نص في المادة الثانية من الاتفاق المشار إليه ، على أنه مع مراعاة
المرتين العامة تختص بها الدولة دون سواها ، إلا أن المدينة الجديدة تدار
طبقاً لما جاء في البنود التالية .

(٢) تقوم إدارة المدينة لجنة الأملاك المشتركة ، وتجتمع برئاسة محافظ
بور سعيد أو من يقوم مقامه ، ويختص اجتهادات اللجنة بمقتضى نام الصحة ،
ومقتضى أو مندوب عن وزارة الداخلية ، ولكن حضورهما يكون بصيغة
استشارية ، فلا يشتركان في إعطاء الأصوات ، وتعد لجنة الأملاك المشتركة
عشية مجلس بلدي للمدينة ، ولهذا المجلس أن يدعو الى اجتماعاته من يرى
الاستعانة بهم من الخبراء ، كلما تصدى لدراسة المسائل الفنية (المادة ٣) .

(٣) ولجنة الأملاك المشتركة - حينما تجتمع بصيغة مجلس بلدي للمدينة
الاختصاصات الآتية : -

١ - تقرير الاعتماد المصنوعة ، لردم الأرض وإشياء المحاري والشوارع والطرق والأشجار والامارة ، وسائر الأشغال العامة ، بشرط الحصول على تصديق جهات الاختصاص عند الاقتضاء .

٢ - صيانة النظافة ، وصيانة ورش الطرق ، وصيانة المحاري والمرورعات والاضاءة وإطفاء الحريق .

٣ - تخصيص واقتضاء لعوائد والرسوم بلدية

(أ) على ملاك ومستأجرى الأراضي طبقا لمادة ١٢

(ب) عوائد الأملاك التي تعرض على المدينى طبقا لمادة ١٢ .

٤ - رسوم شعب الطريق التي تعرض بموجب لأئحة تصدرها وزارة الداخلية .

٥ - مباشرة مختلف شؤون التصميم ، على عرار ما يعثر في سائر المدن المصرية (المادة ٤) .

(٤) تعرض قرارات اللجنة المشار إليها ، على وزير الداخلية ، ليصادق عليها ، وذلك في مدى ثلاثة أيام من تاريخ إصدارها وهو إدام يتحدد قراراً ، وعرف مداولات اللجنة في مدى ثمانية أيام ، من تاريخ عرضها ، ولم يتحدد قراراً بالعائتها ، في مدى ثلاثين يوماً من عرضها عليه ، أى لم يستعمل حتى يفتتو ، فإن قرارات اللجنة المحتممة يهتد مجلس تعد نافذة .

وإذا تجاوزت قيمة الأشغال التي تقررها اللجنة ، مبلغ خمسة آلاف جنيه ، فلا يمكن تنفيذ هذه الأشغال إلا بعد موافقة وزير الداخلية (١) .

(٥) تحملت الشركة «أجره الأول» من العقود في حدود مبع

٠٠ و ١٢٥٠ حينها مصر (٠٠ و ٣٣٣ و ٢ من لفتركات مصرية) .

وتقرر فتح حساب خاص لأعمال الاشياء الأولى ، من أعمال ردم لأرض ، والمحاري والاضاءة ، والطرق ، والخدائق والأشجار .

(١) تنقل لخصاص وزير الداخلية ، من وزارة الشؤون البلدية والقروية

ويدخل في هذا الحساب ، ما يحصل من بيع الأراضي .

وبعد أن يسدد نشركه من هذا الحساب المبالغ التي تكون قد قدمها ،
يقسم باقي المتحصل من أثمان الأراضي ، مضافة بينها وبين الحكومة .

وتعهدت الشركة أن تمد النحة بالمبالغ اللازمة لتغطية العجز ، وذلك
كقرص بلا فائدة ، وترد إليها من مخفض ، في السنوات التالية (المادة ٦) .

(٦) يحتج حسب آخر باسم « حساب الإدارة » ، للاتفاق منه ، على
أعمال لطيفة ، وصيانة ، ورش لطرق ، وإغاري ، والمروروات ،
ولصيانة ، ويودع في هذا الحساب ، المتحصل من لعوائد والرسوم ،
ورسوم شغل طريق ، ونحوه ، ونحوه ، وكل ما يحصل من الموارد
الأخرى ، وبما عدا أثمان بيع لأراضي ، وإيجار ما يؤجر منها .

وما يرد من العقات المطلوبة ، يسدد منه فوائد ، لصالح التي تقدمها
الشركة كقرص ، والباقي ينقل إلى ميزانية لسنة التالية . وتقوم الشركة
سد العجز ، في هذا الباب ، في حالة العجز على أن تحصل السلف ، من إيراد
سنة التالية ، وبما لم يكن الإيراد كافيا ، فأنها تستوفي المطلوب من حصة
الحكومة ، من بيع أو إيجار لأراضي (المادة ٧) .

٨ عند نهاية الالتزام ، يد مدين ، سلف السلف ، التي تقدمها
الشركة طبق ، مادتين ٦ و ٧ ، لم يكن قد سددت ، طبق للأوضاع المقررة
في المادتين المشار إليهما ، والشركة وحدها . هي التي تتحمل تلك المبالغ ،
وبينها أن تطلب من الحكومة شيئا (المادة ٨) .

٩ احتفظت لشركة لنفسها في المادة ١٣ من الاتفاق المشار إليه ،
بمساحة من الأرض قدرها ١٠٠ و ٨٥ مزا مربعا ، لتعيم عليها ممتلكات لها ،
وهو تعهدت في المادة ١٢ أن تدفع لعوائد والرسوم عن هذه الممتلكات ،
شأنها شأن الأفراد تماما .

ويجب أن يكون مفهوما أن تلك الممتلكات ، هي الممتلكات اللازمة

لاستغلال لقناة ، وتؤوب للدوية مائة ، الا ترام ، أو في سهاية ، إن
يد الشركة عارضة ، وهي ليست مالكة .

(١٠) لم يترك للحكومة ، لاقادة منشئتها ، الملازمة لسكانها إلا مساحة
قدرها . . . و ١٥ مترا مربعا

وكل ما حدث في قبيل من هذه المساحة ، لا تحسب ضمن العشرين ألف
هكتار ، المرحص بها للحكومة ، في الحق ٣ أبريل سنة ١٩٠٧ (مادة ١٤) .

(١١) أعطيت شركة . في اادة ١٥ من الاتفاق متيار عملية بيع المياه
القطرة ، وتعدية مدينة بور فؤاد بميد الشرب ، على أساس الانتفاعين اميريين ،
في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٤ - ٤ - ٩ مايو سنة ١٩٠٧ . والسابق الكلام
عنه ، في الفصل الخامس ، من هذا الباب .

(١٢) تعهدت الشركة . أن يسر الانتف . من بورسعيد إلى بور فؤاد
وبالعكس ، بواسطة لجنة الأملاك المشتركة . إما مباشرة ، أو بعمولة ملزم .

وهو من إنهاء قدره الحالة الدية

وإنشاء مجلس بدرى لبور فؤاد

ورد في اادة لتاسعة من الانتف اشارة إليه ، احتفاظ الحكومة ،
أن تنشئ . بعد مئتي عشرين سنة . من تاريخ الاتفاق . أي اعتبار من
١١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، مجلسا بمساعدة بور فؤاد ، يحل محل لجنة
الأملاك المشتركة ، في إدارة شؤون المدينة .

وليس للشركة أي تحفظ بهذا الخصوص ، لأن تسرد في سره ، وفيه
من لا ترم ، ما عده أن يكون مسجدها من نفروض ، التي تكون
قد أعطتها لاجة الأملاك المشتركة ، سنة مائتين ٩ و ٧ .

والعجيب أن حكومة اراهيم بك اجازي ، وقد نصت ، في ٧ مارس

سنة ١٩٤٩ . لتصفية كثير من المسائل بين الشركة والحكومة ، قد أعطت
هذا الحق الصريح ، ولم تفكر الحكومات الرحمة ، في استخدام حقها ،
في الماضي ، وإشياء مجلس مدى مدينة نور فؤاد

وإلى ما لوحده ، في عهد الثورة ، إلى السيد وزير لشؤون سدي والقروية ،
برساء المادية ، بأشياء المجلس المشار إليه ، ولتحلص من إحدى رواسب
العهد الماضي (١) .

كتاب من مجي إبراهيم

ويعجب أنه ، في نفس يوم توقيع الاتفاق المشار إليه ، أي ١١ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ ، أرسى وزير المالية ، يحيى إبراهيم ، كتاباً بي وكيين عام
لشركة ، المسمى « دي سوا » . « ورد فيه تعديلات صغيفة على الاتفاق
المستجد لشركة ، وقال إن الشركة هي أي طلت باختيارها مساحة قدرها
٨٥ هـ مراً صردي ، في نور فؤاد . وذلك لأغراض استعمال القلب .
وقال إن شروط احصاء مدينة نور فؤاد ، لا تنفذ الحقوق الأساسية التي
كسبتها شركة ، بقعود الالتزام . وكذا الالتزامات تنبيه ، وذلك فيما
يعمل باستحسان الأراضي التي سميت أرض لآلراء

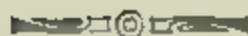
وإدارات الشركة ، ٣٣ مائة . في استعمال هذه المدينة عن ٨٥ و ٠
مر صردي ، فإن كل صاحب يتقدم لتوسيع هذه المساحة ، سيحصل من
الحكومة بعين العطف (٢) .

(١) ورد مصدر في لسان نور من ب لا يعرف إن الاتفاق المشار إليه كان
نص من الأمانة أي مدينة ، ورجع أهل دمشق فوكن وزارة المالية ، الأمور له ،
لأنه راجع إلى الأراضي

(٢) أثنى رده في شروط عمدة ٩٠٠ ، أصبح راضي مد ، ورأى . وعدد شروط
لا يجوز لا يجوز من عقود بيع تلك الأراضي .

الخلاصة

ومن كل ما تقدم ، يتضح إلى أي مدى ، وسعت لشركة مناطق نفوذها واستغلالها ، وكيف أنها حققت ، من هذا المئات الممتد من مدينة الاجتماعية إلى بور سعيد من ناحية ، وإلى السويس من ناحية أخرى ، ومن بور سعيد إلى السويس ، أشبه برفعة من أرض مصر ، قامت عليها دونه أحيوية ، استلها شركة قناة السويس ، وهي الاحتلال البريطاني ، في ثيابه المدنية ، وهذه الحالة المتيرة تدعو إلى تصاهر القوى لتخلص منها ، وتطهير أعم بقعة حساسة من أرض مصر ، من ذلك النفوذ الأجنبي العجيب ، وإلا بقيت مصر تحت نير القاصب ، إلى ما شاء الله .



الفضل السابع

اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩

ترعة عباس محمد بن عذوة ، وغيرها

وردت بعض مسائل خاصة ، بأراضي والمستنقعات والبحار ، في الاتفاق ،
التي وقعت ، الأستاذ مدوح رياض ، وزير التجارة الأسبق ، في ٧ مارس
سنة ١٩٤٩ ، ولم يذكرها ، في بعض مقتضى ، ونحن نقاومها ،
فيما يأتي .

أولا - تسليم ترعة لمياه للحكومة المصرية

ورد هذا النص ، في المادة ١٧ ، والملحق ح ، إعادة المذكورة ، أما نص
المادة ١٧ المشار إليه ، فهو :

« تسلم شركة الحكومة مياه إمارة بحيرة - ادمرد ، بمياه بحيرة ،
ولتي أشتاء ، لشركة ، بمياه مدينة بورسعيد ، وتقدره ، ومشتب لمياه ،
الواقعة بين بورسعيد والاسماعيلية .

« ويتم التسليم ، بشروط الموضحة ، في الملحق (ح) ، المرفق لهذا الاتفاق .

المعنى الملحق المشار إليه

المادة الأولى .

« تسلم شركة مياه السويس ، وزارة الاشغال العمومية ، ترعة إمارة
الحلوة المعروفة بترعة البحيرة ، من مدينتي عذوة ترعة الاسماعيلية ، بمياه سور
عمية مياه مدينة بورسعيد ، بمياه ترعة بحيرة ، بين الاسماعيلية وبخطة ،
خارج حدود منطقة امتياز شركة . وفي كل هذا الجزء تشارك لشركة

مدنيا عن كافة الأراضي التي وضعت تحت تصرفها ، لإنشاء الرعة المذكورة وصيانتها .

« وفي كافة أجراء الرعة الواقعة داخل حدود منطقة امتياز شركة ، وبالأخص بين القطرة وبورسعيد ، تعدد الأراضي المتدارل عنها بعلامات توضع بمعرفة أقسام لشركة بحصور مدوب من الحكومة ، وتسلم الشركة للحكومة ، وبما بين محطات القناة البحرية ، على وجه خاص ، قطعة الأرض ، الممتدة ، بين الساحية المخصصة من طريق الشركة (القطرة — بورسعيد) وحرم السكة الحديد ، كدلت الأراضي المرووع عليها ستار من الأشجار لوفاية لرعة » ١١

« المادة ثمانية . سمأ هذا . الشركة للحكومة منشآت الآتية باحانة اننى هي عليها .

١ — المنشآت الهندسية لنى قاعنها شركة على ترعه العناسة مثل الكمارى ، وصاطر حجر الميه ، والرياحات ، وكافة الاحساب الخاصة بها ، على أن تنولى شركة صيداء الكمارى بنى أقاعنها على ترعه العناسة ، أمام محطات القناة البحرية .

(ب) المساكن المينة فيما بعد

مسكن الملاحط عند كيلو ٧٠٠ و ٩ وأيضاً مساكن العرب المهاجرة .	القياس
المسكن عند الكيلو ٩٠٠ و ١٣	الكيلو متر
مسكن العمال عند كيلو ٧٠٠ و ٢١ .	لترعه
مسكن الملاحط عند الكيلو ٢٠٠ و ٣٠ وأيضاً مساكن العرب المهاجرة .	العناسة

(ر) ذكرت هذه المادة تجدد انشوا سي بمرور خصوص هذا عند ما يهـ « وفي هذه المادة من جهة الأرض والمستلحق ، بما يرد اليه الدولة ، ويبيد الخزانة ويربع اية الأرض ، التي تملكها الحكومة في تلك الجهة » .

المسكن عدد الكيلو . ٣٩ و ٠٠٠	القياس
مسكن محطة التبنة .	الكيلو متر
المسكن عدد كيلو ٩ و ٠٠	بالقناة البحرية

(ج) طلمبة المياه عند نكيو ٧ و ٩ ومحطة المياه والمواسير التي أنشئت لرى المزارع المائية بالمادة (٣) .

(د) طريق اندى أنشئته شركة على بعض أجزاء بضعة الشرقية من لفرقة من م لعية الكيلو متر ٨٥ و ٣٢ عدد المسكن ، بصريق ارضية للشركة التي تصل بين الاسمانيليه وبورسعيد .

(هـ) الخط الديفوني لى أنشئته شركة لأعمال القناة ، بين نكيو ٠٠ و ٢ والكيلو ٤٠٠ و ٣ وسليم هذا الخط يشمل أيضا سليمان جهارات تاليهون المركبة بمضى لشركة و دمه على نرسه و نى سقم بالحكومة ، وعلى الشركة أن تتركب فى مكتب مهندس الحكومة «الاسمانيليه جهارا ليفوني متصلا خط شركة الداخل ، سكي ضمن - كما هو الحال الآن ، سرعة الاتصال بخط حجر يه مدممة على لفرقة م لعية المياه وبورسعيد .

(و) سسم لشركة بحكومة قنصه أرض م لعية ، فى موقع ملائم ، تعدد بانفاق لطريق ، لى حكومة سبها سكب ومكتب مهندس الملاحظ مدممة .

« المادة الفاش ، بدار ، شركة بحكومة ، على ستر الأشجار بدمروء ، على طول الرء ، بين الاسمانيلية والقنطرة وعربى لسكة الحديد بين القنطرة وبورسعيد ، ومنهمر الحكومة ، ملاحظت هذه الأشجار والاكثر منها ، لحماية لفرقة المياه حوة ، وخدمة لحرية

« المادة الرابعة ، تتسم الحكومة المصرية ، عند الآن ، تأربى قطع لأعمال ، لخصص ، بعبارة لفرقة المياه الحوة ، على أن تدفع قيمتهما ، حسب حالتها ، بدمر قيمتهما ، ودمه على قيمتهما . ويحدد كل ذلك بالتوصى ،

أو بواسطة خير يقبله الطرفان ، وتسلم الحكومة أيضا ، القارب الجديد
بقطع الأعشاب ، الذي طلبته الشركة ، حديثا ، على أن تموض عنه ، حسب
النم الذي دفعته فعلا .

« المادة الخامسة : تنوي الحكومة المصرية ، صيانة ترعة العباسية ، ابتداء
من تاريخ تسليمها ، وتقسيم الشركة أن يبقى في القناة بحرية ، بين لقطرة
و بورسعيد ، ناتج التطهير ، الذي تستخرج من الكراكات . ولكنها ، لانتقال ،
أن يلقى في نقاة بحرية ، لفتح المتخلف عن أي توسيع محتمل ، ترعة
العاسية

وتعهد الحكومة أيضا :

(أ) أن تحتفظ بمسود مياه ، لا يقل عن مسود ٢٠ و ٠٠ «
حسب روييت لشركة ، لعربية مياه بورسعيد على أن يكون مد مدينة
ومياه بورسعيد ومدينة بورسعيد بماء أولوية ، في كل وقت ، على رى
الأراضي الزراعية .

(ب) أن تورد بميا كيات امياه للارمه حاليا لأقسام الشركة ، وهي

١٠٠ و ٥ متر مكعب بعملية المياه بورسعيد .

١٥ و ١٥ متر مكعب لمدينة القطرة ، ومحطات نقاة البحرية والأملاك

لمشتركة

١٨ و ١٨ متر مكعب لوابور المياه العكرة بالاسماعيلية ، ومحطة رفع

المياه بنقطة القنطرة (٦) .

١٥ متر مكعب لمشتل الشركة عدد نكيلو ٠٠٠ و ٢ من ترعة العباسية

ويجوز إعادة سطر في هذه الأرقام ، كلما استلزم ذلك من الآن ، لعد

تاريخ انتهاء امتياز شركة ، توسيع من بورسعيد و بورسعيد ، والاستماعيلية

وبقطرة . ومشتات نقاة ، اواقعة بين الاسماعيلية و بورسعيد و رده

حركة المرور في لقاة البحرية .

المادة السادسة لا تتعهد الحكومة ، أن تلحق بخدماتها العرب الذين يستخدمهم شركة حايا ، وخصصي لصيانة ترعة العداة ، غير أنه يجوز للحكومة أن تعطيهما الأفضلية للدخول في خدمتها ، حسب نظام والأحور معمول بها لديها ، في حاله ما إذا رغبوا دخول خدمتها .

المادة السابعة ، تستمر الحكومة المصرية ، على العمل بالعقود المبرمة بين الشركة والمقاولين محمود محمود . وسين على سرحان ، لصيانة ترعة العداة والمررع لكائنة على صحتها . وهي عقود تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

ثانياً المحاضر

رخص للشركة في فرماي ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وفي اتدق ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ ، أن تستخرج الأحجار اللازمة لأعمال القناة ، وصيانتها دون أن تدفع عن ذلك أية مائة . وفي سنة ١٨٨٠ ، صدرت لائحة منظمه لاستغلال محاجر الحكومة المصرية ، وهي تعد من الأملاك العامة .

واستثناء من هذه للأئحة عقدت الشركة اتفاقات بشأن محاجر حبل عتاقة ، مع الحكومة المصرية ، في ٣١ يناير سنة ١٩٠٦ ، وفي ٦ يناير سنة ١٩١٥ ، وتجدد هذه الاتفاقات بعد ذلك ، وهي لا تبدو أن تكون رخصاً بالاستغلال ، تخصم لقوانين للاد ولوائحه ، من حيث المبدأ ، وتمثل الجهة مائة الترخيص أن تسجد ، في أي وقت ، مراعاة لاعتبارات عامة .

لا يريد أن نرجع للاتفاقات السابقة ، فهي كثيرة ، وقد أصبحت غير ذات موضوع ، ويكتفى أن يورد هنا ، ما جاء باتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ . جاء في المذكرة لي دفعها وزير التجارة والصناعة إلى مجلس الوزراء ، توطئة للاتفاق المشار إليه ، ما نصه :

« كانت شركة «فئة تشعش الأرض للارعة هـا لاستغلال محاجر جبل
عناقة بإيجار يقل عن التقات المقررة .

« وقد قبلت الشركة أن تتنازل عن هذا الامتياز ، وأن تستمر في شغل
هذه لأرض ، بالرسم ، والتقات المقررة ، بصفة عامة .

و جاء في اعادة ١٨ ، من اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، ما نصه :

« تعد الاتفاقات الخاصة باستغلال لشركة لمحجرها بجبل عناقة (١) ،
ما قرب من السويس ، ونى انتهت مدتها في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، لفترة
جديدة تدعى بانتهاء امتياز الشركة ، في اعادة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ،
وذلك بالشروط اعادة ملحق (ح) ارافق هذا الاتفاق .

الشروط الواردة بالمحجر المذكور

امدة الأولى : إن «تصریح سابق إسمه للشركة بموجب الاتفاق
المؤرخ ١١ يويه سنة ١٩٣٦ باستغلال محجر عناقة لمدة ١ سنوات تدعى
في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ على مافة طولها ٥٠٠ متر حسب لتحطيط الأحمر
امس على الرسم ارافق لهذا وادفع عليه من طرفي أن هذا «تصریح بمدة
لمدة جديدة من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ لعاية مافة مدة امتياز الشركة أي لعاية
١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ . وحدث في حالة ما إن احتاجت لشركة إلى الاستمرار
لعاية هذا الماريج في استخراج الأحجار من عناقة لاستخدامها في أشغال القناة
البحرية والموانئ التابعة لها .

وهذا «تصریح بموجب محانا غير أن على شركة أن تدفع مصاريف لتحصيل
والمصاريف البسيطة لأخرى إذا لزم الأمر

وفي حالة توقف استغلال المحجر المذكور لمدة ثمانية عشر شهرا متتالية
يصحح هذا «تصریح لأعيا ولا أثره .

(١) التصریح لمحجره « أي محجر الشركة » حصي ، هو محجر الحكومة .

المادة الثانية - تتعهد الشركة أن تورد للحكومة سوي مواداً محجزة من الأصناف الآتية .

دش وأحجار صغيرة الحجم وكسر الأحجار ورمل خرسانة وبودرة لدبش بكمية لا تزيد على ٧٠٠٠ طن متري في السنة .

وعلى الحكومة أن تعطر لشركة عمل لفترة التي يسمي فيها البدء في استخراج المواد المطلوبة شهرياً عن كمية الأحجار من مختلف الأنواع التي تحتاج إليها وعن إهلاك التي ينبغي سببها فيها .

وتتعهد الحكومة أن تنقسم المواد التي طلت توريدها . وفي حالة عدم وجود اتفاق تدفع ثمنها على أساس تعريفة الشركة مصافاً إليها ٢٠ . ويطبق هذا السعر على المواد عملة على صناد أو مبيعات الحكومة عند أرصدة أو أسكاه المخازن .

وللشركة أن تورد أيضاً كتلاصمية . ولكن بما كان توريد هذه المهمات يترتب عليه تعديلات في الاستغلال فعدى المحجر قد يدمى في كل مرة توضيح الشروط مقدماً .

النكك الحربية والفسات المختلفة

المادة الثالثة : لقد رخص أيضاً لشركة بأن تمد لمدة جديدة امتداداً من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ لغاية تاريخ انتهاء الامتياز شركة حديد ذات حط عادى يبلغ حالياً طولها الإجمالى - بما فيه جميع خطوط لتحرير ولتفرعات - ١٠١٤٢ متراً طولياً وكذلك سكة حديد ذات حط صيقي يبلغ حالياً طولها الإجمالى - بما فيه خطوط لتحرير ولتفرعات - ٥٧٩٠ متراً طولياً وهذاان الحصان مخصصان لنقل الأحجار من محور حمل عتاقة إلى شاطئ خليج السويس (حواء عتاقة) حيث تقع - وفقاً للتخطيطات الميدة بالرسم سالف الذكر - الأرصفة والأسكاه التي يفتها الشركة مكان حاجر بحري ناجح للحكومة

المادة الرابعة لا يمنع هذا الترخيص الأفراد من عبور الخطوط الحديدية في حقول المرور العادية وفي حالة إنشاء طريق أو سكة حديدية أخرى مصرح بها لا يمنع هذا الترخيص من تصاحبها بالخطوط المذكورة على ألا يترتب على هذا تقاطع مصرود طلب تنصيب الشركة

امدة خمسة . يرحص للشركة أن تستخدم محار المكان اقام عليه محار الحكومة المجرى اشارة له في المادة الثالثة مقتضيات استعمال محارها المصرح بها

إلا أنه إذا حدث في المستقبل - على أثر فتح محار جديدة مصرح بها أو لأي سبب آخر أن أصبح اردنان حركة مرور الأواد احيالية بالأرصعة والأسكلة التي اقامتها لشركة على موقع المحار المذكور من شأنه أن يعرق عرفة فعليه نقل أحجار الشركة خارج أن يملك وتخصص على ترخيص بأن تنشئ على بقعتها محار آخر ستستخدم الأواد في مكان محدد توافق عليه وزارة التجارة والصناعة وهذا المرحص حصر اوردة المذكورة لشركة مقدما مائة صريح الى سوى مخرجها لاستعمال محار أخرى في اسطقة مسميها من جبل عتاقة .

والمحار الجديد الذي قد يبنى هذا يكون ملكا للحكومة .

المادة السادسة تقوم لشركة على نفقتها بتطهير المواقع المجاورة للأرصعة والأسكلة لئلا يشار إليها في امدة ثلاثة في فترات دورية لتتحدى ما يعوق شحن المواد المستخرجة من محار وبيعها .

وتحتفظ مصلحة الموانئ والمنازل على أحد حصات في المواقع التي تم تطهيرها بواسطة موضعها وعلى نفقتها . وعلى الأحص عندما تتوقع المصلحة المذكورة شحن المواد على عائماتها

وبهذا أظهر المجلس وحرد قاع مرتفع خطر على مهمات مصلحة الموانئ والمنازل تقوم شركة القاء على نفقتها بآراء المواد التي سيتم هذا الارتفاع المادة السابعة . تدفع شركة مقدما في كل سنة إلى مصلحة المناجم

و لمحجر الرسوم لمصوحس عليها في قوائمها والمواضع المعمول بها واستحقة
عن الخططين احديديين المصريح بها حاليا

وتحتسب قيمة هذه رسوم بناء على التعريفات المعمول بها عن مدة معينة
على أساس المتر طولي من الخطوط احديدية ومن المعلوم أن هذه القيمة
ستزاد أو تنقص تبعا لزيادة أو نقص أطوال الخطوط الحديدية
المدكورة داتها

المادة ثامنة ومن جهة أخرى يرحص للشركة ثلث تقيم امشآت
والماني الارام لاستغلال المحجر على أراضي الملوكة للدولة لنفس امدة
الموصحة في المادتين ١ و ٣ وذلك مقابل أن تدفع مقدما لمصلحة امساحم
والمحجر رسوم استنويه امصوحس عليها في القوائم والمواضع المعمول بها
على أساس المتر المربع أو امتر طولي حسب لأحوال والشروط امبسه
في المادة ٥ من هذا الاتفاق .

وهذه الماني والمشآت مبدة على رسم امحق هذا الاتفاق وتشتمل
حاليا على :

(١) الماني والمشآت المستخدمة حاليا

« المينة قيا بعد — اللون الأحمر »

في معسكر المحجر

الساحة بالمتر المربع

٣٨٢ و ٩٥

(١) ورشة وعمرن وعبابر لليوم

٢٦٩ و ٩٠

(٢) مخزن للقاطرات

٤٢ و ٣٥

(٣) ورشة بحارة

٢٥ و ٠٠

(٤) ورشة حدادة

١١٠ و ٩٠

(٥) مخازن وعبابر نوم

مساحة بالمتر المربع

٢٢٥ و ٠٠	(٦) مسكن غربي
٢٠٠ و ٠	(٧) مسكن قبلي شرقي
٢٠٠ و ٠٠	(٨) مسكن قبلي غربي
٢٠٠ و ٠٠	(٩) مسكن بحري شرقي
٢ - و ٠	(١٠) مسكن بحري غربي
٣٥ و ٦٤	(١١) مفصل للملابس
٣٥ و ٠٠	(١٢) مرآحيض وحمام (دوش) ومطبخ
٤ و ٠٠	(١٣) مرآحاض صغير

المطبخ

١٠٥ و ٠٠	(١٤) مسكن مستخدوي الحجر
٥٥٠ و ٠٠	(١٥) مسكن
١١٥ و ٠٠	(١٦) مسكن
٦٤ و ٠٠	(١٧) مأوى مستخدوي الحجر
٩٠ و ١٢	(١٨) مأوى للقاطرات
٥٨ و ٦٧	(١٩) مأوى لحرارة الكسارات
٣٥ و ٤٢	(٢٠) مأوى محرق الهراة دراجون
١٣٥ و ٠٠	(٢١) مصطبة لأتسبت لمسلح للهراة دراجون
	(ب) أراضي مشغولة وتغير منية .

التظليل الرماني

مساحة متر مربع

١٦٨ و ٧٠	(٢٢) حوش بالمهمات
----------	-------------------

مساحة مبرا مربع

١٧٠ و ٠٠	(٢٣) حوش الفحم
٣١٧ و ٠٠	(٢٤) حديقة المسكن الغربي
١١٠٠ و ٠٠	(٢٥) حديقة المسكن القملي شرقى
١١٧٠ و ٠٠	(٢٦) حديقة المسكن البحرى شرقى
٢٨٢٢ و ٠٠	(٢٧) حديقة مسكن لقبي لهرى
٣٤٦٧ و ٠٠	(٢٨) حديقة المسكن البحرى لهرى
١٣ و ٦٣	(٢٩) موقع المراساة (ديامود)

(ح) أرض مزرعة أشجارا تتولى شركة صيدها

التخطيط البنى

(د) خطوط تليمويه هوائيه ملك الشركة ومنصلة بتليمون الحكومة

التخطيط اللائحضر

طولها الاجمالى ٣٢٢٨ مترا

(هـ) خطوط كهربائية ملك الشركة .

التخطيط الأحمر

خط هوائى	٢٢٨ مترا
خط تحت الأرض	٣٠ مترا
الطول الاجمالى	٦٥٨ مترا

ويجوز للشركة أن تربل المباني التى قد تسمح غير صالحة للاستخدام خلال مدة استغلال المحجر .

ويجوز أيضا للشركة أن تربل خلال مدة الاستغلال المنشآت — حلاف المباني التى يطل استخدامها

المادة التاسعة . إذا توقف شركة عن استغلال المحجر فإن جميع المالكين
والمدن الأخرى المذكورة في فقرات (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥)
من المادة ثامنة والتي لم يطل استخدامهما هاتين أو لم يسبق تسليمهما للحكومة
تؤثر حتى للحكومة وعلى الشركة أن تسلمها في حالة حيدة دون أن يكون
لها الحق في المطالبة بأي تعويض أو مهمل عن ذلك

المادة العاشرة . من المتفق عليه أنه في نهاية مدة استغلال محجر تبقى
مسكاً للشركة كافة مهمات الاستغلال مثل خطوط الحديدية والقاطرات
والعربات والجرارات وعربات التوكيول الخ وآلات الرقع (وشنات
ومهمات لتكسير وملحقاتها آلات لتكسير والهراسات وليور التفتاة
وعربات الخ ومحركاتها ومهمات التوربينات محركاتها ومحارط الخ . . .

لأن الحكومة تحتفظ حق شراء هذه المهمات من شركة قيمتها
الحقيقية حسب يتم تحديدها بالاراضي أو بناء على تقرير لجنة يقبله لجان
المدة الحادية عشرة . تمهد لشركة نقل الخطوط لتطبيق
والكهربائية إذا احتاجت الحكومة إلى الاراضي التي تمر بها هذه الخطوط
وذلك بعد تلي اخطار سابق ستة شهور .

٣ - أعظم عامة

المادة الثانية عشرة . على الشركة أن تضع لكافة التعديلات الخاصة
باستغلال المحاجر وأن تراعى التعديلات التي يصدرها لها مهندسو الحكومة
المكلفون بتدبير المحاجر للتحقق من استغلالها طبقاً لشروط الرخصة .

المادة الثالثة عشرة : كل صعوبة شأن تطبيق هذا الاتفاق يجب أن
يبلغها موظفو الحكومة إلى وزير التجارة والصناعة وموظفو شركة إلى
الوكيل الأعلى للشركة في مصر كل من جهة ، لتسويتها بروح هذا
الاتفاق .

تُغَلِّطُ السُّلْطَانُ الْعَسْكَرِيَّةَ الْمَصْرِيَّةَ لِأَوَاقِعِ بِالدِّسْمَاعِيَّةِ

من بواعث الدهشة ، أن تحركات الحكومة التي أرادت انعقد ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، قد نصت ، في المادة ١٩ من الاتفاق وهو « تقليل شركة ، أن تؤثر مؤقتة تحت تصرف السلطات العسكرية المصرية ، مائة نسمة ، والأراضي التي يستعملها حاليا ، هذه السلطات بالاستماعيلية .

« ومن ثم على ، أن عادت الموضوع ، خلال السنة التي تلي رفع الأحكام العرفية الحالية ، بقصد تجميع مشاتل جيش مصر بالاستماعيلية ، أو إيجاد أي حل آخر يلزم احتياطات الجيش .

ومن حق القوات المصرية أن تحتل ما تشاء من أراضي ومبانى السكنى وغيرها في منطقة القناة ، حتى ولو كانت مكانا لشركة بها ، ولا يتوقف ذلك على رضا الشركة وقبولها ، فالقوة وموافيقها حرة لا يتجرا من مصر ، والدولة أن تباشر فيها حقوق السيادة بكامل حريتها ، وعلى ذلك فالصالح المشار إليه ، بعد اعوان ، وكذا ، يمكن ، من هذه السلطة عام .

الأعمال العسكرية لقوانين القناة البحرية

فيما يلي نص المادة ٢٠ من الاتفاق :

« تسهيل رسو السفن ، ومروءتها في القناة . وتلويها بمقتضيات لتجارة الدولية ، على خير وجه ، وسكنى تحت تصرف مصر عند انتهاء مدة الامتياز هذه صالحة تماما لمواجبه حاجات التجارة ، تحت شركة برية ، وتحسين القناة البحرية وهذا كله . وافقت عليه اللجنة الاستشارية ، الدولية للأشغال ، خلال انعقادها ، في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

والأعمال المزمع تنفيذها ، والتي تبلغ تكاليفها حوالي أربعة ملايين ونصف
من الجنيهات تتضمن :

(أ) التعمين العام للقناة بمقدار ٥٠ ستيكترا .

(ب) لتوسع في وسائل رسو السفن بـ ١٠٠ ستيكترا .

(ج) إنشاء مضخة تنقذ السفن من بحيرة بن الكيو ٥٠ و سكيلو ٦٢ ،
وذلك بمجر قناة فرعية .

(د) تعميق محطة سفن البترين بحيرة تمساح .

والاخراجات التي يفتصبها تنفيذ هذه الأعمال ، وردت بالملاحق (ر)
المرفق لهذا الاتفاق .

المحور (ي) المرافق لهذا الاتفاق

المادة الأولى « إن تعمين قناة بمقدار ٥٠ سم يجب إتمامه ، بتطوير
مروحة الخروج ، من سويس ، بعد تشدورات الكيو ١٠٠ و ١٦٢ من
لقدة ، وبالرغم من أن الأمر يعني بمضخة واقعة خارج حدود منطقة
الامتياز ، فإن شركة ستيجمل ريدية ، مسيريف ادمرنة على ذلك ، وبيع
حوالي ٥٠٠ و ٢٠٠ حبها تقريبا . »

المادة الثانية . إن أعمال توسيع المضخة إلى تستطيع السفن أن ترسو
فيها ، بـ ١٠٠ ستيكترا من عدد من المنشآت التي في توضوح منذ البداية
على أن لها صفة غير مستردة . ومن ضمن هذه المنشآت ، ورشة مصلحة
المرافق والملاحة ، إلى ستقوم الحكومة بحمل على بنائها

« ومن جهة أخرى ، طبقا لأحكام المادة ١٢ ، من اتفاق ثون فيرير
سنة ١٩٠٢ ، تنقل نحو الشرق الحدود الحالية المضخة اخرة ، على مضخة
الآسيوية من المياه ، حسب تخطيط عدد بالاتفاق بين شركة والحكومة ،
مراعاة للتوسع المزمع إخراجها ، في حوض حسي »

« المادة الثالثة : يقصد بحر القعدة الفرعية ، تضم إلى امتياز شركة ،
الأراضي البالغة مساحتها ستة ملايين متر مربع تقريبا ، الميمنة باللون الأحمر ،
على الرسم المرفق عليه من الطرفين والملحق بهذا الاتفاق »

« المادة الرابعة : ستعود إلى الحكومة أراضي امتياز شركة ، الميمنة ،
فيما بعد »

(أ) من الكيلو متر ٥ إلى الكيلو ٤٧ من القعدة بحرية ، أرض مساحتها
حوالي ٠٠٠ و ٠٠ و ٨ متر مربع ، وقعة بين احد العرى للبحرية المستحصنة
من طريق الشركة (بورسعيد - دمردرة) ، واحد العرى حتى لمصلحة
لأمتياز ، وهذه المساحة ، لا ضمن الحرم الحالي لشركة الحديد ، أو الأراضي
محموسة التي تحتفظ بها شركة ، في نفس محصنات لقعدة بحرية

(ب) من كيلو ٧٠٠ و ٩٢ للكيلو متر ٦٥٥ و ٧٢ من لقعدة بحرية ،
أرض مساحتها حوالي ٠٠ و ٠٠٠ و ٥ متر مربع تقع بين احد العرى للحرم
الحالي لشركة الحديد ، ولحد العرى الحالي لمصلحة امتياز الشركة .

(ج) شرق حيرة تمساح المصغة المعروفة بهضبة لصناع ونشتمل على
أرض مساحتها ٧٠٠٠٠٠ متر مربع تقريبا .

والأراضي لميمنة بالمقرات () و (ب) و (ج) ملونة باللون الأصفر ،
على الرسم المرفق عليه من الطرفين والملحق بالاتفاق الحالي .

« المادة الخامسة : الأراضي التي تصدى إلى امتياز الشركة « طبقا للمادة ٣
شراؤها بعائمه ، والأراضي التي تعيدها شركة ، تصير المادة الرابعة
سار إليها عالياه ، تحدد علامات توسيع بمعرفة شركة بحصول مدوب
لحكومة » .

« المادة السادسة : تستمر الشركة « لاتفاق مع الحكومة في التمتع
عقبا ، في أن تلقى عدد الاعتضاء ناتج تطوير القعدة البحرية ، خارج حدود

منطقة الامتياز ، على الصفة لصحراوية الآسيوية ، من القناة البحرية ، بين
بور سعيد والسويس .

وطبقا للشروط المقدمة ، أنشئت الشركة القناة لفرعية ، الى أطقت
عليها اسم قناة « هاروي » ١١١ ، والشركة هي التي استهدت بالقناة
لذكورة ، إدارتها إيرادها ، ونشطت حركة الملاحة بالقناة .

وإذا كان لب أن نرى ملاحظته على المادة ٢٠ وملحقها ، فذلك أنها
تكلمت عن أراضي الامتياز ، ولا يوجد شيء اسمه أرض الامتياز ، كما سبق
أن أوضحنا .



(١) هكذا كانت شركة هاروي لست . في النظر من عدم كثيرة !

الفصل الثامن

مخالفات الشركة في نظامها الإداري والفني

مسائل المستثمرين والعمال

في

اتفاقية ٧ مارس ١٩٦٦

حيثما يتناول مسائل الموظفين وعمال في شركة قذافي السويس ، أرى
نرماعى أن أقرر مبدأ ، كتب وممارات أرسده ، وهو أنه في مشكلات له
من الخطورة ، ما يباين في حد الجرح من مؤات ، وفي الأجراء سانه عليه ،
ليس من المعقولة ، أن جعل من مسائل المختلف عنهما بين مصر وبين شركة
قذافي السويس ، مبررات لتجديده شركة لعدد من اموصفين أو اعمال ، أو وريثا
تتمتع بها هؤلاء . إن الأمر أكثر من ذلك بكثير ، وإلا كانت سلا ، قد
عبت في لسوات الأخيرة بحد متعسف لأسباب موصفين ومملا في المؤسسات
تجارية والصناعية ، وست قواي اجتماعية وعبرها لعلاج مشكلات
العم ، وفرضت حدودا ديا لعدة المستعدين وعمال في المؤسسات
الأحيية ، وبعد مصرين في مجالس إدارة الشركات ، وإذا كان هذا
كله ، حق سامره الدولة ، حيث من يهزمون نشاط تجاري أو صناعي
من ديارها ، فلماذا مالح القميص من هذه ارادية ، يرتج توحيد ناحية أحسن
كثير من توفير اعمال لعدد من أسد سلا ، ولا وهي ناحية الرقابة
والاشراف على مرفق ، تتوقع على سياسة لقمين عليه . وعلى تصرفاتهم

حياة الوطن ومستقبله . وقتة سويس شريان شديد احساسية ، في حياة العالم كله ، وهو أشد حساسية في حياة مصر بالذات ، وهو كما بينا من قبل موضوع أسرار استراتيجية وعيرها ، وقد كومت قاة لسويس ، منذ أن كانت مشروعا على الورق تاريخ مصر لسياسي ، ووجهته الوجهة التي اختارها الاستعمار الأنيم ، وقد أقما الأداة والرهين على أن لقاة ، هي مصدر شعاء مصر . وعثر متابعها السياسية . ومن الممكن أن تكون مفتاح سعدتها ، وداة قوة وعرة تطلع إليها في احية اسوية . هذا ملا يمكن أن يعادل فيه الإلا ظلم أو مستعمر أو حاق أو جهول . وما دم الأمر كذلك ، فكيف يعطى أن يكون ليد التي ندير لقاة ، ونهيم على حركة فيها ، ونتحكم في حظ مصر ، وفي مصيرها بذا أحيد ، أو يدا نعم شوحية دولة معادية ، أو دولة طامعة . أو سطة أحبية أيا كانت . لا يستطيع الصمير العالمي ، أن يطالب من مصر للعدل في هذه المسألة ، فهما تبد هذا مصير ، وأصاء من من شيطا ، توجد حدود ، ينتهي عندها الجور وتصحح ، ولا تفلح فيها المعاصات . إن وجود أحبي واحد ، مهما حسب بوايه ، في أي عمل يدري أو في ، فصل بادارة ملاحه في قاة سويس . لا بعد فقط وصمة عار هذه البلاد وبها ، وإعاب بعد خطرا دائما يهددها ، ويهددها في أعز أميها . ولا يوجد يد أوروبا أو أمريكا ، يقبل أن بكل مسئل كيرة من مسئلة لغير أمته ، ومهما فكلموا عن روح لتصامن ويتعاون من شعوب ، توجد في شؤون كل مد مسئل أمور دقيقة لا يهمل بها إلا لأبناء المخلصين ولؤلؤ هذه لقاة ، كانت نوري في أرض فرنسا ، وتثر على حاصر فرنسا ومستعمها . بمثل ما تؤثر على بلادنا حياة السويس ، فهل كانت فرنسا لتصل أن ناسط إدارة لقاة ، ماحلاط من الاحل والأمر كيين والإلا طليين واليونانيين وغيرهم ؟

هل تقبل المحلتر أن تسلم مياة دورق لادارة 'حبية ، أو تقبل فرنسا ذلك في مياة كالبيه . 'ير تقبل الولايات المتحدة الأمريكية ، خليطا من

هب وذهب لإدارة قعدة ب ١٧ لميلو تركيها نفسها . وهي تجري في ذلك
حلف الاطلة على . إن كانت تقبل أن سلم المصالح لإدارة أخوية ١١

إن جهر شركة قناة السويس لإداري وبنى ، أخطر على مصر من
لقدمة التي يفتصبها القراصنة الاعلير في مصقة القعدة ، بل أن من ثم
تعرص هذه لقعدة ، الاغواء على تلك الادارة الأخوية المشرو ، على مداح
لقدة ، وعلى حركة الملاحة فيها ، وقد أنبتا بإمباق ١٥ يناير سنة ١٨٨٤
من حر سيل ، على مدين ، ب إدارة نادر ، حكومة عذرا مشرو ،
وفي هذه الادارة ركز الاستعمار وتصور وسكر في ثياب مدي ، اذهب
إلى ثياب عسكرية ، في الخريف مدين ، الأوب وثاني

واحب كل مصري ، حي وطنه . ومستقبل فيه ، ألباسه ، ولا تعص
عين ، ولا يهدد ، ولا يسته ، قرر . من أن يرى خروج آخر
أخبي من الادارة المشرو ، على ده سوس

من هذه اراوية شامخ تقصير . وسب جعل مدين شويه ، كهد
من الوصف ، وقسط من مدين ، وانكاف لمصريين في مجلس إدارة
شركة ، وأعير ذلك ، لم تحو شركة أن توحها فيه ، مدين اب لدية
وجوهرها .

وفي نطاق مدين ، اس يسه في كثير من لتراحة ووضوح ، ريد
أن يعرف أولا ، من ثم انبى بيه قناة السويس ، والذين تتألف منهم
شركة قناة السويس المصرية المساهمة ١١

ريد أن يعرفهم ناسهم ، حق لا سارع فيه ، لأن لقدة من مصر ،
في الحقوم من اجسد ، من هي غلب الخرس ، ومن حق كل مواطن أن
عرف ناسه ، قد عين على الحقوم ، المتصلين على ورير حياة وموت ،
ب حرم مصر العريرة ١١

وعد أن نه ض ناسه ، ب مدين . وفروع شامخة لدية ، لادارية ،
يكشف عن مائة رعية مدي ، مدين مار قعد الحكومات ، في عهد

المصطفى ، وكيفية علاجها القصصية في اندلس في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، فاداما انصح
الموقف ، يعني علينا أن نبحث عن العلاج ، ولكل داء دواء .



محکمات الامارات

١ - يجلس على عرش شركة قناة السويس ، خليفة دي لسبس وميريه « فرانسوا شارل رو » . وهو فرسى محور ، كان به أب يقال له « شارل رو » ، وكان الأب في نهاية القرن الماضي ، « أما لرئيس مجلس إدارة لشركة ، وأما الآن ، فقد ترقى في 'حصول' تلك الدبلوماسية الفرنسية ، وكان في أوائل سنوات الحرب الماضية سكريرا عاما لوزارة خارجية فرنسا ، ثم فصله لما رشحت بستان ، لأنه مولع بالصداقة الانجليزية الفرنسية ، والولد سر أليه ، « فكان نصف « شارل رو » الأول مؤلفات عن مصر وقناة السويس ، وشوه تاريخ مصر المعاصر ، واعتدى عليه ، ضد عدوان ، وكان يدكر المصريين « بنقاط التحقير والارذراء » حتى تواضع على استعماها المستعمرون لاكم مثل كلمات Arabes و Indigenes . كذلك أضاف « شارل رو » لثاني وصف ، فلم يمدح بل اتهم على وعمر سعيد ، وأما الشعب المصري فقد « صممه لعداء ووجهه ، سم ، ارعاف . وكان أشد علوا من أليه » ، في التعي « لاسمهم » ، ولتدهور معاداة العرب والفرنسيين . وهذا الرأسمالي الجحود به مصباح كبيرة في شركة قناة فرنسية استعمارية شمال أفريقيا ، وله هناك نشاط ملحوظ ، وهو في الوقت نفسه ، رئيس شركة « دي لسبس »

ومع ذلك ، كان يجب ألا يجرى إلا بموجب بوقعة رئيس الدولة المصرية ،
كما جاء في مرسوم تمت تسميته بعدها . ولكن حرية العمل ، على محاكمة
الذميين ، وترك الحل على القارب (١) .

(١١) منتج مؤتمر رمود ٤ في ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، الذي ضم ارمهاور وتشترن ، ورئيس الحكومة ارمهاور ، والوزير ارمهاور ، كان منتجاً فيه ما يوصف رئيس مجلس شركة قناة السويس للخدمة العامة !

والرئيس ثلاثة من النواب . أولهم وأقدمهم انجليزى مستعمر ، وهذا طبقا للاتفاق بين الشركة وحكومة إنجلترا المحتلة لمدة السويس .

٢ نائب الرئيس الانجليزى ، هو رجل متواضع ، لا يملأ الدنيا صجيجا كشارب المدكور ، ولكنه أطول منه ناعا وقوى شوكة ، بحكم تبعية الشركة لبريطانيا ، هذا الرئيس ، أو نائب رئيس الانجليزى ، حادم الامبراطورية ، اسمه « سير هاريسون هيوجر » Sir Harisson Hughes (من سنة ١٩١٩ حتى الآن) ، أى أنه يحتل مقعده مد حمداً وثلاثين عاما .

٣ ولشركة نائب رئيس من رجال التجارة الفرنسية ، وهو « فيس أميرا » « ديوران فين » Durand Viel ، ونائب رئيس فرنسى « ان ، اسم » « ماكس باهون » MAX BAHON

٤ - الأعضاء الانجليز عدد عشرة ، أى ثلث عدد أعضاء المجلس تقريبا ، ويختارهم الحكومة البريطانية دائمة من عمالة المستعمرين ، وتعد مصر الألداء ، وحسبنا أن يذكر من بين الأعضاء الحاليين ، « لسيو كينسدر كادوكان » ، حشم مصر فى مجلس الأمن فى سنة ١٩٤٧ ، و « اللورد هاسكي » ، وهو من كبار المشرعين على لجان الحصر البحرى ، فى وزارة الخارجية البريطانية .

وقد ورد فى تقرير مجلس إدارة لشركة ، للجمعية العمومية بالمساهمين ، فى اجتماعها اندى انعقد فى باريس فى ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ ، ما نصه :

« فى اجتماعكم بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٥١ . أحطناكم علما باستقائه « اللورد كرومر » فى أواخر سنة ١٩٥٠ ، وكان يمثل حكومة صاحبة

الجلالة البريطانية فى مجلس الإدارة ، منذ سنة ١٩٢٦ وفى ١٣ مايو الماضى ، مات اللورد كرومر ، فاعتزنا بحزن عميق لفقدته ، وباللحى ليوم ذكرى رحيل قديم لنا ، تثير شديداً ، ولاشت أنكم تشاطرونا الشعور نحو الراحل »

(١) لهم ماكس من الأسماء الشائعة عند اليهود .

تلك هي بريطانيا لاستعمارية في شركة قناة السويس ، والشركة المصرية
المساهمة التي وضعت بريطانيا يدها سبب ، واتحدت معها حثرا أعمدته
في قلب مصر

٤ - وبعد الحرب العالمية الثانية ، رأت الشركة أن الولايات المتحدة
الأمريكية ، صاحب مصلحة كاملة مصرعه في شرق الأوسط ، فاختارت
أحد رجال الدبلوماسية الأمريكي . تمثل حكومة بلاده في مجلس إدارة
الشركة ، وهو المستر « بنكي تونك » Pennington ، لدى كل سفير
أمريكي بالقاهرة ، وقد عين مجلس إدارة شركة قناة السويس ، ومدة
عضويته من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٧ .

٥ - وللدلائل ، مدون واحد ، في مجلس الإدارة ، وهو
الولاديس « دابر » D A D I P R A T

٦ - وأما مصر فما في مجلس الإدارة خمسة ، وهم أحمد عواد (١٩٥٠ -
١٩٥٨) ، وواصل نصر من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦) ، وشوهد خري
(١٩٤٥ - ١٩٥٤) ، وشريف صري (١٩٣٧ - ١٩٥٧) وعلى شمسى
(١٩٥٣ - ١٩٦٢) .

٧ - ويحكم الفرنسيون شركة من نصف مهندس مجلس الإدارة ،
وكلهم من رجال الدبلوماسية القدامى . وراء أحد الجيش ، لشجر انة سبب ،
وغير فيهم إلا مستعمرة في تاريخ دلائل شرق صفحات قائمة

٨ - ومع ذلك فإن مجلس الإدارة « شرعية » ، سمدا حافه وجوده ،
من حكومة براتيب إلى يتم في المجلس عشرة أعضاء ، وهؤلاء الأعضاء
هم رجال مكتب شركة سبب ، أي القوة بفعليه ، المشروعة على قناة السويس .

الادارة العامة

ولمكتب الشركة ساريس إدارة عامة ، يصت لآن ، بأحد سفراء فرنسا
سابقين ، استعماري قديم ، يلقب بـ « جورج بيكو » G Pico - وقد حل

بيكو محل رجل يقال له « ميشين هومبول » ، استضاف في سنة ١٩٤٣ من
خدمة الشركة ، وقيل إنه أقبل

المحاضر

١ - لجنة الإدارة ، وهي مؤلفة من « فرانسوا شارل رو » ، والفيس
أميرال « ديوران فيل » وماكس باهون ، والفيليكوب « دي روهان »
والانخيلري « ميكريد » ومهم كغضاء ماعدي « تشارلز ريبست » ،
و « جورج إدغار بويه » و « إميل ميوسست » ، والسير « فرانسيس ويل » .

٢ - لجنة مراجعة الخزائن :

الفيس أميرال ديوران فيل - وماكس باهون ، وتشارلز ريبست ، وجورج
إدغار بويه ، وإميل ميوسست ، والسير فرانسيس ويل ، ومستر ميكريد .

٣ - لجنة السندات :

تشارلز ريبست ، ومستر دي مدي - وماكس باهون ، والفيس أميرال
ديوران فيل ، وفيليكوب دي روهان ، والأستاذ شريف صبري ، وجورج
فيامبار ، والفيليكوب دي لفسس ، ومارسيل ليون ، والدوق دوديفريه
باسكويه ، وإميل ميوسست ، والأستاذ محمود خري ، وجورج إدغار بويه ،
والبارون لوي دي شوا ، ودلبرا ، وأدركير دي فوجيه ، وبسكني تالك ،
والأستاذ د. اصف طرس عالي ، ومهندس أحمد عيود .

٤ - لجنة مراجعة الحسابات :

وتعنيها الجمعية العمومية ، بقرار يصدر في اجتماعها بعدى مرة
في كل سنة .

وأعضاءها في المادة من المجلس الفرنسيين بوليس .

٥ - اللجنة الاستشارية الدولية للأشغال :

وهي مشكلة من بعض كبار المهندسين الفرنسيين ، ومهندس هولندي ،
 والمهندس المصري طراف على ، وقد أُميت بينهم شجرا مهندس من الولايات
 المتحدة الأمريكية ، وآخر بريطاني .

وعاينه مخرج ، يكون مكتب شركة تدريس من لإدارة العامة ،
 ويسرع عنها مكتب الإدارة Cabinet de la Direction ، ومكتب
 صباط اتصال بعمل خارج المكتب Hors Service ، ويطلقون على
 وظيفته Garde de Mission وهي مهمة صعبة وغير مفهومة ،
 والسكرتارية ، ولها رئيس ، و نائب رئيس ، ومكتب البريد ، وله رئيس
 ومائت رئيس ، والإدارة عامة ، إدارة لأخصاء والدراسات الاقتصادية ،
 ومكتب به ، Ezoumar أن مكتب لبحوث الاقتصادية وإدارة
 المستخدمين . وتنقسم إلى فروع محمد الحسين ، وسجدة ، واستخدمين
 سحرين ، والملاحدين ، وفروع سحرين ، وإدارة المعاشات وخدمات
 الاجتماعية ، وإدارة لكائن

ونوجد إدارة عامة بحساب و خزين المالية ، وإدارة مراقبة عامة
 وأخرى لمخفوعات وإدارة للمراسن ، وإدارة حربية ، وإدارة عامة للقضايا
 والتجبر وهكذا ، وكل تلك الإدارات أحلقة مؤلفة من عدد صغير استعمارية
 حقة ، ونشبه مقر الشركة تدريس وزارة صحف كائنة مشروع «استورج»
 رقم ١ تدريس ، ولا يعرف الحكومة المصرية أو الشعب المصري شيئا
 عما يجري بداخلها ، وفي مكتب شركة تدريس ومكتبها تدريس ومكتبها
 نيويورك تنقرر أهم مسائل مصر السياسية . في تحدث أجمع لأثر مائة
 حاضرها ومسئولها دون أن يكون لمصر صوت يرفع أو عين ترى ما يدبر
 في الظلام !!

إدارة الشركة بمصر

تحتل الشركة سهو شارع لاصد وعلى رقم ٤ بقصر الدوارة بالقاهرة ،
 وهو يعد في نظر الشركة بمثابة سفارة هادلى الحكومة المصرية ، ويشرف

على هذه الإدارة ربح فرعى يسمونه الرئيس الأعلى للشركة ومعه نائب للرئيس الأعلى ، ويعدونهم سكرتارية عامة يرأسها دجيل متمصر ، محسوب على هذه البلاد في الورق فقط ، وعنه الاتصال بالصحافة وبأولى نفوذ تهيئة جو صالح للشركة بكافة الطرق ، أوائل وتوجيه العناية لمصلحةها ، وإعداد احفلات وأولام الخاصة خوفا من صروب الاتصال التي تحمل المشكلات .

ويعاون هذا المتمصر بعض الصكية والمحررين وحلهم من الأحادس أو البدلاء . وهكذا صحفية وسلامات نشأ في السنوات الأخيرة ورصدت به اعتمادات لاستئجارها ، عيب على الإدارة الوصية التي يقوم بها كاتب هذه السطور ، وصحيفة قديمة سوس ودار هذه الصحيفة ، ومن تدليب دعاية لشركة جمدار بحمد سبع على ورق صفيح مدار شركة الاعلانات الشرفية ، ونوعية أصحاب النية من حين إلى آخر بمعاملات تحرر في مكتب الشركة بالقدرة ونشر كاعلانات ، للمصنف المصرية بأحور عالية بقيمة ، وتدور كلها حول معنى واحد هو أن شركة غمرت لصحاري المصرية وأنشأت فيها امدان والقصور والحدائق . وأن صحاحه مخصص على هذه البلاد وأنهم حسنة البية ومستعدة لمجلاء عبادهم ، نحن الامتياز ، ولاد على الاستمتاع أو التدور منذ الآن !

ولكل صحيفة أو مجلة تصدرها دولة لغة نصيب من الاشتراكات تتفاوت حسب شهية لصحيفة والمحبة ويرصد عدد اعداد الميراثية السنوية ونشرها

ولهذه الدعاية أخرى ممثلة تدار من مكاتب شركة في الخارج ولكنها تكتب في الصحف العالمية لغة غير اللغة التي تكتب بها ، وتستعدى الدول لأهمية على هذه البلاد للصعظ على مصر من الآب حق نقل مد أحل لالترام أو احتبار وضع آخر قريب من الوضع الحالي كقانون تعيين لجنة - ولاية شبيهة بجهة الدواوب تحمل عن الشركة أو اشاء شركة أخرى

رؤوس أموال مصر، وعامية مصر كية - كي سقى قصصة الاستثمار مهيمنة
على قياة السويس .

ويمكن الشركة القادرة أقام وإدرات مختلفة لا يشعل أحد من
المصريين وطيفة رئيسية ها .

وتتبع هذا المكتب إدارت تعين عصفه نشاط الشركة بعدن قياة
سويس وخصوصا في مدسة الاستثنائية وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام .

قسم لإداره وقسم الأشغال وقسم الملاحه ، ورئيس قسم الاداره ومعه موه
فرسيون وتنتههم السكرتارية الملو حوده ، واستثنائية ورئيس هذه السكرتارية
مودة ، والمحرر الاول فرسيون ، وماهم قسم المستجدين والصحة ، وهو
رئيسه فرسيه ، والمكتب لإداري لمصلحة وهو مؤلف من عدد من فرسيين
ومكتب الاشراف على شغل المستجدين برأسه ويديره عدد من فرسيين ،
وماهم بعض المتصرفين ثم مكتب لعمد وقد أسند إلي أحد مصريين ،
وذلك كي يمددي لأحاب الاحتكار بالعمد ، وكي لقي في رؤسهم كذا أر
المصري هو امدى هاديههم ونشر كه هي املاذ الأخير وهناك مكتب المعاشات
والاعانات مؤلف علي عرار المكاتب السابقة والمكتب التقضائي الذي يديره
أحد الفرسيين ومكتب احصائات وشئون المالية ولا يشغل به إلا فرسي
و دحين وديره لآلة المكاه ثم انخر به والمكتب المالي ولا يسمح بمصر
المصري «لعمل في تلك المكاتب مراعاة بمصره وهناك فروع للحسابات خاصة
بكل من بورسعيد والاسماعيلية وبور فويق وهي لأخرى توشن أن تكون
احتكار لأحاب أو لمصريين ومعهم قيه من المصريين في الوظائف
لثانوه .

وعدا ما تقدم يوجد مكتب للأملات الخاصة والمرروعات ولايجارت
رئاسة أحد المهندسين فرسيين و باقي أعضاء المكتب من فييين وغيرهم من
الأحاب في عدا وطيفتين كت بيتي بالمصريين

ولا يوجد بمستشفى سان فان سان دي بول أو الأقسام الطبية بالشركة

أندريه ليبين أمير أسيريه و... جاك ليويه . فراسوا كايول
 جاك دوسوميه . دي هون رور . دعتري ايمريس وعلى عرار ما تقدم
 توجد أقسام مماثلة في بور قوفيق .

وفي بني سماء كدر مرشدي لسفن ولا يوجد بينهم مصري واحد : —
 حن مالبه . حبر هارديس وبت وويه هارولد بيرجهايم . أسيريه
 آمور هارولد هيرلي . اوب بوس جورج ماريان . شارل كويجان .
 بيير مينمان . هيري جالاس هيري لاجوا . جورج فراشوب دافيد بريت
 بيرو دوماس . جورج هاريس ايريس ريبه . جاك دي لامير . وليم
 بارت حانلي ديك بوهيس كيملار روبرتو كاساراند .

وعدا ذلك توجد قسم الأشخاص : مهمات وانخرون ، وليس المصريون
 أحسن حظا من مهم في الأقسام الأخرى فيه وفي مدرة لا تقوم بأي عمل
 رسمي ولا تتطبع أب تقف على أي سر من أسرار أسس ، وإدا شاهدت
 شركة أنت في ما تعرفه فلتعلم أن فوائده مستخدمة فيها ومربحتها
 ودرجاتهم موجودة لديها وستنشرها عند الاقتضاء

o o o

فأئونه الشركات المساهمة

في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٧ صدر لقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ (١) بشأن
 بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ووردت فيه النصوص الآتية : —
 المادة الرابعة : « يجب أن يكون ٤٠ في المائة على الأقل من أعضاء
 مجلس إدارة أي شركة مساهمة من المصريين واللاطت جميع قراراته وصلا
 عن حوار الحكم على الشركة بعد لا تريد على ألقى حيه

(١) منشور بالوقائع لعدد ٧٢ في أغسطس سنة ١٩٤٧ .

« ومع ذلك يجوز مجلس إدارته أن يتجاوز عن هذا الشرط ، فيما يتعلق بالشركات ، التي تكون نشاطها موجهة بصفة خاصة إلى الاشتغال المالي في مؤسسات أغلبها في الخارج » .

المادة الخامسة : « يجب ألا يقل عدد المصريين المستثمرين في الشركات المساهمة عن ٧٥ في المائة من مجموع المستثمرين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أرباح ومردات عن ٦٥ في المائة من مجموع الأرباح والمردات التي تدفعها الشركة »

« ويقصد بكلمة مستخدم ، كل شخص قائم بعمل بدني أو فني أو كتابي أو حسي ، يتقاضى مرتبة أو أجرا من شركة عن عمله »

« وكذلك لا يجوز أن يقل عدد العرب المصريين عن ٩ في المائة من مجموع العرب ، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أرباح عن ٧٠ في المائة من مجموع أرباح العرب التي تدفعها الشركة »

« ويجب استيفاء هذه النسب المقررة في مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بدء العمل ، حيث يصرف منها الثلث على الأقل كل عام إلى أن يتم »

« ويجوز وزير التجارة والصناعة أن يذن باستحداث مديري فنيين ومستشارين أخصائيين من الأجانب في حالة عدم وجود مصريين ، وذلك في مدة لم يحددها ، ولا يدخل هؤلاء فنيون في حسابات النسب المقررة .

« ويسري هذه الأحكام على ما يوجد في مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب لشركات مساهمة مشتهرة في الخارج .

« ويقصد بمرادف لا يزيد عن مائة جنيه عضو مجلس الإدارة مسئول عن إدارة الشركة ، وكذلك مسئول عن إدارة فرع ، أو توكيل أو المكتب بالشركة المنشأة في الخارج في كل حالة شئت فيها بحلفته أحكام هذه المادة ، ويعني من العمولة ، مداخيل وقنوات محالة لسبب خارج عن إرادته .

المادة السادسة « يجب تخصيص ٥١ في المائة على الأقل من أسهم الشركة المساهمة بمصريين سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال . »

« ولا بد من أن يوافق مجلس إدارة الشركة على تعيين كل الأشخاص المعنوية »

« وإذا تم تكتيب باسمه المذكورة في ائدة المحدد للاكتتاب على الأقل عن شهر حار لوزير التجارة والصناعة من أجل لاكتتاب مدة أخرى لا تزيد عن شهر أو التنازل عن هذه النسبة كلها أو بعضها . »

« ويجوز لوزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس لوزراء أن يقرر نسبة أكبر من نسبة المقررة في بعض الشركات في تداول أعمال ذات صفة فورية خاصة . »

« وتضمن أحكام هذه المادة في حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام أو في حالة تكتيب المؤسسين في رأس مال شركة »

« ولا تسري على الشركات التي تأسست قبل صدور هذا القانون على أن تنتهي مدتها على أن تراعى حالة حريتها »

المادة السابعة « يجب أن يكون . . . إذا كانت احتصن بمصلحة في شركات المساهمة قدرت نصيبها صحيحا وتعين المحكمة المختصة حيز أو أكثر للقيام بذلك . »

« ويجوز في بعض هذه الشركات . . . دون حصص تأسيس والأسم إلى يعطى مقابل الحصص الجديدة ، من نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنتين كاملتين على الأقل من تاريخ صدور مرسوم التأسيس . »

« ويعطى كذلك وصل هذه الأرباح عن قسمتها الأضحية ، ويوضع عليها طابع يد على توقيعها ، وتاريخ تأسيس الشركة طوال هذه المدة . »

المادة الثامنة . « لا يجوز في بطلان شركات أسهمه ، تداول شهادات
لاكتتاب ولا لأسهم تزيد من قيمها ، الاستيلاء ، مضاف إليها عند الاقتضاء
مقابل تقفات لأجساد ، وذلك في الفترة السابقة على صدور مرسوم تأسيس
الشركة بالنسبة لشهادات الاكتتاب أو في الفترة التي تلي صدور مرسوم
التأسيس إلى نشر حجب الأرباح وإحصاء عن سهائله كالمادة السابقة
الأسهم .

المادة التاسعة . « يقع باطلا كل معاملة في الأوراق المالية محافا
لأحكام هذا القانون ، ويجري طاعه بمرامه لأن من عشرين حياها ولا تزيد
على مائة جنيه .

« وإذا كان لأحد من أعضاء شركة أو من أعضاء مجلس
لإدارة يعاقب بحسب مدة لا تزيد عن ستة أشهر ، فمرامه لا ينس عن مائة
جنيه ، ولا تزيد عن ألف جنيه أو بحسب حد من حقوقه

المادة العشرة . « شروح في عضو مجلس إدارة أو شركة مساهمة أن
يكون ما إذا كان من أسهم شركة أو جزء من خمسين من رأس مال شركة ،
صاحب الإدارة ومع ذلك يجوز أن ينص في نظام شركة على عدم زيادة
سهمه الاستيلاء للأسهم التي يملكها كل عضو على ألف جنيه مصرى وتخصيص
لأسهم التي يملكها عضو مجلس الإدارة لصاحب إدارته

ويجب إيداعها عند إحصاء بمرامه من ورقة لمالية لهذا الغرض ،
فإذا لم يقدم لصاحب على واحد ، فمقدرة مجلس عقوبة

« ويستمر إيداع هذه الأسهم مع عدم فائتها بداول حين انتهاء مدة
كالة العضو ، وانصبت على حساب حاسب لأحر سه مائة فاه فيها بمعاملة .

المادة الحادية عشر . « يكون الموظفون الذين لديهم ورير لتجارة
مصلحة صفة رجال مصطفية اقتصادية في إنشاء الجرائم التي تقع مخالفة
لأحكام هذا القانون ولقرارات صادرة بتفصيله .

رأيها في الموضوع ، فأثبت بأن محرم مدونة ، رأى تطبيق قانون الشركات على هذه شركة ، فصدرت هذه اورية ، بمصالحه لشركة ، بتقديم مبادئ
 بتي ترحل في نطاق قانون سنة ١٩٤٧ ، فترسب على الشركة بعض التباينات
 للاحماية التي لا تعطي تفصيلات المتوقعة مع تحفظها بعدم سرية قانون
 شركات عليها ، غير أن قسم الرأى مجتمعاً في تولد المعاهدة في ١٦ يونيو
 سنة ١٩٤٨ ، أن شركة مصرية ، وإنها تنصص جميع التباينات المصرية من
 سرى في شركات لمدهم ، وإنه لا يحل للمصرين في هذه شركة منظمة
 لدون حاص ، هو محرم ، ٧٣ سنة ١٩٣٧ ، أن حكمه هذا لا بد ،
 قد أصبح لا يمكن ، وفيه من حكمه محرم ، لا يحق به

« وبعد ، أحد في حيث ايرت شركة من التباينات محرم رقم ١٣٨
 سنة ١٩٤٧ ، طلب منها يوم ١١ من الشهر ، وفي الحكومة ، تقدمتها
 مدونة هو فقط ، على حق هذه ، التباينات ، التباينات ، في جانب موضوع
 اخلاف القائم على مدى مبادئ شركات تدها »

« الخ . . . الخ »

« ومع تسمت كل طرف بوجهة نظره ، ولا يتعلل بالتطبيق قانون الشركات
 في لشركة ، وعدم صدور ، رأيي إرجاء ، في هذه اخلاف ، حق
 رس هذه المصومات كلها ، لا يصون عليه بعض من أهمية لا من عن
 أهمية رئاسة المسيرة ، في السنة ، محرم ، ١٥ و ١٩ و ٢١ سبتمبر ،
 قد ابنى رأيي ، على أنه من المصلحة لكرى حصل المداخلات
 مئة لثنى ، و اخى اخلاف ، من حصره في نطاق موضوع تطبيق قانون
 شركات بقية حاصه ، وبعد نقاش سعة احتمالات في ١٥ و ١٩ و ٢١ سبتمبر
 ١١ و ٢٣ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، تمت حلها بحث هذه المواضيع
 في الاجتماعات ، حيث اتحدت »

و جاء ، الفقرة ٢٣ من المذكرة المشار إليها ما ياتي :

« وكان أول ما تناولته هيئة المفاوضات من أحداث مدى انطاق قانون سنة ١٩٤٧ على شركة القنال ، وقد قدمت الشركة مذكرتين مدعمتين برأى استشاري لفقيه سويسرى ، هو الأستاذ «سورير» هال ، من مدينة جيف ، راعية أنه لن يتأتى إخضاعها لأحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وتستند الشركة في تأييد مرامحها إلى صحيح بعضها قانونى ، وبعضها الآخر عملى » .

وجاء فى تقرير هيئة جنى المدينة وبتجارة بمجلس الشيوخ ، المؤرخ فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩ ، ما نصه :

« بعد ائذ بين شركة والحكومة ، ثمة التماس بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ ، وقد سويت به مسائل مختلفة خاصة بمياه الشرب ، وصيانة مدينة الاسماعيليه ، وتبادل بعض الأراضي - المدججه فى الامتياز والمخارجة عنه ، وتوسع فى الاعفاءات الحركية ، وإعفاء بعض السيارات من الرسوم ، وإسباح ناس . بنى ، شرق محطة الاسماعيليه . واترمت الشركة بإراء هذه كاه ، أن تدفع للحكومة إتاوة قدرها ٠٠٠ و ٣٠٠ جنيه سويا ، وأن تنشئ طريق السويس فى حدود ٠٠٠ و ٣٠٠ جنيه ، وأن تصحح مكابن لعصوين مصريين فى مجلس الادارة ، على أن تمس كرمى الأعضاء لريطيين ، وأن يمن شانا مصري مؤند (١) ، فى سلك مستجدي شركة بمصر ندرجيا إلى التمس بدمى ٣٣ من مجموع المستجدين فى سنة ١٩٥٨ ، على أن يعين مصري فى كل ثلاثة خلوات » .

« وبالأخذ أن هذه أول مرة ، تفتح فم لشركة السب لأعضاء مجلس الادارة والمؤمنين لمصريين ، على اربعة من أن قرارات مجلس الوزراء ، السبعة والحاسة ، شركات مدممة . مصريه فى ضرورة تقيش المصريين فى إدارتها ، وبراءة معية من المصريين ان مستخدميه وعمالها ، هم بعض شىء من دعت على شركة نهضة ، مع أنها شركة مساهمة مصرية » .

(١) معرى المؤند نشر الرسمى والامدى والايطالى اولودس فى مصر ١

تم صدور القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالشركات المساهمة ، وهو يقتضى تنصيص هذه شركات ، على النحو الآتى .

(١) أن يمثل المصريون بنسبة ٤٠ ٪ من أعضاء مجلس الإدارة فى كل شركة مساهمة .

(ب) أن يحصر المستعدمون ، فلا يقل عددهم عن ٧٥ ٪ من المجموع ، وممتلكاتهم عن ٦٥ ٪ ، كما يحصر لعدل أيضا ، فلا يقل عددهم عن ٩٠ ٪ ، وأحدهم عن ٨٠ ٪ ، على أن يتم ذلك فى ثلاث سنوات ، بحيث يشهد الثالث كل عام ، وتستكمل السلسلة فى سنة ١٩٥٠ .

موقف شركة القناة

« وبمجرد صدور هذا القانون استمسكت شركة قناة السويس ، وأما قانون سنة ١٩٣٧ هو الذى يحكمها ، ولا يحل خصيصا دون شركات المساهمة الأخرى عليها . ولكن وزارة التجارة عتصفت مع مجلس الدولة — ردت عليها بأنها ، وهى شركة مصرية ، لا بد أن تخضع لهذا القانون ، وإن كانت لا تنزدد فى نظر لصعوبات العمليّة ، حتى يمكن أن تصدق عليه عند تطبيقه » ١

ويستفاد من الفقرة المقترحة أنه لا جدال فى خصوص شركة قناة السويس لقوانين البلاد ، ومنها لقوانين المنظمة للشركات المساهمة . وذلك « غير تغيير » واستثناء ، بينها وبين أية مؤسسة مصرية أخرى

ولكن حلانا لهذا المسأله ، ومن باب المحاباة للشركة ، لا شك ، روعى ما ادعت الشركة أنه صعوبات عمليّة ، تصادفها أثناء تطبيق القانون ، وهذه مسألة وقتية ، يمكن أن تروى بمرور الصعوبات ، ويكون حكم القانون ، هو الذى يجب الأخذ به .

وتعيد مراسم شركة . ش . م . بى نص قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٧ ،

التي رعت منه دول غير منظمة لعلاقته بها وبين الحكومة المصرية ، و أنها
لا تخضع للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٢٧ ، ويستصح مقاريه اطلاق مازعته
لشركة ، وصحة ما رآه هيئة رأي مجلس ندوة مختصة .

في ٣١ يوليو سنة ١٩٣٧ . صدر قانون رقم ٧٣ المشار إليه ،
وهذا العهد :

« وافق على الاتفاقات المبرمة بين الحكومة المصرية ، وشركة العالمية
للمدة ستين سنة ، مع ما أدخل عليها من تعديلات كما جاء
في امكالات التي مودت من ٢٧ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ و ٢ مايو
سنة ١٩٣٦ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ و ١١ و ١٢ يونيو سنة ١٩٣٧ ،
وفي الاتفاق الموقع بيننا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٧ ، الملحق بموصفا
هذا القانون » .

ترجمة الخطابات المتبادلة

دور ٢٧ - ٣٠ - ١٩٣٧

حصرة صاحب مصلحة رئيس مجلس الادارة القاهرة

أشع وكبير شركتنا في مصر الادارة العامة في باريس نص المرسوم
منه من الخاص بالحد الأدنى لرسوم دور في هذه الرسوم والتي ترمعون
دولتكم رغبة إلى الاعتاب الملكية .

وأشرفنا في يومنا هذا على شركرات مجلس إدارة لشركة
للأحرار التي رأت الحكومة المصرية حداثتها بتؤيد في حدود قانون
العملة المصرية . حقوق بين هذه الشركة من فوائدها ودر
مجلس الإدارة أن يرى في هذه الاعترافات دليلا على اهتمام الحكومة بشؤون
الشركة .

ويسرى هذا أن أبلغ دولتكم أن المجلس كمي يدس من جهته على رغبة
المتواصلة في زيادة توثيق الروابط المتنامية بين شركة ومصر وتلبيه في لوقت

نفسه لارعه الى "مدينتي" دولكم قد قرر أن يفسح محلا كبيرا في سلك
هو طي الشركة للشركة المصرية

بناء على ذلك ستعمل منذ الآن ترتيبات ثلاثة لتعيين شات مصري
اولادة في سلك مدينتي شركة في مصر بمسعة تدريجية بحيث تصل نسبتهم
في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥ من مجموع هؤلاء المستخدمين مع ملاحظة
سوف لا يقل عدد المصريين الذين يعملون عن واحد لكل ثلاثة خلوات .
وقد رأى مجلس الادارة كذلك أن يحاف مشاعر روج لصداقة والتعاون
كهد لا يكون كاملا مما يعرر باشتراك مصر في إدارة شركة نفسها

سالك أشرف من أبلغ دولكم أن مجلس الادارة تحفد هذه لقيادة
سيقتح على الجمعية العمومية للمساهمين
عصو مصري ينشئ شركتين إحدى الآ في مجلس
عصو ثان مصري ينشئ في كرمي يخلو بعد لكرس الشاعر لآ
على أن تنص معهما أن الحوات لى في مجلس في لكا اسي التي شتتها
الأعضاء أن طانيون تكون مستتاة من هذا الحكم .

هذا وفي لورث الجمعية العمومية للمساهمين في استقبل أن تزيد عدد
أعضاء مجلس الادارة ، حيثش مرض عليها أن تحتفظ بأحد المكرسي
الجديدة لمصري .

ومب مدينتي أن مجلس الادارة سيحتفد مكانا حرية ، فيها يحتص
ناختيار لأعضاء المصريين الذين سيعملون على أن رئيس مجلس الادارة سوف
لا يتحلف عن اساحته مقدما مع الحكومة المصرية في شأن هذا لاختيار

و"حيثا قد رأى المجلس من اساسب في هذه الفرصة أن يستألف الفكرة
تي حظرت منذ البداية لمسيو دي سيس وهي شتراك الحكومة المصرية ماليا
في مشروعنا لخطير بواسطة إتابة سوية .

ومن دواعي الاعاطل الى أن أحجز دولكم أنه قد تقرر أن تدفع الشركة
إلى الحكومة المصرية عن كل مدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول مايو المقبل
وعلى أربعة أقساط متساوية مبالغته .. و ٢٠٠ ح م .

وتفصلوا دولكم بقول عظيم تقديري .

الرئيس

إمضاء (مركيز دي هوجويه)

القاهرة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٦

جناب رئيس مجلس إدارة شركة العالمية لقناة السويس البحرية

باريس

أتشرف بإطلاعكم أني تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٧ - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦
و قد تفصلتم «اعتباري أن مجلس إدارة شركة قناة السويس البحرية رغبة هذه
في توثيق الروابط التي تربط عصر قد عمل ساء على لرعة التي أبدتها الحكومة
المصرية أن يمين تدرجها في سلك مستخدميه في مصر شأنها مصري المولد
حيث عمل نستهم في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥ من مجموع مستخدمى الشركة
مع ملاحظ أن سوف لا يقل عدد المصريين الذين يعيشون عن واحد لكل
ثلاثة خلات .

ويسرني أيضا أن أعلم أن مجلس إدارة شركتكم سيقترح على الجمعية
العمومية للمساهمين تعيين عضوين مصريين يشمل أحدهما الكرسي الخالي
الآن في المجلس ويشغل ك في أول كرسي يتولى بعد سكرسي الشاعر حالا .

ومن المعلن عليه أن الخلات الى قد تحصل في الكراسى التي يشغلها
أعضاء يربط بوز لا يتناولها هذا الحكم وأرى في حانة زيادة عدد أعضاء مجلس
الإدارة سيجعل بأحد الكراسى الجديدة لمصري .

هذا وقد أحتت علما بأن مجلس الإدارة مع احتفاظه بكامل حرجه

فيما يتعلق بتعيين الأعضاء المصريين لن يتخلف عن مناقشة الحكومة المصرية
مقدما في شأن هذا تعيين .

هذا وأسحق مع الأرباح المدونة شركة قررت اشتراك الحكومة
المصرية ماليا في عملية لهذه وذلك بتعديها سويلا ائداء من أول مايو من كل
سنة وعلى أربعة أقساط متساوية مدتها خمسة ٠٠٠ و ٢٠٠ ح . م .

ومن حتى أبعدكم مع السرور أن الرسوم تعيين الحد الأعلى رسوم
المرور في قناة السويس قد صدر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ .

وفي نفس هذا التاريخ صدر قرار وراري بتحديد الرسم الأعلى السرور
لمصوحن عليه في المادة ١٧ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بمبلغ ٩٣ قرشا .
والرسوم والقرار اورد في المشار إليهما قد شرا في الوقائع المصرية
رقم ٤٨ بتاريخ ٢ مايو ١٩٣٦ .

وإني أنتهر هذه الفرصة لأعزكم ومجلس الادارة عن حاض شعركم
الحكومة المصرية على الامور التي قدوة في قدمي المجلس وإني عني يقين من
أن الروابط لودية تقمته بين الحكومة المصرية وشركة سترود سده
المناسبة توثقا في المستقبل .

وتفضل يا حبيب الرئيس بقبول طائق احترامي .

رئيس مجلس الوزراء

(علي ماهر)

رئيس في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧

إلى حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية المصرية
إخفا الحادثات التي دارت بينا أخيرا يسرني أن أبلغكم أن مجلس إدارة
شركة قناة السويس رؤي أن يتم الرحمة لأظهار رعيته الصدقة في إرضاء
الحكومة المصرية التي أتيح لها تقص جهوده أن تفتتح عهدا حديدا في تاريخ
الأمة المصرية بقرار أن يرفع من مائتي ألف جنيه إلى ثلثمائة ألف جنيه المدع

السوى لدى نص على دفعه للحكومة المصرية في الاتفاقية المبرمة في سنة
الماضية بين الحكومة والشركة .

وقد أحيط المجلس علمه بأنكم وأخوة هذه سدعصون بتقديم الاتفاقية
برمتهم إلى مجلس الوراء مع تأكيدكم على ضرورة عرض الأمر على البرلمان
خلال الشهر المقبل للتصديق على المرسوم المثار إليه في كتابي المؤرخ
٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ .

وإني واثق من أن الحكومة المصرية ستجد في هذا تقراراً تأييداً للشعور
الثقة والصداقة التي ما دلت شعيرة شركة بحرية الحكومة وبنى في الوقت
نفسه غير عن احفظه الدم من شركة متبقية لدى حكومتكم المساعدة التي
هي في حاجة إليها حتى يتمكنوا من مواجهة الحاجة على عاتقها .
وتنصوا معاليكم تقبلوا تحياتي

الرئيس

(مؤخو به)

رقه في ١١ يونيو ١٩٣٦

إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية

وقال أن أحطرت معاليكم في عرضي في ١٢ أبريل في شأن أزيد من
أن مجلس إدارة شركة مصر حصة المساهمة ٧٠٠٠٠٠ جنيه إحصاء الموازنة على
التعديلات التي دخلت في الاتفاقية المبرمة في سنة الماضية بين الحكومة
المصرية والشركة وهذه التعديلات هي :

- ١ - ترفع لائحة مسو به المصنوع على دفعه للحكومة المصرية
من ١٠٠ و ٢٠٠ ح م إلى ١٠٠ و ٣٠٠ ح م .
- ٢ - تأخذ شركة على عاتقها إثاء طريق في خليج السويس بالشروط
الواردة في المعاهدة المصرية لاختياره وذلك في حدود مئ ٠٠٠ و ٣٠٠ ح م .
- ٣ - ترفع نسبة الموظفين المصريين اشار إليها في خطاب رئيس مجلس

إدارة لشركة إبي رئيس مجلس وزراء الحكومة المصرية بتاريخ ٢٧ - ٣٠
أبريل سنة ١٩٣٦ من ٢٥ إلى ٣٣ ر. ح. أ. ق. ص. .

وبني لعنصر أن "لغ معانيكم هذا أن أرى الاتفاق بين الحكومة
وشركة تم على هذه نتيجة المصير وأرجو أن تقبلوا عظيم تقديري .
(دي بنوا)

لغاه في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧

إلى حزب بحرية مدبر لشركة ...
في القاهرة

أشرف بالاعلم أني تملك حصة ٥٣٢ مؤرخ ١١ يونيو
سنة ١٩٣٧ التي تليها من إدارة شركة ...
أن مجلس إدارة شركة ... السويس قد أقر بجلسة ٧ يونيو الجاري
التعديلات التي أدخلت في الاتفاقية المبرمة في السنة الماضية بين الحكومة
المصرية والشركة وهذه التعديلات هي :

١ - ترفع لأمانة سوية لمصر من على دفعها بحكومة المصرية
من ٠٠٠ و ٧٠٠ ج م إلى ٠٠٠ و ٣٠٠ ج م .

٢ - تأخذ شركة على عاتقها إنشاء طريق في خليج السويس بالشروط
الموارد في ... مصرية ... في حدود مبلغ ٠٠٠ و ٣٠٠ ج م

٣ - ترفع ... المصير ... في حفل رئيس مجلس
إدارة شركة إبي رئيس مجلس وزراء الحكومة المصرية بتاريخ ٢٧ / ٣٠
أبريل سنة ١٩٣٦ من ٢٥ إلى ٣٣ ر. ح. أ. ق. ص. .

ويسرى كل السرور أن أسجل وزير مجلس إدارة وإني اعتنط معكم
بأن لا يلقى بين الحكومة والشركة ... نتيجة المصير .

وهذه السياسة أود انصافاً ... حكومتها المصرية أن أشيد بذكر
روح التعاون و ثقته التي مادت معاوماته من رئيس مع حساب الماركيز

دى هو حيه رئيس مجلس إدارة شركة وحصرات أعضاء المحسن الدين
اشركوا فى تلك المله وضات كمانى أو كده لحاسم عظيم تقديرى للجهود التى
بدتموها شخصيا والى ساعرت كثيرا فى تحقيق الاتفاق
ومفصلوا يا حباب المدوب بقول طابن احترامى

وزير المالية
(مكرم عبيد)

التقرير

لم يحقق اتفاق سنة ١٩٣٧ تمصير شركة الماعوم ، ولا أدن على السحرة
من حاسب الشركة ونجاح من حاسب اورارات المصرى ، لنى طاوستها من أن
تستخدم الشركة عددا من الأحاب المولودين بمصر ، ويقال بهم مصريون
بالمولد !

وفى تقرير هيئة جنى المالية والتجدة ، مجلس الشيوخ ، وهو التقرير
لدى تقدمت الاشارة إليه ، فصل عنوانه « تمصير الشركة » . وقد جاء فيه
إب انتمصير بمصب على أعضاء مجلس الادارة ، والموظفين والعمال ،
وبيان ذلك :

« أعضاء مجلس الادارة . اتفق على أن يراد عدد المصريين منهم خمسة
آخرون ، غير الاثنين الحاليين ، على أن يعين اثنان وورا فى المجلس الحاليين ،
من بين لعدد المخصص للمصريين ، وثالث فى أول حلول الاستقالة أو الوفاة ،
بين الأعضاء البريطانيين ، وبين الرابع والخامس فى سنتى ١٩٥٩ و ١٩٦٤
بالتالى » .

« الموظفون : لوحظ أن عددم لعاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ يبلغ ٦٤٠

موطأ . بن حسين وإداريين وبحريين ، وغير بحريين . وليس من بينهم مصريون إلا ١٥٩ موطأ ، أى نسبة ٨ و ٢٤ ٪ ، على أن من يعدون مصريين بينهم فى الواقع متمصرون . ومعظمهم إنما يشغل الدرجات الدنيا ، وليس من بينهم فى وظائف خارج الدرجة - وحتى أرقى الوظائف إلا أربعة ، وهم جميعا متمصرون . ويتصرفون على الوظائف الادارية ، ولا واحد من المصريين فى وظائف الدرجة الأولى وإذا كانت نسبة المصريين فى الوظائف الفنية والادارية تصعد إلى ٥ و ٣١ ٪ ، فهناك الوظائف البحرية تهبط إلى ٧ ٪ .

تقريبا ، وقد اتفق على معالجة الموقف على النحو الآتى

(أ) يبدأ فعلا تعيين مصري مصرى فى مدة لا تتجاوز أول يساير سنة ١٩٥٠ ، منهم ١٨ فى الدرجات الفنية ٣ فى الأولى موزعين على أقسام الشركة الثلاثة ، و ٦ فى لينة ، و ٩ فى كاتبة . ويقسم الباقي مناصفة بين الدرجتين الرابعة والخامسة . وحددت مؤهلات كل درجة من الشهادات المتوسطة والعالية ، المصرية والأجنبية

« كل تعيين آخر فى وظائف حاية أو مستعدة بعد توقيع هذا الاتفاق ، يكون بنسبة ٩ مصريين إلى أحسن واحد فى الوظائف الادارية ، و ٤ مصريين إلى أحسن واحد فى وظائف فنية . ولا تخرج عن هذه النسبة أية وظيفة مهما سميت ، اللهم إلا وظائف خارجة عن الدرجة السنتشرين المختصين والفنيين والمؤهلين والأطباء .

(ب) القضاة والمرشدون

« يسع عددهم الآن ١٤٩ ، وليس فيهم مصريون إلا ٦ ذو مؤهلات و ٤ بدون مؤهلات ، وحل الباقي من الفرنسيين والبريطانيين .

« وقد اتفق على أن يبدأ بتعيين ٢٠ مرشدا مصريا من ذوي المؤهلات إن أمكن ، وفى لتعيينات المستقلة يؤخذ مرشد مصري ، فى مقابل مرشد أجنبي إلا إن تعذر ذلك .

(ح) موطعو الحية لحدية

« وفي مستخدميه نظرات اخوة في الرشدين ، وعدده ٢٨ ، منهم
٣ مصريين ، فقط »

« : روى أن يعنى قوراء رعبه مصرىون آخرون ، على أن يؤخذ فى
التفسير المستقيم مصرى ، فعلى أن يعنى » .

العمال :

وعمد دور عمده فقه رؤس و فقه عمال و الآخر مورعون
 بين درجات خمس متلاحقة و عمده يك مصرين في درجات لعليا
 وليس له في رؤس فقه لا واحد من رؤس مصر و رؤسهم في
 عمال الدرجة الأولى ٨ رؤس عمال الدرجة الثانية ٢٨ رؤس عمال
 الدرجة الثالثة ٨٠ رؤس مصر من فقه بقرب من لسه الى وصره
 قانون لشركات و عمال درجات لسه مصر من جميعا .

« وقد تقرر أن شغل أولئك من بني نخس أو نحو من رؤساء الأعمال
والعمال ، معد الآن مصريين . ماعد من الأعمال التي تتطلب تخصصا خاصا
وفي هذا من العمال الموجودين في شركة الآن ، أولئك من عمال ورؤساء
عمال أحاديث . وقد حدثت هذه الأعمال بمقتضى ٢١٠ وأخطأ ورد في ٣
هذا الاتفاق وورث التجارة أن يوجد مثل التي مع شركة ، و ولا عند
عضو لائحة رات الاسمي . ومرأته الآن رؤساء الأعمال ، و عمال الذين
يجوز للشركة أيضا أن يعين وحدا غير مصري من كل خمس أحاديث تكون
الخدمة »

« وإذا جدت أعمال ، تستدعي زيادة عدد أعضاء ، ورئيسه الأعمال ،
 أنه لا يجوز أن تريد منه الأعضاء عهده ، فمن بينهم لشركة للوفاء لمطالبات
 المتحدة »

وترجع الحكومة عدد بعد . . . ورؤساء الأعمال ، كل ثلاث سنوات ،
تدري مدى احترام هذه الأوضاع . وشرط على احقرم سبب لمصريين بهم
ومدى نمو هذه النسبة .

٥٥٠

هذا هو التخصيص الذي يرى إليه الاطلاق ، ومنه ما . . . في بعض الأعضاء
مجلس الإدارة . أنه سيكون ، مصريين منهم ٧ في سنة ١٩٦٤ ، في حين أن
قانون شركة يهتم بتعيين ١٣ عنصرياً قوياً

كما في بعض المادتين وبعدها ، . . . من منظور أن تحصر لشركة ، وهذا
بموجب قانون الشركات . من أجل مدة لا تزيد ، في حد خاصه ، وموطني
هيئة التحريه . ومن الممكن أن تتغير نسبة في هؤلاء أيضاً ، صعوداً كبيراً
إذا أعدده عدة مئات من الدال

« وواضح أن هذا التخصيص يعتمد على تدرج أطوارها ، كما قصد إليه »
قانون الشركات ، . . . لأنه قد لا يكون في سر من « بقية » ، ودرجة في
أن يتم الانتهاء من الأيدي الأخيرة إلى الأيدي المصرية في سر وهوادة »

« وبما كان هذا شأنه ، في يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ، فإنه قصد بهما
باعتبار بالموظفين أن يكون التخصيص حقيقياً ومحدداً . لا صوراً عديم القيمة في
المستقبل . ففتح أمام المصريين ، باب وحيث نشر ككها ، سمعهم كبرها
في كل قسم من أقسامها ، ونص على أن تكون منسوب من الحكومة مع لجنة
شركة في استثمار من شأنه أن يلبوا المعاصرة بهم ، ووضع قيود
دقيقة في تحديد الجنسية المصرية .

وكما تريد « السابق » يعرف أن يطبق قانون شركات المساهمة على
شركة لهذه ، تصنيف يتم وتمكن من كان في مدى « وأطول »

٥٥٠

وقبل أن سدى ملاحظتنا على ما جاء بذلك التقرير ، معرض في بلى
 النصوص التي وردت في اعاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، خاصة بما سمزه تمصيرا
 للشركة ، ثم بين عيوب هذا الاتفاق ، واتجاهات الشركة ومراميها ، من
 واقع التقرير الذي عرضت به الاتفاق على الجمعية العمومية الساهدين في سنة
 ١٩٤٩ ، واتجاهات لنى ارتككت في مجال لتطبيق .

المعرض التي وردت في اعاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩

الباب الأول

هيئة المستخدمين

مادة ١ — تطبق أحكام هذا الباب على مستخدمى أقسام الشركة في مصر
 وهم مخصصون للوائح الشركة ويقسمون من حيث الكادر إلى خمس فئات هي .

(١) الموظفون والمستخدمون (٢) القباطة المرشدون

(٣) موصفو الهيدء لسجربة . (٤) رؤساء الأعمال

(٥) العمال .

وتطبق القواعد الآتية في اختيار أفراد هذه الفئات ويعمل بها ابتداء
 من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق :

ومن المسلم به أن الشركة لا تقيم أى تغيير بين مستخدميها بسبب الجنسية
 من حيث المرتبات وشروط الترقية ، وإجازات الوحيدة لنى يحوز منحها
 للمستخدمين غير المصريين هي الآتية .

(أ) بذل التوطن الأول عند وصول المستخدم — المعلن من الخارج
 إلى مصر .

(ب) بذل عودة هذا المستخدم إلى وطنه عند انتهاء مدة خدمته

(ح) زيادة طفيفة في لدى مسموح عن المصروفات المدرسية لتحسين أولاد المستخدمين من متابعة دراساتهم في بلد المأوى .

(د) سلف عقارية يقعد تلك عقار في بلد الأصل للإقامة فيه بعد انتهاء مدة الخدمة .

(هـ) بدل اعتراق لصاح الموظف المعين مباشرة من الخارج بحيث لا يزيد على ٢٥ ٪ من المرتب .

(١) الموظفون والمستخدمون

مادة ٢ :

(١) تشمل وظائف الموظفين والمستخدمين

وظائف خارج نظام المدرجات ووظائف إدارية ووظائف فنية .
والوظائف الإدارية والفنية موزعة على الدرجات الخمس لهيئة المستخدمين .

(ب) فيما يتعلق بالوظائف الإدارية والوظائف الفنية تطبق النسب لآلية في التعيينات التي تدعو الحاجة إليها على أثر انتهاء الخدمة أو بسبب إرشاء وظيف .

نسبة مصريين لكل عشر وظائف إدارية

أربعة مصريين لكل خمس وظائف فنية .

وهو حدد كسب الوظائف الفنية بالمراتب لظروف « بطرالمحق (١) »

وتحدد نسبة الواحدة لتعيين نوع الوظيفة ، لشاعة أصلاً وبداً تطبق هذه النسب من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

(ح) وسكني تدعم من الآن ، عناصر مصرية . اوظائف المتوسطة

والعليا في سلك المستخدمين تمهد الشركة بأن ترقى أو تعين بصفة

استثنائية ١٨ مصرية . يدخلون في تعيين النسب المالية معينة ،
ويكونون قور يجمعهم على اوجه الآتى

(١) ثلاثة في المرحلة الأولى (واحد في كل من قسم الملاحة
وقسم الأشغال وتقسيم الارش) خلال ستة شهور من تاريخ
العمل بهذا الاتفاق .

(٢) ستة في المرحلة الثانية في خلال مدة قصدها أول يناير
سنة ١٩٥٠ .

(٣) ستة في المرحلة الثالثة خلال مدة أقصاها أول يناير
سنة ١٩٥٠ .

وبورع الموظفين بشرى لهم في (٢) و (٣) بين الأقسام
الثلاثة حسب الحاجة .

(٤) علاوة على ذلك ، ومع احسب تعيينات امصريين التي أحزبت
استثناء من أول يناير سنة ١٩٤٩ . تؤكد شركة بشى في شترع
بلى ١٦ شيوخ تعيينات امصريين عن سنة ١٩٤٩ في كل من
المرحلتين الرابعة والخامسة .

(٥) في خمس الوظائف المرحلة من سنة المرحلة

في الواقع وظائف مديريين : رئيس ومستشارين متخصصين وقوانين
مؤهين تهيلايايه . يجوز شركة صفه استثنائية أن تعين من
المخرج لموظفين ثلاثة من ليشعوا مباشرة امراكر بقى نحو من
هذه الوظائف بسبب انهاء خدمه ، أو بسبب إنشاء وظائف
جديدة ، وذلك في حدود ما ورد في الأقسام الثلاثة وأربع
وظائف لأطباء امري : امري . مدة الامتياز وتصرف الطر عن النسب
اممية في الفقرة (١)

وإذا لم تاجر شركة حقها بين امريه وشملت هذه الوظائف بتزوية
موظفين موجودين بالخدمة أو بجراء تعيينات من مصر فيما يتعلق بالأطباء .

فان من يحملون عدديا محل الدين تنهى خدمتهم من الموظفين أو من المستخدمين الخارجيين عن نظام المدرجات يدخلون في السبة الخاصة بشغل الوظائف الفنية والموضحة في الفقرة (ب) بهالیه .

(ب) الشهادات — الامتيازات

مادة ٣ :

(١) يكون تعيين الموظفين المصريين في الوظائف الادارية من الدرجة الخامسة من بين المرشحين الحاصلين على دبلومات^١ والشهادات المذكورة في الملحق (ب) .

ويحور^٢ ايضا قبول المرشحين المصريين غير الحاصلين على شهادات في الدرجة الخامسة ، و — عن طريق أساسى دون احد لادنى السرب الأساسى الممول به حاليا بده الدرجة . ولا يحور ترفيعهم إلى درجة اربعة حسب حاجة لعمال إلا بعد مضي ست سنوات في خدمة الشركة بده فترة القرين — يكون عملهم حلالا مرغبا .

وتشمل الشركة الخطوات التى تحدث في اوصائف الادارية من الدرجة الرابعة ، عن طريق لترقية من بين موظفى الدرجة الخامسة^٣ أو عن طريق تعيين المباشر في حدود مقتضيات العمل — من الحاصلين على دبلومات عليا « انظر الملحق ج » .

(٢) ويحور للشركة أن تشغل الخواب التى تحدث في الوظائف الفنية من الدرجة الثالثة ، عن طريق الترقية من بين موظفى الدرجة الرابعة أو عن طريق التمييز المباشر — في حدود مقتضيات العمل . من الحاصلين على دبلومات عليا « انظر الملحق د » .

(٣) تنظم اللجنة المشكبة دعوية شركة — مدخلى ترشيحات المصريين ووضع كشك المرشحين الذين ينتجب منهم إدارة لشركة من يقع عليهم

اختيارها — شخصية مؤهلة تختارها الحكومة وتمتحن اللجنة المرشحين من حاملي الدبلومات العليا والمرشحين من حاملي الشهادات والدبلومات المتوسطة والمرشحين ممن لا يحملون شهادت كل فئة على حدة .

(ج) القضاة والمرشرون وضباط الميزر وضباط الممرات

مادة ٤ :

(ا) يعين لشركة — حسب التعداد المعمول بها « انظر الملحق ه » « لأولوية وعلى قدر حاجة » ٧٠ مرشدا مصريا حديدا ، غير أنه إذا لم تجد شركة في الوقت المناسب العناصر المصرية الحاصلة على المؤهلات اللازمة فيجوز لها أن تعين عناصر غير مصرية من أصحاب المؤهلات ، بالتقدير الذي تدعو إليه حاجة العمل .

(ب) بعد تعيين عشرين مرشدا مصريا الحدد ، تختار الشركة مرشدا مصريا مؤهلا عن كل وضعتين تشملان . غير أنه إذا لم تجد الشركة في الوقت المناسب العناصر المصرية المؤهلة ، فيجوز لها أن تعين عناصر مؤهله غير مصريه ، بالتقدير الذي تدعو إليه حاجة العمل ومن المدين عليه أن نسبة الواحد على اثنين المستعينة عن التعيينات التي تمت ومن على تحقيقها في تعيينات اللاحقة

(ج) تعيينات ضباط الميزر وضباط الممرات التي تتم وفق نفس القواعد الواردة في الملحق (ه) تختص في تطبيق السبب الموصححة في الفقرتين السابقتين .

(د) موظفو الهيئة البحرية

مادة ٥ :

(ا) ترفع شركة طبقا للقواعد المعمول بها — عدد المصريين

في هيئة الموظفين الحريين إلى سبعة ، وذلك في خلال شهرين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

(ب) وبعد بلوغ هذا العدد تعين الشركة — حسب القواعد المعمول بها — مصرياً مؤهلاً عن كل وظيفتين تشغلان . غير أنه إذا لم تجد لشركة في الوقت المناسب العناصر المصرية المؤهلة ، فيحوز لها أن تعين عناصر غير مصرية مؤهلة بالقدر الذي تدعو إليه حاجة لعمل . ومن المتعارف عليه أن نسبة الواحد على اثنين المستحقة عن التعيينات ينبغي أن تعمل على تحقيقها في التعيينات اللاحقة .

(د) الجزية

مادة ٦ — يجب أن يتكفل المرشح المصري مولوداً ذكراً بعد مصرياً بالتطبيق لسواد من ١ إلى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أو البصوم المعادلة من أي تشريع جديد في هذا الشأن .

(و) رؤساء الأعمال والعمال

(١) الموجود منهم في الخدمة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨
مادة ٧ — تشغل الوظائف التي يتولونها رؤساء الأعمال والعمال — عددياً وبقدر الحاجة — بتعيين رؤساء أعمال وعمال مصريين على أن تراعى في ذلك الأحكام المخصوص عليها في الفقرتين (١) ، (ب) من هذه المادة .

(١) يجوز للشركة — عند شغل ما يتولاه من الوظائف التي تتطلب أشخاصاً متخصصين تخصصاً عالياً — أن تحتار من بين المؤهلين في خدمتها من يشعرون الوظائف الشاعرة أو أن تعين دون قيد

رؤساء أعمال أو عمالا مصريين ، و غير مصريين بعدد يعادل عدد الوظائف التي أصبحت خالية .

و قد حدد العدد الحالى لوظائف التي تتطلب أشخاصا متخصصين تخصصا عاليا باتفاق طرفي بـ ٢٩٠ وظيفة . وورد بيان هذه الوظائف بالكشف (ملحق و) الذي يجوز إعادة النظر فيه بالاتفاق مع وزير تجارة و لصناعة مضافة وظائف مؤقتة أو دائمة قد يخصصها سفير أعمال جديدة ، و استخدام آلات و معدات أو معدات جديدة .

(ب) شغل الوظائف في نحو بين رؤساء الأعمال والعمال الآخرين غير المصريين ، ولإعادة بعض الاعتبارات الأساسية على الأخص لصالح أبناء رؤساء أعمال أو عمال شركة السقي ، ويجوز لشركة أن تعين رئيس أعمال أو عاملا غير مصرى عن كل خمسة رؤساء أو عمال غير مصريين يتركون الخدمة .

و يجوز تعيين رؤساء الأعمال والعمال المصريين وفقا للفقرتين (١) و (ب) إما في المرحله التي حسب فيها الوظيفة وإما في المرحله الأدنى لها .

(٢) سيطرة العرب

مادة ٨ - إذا تمتع تمييز أشغال جديدة أو استخدام آلات أو معدات أو معدات جديدة بزيادة عدد هذه الفئة من ستة غير المصريين لا يجوز أن تزيد على ٥ ممن تعينهم شركة للوفاء بحاجاتها المستحقة .

مادة ٩ - يجمع عدد العناصر المصرية الداخلية وفقا لحكم المادتين ٧ و ٨ في هيئة رؤساء الأعمال والعمال ، ويرحل المجموع من ستة إلى ستة لكي يؤخذ في الاعتبار اجملا عدد المراجعة التي يجوز للحكومة إجراؤها كل ثلاث سنوات .

(ر) الرضول إلى مصر والدولة والعمل فيها

مادة ١٠ - تصاريح والمستندات (من راحيص وطلبات وتأشيرات الخ .) اللازمة لدخول مستحدي لشركة المعينين طبقا للقواعد الموضحة بهذا الاتفاق إلى مصر والاقامة فيها والعمل في خدمة الشركة ، تمنح ماء على طلب شركة لأصحاب الشأن ولأرواحهم ومن يعملون من أولاد . إلا إذا كان الأمر يخص أشخاصا غير مرغوب فيهم طبقا لقوانين ولوائح وليس لأداب وسوليس يصحى أو لأسباب تتعلق بالأمن العام أو بأمن الدولة في الخارج

ويراعى ما تقدم عند تحديد تصاريح والمستندات الخاصة هؤلاء المستحدين وكذلك بمن ٥ لأن في خدمة الشركة

وإذا كانت القواصص وأنواع الخ . التي تحد من بعض أوجه النشاط ، تعارض حالا أو مستقبلا مع منح هذه تصاريح والمستندات فإنها لا تنطبق على المستحدين الذين يفيهم الشركة إلا بقدر الذي لا ترتب عليه أى تقييد لعملهم في خدمة الشركة دون سواها .

(ح) تطبيق القواعد السابقة

مادة ١١ - يحظر ورير وشجارة والصناعة الشركة بأسماء الموظفين المكلفين بالتحقق من تنفيذ القواعد المخصوص عليها في الباب الأول من هذا الاتفاق .

الباب الحادى عشر

مسائل المال

مادة ٢٢ - فيما يتعلق بقرار لجنة توفيق بورسعيد المتحد تاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ المصدق عليه من وزير الشؤون الاجتماعية في أول أبريل ١٩٤٨

ولتسوية الخلاف القائم بين الشركة وعمالها سبب هذا القرار تسوية نهائية
قد تم الاتفاق على ما يأتي :

(١) ينطبق هذا القرار على العمال غير المقيدين « المندمجين » الذين كانوا
في خدمة الشركة في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ دون سواهم .

(٢) سنوات الخدمة التي قصاها هؤلاء العمال في خدمة شركة بأي صفة
كانت قبل هذا التاريخ ، تدخل في احتساب معاشاتهم بالقدر الذي تمت فيه
مساواتهم بالعمال المقيدين من قبل .

(٣) يجمع كل من العمال المذكورين ملحقا سنويا مساويا للفرق بين كمسه
الشهري القديم وكمسه الشهري الذي تقرر له ابتداء من ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨
مضروبا في عدد سنوات خدمته المحتسبة للمعاش لغاية تاريخ أول يناير
سنة ١٩٤٨ .

(٤) يجمع علاوة على ذلك لمن كانوا من هؤلاء العمال في خدمة لشركة
في أول يناير سنة ١٩٤٠ ملحقا مساويا لثلاث كمسهم الشهري الجديد عن كل
سنة خدمة محتسبة للمعاش لغاية تاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ .

(٥) أن تتحمل الشركة نحو عمالها أي التزام آخر ناتج عن هذا القرار .

الباب الثاني عشر

أحكام ختامية

مادة ٢٣ — تبقى الاتفاقات التي سبق عقدها بين الحكومة المصرية وشركة
قناة السويس نافذة في كل ما لا يخالف الأحكام المبينة أعلاه .

تمرد من مسجلتين بالقاهرة في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .

رئيس مجلس إدارة

وزير

الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

التجارة والصناعة

امضاء (ف . شاربونو)

امضاء (محمود رياض)

الضمومى المحقق بالبنود المتقدمة

ملحق ١ « مادة ٢ »

المقصود من المقترحة فنيين

وكلاء الوكلاء الرئيسيين لقسم الملاحة . المهندسون والمعماريون
ولرسمون . رؤساء الحسابات ووكلائهم ومن إليهم .
رؤساء المكاتب محاسبون ووكلائهم . الرؤساء المحاسبون والمحاسبون .
الصرافون الرئيسيون والصرافون . موظفو قسم القياس .
موظفو قسم الحركة . موظفو الاشارات واللاسلكي .
الكتابة المنيون . صيادلة وغيرهم من أخصائي القسم الطبي . غير الأطباء .

ملحق ب « مادة ٣ »

الشهادات والبراهين المطلوبة لفبول في الرتبة الخامسة

شهادة اتمام الدراسة لثانوية امصرية « بكالوريا » « لسة التوجيهية » .
شهادة اتمام الدراسة الثانوية الفرنسية « بكالوريا قسميها » .
شهادة التجارة المتوسطة والحاسب الى تمنحها وزارة المعارف العمومية .
شهادة «عيا للدراسات التجارية » من اللجنة العلمية ومن مدرسة
سان مارك بالاسكندرية » .
شهادة الدراسات لتجارية (مدرسة القديس يوسف بالخرميش) .
شهادة المركز الاجتماعي مدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة .
شهادات المدارس لتجارية العليا بفرنسا .

ملحق ح د مادة ٣

الشهادات العليا المطلوبة لقبول مباشرة
في الوظائف الادارية من الدرجة الرابعة

(١) شهادات مصرية أو فرنسية :

اللباس في الآداب . اللباس في الحقوق .

اللباس في التجارة — أو بكالوريوس في تجارة اللباس في العلوم .

دبلوم مدرسة الدراسات التجارية العليا بباريس .

دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس .

(٢) شهادات انجليزية أو أمريكية :

شهادة بكالوريوس في الآداب (من الجامعات الانجليزية والأمريكية) .

شهادة بكالوريوس في العلوم (من الجامعات الانجليزية والأمريكية) .

ملحق د د مادة ٣

الدبلومات التي تقبل طلبة الانتساب

مباشرة بالوظائف الفنية من الدرجة الثالثة

١ — دبلومات مصرية :

كلية الهندسة مدرسة الفنون الحية العليا (العامة)

مدرسة الفنون الحية العليا . مدرسة الفنون التطبيقية العليا .

المعهد العالي للعلوم الهندسية .

٢ — دبلومات فرنسية :

مدرسة الهندسة . مدرسة استعراض للفنون والصناعات .

- مدرسة طرق ولصكاري . مدرسة الهندسة البحرية .
 مدرسة الطيران العليا . مدرسة الفنون اجمية الأهلية .
 مدرسة المداخم صاب اتين . مدرسة الفنون والصناعات الأهلية .
 المعهد الكاثوليكي للفنون والصناعات بلين . المعاهد الكهربائية باسكليات .
 مدرسة مهارة المدرسة الخصوصية للأشغال العمومية .
 مدرسة سدنة بيون .
 مدارس سكهرباء والميكانيكا بارس ومريليا .

٣ - دبلومات أجنبية أخرى

الدبلومات الصيرة من جامعات أو مدارس عليا أجنبية اعطاة لدبلومات
 الفئتين ١ و ٢ .

ملحق ٥ مادة ٤ :

على المرشحين لوظائف لقاطعة المرشدين ووصائف صباط المياه أو صباط
 المياه أن يقدموا لمستندات المصير من عليها في ثلاثة وأ أن تتوفر فيهم
 المؤهلات الآتية :

- (أ) أن تقل سنهم عن ٣٥ سنة .
- (ب) أن يكونوا حاصلين على شهادة رمان لأعلى سحر .
- (ج) أن يكونوا قد قصوا ١٠ سنوات على الأقل في الملاحاة في أعلى
 البحار منها ستين على الأقل بعد تاريخ الحصول على شهادة رمان
 لأعلى البحار .
- (د) أن تتوفر فيهم الصفات المهمة والخلقية على أحسن وجه .
- (هـ) أن يمتاروا كشتفا طليا مرصيه أمدام لأطباء المصمدين من الشركة
 وأن يقدموا شهادة حبة نظر من طبيب اخصائي معتمد .

(و) أن يجيدوا التكلم بالعربية أو الإنجليزية .

ملحق و « مادة ٤٧ » .

الوظائف التي يرم لشغلها موظفون متخصصون تخصصا عاليا والتي يكون
للشركة الحق في أن تعين فيها دور فيدر في الدرجة التي تراها ملائمة
رؤساء أعمال وعمالا ممن يقع عليهم اختياره بصرف النظر عن جنسيتهم .

كهربائي ممتاز

قسم المروحة :

٣	برادون كهربائيون	٤	ملاحظو امياء
٦	كهربائيون لقاطرات لبحرية	٥	رؤساء رصادون
٣	ملاحظو الأرضة	٦	ملاحظو الأحوال
١٣	رؤساء وحدات تحربة صميرة درجة أولى	٥	ملاحظو احتساب ساعات العمل
	رؤساء طواقم القساطرات البحرية الكبرى	٣	رؤساء فرق المناورات
		٤	رؤساء فرق الميكانيكيين
			رؤساء أعمال ورؤساء فرق
		٤	الاشارات
١٠٤	المجموع		رئيس التركيبات في قسم الاشارات
	قسم المروحة :	١	سكرتير ورشة الاشارات
	رئيس مرضين ومكلف بالعمل	٦	ميكانيكيون أولون
١	على جهاز فحص القلب بالكهرباء	١٤	ميكانيكيون مختارون
٢	رئيس مرضين ومساعد التخدير	١٧	ميكانيكيون درجة أولى
	عامل مكلف بأجهزة التصوير بالأشعة		ميكانيكيون كهربائيون للإشارات
١	ميكانيكي كهربائي لجهازات		ميكانيكيون كهربائيون للالسلكي
١	المستشوق وحاح اجراحة الجديد	١٣	ميكانيكيون كهربائيون لورشة العاز
١	ملاحظ الخدائق ومسوقها		عمال التركيبات الكهربائية للإشارات
١	ملاحظ تربية الزهور		
٧	المجموع		

قسم المصنع

ورشة البردة .

خراطون ٢

عمل آلات ٢

عمال ميكانيكا دقيقة جدا ١

برادون خراطون على القريرة ٣

عمال محركات الإصلاحات

والضبط ٢

ورشة لسباكة .

سباكون — عمان لمخادح صب ٢

عامل قوالب نصب ١

ورشة ستاحس :

نحاس للقرارات ٢

نحاسون للفرم (الأشكال) ٢

نحاسون في الانشاءات بحرية ٢

لحامون ٢

لحامون وعمال قطع تحت الماء ٢

ورشة الخدادة :

خدادون وخصائون ٢

ورشة التركيبات .

عمل تركيبات ٥

خصائون مناورات آلات الرفع ٢

ورشة الكهرباء :

المحطات الرئيسية ٧

احصائيون برادون ٤

عمال تركيبات كهربائية ٤

ورشة الحجارة لصحمة .

احصائيون لرفع سلع على

لقرارات ٢

عارون محبون للحجارة الصحمة ١

المصديات الديزل الكهربائية بمينا

بورسعيد .

رؤساء أوون ٣

ميكانيكيون كهربائيون أوون ٦

ميكانيكيون كهربائيون ثانوي ٥

لمكرات ولاشراف على

لتطهيرات وعمال الآلات ٢٣

ورش لأقسام ٩

قسم مياه ٣

المجموع ٩٩

الخلاصة :

قسم الملاحة ١٠٤

قسم الأشغال ٩٩

القسم الإداري ٧

المجموع ٢١٠

عرض الاتفاق على الجمعية العمومية للمساهمين

المعقودة بباريس في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩

اعترافات خطيرة بلسان شارل رو

حرصت الشركة على أن تكون مساوية في القوة للدولة صاحبة السيادة على القارة وعليها من الناحية القانونية على الأقل ، وذلك حتى لا يطرأ عن الواقع المبرر ، وأتت الشركة إلا أن تعاد هذه الأوضاع وتمتد مع الحكومة المصرية كدولة لا كشركة ، وكما أن الحكومة عرضت اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ على مجلس إدارة الشركة علقته الشركة من ناحيتها نقاد الاتفاق على مصادقة الجمعية العمومية التي تعقد بقرعة في باريس .

وبجلسة هذه الجمعية في الاجتماع الحادي والستين طاء في يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩ ، ألقى « شارل رو » رئيس مجلس إدارة الشركة بياناً تناول فيه موضوع اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، فقال : « في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٧ ، أصدر في مصر قانون ، يتحكم بمقتضاه أن تصبح نسبة أعضاء مجلس الإدارة لمصريين في الشركات المساهمة المصرية أربعين في المائة على الأقل » وذلك في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ صدور ذلك القانون ، وهذه النسبة « تُلغى في اثني عشر يوماً أو ١٣ مقعداً من مقاعد مجلس الإدارة ، وبهذا القانون أيضاً على أنه في خلال ثلاثة أشهر - يصبح عدد الموظفين المصريين الذين تستخدمهم الشركة ٧٥ ٪ ، يتقاصرون مرتبات بنسبة ٩٥ ٪ من مجموع ما تدفعه الشركة لموظفيها ، وأما العمال وترتفع نسبتهم إلى ٩٠ ٪ من مجموع العمال .

« إن شركتنا مصرية مساهمة ، وهي لم تتراجع قط في ذلك ولا تتراجع الآن فيما نحن بصددده . ومع ذلك رأينا حال صدور قانون سنة ١٩٤٧ « أنه لا يسرى علينا ، ومن حقكم أن تعلموا كيف تكيف الشركة مراكزها

« لقانون ولاد اعتبر قانون سنة ١٩٤٧ غير واجب التطبيق بالنسبة لها .
« إليكم لأساس : إن شركتنا اقليمية ، على الرغم من أنها شركة مصرية ،
« ولها ذات صفة خاصة استثمارية ، ولا تشبه في ذلك أية شركة أخرى ،

« وهذا استفاد من نظامها لأساسية ومعترف به في بعض الأحكام التي صدرت

« من الجهات القضائية بمصر ، اختصه ، ووجدت الشركة ، وسبب لثاني هو

« أن الالتزام الذي تتمتع به الشركة قد ضاع بارتداد دولي ، وكان هذا

« يعمل مدعاة لعقد مؤتمر - دبلوماسي - لأنه يحقق مصلحة دولية لأغراض فيها

« ثم إن المرفق العام الذي تقدمت به الشركة والذي حصل عليه من الدولة

« مائة المليون ، وهي تركيبة مصرية الآن - هذا المرفق العام يعمل

« الشركة تتقدم بمسألة قبل خمسة عشر سنة ، وأخيرا فقد عانت الشركة

« في طر وجع مالي ، وهذا الوضع ما برره من تلك الخاصة الاستثنائية ،

« وقد برهننا شركة سنا مع حكومة مصرية في سنة ١٩٣٦ ، وهذا

« لأدق حد صدر ، قانون في سنة ١٩٣٧ ، وبقي هذا القانون نافذ المفعول

« إلى أن يحل محله قانون آخر » .

« بما رأينا للحكومة المصرية في صراحة تامة ، مقرر من أحد مع ذلك

« مستعدون لأن يتدارس معها في موضوع تطبيق اتفاقهم ، وكما

« في ذلك راعين ، نسبة صافية ومحصلة ، وهي أكثر ما أوله لكم في العام

« الماضي أن شركة قويه شعور بواجب نحو مصر ، وهذا شعور هو

« الذي يجذبنا لأن نطلب حلا ، مشكلا مع حكومة المصرية وهذا هو

« الاتجاه الذي حرصنا عليه باستمرار .

« وفي "ون الأمر" ، نطلب الحكومة المصرية ارد علينا ، ولكن هذا

« لأهم لم يصاحبنا ذلك لأن عدم الاحاطة معه الموافقة ولكن في شهر

« سبتمبر الماضي عرضت له بعض مسائل ، حملنا على الاعتقاد بأن الحكومة

« تنبئ أن تخصصنا لقانون ١٩٤٧ وقد ظهر هذا الاتجاه وتأييد بتصريح شه
« رسمي منسوب للوزارة المختصة وهي وزارة التجارة والصناعة ، ومفاد هذا
« التصريح أنه طبقاً لرأى مجلس ندوة يعتبر قانون سنة ١٩٤٧ سارياً عليها .
« وقد عارضنا هذا الرأي أشد المعارضة ، متمسكين برأينا ، وذلك دون
« أن نعدل عما قررناه من قبل عن استعدادنا لمفاوضة الحكومة المصرية
« للوصول إلى اتفاق حديد على أسس جديدة . نلتم في ملائمت وطروء
« والمفاوضات التي دارت في القاهرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ واستمرت ثلاثة
« أشهر . وكل واحد من طرفي المفاوضة تمسك بموقفه ووجهة نظره من

« حيث المبدأ ، وقد تقرر بمرافقة بطرفين أن طرح حاملا الاختلاف
« المطلوب في وجهات النظر لكي يفسر معا ، إلى اتفاق ، وتكون شروط
« هذا الاتفاق الجديد مشربة بروح و فعية يعالج بها علاجا عمليا المسائل
« المتعلقة ونستعد لتنازع الاختصاصية في قد تنشأ بين الحكومة المصرية وبين
« لشركة وهذا ما وصلنا إليه بالفعل . فان الاتفاق الذي وقع في ٧ مارس
« لمصطفى ولدى مع إليكم في التقرير يعولنا فرصة الالتقاء على هذا النظام
« الاتفاق الذي تمسك به «عنا»ه مما لا يستعنى عنه للاحتفاظ بالشركة
« بشخصيتها الخاصة ، تلك لشخصية لصورية لقيامها برسلتها الهامة .

« إن مصممون الاتفاق ، ودباخته ، والمفاوضات التي تمحصر عنها ذلك
« الاتفاق تلك المفاوضات التي دارت ، وانكها كانت مشربة دائما بروح
« المودة والاحلاص وروح السامح وحب التفاهم ، كل ذلك يؤكد تلك
« الخاصية الاستثنائية التي تتمتع بها شركة خاصة ليس معنيتها شعور بكبرياء
« في غير محله وانكها أصبحت من طمئع الأشياء ، ولا يمكن انكارها من
« غير التعرض لأضرار .

« ونحن نطلق أهمية خاصة كبيرة ، لامن الدحية المعنوية فقط ولكن
« من الناحية العملية على تلك الخاصية الأولى المميزة لاتفاق ٧ مارس .

« وهالك شيء آخر ، ليس من اتصال بشعاف قلوبنا وهو يتحصى
« في أناس تحبها بحراء تعدل حودري وعاجل في تكوين جهاز الشركة
« وعدده ومحلته .

« وسكى لا تتأثر سلامة المرفق ووظيفته وهى من الدقة بمكان ، تلك
« الوظيفة التى يؤدى وتعد جوهرية بالنسبة للاقتصاد العلمى ، فان التعديلات
« التى أدخلت تتعبير إن رتبنا أو موضح تلك التعديلات قد أنفيت في حدود
« رسمها الوعى وصفت بأحد الملائمة ومع ذلك . وعلى ضوء خبرتنا
« وكهفتنا ، أردنا أن نلام من هذا شرط الأساسى لاستمرار المرفق
« وبين رعات الحكومه المصرية . في الحدود الممكنة ومع مراعاة لوائح
« والأسباب التى أدت تلك رعات ونحن نفتقد أن الحلول التى تصممها
« لاتفق واحاصد مسائل الإدارة وموقفين هى صبح أريد به النظام
« والملاءمة التى حدثتكم عنها ،

« ويقرب مقدمه بارص والارياح لعام نقدم إليكم ، رعاه الحصون
« على موقفكم . قرار الخاص باختيار عضوين مصريين حديدن في مجلس
« الإدارة في عزات امية في تقرير مجلس الإدارة ادى سمعتموه ولما
« شئت فقط في القادة عطيمه لى متحققه شركة على يديهم ، فمن هذه
« ناحية دلتما سحراء مع سابقهما على ضمن الدائنة و... ليطلب لى أن
« أشكرهم طيب شكره على الخدمات الخلية لى دياها نشركة وبوجه
« حاص على لساعى بى بدلاه نصبة شه رسمية وأر فى محلا واحاقى
« إذا كنت هذا لى ذكرته عن اجاب المصرى لى ماوصته لأعمل
« الشويه روح عداه ولاصافى وحب لتفاه والنهم ومستيد أعظم
« فائدة إاد بقم مع إلى حابنا قوميسر الحكومة ، القوميسر المحترم
« للحكومة المصرية ، لشمسى « ن » ووظيفته أ... واسطه خير معين بين
« الشركة والحكومة المصرية .

هذا الكلام خطير له مفزاه

لا يستطيع أن يسوق ، في ترجمة ذلك الخطاب الذي ألقاه الاستعماري
إماكر ، شارل رو ، في اجتماع الجمعية لعمومية المساهمين وإياد رانا مضطرين
للقوى عند ذلك الحد الذي عرصاء ، وإيداء ملاحظتنا على أمور خطيرة
تصممها ذلك الكلام وهذا من أن تعرض الجزء التعصبي الذي ورد
في الخطاب حصا بالمواطنين والذين نعم إزاء كلام خطير وقد سقط انقناع
الذي كان يغطي وحده أو ذلك الأشيع ، وألقوا لقمار في باريس معتقدين
أن أحدا من المصريين لن يراهم ومن سمعهم ، ولكن الله من وراهم محيط .
فيا بني ملاحظتنا التي نوجه إليها أنظار مواضع مؤكدين أن رئيس
مجلس إدارة شركة قناة السويس أشار إليه قد كشف عن نوايا العصابة
الاستعمارية وأثبت أنها في محوود من حاجتهم لسانا واهمين ، وما علينا إلا أن
نأخذ حذرنا ونستند لهم من الآن .

أولا - الكلام المتقدم لا يفيد مصر : إن البيان الذي ألقاه شارل رو ،
وقد استطوى على كثير من لفظة وسجع ، والبيانات التي من هذا القبيل ،
عائلي في الجمعية لعمومية المساهمين ، أو يصدر على لسان الشركة ،
وفي أوراقها ومضوعاتها ، تلك البينات ليست حجة علينا فهي لا تقيدنا ،
وإنما هي حجة على شركة قناة السويس لأنها صادرة عنها ، وهي تكشف عن
نواياها ومآربها ، ولا بعد السكوت عليها فولا لم تصمد ،
ومن نقدم ملاحظتنا بهذا لتتبع حتى يطمئن مواطنونا إلى أن قضيتنا
عادلة ولم تتأثر بذلك التبريح .

ثانيا - الثورة والخروج على القصور : اعترف شارل رو في تقديمه
للاتفاق صراحة بأنه يوزع لمظم شركات المساهمة في مصر والذي صدر
في سنة ١٩٤٧ ، ولكنه اعترف أيضا بأن الشركة التي يرأسها وهي شركة

واضح غاية الوضوح ، خروج شركة على لقانون حرية تستوجب العقاب
وتستوجب التصفية والاحهار عليها احهارا كاملا ووضع اليد على منشآتها
وموجوداتها وتحييد رجاها وادارها دوا امر عسكرية ريثما يفصل لقضاء
المصري وهو جهة الاختصاص الوحيدة في مصرها ومسئوليتها عن مخالفة
القانون ، ولو أن حكومة ذلك الوقت وقعت من لشركة ذلك الموقف الجدي
وتحلت بالرحولة لوضعوا ألف بعصاة في الزعم وجاء شارل رو إلى باب
وررة التجارة والصناعة يعو وشمس العصب والاحسان ولكن ما كان
هذا ممكنا على يدي وزراء جدد كانوا يسرون في ركاب براهير عدا عدا دي
وما كسا رحو ذلك من وزير من أمثال مروج رصاص وبه في تاريخ شركة
قناة السويس من قديم يرجع إلى عصر اسمعين وإلى عصر الاحتلال

ثالثا - المبرات التي سافها شارل رو لا أساس لها من الصحة ونحن

عنده فيما يأتي :

١ - للشركة حاصية تجعلها تفرد بوضع ليس به منيل في أوضاع
الشركات الأخرى .

هذا هو الكلام الذي فاه شارل رو واندعش أنه ادعى بأنه مستمد من
نظام الشركة لأساسي ومعروف ، في بعض لأحكام صادرة من المحاكم
المصرية المختصة .

لا يوجد في نظام شركات المساهمة في أي بلد من بلاد العالم شيء اسمه
حاصية استثنائية أو وضع خاص لشركة بحيث لا تكون شبيهة سائر الشركات
وحيث تتقدم أن يتوون شركة فرسية مساهمة لها ذلك لوضع خاص
واسعة لقرن الشركات المساهمة في فرنسا وحدهم أن يتوون شركة مساهمة
انجليزية أو أمريكية وغيرها لذلك اوضع الذي يجعلها تفرد عن سائر
الشركات بميزة يسمح لها بأن تكون للدولة أن تحت خاضعة للقانون .

هذا شيء لا يوجد في البلاد المتقدمة ولا يوجد في نظام شركة الأساس
شيء اسمه وضع خاص ، والشركة فيما يرغمه شارل رو قد حصلت على الالتزام

قديمًا من الدولة العثمانية وحلت مصر محلها في الفرمان ، فهو يعنى هذا الفرمان الصادر من سلطان العثماني في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ، وهذا الفرمان هو كتاب صدر من السلطان ووجهه إلى إسماعيل محطرا إليه بموافقه على العهد المزمع بين إسماعيل ودي لسبس في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، وقد حصل هذا العقد حرة لا يتشعرا من فرمان (١) .

وبرجع إذن إلى اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ علما بعد فيه شيئا خاصا بحول للشركة وصفا خاصا ، وسمح لها بهجوع على القبول (٢) ، بما بعد العكس تمام ، وبلى حصل لسبس عشر من احدى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ احدى من حق على الفرمان العثماني —

لا يمكن شركة قناة السويس بحرية هي شركة مصرية ، فحقها خاصة لقوانين البلاد وعاداتها

أين إذن ذلك الوضع الخاص في نظام شركة وقد فرض عليها من نحصص ليس فقط للقوانين المعمول بها في البلاد بل لعادات بلاد وعوايدها وحسن الولاية عليها لمحاكم مصرية ، فماذا تسميه شركة أحكاما فعليا فلم يصدر حكم من محكمة وطنية مصرية بقول أن هذا وصفا خاص وقد تكون هناك أحكام صادرة من محكمة محلية ، واما حكم احتياط لم تكن إلا حجة أخرى في ذلك سواء الاستعصاء الذي ترمض به الآن شركة قناة السويس ولا يمكن أن يكون حصصا وحكما .

وفي تقديم حكم القبول الذي يستلزم أشد الاستلزام أن يشهدوا شارون رو بما يسميه وصفا خاصا أو نظاما استثنائيا لشركة قناة السويس

عني أن ذلك لثعبان عجوز كان يعنى في حوزة وبن ملكية السموم التي لم يتفقها في تلك الجلسة وكان يحدث المستعمرين من أمثله حاملي الأسهم ، تلميحا لا بصريح واضح الخاص الذي يعنيه شارون رو هو ذلك

(١) راجع لمر الأول من كتاب صالحة ص ٥١

الوضع المستعد من اتفاق شركته مع وزارة الخارجية البريطانية ، ذلك
الاتفاق الذي أبرمه في سويس مع حاكم البحرين ١٥ يناير ١٨٨٤ والذي
تقدمت الإشارة إليه ، ذلك لجميع الخصال هو وضع المستعاد من شذوذ
لقد تم الآن وهو احتلال العراق المسبق فيه سويس ، ويكفي علتر قد
وصفت يدها مكر عني تلك شركة وحدها وربما من اجهر الاستعماري
البريطاني

ولكن هذا وضع خاص ليس بالضرر من ضرر بل قد صمد واجهته
مهم من عليها ارض لا يمكن ان يسهل على الناس ، ولا يسهل في حياة
الأمم والشعوب لا يمكن ان يكون سوا ذلك ، وضع خاص كلام
لا يمكنه مصري ولا يقبله بحكم مسريه . لا يغيره الا في تحديدا من
صهاره و رميتهم وانما جواهر - عرض عن القبول .
٢ - الكلام عن ارتقاء دولي ، بحرام يستوجب محاكمة فاهمه .

عبارة ربه اسديه بذلك المستعمر الماني ، وقد قام الذي وفعهها من
نحن سبه لمصريين في "شركات اسديمة" يقول بقوله لغت به حره ان
يعدوا في كلامه غيبه غير ، من تعين اولا في سطر من شتهى
نفسه من وضع خاص تدعيه الشركة لاستع به في برأسه ، وإما ينقل
في بلي ، خريف او احد من سبه

L'ouvrage des cités (L'association re-examine
Le Service au rai civil) L'ouvrage a fait
l'objet de conférences et de quelques autres qu'il offre un
mon est able en la au rai civil

دعنا نعد في حرق كنه ، استمد في حرا لاسمه بان الاتزم حتى
مبح لدى لسبه قد طعم أي امترج بارتنق دولي ولا يوجد شيء اسمه

(١) نشره شركة ، لواء عدد ٢٣٣٨ العدد في ١٥ يونيو سنة ١٩١٩ .

الارتدادات الدولية ، فليس القدر ان يجرى سادة كل دولة على اقليمها
وهذا القدر الدول مع عدوان دولة على أخرى ، ومن نفس القدر
الوطني عام كذلك عند استعادة في ليبيا . وحدة لويش هي قساة
مصرية تحري في أرض مصرية وحكمها كما قد هو حكم امير الداحية ،
و ملكية ربيها هي ملكية مصر والبيعة عليهم سيادة مصر دون سواها ،
ومن عازا في معصية سنة ١٩٣٦ ملعة قد انتهت ملعة لشعة من
المعاهدة المذكورة بغير ملعة حرة لاسيما من مصر في نفس ثاني
حالة الارتدادات ان ، لا أب يكون ذلك مرض اسعري حيث ،
وذا فخرج ، فهو من حصة رددها كلام الذي لا يقصد عطف ولا عدل
ولا فلول . وذا حصة ، ان لم يخرج عقد تمام شركة وحدة أسوس الخاص
دشء شركة يقوم بيه من دولة المسيرة و ملكية من وحب رفقتها
تسامة بامارة الملاحه في ملعة لحساب مصر ، لا ، وفي بعينه مصر بادات ،
فما صلة ذلك بالحياة الدولية ، وماذا من ؟ ، قد خرج ، شركة
بكلالة المذكور من في طرف من حق الاسرة ، وهو نصيبه ، اخل
كل يقصد بذلك التعبير لا يعني ان يستعدي عصبة الدول الاستعمارية ضد
مصر ، ، عدول ان يوم هذه العصبة من حد حقوقا وأب مسئلة لا تزام
مفوض نشر كذا ليست مسئلة مصر ، دحية وبذلك يهدم القواعد الأساسية
في قانون والاعطاف في تقدمت ذلقة إليها

و أما الكلام عن المؤتمرات ام ، به فمراء ، كال أقوى بذلك لعقرب ،
لا يتورع فيه ، فليس المؤتمرات ، وماذا من نصف على شركة قساة
أسوس صفة خاصة ، وماذا من مؤتمرات كذا ، ثم في مصري داخل ،
لا ينبغي للعالم الخارجي ان يتدخل فيه ، ؟

٣ وأوضح محمد عوده ، وفوري في الندالة على حصة ولعذر ، أن
يقول ذلك الدعي « ان لشركة تتحمل مسئوليات قبل جماعة لشعوب » ؛

Le Service Public pu'elle assure et qu'elle tient de la Puissance Concedante la Turquie autrefois et l'Egypte aujourd'hui ce Service Public lui fait assumer des responsabilites envers la collectivite des nations

وهو هنا يربط بين المرفق المصري ، وبين الجماعة الدولية ، وكأن مصر ليست شيئاً مذكوراً ، والقصة ليست قصتها ، وهي هي قصة جماعة لشعوب ، نبي تعدل لشركة الاستعمارية نفسها مشيئة أمها ؟ :

أى خلاف بين هذا الكلام ، وبين ما كتبه شارل رو ، الأب ، حينما كان ينبغي بحمل القضاة ملكاً مشتركاً بعالم انصبي ؟

فات « شارل رو » في معالطته أن يدرس أن تلك المؤسسة المصرية ، تعتبر من ناحية القابلية مؤسسية تجارية تحتية ، فليس لها أن تخص في سياسة والمسائل القابلية ، والكلام اندى تقدم فوق مخالفتها للقانون بعد حليطة وبجفاف للتدقيق سليم ، وبمحاولة سير موقفة التهويش مصر والصفط عيب ، وقد انتهى من نوعى والملححة القابلية ، ومصر حريصة على استعمال حقوق سيادتها كاملة ، وتعييب القانون على اواقع ، ولا توجد قوة في الأرض تستطيع أن تعرض على مصر وصفا يباقي استقلالها ويخرج شرفها وعرضها . والشركة قانوناً مسئولة أمام الحكومة المصرية دون سواها

٤ — وقوله في بيانه المتقدم « وأخيراً ، فقد عاشت الشركة في ظل وضع نقالى ، وهذا الوضع الاتفاقي به ما برره من تلك الخاصية الاستثنائية » ، هذا لقول تنويه بالانفاقات الباطلة التي عقدت في ظل الاحتلال ، وأملتها بقوة بعاشمة ، وبمحاولة رئيس شركة أن يحسن من شذوذ وقد استشرى قاعدة قانونية تنص على الشركة لونا خاصا ، ولكن هذا الكلام الفارع ليس به سدى من قانون ، لأن المسألة متعلقة بالنظام العام ، ومهما تقدم الزمن على الأخطاء ، فاما فيما يخالف نظام العام ، لا تصححها الاجزاة اللاحقة . ومن ناحية أخرى ، لم تكن الحكومة ، في ظل الاحتلال ، تتمتع بإرادة

حرة ، وكانت احتر دأئد وأبدد ستعمل الصعط عليها ، في كل ما يتعلق بشركة قناة السويس ، مراعاة لمصلحة بريطانيا الخاصة .

وفي جميع عقود الالتزام حرت العادة على اعتبار الحكومة هي الطرف القوي الذي يعلئ شروطه على الملتزم ، وهو طرف الضعيف ، ولكن الأمور سارت على عكس ذلك تماما في مسائل شركة قناة السويس .

ومن كل ما تقدم يبدو حثيا أن رأي نصحيح هو ما أفتت به هيئة الرأئ في مجلس الدولة بمجموعة ، فلا يوجد شئ اسمه صفة استثمارية أو وضع خاص لشركة قناة السويس . وإنما هي شركة مصرية مساهمة ، تخضع حصوعا تاما ، ومن غير تحفظ بقوانين بنئ تصدر في مصر ، من حين لآخر ، وتخضع بقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وإبرام اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، لا غير الشركة ، ولا يعد سابقة ، تحولها لمخافة القانون بآفة حل ، بل هي كغيرها من سائر المؤسسات المصرية ، خاضعة لتتريع مصري دون غيره ، وحية الاختصاص في قصبتها هي المحاكم المصرية ، دون سواها .

• • •

ثالث من استخافة ، وحطل الرأئ أن بقول « شارل رو » إن سكوت الحكومة ، إذ لم ترد على الشركة ، حثما أبدت وحية نظر محالمة ، يعد قبولاً صميا ، وهذه هي عبارته « ولحكن هذا الالهام لم يصابق . ذلك لأن عدم الاحابة معضاها الموافقة » ولست أدري في شرع من يكون لسكوت دائما موافقة ويكون قبولاً ، حتى وإن خالف لنظام لعام ؟

هذا لقول ، على أي حال ، بعد تحذيرا للحكومة ، فعيبا ألا سكنت قط ، على محاميات شركة قناة السويس ، وأن تلقعها أحجارا ، كلما حثت للفش والمغالطة .

خامسا — وحده شارل رو ، انهما خطيرا حكومة ابراهيم عبد الهادي ، وتلك لفئة الصالة لتئ موصته فقال « وكل واحد من طرفي المفاوضة تمسك بوجهة نظره ، وقد تقرر بموافقة الطرفين ، أن بطرح جانبيا الاختلاف

القانون ، في جهات خطر ، لكي يصل مع إلى اتفاق . الخ » . ولساندى
 رأى حتى يستطيع شخص معوى أن يقبل لدولة التي هو من رعاياها .
 أما تمتعت بعدم حصوى للقانون ، وتضمن الدولة مع ذلك مكتفية بالتمسك
 بأنه محاطة ، وترضى أن تدفع المسألة لقانونية ، وهي اللب واجوهر لتحصل
 منه على فئات الموائد ؟ !

كان اواحى يقضى على حكومة عدد رأى أن تتجلى بالرحولة ، وتقول
 للشركة إن اعانة تستمتع لعقاب ، ومعقولة هي حيث وتصميمات ، ووفعت
 ذلك لجئت شركة فدا سويس تحت قدم الدولة ، وكان لوحب ألا تقتفل
 الحكومة لبحث التعاضيل قل من شركة على الخصوع للقانون ، فالتسليم
 بحروجها على هاموس تفرط في حقوق مائد ، يرقى إلى درجة بعد
 وإعياء ، وتلك الصروف ، كما عرجه « شارل رو » تسمى بضرورة إعاء
 اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بحرة قد ، ولا يعقب على الحكومة ، بإرادات
 أن تمحو وصمة فظيمة ، تولى « شارل رو » نفسه شرح ملامتها

سادس - وقد نعلمنا على الإخاخ في المسألة . بعد الاتفاق المشار إليه ،
 قول « شارل رو » إن المرة الأولى للاتفاق . من وجهة نظر شركة فدا
 سويس ، هي جعل لصحة الاستثنائية شركة . . . مع عدم حصوىها للتشريع
 المصري ، من ضائع الأشياء ، وهو « ولا يمكن إكراهها ، أى إكراه شذوذ
 شركة ، من غير التعرض لأضرار » وهذا يهدد صريح لدولة المصرية ،
 وعدوان صارح على سيادتها وشرفها . و « سويس » سكوت في العهد الدند ،
 من يمكن السكوت الآن . لأن ثورة المنصر ، شركة قد قامت لمحو لوثات
 جهود الماسية ، واستخلاص استقلال بلاد وسمعتها

سابعاً - وتهمك « شارل رو » وأثبت أن اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ،
 لم يحدث تغيير جوهري في أوضاع الشركة لشادة ، مما يدل على أن ممدوح
 رياض وعد الهدى ، و « رولاند » ، قد فرطوا في حق الوطن ،
 في معاش أوهام ، ودقوا الحصى قائمين إبه مصر وواشركة ، وكان ذلك

محض هراء ، ، ودليل كراهة شره
فصل مصلا ، شعاف قلوب ، وهو شخص في ألت تحب إحره بعدين
ح هري ، وعاص في كريت حم شركة وعدده وتحلاه

وهذا معه أن سمع الأحبية
قد بقيت كهي ، عر ح ، عيب
شركة
هـ
الوحيد لي تود
القصة ؟

فأبست دمه
المستعمر الفجر ، في شخص عامي ، رولف
دول أن تحتج ، وهو سمع الأيس ، ثم كيت
فوقهم ، الشركة حسنة البية
تقرير مشكلات ؟

إني في سنة ١٩٤٩ قد
في إدارة نفقة ، فأذا بقولون حين بدأت فيه
عده الإدارة لمستعربين وحده في ١٧ شهر سنة ١٩٦٩ ؟

إني أنيه وأحذر ، وقد بجم صوتي في تليه
واضحة ، ولا تخفى على أحد !!

وقال شارل رولف
للاقتصاد العالمي ؟
تحرى في أرض مصر ؟
الاقتصاد المصري وسيادة مصرية ، ثم شكك عن الاقتصاد العالمي ، وهو
أمر لا يعيب إلا بقدر ما يستفيد الأجنبي من مصري ؟

ونقصد أيضاً ما شأناً لاقتصاد دعوى ، بعدد من اوطائف رئيسية
في شركة قناة السويس ، تبقى حكراً في يد الأجانب ؟ إن التمييز
بالاقتصاد العالمي ليس إلا لغة استعمارية تستخدم للضغط على مصر ، وهذه
اللغة تشبه تمام قول شرشل إنه يتمسك بقاعدة القناة دفاعاً عن مصالح
العالم الحر ؟ !

ويقول « شارل رو » عن التعديلات لطيفة التي أدخلت - إنها قد
« أقيمت في حدود رسمها الوعى ، وصفت رآحاً ملائمة » وانهى الخشنة
الكاملة بين سطور ، لا نحو على دوى حقوق !

ثامناً - وبعد أن عبر ذلك الاستمراري عن اعلم التي حصل عليها ، بوه
خدمات المستضعفين من باشوات ووزراء بعد الحرب ، ليس خدموا شركة
قناة السويس ، ورصوا بتلك المهمة ، وهؤلاء كما جاء في خطبه هم :

١ - لعصوان امصريان في مجلس إدارة الشركة ، وكلا وقتئذ الأستاذ
عمود نحري ، روح أحت الملك السابق ، وشريف صبرى ، حال امك سابق
وقد اعترف شارل رو علاقه بمساعيهم لصاح شركة «هبة» ، فقال « دلنا
بتحرية مع سابقتهما على صبر فائدة ، وإياه ليصيب لى أن أشكرهما أطيب
الشكر هنا على الخدمات الخيرية التي أدائها للشركة ، وبوجد حاصل على لمساعي
التي بدلاها بصفة غير رسمية »

وبعد أن قرأ هذا كلام - وقد فني في حضور بعض المصريين المصريين المشار
إليهما ، هن يبقى شئ في أن مكافأة بعضوية هي مقدس تلك الخدمات والمساعي
وأنهما استخدمتا حاهما لدى الدولة وبدي قريهما الملك المنوع في التمكين
شركة قناة السويس ؟ .

وقد تسمى « شارل رو » أن يسير العصوان الجديان ، على عزر الأستاذين
عمود نحري ، وشريف صبرى (١) .

(١) العصوان الجديان ما الأستاذ واصف بطرس تاي ، ونهندس أحمد عبود ١٩

٢ - ارحال انديس فاوميو شارر رو وأرمو الاتفاق، بمدوح رياض وعبد هدى، وحكومة ورمين إبراهيم عبد هدى، وبطانة الملك السابق وفيهم فاشارر لآلف اندكر عن جديب لمصري ابدى فاوضه أنه سوء «روح عباده والاصناف، وحب التفتش والفهم»

٣ - مندوب الحكومة لدى شركة، الأستاذ على الشمسي، وقتئذ، وقد قال عنه «شارر رو»، «ومستبدون أعظم فائدة إذ يقف معاً إلى جانبها قومسير الحكومة، بدومسير ليعتزم، شمسي باشا... الخ»

ولكن أعجب القيل أن «شارر رو» أراد أن يورط الأستاذ على لشمسي إذ نشر ابرههور و لرياحين فوش ر... ولمكن على الشمسي، هو الآن البار للتحال اندكر أمين شمسي. صاحب ابوقف الزائع من شركة قناة السويس في سنة ١٩١٠، ولت ثبت في رضية وإخلاص وراعه لأستاذ على لشمسي، وكل ما حدث هو أن كان معزى على أمره، وقد عني بعد ذلك الاتفاق، وحين عمله سمسار ملك سابق في مبادئ تقصر، واسمه «لياس اندراوس» لأن على الشمسي لم يكن تمتع رجا المستعمر ونقابة الملك السابق (١).

... ..

في مجلس الشيوخ

عرض هذا لانتدق على مجلس البرلمان، وقد استهدف في مجلس شيوخ لمعارضة حادة، فسد رعيم المعارضة وقتئذ. فؤاد سراج الدين، الذي انقلب إلى نقيض، فيما بعد، حينما وصل اوفد إلى الحكم، فأنعص عليه بحماس حله

(١) وردت في اساق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ م في شكري، ص ١٥٥ «شارر رو» في حديثه، وضمم برر مجلس الإدارة كـ... له يوم وسمره ٧ م من الدس العام، ومقالة لفتاء السنن المصرية التي لا تريد جوتها عن ٣٠ من من رسوم برور وندأرجأ الكلام من ذلك لآل التي قد من لآل عدل، كما أرحار كلام من مسائل ابوجين والعدا وخصوصاً المادة ٢٢ لآل أبواب الكلية.

في مصايط الزمان ، وقد رتبنا من باب تسجيل ما جرى أن سوء عاقبت في
حسابه بولير سنة ١٩٤٦ . وهذا هو ما بقي

١ - لأجل حاج شديد ، واستدكر تشبه شركة قناة السويس ، من
قانون ١٩٤٧ ، وقبول أن هذا هو الخطيئة التي حصلت عليها مصر ، لانساي
الكارثة التي تليق بها . وقد شتمت شركة قناة السويس من تشريع قائم ،
وهذه سابقة غاية في الخطورة .

٢ - كلام عن تمسك شركائنا في مصر ، فقد بقيت أودع
الرئيسية في أيدي الأجانب ، ونفخ روح فيها ، ولا يوجد من الاندفاع ،
ما يمنع الشركة من أن تمارس أعمالها ، ثم إن من يقاتل عنهم ، هم
مصريون ، قد كسوا الحيلولة فشرية ، وكما أن حساب مستثمرين ودخلاء ،
ولا يوجد من المستثمرين نصيب ، شركة قناة السويس ، إلا عشرين أو
ثلاثين !!

٣ - قالب المعارضه إن قانون سنة ١٩٤٦ كان له دمية ، دة ثلاثة من
من وضع شاذ غاية الشذوذ .

وقد تصدى عبد الحدي لمرد على معارضة ، فقرر أن شركة من حيث
امتداد حانصة لتشريع امصري ، بدليل أن قوانين شرائب وتشريعات مع
سارية عليها ، ويمكن كان صحيحا ، دون أن لا يمكن دة مع نصها دة
بتدبير ودائعها ، وكان رئيس حكومة يشهد مع ويردد كلام « شرب روة »
دون تفكير أو وعي أو تنصير ، وهو ما

وهذا انتهت المفاضات في ٢٠٠٠ سنة ١٩٤٩ ، وعارض الاندفاع ١٤
شيخ ، ووافق عليه واحد وسبعون ، ثم تم حديد بذكر أن الزمان كان
حالي ادهن من مشكلات القدة ومدة من شركة قناة السويس ، وكذلك كانت

(١) مع تصديق الشيوخ ، في ١٩٥٠ سنة ١٩٤٩ ، دور الامداد بعدى
الرابع والعشرون .

الحكومة تحمي هذه المصالح . من تتعقب في مسائل ليردس وثيقة واحدة ،
فهي تحت المراقبة في حق من الاستحقاق وعدمه ، كما يحمل المسئولين وقتئذ
بذلك لا يعبر .

ملاحظة ثالثة على السور فقرة بالملاحظين والمختصين

أولاً : لم يرد من سبب معينة ، مستعربين في اوتتائف الادارة ، والقيمة ،
من ركت المسألة ماعدا ، به صفا صورا من اوليه حجت لأستحت رجعة
الشركة ، فملا جاء في الفقرة (ب) من المادة ٢٠٢ .

« في يتعقب اوتتائف الادارة ، رسمية ، نفس سبب لآية في التعديلات ،
من تدبر الحجة ، لا ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠ ، أو سبب يشهد وتثبت »

ومعنى ذلك

١١ إذا لم يرد خدمة ، حتمية ، في شركة نجيب ، وتنفذ الرئيسية
فيل لا يرد ، فحاج شمس ، في ٢٠٢٠ ، فملا حجة ، من ثم تخصيص
ولا حاجة تطبيق السبب في ٢٠٢٠ ، فكان الاتفاق ، قد اسرد بالشباب
مأعطاء باليمين ١١

٢ : بالانتماء شمس ، في ٢٠٢٠ ، فملا حجة شمس ، وهذا
مما فيه الآن غامضة ، في ليس امتقاه يكون من صروب بحث وانعقد

ثانياً : لا يشهد وارن ، في ٢٠٢٠ ، فملا حجة ، ولم يكن له ما يبرره
بأية حجة ، وهو « في يثبت اوتتائف اوتتائف على شاه اندر حجة ، ،
و سبب مديون فيل ، و سبب فيل ، في ٢٠٢٠ ، فملا حجة ، في ٢٠٢٠ ،
عاليا ، يجوز للشركة بتسليمه سبب فيه ، أن يعين من خارج ، و صفي بالارفين
ليشعروا مباشرة بر كز في حق من هذه اوتتائف . الخ »

كما يفهم عدد ، في ٢٠٢٠ ، فملا حجة ، في ٢٠٢٠ ، فملا حجة ، في ٢٠٢٠ ،
ولكنها

لا تفهم أن نظل مدة مستمرة إلى غير نهاية ، ودون رقابة من الدولة ، فهذه
الفقرة هدمت فكرة التخصيص من أساسها

ثالث - السيد الخاص بالقسطة المرشدين ، وصباط المباحث ، وهو خطير
حاسب في نشاط الشركة ، وقد ترك نعره جعلت الشركة تستعير في تعيين أحاس
مستجدين وتهم عنصر المصري - مدبره شقي لأعداء - وفيما يلي نص
المادة الرابعة

« (١) تعيين الشركة ، حسب التقدير عند الممول لها بأولوية ، وعلى قدر
احتياجاتها ٢٠ مرشداً مصرياً جديداً - غير أنَّهُ إذا لم تعد الشركة في الوقت
المناسب العاصر المصرية أحاسه ، على مؤهلات اللازمة ، فيجوز لها أن
تعين عناصر غير مصرية من أصحاب مؤهلات ، بالقدر الذي تدعو إليه حاجه
العمل » .

(ب) بعد تعيين عشرين مرشداً مصرياً الجدد ، تختار الشركة مرشداً مصرياً
مؤهلاً عن كل وظيفتين تشغل غير أنه إذا لم تجد شركة في الوقت المناسب
العاصر المصري المؤهلة ، فيجوز لها أن تعين عناصر مؤهلة غير مصرية ، بالقدر
الذي تدعو إليه حاجة العمل » .

وثالث ليدبره في لصيغ تأخت شركة حتى لأن اختيار أحاس مستجدين
شغل أن لو طامع أنني أعلو ، وعصاء فصاء أنما على فكرة التخصيص

رابعاً - وهذا لاستثناء يعينه ورد في المادة الخامسة الخاصة بموطني
الهيئة لبحرية ، في صلب الفقرة - ب - من المادة المذكورة ، وردت هذه
العبارة « غير أنه إذا لم تجد شركة في الوقت المناسب العاصر المصرية للمؤهلة ،

فيجوز لها أن تعين عناصر غير مصرية مؤهلة بالقدر الذي تدعو إليه حاجة
العمل » وحتى لو وجدت عنصر المصري لصالح ، يكفي أن تقول شركة
إنها لم تجد هذا العنصر في الوقت المناسب ، ليتجنب من قيد النسبة المقررة ؟

خامس - ورث الاستثناء بعيد في وظائف رؤساء الأعمال والعامل

اتفق على أن عددا من وظائف العمال قدره ٢١٠ وظيفة يتطلب أشخاصا متخصصين تخصيصها عايب ، وهذا مدعاة للمحذ ، فكثر شاعلى هذه الوظائف أحياء وقع لاحتياز عبيهم في مصر من أساء الخدمات اللأى يشتغل في بيوت كبار رجال شركة ، ومن فئة الجرسونات والعلاقين وغيرهم ، وقيل رورا ومهنا ما إهم متخصصون تخصيصها عايب تمبير على امصريين .

وهو حرصت لشركة على تحريم هذه ادراك العملية على المصريين ، تتعدم عن لوقوف على أسرار احركة في القناعة ، وأسرار نشاطها انجبت ، شاء بعض المنع ابدى قبله حكومة عائى في سنة ١٩٢٩ ، كالآتى

(« يجوز للشركة - عند شغل ما يدون من اوظائف الى تتطلب أشخاصا متخصصين تخصيصها عايب - أن تختار من بين الموحودين في خدمتها من يشغلون الوظائف الشاغرة أو أن يعين دون قيد رؤساء أعمال أو عمالا مصريين أو غير مصريين بعدد عايب عدد لوظائف الى أصبحت حاليا » .
وفي حال لتطبيق عيت لشركة عمالا أحياء في تبت لوظائف ، ولم تعين مصريين !

ولم نكتب الشركة هذا نصرا مستنفا آخر ورد في بقرة (ب) من المادة السابعة المشار إليها وهو

« لشغل الوظائف الى تحلون رؤساء الأعمال وعمال لآحرين غير امصريين ، ولمراعاة بعض لاعتبارات لاسديية ، على الأحص ، لصاح رؤساء أعمال أو عمال لشركة لساقيين ، يجوز للشركة أن يعين رؤس أعمال أو عاملا غير مصري عن شكل خمسة رؤساء أعمال أو عمال غير مصريين بقكون بخدمة » .

ويجوز تعيين رؤساء الأعمال وعمال المعيين وفق للفقرتين (١) و (ب) بما في الدرجة التي جلب فيها اوضيئة ، وإما في المدرجات الأدنى منها » .

وليس ثمة قيد تشريعي ، يمنع ادوّه من أن تنعى ذلك الاتفاق بحجة قلم
وقد بنا في مسئلة هذا نقض ، أن ليس لمهمته على شركة قناة السويس ، أى
على إدارة الحركة في القناة يد أحقية استعصانه . وترك الحالة على ما هي عليه
معناه استجابة انتهاء هذه الفوضى ، وتعد أولوية القدره لمصر عند انقضاء الفترة
المستقرة من الالتزام .

وسرر هذا الأمر وصوحاً عند ما بحث لعلاقة بين الشركة والحكومة
مصرية في سائر ذلك من هذا الكتاب . - - - - -
٢٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وغيرها على
شركة قناة السويس . كما سمين في بعد ادوّه مملية هذه المشكلة

خلاصة المشكلة

على ضوء ما قدما من التفاصيل ونسب المشكلة من أوثق المصادر ،
يهما أن يصح النقط فوق الخروفي ، وتخصر المشكلة الماثرة على إدارة قناة
السويس معرفة الشركة المبرمة - فموجّه "نظر لمدى الآتيه

أولاً - هذه لرس ، شرمان مصري ، مديده الخبسية ، وهي حرة ،
لا يتجر من مصر ، من هي تحظر وتوق حرة من أحراره الاوليم المصري ،
من ناحيه لاستراتيجية . وهذا أثرها ادى لابتكار على أمن الدولة وسلامتها
من الداخل والخارج ، كما أنها وثيقة "صحة لعلاقات مصر مع مختلف الدول
الملاحية ، ولا يمكن دنة حال أن تكون القناة في حياة مصر بمعزل عن
سياستها الداخليه ، والخارجيه ، وبإدارة الحركة الملاحية في القناة لها حواش
سياسية تدثرها حياة مصر في المعزلة بدولي ، في الحرب والسلام على سواء

هذه بديهيات لا نفس الجدل ، وما دام الأمر كذلك ، فإنه مما يتعارض
مع استقلال مصر ومصالحها السياسية والاقتصادية ، وأمنها الداخلي والخارجي
ومما يتنافى مع مبادئ لقانون الإداري الخاصه بإدراقي العامة ، أن تدار

الملاحه في القناه ، بمعرفه شركه أيا كانت ، ولو كانت شركه وطنية صميمه لأن ذلك يؤدى إلى خلق دولة أخرى ، في جسم الدولة المصريه ، تقوم بأهم وظائف الدولة ، وهذا وضع ليس له مثيل في حياة أية دولة في العالم ، ولا مدوحة عن تصفية الوضع الخالى ، وإدارة القناه بمعرفه الحكومة مباشرة ، في كثير من السرية والحيطة المساهية . والوضع لقائم الآن ، لا يختلف في شيء عن تسليم مرفق الدفاع و سويس لشركه خاصة ، ولا يوحد مدأ قانونى في تشريع شى ملائم ، يسرع هذا الشؤد . وإذا كان محمد سعيد ، لم يطق هذا الخطر ، في منتصف القرن الماضى ، شى من مائة عام تقريبا ، فلا معنى أن تستمر لعقبة إلى غير غاية ، ولابد من إنهاء هذه الحدة لصارحه ، في أقرب فرصة . ونعالم ذلك ، لا يحرر لبطش ستروفسكي ، حطة واحدة إلى إبعاد شركه أخرى ، ووروس أموال مصريه ، أو مساهمة أى رأس مال ، مع الدولة ، في إدارة هذا المرفق .

ثانيا — لا تقتصر إدارة شركه الخالية ، على الحركة الملاحية في قناة السويس ، بل تتناول مياه بورسعيد ، وهو الخطر هيدى ، من موانئ البحر الأبيض المتوسط ، إن لم يكن أحصر موانئ العالم ، على الإطلاق ، فمن إذا اعتبرنا لقناة ، عماء ، القيق الذى يصل الشرق بالغرب ، فلياء هى نعم ، ولا يمكن أن يترك لإدارة خاصة ، كما أن شركه تهيم على مياه السويس من الجنوب ، أى تقصص على مسمى مصر إلى البحريين الأبيض والأحمر ، وتحتل لمثلث الممتد من الاسماعيلية إلى بورسعيد ، ومن الاسماعيلية إلى السويس ، ونسيطر على أهم المرافق فيه ، بما في ذلك عمليات المياه ، والإدارة ، وأدق الشؤون بندية ، وقد صار امتيازها بالاتفاقات المختلفة التى أبرمتها في ظل الاحتلال امتيازات مركبة ، وهذه فوضى يجب أن تحت من حدودها ، بإزالة شركه قناة السويس ، ولا يوجد حل آخر .

ثالث — هت الشركه أراضى الدولة المصريه ، واستدعت في ظل الاحتلال ، ما يسمى بلجنة الأمان المشتركة . وراحت تنصرف في تلك

الأراضي ، حسب هواها ، وهي مسائل حديرة بالمراوحة والمحاسبة ، وقيدت
سلطة الدولة وشلب حركتها ومشاعها في أمور كثيرة ، ولا أدنى على ذلك
من أن تدعى حتى الآن . أنها ماسكة لمرفق السكة الحديد ، في منطقة نقابة ،
استنادا إلى اتفاق ٢ فبراير سنة ١٩٠٢ .

واسع نشاط الشركة على هذا النحو يسقط هيبة الدولة ، ويوحى للعالم
المعتمد ، بأن مصر ، ليست دولة مستقلة ذات بديهة .

• من ناحية أخرى سحر الاقتصاد ، وسعاس في أهم نقابة تجارية من مصر
لصالح الأجانب والمؤسسات الأجنبية ، التي زحفت على البلاد ، منذ القرن
الماضي تحت مظلة دي ليدس ، وكحصوة أولى لتحرير الاقتصاد المصري ،
بتعتم الخلاص من شركة قناة السويس

ر ما - الشركة من ناحية قانونية مصرية مساهمة ، ولكنها تآمرت
جدا مع مصر ، مع دولة أجنبية هي بريطانيا ، التي تهيمن على الشركة هيمنة تامة ،
حتى حقت فرعا من حكومة إنجلترا ، طبقا لاتفاقات أبرمتها معها ،
وأحاطها ، وأشدّها وطأة اتفاق ، حرايميل - دي سبس في ١٥ يناير
سنة ١٨٨٤

حاصب - تقرير في ابدى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ الذي صدر به الترخيص
عناني في ١٥ مارس - ١٨٩٦ . أن يكون مركز شركة الرئيسي
في الاسكندرية . ولكن مكتبها الإداري في باريس . انتزع المركز الرئيسي ،
لهم فتح مصر . ومن الخضر لئلا يدار شئون سدوه المصرية ويتقرر
مصر بها في مكاتب شركة باريس وسنن وبيويورت ، وتبقى أوراها
وتعمها عمدة عن رقابة الدولة المصرية .

سادسا - في حين لاحتلال ، وكان تتقدم مع هذه ، أبرمت الاتفاقات
عدة بين الشركة والحكومة المصرية . وكانت تلك الحكومة في الماضي ،
مسئولة الارادة ، ونطوى الاتفاقات ، على حماية طاهرة لشركة قناة السويس ،
واقتضت حظير على حقوق مصر المالية والمعنوية . وهكذا ارتكس

الشركة محدثات خطير . . وكل بيت المسكن يسعى حثرتها وإعادة الطر فيها ،
تقويم المعوج وتصحيح الخط . ودفع الضرر عن مصر ، ونهضاء المصري
هو حقه الاحتصاص الوحيدة لى تستطيع أن تصح الأمور في نصابها .

سابعاً : كان اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ . لظمة شديدة لمصر . ولم يحدث
أن مصرت الشركة أو وصعب أسس يتمصير كمقدمة للخلاص منها .
واعتزى شركة ناسب . لا تزال الأعمال بحية والادارية ذات المسئولية ،
في أيدي الأحابس ، والعصر المصري ، لا يمكن قط من الوقوف على سرار
لشركة ، وفناء الوضع احدى معاء استجابة الخلاص من الشركة عند انتهاء
الاتزام في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ . ولا تزال الشركة نعين أحابس مستعدين
في أعمالها الرئيسية ، حتى في الوظائف العمالية .

ولابد من إلقاء هذا الاعاق لظلامه وعدم صلاحيته والاستعاضة عنه ،
نظام من شأنه أن تتكون فترة المتقية من الاتزام ، وهي قصيرة جداً ،
فترة انتقال ، بقلب الوضع احدى بعدد إلى إدارة مصرية حكومية ، دون
هزة أو اضطراب أو ممانعة ، ويجب أن تتجر الخطوات لعملية على الفور ،
وتدخل الحكومة في الادارة منذ الآن .

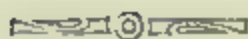
ثامناً : فرضت قيود ثقيلة على مصر ، نعرفل الخلاص من الشركة ،
وأحطرها بتقييد الخاص نائمان امشآت والآلات والمهمات ، التي تنتمي
الحكومة عند انتهاء الاتزام .

ويجب وقف التوسع في المشتات الجديدة . وإعادة النظر في الانقابات
العالية ، وإن كان لابد من دفع ما من الشركة . فعيباً أن تقدر وفقد لذلك
منذ الآن .

ثامناً : لا يمكن الوقوف إن الشركة حصة نية . ولا أدنى على ذلك
من أنها تدعى نفسها أنها ذات سمعة خاصة . وتهتد بالصعظ الدولي مدعية
كذب أنها مسئولة أمام اجماعة لدولية . بيد أنها مسئولة أمام الحكومة
المصرية دون سواها .

ولا يجوز أن يرخص له بالكلام عن التزامات دولية أو غير ذلك ،
فهذا خروج صريح على عقد الالتزام يستوجب اتحاد أشد الاحترافات حيال
تلك الشركة .

وسين هذا كله ، على التفصيل في القسم الثاني من الكتاب ، وهو
الذي أوردناه ، للكلام عن الوزارة المقترحة التي تحمل محل شركة في إدارة
القناة .



الباب الثاني

الاستغلال

نحاول في هذا الباب بحسب الاقتصادى ودلى ، في لمشكلة المترتبة على وجود شركة فاة السوس ، وهذا بحث تألف من شقين .

لشق الأول حاص بالقائه عسها ، كمرق بدر مالا ، وكان المعروف أن يعود هذا المال على الدولة لى رحصت شق القاة فى أراضيها ، وأذت تحصيل رسوم من سمن مارة فى قنبا مالمها من سيادة على القاة ، وملكية لها .

واسكن حرمت لدولة من بدوع اقتصادى فيه كبرى ، وحققت به المستعمر ، يستمره ، وعطى أصحاب الحق قوت الموائد .

ويبحث هذه الناحية بقصصها أن ستعرض الحركة املاحية فى القاة ، لاس راحة القانون الدولى العام ، فقد أوردنا لهذا الموضوع اجراء الثالث من هذا الكتاب ، وبمكنا بدرس الناحية الاقتصادية ، فى تلك الحركة الصلحة ، مستعين بالأرقام والاحصاءات الدقيقة . ومنها يتضح أن تلك الحركة كمثل حاسا حصيرا فى الافصا - نعلمى ، بل الجانب الأكر فيه . ولولا أن مصر قد حيت من أول الأمر عن إدارة حركة املاحية فى القاة ، لكاتب جميع العمليات لحرية ولتجارية فى القاة وموابها احتكارها ، ولعادت عليها ناسين والبركة ، ولكفت لأسانها مستوى من المعيشة عاليا ، وسكن حرموها من كل شىء ، وأعطوا بطيات كلها للمستعمر وللدخيل .

ومما كانت رسوم لمورد ، موردا رئيسيا من الموارد لمترتبة على تلك الحركة ، فقد بحثها من جميع نواحيها ، مبين أنها لا تفرص فى مقاب

خدمات تؤديها شركة ، بل عرض بما سدوه صا حده لقناة من سيادة على إقليمها ، وهذا يعد تماما لفكرة القائية بأنه حين ينتهي الالتزام ، وتذهب الشركة الاستعمارية ، إلى غير رحمة ، تستطيع الدولة تحصيل رسوم متواضعة هذا مطلق سخيف ، لا بقول ، إلا ان ليس أكل الخمد قلوبهم لمجرد تصورهم أن مصر ستعرد ما يراد لقناة ، وإتباع الرسوم ، في حقيقة ونفس الأمر ، لا تخفف في شيء عن الرسوم الحركية . والشركة لا تؤدي خدمات ملاحية فقط ، وإنما تباشر سلطة . ما كان ينبغي أن تباشرها إلا الدولة ، وسنرى ذلك من واقع نصوص لوائح الملاحة التي تعهد بوضعها وفرضها على السفن المارة بالقناة .

والثاني : الخاص باستغلال الشركة نفسها بقناة ، وهذا يصطربنا لأن نبحث ساءها الاقتصادي ، فنسلك عن رأسها ، وعن أسهمها وسدانها ، والتحالفات التي ارتكبت في هذا الصدد ، وكيف نهبت من مصر حصتها في الأسهم ، والأرباح الجووية بنى حققتها شركة ، وتحققها ، بدرجة ليس لها مثيل في تاريخ أية مؤسسة في العالم .

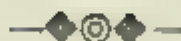
وسنبحث مختلف أبواب إيراد الشركة وكيف تنصرف فيه ، من واقع ميزانياتها السنوية .

ولابغوتنا أن نعالج سواحي المالية ، في علاقة الشركة بالحكومة المصرية ، ويدخل في ذلك عدة مسائل ذات أهمية كبيرة ، منها : —

- ١ — الأتاوة السنوية ، قديما وحديثا .
- ٢ — العشرة في المائة التي تعطى خطأ لمن يسمون مؤسسين .
- ٣ — الضرائب التي تدفعها الشركة لمصر ، وتلك التي تدفعها خصصا للحكومة فرنسا .

وقد راجعنا ميزانيات الشركة ، والأرقام التي علمتها ، صد مولدها حتى الآن ، ليس أنها نهبت محاربا من الذهب ، ولكن الشركة لم تفسر أرقاما عن

مواردها ، وقت الحرب ، رعاها عن الخدمات الكبرى . لئلا أدتها للإمبريية
البريطانية . وهذا حاز فشركية أن تفصّل لطرف عن هذا ، فإن ذلك لا يجوز ،
بالنسبة لمصر صاحب المصلحة ، ويجب أن يماط اللثام عن هذه الحلقة الهامة .
وباحتمل حرصاً ، جهد بطاقة ، على أن تتناول مختلف مسائل الاقتصادية
والداخلية ، في موضوع تلك الشركة . ولعل الحقائق السريّة التي يكشف عنها
هذا البحث ، ودرّاقم الخطيرة . التي يربطها . كل ذلك يكون كهيلاً
تشدّ أهمهم ، ومضاعفها الخيد . للخلاص من تلك الشركة ، في أقصر فترة
ممكنة .



الفصل الأول

حركة المرور في القناة

أحدثت القناة ثورة في حركة التجارة عليه ، فمن افتتاحها بالملاحة كانت تمر هذه التجارة من طريق لشرق لصوب ، عبر رأس الرجاء الصالح ، إلى الهند ، وبلاد الشرق لأقصى واستريا . وهو طريق طويل جدا ، ولم يكن في القرن الماضي ، مأمون عواقب . لصعوبته تعدية السفن بالوقود وعمره ، فكان مسافرون يحجمون عن إريه . هذا الطريق ، وسافرون بعروا إلى الاسكندرية ، ومنها طريق بر إلى السويس ، ومن السويس إلى الشرق عبر البحر الأحمر . وبذلك كان يوجد . من سنة ١٨٦٠ ، تاريخ انتهاء حط سكة حديد الاسكندرية - القاهرة - السويس ، طريق يربط الهند ، وكانت تسير فيه عربات تحمل الجيد ، وكانت عفى في عجلات أمدت لراحة المسافرين ، وكان هذا الطريق من تدمرة إلى السويس ، ميرا في يد شركة انجليزية .

ويجب ، ألا يغيب عن بال . أنه في الوقت الذي حصل دى لى لى ، من وإلى مصر ، على امتياز تأسيس شركة خمر لخدمة . كانت لسفن تجارية قليلة العدد . وكان لشراع ، عالما في شجر ، في سنة ١٨٤٦ ، سبع الأسطول تتحدرى لعلى ١١٢٧ سفينة ، منها ١٠٢ سفينة تسير بالبحار ، والبقى كان يسير بالشراع أى أن سنة لسفن تجارية إلى شراعية كانت ٩ و ٢٠ و ارتفع عدد لسفن التجارية في سنة ١٨٥٥ إلى ٣٩١ بحرة أى بنسبة ٣٠٥ ٪ وكانت الرحلات عبر طريق لكاب ، داب آماد ، لا يمكن معرفتها مقدما ، بل كانت رحلات محفوفة بالقناء في حوب المحيط . وإليك بعض الأرقام

في سنة ١٨٤٠ ، كانت تستغرق المسافة من لندن إلى نوميدي من ١٢ إلى ١٥٠ يوما

وأول باخرة اجتازت الأطلسي ، هي « ساغانا » Savannah في سنة ١٨١٩ ، ولكن بلا جدوى أن شركة « ساحيري ماريتيم » وهي من أقدم شركات الملاحة ، لم يزل « أول باخرة في مطولها واسمها « ركابر » إلا في سنة ١٨٥٢ ، وكانت سواحل لا تستخدم إلا في نقل المسافرين أو بضائع القبسة ومن هنا ندرت الثورة التي أحدثتها قناة السويس « لبسة مواصلات لعالم وتجارة العالم . فقناة السويس أحد شرع يحتوي من العالم شيئا فشيئا ، خصوصا وأن لبحر الأحمر ، كان من أمكن لبحر دائما . في نظر أصحاب السفن لشراعية ، سبب ضعف الرياح فيه ، وتعرض سفن للرواح وتيارات المختلفة

ومن أجل ذلك ، ظل لبعض أن عمية شركة القناة ، أن تكون عملية راحة ، لأن السفن أن تترك بسهولة ، بتدريج امدى لفقه ، على الرغم من طوله وعناء سفر فيه ، إلى طريق حديد محبوس . ولم يحسب أصحاب هذا الرأي حسنا لتقدم لبحر وسكن بمحور افتتاح القناة ، بل نعم جهدا في تحويل الأساطيل لتجارية من الشراع إلى سحار ، وشجعه على ذلك تقصير المسافة ، وإمكان إيجاد محطات وموانئ تغذي سواحل بالفتح ، في سهولة ويسر .

ومع ذلك تردد الكثيرون من أصحاب اسم في استخدام بطريق الجديد في أول أمره ، والجدول التالي ، يعطيا فكرة عن تطور الحركة الملاحية في القناة .

عدد من قوس	عدد من قوس	عدد من قوس	2
٢٦٩ ٧٥٨	٤٣٦ ٦ ٩	٤٨٦	١٨٧
١٠١ ٥٥١	٣٢٠ ٥٧ ٤٢٢	٢ ٢٦	١٨٨
١٦١ ٣٥٣	٦٨٩٠ ٩٤	٣ ٣٨٩	١٨٩
٢٨٢ ٥١١	٩ ٧٣٨ ١٥٢	٣ ٤٤١	١٩٠
٢٣٤ ٣٢٠	١٦٥ ٨١٩ ٨٩٨	٤ ٥٣٣	١٩١٠
٥٠٠ ١٤٧	١٧ ٥٧٤ ٦٥٧	٤ ٠٠٩	١٩٢٠
٣٠٥ ٢٠٢	٣١ ٦٦٨ ٧٥٩	٥ ٧٦١	١٩٣٠
٢٧٠ ٦٥٧	٣٠ ٢٧٩ ٩٦٦	٥ ٣٦٦	١٩٣١
٢٦١ ٧٧٤	٢٨ ٣٤ ٢٩	٥ ٠٣٢	١٩٣٢
٢٥٣ ٤٩	٣٠ ٦٧٦ ٦٧٢	٥ ٤٢٣	١٩٣٣
٢٦٢ ١٢٢	٣١ ٧٥٠ ٨٠٢	٥ ٦٦٣	١٩٣٤
٦٢٥ ٤٦٥	٣٢ ٨١ ٩٦٨	٥ ٩٩٢	١٩٣٥
٧٨١ ٩٢٩	٣٢ ٣٧٨ ٨٨٣	٥ ٨٧٧	١٩٣٦
٦٩٧ ٨٠٠	٣٦ ٤٩١ ٣٣٢	٦ ٦٣٥	١٩٣٧
٤٧٩ ٨٠٢	٣٤ ٤١٨ ١٨٧	٦ ١٧١	١٩٣٨
٤١٠ ٥٢٣	٢٩ ٥٧٣ ٣٩٤	٥ ٢٧٧	١٩٣٩
١٦٧ ٨٠٥	١٣ ٥٣٥ ٧١٢	٢ ٥٨٩	١٩٤٠
١٤ ١٢٤	٨ ٢٦٢ ٨٤١	١ ٨٠٣	١٩٤١
٥٩٠	٧ ٢٧٧ ٧٦٣	١ ٦٤٦	١٩٤٢
٥ ٦٥٨	١١ ٢٧٣ ٨٠٢	٢ ٢٦٢	١٩٤٣
١٦ ٤٦٠	١٨ ١٢٤ ٩٥٢	٣ ٣٢٠	١٩٤٤
٤١١ ٥٩٣	٢٥ ٠٦٤ ٩٦٦	٤ ٢٠٦	١٩٤٥
٩٣٢ ٠٠٧	٣٢ ٧٣٢ ٠٠٠	٥ ٠٥٧	١٩٤٦
٥٨٧ ١٣٥	٣٦ ٥٧٦ ٥٨١	٥ ٩٧٢	١٩٤٧
٤٥٤ ٨٦٤	٥٥ ٠٨١ ٠٥٦	٨ ٦٨٦	١٩٤٨
٦١٠ ٩٥١	٦٨ ٨٦١ ٥٤٨	١٠ ٤٢٠	١٩٤٩
٦٦٤ ٢٨٤	٨١ ٧٩٥ ٥٢٣	١١ ٧٥١	١٩٥٠
٥٨٨ ٩٤٧	٨٠ ٣٥٦ ٣٣٨	١١ ٦٩٤	١٩٥١
٥٧١ ٤١٦	٨٦ ١٣٧ ٠٣٧	١٢ ١٦٨	١٩٥٢

ومن الأوراق المتقدمة . يتضح أن قناة السويس ، تعد بمثابة ماروتر بين
 سائر الفهات العالمى ، فى سيطرة وإلانة ساد . وفى الحرب والسلم ، وقد تناقت
 حركة الملاحة فى القناة ، ووصلت فى السنوات الأخيرة إلى درجة ، لم تصل
 إليها فى أى وقت مضى ، وهو الحركة الاستعمارية فى آسيا وأفريقيا أثرها
 البالغ فى زيادة الحركة ، وكذلك ساعدت أعمال التحسين ، وتعميق القناة على
 اشتداد الحركة الملاحية فيها ، ومهدت لتحمل شركة . فى سبيل ذلك من
 نفقات . فإن هذه السفن لا تعد شك مذكرا . حسب الدخل لعام الذى
 تصيبه . حتى أنها لا تعرف الآن . أين تضع الأموال الصائلة لتنى تحصى عليها .
 ومادا تضع هذه الأموال . إلى حد أنها تحصى رسوم المرور ، دون أن
 تحصى على أن الحكومة المصرية . كما تقضى عقد الاتراء ، ومعد سنة ١٩٥١ ،
 أعطت المسافرين إطلاعا من رسوم دور

عملها ومصر فى القناة

فمن بين عناصر الحركة الملاحية فى قناة السويس . يهمل أن يند إلى
 أن أصحاب السفن ينتمون إلى عدة . حرية كالب أم تجارية ، دولا أم شركات
 أم أفرادا ، يسو ، لا عملاء الحكومة المصرية فى عدة ، شأنهم تماما شأن
 المسافرين على خطوط لسلكك الحديدية . فبست هم حقوق أكثر مما المسافرين
 أو صاحب مصاعة ، لدى مسجد ضيق آخر من طرق مواصلات الدولة ،
 ولا ترة . فى طرق لقول . بدت نهو يش . لدى شار حو مصاح بالمية ،
 أو تجارة عالمية ، أو ملاحه عالمية . أو غير ذلك من اصطلاحات خوها .

وبن إد مرض . عناصر الحركة الملاحية فى عدة ، إى بين حالة
 البسر والرحا فى هذا المرفق ، وبين الذين يعتمد عليهم . هذا المرفق المصرى ،
 فى بسره ورحائه ، وهذا بين . فى أوق نفسه . بقى صهوا ، على حركة
 التجارة ، والتعامل بين الشرق والغرب .

عناصر هذه الحركة المرمية

بماسة ، فياس حمولة السفن ، وحصر ركابها ، لمعرفة رسوم المرور ، استطاعت شركة قناة السويس ، أن تحصر قدر الامكان ، عناصر هذه الحركة الملاحية منذ افتتاح القناة ، حتى الآن .

ويظهر من مراجعة ميزانيت شركة ، أن عناصر هذه الحركة ثلاثة ، وهذه عناصر الثلاثة . نرى تألف منها دخل شركة من الملاحة في القناة نفسها ، وفي عدا أبواب الأبرار والامتداد الأخرى هي .

لنواحر ، والمركاك ، والمركاك الصغيرة

والمراد بالمركاك الصغيرة . هي التي تنقل حمولتها عن حماية طن . ويستطيع أن تختار القناة ، دون حاجة لأن يكون على ظهرها أحد المرشدين الذين يعملون في الشركة .

وقد كانت نسبة الدخل من هذه المراكب الصغيرة ، حتى قيام الحرب العالمية الثانية بمعدل ١٨ و ٢٠٪ . ولكن ، ارتفعت هذه نسبة في أثناء الحرب ، بسبب استخدامها لغرض القوات البحرية . بدلا من استعمالها بكمية التي تستهدف للعرض . حتى وصلت في بن سني ١٩٤٤ و ١٩٤٥ إلى ٤ و ٥٪ ثم هبطت لنسبة من سنة ١٩٤٥ إلى ٣ و ١٪ . وتدرج الهبوط ، في أوقات السلم .

وسعود الكلام عن تلك عناصر ثلاثة ، حيث نشرح دخل لشركة ، ومواردها

وإنما هناك طواهر ، في حركة الملاحة بالقناة ، يبادر هوجه الطريق إليها . وأول هذه الطواهر ، بطور الحركة ، وحماية السفن التي تختار القناة ، فطور بناء السفن في العالم . حتى سنة ١٩٠٠ ، كانت لا تريد حمولة ، أية سفينة ، فيما يريد عن نصف السفن التي تختار القناة ، على أربعة آلاف طن .

أهمية خاصة ، في الكشف عن التيارات السياسية ولعادية في تطور مصر ،
وعامة السويس ، كما أنه تلقى خبراً على الدوايح التي تحمل اخترا - على
التشيت بمركرها الاستثنائي في قناة السويس ، وسيطرتها على شركة قناة
السويس بالذات .

مارلت إنجلترا ، حتى الآن ، تحت المكان الأول ، بين الدول الملاحية
التي تستخدم قناة السويس وترجع هذه ظاهرة لسبب .

أولاً - على الرغم ، من خروج إنجلترا ، من الهند ، مارلت مصالحها
لتجارها ، مكفولة في تلك البلاد ، وهي على انصاب مستمر بأسواق الشرق
الأقصى . وفي الوقت نفسه ، صاغت إنجلترا ، من غايتها ناشد امبراطوريتها
الافريقية ، وتدعيمها ، وهي سبب عاصلات أفريقيا ، على توسع نطاق ،
وبذلك فإن حادها كبيرا ، من الجانب الآخر ، من حركتها الملاحية ، متصل
بقناة السويس ، وهذا هو سر عباد ، في مشكلة الجلاء عن القناة ،
ومحاولاتها التي تندها لتوطيد مركزها في عدن ومخيمات سحر الأحمر .

ثانياً - تحتك إنجلترا أسطولاً تجارياً ضخماً ، وتؤجر سفنها لغيرها من
الدول بعربية . ورعايا تلك الدول ، الذين يتعاملون مع لشرق الأقصى ،
وشرق أفريقيا واسرييا ، وعملية ربح السمن ، مورد رزق هائل للاقتصاد ،
وبذلك يتشبهون بعم طريق ، ترفيد ، قلاتهم وأساطيلهم .

والأرقام ، هي ي تثبت عكس . ما يراه البعض من أن قناة السويس ،
قد فقدت أهميتها الملاحية . والسبب بالاحتمال

كانت إنجلترا في سنة ١٨٩٠ ، تحتك ٢٨٠٥٠ / من حمولة السمن
في العالم ، وهبطت هذه النسبة في سنة ١٩٣٩ ، فوصلت إلى ٢٥٠٩٠ /
من حمولة الأسطول التجاري عالمي . ومع ذلك طلت إنجلترا محتفظة بمكانها
الأول ، بين الدول الملاحية التي تستخدم قناة السويس

وفي بي جدول ، يبين سبب سمن المارة بقناة السويس ، حسب
حسبيتها ، ومنها تظهر نسبة السمن البريطانية . التي تحتل المكان الأول ،
بما يزيد على ٦٠ / من مجموع الحركة في القناة وذلك حتى سنة ١٩٤٩ .

سوات	ب.ف.د.	ب.د.	ب.ک.	ب.م.	ب.ن.	ب.و.	ب.ز.	ب.ح.	ب.ط.	ب.ث.	ب.ج.	ب.د.
۱۸۸۰—	۷۹۷۱	۱۷۲	—	۴۷	—	۸۳	—	—	—	—	—	—
۱۸۹۰	۷۷۷۸	۳۶	—	۲۷	—	۷	—	—	—	—	—	—
۱۹۰۰	۷۰	۹۰	—	۱۹	—	۶۳	—	—	—	—	—	—
۱۹۱۰	۶۷۳۳	۱۵۷۶	—	۱۷	—	۶	—	—	—	—	—	—
۱۹۲۰	۶۱۷	—	—	۳۵	—	۴۴	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۰	۵۵۷۶	۱۷۱	—	۲۷	—	۶۳	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۱	۵۵۷۲	۱۱	—	۲۷	—	۶۹	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۲	۵۵۷۵	۸۸	—	۵۷	—	۷۲	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۳	۵۵۷۶	۹	—	۵۷	—	۶۸	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۴	۵۵۷۳	۹۲	—	۶۶	—	۶۲	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۵	۵۵۷۲	۸۲	—	۱۹۰	—	۵۲	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۶	۵۶۷۵	۸۵	—	۲۶	—	۵۱	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۷	۵۶۷۳	۹	—	۱۶۱	—	۵	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۸	۵۶۷۲	۹۱	—	۱۳۲	—	۵۱	—	—	—	—	—	—
۱۹۳۹	۵۶۷۲	۷	—	۱۲۲	—	۵۵	—	—	—	—	—	—
۱۹۴۰	۵۶۷۲	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
۱۹۴۱	۵۶۷۲	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

في السنوات الأخيرة

في الحركة الملاحية بالقناة سنة ١٩٤٨

أحذية	عدد السفن	حاصل الجولة بالطن
بريطانية	٣٣٩٤	٢٠٧٢٦ر٢٤٦
أمريكية	١٠٦٦	٨٣٣ر٢٩٦
د	٧٥٩	٥١٥٣ر٢٩٨
رومانية	٧٩٢	٥١٤٣ر٨٨٨
إيطالية	٧٢٤	٤٠٤٠ر٩٥١
فرنسية	٤٩٠	٣٤٦٤ر٣٦٤
هولندية	٢٧٣	٣١٩١ر٣٢٤
سويدية	٢٠٨	١٣٣٥ر٣٤٤
يونانية	٢٠١	١٠٦٠ر٢٤٩
دائمية	١٦٣	٩٧٣ر٢٢٣
ألمانية	١٤٦	٥٨٠ر٦٢٨
مصرية	٧٢	١٨٧ر٥١٥
برتغالية	٢٥	١٥٤ر٩٢٣
تركية	٣١	١٤٠ر٦٣٤
رومية	٢٩	١٤٠ر٥٠٢
هندية	١٧	٨٩ر٠١١
دائمية	١٢	٧٦ر٩٠٧
هولندية	١٤	٧١ر٥٤٥
يوغوسلافية	١٢	٦٥ر٢٦٠
سويسرية	١٣	٥٦ر٥٩١
صينية	١٩	٤٣ر٩٢٧
هندو راس	٥	٣١ر٠٦٠
روسية	٤	٢٠ر١٩٤

مبلغ	عدد النسخ	سائر المجلات بالطن
شمسية (مراكش)	٣	١٥٢٤٤
يونغسلافية	٣	١٥٠١٣
ترابية	١٠	١٣٨٧٥
ارحتيلية	١	٥٨٢٠
سورية	١٣	٥٢٠٨
عربية سورية	٨	٥١٩٦
اندونيسية	٧	٣٤٢٢
مصرية	٥	١٦٤٢
بحرية	٢	٨٣٠
إسبانية	١	٥٣٧
المجموع	١١٦٩٤	٨٠٣٥٩٣٣٨
		طب

في سنة ١٩٥٢

مبلغ	عدد النسخ	سائر المجلات بالطن
ريطانية	٤٢١٢	٢٨٩٤٣١٨٩
نرويجية	١٦٦٣	١٣٥٤٧٩١٤
فرنسية	١٠١٨	٧٧٣٧٨٩٤
جا	٨٧٢	٦٨٠٤٣٧٧
امريكية	٨٣١	٤٢٥٧٦١٣
إيطالية	٨٧٥	٤٦٥٤٨٠٧
هولندية	٢٦٤	٣٠٥١٥٤٠
سويدية	٣٧٤	٢٦٠٨٠٦٨
دائرية	٣٥٩	٢٤٥١٩٥٦
هندوراس	٩٥	١٢٢٧٧١٠
يوماية	٢٢٥	١٠٦٤٢٩٣

صافي الخوة بالطن	عدد المثلث	بسمه
٦٩٨٠٩٥٦	١٢٥	ألمانية
٥٢٧٠٥٧	٩٦	هندية
٤٩٣٠٥٦٩	٨٢	بولندية
٤٩٠٠٢٣٩	٩٨	برتغالية
٣٢٣٠٨٢٥	٥٤	تركية
٣٢٣٠٨٢٥	٨٤	روسية
٢٦٤٠٦٤٥	٤	بلجيكية
٢١٧٠٧٨٥	٣٣	يابانية
١٨٧٠٨١٦	٣٦	اسبانية
١٣٧٠٧٠٦	٢٦	فنلندية
١٢٢٠٥٣٥	٥٥	عصرية
٨٦٠٠٩٨	٣٥	كوستاريكية
٨٦٠٠٢٩	١٣	سويسرية
٥٧٠١٦٦	١١	صينية
٥٠٠٥٥٤	٦	برازيلية
٣٥٠٢٤١	١٨	باكستانية
٢٠٠١٠٨	٤	يوغوسلافية
١٥٠٥٩٣	١٣	نموسية
١٠٠٩٦٤	٢	شرقية
٦٠١٧٩	٢	رومانية
٥٠٩٦٧	٢	كوريا الجنوبية
٥٠٩٢٢	٢	فلبينية
٥٠٧٨٩	٢	لغارية
٥٠٢٩٠	١	ايرلندية
٤٠٠٧٧	١	تشيكوسلوفاكية
١٠٦٤٨	٤	سورية
١٠٥٠٦	٢	مجرية
١٠٣١٣	٣	يمنية
١٠٠٧١	١	بورما

النسبة	عدد السفن	مناخ الجولة بالطن
العربية السعودية	٢	٩١٤
لبانية	٢	٦١٨
إيرانية	١	٤٢٩
المجموع	١٢١٦٨	٨٦١٣٧٠٣٧ طنا

المتوسط في شهر واحد من سنة ١٩٥٤

الرقم	فبراير سنة ١٩٥٤	فبراير سنة ١٩٥٣	
٥٢٥٠٠٠ +	١٠٥٩٠٠٠	١٠٠٦٥٠٠ طنا	بريطانيا
٥٣٠٠٠ —	٨٠١٠٠	٨٥٤٠٠	فرنسا
١٠٥٠٠٠ +	٥١٦٠٠	٤١١٠٠	الولايات المتحدة
١١٠٠٠٠ +	٤١٤٠٠	٣٠٤٠٠٠	هولندا
١٠٧٠٠٠ +	٣٦٦٠٠٠	٢٥٩٠٠٠	إيطاليا
٧٩٠٠٠ —	١١٨٠٠٠	١٩٧٠٠	بلجيكا
١١٧٠٠٠ +	٣٥٩٠٠٠	٢٤٢٠٠٠	مناطق أخرى
٨٣٢٠٠٠ +	٤١٦٤٠٠٠	٣٠٣٣٢٠٠٠	المجموع

ما الذي يستفاد من الجرافول انفرم ؟

ومما تقدم نستطيع أن نستخلص الحقائق الآتية : —

(١) طلت اعتدرا ، منذ افتتاح القناة محطة بالمكان الأول ، في حركتها الملاحية ، تصدوت في النسب المثوية ، ويدور أن تقصص مركزها لسياسي في بلاد الهند ، ثم يؤثر كثيرا على نشاطها الملاحية في قناة السويس .

(٢) ظل نشاط الولايات المتحدة الأمريكية حتى سنة ١٩٤٥ ، في قناة السويس شينا لا يذكر ، ثم ظهرت غاة في سنة ١٩٤٥ بنسبة ٢٢ ٪ ، وكان

ترتيبها في سنة ١٩٥١ الثالثة ، بعد برهايا والبروج ، وكوبا الخامسة في الترتيب في سنة ١٩٥٢ ، لا يسي أهميتها ، لأن أكثر السفن الأمريكية مسجلة تحت أعلامها ، وهندوراس مثلاً ، كما أنها ذات نفوذ في ليبريا والفلبين أيضاً . بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية ، أصبحت عنصراً هاماً في الحركة الملاحية في قناة السويس ، وذلك نتيجة رحلتها السياسي والاستراتيجي والاستعماري ولتأثيره على الشرق الأوسط .

(٣) ظهرت دولة بحرية ، لم تكن معروفة من قبل ، وبطاليا مثلاً ، قد أدلت بذلها ، وكانت في أوج عهدها القاشي تسارع إنجلترا في البحر الأبيض المتوسط ، حتى بلغت سيطرتها في قناة السويس في سنة ١٩٣٦ حدة لم تصله من قبل وهو ٢٠ ٪ ، وذلك نتيجة انتصارها في الحبشة ، وعلى الرغم من هزيمة إيطاليا ، لا تزال بحريتها التجارية تحتل مكاناً هاماً في القناة ، وهي تتاجر مع الصومال والبربر ، ومع بلاد اليمن ، وهارغا ، كما لها أطماع في اليمن ، وفي شرق أفريقيا .

(٤) استهدت هولندا فائدة كبيرة بقناة السويس ، وكانت تستعمر مساحة هائلة في الشرق الأقصى ، فاستطاعت أن تعصرها ، ومع ذلك ، وعلى الرغم من طردها من أندونيسيا ، لا تزال هولندا تمثل عنصراً هاماً ، في حركة الملاحة بقناة السويس .

الضرورة الاستراتيجية في القناة

قناة السويس ، تعد أكبر مظهر عالمي ، يكشف عن النشاط الاستعماري ، ويترجم بالأرقام ، فهي سجل المواد الخام ، والجهات التي تنقل منها ، والمواد المصنوعة ، والدول التي تصدرها إلى شرق ، لتبيعها في أسواقه ، وما الاستعمار إلا حركات وأسواق ، وعمليات مصرفية تسير مع هذه الحركة حسب إحصائيات الحركة الملاحية في القناة ، تعرف الحالة الصناعية في العالم ، وبلاد التي تصبغت حديثاً ، ولكي نصرب لذلك مثلاً ، نورد

فيما يلي جدولاً يبين هذه الحركة ، في المرحلة السابقة فنحرب عالمية الأولى ، في سنة ١٩١٣ ، وفي المرحلة السابقة لقيام حرب عالمية الثانية ، في سنة ١٩٣٨ ، وبعد هذه المقارنة ، ندرس هذا الإحصاء في السنوات التالية للحرب ونقف على المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، مما تدل عليه هذه الأرقام

١٩٣٨		١٩١٣		الناطق
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٨٧٣٤	٢٥٠٤ /	٩٩٩	٢٥٠٤ /	الصين ، اليابان ، سيبيريا
٧٠٣٣	٢٠٠٢ /	٢٢٠٢	٢٢٤٢	بيلجيم
٣٧٤٣	١٠٠٩ /	٩٠١	١٨٣٠	حرر سويد و لاتفيا
٢٢٦٨	٩٠٩ /	٩٠٩	١٩٨٨	إسبانيا و بولندا
٢٣٥٩	٩٠٩ /	٥٠٣	١٠٣٨	أفريقيا الشرقية
٢٦٣٢	٧٠٩ /	١٠٤	٢٧٣	بحر الأحمر و حبيش
٥٧٣٣	١٦٠٧ /	١٠٥	٢٩٦	الخليج العربي
١٥٧١	٤٠٩ /	٣٠٢	٦٣٩	الهند الصينية و سيام

طلت القدرة المادية ، لينموع لأول مرة ، الحركة الملاحية في القارة
مدة طويلة ، منها كانت تحصل التجارة على خير ، وخصوصاً القمح والأرز ،
وعلى المواد الأولية اللازمة للحرب و للسيح ، ولا سيما الجوت و القطن ،
وفي سوق الهند ، كانت التجارة تتبع الأتشف والمستهلكات والآلات
والمصنوعات الهندية ، وكانت حركة الصادرات والواردات بين إنجلترا
وبلاد الهند ، في لمدة من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٨٩٥ تمتثل ٥٤ / من مجموع
حركة الملاحة العالمية ، في قناة السويس ، وهذا الاستعمار البريطاني لبلاد الهند

من بقية لسوس ثم وقف استغلال لاجير مهد ، عند حد يد أن الشايط
الاستعماري قد تقدم بسرعة ، في حث أخرى بالشرق الأقصى . وفي المدة
من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٨ لم تعد حركة لسوس التي تحمل الخانات من الهد
وتلك التي تنقل إليها موادا مصنوعة إلا بسنة تراوح بين ٢٥ / و ٢٨ /
من مجموع الحركة الملاحية في القناة .

وفي سنة ١٩٣٢ ، ترك الهمدان الأول ، في نقابة بلاد أخرى
في أفغانستان كالكس وبيد وبيد ، ثم استعاد الهمدان
الاول في سنة ١٩٣٦ ، وحصل شهيد في فام الحرب العالمية الثانية

وهذا التغير في الأرقام ، يرجع إلى غير من اقتصادية واحتياجات في بلاد الهند ، والمخاضات الزراعية ، وقد من تقديرها نسب رضاء على من ناحية ، وزيادة عدد السكان واحتاجهم إلى استهلاك سلع أكثر من تلك المحاصيل من ناحية أخرى ، وقد ارتفع مستوى المعيشة في بلاد الهند بوعامة ، في السنوات الأخيرة . وهذا عامل مهم من ذلك كله . وهو حركة عصيان المدني والمقاومة التي دارت حولها في الهند ، وقال للاخيلز ، « اخرجوا من الهند » ، وقد أثرت تأثيرا محسوسا على حركة تصادم بين بريطانيا و الهند ، وبالتالي على نصيب الهند ، في الحركة الملاحية بقية السويس

وفي ائدة من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٦ ، ائلت اللار الوئعة في اأاصى آسيا المكار الأول في حركة قبة السوس . و قد بدأ الشاط الاستمارى في تئث اللاد مسد سهاة القرن الماصى ، في سنى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ . حصلت بعض الدول العربية على امتيازات إنشاء حطوط حديدية في بلاد الصى ، كما افتتحت موان حديدية في لصى ، واحتكر الأوروبيون شحارة في منها اأامة . ولصى تعد بحق ، أكبر مستودع عالمى للبود لأولية . ولذلك كانت هريسة لدول أوروبا الصناعية ، تئى انهاب سئها كاصيور لآارحة ، ولذئث بصاعفت تآارئها لآارحية في المدة من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٩ .

ومن عوامل نشاط حركة التعاون مع الشرق أقصى في المدة ما بين سنتي

١٩٣٧ و ١٩٣٤ بيع الغريبي بلا سمدة كيميائية وامح في أسواق الشرق الأقصى ، وكان الملح يصدر إلى يابان بصفة خاصة .

وقد حدث توسع ليابان التجاري ، ومصابتها للعرب في لأسواق بعيدة ، وسطقت المصانع اليابانية في قناة السويس ، في فترة من الفترات ، ولعكس المتقرا ، قد استطاعت مما كانت تتمتع به من عود في مصر وغيرها أن تطرد الصناعة اليابانية من قناة السويس بالرسوم الحركية المرتفعة والخواجر التي أقيمت ضد المصنع اليابانية . وأخذت روسيا بصيب ، في الحركة الملاحية بالقناة ، وحكمت تصدر الحبوب والبروب وبصاغات المعديه ، ثم هبط هذا لشدة حدة ، ابتداء من سنة ١٩٣٧ .

على أن الحركة الاستعمارية في قاضي آسيا . قد أثرت بالأزمات السياسية ، في بلاد الصين ، وبالحراب من الصين و يابان . وكثرت تأثيرات بالحدوث السياسية في أوروبا .

وتعد استراليا من البلاد التي أحدث نصيبها في حركة الملاحية بصفة السويس ، ولكن يحد نشاطها في هذه ناحية . موقعها الجغرافي ، ولذلك تسير تجارتها في طريق لكاب ، كما أنه في قناة السويس ، إذ فرق المسافة ، بالنسبة لبعض البلاد التي تنضم معها . لا يحد كثيرا ، وقد بيع نصيب استراليا في سنة ١٩٣٥ من شيوخ الحركة سنة ١٩٣٦ . ، وحصلت هذه النسبة في السنة التالية إلى ١٩٣٦ . ، وأهم المبادرات الاسترالية التي تختار القادة ، لقمح ولصوف . ولكن كميات كمرة من صوف استراليا ، ومن أسعكر المصنوع من نقص ، تنقل إلى إنجلترا عن طريق رأس الرجاء الصالح .

ومن الجبوت التي تأخذ نصيب ملحوظ ، في حركة لقاة الملاحية ، قريبا الشرقية . فيها بأحد المستعمرون الحبوب والسكر ، وبن وبعادن ، وبعض المواد بتروية . ولا ينبغي أن نغفل لحد نصيبية وسيام ، فالسمدة الصينية ، كانت تعطى فرنسا الأرز والذرة بالمطاط ، ومواد أخرى ، ثم لعبت حركة الاستغلال الاستعماري في حبيج بمارسي ، دورا هاما في القادة ، وفيما يلي بعض الأرقام :

سنة ١٩١٠	٢٢٩٠.٠٠٠ طن
سنة ١٩١٣	» ٢٩٦٠.٠٠٠
سنة ١٩٢١	» ١٠٢٥٣.٠٠٠
سنة ١٩٢٩	» ٤.١٩٠.٠٠٠
سنة ١٩٣٧	» ٦.٥٢٠.٠٠٠
سنة ١٩٤٦	» ٩.٤٠٠.٠٠٠

كانت سنة الخليج الفارسي في حركة ملاحية نشطة لسويس في سنة ١٩١٣ هـ ، وارتفعت في سنة ١٩٣٩ إلى ١٨ ، وسترول هو أهم المواد التي تصدر من الخليج الفارسي ، وفيما عدا لترول يصدر القمح والشعير

ولا يقولون أن يقرر أن الأنظمة التي تحجب عنها شركة قناة السويس ، وتصممها شرائها ، تعد تقريبية ، لأنه لا يمكن في كل الأحوال ، معرفة مصادر البضاعة ، فمثلا تستخدم بلجيكا وألمانيا وهولند ، ميباء « انفرس » في شحن بضائعها الصادرة إلى الشرق ، ونقف السفن بموانئ مختلفة في الطريق ، وتشحن بضائع وتفرع بضائع ، قبل أو بعد مرورها من قناة السويس ، كما أن فرنسا مثلا ، كانت تبيع بعض حامات الحديد صينية ، وتصدرها إلى اليابان وأمريكا مثلا ، من غير أن تمر هذه البضاعة بقناة السويس . ومع ذلك يمكن لوقوف على فكرة واضحة ، عن النشاط الاستعماري والاستعلاقي فتتبع أرقام البضائع التي تنقل عبر القناة .

في شرائات ما بعد الحرب

نستطيع أن نقف على تطورات الحركة الملاحية في القناة ، بمطالعة تقارير مجلس إدارة شركة قناة السويس . التي يعتمدون على الجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعها السنوي .

في سنة ١٩٤٩ ، ورد في تقرير مجلس إدارة شركة بلد كورة (١١) ،
ما ترجمته .

« في توزيع حركة التصنيع ، بين مناطق الواقع ، بعد قيادة السويس ،
« تحتل البلاد امباحة للحجيج التجاري ، مكانة هامة ، مما كان عليه الحال في أي
« وقت مضى بنسبة ٦٠ . من المجموع . وقد تصاعف التبادل مع تلك البلاد
« بين سنة وأخرى ، ووصلت أرقام تصاعدها إلى ٣٠ مليون طن ، وذلك بسبب
« البروتول ، الذي بلغ ما يقرب من ١٠٠ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ أربعة عشر مليون
« ونصف من الأطنان ، وكذلك بسبب زيادة نقل لعتاد التصنيع ، لتلك
« المناطق »

« وثائق هند وباكستان ، في العمل على ، ولكن ارتفعت حركة تصنيعها
« المدة بقيادة السويس ، بنسبة ١ فقط ، ولا يريد محبيهما في المجموع
« عن ١١ ، وهذا الرقم لا مددته مركزا ، بالنسبة لم كانت عليه
« تجارة الهند في الماضي .

« وبالعكس ذلك تماما ، ارتفعت تجارة استراليا إلى ١٠٠ ر ٣٠٠ طن ،
« مما يزيد عن ٩١ ، مما كانت عليه في سنة ١٩٤٧ ، وزيادة قدرها ١٢ ١/٢ .
« عن أقصى حد بلغه تصاعدها في حركة قيادة السويس ، قبل الحرب الأخيرة .
« وقد التطور يرجع إلى كونها وجدت سوقا ملاءمة لعائنها من لصوف
« والسكر والحبوب .

وأشار تقرير إلى الزيادة في أحداث بلادها ، قال إنها عانت من الحرب
المصيرية ، وفي مقدمتها الهدم لضريبة . وقد زعمت الزيادة بنسبة ٨٠ /
وقد يتعلق بالتبادل بين لقارات ، سجلت تقرير ارتفاعا في التبادل مع
تلك المناطق والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦٠ - ١٠٠ . ومع بلاد شمال

(١١) الامم المتحدة والجمعية العامة لجمعية الأمم المتحدة ، في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩
شركة الشركة رقم ٢٢٣٨ في ١٥ - ٢٥ - سنة ١٩٤٩ ، صفحة ٩٢٨٧ .

أفريقيه سنة ٥٠٠ ، ورايت الأرقام من هدد ساحية ما بين ثلاثة وخمس
مرات ، عما كانت عليه في سنة ١٩٣٩ .

وأما حركة التجارة الأوروبية في قناة السويس ، فعلى الرغم من ارتفاعها
عن العام لسابق سنة ٨٠ ، إلا أنها لم تصل إلى أكثر من ٦٠ ٪ مما
كانت عليه في سنة ١٩٣٧ ، وهذا مع استثناء التروك

واستخلص التقرير ، من حركة الملاحة في سنة ١٩٤٨ ، نتائج ثلاث :
أولاً - هتصب حركة الأساطيل الحربية ، وعادت إلى ما كانت عليه ،
قبل الحرب .

ثانياً - ظمت آثار عامه من أوروبا لأفريقيه ، ولصكن بشاطها
التجارة مع الشرق الأقصى . تعثر - بلاند من زوب طوبس ، حتى تعود حالة
من المواد الأولية من شرق الأقصى إلى ما كانت عليه من الحرب .

ثالثاً - ظهرت بمرات جديدة . وبسبب حركة جديدة ، وأشار التقرير
بوجه خاص إلى أفريقيه الشرقية ، في سببها ، على نطاق واسع ، مما كان
عليه الحال ، من قبل ، وأشار التقرير إلى احتياج زيادة التروك ، لتتج من
الشرق الأوسط ، ولكن في أنف حركة لتزول ، قد يصعب ، تتحسن
استعداد التروك في الولايات المتحدة لأفريقيه ، مما قد يقلل من حاجتها
لأستير - زوب لشرق الأوسط ، وكما ثبت في هتبط زوب بقناة السويس ،
استثنى العمل في معادن تكرير : حيث ، ولكنه قرر ، مع لتجود فيما
يحتص بالطروف عبر المتوقعة ، في حصة شركة ستر في العام تالي .

حركة التروك مصر وأثرها

ستطيع أن نرى الأثر البعيد المدى ، الذي أحدثته ، حركة زعيم اريت
الابراي ، في قام بها اريعيم عظيم الدكتور محمد مصدق ، مما جاء في تقرير
محس إدارة شركة قناة السويس ، لجمعية عموميه المساهمين ، في اجتماعها
الاربع والتسعين ، في ١ يونيو سنة ١٩٥٣ ، عن شاط شركة في سنة ١٩٥١

وفيا بلى خلاصة ، لما جاء بهذا التقرير ، في باب الاستغلال :

« هناك عصيران ، كان من الممكن ، أن يؤديا إلى هبوط معدل البضاعة
« المسرة بالقناة : استخدام أنابيب لتزويد الجزيرة العربية ، فقد حُرمت
« القناة من أربعة عشر مليون طن من البترول الخام ، وتوقف آبار البترول
« الأيرانية ، وعلاق معامل تكرير البترول في عبادان ولكن استعصى

« عن هذين العصريين بإنتاج البترول الخام ، من بلاد أخرى غير إيران ،
« واقعة على الخليج الفارسي ، وتصدير كميات كبيرة من البترول ، أمكرر
« في أوروبا إلى مواسم ، يؤدي إليها قناة السويس ، وذلك بالاستعانة عن
« المقادير التي كانت تكرر من قبل في عبادان . ومن ناحية أخرى ، ارتفعت
« كمية سبائك التي نقلت ، من جهة القناة ، بدرجة « محسوسة » .

وسبب هذه العوامل ، بلغت كمية البترول الصافي للمصانع المسرة بقناة
السويس ، في سنة ١٩٥١ ما مقداره ٣٥٦.٠٠٠ رطل ، وهبطت عن
لعام السابق بنسبة ١٨ ٪ ، وهذا النقص يساوي ١٤٤٠.٠٠٠ طن ،
ويرجع إلى هبوط في حوض باقالات لتزويد بنسبة ٣٠ ٪ ، في حين أن
حوض السفن الأخرى قد ارتفعت بنسبة ٢٠ ٪ ، وعلى ذلك فقد هبط
بصحب باقالات البترول في مجموع الحركة في سنة ١٩٥١ عما كان عليه الحال
في سنة ١٩٥٠ من ٦٣ رطل إلى ٥٨ رطل .

وقد ارتفعت نسبة سبائك سفن من الشب إلى الجنوب مما مقداره
٤٣٠.٠٠٠ رطل وهو ارتفاع عن عام السابق بنسبة ٤٣ ٪ .

وسبب إغلاق معامل تكرير في عبادان ، اضطرت الدول الغربية ،
لأن تنقل عبر قناة السويس ، من البترول المكرر ، وبنالرم لهدية لأساطيل ،
نوحه حاص ١٠٠ رطل ١٩٣١ طن . وكانت حصصة إنجلترا من هذا القدر ٣٣ ٪
وحصصة الولايات المتحدة الأمريكية ٢٣ ٪ ، وحصصة فرنسا ١٦ ٪ .

وأما الجنوب ، وقد هبطت في سنة ١٩٥٠ ، فقد ارتفعت في سنة ١٩٥١ ،
ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية ، أرسلت شحنات منها إلى الهند ، في باب
المساعدة الأمريكية .

وأما الصناعة التي مرت بالقلة مستندة من الجنوب إلى الشمال . فقد بلغت ٥٩٣٣٣ من نقص عن العام السابق ، قدره ١١٣٥٠٠٠ أي نسبة ١٩٩ / ، وكان أغلب هذه المنتجات حيوانية و مواد معدنية ولحومات . وأهم المعادن استخراج الحديد ، وهي عماد لصناعة المعدنية في أوروبا .

وقد هبط البترول ومستحرجاته نسبة ١٠ / ، وذلك على الرغم ، من النشاط الطاهر في استنساخ بترول الكويت ، فقد صدرت عرقلة السويس ٢٥٣٠٠ طناً أي نسبة ٥٩ / من مجموع البترول المارة بالقناة ، في تلك السنة ، وكانت قد صدرت في سنة ١٩٥٠ كمية قدرها ١٥٣٧٠٠٠٠٠ طناً ، وبلغ نصيب حجاز وفرنسا من بترول الكويت في سنة ١٩٥١ ٥٦٤ / بدلا من ٢١ في سنة سابقة ، في حين أن نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من هذا البترول قد هبط في سنة ١٩٥١ إلى أقل من ٨ بدلا من ١٦ في سنة ١٩٥٠ ، حيث أن بولندا حصة أمريكية عارفة في البترول السعودي .

وسبب توقف معظم البترول في عدادان بلغت كمية مستحرجات البترول المارة بقناة السويس في سنة ١٩٥١ ١٩٣٠٠٠٠ طناً بدلا من ١٢٤٨٢٠٠٠ في سنة ١٩٥٠ .

وبعد أن كان حرب ستورد مستحرجات البترول عرقلة السويس من الجنوب إلى شمال اضطر إلى إرهابه مع من لتكرير الأوروبية ، وتصدير تلك المستحرجات من الشمال إلى الجنوب .

وبولندا الكويت . والمملكة العربية السعودية ، لما كانت بريطانيا تحب وطأة الحركة وطنية ، التي قادها بعض . الدكتور محمد مصدق ، ووقعت لأساطيل الغربية في الأسقف في حيرة شديدة . وقد استطاعت البحرية الاستعمارية أن تستلمت من البترول الخام في الخليج العربي في سنة ١٩٥١ ثمانية مليوناً من الأطنان ، نفس المستوى الذي كان في سنة ١٩٥٠ ، وهذا هو سر في أنها استطاعت أن تنصير على الحركة المنهجية .

وفيما عدا التزول رادت نسبة حركة التصنيع بسرعة بقدر سويس ريدة
محسوسة بمقدار ١٢ ٪ - نسبة لأوروبا - عما كان عليه الحال ، في سنة ١٩٥٠
في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت نصائعا غير النسيبة من
٨٠٠٠ ١١٨٨ إلى ٨٩٤٢٠٠٠ ضا

وقد ارتفع نصيب الهند وباكستان ونورما وسيلان ، حسب استيراد
القمح الأمريكي - وتصدير الحديد والصلب الأخرى ، وأما اليابان
فبصندوق إليها لم ينجح غير عدة سويس .

ويجب ألا ننسى تزول العراق ، وهو ينقل لألبانيا إلى موانئ البحر
الأبيض المتوسط ، ويمنح هذه الألبانيا سويسا ، أربعة عشر مليوناً من
الأطنان .

الحركة في الفترة سنة ١٩٥٢^{١)}

بلغ عدد المسافرين غير نقدة - في تلك السنة ١٢.٦٨.٠٠٠ ، وصافي وزر
نصائعا المارة بنقدة ٨٩.١٣٧.٠٠٠ ضا ، برصيد قدره ٧٢٢ عن العام
السابق

وقد علاو هذه الزيادة ، - من يوفى مع من تشكركم على ان ،
واضطرابهم الاستعداد ، - في سائر الاعمال لاستعانة لأجل نقل غير
نقدة من شمس إلى الجنوب من تزول الكرك - ٨٩٤٢٠٠٠ بضعة الأسبيل ،
وسد حاجاتهم لاستهلاك نزول - في م ض الاستقلال والنفوذ في شرق ،
وكذلك زاد عدد وفلات نزول الحمية ، المدة من الجنوب إلى الشمال ،
ولفت حولتها ٤٠٩.٠٠٠ طننا .

١) مقرر مجلس الادارة شركة - - - - - لاجل جمع امداد من رسمين للجمع
سومية بمساهمين في ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ - تقرير مدووع بامانة الادارية

وفي حركة المرور سنة ١٩٥٢ احتفظت بريطانيا بالمحل الأول ، وبلغت
 حولة لسفن البريطانية المبرة ناقدة ٢٨٣٦٤٣٠٠٠ طن بنسبة ٣٣٪ من
 المجموع ، واحتفظت الدويج ^١ بالثاني ، بحموله قدرها ١٣٣٥٤٨٠٠٠ طن
 بنسبة ١٥٧٪ ، وانتقلت فرنسا من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة ،
 بحمولة قدرها ٧٧٣٨٠٠٠ طن بنسبة ٩٪ من المجموع .

وبلى هؤلاء في المرتبة ثانيا ٧٩٧ / واولايات المتحدة لأمر يكية ٧٣٣ /
 وإيطاليا ٥٤٠ . وهولندا ٥٠٤ ، وهذا مع ملاحظة أن اولايات
 المتحدة الامريكية تستعمل رايت غيرها كندا وليبيا .

وتبع حركة المرور من الشمال إلى الجنوب ٢٢ مليون طن زيادة قدرها
 ٤٨٩١٠٠٠ طن .

وقد خسر العرب حصة مستمرار توقف معد من عدس ، واضطر
 لأن يستعص عن ذلك بنقل ١٥٠٠٠٠٠ طن من مستحركات التربون ،
 ومن هذه الكمية صدرت أوروبا شيش ، والدقي صدرته أمريكا ، وكان
 لقدر الأكبر من الماروت ، مصر را إلى ميناء عدن ، وإباحج الانقلاب
 ابدى أحدهم صدره مكتور مصدق ، في إعادة استخدامهم لعدس ، وسوف
 يستغنون عن نقل تلك المقادير .

وبإعدادات من رفعت مقادير صنائع الأخرى ، بدرجة طيبة ،
 وإن يكن قد حدث هرجاء شل ، ثناء السنة ، بمقداره ميري طن ،
 بسبب توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن إرسال شحنات لاصح إلى الهند ،
 وكذلك هبط مقدار آلات والمواد المصنوعة ، ولحسن صدرت التحول
 الأنتمت إلى الشرق الأقصى ، وكذلك ارتفعت نسبة المصدر من الأسمدة

وأما حركة مرور من الجنوب إلى الشمال ، فقد وصلت إلى رقم قياسي ،
 وهو ٦١٤٤٧٠٠٠ طن ارتفع عن عام السابق قدره ٣٦٠٠٠٠٠ ، وبلغ نصيب
 التزول هذه جرحا ، في حركة سنة ١٩٥٢ ١٩٣٣٠٠٠ طن بارتفاع
 قدره ٧٪ عن سنة ١٩٥١ ، ولكنه كان أقل مما سبق في سنة ١٩٥٠ . وقد

لوحظ هبوط في كميات البترول الخام التي أرسلت عبر قناة السويس من المملكة العربية السعودية ومن الكويت ، ويعلمون ذلك بافتتاح أياييب لبترول بين « كبركوك » و « وينياس » في شهر أبريل سنة ١٩٥٢ ، وكذلك توقفت وكالة الامانة المتبادلة Agency of mutual security عن فتح اعتمادات لشترى بترول الشرق الأوسط .

وتحتل الكويت مكان الأول في تصدير البترول الخام ، عبر القناة ، بنسبة ٦٣٪ من الكمية الكلية ، وهذا لا يجمع من ظهور البترول العراقي في مياه قناة السويس ، والبلاد التي تستورد هذا البترول هي بريطانيا بنسبة ٢٧٪ واولالات المتحدة الأمريكية بنسبة ٨٪ .

والكن الولايات المتحدة الأمريكية حصة ٣ على كميات لا يستهان بها ، من المعادن الأخرى ، التي صرت بالقضاء ، وخصوصا الحديد والحديد .

وقد هبطت مقادير الحبوب بسبب زيادة المحصول الاسرائيلي . ويمكن احطط لزيوت اسماوية مكائنها . ولوحظ أن وزن امواد مصنوعة التي صرت بالقضاء ، لم يتجاوز ثلث المواد الخام التي استحدثت في لصناعة

ومما سجلته الأرقام عموما ظهور ارتفاع في معاملات أوروبا ، عبر القناة ، مع شرق ، بنسبة ٩٪ بيد أن هذا الارتفاع يبلغ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ٢٤٪ وهذه ظاهرة نشعرنا بنسب اهتمام أمريكا الخاص بمشكلات قناة السويس ، ومؤازرتها بريطانيا عمرا ، في مراكزها الاستثنائية في القناة .

حركة البضائع

لا يستبيح شركة قناة السويس ، أن تسعى دية الأرقام التي تنشرها . فأوراق لسفن ، بعضها بعيدة عن المصطنع ، لأنها مسجعة ، وثلاثة في أوراق كل سفينة ، ولكن أنس الأمر كذلك ، بالنسبة للصانع ، ولشركة تعول كثيرا ،

على البيانات التي تدل على أنها إليها ريان كل سفينة ، ولحس ما هي القوة المارمة للريان ، بأن يقول الحق ، ويتوحي الدقة ، ولا يحق شيئا ١٦

إن عملية قياس حمولة السفن ، ليست من العمليات السهلة ، وخصوصا حينئذ تحمل لسفن أنواعا مختلفة من البضائع ، وفي لقياس ، يفسح المجال للعش والتلاعب ، ولا طائل أن لسفن الانجليزية والفرنسية والأمريكية ، لا تتمتع بمعاملة ظاهرة تميزها على غيرها .

و شركة تسجيل الأوزان المارة بمقبرة مد سنة ١٨٧٠ ، ولكنها لم تسجل حركتها للبضائع إلا من سنة ١٩١٠ ، ثم توفقت هذا التسجيل لما هيئت لأمريكة لربحها به قيمة تامة على لشركة وعلى نقابة من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٦ ، وعادت إلى تسجيل الأرقام بعد ذلك .

ويجب مخير ، في دراسة هذه الحركة ، بين تيارين تيار البضائع مدفوعة من الشمال إلى الجنوب ، وهي مواد مصنوعة ترسل إلى أسواق الشرق ، وآلات للملاحة إلى مدائن تصنيع في الشرق كالفلب ، وتيار بضائع المدفوعة من الجنوب إلى الشمال ، وهي مواد خام ، وشديدة الوفرة لا تطلب لشعوب لأوروية ، التي لا تستطيع أن تعمل على تربتها .

والمواد المصنوعة التي تنقل من شمال إلى شمال ، هي ما حفر وره ، وعلائمه ، فالسفن لما تنقل من الجنوب إلى الشمال ، وهو في العادة ما من مهبوب ، وصيد حرام ، وسرقة استعمارية ، لا يعاقب عليها قانون .

وبما لا شك فيه ، أن أرقام الحركة من الجنوب إلى شمال ، وقد بلغت في سنة ١٩٣٨ ، من مجموع الحركة ٧٣٠ ، ٠٠٠ ، تنهبط أو هي تحدة في المخطط تعريفي ، وذلك تحت وطأة حركات لتحرير الرأسمال من الشرق الأقصى ، وزيادة عدد سكان بلد البلاد ، وهذه حركة تصنيع في آسيا ، مما يستدعي استهلاك كثير من مواد التي كانت تصدر إلى عرب ، في الاحتياجات المحلية . وقد يكون مفيد ، في استقراء ، بعض مظاهر الاقتصادية والسياسية ، أن يحمل تيارى الحركة ، من شمال إلى الجنوب ، ومن الجنوب إلى الشمال .

من الشمال إلى الجنوب :

١٩١٣	١٩١٠	
١٠٠٥ %	١٢ %	الفحم الحجري
٤ %	٤٤ %	الملح
٤٥ %	٣٣ %	المواد البترولية
٣٩ %	١٣ %	الأسمت
١٧ %	٩ %	السكر المكرر
٥ %	٤ %	الأسمدة الكيماوية

و كانت اعلى تصدير تسعة أعشار لنجده احجري المشار إليه ، وفيما عدا الأصبى المتقدمة ، كانت بحدرا ومن وراءهم بعض بلاد أوروبا صناعية تصدر إلى حد و لشرق الأقصى فصار حديدية وقاطرات ، وكان العرض من صدير فحم ، هديه الواحر والأساطين «وقود» من مستودعات لفحم ، لوفعه على طيب الشرق من العرب .

وفي سنة ١٩٣٨ ، وهي آخر سنة من سنوات الاستقرار ، قبل الحرب لعالمية شديدة ، كانت نسب المئوية للأصبى المارة بالنقطة من الشمال إلى الجنوب كالآتي :

٢٨٤	معادن وآلات وعتاد سكة حديد
٨١٠	أسمدة كيماوية
٧٢	أسمت
٥	ورق ، ونجينة الخشب
٤٥	ملح
٣٦	مواد بترولية
٢٧	فحم حجري
١٩	سكر نقي
١٩	منسوجات

ومن الأرقام المتقدمة ، يتضح أن المعادن المصنوعة والآلات ومواد السكة الحديد تأتي في الدرجة الأولى من الأهمية ، في حين أصبح الفحم الحجري ، قبل قيام الحرب العالمية الثانية بضاعة ثانوية في حركة المرور من الشمال إلى الجنوب ، وقد نشأت صناعات في الشرق ، واحتاجت لاستيراد بعض أدوات التصنيع من أوروبا .

ومما قبل الحاجة إلى الفحم الحجري ، استخدام المراكب وانفود السائل عموما في إدارة الآلات والأساطيل ، وهناك عوامل أخرى قصبت على تجارة المحلثا الخارجية في الفحم الحجري ، ومنها اصرا ب عمال مناحم الفحم في سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٦ . وقد هبط الفحم الحجري الاتحادي المار بقناة السويس هبوطا واصح من ١٠٠ ١٩٦٣ طن في سنة ١٩٢٧ إلى ٥٨٩ طن في سنة ١٩٢٣ ، وان يسرد فحم الاتحادي مكاتب إلى الأند ، وخصوصا إذا لاحظنا أن الفحم يستخرج في أسبانيا ، والهند الصينية ، أفريقيا الجنوبية وفي بلاد الهند ، وقد صدرت هذه البلاد فحمها إلى أوروبا نفسها .

وأما حركة الأسمت المستعادة من إحصاء سنة ١٩٣٨ المتقدم ، فدليل على التصنيع في الشرق ، واشتداد حركة بناء المصانع والمدن الصناعية .

وقد توقف نشاط الحركة من الشمال إلى الجنوب ، في سنوات الحرب ، ثم استؤنف في سنة ١٩٤٥ ، وبلغ في سنة ١٩٤٦ سعة أعشار ما كان عليه قبل الحرب ، وذلك بسبب إرساء شحنات هائلة من لقمح المصدر من الولايات المتحدة وكندا نقادة مجاعة في الشرق الأقصى ، فبع رقم الجنوب المارة بالقناة ، من الشمال إلى الجنوب في سنة ١٩٤٦ ١٠٠ ١٢٠٠ طن .

وبمراجعة الاحصاءات الأخيرة ، يصح أن نورد فيما يلي ، على سبيل المثال ، بيان الحركة من الشمال إلى الجنوب ، في شهر فبراير سنة ١٩٥٤ :

الوحدة مفرقة بالدولف طن

فبراير سنة ١٩٥٣ فبراير سنة ١٩٥٤ العراق

مستخرجات البترول :

٨٨ +	٢٤١	١٥٣	مازوت
٢٣ —	١٤١	١٦٤	برين
٦٣ +	١٠٣	٤٠	كبروسين
٥ +	٦٢	٥٧	زيت اعداد و زيت اذون
١ +	٣	٢	مواد أخرى
١٣٤ +	٥٥٠	٤١٦	المجموع
٥٧ +	٢١٣	١٦١	شمدة
٢٢ +	١٤٨	١٢٦	معادن مشعولة
١٠ —	٧٩	٨٩	آلات وقصع عيار
٥٢ —	٩٣	١٤٥	أسمنت
٣٥ +	٦٤	٢٩	سكر
٤٤ —	٦٠	١٠٤	حسوب
١٢ —	٥٥	٥٧	ورق وعجينة خشب
٩ +	٣٧	٢٨	منتجات كيميائية
٢٣ +	٣٤	١١	مح
١٢ +	٣٠	١٨	مواد سكة حديد
٢ +	١٧	١٥	ربوت
٦ +	١٤	٨	مواد الفرب
٥ +	١١	٦	رحاح
٨ —	٥	١٣	خشب
٤ —	٤	٨	ختم
١٠ —	٢٩٥	٣٠٥	مواد محتله
١٦٠ +	١٦٩٩	١٠٥٣٩	المجموع

مركز الماهرة من الجنوب إلى الشمال

وهي أكثر أهمية من سابقها ، فهي حركة المواد الأولية والأعديّة التي ترسل إلى أوروبا ، وفيما يلي حدود للمقارنة ، بين سني ١٩١٠ و ١٩١٣ ، وسنة ١٩٣٨ ، وهي سنة الاستقرار لسهولة على فهم الحرب العالمية الثانية .

١ - واد	١٩١٠ -	١٩١٣ -	١٩٣٨ -
الحبوب	٢٣ر٤ %	٢٧ر٥ %	١٥ر٣ %
امواد الذهبية	٢١ر٨	١٨ر٤	١٨ر٦
معادن	٨ر٥	١٠ر٨	٧ر٦
مسوحات	١٣ر٢	١٢	٦ر٥
ريوت معدنية	٥ر٧	٢	٢٤ر٨

ومن الجدول انقده ، نستطيع ان نستخلص نتائج الآتية .

١ - كانت الحبوب في سنة ١٩١٣ في المحل الأول ، وانتقلت إلى المحل الثالث ، وذلك لأنها تستهلك في آسيا محبياً ، وقد تعصت بعض بلاد التي كانت منصرفة لزراعة الحبوب .

٢ - رادت سنة لصادرات من المسوحات ، بسبب تقدم صناعة نسيج في اليابان والصين وبلاد الهند .

٣ - احتفظت المعادن والمواد الذهبية بأهميتها .

٤ - ارتفعت نسبة الريوت المعدنية من ٢ إلى ٢٤ر٨ %

ولبيان حالة الحركة من جنوب إلى شمال ، في اسنوات الأخيرة ، نتخذ شهر فبراير سنة ١٩٥٣ ، وشهر فبراير من سنة ١٩٥٤ ، مقياساً ، ونعرض الكميات ، وكل وحدة تمثل ألف طن :

١ — البترول ومستخرجاته :

المواد	فبراير سنة ١٩٥٣	فبراير سنة ١٩٤٥ الفرق
البترول الخام	٣,١٧٧	٤٠,١٠ + ٨٣٣
المازوت	٨٤	٦١ — ٢٣
زيت التدوير - الدور	٢٦	٤٧ + ٢١
الكيروسين	١٥	٢٠ + ٥
سيزين	٢٣	— ٢٣
مواد بترولية أخرى	٧	٢٦ + ١٩
المجموع	٣,٣٣٧	٤١,٦٤ + ٨٣٢

ب — معادن :

منجنيز	١٠٥	١٠٠ — ٥
حديد	١١٩	٨٩ — ٣٠
نيكل	١٦	٣٤ + ١٨
نحاس	١٠	٢٠ + ١٠
رصاص	٢٥	١٤ — ١١
كروم	٨	١٢ + ٤
زئبق	٢	١١ + ٩
قصدير	٧	٧
مواد حديدية أخرى	١٠	٢٠ + ١٠
المجموع	١٥٣	١٦٩ + ١٦

ج — مواد اريتية والذهبية ١٥٣

د — مواد الفزل :

(حوت - قطن - صوف... الخ) ١٤٧ ١٣٩ — ٨

هـ — جبوب ١٥٨ ١٢٧ — ٣١

و — مواد أخرى :

(سكر - مطاط - الخ)	٥٢٣	٥٥٦ + ٣٣
المجموع	٤,٦١٥	٥٤,٦٢ + ٨٤٧

ومن الجدول المتعمد ، يتضح أن مواد استرولية ، تأتي في محل الأول ، وقد بلغ ما نقل منها من الجنوب إلى شمال في فبراير سنة ١٩٥٤ ١٦٤٤ر٠٠٠ طن بزيادة قدرها ٨٣٣ر٠٠٠ طن عن فبراير من سنة ١٩٥٣ ، ويقدر متوسط ما ينقل في اليوم الواحد من التزول عبر قناة السويس من الجنوب إلى الشمال بحو . ١٤٨٧ طناً ، وكان هذا المتوسط في شهر يوليو سنة ١٩٥٣ قد بلغ في اليوم ١٤٨٨٠٠ طناً .

وعد شحن من التزول الخام من لكويث وحدها في شهر فبراير سنة ١٩٥٤ ما مقداره . ٣٠٧٦ر٠٠٠ طن بزيادة قدرها ٧١ ٪ عن القدر الذي نقل من الكويث عبر قناة السويس في فبراير سنة ١٩٥٣

ونظرا للأهمية الخاصة التي للتزول ، في حركة الملاحة بقناة السويس ، من الجنوب إلى لشمال ، نورد الجدول الآتي ، مبيناً للبلاذ التي صدر منها التزول ، في شهر واحد ، وهو فبراير سنة ١٩٥٤ ، مع مقارنة بما نقل في شهر فبراير سنة ١٩٥٣ ، وهذا الجدول ، ليس إلا مثلاً يعطياً فكرة واضحة .

الجهة	شهر فبراير سنة ١٩٥٣	شهر فبراير سنة ١٩٥٤	الفرق
الكويت	٢٥٥١ر٠٠٠ طن	٣٠٧٦ر٠٠٠ طن	+ ٥٢٥ر٠٠٠ طن
الملكة العربية السعودية	٢٢٠ر٠٠٠	٣٧٧ر٠٠٠	+ ١٥٧ر٠٠٠
مصر	٢٨٠ر٠٠٠	٣٥٦ر٠٠٠	+ ١٥٧ر٠٠٠
العراق (فاو)	١٩٢ر٠٠٠	١٨٣ر٠٠٠	- ٩ر٠٠٠
جزر البحرين	٤٣ر٠٠٠	٩٢ر٠٠٠	+ ٤٩ر٠٠٠
جزيرة سوند	١١ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠	+ ٤٧ر٠٠٠
مالايو	—	١٢ر٠٠٠	+ ١٢ر٠٠٠
إيران (عبدان)	٥ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	+ ٥ر٠٠٠
مصر	٣٠ر٠٠٠	—	- ٣٠ر٠٠٠
مجموع	٣٣٣٢ر٠٠٠ طن	٤١٦٤ر٠٠٠ طن	+ ٨٣٣ر٠٠٠ طن

أما الجهات التي وصل إليها ذلك البترول ، فهي مرتبة كالتالي :

الجهة	فبراير سنة ١٩٥٣	فبراير سنة ١٩٥٤	الفرق
بريطانيا	١٠.٦٥٠.٠٠٠ طن	١٠.٥٩٠.٠٠٠ طن	+ ٥٢٥.٠٠٠ طن
فرنسا	٨.٥٤٠.٠٠٠ »	٨.٠١٠.٠٠٠ »	- ٥٣٠.٠٠٠ »
الولايات المتحدة	٤.١١٠.٠٠٠ »	٥.١٦٠.٠٠٠ »	+ ١.٠٥٠.٠٠٠ »
هولندا	٣.٠٤٠.٠٠٠ »	٤.١٤٠.٠٠٠ »	+ ١.١٠٠.٠٠٠ »
إيطاليا	٢.٥٩٠.٠٠٠ »	٣.٦٦٠.٠٠٠ »	+ ١.٠٧٠.٠٠٠ »
بلجيكا	١.٩٧٠.٠٠٠ »	١.١٨٠.٠٠٠ »	- ٧٩٠.٠٠٠ »
دول أخرى	٢.٤٢٠.٠٠٠ »	٣.٥٩٠.٠٠٠ »	+ ١.١٧٠.٠٠٠ »
المجموع	٣٦.٣٣٢	٤.١٦٤	+ ٨٣٢.٠٠٠ طن

وبلغت كمية المواد غير سرولية في شهر فبراير سنة ١٩٥٤ ١.٢٩٨.٠٠٠ طن بنقص قدره ١٦.٠٠٠ عن متوسط ما يقبل في شهر فبراير سنة ١٩٥٣ وأهم هذه المواد المعادن ، وقد بيع رقبها في فبراير سنة ١٩٥٤ ٣.٧٠.٠٠٠ طن ، وقد لوحظ نقص واضح في كمية الحديد المصدر من الهند إلى القارة الأوروبية ، في حين أنه قد تصاعد لحداى استخرج من القارة الأفريقية .

آخر إحصاء لسنة ١٩٥٤

انعقدت الجمعية العمومية للمساهمين في باريس في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ ، وقبلى التقرير السنوى لمجلس الإدارة ، وقد جاء فيه أن عدد الأسهم التي صرت بالقناة قد بلغ ١٢.٧٣١ سمية بمجموع حوالتها ٩٢ مليوناً و ٩٠٠ ألف طن ، وخمسة آلاف ، أى بزيادة قدرها ٧٩ على رقم العام المضى ، وترجع هذه الزيادة إلى كثرة عدد مافلات سروب التي صرت بالقناة ، وقد بلغت نسبة البترول الخام المنتج من الكويت ، والذي نقل عبر القناة ٨١ ٪ .

أما السهم المارة بالقناة ، فكان توزيعها ، كما يلي . —

٣٣٧٧ / بريطانية ، ١٥٥ مروجية و ٩١ / فرنسية ، وتلى هذه
 لسمن التابعة لهما وليبريا ، وإيطاليا وهولند والولايات المتحدة .
 وبحث التقرير الموقف منذ ثمانى سنوات ، أى منذ انتهاء الحرب العالمية
 الثانية ، ومنه يتضح أن السعى لمسيرة بالقناة ، من الجنوب إلى الشمال ، رادت
 بسنة ٢٢٠ ٪ ، وأما المدة من لثلاث إلى الجنوب ، و رادت بسنة ١١٥ /
 وترجع الزيادة الكبيرة إلى حركة نفس ستروك التي شطت منذ عام ١٩٣٧ .

المقدمة

ضمنا هذا الفصل ، إحصاءات ، وحداول ، سن الدور الخطير الذى
 نمعه قناة السويس ، في حركة التجارة الاستعمارية ، ومدى استفاد الدول
 الاستعمارية بهذه لقناة ، وصبه لقناة الوثيقة بمحيط التيارات والأزمات
 السياسية التى تمر بالعالم .

وهذه الحركة الصاعدة ، لتي تهبس على "عصاب الكرة الأرضية" ، وتنفق
 عليها دفا ، نادر معرفة شركة اسمها ، شركة قناة السويس ، وقد أوضحنا
 في لباب الأول ، من هذا الكتاب ، مدى سلطان الحكومة البريطانية على هذه
 الشركة ، ومن هنا نتمتع انجلترا سعود أدنى عايش في سياسة الصلية ،
 وفي الاقتصاد العالمى .

وهل يستقيم هذا الوضع ، مع مطلق لقانون الادارى ، لى لا يسمح
 بأن يدار مرفق عام ، متصل بسيادة الحكومة وكيانها بمعرفة مؤسسة خاصة ،
 ولو كان أصحاب هذه المؤسسة هم أبناء البلاد ؟

نحن بطالب بزوال شركة قناة السويس ، على الفور ، لكي تنتقل امكانات
 الادبية في السياسة والاقتصاد إلى مصر ، صاحبة القناة ، وكي منحو إهانة
 وطبيعة لاصقة بها ، وكل سعيه مختار لقناة ، وتتهامل مع شركة قناة السويس ،
 لا مع سلطات الحكومة المصرية ، لا تفهم إلا أن هذه البلاد ، مارالت تعيش
 في رفقة الاستعمار ، ونكاد هذه المسألة تصحح في نظر العرب ، من طامع
 الأشياء !!

الفصل الثاني

كيف تدبر الشركة

حركة المرور في القناة

عملية استعمال لقناة ، في إدارة تلك الحركة بصحمة ، التي تقدم الكلام عنها ، في الفصل السابق ، ليست ، من عمليات السهولة ، ومهما كان إصرارنا على ابطالة مجلاء الشركة ، فاما تعال ب سرعة الاستعداد ، وشجيرة ، وتوفير العدد سكاى من المتخصصين ، منذ الآن . للحلول محل الشركة ، ولا ينبغي أن يصيب وقتا . ولكن ، بعضى يرى . فكرة إجمالية ، تسمى دقة هذه العملية ، اكتسبنا بعض بيانات عامة في هذا الفصل ، دون أن نتطرق بحث التفاصيل الفنية .

واختيار القناة ، مسألة مخوفة ، فتعجب ، وخصوصا بالنسبة للمهندسين الكبيرة الحجم ؛ ذلك لأن لقناة ليست قطعة مدرجة كبيرة ، كما أنها قليلة العور ، ولذلك لاعاء عن الامتصاة بالمرشدين ، المدرسين تدريبها عاليا . ونحن نشد ما يكون حاجة ، لتوفير أكبر عدد من هؤلاء . وقد تهب على لقناة رياح ، تزيد المشكلة تعقيدا .

وحيثما تدخل لسعية في مياه لقناة . تحدث دودة ، فوق سطح الماء ، بقوة الآلات المتحركة التي تجر السفينة ، وتدفع المياه إلى مؤخرتها ، لسد الفراغ الذي يحدث ، كلما مضت السفينة إلى الأمام ، فهبط مستوى المياه في القناة ، ويميل الجزء الخلفى من السفينة إلى التغير ، تعمق قدره ثلاثة أقدام (٩١ سم) . وتظهر موجه خفيف السفينة ، تلاحقها ، طوال سيرها ، وتمر السفينة ، فوق مياه تثقل ، في اتجاه مضاد لها ، وتكون السفينة أشبه

أثبوتها ماضية ، فتصطر للسبح ببطء ، ولا تتمتع بحريتها في السرعة .
وعندما أن تحافظ على توازنها ، وإلا تحجب ، خصوصا وأن لقناة غير
منتظمة ، وأبعادها متفاوتة ، وفي جوفها صخور ، وجوانبها ليست بارتفاع
واحد ، ولا بد أن يحجب حجابات بتيارات ، تبتلي من الجيوب ، بصفة
خاصة . ولذلك وصفت الشركة : علامات عائمة ، بامتداد القناة ، للملاحظة
التيارات . وهناك تفاوت طفيف بين مستوى بحر ، الأبيض والأحمر .
وفد تحدث اصطرابات موسمية . كما صحت . الذي يهرق املاحا تماما .

وعلى الرغم من حرره لشركة لخصوبة . تقع حوادث للسم . بين حين
 وآخر ، ونقوم شركة بسمه فيها بواجبها لفضية اختصة

ولهذا كله ، نعرض حركة المرور في هذه مشكلتان .

أولى . حال سير سميعة . واختيارها بمقاه . في أحسن حال .

الثانية . سلامة . وسرعة املاحه . ونتمكن كبر عدد من سفين من
اختيار لقناة

ولهذا العرض ، نعرض لشركة . على كل سميعة ، تريد جوفها على
خمسة مئة طن . أن تسير في ممرورها بأحد مرشدي لشركة ، وهو اندي
يوحنا . لسميعة حو . خط سيرها . إلى أن يصل بها إلى الاستمعية ، ويسلمها
لرئيس له ، يسير بها من الاستمعية إلى بورسعيد ، أو إلى السويس ، حسب
اتجاه كل سميعة . وباستثناء بحيرة التمساح ، لا تريد سرعه أية سميعة في القناة
على ١٤ كيلومترا .

لوائح المرور

من أصبح للصوص ، بتي وردت ، في قرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، لدى
صدر من محمد سعيد . بنص البند الرابع عشر من بقرمان ، إذ أشار إلى أن
الشركة ، تصع لوائح تلزم لسفن تنقيدها ، وهذا هو النص المشار إليه :

« نقرر رسمياً عن عسنا ، وعن سينا ، وبعد أن يصدق على ذلك ،
 « حصرة صاحب اجلاله الامراطورية سلطان ، بأن القاة البحرية العظيمة ،
 « من السويس إلى لقرما ، والمواني لتبعة ها ، ستفتح دائماً كطريق محايد ،
 « لجميع السفن التجارية ، التي تعبر لقاة . من بحر إلى بحر ، وذلك بدون أي
 « تمييز ، أو تخصيص ، أو تعيين للأشخاص ، أو الجسيات ، نظير دفع
 « الرسوم ، وتعهد لوضع التي تصعب لشركة بحرية ملتزمة ، لاستخدام هذه
 « القاة وتواهبها » ١ .

وقد أعلن إسماعيل هذه المسألة ، في اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، مما كان
 يعني أن يسمح للشركة بأن تصنع لوضع لمرور سفن بني مختار لقاة ، لأن
 ذلك من أهم أسسها التي تأسسها بدونه في موانئها ، وفي مياهها ، ولكن
 النص في السادسة عشر من الاتفاق المشار إليه ، على إحصاء الشركة
 لقوانين البلاد وعاداتها ، يستفاد منه ضمناً لها ، إضافة وضع اللوائح ، كما حدث
 في فرمان محمد سعيد ، ويؤكد هذا سطر ما جاء في السد التاسع من الاتفاق :
 « نطل القاة لبحرية وجميع ملحقاتها ، خاصة لرعاية الولايس المصرية ،
 « بني تأسس فيها بكامل الحرية . على ما تحرى هذه الرقابة ، في سائر أنحاء
 « البلاد ، بحيث يصمم لنظام ، والأمن العام ، ونقد قوانين لدولة
 « ولوائحها ... الخ » .

كان من الخاطئ أن يسمح للشركة بإبداء لرأي في وضع لوائح مرور ،
 أما السماح لها بأن تصنع اللوائح وتنطقها ، فجدد ، حارحة لنظام العام ، خلقت
 دولة في داخل دولة ، ولا سيما أن شركة لا ترجع للحكومة في وضع
 اللوائح ، ولا تحصل على موافقتها ، ولا تتدخل الحكومة ، في تطبيق لوائح
 المرور من قريب أو بعيد ، بل إن السفن التي تحمل اسم الحكومة المصرية
 نفسها ، تصعب كغيرها لهذه اللوائح وتعهد من تنقصها ، وهذه الموصى إلى

حفظتها عهود الطغمان ، يجب أن ينشئ عليها في الحاضر ، والدولة لا تستطيع أن تقارل عن سيادتها ، وسمح ببقاء سبعة أخرى ، فوق إقليمها .

وصفت الشركة الأولى لوانجها في أكتوبر سنة ١٨٩٩ ، ودرجت على تعديل هذه المواضع . مديلات ليست جوهرية ، وبعد طبع بنوع ، مرة في كل عام ، وهي نظمها ، لمعتن الاعلانية والفرنسية ، وتوزعها على ربان السفن المارة بالبحر ، وهناك لائحة باسمه ، وأخرى خاصة ، بالمواد الخطرة ، كالأوقود والمفرقات .

وقد رحلنا للإبحار سنة ١٩٥٣ ، وألقيه قد استهلت تنقيبات للربان خاصة بدخول ميناء ، ولأصوات والآثارت ، وما يجب اتعا . في المسير ، في حالة رداة البحر ، ثم في ذاك فقرة خاصة بذكر الشركة الخاصة « بون سوسن » التي تشغل في هذه ليس سائر ، وحدث عند مدخل لقناة ، في بورسعيد ، وأعرض من هذه أليات بسير الملاحة ، ومقادة الأصعدم بذكر كة ، وشركة بحار مصر ، أن نحى مسئوليتها عن الحوادث .

وهذه هي ذات مطبوعه ، منصوص للأئمة ، ثم تبدأ اللائحة بأصحيفة ١٤ ، وهي تتألف من واحد وثلاثين مادة ، وكل مادة تتكون من فقرات متعددة ، وقد استهلت شروط عمومية ، خاصة الأولى بصها كالآتي :

« القناة مفتوحة أملاحا . من من جميع الخصيات ، شرط أن تصعب للشروط المبيطة فيما يلي .

« على أن الشركة ، تحتفظ حق رفض دخول القضاة ، وحق لأمر بحر ، وحراسه ، السفن التي تعدها خطرة على الملاحة ، بوجه عام » .

ومن بعد استهلال اللائحة ، هذه لصيغة ، بدري الشركة قد أعلنت بذكر الحكومة المصرية ، صاحبة سلطة على القضاة ، والجهة الوحيدة التي تمت أن تأذن بدخول القضاة ، وعدم الدخول فيها ، وتكلمت عن نفسها هي ، أي شركة ، كسلطة صاحبة تصرف مطلق في القناة ، فكيف يستباح هذا العدوان ، والامتهان للبلاد صاحب القناة .

حقيقة إن الملاحة حرة في لقاة ، خيـع السفن أيا كانت الأعلام الى تحميها ، ولكن المد صاحب لقاة ، هو الذي قرر هذه القاعدة ، وهي بديهية مسلم بها ، ومصـوص عليها في معاهدة لقسططينية ، في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وإذا كان ولا بد من الصـ عليها في لأعة الملاحة ، لما كان أقل من إسناد المد إلى الحكومة صاحبه لشأن ، كـن يقول « بناء على تعليمات الحكومة المصرية » أو تعيدا هذه تعديت ، أو طبقا لما قررته حكـومة مصر ، أو غير ذلك من الصيغ ، تفتح لقاة للسفن من مختلف الجنسيات .
 "ما أن يصدر الترخيص من الشركة لسفن العالم . فهذا مالا يستسيغه مطلق ، ولا قانون !!

ومما يريد لطعن به ، أن شركة تجمع السفن لسلطانها بالاداة ، تجمع دخولها لقاة ، أو تفرض عليها بعض القيود ، إذا وجدت ، أنها حاضرة على الملاحة ، والمائة مبروكه لمراجها ، ومحـص تقديرها ، وهذه هي سلطة الدولة سيده لقاة ، وليست سلطة الشركة أو احتصاصها ، ومما يدعش ويدفع أن الدول الملاحية ، قد نظاهرت ضد حكومة مصر ، وذهبت إنجلترا وإسرائيل معها إلى مجلس الأمن في سنة ١٩٥١ ، وفي سنة ١٩٥٤ ، لأن مصر تفتش بعض السفن المشتبه فيها ، كي تمنع وصول المدد إلى إسرائيل . ولكن أية دولة لم تعترض على شركة لقاة ، حجبها نصت في المادة الأولى من لأعة أنها تستطيع أن تمنع السفن التي تعتبرها حاضرة على املاحة من دخول القاة . ذلك لأن شركة القاة هي حكومة بريطانيا أو الجهة التي تاتمر دمرها ، وهذا يتصالح لقانون ويحمي الرأس أمام حרות السياسة معاشة !

لا تترتب على حكومة مصر إذا هي صفت ما ترى منه من السفن ، من دخول القاة ، لاعتبارات تقديرها الدولة ، أما لشركة ، فهي حادـم الحكومة المصرية المكلف بإدارة المرفق لقاة أتعاب حونية ، ولا شأن لها بهذه المسألة التي تحصل بصميم السيادة .

وهذه الملاحظات تؤكد ما قلناه ، في باب الأول ، من أنه مما يتناظر مع القواعد الأساسية في القانون العام ، أن تدار الملاحة في القاة ، بمعرفة

شركة أيا كانت ، لأن هذه الإدارة من خصائص الدولة ، ومن أكثر
الوظائف لتصايقا بدائية الدولة ، وهي عمل بمنزلة السيادة ، ولا يمكن أن
يجرد منه .

ويلحق بالنص المتقدم - الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اللائحة ، التي
حوالت لموظفي لشركة ، إصدار أوامر لبعض السفن التي بها عطف أو التي
تحمل حمولات خطرة ، بأن يحرمها رفاص من رفاصات لشركة ، لقاء أجر
مقرر في جدول ملحق باللائحة .

وتنص الفقرة لثانية من اللائحة ، على تعهد أصحاب سفن المدة بالقدرة ،
ومدخل ، بقول شروط الأخوة ، على تقريرهم أنهم اطعوا عليها مقدما ،
واتبع شروطها جميعا وتفصيلا ، وإرام قانون مرور خاص ، شركة ،
والإشارات ، وما إلى ذلك ، مستصيح أن يكيف اللائحة بأنها عقد إيداع ،
يرتضيه أصحاب سفن مقدما ، وخصوص عامة ، لئلا للسفن الحرية
والتجارية على السواء ، ومصادف السفينة ، أيا كان نوعه ، تكون عند
وصولها إلى نوب القصة حتى تخرج منها ، في مياه مصر ، دخلي ، فلا يباشر
ربانها بقوده ، وإنما يقتل احصاءه ، في توجيه السفينة إلى سلطات الدولة
التي توحد في مياهها ، ومن يجب أن تمن شركة قدة للسفينة ، من أيديها
المصرية ، في مباشرة هذه السفن ، بوظيفة موصيها .

وجاء في الفقرة لثالثة ، نص خاص بمسئولية كل سفينة ، تمر بمياه مصر
في لقطة ، عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها شركة ،
وبسبب مسألت السفينة أن يدعى أنه فقد الهيمنة عليها .

كما أن مانت السفينة ، يكون مسئولاً قبل شركة ، عن تعويضات التي
يقتضيها أمير من اشركه ، بسبب أضرار سببها سفينة للغير .

ولكن مانت السفينة بتدخل عن مصلحة شركة ذي تعويض ، وفي إذا
تعرضت سفينة لأضرار من الغير ، أثناء تواجد واحدة هذه .

وهذه النصوص ، ليست مرمية ، إلا في نطاق قواعد مسئولية مدنية

ووضعت اللائحة بخاصة ، ضمن بريد ، في المادة الرابعة ، وهي
التي تنظم بصفة منتظمة لحساب أية حكومة ، نقل البريد ، وذلك
في مواعيد ثابتة ، وبشرط الشركة على سمن البريد هذه ، أن تقدم إليها
للقود المبرمة ، مع الحكومات لأداء هذه الخدمة .

والفصل الثاني من اللائحة ، وهو يشمل المواد من ٧ إلى ١٣ ، خاص
بمنع حركة نفس ، سادة لساعة تفرض على السعوية ، أن تحظر شركة
عند وصولها ، بيه لمصريه . وبخاصة جهر بالاسكي ، عن اسمها وحسبيتها ،
وعند كات روت في قضاء بعض اوقات بتياء . وعن ساعة لوصول ،
وفتره بعد ، وما بال كات تحمل موادا حضرة . و اتصال شركة بـ سمن ،
بالاسكي ، بخصوص على هذه لبيانات أمر لا بد منه ، ولكن هذا الاتصال
بـ سمن ، سـ طبع لشركة أن تنفذ منها ، تعطى أمرا عن الدولة
بالاسكي ، دور أن تخصص لرفاه الحكومة ، وفي هذا حال سمن ،
ولذلك فالحل بعدي ، هو أن يدار هذه معروفة الدولة . ولا يؤدى للشركة
أو غيرها من الفسـ الخاصة بدولة هذا مرفق ، بـ صورة .

وعند وصول السعوية بيه بـ سمن ، من دخول لفه ، عطى إشارة
مفرره في تمام شركة ، بطلبها المرسل ، فبعض المرسل بـ سمية ويسم
لرسـ سجنه من اللائحة ، وبسببه لأرشده لي سجن فيها رسـ ، بيانات
التي يحتاج بيه ، حال إرسائه وعلى اريد ، أن يتطلع المرشد ، وقت
دخوله على رقم اجررى لدولى لسيد ، وعلامة المميزة للسمية (سمية
تقول أو بابه روي أو مفرقات) وعم الكورنقية بد لرم لأمر
(المادة الثامنة من اللائحة) .

وهذه الشرائط هية أخرى وردت في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة المشار

إليها .

رخص في المادة التاسعة ، على ما يجب انشاء ، حال تصد سمية أخرى ،
ثم طبع المادة عشرة منه لبقاء في ابناء ، مع أن هذه عملية تدحل

في اختصاص مصلحة المواني والمائر ، وما كان ينبغي بآية حال ، أن يؤذن
 لشركة القصة بالتعرض لهذه المسألة ، لأن إدارة المياه أخص ما يدخل
 في وظائف الدولة ، خصوصا وأن المواني تعد مواقع استراتيجية خطيرة .
 وقد بلغت نتيجة الشركة ، أن تتحدى سلطان الدولة ، وتنص
 في الفقرة الرابعة ، من المادة اشارة إليها ، على أن الرمان يتعون الصماخ
 التي يعطيهم بإها فسطان المياه ، بدلا من أن تقول أوامر رجال الحكومة
 المصرية في المياه ، وهذه هي الصيغة الفرنسية القاهرة .

Les capitaines se conformeront aux conseils que
 jugera bon de leur donner le capitaine de port pour
 les amarres pendant le sejour de leur navire dans
le port.

ولكن هذا النص لا ينبغي أن نأخذ به ، ومعلوم أن فسطان المياه المشار
 إليه ، موظف بالشركة ، ويجب على رجال المياه الحكوميين مباشرة سلطاتهم
 بلا قيد ، ومن ثمة أن يكون للشركة فسطان المياه ، واللائحة ليست
 بلا سيطرة ، ومعلوم الخاصة ، لا تمنح الدولة من مباشرة سلطاتها على
 مياهها وأراضيها ، ولا يمكن أن تعطل حكم القانون .

ومن المصوص المهمة ، ما جاء بالفقرة التاسعة من المادة ، من أن
 السفينة ، لا تستطيع وهي في المياه أن توقف محركها بقصد الزيادة ،
 أو من المحركات أو صلاحها ، إلا بعد إخطار شركة القصة ، وذلك لتفادي
 ما قد يتعرض له السفينة ، إذا ماتت الأخوان الجوية ونص في بقره
 العاشرة ، على ضرورة استعداد كل سفينة ، بوسائل إعطاء الحريق ، وكذا
 بأدوات تمرب المياه ، مما قد يؤدي إلى الفرق .

والشركة تقتض السمن ، بوساطة قنصلتها التي عينتهم في الميناء ، أو من
 يوزر عنهم من موظفيها ، لتستوفى من تنفيذ كل سفينة للوائح ، ومن
 صلاحيتها لصلاحية في لقصة ، ولأنهم مواعيد حاضرة (الفقرة ١١ من
 المادة ١٠) ، ومهما كانت سواحل والممرات ، فإن سلطة تفتيش ومراقبه

السفن التي تحمل علامات اندون ، يجب أن تقوم بها دولة ، والشركة ليست دولة ، وتلك مظاهر سيادة فاقعة !!

وتخصم لسفن التي ترسو في ميناء بور توفيق لفس القيود والاحراجات ، وكأن القضاة مهت للشركة ، ولا شأن للحكومة المصرية بها

وعطال الشركة في ميناء ، هو الذي يعطّر من السفينة ، حينئذ تريد تعبير مكان رسوها ويحدد لها الوقت لذلك . كما يحدد المكان ، وهو الذي يقدر ما إذا كانت السفينة بحاجة إلى رصاص ، فحين رحل الموانئ التابعة للحكومة المصرية ، بل أين اندون المصرية ، في أهم موانئ بلاد ومداخلها ؟

ومن الاحراجات لمولسية التي سائرها الشركة ، ما نص عليه في المادتين ١١ و ١٢ بخصوص ما يجب اتخذه عند ما تشب احرائق في السفن .

وتناولت المادة ١٣ في أربع فقرات ، ما يجب على ربابه لسفن اساعه ، حينئذ ترحل سفنهم الرئيسية في موانئ ميناء إلى البحر ، في حين أن هذه المسائل تختص بسلطات الموانئ التابعة للحكومة المصرية ، ولا شأن لشركة القضاة .

وفي اللائحة ذات حاص بشروط المرور ، نصت المواد من ١٤ إلى ١٩ والمادة ١٤ تنص على أن الزمان ، يجب عليه بمجرد الرسو ، أن يسد رسم المرور ، وما عساه أن يعكفون مظلوما من السفينة ، رسوما للرقاص أو للرسو في الميناء .

وعليه أن يعطى للشركة البيانات الآتية :

اسم وحسن السفينة ، ويقدم ورقة اجسية — اسم لربان — أسماء ملاك السفينة والمستحجرين — الميناء التي خرجت منها — ميناء الوصول — قوة جر المياه — طول السفينة وعرضها — عدد المسافرين مع تقديم القائمة الخاصة بهم — أسماء رجال السفينة ووظائفهم — حولة السفينة ، ومعها الشهادة الخاصة بالمحولة في القناة .

وأخيرا وردت في ذيل تلك المادة إشارة إلى الحكومة المصرية بطريقة تمنح في الدوق والأصون الواجبة الاتباع ، فدلنا من لقول : وتخصم لسفينة

لقوانين البلاد المصرية وعادياتها ، وفى آخر المادة « وعلى السفينة أن تسوى أمورها مع مصالح الحكومة المصرية »

Le navire doit en outre se mettre en règle avec les Services du Gouvernement égyptien

وتستوفينا المادة ١٦ الخاصة بأجهزة بلاسكى ، وأشرط وضع محطات وأجهزة بلاسكى الموجوده بالسفينة ، تحت تصرف لشركة . ولا نعينا التفاحين الخاصة باستعمال هذه الأجهزة لأغراض الملاحة ، وإنما الذى يعينها هو ائتمار ، أى السلطة التى ائتمنت لها لعمليتها شركة قناة السويس ، وكان أولى وكرم أن يقوم ائتمار بمصادرة التذكرة مباشرة هذه المسألة

وطبقاً للمادة ١٧ و ١٨ . سيجب أن سفينة جميعه طوال سيرة فى القاعة لأشغال الشركة ، ويمسك لدمه . وسرعة المقررة فى المادة ١٨ يجب ألا تزيد على ١٤ كيلو متر سعة أميال ونصف فى الساعة .

ومقت المادة ١٩ ملاحه سفن شراعية ليلا ، ويجب اتباعه بخصوص الأصواء والاشارات وغيرها بالنسبة للسفن المرحص بها بالسير ليلا .

ونصت المادة ٢٠ على حظر مسكن كذبة أثناء الملاحة ، كتمطيم استعمال صغرات الاشارات ، وحظر إضلال سيرة ، ومع إلقاء أشياء فى الموانى أو فى القاعة . أو ترث لبروك أو مسترحاه تنساقط فوق مياه القاعة ، أو لقاط الأشياء التى تسقط من سمن ، وهذه كلها شروط فيسة ، لا تعرض عليها كما أن لا تعرض على البصرين الواردة فى المادة ٢١ . خاصة ، بما يقع للسفن من حوادث

وأما حقبة سود بالأعنه خاصة بالحوالة ، وتحصيل الرسوم ، وسدسول هذه المسألة ، فى الفصل التالى .

والخزينة :

من مساهمة هذه خزينة للأجهزة في العالم ، على أن هذه مساهمة من موضوع
هذه شركة الاستعمارية .

ويصبح هذا العمل من أن الأعمال من الشركة شركة في هذه
ومر بها ، إلى وضعها لأغراض في هذه الشركة . كنها أعمال سيادة ، لا تقوم
بها إلا الدولة في هذه ، ويجب لا يعتبر الدولة أيضا في سيادة على هذه ،
وإنها أعمال سيادة أيضا ، لهذا لشركة كما كانت حصة ، كما كانت .
شخصان المساهمين فيها أو الفاعلين بإدارتها ، حتى وإن كانوا جميعا من نفس
الدولة ، فإن ذلك معناه هذه دولة أخرى تحت الدولة .

وبذلك ، فقد كان من نتيجة أوسع الحال ، وما فيه من شذوذه ،
أنه حيل للعالم أحرار حتى أن هذه أسوس من حيث حاصل لتبريد هذه أسوس ،
هو اقتصر هذا الكلام على العوم وقصر سطح أو صدر من قوى السيادة
الاستعمارية وحدها ، جار ألا تقوم مرة أخرى .

ولكن هذا المعنى الضعيف ، من هذا الفصل فليطبع فترج ، وقد في أهم
وأحدث مراجع العلمية ، وحتى أن هذه في كتاب ظهر آخر هذه
العلانية ، وترجم إلى اللغة الفرنسية وغيرها من اللغات حية ، وهو مشروع
الكتاب « لعابول الدولي بحار » La Droit International de la Mer
وهو موضوع بالفرنسية في سنة ١٩٥٧ . وأما المؤلف فهو عالم في القانون الدولي ،
الاسم له عالم ، وهو الأستاذ « جون كولومبوس » (John Columbus)
وهذه هي ألقابه العلمية .

- (1) Conseiller de la Reine au barreau anglais
- (2) Professeur à l'Academie de Droit International de La Haye.
- (3) President de la section « Amiraute et Droit des Prises » de l'International Bar Association
- (4) Associe de l'Institut de Droit International

تدري ماذا يقول هذا للامانة ، بأخرف الواحد ؟

يقول في الصحيفة ١٣٦ من مؤلفه لفرنسي :

« إن قناة السويس ملك لشركة » ، وهو يعني شركة القناة ! !

Le Canal de Suez est la propriété d'une compagnie
ومثل هذا الالذ مدون في كثير من المؤلفات ، ولكن عذر هؤلاء هو
أن شركة قناة السويس مازالت موجودة بهذه البلاد .

حكم القانون بوجوب عام (١)

ويؤكد للرأي المتقدم ، رأي أن يستشهد بما يقول به فقهاء لقانون
البحري ، وما هو متبع في تشريعات مختلف للبلاد بالنسبة لنفسى الى ترسو
في مياهها .

يقول الأستاذ « حوردي لاردين » : « أستاذ لقانون الدولى بجامعة
« ريس » ، « ومدير معهد الدراسات الدوليه لعليا » بالجامعة المذكورة ،
في الدرس العاشر من سلسلة دروسه ، يقسم الدكتوراه ، بكلية الحقوق ،

(١) يرجع ما كتب في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، عن حقوق الدولة في مياهها
ومياهها وآراء علماء القانون الدولى في هذا الشأن .
(٢) هذه أسماء بعض المراجع الفنية الى اسماء .

مؤلف سيم « جورج راند » فى الدول والبحر - ونس طعة الر سنة ١٩٥٠

Mangon de La Lande . Police de la navigation 2e
ed 1906

Martin Fraite de Droit maritime commercial et
Police de la navigation 1924

Korn Probst, Le régime juridique et administratif
de la marine marchande (juris classeur commercial
1949)

في باريس ، في سنة ١٩٣٤ ، بين هذه الجزر من سحر ملاصق لأرض الدولة . وسماء « البحر الوطني » Mer National ، وهو البحر الذي ترسو فيه السفينة ، أو تعلق فيه مراسيها . أي كانت الأسباب التي تدعو لذلك .

وفي هذا البحر مباشر الدولة صاحبة الاقليم المتاحم له سيادتها التامة كما تناسرها على أراضيها ، ولا يكون ثمة دخل من أية ناحية للجمعية الدولية ، بل لا تقوم إلى جانب الدولة المتاخمة للبحر سلطة أخرى أي كانت ، فإذ كان الأمر كذلك بالنسبة لهذا الجزء من البحر ، الذي سماه « لابراديل » بحرا وطنيا ، فالمسألة أقوى من حيث سيادة الدولة حينما يتكون لبحر بحرها ويكون مخترقا بصميم أراضيها .

وقد طرحت مسألة سحر الاقليمي للبحث في معهد القانون الدولي بباريس في سنة ١٨٩٤ ، فقرر أن الدولة تتمتع بمطلق سيادة في بحرها الاقليمي ، وأكد هذا المعنى بالنسبة للبراني وانباء الساحية في سنة ١٨٩٨ وهناك إجماع بين علماء القانون الدولي على أن أي القائل بأن الدولة تتمتع بمطلق السيادة في مواهبها وشواطئها وخصبها ، فتناثر سلطتها القضائية وبشرعية وتنفيذية دون مشاركة من أية سلطة أخرى ، ولا ترد ثمة قيود على هذه السلطات إلا إذا كانت الدولة بافصة السيادة .

ولا يتعارض مع مباشرة حق السيادة في شيء ، مدأ حربة الملاحة العالمية ، حق المرور أو الرسو في مياه الدولة شيء ، واستعمل الدولة لسيادتها في مياهها ومواهبها شيء آخر . ومع ذلك بحثوا قديما في فرنسا ، فيما إذا كانت الدولة ملزمة بأن تآذن لأية سفينة بأن تنق بمراسيها في بحرها الوطني وأنحوا على ذلك بمصمون لأمر الصادر في فرنسا في سنة ١٦٨١ الذي ينص صراحة على أنه لا يحق لأية سفينة أن تعلق بمراسيها إلا إذا حصلت على إذن بذلك من الدولة ، والدولة حرة في أن ترحص لها بذلك أو تمنعها وقد استمرت هذه النظرية سائدة طيلة لقرن السابع عشر ، وكانت تعني بالنسبة للسفن البحرية ولتجارية من غير استثناء . وفي القرن الثامن عشر تعدلت لنظرية

بدافع التفكير في مصباح مدينة جازيرة . حيث انتمى حاكمه بالدسة نفسها
 احريه ، وأما هذه بعض حقايق فقد أصبح بعض الأحياء أن ترسو
 في مياه الجزيرة لتجلب لها طيماث ودمع لها امكوس . وذلك م يكن معناه
 أن الدولة قد حلت من مبادتها على مياهها أو سارت عنها ، وبما يؤكده أن
 هذه الحربة التي محبت للسفن التجارية الأجنبية ، يمكن فيها ورد على لسيادة
 ما قرره معهد القانون الدولي بعد في ديسمبر سنة ١٨٩٨ من أن الدولة
 تستطيع أن تمنع دخول سفينة في موانئها ، بل أن تكون مقصدا
 الأسباب وقد رأت بعض هيئات بحكم اندرية رأيا آخر ، لا تمنع
 في شيء حربي السيادة التي بدت على مياهها . وذلك في بعض الممارعات
 ، منها : « بين فرنسا وإيطاليا في سنة ١٨٩٠ » ، « آخر خاص بعبء » تونس
 ارن « بين الأرجنتين » ، « رديا في سنة ١٨٧٠ » ، وقد قضى بالامتناع على
 أساس أن الدولة لا تمنع مذهب دور السفينة كما يجب عليها أن حذرهما
 بهذا الإجراء من وصول السفينة إلى مياه الجزيرة التي اتخذته بوقت كان
 فالتعويض كان في مقابل ضرر المترتب عن مناعته ولم يكن على أساس
 فيرد دولي يرد على السيادة ، وقد ورد صراحة في تقرير رئيس جمهورية
 شيلي الذي وقع عليه لاحتياط حكما في قضية « تونس برنس » سنة ١٨٧٠
 قوله « تستطيع الدولة لساحلية أن ترفض دخول السفينة في موانئها » .
 وقد تطورت الطريقة في بعد ، من اعتبارات حربية أو اقتصادية ،
 وذلك فيما يتعلق بحرية الملاحة ، فعليه أن حتى الجماعة الدولية ، وقد حشا
 هذه المسألة على التفصيل . في إجراء ثالث من هذا الصكوك ، فلما لآل
 في مقام عرص ، ولكن منها أصبح صرير بعض الأحياء ، ورسوه عليه
 الدولة ومما كانت أساس هذه الامانة . من ذلك لا يقيد سلطان الدولة
 التي تشارها في مياهها وموانئها .

وكل دولة ، تصنع لأن هذه المسألة في المحل الأول من اهتمامها ، وذلك

(١) مجموعة بوليتس والبرليني لأحكام التحكم الدولي .

مرماه لسيادتها وحماها الاقتصادية ومن المبادئ العامة ، التي لا خلاف عليها ، أنه لا يجوز أية سفينه أن تدخّل مياه لدولة أو تخرج منها ، دون أن تتردّ لسلطات الدولة الأوراق الممنّعة لشخصيتها وحسبها والبيانات التي تطلب منها عن عمارتها وحمولاتها وراكبها ووجهة التي أتت منها السفينة واجهة التي تذهب إليها وبيانات الخاصة بعمارتها وآلاتها وسليحتها واحالة لصحية لراكبها ومضى ذلك ، ولا يستطيع كسوف نام أن يمنع عن تهديم أي يسانع بعبث منها ، ويجب أن يكون سفينه مستعدة في كل وقت لتفتيش ورياره رحاب الحكومة في بند الذي ترسو فيه ، أو تدخّل مباحه وللاتزامات المفروضة على رباب السفينة حسب بوليس الدولة وسلطانها الرسمية لا تخصي ولا تعد .

و ١٥ - شرع إداري كامل خاص بعموم سفن في رسو في مياه الدولة وقد وضعه عرب بفرعها من هذا القين في سنة ١٨٩٧ . وهذا التشريع قد ساد به الاصلاح وتعدل أكثر من مرة . وهو يضاف إلى تشريع الدولة الجبركي .

وأساس مباشرة الدولة لسلطانها التولسيه في مواهبها ومياهها الوطنية ومياهها الإقليمية ، هو حق السيادة مضاف إليه حقها في رعاية الأمن والاطمأن والصحة وما إلى ذلك فوق إقليمها وهذه الحقوق تخول للدولة ، كسلطة عامة مراقبة سفن ، بعض النظر عن الرأي الخاص أن كل سفينة تعد قطعة متحركة من البلد الذي تحمل علمه ، وهذه الرقابة تمتد إلى آماد بعيدة ، ولسهولة تحقيقها لا يستطيع سفينه أن تسير في سحر دون أن تحمل أوراقها التي تقدمها للسلطات .

وكل سفينة أخرى في البحر يجب أن تكون مسجّنة في بلاده ، أو في البلد الذي نعتاره لذلك وتحصل على رخصته بالملاحة طبقا لقوانين ذلك البلد بعد التأكد عادة من صلاحيتها بالملاحة ، كما تحمل شهادة صحية شأها استوفت الاجراءات التي تقتضيها الصحة العامة . ويجب أن تخضع كذلك هذه الاجراءات التي يرضع عنها في القوانين والمواثيق والأوامر الادارية التي

تصدر في البلد الذي تأسس أو تم تقيده . كما أنها تراعى لقواعد الخاصة
بالإعلان عن وصولها وذلك عند مراجعتها لأحكامات وتعليمات الموليس
في ذلك البلد .

وكل بلد يستهدف بقوانينه لحرية وإجرائاته وقيوده التي يعرضها على
السفن مصالح رعاياه ودخله لقوى وتجارته واقتصادياته وعلاقاته الخارجية
وما إلى ذلك .

وهذا كله ، لا يمكن أن تباشره إلا الدولة صاحبة الأقليم ولا تستطيع
أن تكلف يدها وتسلمه لشركة أيا كانت ، فالوضع الذي فرض في القرب
لتاسع عشر بالنسبة لشركة قناة السويس مهدد لسيادة الدولة المصرية وهو
وضع شاذ لا وجود له في أي بلد في العالم ، ونحن حينما نطالب بتصفية هذه
الشركة وإدارة قناة السويس وموائمتها تعرفه الدولة إنما نطالب بالاستقلال
لتصحيح وتقرير سيادة الدولة المصرية على أهم جزء من إقليمها وعلى
أخطر موانئها .

الفصل الثالث

رسوم الممرور

سأدر هذه إلى أن رسوم الملاحة ، التي تحصلها شركة قناة السويس من اسمها ، مخرجين من الحكومة المصرية ، ليست هي المعايير لخدمات التي تؤديها الشركة للملاحة ، وركن أساسها القانون هو سيادة الدولة المصرية على مياهها ومياهها ، فعلى لا تختلف من هذه الناحية عن الرسوم الجمركية التي تحصلها الدولة وغيرها من الرسوم التي تفرضها على اسم التي تقع عوائقها أو تحتزمها.

وقد تناولت هذه مسألة في الجزء الثاني من هذا الكتاب ، في نطاق ما أثارتها ، من ملاحظات وطروء عاصرت انزعاج المصري البريطاني ، ولكما عاجلها في هذا الجزء ، لبيان طبيعتها القانونية أولاً ، ثم ستعرض المناقشات والمراحل المختلفة التي مرت بها هذه المسألة وما أبرم بشأنها من اتفاقات ، منها الصحيح ومنها لا طين ، وما أعدته الشركة من قرارات بشأنها بقيمة هذه القرارات من الناحية القانونية ، وعلى الخية تدول هذه المسألة في هذا الباب باعتبارها من أهم مسائل استقلال حركة الملاحة في القناة.

المبادئ العامة

هناك قاعدة عامة مقررة في مختلف التشريعات لبحرية ، وهي أن أصحاب السفن تجار ، وهم بهذه الصفة مطالبون بسداد ما يعرض عليهم من الرسوم أو المكوس أو غير ذلك .

الدول ، في مباشرة حقوق الحياة على حيها بفرص رسومًا مخططة
بحرية وغيرها . كتاب من أبواب إبراد الدولة وكمية بحرية باشرها ،
وكلون من ألوان الحماية لتجارها وبضائعها . ويرتفع من هذه مع الق
حدث بالدول من رسم طويل لتقرير تلك الرسوم .

وبعض هذه الرسوم ، تكوّن وثيقة القيمة بالنظم الإداري وهناك
رسوم أخرى تفرض لقاء الخدمات التي تؤدي الملاح . وللسم ، وبفرض
هذه الخدمات ورت ولا تستطيع سقيده أن تفرضه كأساس في حماية هذه
الرسوم يتنوع ويتعدد وهناك ثلاث فروع سبع لأحسية بالرسوم من باب
التشجيع والمعونة لسمها وبحريتها الوطنية .

وهناك رسوم الأرصعة وقد صدر بها قانون في فرنسا في ٣ يناير
سنة ١٨٧٢ واعتبرت من أبواب الإبراد التي تعتمد عليها إيرادات الدولة
وهذه وصفت رسمًا على نقل سقيده رسوم في مياه الدولة حسب جمولتها فأرعه
من مشحونه بالسيرة التي كانت تقف في مياه فرنسا لتشكل جمولتها أو لتجفيف
من هذه الحمولة . كما تنوع كتاب تدفع رسومًا مربعة لأبواب عن الرسوم
التي تدفعها سقيده خمس أو بفرع حمولة كاملة وكأولها بغير ذلك بأنهم
يبدون حمولة الأعمال البحرية الوطنية وقد وجدوا طام من هذه القوانين
لواني أجزا في ٢ مارس سنة ١٨٧٥ ، ثم صدر قانون عام لهذا النوع
من الرسوم في ٢٨ يونيو سنة ١٨٨١ . عتس شخصيل . س . ا . ص . س . س .
لورس السيرة والكيه . س . س . س . س . س . س . س . س . س . س . س .
١٨٩٨ وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ . وفي ١٩٢٨ . وفي ١٩٢٨ . وفي ١٩٢٨ .
في عداد الرسوم البحرية ، وأخصص من أخصص من الرسوم والرسوم .
القانونية ، من حيث التحصيل والإجراء التي توقع على المحققين .

ويتألف رسم الأرصعة في فرنسا من ثلاثة عناصر : رسم فرض على
السيرة نفسها ، ورسم يفرض على البضائع ، ورسم ثالث على المسافرين .
وعندما ماتقدم هناك رسوم فرضت على النقل بين الموانئ الفرنسية وغيرها ،

تمتص ما دون الصادر في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ . ونحن لقانون المالي
صادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ على حصص رسم آخر من المسافرين ،
الداخلين في أموال الفرنسية والذين يخرجون منها ، وذلك بمصاح إعانة
صندوق مشوهي الحرب .

و فرقت الرسوم بحسب جنسية على جميع سفن ذرية مدون في قوسية
بموانئ صدرات في ٣ مارس سنة ١٨٨٦ و ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٧
و فيما عدا رسوم مقدمة . هذا النوع من رسوم المرور ، بلسمها
صناعات واحد ، يسمى Droits d'importation . بلندوع قيمتها بلندوع
بالا ، و تخصص بحرب بحول سفينة ميرة ، و تخصص هذا سبب
حده ، ذلك لأن ، في جميع بلد من بلد لجرت مدونه ، وللدولة هذا
السبب ، بل من على السبب في تحجب مدونه من المدونه ، بل من مدونه
به 'فلاسه ' ر هذا النوع من رسوم حقوق باريس
السابقين (١) .

، هذه الرسوم مدونه حصة و عهده رد في قوس من رسم مفيد جدا ، و قد
نظمتها بلندوع في ماسات ، و قوس بلندوع ، و آخر بلندوع بلندوع
صادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (مواد ٢٨ إلى ٢٨٣)

- ١ . رسوم من المدونه بلندوع رسوم على أنواع ، و هي
- ١ . رسوم على السفن و مصنوعات المسافرين
- ٢ . رسوم بلندوع عن سبب بلندوع غرض في الميرة
- ٣ . رسوم عن الرسوم

(١) G. Ripert, Droit Maritime Fomal 1951 page 225

Le port dépend du domaine public maritime et
il est classé dans la grande voirie on peut donc
imposer le paiement d'une taxe à ceux qui en usent.

ويحدد كل رسم قرارات ورارية ، ويكون مستحق السداد ، وواجب التحصيل ، بعد انقضاء ثلاثين يوما من شري قرار في الجريدة الرسمية ويبتزها الأستاذ جورج « ربيير » من قبيل الرسوم المحركة ، ويقوم بتحصيلها هناك مصلحة الخارك (١) .

وهي معروضة أصلا على ثلاث أسع ، أو مستحريها إذا كان هناك اتفاق بين المالك والمستأجر ، على تحمل هذا الأخير بالتزام مالك السفينة بهذا التصريح .

ولهذه الرسوم أسماء تنوع وتعدد ، فمن رسوم التور tonnage ورسوم المرور pe age ورسوم الميناء port ، ورسوم البلد ville ورسوم إلقاء المرسى ancrage ، ورسوم لعدد outillage ، ورسوم سعاة sauvelage ، ورسوم الرسو والبقاء sejour ، ورسوم المسافرين .

وصدر في فرنسا قانون في ١٠ مايو سنة ١٨٦٦ يقضى بأنه لايجوز أن تكون هذه الرسوم على السفن الأجنبية أكبر مما يفرض منها على السفن الوطنية

وتنص المعاهدات أحيانا على مثل هذه المسائل ، ويسرى عالمها مبدأ المعاملة بالمثل .

ومما لا يقلل شأن ، أن رسوم المرور التي تحصل بمعرفة شركة

قناة السويس ، تدخل في عدد هذه الرسوم التي تقررها الدول ، والرسوم لا تقر إلا بقوانين تصدرها الدولة صاحبة الشأن ، وهي مصر .

وقد أورد ربيير في مؤلفه الذي تقدمت الإشارة إليه ، نفقة رقم ٢٤٩ ، من الجزء الأول ، وتكلم فيها عن رسوم المرور في القوات ، وأحقها بتلك العميلة من الرسوم .

(١) « ربيير » المرجع سابق ص ٢٢٦

وتعرض لدول البحرية رسوم أخرى ، عن الخدمات التي تؤدي في مياهها
بمعرفة مسطاب المواني . وهذه الرسوم لها طبيعة خاصة ، تختلف عن طبيعة
الرسوم التي تقدم الكلام عنها ، فهي هنا تقابل الخدمات ، وقد لا تحصل
حين تؤدي ، وتطلب هذه الخدمات ، وحينما تحصل يكون ذلك طلقا للتعريفة
التي تقررها الدولة ، أو بلدية أو عرفة الصحرة ، ومن قبيل تلك الرسوم
رسوم اللانشات التي تخرس ، ورسوم الأوش ، ورسوم المياه التي تضي
ها سمن ، ورسوم خدمات المياه ، ورسوم كدس الأرضة

وهذه رسوم تقرر عن خدمات تعرض على السمن فرضا ، ولا يمكن
أن تمنع من ممارستها بدعوى أنها لا تطلب هذه الخدمات . ومن ذلك رسوم
ارشاد السمن

في فرنسا من المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٠٩ ، وقانون
٢٨ مارس ١٩٢٨ ، على بحر كل سفينة تدخل المياه الفرنسية أو تخرج
منها ، على طاب ارشد المياه ، وقد لا يكون سميعة خاصة ، بل خدمات
ارشاد ، وقد يدخل المياه ، وتخرج معتمده على وسائطها ، ومع ذلك تدفع
رسوم الارشاد ، التي يقرر مقرر ، وتختلف هذه باختلاف جنسية السفينة ،
ونوعها وحمولتها ، ومصدرها ، وبصفة هي قصصها تحت إشراف ارشد
المياه ، فارتبطت ، وعدم انقطاع حط سبورها ، ويوسم وساعه الدخول
وخرجها وذكر

واقصدت ان رسوم رسميه من اوسان التي تلحق إياها الدول البحرية
تعرض سمن هذه ، في فرنسا ، نوع من الرسوم التي رسوم سميرة
وقد تقررت في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ .

ويلاحظ ان رسوم مرور ، في هذه سوس ، لا تختلف في سبورها
وخدماتها عن الرسوم البحرية ، وهي الرسوم التي تعرضها الدول على السمن
من سبورها ، وهي سبورها ، وذلك من حيث : تهريب ، فأن سبورها
تعي هذه الخدمات ، ويستحسن حينما ينتهي أحسن اتراء شركة قناة السويس !!

وقد عنت الدول المطية على البحار من قديم الزمان ، باستغلال مياه
 المتاحه لها ، واحتجب الشراح في تبرير هذا الاستغلال ، بقول فريق منهم
 ان كل دولة تمتلك مملكه تامه الج ، من البحر الى يلاصق سواحلها ، وقال
 آخرون ان لها عليه حقوق سيادة . وقد عشا هذه المسأله في اجراء الثالث
 من هذا المكتب . والذي يحددها هو إقامة الدليل على ان كل ما يخص
 من رسوم وغيره في موانئ المضايق ، يعد في الأصل حقاً حصصاً لدولة امصرية ،
 ولا تعرض إلا عما صدره من قوانين وقرارات . وفي بلي موخر ، ما
 هو منتج في ملاد بحريه ، بالنسبة لمنطقة الحر كية ، التي تعرض فيها الرسوم

في البحر ، صدر أول قانون من هذه القوانين ، واتمه Hovering Act
 في سنة ١٧٣٦ ، يعول رجال الدوله . بزيادة سن لتي تعمل الشاي ، على
 مسافة مرسحين من الشاطئ ، ويصل القانون في سنة ١٧٨٤ ، وفي سنة
 ١٨٢٠ . وهذا الأخير صممه على المنطقة الحركية ورفعها إلى ثمانية فراسخ .

وفرضت أساساً بحرك في سنة ١٧٧٥ ، وحددت فرنسا المنطقة الحركية:
 في سنة ١٧٩٤ ، وفي سنة ١٨١٧ . وجمعت ألمانيا منطقتها ثلاثة أميال بحرية
 تقارب ١٦ فراسخ سنة ١٩٠٦ ، وحددت حدودها علناً في ٢٤ يوليو سنة
 ١٨٧٦ ، وقررت أساساً امتداد منطقتها الحركية لتشمل شواطئها ستة أميال ،
 ورفعها كوبومبيا إلى ١٢ ميلاً بحرياً ، وهي في تركيا خمسة أميال بحرية ،
 وفي السويد خط جغرافي معين ، وفي تنزانيا وبنما واليونان والبرتغال ستة
 أميال بحرية من الشاطئ . وفي أروبيج عشرة أميال بحرية ، وفي كوبا
 والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، ثني عشر ميلاً بحرياً

وقررت الأرجنتين وشيلي واكواتور وسلفادور جعل الحد الذي تحي
 فيه الرسوم مالدية والحركية من السفن أربعة فراسخ من شواطئها ، وهو ما
 قدرته «حيكا ويطاليسا عشرة كيلومترات ، فالمسألة محل خلاف بالاسم
 للمساواة ، ولكن المسلم به أن كل دولة تضع تشريعها الحركي والحد
 وتعرضه في المنطقة الملاصقة لشواطئها . هذا ما بالبحر الوطني ، ومساواة
 السويس ، وهي مياه مصرية داخلية |

النهى على نكزه الرسوم فى فرمانه الاميرام

كان يمكن أن نص فى فرمان - على منح ثعاب مقررّة لشركة قساة السويس ، إن كان ولا بد أن تقوم لمدة الاثرام بالخدمات التى تؤدّيها ، باعتبار أن لدولة هي تفرض الرسوم على سفين ، وتقوم بحايتها ، بمعرفة إداراتها المختلفة .

ويكن العهد الذى كانت متسلّعه على محمد سعيد ، وقعت للملاد فى متاعب ، وأدت إلى شذوذ ، - يكن به ما يره . وقد وقع محمد سعيد القرمص ، كما قدم ، إليه شيخه ارحيم ، الأمان على « وردبادى لسياس » ، جاء نص البند السادس من فرمان ٣ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، كما يأتى

« نوصح بمعرفة رسوم مرور ، فى قناة السويس دائماً بالاتفاق بين الشركة ووالى مصر . ونخص هذه لمعرفة معرفة عمال الشركة ، على « أساس المساواة ، فى معاملته . - سبب لجميع الأحاسيس ، من غير تمييز لأحد « على الآخر »

وكان ذلك من صروب لغات والامسب لهذه الاملا ، لأن الرسوم لا يقرر إلا بموافقة ، وهي من ثعاب لسيادة ، ولا بدعى أن تتدخّل شركة بأى حال .

ومع ذلك لم يرفع شركة هذه لفاعة ، وهي التى راحبت تفرض الرسوم وتعبق فيها وتبب ، دون أن ترجع إلى الحكومة المصرية ، بحالفة نص المتقدم ، وبحالفة نص سبب احدى عشر من فرمان ، وهو :

« تعرض عيب ، وبمعد ، لوائح لشركة : بمعرفة مديرها ، ويجب أن تكون موافقة ، أما لتغيرات التى ترى إدخالها ، عليها فى المستقبل ، فيجب أن تدلّ بتصدق مقدمها »

وبالإضافة أن نص سبب ، لم شر من قريب أو بعيد إلى عقبات

أو غير ذلك ، مما تتحمله الشركة . ولكن من ليس ، بعد أن آتس دفعا ،
كان قد ذهب إلي باريس . وأتد بالاشتراك مع رجال وزارة الخارجية
لقرسية ومانا شد هجج ، وهو قومان ٥ سبرسة ١٨٥٦ ، ودهه على محمد
سعيد ، وهذا من البد الساج عشر من القومان

« لأجل تعرض الشركة عن عقدت لواء والصيانة والاستغلال ، حتى
« جس تعرضت لحادث ، على أن يكون على ما فيها وحدها ، سمحنا لها مدد
« الآب ، وطرايا مدة اسمها لاسم في لفقرين ١ و ٣ من لواء لاسبق ،
« أن تعرض رسمها وحدها ، على لواء ، وعلى إرثه سبق ،

١٠٠

« و ذلك على أن س. م. م. م. يكون للفرقة حتى بعدد في كل وقت ،
على شرط .

«أولاً أن تخلص تلك رسوم ، من جميع من يدور أي استثناء
«ثانياً ، وأن تخلص في ضروري من به .

« نبي أن نعال هذه معرفة . قبل التبعه . ثلاثه شهر ، في عوهم
« لبلاد لي . همها الأمر ، في أم مواسم التجارة .

« ثانياً لا بد من ربطا يتعلق برسم الملاحة الخاص جداً أخصى ،
« هو عشرة مركبات (دهب) من كل طن حرقى ، من حمولة السفن ، وعن
« كل فرد من الركاب .

« بشرى محمد » أن تحصل عن كل من حضر « صرح » ، « للاقول »
 « انما » « صرح » « طعن » « السبق » « رستم » « كيه » « له »
 « منحور » « ومباحة الاراضي المروية » « على » أن يكون هذا الرسم « ما »
 « بتعريف » « تحدد » « لشركة » .

۱۔ من براءت الأسف ، ان إسماعیل ، حیثما و فی ایہ تعمیر و تبدیل کتب
من بعض ورمانی ۳۰ یوئیر سہ ۱۸۵۴ و ۵ یار سہ ۱۸۵۶ ، وأرم

عاقبات تالية ، وأتمها ، شاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ . حتى صدر به القرار
العثماني ، لم يقبل بثلاثة لصح الخاص برسوئه الملاحه ، وبحسبه الأسس
بتشريع ، وتناوله مع حق سيادة ندوه على أوليمه ، ورحلت شركه
أشروع وتحصل كما يحولها ، دون أن ترجع بحكمه المصرية في ذلك قط

نموذج الانجليزية وبحث المسألة

في مؤتمر بالقسطنطينية

على الرغم من الأوهام لطائلة بنى انترها دي ليس من مصر كتنويع
وغير ذلك ، كان مركز شركه المال في سنة ١٨٧٠ سلك للعبية ، واستمر
رمتها مستحكمة ، حتى رأت في سنة ١٨٧٢ أن تنصب عليها رفع الرسوم
أو تدبير موارد أخرى ، وإلا فست هب أي الخصيص ، وقد شكل
رعى سبب حجة قوية لنضع صريقة قياس حموه نسقي ، وفدت اللجنة في
توثير من تلك السنة أن الوطن يرى الاخرى هو نقده الثقل للمعاش .
وبنه إلى أن يوضع قاعدة للقياس ، يجب على شركه أن تقول على
الواردة في أوراق كل سعية .

ورأت الشركه أن هذه المقترحات تعرضها لخسارة مائة ، فشكك
دولية بحث المسألة ، بدلا من أن ترجع ندوة صاحبة الشأن وأوصت
اللجنة بعدم فرض قاعدة بطريقه عليه قبل إجرائه تجربة ، وما على الشركه
إلا أن تتحمل الخسارة نصفه مؤقتة بتعميم لعدة من نقابة . وما كان من
شركه إلا أن طلعت من الحكومة لتربية الدخول في مفاوضات مع
الدول لتسوية هذه المسألة . بدلا من أن تترك هذا الأمر للملأ العالي (١) .

(١) من ارباب وليس البورصة أكسورد
سنة ١٩٣٩ من ٦٠ .

ولكن قامت احزاب بين روسيا وفرنسا ، فلم يقم الخكومة الفرنسية شيئا .
وشكل دي لسبس جنة أخرى ، وأوصت هذه اللجنة باستعمال الطريقة
الانجليزية اسمية « طريقة مرسوم » وإن كانت هذه الطريقة ضارة من

حيث كونها تترك حيرا كبيرا من نسبة للحجم والآلات للاقياس ، فيجب
أن يضاف إلى الوزن الاجمالي ٣٠ ، ثم يخصم ٢٥ ٪ للحصول على الوزن
لصافي . وصدر قرار « تناع هذه لعدة في ١٨ مارس سنة ١٨٧٢ ، ولم يبق
لقرار معارضة من الفرنسيين أو الانجليز . ولكن مالت الانجليز أن يهاجرو
وماحو ، وقدمت شركات الملاحة الانجليزية عدة شكاوى إلى وزارة التجارة
البريطانية ، وكثرت القضاة قضاة بريطانيا وليست قضاة مصر ١١ واحتضمت
شركة « مساحري ماريقيم » الفرنسية . شركة قضاة لسويس أمام محكم
باريس ، وكست دعواها ضد شركة قضاة لسويس .

و « مرسوم » المشار إليه ، هو صياط من صياط البحرية البريطانية ،
وقد وضع طريقته في سنة ١٨٥٤ . وسماها على قانون « يونور » للجاذبية ،
وطبقت طريقته في بريطانيا بالبدء للسفن البريطانية منذ سنة ١٨٥٤ ،
وتلحق في أخذ انورن الكلى المسجل نسبية ، ويخصم منه الفارغ ، وكذا
المسافة تبقى تشعبها الآلات واثقود ، وساقى هو الخير المستعمل في الحولة ،
فإذا قسم على مائة تكون النتيجة هي وزن المسجل ، وفان « مرسوم » إن
هذه هي الطريقة الوحيدة لمعرفة حمولة سفينة ، وقد طبقتها بعض البلاد ،
وتمسكت بلاد أخرى بطرائقها الخاصة . وكل بلد كان يلجأ للاحتيال
لافتاد سفة من قدر من الرسوم التي تعرض عليها في المواقي ، لأحنية ،
وكان الفرنسيون يطبقون قاعدة غامية وضعوها منذ أيام « كولير » واسمها
طريقة « كولير » ، ومدها أن هالك طامترا فرسيا يساوي ١٤٤
مترا مربعا ، أي ٥١ قدما اعلا من مربعا .

وكانت نظرية دي لسبس أن عقد الامرام مكتوب بالفرنسية . وهذا
بعيد أن الوالي قصد أن يصق المقياس لفرنسى ، ولذلك فال الشركة تعرض

عشرة فريكات رسم مرور على كل طن من الأورن لأحمر و٢٠٠٠ رادي لسياس
 أن يحصل عي تأييد لآب على ، فقرر سلطان لغني أن مسئلة لا تخص
 شركة قناة السويس ، ويجب على الشركة أن تسحب من ذراع ، ليتخذ
 هو القرار نهائي وطب من الدول بحرية لكثرة أن توجد مدوس إلى
 مؤتمر انعقد في القسطنطينية لبحث مسئلة الأورن واحتمل في القسطنطينية
 لجنة مشكلة من مدوني اثني عشرة دولة ، وذلك في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢
 واتخذ قرارها بأغلبية ١١ إلى ٣ ، وقدمت للتحديد عدة توصيات ، هي
 تقرير رسم إضافي قدره ٣ و ٤ فريكات ، ودبت مراعاة حانة الشركة
 المالية ، ويعني هذا الرسم الإضافي ، حينما نلج الخولة بسوية مائة ألفقة
 ٢٠٠٠٠٠ رادي طن .

ويهمنا أن نوجه النظر هذا إلى مسئلة على جانب كبير من لأهمية

المرسوم العثماني هو الممول عليه

لأوصية - اتجه الدولة ، القسطنطينية في سنة ١٨٧٣

ورد في صحيفه ٨٧ من لأئحة الشركة انصواء سنة ١٩٥٣ بوزن ١٠ و
 مستخرج من قواعد قياس الخولة ، حسب توصيات للجنة لدوية للحمولة
 المعقدة بالقسطنطينية في سنة ١٨٧٣

ولكن شركة شفت مسئلة هامة ، وهي أن تلك التوصيات لم تكن
 تقدم أو تؤخر ولا أنها رفعت إلى السلطان لغني ووافق عليها وأصدر
 مرسومها بصورها باعتبارها ، ومن هذا المرسوم شتمت قوتها وقيمتها لدوية .
 وتبعاً لذلك يجب أن نلاحظ أن مسئلة الأورن وحمولة وكل ما يتعلق
 برسوم المرور وغيرها من الرسوم مسأله مصرية داخلية تنظمها لدولة
 ماسكة القناة وصاحبة لسيادة عليها وهي مصر بقوانين داخلية ولا شأن التته
 بها للآخرين من المتفعين بالقناة في الملاحة .

وإدراك السلطان عثمانى ورسوله عنه دولية وذلك لأنه أراد الاسترشاد بحرية أساس متحصصين وناقصين لدول مختلفة وليس ثمة التزام أو قيد من القانون الدولي يفرض الاستعانة إلى هؤلاء في مسألة يكون القول الفصل فيها للتشريع المصرى المحلى

وطبقا لما جاء تلك فتوصيات برفعها حجة لقسطنطينية ندوية وأصدرها السلطان مرسومه ، يعتبر الورن الاحمال أو الحولة سكية للسفن ، عبارة عن القياس الحقيقي لكل امساكات غير استثناء شيء ، وهى تلك المساحات الواقعة تحت الكوبرى الأعلى للسفينة ، ويشمل كل لأمية الثالثة للسفن تحت ذلك الكوبرى أعنى "مها تشمل كل فراع موجود في السفينة ويمكن أن توضع فيه بضائع أو يقيم فيه موقوف أو موصوف بالسفينة ، ووجود وتحتات أيا كانت لا يمنع من احتساب ذلك فراع ولذلك فراع موجود بالسفينة في أحراء غير مرصاة حرم السفينة حتى وإن أمكن شحبه بضاعة ، ولدى يكون معرضا نصفه مستديرة للقصص ونسحر ، هذا الفراع لا يدخل في الورن الكلى

ومما أورده "اللائحة" خاصا "بحر ابدى يودع فيه بحجم الحصى ، الإشارة إلى القاعدة التى قررنها اللجنة الأوروبية بدروب فى سنة ١٨٧١ والعمل بمقتضاها .

وقد وصفت اللجنة بدوية انشر لياها - ضمن قراراتها الى صدرها المرسوم العثمانى فواعد لقياس حموه لاسس استجوبه وفواعد لاستيرال أورال من الورن الكلى تحتلف باختلاف ما إذا كانت السفينة شراعية أم بحارية وهذه كلها تفاصيل فيية يمكن الرجوع إليها بسهولة

وفي لائحته انشر كة بالصحيفة ٩٦ حدود حالات متعددة نحصم من القياس وهى منح من الشر كة لأصحاب السفن والمستحريها ولا يوجد الزام بقيود الدولة ويقرص عليها اتباع كل تلك القواعد فلهذا متركه لحصن تقديرها

حيث يود ، إليها خمسة ، له عليه لا بعد ، تكون عملية عرض وطب
وأبواب إيراد الدولة تدبرها كما تريد .

وسكنى دى لسيس ، لم يكن قد أبدى ارتياحه بقرارات لجنة الدولية
وأنشأ مشروع للشركة ، مستفاد رسم الأصافي وقدره ثلاثة فريكات دينا
يخصص مساهمون على الحقوق انه حرة هم وحين بلغ الربع نصافي 8/1
لمعى لرسم الاصافي المثار له ، ولكن سلفا عنى أسرى لسيس
وحسره وقادته ، قد نصق له مائة اسن أسدرة بضيف حريقا في مدى
الاسن ، أشهر فان أسدرة سيديد أسرى رسم الأصافي وقدره عشرة فريكات
، وهذا يؤكد نفسه من أسن المسنة داخلية ولا شئت للشركة بها كما أنه
لا شأن للملاحين ولا للدول بها .

وقد عا دى لسيس إلى تهويش . وقال به عثر لبات العالي مسئولاً
عن حسارة تنجمها الشركة وقدرها مائة ألف فريكات في شهر ، فلم يحفل
لبات العالي بذلك التهويش ، وبقى دى لسيس إلى سبب العالي قائلا إنه
سيهتض على مرسومه وأنه يمثّل ، كمواض فريسي - أرهين نف مساهم من
الفرسيين ، ف كان من سبب العالي لا أن أسدرة بعليه إلى استئجيل
الدى أرسل في ٢٩ أبريل سنة ١٨٧٤ إلى مستعمه بمدة قوة مؤلفه من
عشرة آلاف جندي كما أرسل فرفاهه إلى بورسعيد ضمن شركة علي
تعميد ما قضى به المرسوم العثماني من حيث قياس اخوة ، وجاء دى لسيس
إلى حكومة فرنسا ودمجته بالأدعاء ولم يستطع أن يفعل شيئاً أمام لقوة
التي وقفته عند حده وحملته على احترام لقانون . ومع ذلك كان يوالى
احتجاجاته ونصف قرارات اللجنة الدولية بأنها « سرقة دولية » ، كما أنه
كان يأمر رجال شركة المختصين بالقبض في ورن مما حدا به بريطانيا
نفسها إلى الاحتجاج لدى لسلطان العثماني بواسطة سفيرها بالقسطنطينية ،
وأمر دى لسيس في عياده حتى أرسل إلى لبات العالي في طلب تعويض ،
وكانت كن سفينة تمر رسم احتجج به ، لورن طبقا للنظام القديم

وبكثرتها كانت تدفع التعريفه حسب سنة جديدة ، ولما كانت للاجبيز
مصلحة وفائدة في حتم الرسوم والأحد «مقياس» الذي يلائمهم ، أيدوا
بحرارة نظرية لقائمة «ت» الدولة صاحبة السيادة على نهاية هي التي تقرر
الرسوم وتعمل ما يظن لها وفي هذا يقول سير «آرون ولسون»
بالحرف الواحد (١) :

« أن دي ليس له كين لا وكيلا قس " تكون ملك ما وليس له " في
حق في أن يفسر النظام لأسس بشرية ، وهذا تحت محاكم تحتلقة بفسير
عقود بشرية وقد استند «لسلج» على حق السيادة في إعطاء التفسير
الذي يراه *et Bonno et aquo* ، في ذلك نظام وقد استعان بمشورة
مثلي الدول لحرره وحسن توصيلهم مرء بشرية ، وليس ثمة سبب يدعو
إلى الحد من سلطة ملك مصر ، بدرا في وقت لم يصب أن يتبع نفس
الاحراء ، وبفسر نظام *mutatis mutandis* ، باعتباره الوارث للحقوق
الشرعية التي كانت للسلطان العثماني في بلاده » .

وقد دخلت المسألة في مرحلة حذب صوبين بين دي ليس والحاكم
البرطانية وتحتبتها ملاسات شرحها تفصيلا في الجزء الثاني من هذا الكتاب
بماسة الكلام عن التراع المصري برعنا في .

المصري الوارثة في الملوك المروء

وقد وردت نصوص خاصة بالجمهورية والرسوم في المادة ٢٢ وما بعدها
من نصوص اللامعة التي تنطقها شرعية قدة السويس والتي اعتبرناها عقدا
بينها وبين السفى المارة بالقناة .

وحاء في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ أن أورن الذي يتخذ قاعدة لتقدير
الرسوم المستحقة على لسفيه هذا هذه بالأخرة تكون طبقا للقواعد التي وردت

(١) آرون ولسون - للرجع السابق صفحة ٦٣ .

في قرارات اللجنة لدوليه للقسطنطينية في سنة ١٨٧٣ ، و لمكتوبة في جميع
شهادات الخاصة لى تمنحها السمطات المختصة في كل دولة

والاتحاد بالاعفاءات المقررة ، يجب ألا تكون هناك مصانع أو مؤن ،
من أى نوع ، في القضا ، لدى يتمتع بالاعفاء .

ويكفى أن يقوم ستيية ، ولو مرة واحدة ، بنقل ركاب أو بضاعة أو
ثم للأسفلاك أو مؤن ، مهما كانت طبيعتها أو معدديها ، في ذلك الحز ، من
السفينة اندى يتمتع بالاعفاء ، فتحرره من الاعفاء بعد ذلك في جميع رحلاتها .

وسكن الحولة الى توصع فوق سطح سفينة ، لاندخل في لقياس . وسكن
بني لالحمل أوراقا نيين حواتها ، تماس معروفة مستخدمى لشركة اختصاص
بأقياس ، وذلك طبقا لقواعد لجنة القسطنطينية . الآتية المذكورة

والتعريفات المقررة الآن ، والموضوعة في المادة ٢٢ من اللائحة ، هي
٣٦٥ قرشا لطن ، بالنسبة لطن استحوذ .

وأما السفن لنى تحذر لقناة بين الاسماعيلية وبور سعيد فقط ، فتدفع رسوم
قدرها ١٢٥ قرشا عن الطن الواحد .

وعدا رسوم الملاحة تحصل الشركة رسم رسم من لطن التى تقع في بور
سعيد أو الاسماعيلية أو في خواص لشركة سور توفيق وذلك على أساس
١٦٥ و من الفرش المصرى ، عن كل طن ، في اليوم ، على ألا تحتسب الأربعة
وعشرين ساعة الأولى . ويسدد هذا الرسم كل عشرة أيام .

وقد نص على رسوم الارشاد في المادة ٢٨ من اللائحة ، ورسوم تغيير
مرسى السفينة في المادة ٢٩ ، ورسوم اجر بالرافعات ، في المادة ٣٠ ،
وعينت المادة ٣١ طريقة دفع الرسوم المختلفة ، ورسوم الملاحة تدفع مقدما ،
وتقبل لشركة الرسوم في مكاتبها بباريس ولندن ، وإذا كانت المبالغ المدفوعة
في الخارج ، لابق بالرسوم ، فعلى السفينة أن تدفع اسقى لمكاتب الشركة
بالقناة وذلك قبل سفرها .

والهم هو أن تعرف الجهة التى تدفع إليها تلك الأموال ، وهى فيما بعد

الفصل الرابع

أسهم الشركة وسنداتها

فتح لاكتتاب في أسهم شركة قناة السويس . في باريس . في ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ . وأُستجاب قدره مائتي مليون من قرض كبر . فصار في أربعة ألاف سهم . وقيمة كل سهم خمسة فرنكات . وأُطلق لاكتتاب في ٣ نوفمبر من ذلك سنة .

وكان محمد سعيد . قد اشترى على حين ب . ١٠٠ ألف سهم . فكانت من عشرينين من أسهم . و١٠٠ ألف من أسهم من ج . سعيد . ١٠٠ ألف من عشرينات . ١٠٠ ألف من أسهم الحكومة المصرية . الأسهم التي اشترى على حين ب . من أسهم في سوق مالية . وهذه الأسهم في جميع الأسهم . هي ٨٥٠ سهم . خمسة مائة وعشرين في حوزة . ١٠٠ ألف . و١٠٠ ألف من وحدة الأسهم . ١٠٠ ألف . كان سكا . هذه مائة ألف سهم . لاكتتاب في رأسمان الشركة .

فما طريقه بيع الأسهم في بلاد الخديفة . حسب الاتفاق الذي تم بين أي للسند . ووالى مصر . فكانت كالتالي :

فرس ٢٠٧١١١ سهم والامير فورييه عشرين مائة كسب مصر ٩٦٥١٧ سهم وأندريه ٢٠٤٦ سهم وجوسدا ٢٦١٥ سهم . ونوس ١٧١٤ سهم وييموت ١٣٥٣ سهم ونوس ٢٦ سهم . ويحيكا ٣٢٤ سهم ونوسكا ١٧٦ سهم ونابولي ٩٧ سهم . ونوس ٥٥ سهم ونوس ١٥

Sir Ian Malcol The National Review may 1921

سهما والمداييم لك ٧ أسهم والبرمال ٥ أسهم . ويضاف إلى ذلك ٨٥٠٠٠ سهم للبلاد التي تقدمت الإشارة إليها .

وقد بلغ عدد الأسهم التي اشترتها الحكومة المصرية ١٧٧٠٦٤٢ سهما وبولاش عبد سعيد ، قد ضمن مشري الأسهم التي تور ، لما تأسست شركة قناة السويس ، ولما تم فكرتها ومن في المهمل . وقد أرم انتفاض نشر هذه الأسهم وسداد قيمتها . بن دي ليدس ووالى عشر ، في ٩ أغسطس سنة ١٨٦٠ وفي ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ ، وكات الترامات حكومة مصر مهدا الخصوص ، من أسباب احراق المالى ، الذي تجنى في "واخر عهد اسماعيل .

ولم تكن الشركة ، من حيث المكتسب فيها عافية ، كما يدعون ، فكلية عالمية ، كما شرحنا من قبل ، ليست بلا علامة الشركة التجارية ، وإنما شرت الحكومة المصرية ٤٤ ٪ من الأسهم ، واكتسب في فرنسا ، بمعرفة أفراد يدمون إلى حرب ، وطوائف مختلفة ، بنسبة ٥٣ ٪ ، ويبيع ٣ ٪ من الأسهم في باقي أنحاء العالم .

وبدا كات الحكومة المصرية ، قد أدت كثيرا من التسهل في الانقابات التي أرمتها مع الشركة إلى نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، فلاشت منها كات تحت تأثير الاعتقاد ، بأنها تمث ما يقرب من نصف أسهم الشركة ، ومنها هذه الصفة ، مصافا إلى ماها من حقوق السيادة . تستطيع أن تهيمن على الشركة هيمنة تامة .

وبكن انقلب الوضع واضطرت الأمور ، حين عتصبت حكومة انجلترا بالدهاء وسعة الخيلة أسهم مصر في الشركة ، في نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وقد شرحنا الملامات ، التي عاصرت هذه الحاسة ، في اجراء الأور ، من هذا الكتاب .

* * *

بيع قمره حشرا

قبل أن تنتهي حفلات الصحة ، لي أقيم ندوة افتتاح لقاة ،
وكلفت حرة مصر ملايبي الخيمات ، التي حصلت عليها قروص من المرائي
الأحباب . دعوات فاحشة ، وعلى الرغم من لتعويض مصحح ادى دفعته مصر
شركة ، حصونا بقررت تحكيم . بيت صدر من ، بيوت كالت ، في سنة
١٨٩٤ فقد ترحلت شركة ماب . ومع ذلك من لسهل مراقبه شيخاين النديس
جميع ملايبي الخيمات من مصر ، ومن اباهيم ، وعلى رأسهم ورد دسند
دي سيس . الذي كان معترعه الامم امير ، بيوت كالت ، وهواررة
العالم الصليبي ، ولم يقدم حسابا .

وكان مقدرا ان نكح عثمان ابنته جميعا ما لا بد على من يهوى
من نكاحه. وقد اعني في ذلك في الايام وخرجت صعب هذا
المال، وقد رتب في ميراثه ٣١ - سمر سنة ١٨٦٩ - تبلغ - ٤٥٣٣٤٥٣ من
الفركات أي ما يساوي عشرة ملايين من اجناسه الاعلى (١٠٠)

و من مجموع ما اکتبت احکامه المتصره : هیئة السهمی ، وهو
یقدر بمجموع . . . ۱۸۰ من احمه ، الاحمدیه تقریباً ۱۰۰ من کرمات

(١) واليك اسردات ، كما جئت في ذلك

من الترميزات	الرقم	الوصف
٢٩١٣٣٠	١	مجموع الترميزات
٦٦٨٤٩	٢	مجموع الترميزات
١٤٦٢٨	٣	مجموع الترميزات
١٤١٨٢	٤	مجموع الترميزات
١٣٣٣٨	٥	مجموع الترميزات
١٥٤٧٢	٦	مجموع الترميزات
١٥٧٩٩	٧	مجموع الترميزات

لإدارة بمعية الصحة سون مع ٨٢٦.٠ من جهات لا عديرة
وكانت الشركة قد حصلت من مصادر متعددة على مبلغ ٣٠ ر. ر.
وربما، ورأى أن ترفع رأس المال بمقدار ١٠٠ ر. ر. من الفريكات،
وذلك بطرح سندات في الأكسب بـ ٣٣٣٣٣٣ ر. د. وقيمة سند
٥٠ فرنك، فائدة قدرها ٥ ر. وسبائك في مدى خمسة عشر عاماً، وبارت
هذه السندات، إلى أن تدخبل الحكومة لفرنسية، وأيدت العملية

وهذا بحرب الشركة، في سنة ١٨٧٠ عن سداد أرباح المساهمين، وحتى
الخمسة في المائة، وهي أحد الأدنى لدى صمته. لم تقم بأوفاءها، وبديجة
حدث عطف سعر السهم في النورصة. في سنة ١٨٧١ إلى ٢٠٨ من الفريكات
وطالب الشركة عرضاً جديداً بمقداره ١٢٠.٠٠٠ سند، وقيمة السند مائة
فرنك، فائده قدرها ٨. واستهلاك السندات في مدى ثلاثين سنة، بسعر
نفي صمد، ولي مصر، و قدره ١٢٥ فريكات للسند، وحصلت شركة بتخصيص
فرب ذهب بخدي عن كل طن من البصاعة

وكانت شركة تنوع ألا يقل التصاع إلى ثمر بماء عن مبيون من
في سنة ١٨٧٠، ولعلكن لم تتجاوز هذه البصاعة ٣٦٩ صا في عام
١٨٧٠، وهصلت في سنة ١٨٧١ إلى ٧٦١ من الألف، ورا. المصروف
عن الدحل في سنة ١٨٧٠ بمقدار ٩.٥٩ فريكات، وسمت هذه ارمده
في سنة ١٨٧١ إلى ٢.٦٥ فريكات، وعلولت لموون على كاليب
الانشاء

وتمما صاعف من حدة هذه الأزمة، استعمل بران الحرب في روميو
وورسا، وهي تلك الحرب إلى فتمت صهر فرنسا. وأطاحت بمرش مبيون
ثالث، وتعرض دي ليدس في احتياج اجتماعية عمومية، للصر من مبيون
المساهمين. ليدس رموه بالتصيب والاحتياج، وهددوه بالوس وشور،
ولم يقده إلا صديقه الاخيرى، سير داويل لانيح، عضو مجلس إدارة
الشركة

وحاول دى لسبس أن ينحو نخبه، وقد أوحى إليه صديقه لاجبيري، أن يلقى بعينه، وشركة قناة السويس، في احصاء حكومة إنجلترا، وعرض على وزير خارجية إنجلترا، لورد جرانفيل، في أبريل سنة ١٨٧١، أن يقبل نقل إدارة لشركة إلى لندن، وفي يونيو سنة ١٨٧١، تقدم دى لسبس بعرض أشد حرأة، وهو أن تقبل حكومة إنجلترا، أن تشتري هي والدول البحرية قناة السويس كلها، بما عليها من ممتلكات، بمبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية، مع التمهيد بدفع عشرة ملايين من ممتلكات سودا، وذلك لمدة خمس سنين، وللإسكس، وكادت هذه المؤامرة أن تتم، خصوصاً ونها وحدث تأييداً من لدن لورد «دري» ، ووزير خارجيته إنجلترا، وفي هذا، لولا أن حلاستون، ووزير خارجيته حرافيق، قد رددا، لعدم مشروعية العرض للاحر، الذي تقدم به دى لسبس، وفي خلال هذه المسرحية، اقترح ورد «فarrer» ، وزير لتجارة البريطانى، وضع القناة، تحت إدارة حنة «وردية»، وقال «سوف لا يلقى المشكلات والمتاعب، ما يلقى هذا الفريق الكبير، في شركة خاصة» .

Complications and difficulties would be endless so long as this great highway of nations remains in the hands of a private company (١)

وعلى اربعة من سودا في إنجلترا، سحرت من دى لسبس الحاش، وأهمته في ذلك على، من يقبل، ولو من حيث مبدأ، بيع القناة، وإنشاء إدارة دولية، في بلاده، ولشركة قناة السويس است إلا شركة مصرية، حاصه، لقوانين مصر وعاداتها، ومادى لسبس إلا وكيين موضوع من قبل الوالى في إدارة القناة، فبست به صفة تحونه عرض هذه الصنفه . على أن «سير آرنولد ولسون» الذي ذكر هذه التفاصيل في كتابه عن قناة السويس، قد وجه اتهاماً خطيراً إلى نائب «مضى»، والخبير اسماعيل،

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق، صفة ٤٥ .

فادعى لهم - عرضا على بريطانيا - أن تشتري القصة ، وذلك بواسطة قنصل
حائز في القاهرة . « حراس مستشرقون » لدى « الخ » حتى يحكموا هذه ، أن تقس
الصيغة ، وتردده فوق « رحين » ولكن وزارة جلالستون ، قد أصبحت
أدبها - ورثت أن تلك لعدي ليست بلا صيغة مالية ، وقد سافر دى بسبب
إلى لندن لمواصلة الحكومة بريطانيا في صيغة ، فرعى لورد حرافيل
محدث في الموضوع .

وبصيف سهر آربولد وئرن ، اللى تولى فصیحة دى لمیس ، بتلك
السلور ، قوله فى جرأة وقحة :

[illegible][illegible]

التعويضات المشددة لموظفي الشركة ، بتحصيل الرسوم طبقاً للائحة الشركة ،
ومع من يرفض ذلك من دحجوت نقابة ، وما على السفن التي لا تعصم للشركة
؛ لأن تسهر ، عبر رأس الرعاء الصباح ، كل ذلك كان له مانع الأثر على
الرأي العام الانجليزي .

وكان لدى لندس فاحراً في تحديه بقوى ولتظاهر بالخروج على القانون ،
فتبلا كتب لوني مصر ، يقول ، إنه يرفض الخصوع لسلطانه ، أو الاعتراف
بالقضاء المصري . وإذا اتعد ان الى صده إحصاءات قانونية ، فانه يصعب نفسه
تحت حماية فرنسا

□ □ □

كانت الحرب المصرية على حافة الخراب تام ، وقد سقطت الدولة تحت
وطأة الانجليز والارباب الأوربيين . وفي تلك الظروف ابرهية ، عبرت
السياسة البريطانية ، إذ وثب يهودي « سليمان دررائيلي » إلى كرسي
رئاسة الوزارة ، وكان وهو خارج الحكم ، يحرق شوقاً لحظف نقابة من مصر ،
وهو الحبر عوفع مصر الجعري ، وانهيمه بقعة . فقد أقام بمصر ردعا من
لوقت في مأكورة حينه ، وانصت محمد علي في قصره بشرا ، وكان مرص
خدماته على السطح لفتي . وحاول أن يكون من ربابه ، فحرق وسافر
إلى احتار ، وهناك شيد عتد ودهمه . وجرمه امراطورية فيكتوريا ،
وحصل من قاة لسوس الحبر لأسمي في بيت الامر طوري ، نظم أهلها ،
وكاسد شركة قعة سويس . وقد تعطلت شتت شتت ، على أرماتنا ادية ،
إذ طعت حمويه لصمغ لمرة بقابة في سنة ١٨٧٢ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٢ ،
ووص صافي أريج شركة ، إلى ٧١٠٠٠٠٠٠ من عريكات ، وارتفع
في السنة التالية حتى أنت شركة دفعت ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ من حساب
كوتوبت يونيو سنة ١٨٧٠ ، ودفعت في سنة ١٨٧٤ أربابا مدهف
١٠٠٠٠٠٠٠ مراكا ، وفي وقت نفسه بذاب مرسه تقيين من آثار الخراوة
الألمانية ، ودحج مع روسية في موصفت ، ساوله ضمن ما ساولته
حماية مصالحها في مصر .

وسمى كانت فرنسا تتيق من سكرتها ، كانت مصر ، عابرة حياض
 لأحاب وشيطين مرائي . وقد سعت ديون . ٩٨٠٠٠٠٠٠ من الخيوط
 لاخيارية . وتعرف كروم في احره ثمن من كسانه . مصر احدثه ، أن
 وفاة السويس كانت حراة مصر ستة عشر مليون من احييات . وكان
 الأحياء في مصر ، تأثرت في فلسطينية ، ووصل السلطان العثماني إلى
 حافة الانهيار في سنة ١٨٧٥ . وكان على والي مصر أن يسدد أقساط نفوائد
 لربوطة واخرافية ، فأمر ، طه به ببيع أسهم مصر في شركة القناة إلى
 عمه من اماليين غربيين ، أو أن يرهن هذه الأسهم ، للحصول على
 ورض جديد وما كان في وضع المرائين لغربيين غراضه ، فحدثت في عرض
 أن ، جميعهم ، ١٨ ، غير مراعاه الحكومة لمسيه ، وقد طلب استعدين
 أربعة ملايين من احييات ، وبنها كانت مساهمة عن أحمد ورد ، سرت الخبر
 إلى صحيفي اخباري في « فرديت حريوود » ، وكان بحرا محمدا
 « بول بول ماريت » ، وقد سمع الخبر من يهودي من المرائين ابدى ظهرت
 استخدام في مؤسسة ديون مصر ، وهو « هري اوسهم » لاخيارية ، وكان
 في الوقت نفسه من أصبح حريوود « ليدلي بيور » ، فطير « حريوود »
 الخبر إلى اللورد ديري . وزير خارجيه انجلترا ، في وزارة دزرائيلي .

وفي شهر مايو سنة ١٨٧٥ . كان ديري يولي قد أودع يهوديا مثله ، « دين
 رومشه » في باريس مسخرة في نفس في سمقة نقابة ، التي أخفق فيها
 من حسن ، مع فريد حراطين والكن لوف قس غير ، ورفض دي لستس ،
 عرض دزرائيلي ، وحدثت سحب فرصة مشترى أسهم مصر في الشركة ،
 م جميع يهودي وقت ، فترق ورد ديري إلى مجلس خلترا نافهرة ، برعة
 حكومة عبر في مشترى لسمقة في احد ، وعرض تمهيد أن يرهن
 لأسهم ، ورفض عرض . ولعب كل من بوير وإسماعيل صديق دهرهم ،
 له ارشود في حصولها عليها ، وتمت اعملية في سهوه ويسر ، وسامت
 الأسهم ، وحب في برعه صناديق مصححه ، نقلها طرد برطاني ، واستعملت

في مياه انجلترا معظرة عسكرية ، ودخلت حراثة ، حيث تمت إلى الآن .
وقد استردت انجلترا ، أكثر من ثمن الأسهم . إذ تعهدت حكومة مصر أن
تدفع لها ٥٠ ٪ من قيمتها ، مدة عشرين سنة ، لأن إسماعيل . كان قد تولى
عن فوائد الأسهم . تلك مدة في مقاييس اعتبارات أروعها من شركة قناة
السويس ، واستردتها شركة في ظل الاحتلال . بغير مقصد . ومنها تسرد
عن الاعفاء من الرسوم ائتمانية ، في عقد سنة ١٨٩٧ ، اندي تقدم الكلام
عنه .

وما أخصت الأسهم ، بين أرعدا منها قد سرق ، وأنها تبلغ ١٧٦٩٠٢
سهما خصمت قيمة لـ ١٠٤٢ سهما من مبلغ الأربعة ملايين جنيه الذي ارتضت
أن تدفعه حكومة انجلترا ، ومع ذلك فإن القيمة المدفوعة ، لم تدخل مصر ،
من سددت بالمراتب في الخارج حصص من فوائد قروضها .

وكسيرة مباشرة لهذه الصنعة . يودى ، ملكة فكتورية في صورة
للهدى ، ومع دررائيبي لقب لورد بيكوير فيد ، وولف رويشيد ، سمرة
قدرها مائة ألف من الجنيهات ، وكاب عمير ، حصوة حاشية حو حال
انجلترا لمصر (١) .

• • •

معاقبة عذر الأسهم في سنة ١٩٢٤

والعجيب أنه تقرر في القرارات أن تستهلك أسهم شركة سويلا بفرن
الاقتراع ، حتى إذا ما انتهى أجل الالتزام ، في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ،
تكون الأسهم كلها قد استهلكت .

وسكن لأسهم التي دخلت من انجلترا ، ود حسب حتى الآن ، وهذه
مخالفة خطيرة ، فوق أن عمية بيع الأسهم للحكومة الاجبرية ، في الأصل ،
كاتب عملية مريبة ، فترت بالعيش ولنديس ، ولصعب ولاحيث .

(١) حدد مر دامن الك في حر الأ . . . من هذا الت . . .

وأحظر من كل ذلك ، أن شركة ، مستحقت بالانقابات ، واستطاعت في غفلة ارمي ، وتأييد الاحتلال لبريطاني ، وتغير موافقة الحكومة المصرية أن تصاعف عدد أسهمها ، وذلك أن قسمت أسهم ستمين ، فصار حامل أسهم ، وسعره الأصلي خمسمائة فرنك يعمل ستمين وسعر السهم ٢٥٠ فرنك ، وهذه النعمة كانت في غاية الخشوع ، وما نتأج يستطيع أن يبيها المتخصصون في مسائل الأوراق المالية ، وعلى ذلك صار عدد أسهم الشركة ثمانمائة ألف سهم بدلا من أربعمائة ألف سهم .

محلل الأسهم

لا يمكن معرفة حامل أسهم شركة هاهن سويس بسهولة ، ذلك لأن الأسهم مدمية . وفيما عدا غدر لدى احتفظت به الحكومة لبرصانية نفسها تحت أقية بيت إنجلترا ، تعتبر الأسهم متداولة في سوق الأوراق المالية ، ومع ذلك تحمل كل سهم بعض عليه ماسواحد ، ولشأنه هو أن الكانوليت والقسس الفرنسيين يحملون نصف ككيرا من تلك الأسهم ، كما أن يهود قد اشتروا عدرا لايسهان به ، حصوص بعد أن وصل سعر السهم في البورصة إلى رقم حيولي ، وليس من ستمين مشتري أسهم هذه الشركة . ومعنوم أنه قبل اجتماع الجمعية العمومية بالاسهم ، يودع ستمين أسهمهم خزانة الشركة ، في باريس ، ويسلمون إيصالا بها . ولعلك لا يشتر كل المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية . وعلى ذلك فليس من سهل معرفة حامل الأسهم بسهولة . واهروفي حتى الآن هو أن سكياسة تحتفظ بعدد كبير من هذه الأسهم ، وقد شغل ليهود في السواب الأخيرة في شراء كل ما يمكن أن يصل إلى أيديهم منها .

ويوجد في التداول الآن ٤٤٦٧٩٦ سهم ، من بين ٨٠٠٠٠٠ سهم ، والباقي تحتفظ به حكومة إنجلترا في خزانة بيت إنجلترا

وقد نصت المادة ٦٦ من نظام الشركة الأساسي على استهلاك الأسهم ،
 «تدرج وطوال مدة الالتزام ، والأسهم التي تستهلك - تستبدل بأسهم تتمتع
 بعطى هامية ، وتعبر عملية الاستهلاك - بطريق فرعه - تمكيب الشركة
 الإداري باريس ، مرة في شهر ديسمبر من كل سنة . وفي سنة ١٩٤٤
 أوقفت هذه الفرعة السنوية ، ثم استؤنفت في ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وأحرقت
 بالنسبة للأسهم التي كان يجب أن تستهلك من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٥ .
 وبهم تتمتع بعطى لحده كل الحقوق التي لها من سهم لأصلي ، وفي عهد
 القائمة المعصومة وقدرها ٥ ٪ سنويا .

السرايا

عقدت شركة هاف سويس ، مد مولدا ، سلسلة من قروض ، وأنها
 في سنة ١٨٩٧ ، وأحرقها في سنة ١٩١٨ ، ولغت قيمتها ٤٣٩.٠٠٠.٠٠٠
 من الفرنكات الذهب .

وحين صلت شركة الاكتتاب في السداد لأول مرة ، ردت أن
 عطى حجر في مبرايته . ذلك معر الذي كان نتيجة حتمية لسوء الإدارة
 المالية ، وعدم معرفة أوجه صرف ، على وجه التحقيق ، وقد استمر
 دي لسيس الأموال التي حصل عليها من مصر ، وتلك التي جمعها من اكتسبوا
 في الأسهم ، وكاتب الشركة مهددة «فلاس محقق - بعد افتتاح بقية مشرة ،
 فحجب من الحراف والدمار وفي بي يان هذه سندات

١ سداد ١٨٩٧ - ١٨٩٨ ، فيه السد ٥٠٠ فرنك ، بددته قدرها

٥ ٪ .

مرحلت هذه السداد للاكتتاب . بترخيص من جمعية عمومية
 للمساهمين ، وذلك في أول أغسطس سنة ١٨٩٧ . وكاتب القيمة المعطوية
 مائة مليون من الفرنكات ، وذلك لانتهاء عملية إنشاء القدة . وقد عرضت

الشركة للجمهور ، في المدة من سعر سنة ١٨٦٧ إلى يوليو سنة ١٨٦٨ من هذه السدادات ٣٣٣٣٣٣٣٣ ، وهي سددت لحاذاها سعر خمسمائة فرنك للسند وعائدة قدرها ٥٠ ، واستهلك في مدى خمس سنة ، بطريق الاقتراع كل ثلاثة أشهر ، وقد بيعت سعر ٣٠٠ فرنك للسند .

وتم سدادها في سنة ١٩١٩ .

ب - سدادات لمدة ثلاثين سنة :

وعقد عرض آخر قيمته عشرين مليوناً من الفريكات ، بموجب قرار من جمعية لعمومية للمساهمين في ٢٠ يوليو سنة ١٨٧١ وكانت مركز لشركة لدلى وقتئذ عابدة في سوء والخصورة إذ عجزت لشركة عن سداد فائدة الأسهم المضمونة في عقد التأسيس ، كما عجزت عن سداد فائدة القرض السالف الذكر . وقد قسم بعض الجدد ، ومدته ثلاثين سنة إلى ٢٠٠٠٠٠٠ سند ، بسعر السند ١٢٥ فرنكاً ، وبندوة قدرها ٨ ٪ ، واستهلك السداد بمرتين لسحب بالقرعة . ابداء من سنة ١٨٧١ ، وقد فشلت الدعوة للاكتتاب فشلاً ذريعاً ، ولم يورع لشركة إلا أربع السدادات أي خمسين ألف سند ، ولكن أحد كبار مسمى شركة واسمه «حول ليمودي» Jules Lebaudy نقدها من الافلاس ، إذ اكتتب هذا الرأسمالي بمفرده في سبعين ألف سند أخرى ، واحتفظت الشركة بالتأخير ألف سند انتقائية ، وقد نارت في بدنها ، وألعب في سنة ١٨٧٩ ، حينما قررت عقد قرص جديد بعائدة قدرها ٣ ٪ .

وقد تم استهلاك سداد هذا القرض ثلثي في سنة ١٩٠١ .

ج - قرض عن الكوبونات المتأخرة

في سنة ١٨٧٤ ، أعطت شركة لأصحاب كوپونات متأخرة ، والتي لم تقدر على سدادها ، سدادات بمبلغ ٣٤ مليون فرنك .

د - سدادات الـ ٣ ٪ ، قيمة سند ٥٠٠ فرنك من سنة ١٨٧٩ إلى

سنة ١٩١٦ وطرح حُرْكة ثلاثة أنواع من سندات ، بمقدار ٥٠٠ فرنك
للسند ، بمائدة قدرها ٣ ٪ ، يدفع نصفها في أول مارس والآخر في أول
سبتمبر ، وشروط متنوعة ، وذلك فيما بين سنتي ١٨٧٩ و ١٩١٤

السوق الأول . ٢٦ ر. ٧٣٨ سدا ، تسدد في المدة من ١٨٨٥ إلى سنة
١٩٣٤ ، بطريق السحب ، بسعر متغيرة . ومقدار هذا القرض ٧٧ مليون
فرنك ، وقد طرحت السندات للاكتتاب ، طبقا لقرارات الجمعية العمومية
صادرة في ٢٨ مايو سنة ١٨٧٩ و ٦ يونيو سنة ١٨٨٢

النوع الثاني ٢٣٨ ر. ٩٦٤ من سندات ، وقد عرضت بأسعار تتفاوت
بين ٤٠ و ٤٠٥ من الفريكات ، وذلك في المدة من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٩٠٢ ،
وبلغت قيمة القرض مائة مليون من الفريكات ، وبذلك يصير السحب
السوي ، مدة ٧٥ سنة ، من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٩٦١ .

النوع الثالث عرض قدره ٣٠ ر. ١٨٥٠ فرنك مقسم على سندات قيمة
السند ٥٠٠ فرنك بمائدة قدرها ٣ ٪ ، وقد طرحت في المدة من سنة ١٩٠٩ إلى
سنة ١٩١٤ بأسعار تفاوتت بين ٣٦٠ و ٤٧٥ للسند ، على أن تستهلك في مدى
٥٣ سنة تنتهي في سنة ١٩٦١ ، واحتفظت الشركة بنفسها لحق في استهلاكها ،
قبل هذا التاريخ ، إذا رأت ذلك ، في أي وقت .

١ - سندات بحمائية فرنك بمائدة ٥ ٪ من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٨

وتمت عرض أخير عقده شركة قناة السويس ، وقيمة السند ٥٠٠ فرنك
بمائدة قدرها ٥ ٪ ، يسدد نصفها في أول فبراير ، والنصف الآخر في أول
أغسطس ، ومقدار هذا القرض ١١٩.٥٠٠.٠٠٠ من الفريكات ، وقد
طرحت المدفعة الأولى من هذا القرض في سنة ١٩١٥ بسعر ٤٥٠ فرنكا للسند .
وتنازلت لشركة عن المدفعتين التاليتين للحكومة الفرنسية اكتتابا منها
في سندات الدفاع الوطني ، وطرحت للجمهور في سنة ١٩٢٢ ، وقد أصدرت

الدفعة الثانية في أغسطس سنة ١٩١٦ ومقدارها مائة مليون فرنك بسعر
٤٨٤٥ فرانك للسند وأصدرت الدفعة الثالثة في فبراير سنة ١٩١٨ بسعر
٤٩٥ فرانك .

واحتفظت شركة نفق استهلاك هذه السندات «سحب بطريق التمرعة»
أو عتقها من المورصة ، أو سداها في أي وقت ابتداء من أول يناير
سنة ١٩٣١ ، على أن تم الاستهلاك في سنة ١٩٤٥ . وفعلا تم استهلاكها
في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٥ .



الفصل الخامس میزانیات الشركة

تتمتع شركة صدقة سوس ، حانة من ارحاء ، لانصاعها حالة أية مؤسسه في العالم ، فهي تعرف حرائث من اذهب ، بلا مقابل ، يوارى بعض مانحصل عليه ، وبهما أن بين هذه احقيقه بالأرقام ، من واقع سجلات الشركة ، وميزانيات التي شرعتها ، منذ ابتداء الاستقلال حتى الآن .

ويؤلف رأسمال الشركة الآن من ثمانمائة ألف سهم ، ويسدرون قيمة السهم بمبلغ ٢٥٠ فرنس من الذهب ، أي أن رأس المال مائتي مبيون فرنك من اذهب ، وهذا هو السبد نورد في ميزانيات شركة الأخيرة ، ويوجد من هذه الأسهم في التداول ٤٣٧.٠٠٢ سهم ولحق ومقداره ٣٦٢.٩٩٨ محوس في حراثة سب إختلر ، ومملوك للحكومة لبرطيه

ويستدور دخل لشركة الآن في العام اواحد ثلاثين مليوناً من جيهبات المصرية ، وهي لم تصل إلى هذا المركز طرفة ، ولكن مرت بمراحل مختلفة ، يهما أن ستعرضها في إيجار ، للتي صودا على مركزها على ، وليس إلى أي مدى مترحب هذه الشركة بحكومة ايجار ، حتى لتكاد تصبح مرتنا من فروعها

سأ نعت الشركة على أزماتها ، وانتاعنها الذي ، في سنة ١٨٧٥ ، إذ كان في ميزانيتها فائض من الربح ، بعد الوفاء بالتزامتها مختلفة ، وطف سظام الشركة لأساسي ، الذي صدر به فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، بقررن بورع صافي الايراد ، بنسبة ٧٠٪ للمساهمين الأصليين . وتعال الحكومة المصرية ١٥٪ ، وهي حصتها المقررة نص ورمز الالتزام ، و ١٪ للمؤسسين ،

الذين سيأتي الكلام عنهم . و ٣ - حساب ي ٦ . لأعضاء مجلس لإدارة
و ٧ / العمل لشركة وموظفيهم للإمداد والمعدات ، مما سيأتي الكلام عنه .
وفي هذا البحث ، نواجه مشكلات أهمها :

أولاً - بيان صافي الأيراد لدى صاحبه ، فالأعمال التي
تقوم بها الشركة ليست أعمال بيع وشراء ، سهدف مخاطرة السوق ، وتحتفل
الربح أو الخسارة ، ولكن إيرادتها عمدة عن رسوم نفرض وأموال تجي ،
فكيف يستطيع أن يعرف صافي الأيراد الذي سيحده شركة ربحا ، وما لدى
يخبر لها أن تحصد ، من الدخل لعام ، وما لدى لا يجوز لها أن تستعده
من هذا الدخل ، من استعدته بتأدية مخصص لتدوير ، أو تعقود ، يكون
مسئولة أمام المستحقين وندرم برده إليهم ؟

ثانياً - من هم هؤلاء الذين سيمسهم شركته مؤسسين ، وتدفع لهم
ونورثهم ومن تلقوا الحقوق عنهم بشرة في البنة ، وهل هذا الدخل
صحيح أم باطل ، وفي حالة الغلط ، ما هو حكم لهؤلاء ؟

ثالثاً - ما لدى حري ، حصته حكومة انصرية ، وقدرها ١٥ من
صافي الدخل ، وما نصيب الحكومة انصرية من إيراد القدة ، وسنته بالنسبة
ما تحصل عليه الشركة ، وبالنسبة لما تحصل عليه حكومة إنجلترا ، وماذا
حصرت مصر ، وماذا أصابت مالبا من قبة السويس

ولذلك ربما بحاجة لتحليل مركز الشركة مالي ومبرايها ، قبل أن
تتعاون تلك المسائل الدقيقة ، التي أورد لها تفصيل لدى .



تتألف ميزانية الشركة ، من عنصرين :

أولاً - تكاليف لقدة ، ونواحيها . فيما ندعيه الشركة نفسها .

ثانياً - اخرد *inventaire* ، مما فيه الدخل وانصرف ، وصافي
الايراد .

أما عن كالييف نقابة . فقد مضى شركته طفا لمدة ٦٠ من نظام
الأساسي ، على النحو الآتي :

حجر وتظهير بالكر اكاله ونفس ورده	٢١٨٠٦٥٦٠٠٠	مربط ذهب
أرضية بورسعد (حو حرا الأمواج)	١٤٢٠٩٠٠٠	» »
أرضية السويس (حواجر الأمواج)	١٢٤٣٠٠٠	» »
قواعد مصعتين للصخرية	٧٢٣٠٠٠	» »
عمال إصافية	٦٣٨٣٠٠٠	» »
مصر ريف عمومية	٤٥٠٧٨٦٠٠٠	» »
متنوعات	٤٠٠٠٠	» »

٢٩١٠٠٠٠٠

أرباح المساهمين	٦٧٠٠٠٠٠٠٠	» »
تقارب ممال وعوائد استبداد وحيد	٧٥٠٠٠٠٠٠	» »
	٤٣٣٠٠٠٠٠	» »

و طرأ مارة لليل ان تقدم نكبي لاصهار المعب بلعش ، وإلا فمعنى
فوقهم مقارب عمومية ، ورضافة مبيع نص إلى حوالي ستة وأربعين مليوناً
من الفرقكات الذهب أي بضعة ملايين من الحببات بعد مقدرات ويسمى
مصاريف عمومية ، وفيه عفت هذه الملايين ، وكيف يجوز أن نجعل هذا
بدل المصحة ، وهو مبلغ ثلاثة أضعاف ما يقع في أرضية مبدى بورسعيد
ولسويس ؟

و كثر من ذلك ، فنصح تكرار هذا العمل ، وإلا فمعنى من مصاريف
عمومية ، ومتنوعات ، وقد وضعوا في بدل متنوعات أربعة ملايين من الفرقكات
لذهب ، وهو مبلغ لا يستهان به ، وما هي تلك المتنوعات ؟

وبعد كل هذا أتت حوالي ٦٧ مليوناً من الفرقكات لذهب سموها فوائد

المساهمين ، و ٧٥٠ مليوناً من الفرنكات الذهبية . هو الأهم تكاليف من
و قد أمد سداداً ومرداً ، والكلمة الأخيرة تحمل على . من الرتبة ١٠
ولو ختمت هذه المراتبة . لتبين أن الشركة لم تنفق على القارة ومداخيل
أكثر من . . . ٢٥٠٠٠ من الفرنكات الذهبية

وقد حصلت الشركة من استغلال . طبقاً لحكم ، مليون ثلاث على
مبلغ ٣٣٩٠٠٠ من الحبيبات المصرية ، وهو بوارى ، معه ، مصرية
٠٠ ٨٤٠٠ من لفرنكات الذهب . وشجوع ما يرد على سبب من
حرارة الحكومة المصرية قد بلغ ٩٧-٠٠٠ ٣٥٢ ٨٢٧٧ من الفرنكات الذهبية ،
أي أنه تجاوز ما أنفقته الشركة ١١

وقد ضايفت شركة ، تلك الأكلان . في ادعائها ، المدعى لني أعفتم
في عمل تجديس ، وكأس تعيد . في هذه الأرقام كلما مكثت أموالاً
في هذا السبيل ، وفي ٣١ - سمر سنة ١٩٣٤ ، قدرت تكاليف القارة وادعائها
بمبلغ ٩٥١ مليون من فرنكات ذهب ، وعاد يصددها بغير ، إن
الرقم المشار إليه يتألف من ٢٠٠ مليون فرنك ذهب ، رأس مال الشركة ،
٤٢٣ مليوناً حصلت عليها في فترات مختلفة ، لا فراض وصرح سددت
في الاكتتاب ، و ٣٢٨ مليوناً أنفقها بما حصلت عليه في دخل السوي ،
وعملت الشركة منذ الفلايين في عملتها حرارة الدولة المصرية ، وم
تذكرها فقط في ميرايتها

وللكلام عن العصر نشأ في ميرات ، وهو الذي بين المدعى
والمصرف ، بين بحث في سنة مراح . من واقع ميرايات الشركة

في المرحلة الأولى من سنة ١٨٧٠ إلى نهاية سنة ١٨٨٣

في مدافعتهم هذه ، إلى أن تمت سيطرته الحكومة البريطانية على
الشركة ، في أعقاب الاحتلال

() الأرواح إلى سرده . في ١٠ . مائة من ١٠٠٠ الشركة . ومن
مطوع . مع السيرة ، وصحة حساب الشركة . « كرمين من ميرات و » بدون
« شركة قناة السويس »

الدخل (الوحدة ألف فرنك فرنسي)	المصاريف (الوحدة ألف فرنك فرنسي)
رسوم مصانع ٤٩,١٤٢	مصاريف إدارة ١٥,٢٥٢
» ركاب ١١,٤٣٥	(في ألف فرنك ذهب)
متنوعات ٣١,٦٣٩	نفقات تزارت ٢٣,٤٨٩ فرنك فرنسي
المجموع ٩٥,٢١٦	» حصة ٣٠,٩٧٤
	» رخص ومياه ١٣,٣٢٠
	» فوائد سندات ١٦٩,٠٨٨
	» حصص الذهب ١٢١,٥٢٧
	» احتياطي ٦,٢٣٥
	» ربح فائض ١١٨,٤٨٣
	» مجموع ٤٩,٣٩٠

وخصص إلى نفقات مع حق على رأس المال في مبرية سنة ١٨٧١ وهو ١٢,٢٣٢ فرنكا ذهباً ، ثم احتفظت شركة تحت مال Funds special تنوع ٢,١٤٨ لتتجه مجموع بوارى الدخل لكلى وهو ٤٨,٣٠٦ من الفروقات الذهب .

ويجب أن يلاحظ أن عدد خاص بأرباح المساهمين الأصليين ، وهو بصفة ٥ من قيمة سهم الأصلية ، هو ٥٠ أرباح ، المتعممون ضمن عقد تأسيس الشركة ، وهو يحسب ضمن مصاريف ، في مبرية شركة ، وأما لربح الدائن فهو صافي لربح ، وقد بلغ في ذلك المرحله ١١٨,٤٨٣ فرنكا ذهباً ، ووزع كالاتي :

المعممون نسبة ٧١ (٢٤) ٨٤,١٢٢ فرنك ذهب
من هذا الحكومة اعلنت
حصة الحكومة المصرية نسبة ١٥ ١٧,٧٧٢ فرنكا ذهباً
(بيعت للشركة بمديونية من سنة ١٨٨٠)

»	»	١٦٨٤٧٠٠٠	١٠ / ١٠٠	الذين سموهم مؤسسين بنسبة
»	»	٢٣٧٠٠٠	٢ / ١٠٠	مجلس الإدارة بنسبة
»	»	٢٣٧٠٠٠	٢ / ١٠٠	معايش العمال والموظفين بنسبة
»	»	١١٨٤٨٣٠٠٠		المجموع

وكان نصيب السهم من الربح يخصص في سنة ١٨٧٥ بمقدار ١.٨ من الفرب الذهب ، وسع في سنة ١٨٨٣ أى بعد لاحتلال مباشرة ، وأهم ثوب إيراد الشركة في تلك السنة ، هي حركة المصانع ، وقد سعت في سنة ١٨٧٠ بالطن المتري ١٣٧٠٠٠ طناً ، وفي سنة ١٨٧٢ وصل هذا الرقم إلى ١٠٠ ر ١٦١ طناً ، وفي سنة ١٨٨٠ بلغ ٣٠٥٧٠٠٠ طناً ، وفي سنة ١٨٨١ وصل إلى ١٠٠ ر ١٣٧ طناً ، وفي سنة ١٨٨٢ ارتفع إلى ٥٠٠ ر ٧٥ طناً ، ووصل في سنة ١٨٨٣ إلى ٥٠٠ ر ٧٥ طناً من الأطنان وكانت سنة للمصانع الانجليزية من تلك المحولة ٦٩٤ / ١٠٠ في سنة ١٨٧٠ و ٧١٨ / ١٠٠ في سنة ١٨٧١ و ٨٢٩ في سنة ١٨٨١ و ٨١٣ في سنة ١٨٨٣ ، وقد قلت اعتباراً من استراليا في تلك الفترة قدرا كبيرا مع ٢٦٠٠٠ طناً في سنة ١٨٧٨ ٤٨٩٠٠٠ طناً في سنة ١٨٨٣

المرحلة الثانية من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩١٤

منذ سنة ١٨٨٤ ، لم تعد إدارة الشركة في القارة ، وفقاً على شركة دي سيمس الاستعمارية ، من حيث تحت حكم حكومة إنجلترا المحتلة ، بنى طوصتها في تعبير حارها لإداري . تم كمن اوصاية لريعية كما طوصتها في خفض الرسوم لحساب أصحاب شركات الملاحة البريطانية ، وادعت إنجلترا أنها تحمل العبء الأكبر من الأسهم ، وأنها لذلك تفعل ما يحلو لها (١) .

١١ ربيع المجيدة ١١١ من كتاب سير آرنولد وسور ، سنة ١٩٣٩ في القاهرة والمناظر والمقتبل طعة سنة ١٩٣٩ .

وفيما يلي جدول بين أرباح الأسهم ، انصوبة بسسه ٥٠ مصفاة إليها
الفنص ، وذلك في مدى ثلاثين سنة ، مع ملاحظة أن الأسهم ، كانت في تلك
المدة ، معفاة من أية ضريبة .

رسم المرور عن الوطن الصافي	أرباح لسهم الواحد		السنة
	بالدينار	بالليرة	
١٠٥٠ ليرة ذهب	١٧٧٣١	٨٨٦٥٧	١٨٨٣
» » ١٠٠٠	١٧٧٤٥٠	٨٧٢٥٢	١٨٨٤
» » ٩٥٠	١٧٠٨١	٨٥٤٠٥	١٨٨٥
» » »	١٥٠٦٧	٧٥٣٣٥	١٨٨٦
» » »	١٥٠٦٦٥	٧٨٣٢٥	١٨٨٧
» » »	١٦٨٩٦	٨٤٤٧٨	١٨٨٨
» » »	١٧١٧٩	٨٥٨٩٤	١٨٨٩
» » »	١٧٣٥٠	٨٦٧٥١	١٨٩٠
» » »	١٧٤٣٠	٨٧١٥٠	١٨٩١
» » »	١٨٤٧٣	٩٢٣٦٦	١٨٩٢
» » »	١٨٠٧٥	٩٠٣٧٣	١٨٩٣
» » »	١٨٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٨٩٤
» » »	١٨٥٠٠	٩٢٥٠٠	١٨٩٥
» » »	١٨٥٠٠	٩٢٥٠٠	١٨٩٦
» » »	١٨٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٨٩٧
» » »	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٨٩٨
» » »	٢١٦٠٠	١٠٨٠٠٠	١٨٩٩
» » »	٢١٦٠٠	١٠٨٠٠٠	١٩٠٠
» » »	٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٩٠١
» » »	٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٩٠٢
» » ٨٥٠	٢٥٠٠٠	١٢٦٠٠٠	١٩٠٣

ومن المعلوم ، المتقدم يقين أن لسهم الواحد حق اقتداء من سنة ١٩٠١
ربحا صافيا قدره خمسة وعشرين في المائة في سنة ، وبذلك بدأت لشركة

تطبق الاتفاق لدى أبرمته مع حكومة إنجلترا ، من وراء ظهر الحكومة
المصرية ، « بعد مسد قانون » و ملك خفصت الرسوم تدريجيا حتى تنزل إلى
خمس فربكاه ذهب للمصرين و جاء من لخدمة « وقد سعى رئيس مجلس إدارة
شركة وفندق سعيد حيث « لدى الحكومة بربطه « بتقارب عن شرط
خفصت الرسوم « اشترائه « ولما سئلت المحجة الاستشارة برضاية «
وافقت على طلب شركة « وقررت أن يوضع شرط جديد مفاده أن
كل خفص في الرسوم « يجب أن « بقا زيادة في الخصة التي توزع على
المصريين « « « رنولد ولسون (١) » أن حكومة إنجلترا
قد أخذت في سنة ١٨٨٣ « « تمسك بالصفة « « « « «
« « « في سنة ١٨٧٦ « « « ستخرج جدا « « « « « سنويا في أعمال
التحسين « « « « « لا تشريفة « « « « « « « « «
«
هذا أن حكومة إنجلترا « « « « « « « « « « « « «
الأول العادية « « « « « « « « « « « « « « « « «
أي اعتبار آخر .

وَمَا يَلِيَّ مِنْ مَعْنَى مَهَارِيفِ التَّحْقِيقِ ، فِي مَعْنَى الْمَعْنَى .

رقم	مقات التحصيل	النسبة المئوية من الدين
١٨٨٤	١٨٩٣	٩٢٦٥
١٨٨٤	١٨٩٤	٣٢٦٩٧
١٩٠٤ — ١٩١٣	٨٢٢٥١٥٩٠٠٠	٨٢٢٥٢

ومن الخوارج المتفرقة: بصرى، سقطت في امدّة من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٣، كانت في ٤٠٠ من سبلي ١٨٨٤ و ١٨٩٣.

وقد نذرت عروته الملاحه ابريطحة مدينه ، يدى الحكومه مرطديه .
مسترة على حصص الرسوم . وقد جاء فى تقرير مجلس هذه المرفقة بمسمة ١٩٥

(١) مير أدبيلہ ولد نور : الرحيم السابق ، م ١١٧ .

ما نصه « تناول مجلسكم في تقريره السنوي ، في الثلاثة أعوام الأخيرة ،
 المراحل المختلفة من دار بناء شركة قناة السويس . في موضوعات
 (١) عرض رسوم مرور بقناة السويس ، على المساحات المقتضية حثيثا
 (٢) عدم ارتفاع اعمامه تشكيل جزء من قناة السويس (٣) زيادة
 الباهظة في الأرباح التي وزعت على المساهمين . خلافا لاتفاق لندن ، المزمع في سنة
 ١٨٨٣ ، بين هيبو شارل دي سيس . وأصحاب السفن البريطانية » .
 وأرسل عرو . لندن ، الملاحه . ك . مؤرخا في ١٥ مارس سنة ١٩٠٤ إلى
 وزارة التجارة البحرية . وجاء فيه « في سنة ١٨٨٣ . كانت سنة الرسوم
 التي تدفع عن مرور في قناة السويس . إلى ما ربحه ، من إيجار لنواحر ،
 أقل مما هي عليه الآن . ومن الممكن أن تدفع سفينه نتي تحمل ثمن حجريها
 إلى ميناء من موانئ الواقعة شرق القناة ، نصف دخلها . وتكون ربع مكافئتها
 كرسوم مرور بقناة . وقد اختلفت « لاندداون » Lansdowne وزير
 خارجيه ، عما اشكوى عرو . من رايها . واجتمع رعاها ، في ٩ فبراير
 سنة ١٩٠٥ ، للدراس الموقف ، رفعت وزير خارجيه اعتراضا على زيادة الملاحه
 بلندن كتابا مؤرخا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٥ . وجاء فيه

« فيما يتعلق بالملاءمة بين ثمن ربح بقناة ، ورسوم المرور ، أرحبوا بإحاطتكم ،
 أن ربح سيس في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، أدى - بشرطه في وصفا حكومة
 صاحبة اجازة بحرية ، يتضمن عدة عروض من جانب المسيو
 « دي سيس » ورسوخ من « ساجو » هذا « ش » في ثلاثي عشرة نقطة ، التي
 « يتألف من الاتفاق ، لاتعدو أن تكون وجهات نظر مصوب يحققها لادارة
 « القناة مستقلا » .

« ومما كانت صيغة ذلك الاتفاق ، فقد استغنى رئيس مجلس إدارة
 « الشركة كذا لجه لندن في سنة ١٩٠٠ ، وافق الرئس والمجلس ، وهم ثمنوا
 « لظروف الأصليين ، ورأوا ملاحا « أن السد لك من من الاتفاق المشار إليه ،
 « والقدر أن كل زيادة في الربح عن ٢٥ . تترك تحصيلها في الرسوم ،

« إلى أن تصل إلى خمسة مراكات مصر ، هذا شرط شديد الوطأة ، ولا يجوز
« التمسك »

« وطبقا للحل الذي قبله أعضاء مجلس لإدارة المصافيون ، يجب أن
« يسلق كل تحقيق في الرسوم زيادة في ربح الأسهم ، ولا يرى وزير خارجيه
« انجلترا ، أن هذا الحل يخالف المصالح البريطانية ، إذ أنه يقرى شركة ،
« باحراء تمسينات ، يكون من شأنها زيادة المحولة امارة بقضاء ، وهو الأمر
« الذي لم يتضمنه الاتفاق الأصلي » .

وتنشيا مع سياسة حكمه امار . اصغرت عرفة الملاحة سدن ، لأن
تدعى وتسم دن اتفاق سنة ١٨٨٣ . المسمى بـ « ربح سدن » ، لم يمكن
بلا وعورا ، وأن الشركة لها حق قانوني في أن تعرض عشرة مراكات كرم
مردود عن نقل من البصاعة ، ومع ذلك ، فإن وزارة الخارجية البريطانية
بالفرمان الصادر من والى مصر بالتردد لشركة ، لم تذكر ما اذا كانت عشرة
مراكات ذهب ، أو فضة أو ورقا ، وكلاء « شرط ألا يتجاوز » ، تعيد
بأحد خمس الرسوم ، وقد درجت عرفة الملاحة البريطانية بسدن ، على معاجة
لأمر مع الشركة بالطرق الدبلوماسية ، وذلك لمعاداة الأرمات الحادة ، إذ
فرست حكومة انجلترا مشيئتها بصورة عليه ، كما حدث في السنوات ، ١٨٧٣ ،
و ١٨٨٣ و ١٩٠٤ و ١٩٣١ ، ففصل المساهمون الفرنسيون .

وباستعداد لما تقدم ، أن الحكومة ليراضييه ، وسفير أدق ، ووزارة
الخارجية البريطانية ، هي صاحبه يد نصيب في هذه المسألة ، وأن هذه
الحكومة ، تقدم مصاح ملاحين الاخير ، انديس يكملون بقده سيعفرتها على
هيئات لشرق . ووجرات المستعمرات ، على نصيب حكومة ليراضييه
في أرباح الأسهم ، وبهم أيضا أن حكومة انجلترا قد ساست أن الفصل
في الخلاف هو فرمان الزام الشركة ، وبالتالي يكون الحكومة المصرية ،
هي المراجع الأخير ، في تقرير قيمة الرسوم . وهذا يكون لمراكات ذهب
ثم فسه أم ورقا ، ولا يجوز أن تخفى الرسوم بغير موافقتها ، لأنها إذا كان

كما يجوز الانحياز ، قد نائب التحقيق كندا . إلا أنها هي التي تنص في كل
سنة ، على حدة ، وضعا للاستشارات في تراها . ومع ذلك ، عفت الشركة
وحدود الحكومة المصرية ، ولم ترجع إليها قط .

والحدود التالية ، بين أرباح الأسهم . في ائدة من سنة ١٩٠٤ إلى سنة
١٩١٣ :

اسم	حصة السهم		رسم المرور للطن الواحد بالفرنك
	١٩١٣	١٩٠٤	
١٩٠٢	١٤١	٢٨٢	٨٢٥
١٩٠٥	١٤١	٢٨٢	٨٢٥
١٩٠٦	١٤١	٢٨٢	٧٢٧٥
١٩٠٧	١٤١	٢٨٢	٧٢٧٥
١٩٠٨	١٤١	٢٨٢	٧٢٧٥
١٩٠٩	١٥٠	٣٠٢	٧٢٧٥
١٩١٠	١٥٨	٣١٦	٧٢٧٥
١٩١١	١٦٥	٣٣٠	٧٢٧٥
١٩١٢	١٦٥	٣٣٠	٦٢٧٥
١٩١٣	١٦٥	٣٣٠	٦٢٧٥

ومن تلك الأرقام ، يتبين أن ربح سهم قد ارتفع حتى بلغ ٣٣ / من
قيمته ، ولم تكن تحفص الرسوم نفس النسبة .

• • •

في المدة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩١٣ عفت إيرادات الشركة
٢٢٢٠٠٠٠ ٢٨٦٧ من لفريكات ، ومن واقع ميراثيات الشركة ، يتبين أنها
أنفقت على الوجه الآتي :

مصاريف الإدارة ٩٣٧٥٥٠٠٠ من لفريكات ، ومصاريف قسم
التراخيص ٥٣٣٤٣٠٠٠ فرنك ، ومصاريف الصيانة ١٠٥٩٢٩٠٠٠ فرنك

والأراضي وبنية الخ نفعت بتقديتها ٣٨,٤٦٥,٠٠٠ فرنك ، فتكون العقبات
 لاجتماعه في تلك المدة قد بلغت ٢٩١,٤٩٢,٠٠٠ من سندات وبقاى وقدره
 ٢,٥٧٥,٥٣٠,٠٠٠ فرنك على حدة الأسهم و سندات و حقه طلب به الشركه
 احتياطيا ، ونقسمه هذه المبلغ على رأسمال شركه وقدره مائتي مليون فرنك
 تكون الشركه قد حققت في هذه فترة وحدها أرباحا بلغت أضعاف

رأس المال اثنى عشرة مرة

المرحلة الثالثة من سنة ١٩١٤ - ١٩٣١

وبما لاشت فيه أن يراد لفظة ، قد حط في سنوات الحرب العالميه الأولى
 من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ - كما يظهر من الجدول الآتي

السنة	الوراء الصافي والوحد ألف مل	١ - فرد ٢ - ٥ ٣ - ١٠	٢ - ٥ - فرد ٣ - ٥ ألف فرنك	نصف الأسهم عن احد الصافي	حصة السهم في لأ نقد	السنة المذكورة
١٩١١ الى ١٩١٣	١٩,٥٤٥	٢٧٥	١٢٨,٩٨٥	٢,٦٣٥	١٦٥	٣٣
١٩١٤	١٠,٤٩	٣٩٣	١١٧,٣٠٧	٣,١٣٥	١٢٠	٢٤
١٩١٥	١٥,٢٦٦	٢١١	٩,٢٨١	١,٠٥	١٢	٢٤
١٩١٦	١٢,٣٢٥	٢٨٣	٧٦,١٢	٢,٨٠٢	٩٠	١٨
١٩١٧	٨,٦٩	١٤٢	٦١,٠٧٦	١,٤١٥	٦٥	١٣
١٩١٨	٩,٢٥٢	١٠٦	٧٩,٣٤	١,٠٥٠	١٩٢	٢٠
١٩١٩	١٦,١٤	٥٢٨	١٣٦,٠٧٠	٥,١٦٤	٨٥٠	٣٨,٤ ورق ٢٨,٦ دعما

ويتضح من الجدول المتقدم أن ربح تساهمين في سنوات الحرب ، لم تنقص عن ١٣ ، وهي أسوأ سنة ، ووصلت إلى ٣٣ . في سنة ١٩١٤ واما في سنة ١٩١٩ فقد حسب الفائدة سعر بورق فبلغت ٣٨٤ ٪ وسعر الذهب بلغت ٢٨٦ . إذ كان سعر الفريث لورق مائة الفريث الذهب في سنة ١٩١٩ سنة ٧٤٦١ ، ولم تتوقف الحركة في القضاة طوال سنوات حرب ناهيه الأولى ، إلا يوما واحدا ، وقد كان حل ما تحمله السفن غنادا حريا ، وتموين حيوش حيفا ، عرب ، وقوا ، عسكريه . وفي سنة ١٩١٩ ارتفع عدد المسافرين بدرجة محسوسة ، وذلك بسبب عودة البحارين إلى أوصهم . ويلاحظ أيضا أنهم أنادوا بعودة امرور إلى مكاتب عليه في سنة ١٩٠٣ . ١٩٠٥ . ليحكموا بالتساهمين ربحا لا خسران . وقد بلغ متوسطه في المدة من ١٩١٤ إلى ١٩١٩ سنة ٢١٧ . سعر الذهب ، وقابل على بيان عمليته لشركة . عن هذه الحرب

المصروفات (بالفريث الذهب)	الايرادات (بالفريث الذهب)
الوحدة ألف فريث ذهب	الوحدة ألف فريث ذهب
إدارة ١٧٠٦٨٣	رسوم مصانع ٥٦١-٩٤
ترانزيت ٣٢٠٢٥٨	مسافرين ١٦٠١٧١
صيانة ٣٤٠٧٦٩	أخرى ١١٠٨٨٩
رخص ومياه ... الخ ١١٠١١٦	المجموع ٥٨٩٠١٥٢
فائدة سيدت ١١٠٠٦٥	من ملة ، كتبت وسه ٥٩٠٣٩١
حصه لأسهم ٨٤٠٢٧٨	ايراد أملاك ١٠٥٣
احتياطي ٢٧٠٠٠٠	موازد أخرى ١٢٠٤٩٢
فائض الربح ٣٥٠٢٣٣	من الاحتياطي الخاص ٦٠٥
تابع ما قبله ٥٠٨	تابع ما قبله ٦٠
المجموع ٦٦٨٠٦٥٠	المجموع ٦٦٨٠٦٥٠

وقد حظت لفرنس الورق « نسبة لسعر الذهب في تلك المدة » وكان توزيع
فائض الأرباح كالآتي :

ف	٢٤٨٨٠٨٠٠٠٠	المعمور بنسبة ٧١ ٪ من الربح
»	٥٢٨٠٥٦٥٠٥٦٥٠	شركة المدينة التي اشترت حصة مصر
		١٥ ٪ من الربح
»	٣٥٨٠٤٥٨٠٠٠	المؤسسون ١٠ ٪ من الربح
»	٧٨٠٠٨٠٠٠	مجلس الإدارة ٢ ٪ »
»	٧٨٠٠٧٠٠	معاش لعمال والموظفين ٢ ٪
د	٣٥٨٠٤٣٣٨٠٠٠	المجموع ١٠٠ ٪

وفي نصف الثاني من سنة ١٩١٩ . ونصف الأول من سنة ١٩٢٠
استعفت الحركة العالمية . واستمر الحال كذلك . إلى أن بدأت الأزمة
الاقتصادية العالمية في حريف سنة ١٩٢٩ ، وتثرت الحركة ملاحية في القارة ،
تبعاً لذلك .

وقد بلغت حموة نفس المدركة ، نقابة في سنة ١٩٣١ أكثر مما كانت عليه
في سنة ١٩١٢ نحو خمسين في المائة فقط ، وكانت في سنة ١٩٢٩ أكثر
من سنة ١٩١٢ بنسبة ٦٥ ، وفي سنة ١٩٣٧ مع الانخفاض عما كانت
عليه الحركة في سنة ١٩٢٩ إلى ١٥٣ ٪ .

وقد حققت الفرنس الفرنسي . وفي يلي بيان عدد لفرسكات في اجنيه
الاسرائيلي من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٧ .

اجنيه الاستريلي في سنة ١٩٢٠ يساوي ٥٨ ر ٥٢٧ ف ، وفي سنة ١٩٢١
يساوي ٥٠ ر ٩٠ ف ، وفي سنة ١٩٢٢ يساوي ٥٤ ر ٦٠ ف ، وفي سنة ١٩٢٣
يساوي ٧٥ ر ٦٦ ف ، وفي سنة ١٩٢٤ يساوي ٨٥ ر ٢٧ ف ، وفي سنة ١٩٢٥
يساوي ١٠٢ ر ٥١ ف ، وفي سنة ١٩٢٦ يساوي ١٥٢ ر ٧٦ ف ، وفي سنة ١٩٢٧
يساوي ١٢٣ ر ٨٦ ف .

وعلى ذلك يورد في بي بي جدولاً خاصاً ، بإيراد الشركة ومصرفاتها ،
في ميزانيتها في لمدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٧ ، مع ملاحظه أن الوحدة
في كل حانة من حانات هذا الجدول تمثل ألفاً من ليريكاب .

الإيرادات	١٩٢٠ ١٩٢٣	١٩٢٧ ١٩٢٣	المصروفات	١٩٢٠ ١٩٢٣	١٩٢٧ — ١٩٢٣
سوم بضائع	٦٢٣,٦٦٣	٧٥٩,٨٣٣	الإدارة	٣,٨٩١	٤٧,٣٦٨
مسافرين	١٢٣,٣٠٥	١٠٠,٥٧٢	مصاريف	٥٠,٦٢٥	٥٢,٥٥٧
أخرى	٧,٨٥٨	٦,٣٥	أصناف	٦٦,١٠	٦٧,٠٤٣
مجموع	٦٢٣,٨٢٦	٧٧٦,٧٢	ملاط ومياه الخ	٢١,١٩٩	٢٥,٢٨
خفيف رأسدين	٤٢,٥٤	٨٥,٢٤٨	فوائد سندات	٦٩,٨١٤	٦٧,٥٤٢
ملاط	٤,٩٤	٤,٢٥٤	حصة مساهمين	٥٧,٩١	٤,٣٢٤
زاد أخرى	٧,٥٩٨	٧,٥١٣	احتياطي	٢,٣	٢٩٤,٠٠
ذمة رأس المال	٥٥٤,٧٣٠	١,٧٧٤,٢٧٠	فائض الربح	٧٢٩,٦٢٧	٢,٠٥٤,٨٧٩
مصلحة	٥٠٨	٣,٧٣٥	ما قبله	٣,٧٣٥	٣,١٥٢
مجموع	١,٢٥٧,٨١١	٢,٦٥٢,١٤٠	المجموع	١,٢٥٢,٨١١	٢,٦٥٢,١٤٠

ووزع فائض الربح كالآتي :

١٩٢٧ — ١٩٢٣

١٩٢٣ — ١٩٢٠

(الوحدة مقدرة بألف ليريكاب)

١,٤٥٨,٩٦٣

٥٣٢,٢٣٥

استأجور ٧١ /

٣٠٨,٢٣١

احصية لنى ناعتها للحكومة ١١٢,٤٤٥

المصرفية ١٥ %

المقاول إنهم مؤسسون ١	٧٤٩٠٦٢	٢ ٥٤٨٨
مجلس الإدارة ٢	١٤٩٩٣	٤١٠٩٨
الموظفون والعامل ٢٪	١٤٩٩٢	٤١٠٩٩
المجموع	٧٤٩٠٦٢٧	٢٠٥٤٨٧٩

وقد ذكرنا في صحيحه ٢٦٧ من هـ كتاب - أن شركة قامت بعبئة مالية جديدة في سنة ١٩٢٤ إذ قسمت سهم سهم ، فصار سعر سهم ذي القيمة وثلاث مئتين وخمسين قرشاً وذلك على أساس سعر الذهب في سنة ١٩٢٤ .

وبعد فحص القوائم السابقة - الذهب يساوي ٢٩٢٥ من الفريكات الورق (فريكات الجديد يساوي ٣٩١٨ سنت . ونخيه يساوي ١٢٤٢١٣ فريكات جديدة) ، وابتداء من سنة ١٩٢٨ سارت حسابات الشركة على أساس لفريكات الجديد . ولكن طلت الشركة تدفع فائدة لسدادات سعر الذهب ، فقدرت مبلغ ٩٦٢ مليون فريكات جديدة . ودفع ر . هـ . لشاشة كأرباح في الأسهم بالفريكات الجديد حتى سنة ١٩٣١ ، وفي تلك السنة قسمت المحاكم المحتسبة تدفع القائمة على أساس قاعدة الذهب ، وقد صدر بهذا الخصوص حكام في ١٨ يوليو و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ . وكذلك دفعت أثمان الأسهم المستهلكة بسعر الذهب .

وفيما يلي بيان ميزانية الشركة من سنة ١٩٢٨ — ١٩٣٢

الارادات (الوحدة ألف فرنك حديد)	المصروفات (الوحدة ألف فرنك حديد)
رسوم مصانع ٤٨٨٢٧٧	الادارة ١٧٧٢٠٧
» مسافرين ٦٦٩٨٣	القرايت ٣٥١٣٧٥
» أخرى ٣٥٠٥٥١	الصيانة ١٧٢٠٨٥
مجموع ٤٩٨٥٠٢٤١	الأملاك والمياه الخ ١٦٧٢٧٤
توزيع أسماك ١٧٦٩٣٧	قرايد التذات ٢١٥٧٧٠
مكسب من فروق العملة ٢٦٠٧٦١	حصى المساهمين ١٢٩٠٥٢٠
إيراد أملاك ٢٠٦٠	حصى ٤٣١٠
إيرادات أخرى ٥١١١٤	فائض ارباح ٣٢٨٥٠٥٩٢
من الاحياطي ٦١٤٤٠	ما قبله ٤٠٥٣٩
ما قبله ٣١٥٢	
المجموع ٥٣٣٤٢٥٤	المجموع ٥٣٣٤٢٥٤

وورع فائض الربح كالاتي ، والوحدة ألف فرنك ، من الشركات الجديدة :

للمساهمين ٣٣٣٧٧١٢٣٣ ، وبشركة اندية ٤٩٢٨٣٩ ، وابن سمون مؤسسين ٣٢٨٠٥٥٨ ومحس الادارة ٦٥٧١٢ و للموظفين والعمال ٦٥٧١٢ .
 وبقر ما دفع لأعضاء مجلس الادارة كمكافآت في خمس سنوات بمبلغ ٥٢٩٠٠٠ حبيب انجليزيا وذلك معاه أن مكافؤ لعضو الواحد وصلت في كل سنة إلى مبلغ ٣٣٠٠ جنيتها انجليزيا

وقد انتشت الشركة في السنتين الأوليين من تلك فترة ، وخفضت في سنة ١٩٢٨ خمسة وعشرين سنتيم من ارسوم المقرر فصار الرسم سعة فرنكات ذهب عن الطن ، وحقته في سنة ١٩٢٩ أقل عشرة سنتيم ، أي ٦٩٠ فرنكا ذهبا ، ثم خفض إلى ٦٦٥ من الشركات الذهب عن الطن اعتبارا من أول

سبتمبر سنة ١٩٣٣ ، وقد استغنى الأرملة الاقتصادية الحالية ، واستمرت
شكوى أصحاب السهم . حتى - سم إلى سنة فربكان ذهب اعتبارا من
أول نوفمبر سنة ١٩٣١ . وقالت الشركة إن هذا التحصيل ليس إلا إجراء
مؤقت ، ثم تمت لوائحتها على هامر ساريا إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .
وفي بلى جدول بين نسبة من ربح المساهمين ورسوم - في تلك الفترة

السنة	حصيل مساهمين		رسوم المردود
	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
١٩٢٨	٥١٠	١٣,٥٥	٤١,٢٢ /
١٩٢٩	٥٣	١٠٧,٦١	٤٣,٠٤ %
١٩٣٠	٥٤٥,٦٧	١١٠,٢٨٠	٤٤,٣٢ %
١٩٣١	٤٦٦,٦٤	٩٤,٧٥	٣٧,٩٠ %
١٩٣٢	٣٨٩,٠١	٣٨,٠١	٣١,٦٠

في المرحلة الرابعة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٦

منذ سنة ١٩٣٢ وصفت شركة أنوار ميرايديتها ، ترتيب الآتي

١ - حساب دائن :

(أ) حصيله الأعمال المالية ، النخعة من توصيف بعض أموال شركة
في عمليات مختلفة .

(ب) الأموال التي تحصل عليها الشركة من جهة الأملاء ، المشتركة ،
عنا في ذلك حصتها في الأراضي التي تناع بمس القعدة .

جـ رسوم المرور لأغلي من سفن و المسافرين - والرسوم الملحقة
كرسوم الارشاد والسحب والرسو - وتأجير لأوش والآلات
عائمة - وإيجار أرضية ميناء بورسعيد وهكذا .

(د) الإيرادات الاضحية ، من تأجير أراضي - وبيع مياه بحس القناة
وسفن المارة بالقناة - وتأجير كراكات وخدمات وديف للعبور ،
وعمليات مختلفة

٧ حساب مدين .

() لأغلي لاحتياجية Les charges sociales ويدخل فيها
اسهالات الأسهم وهو تدفقات ائتمنة الأنوع ، ومهاش أسره
ورسوس على لسدس - الاغلي تدفعه بحكومة المصرية .

(ب) المصروفات ، وتتضمن ما نفقه على الموظفين وخدمات ، وخدمات
الادارة والاستعمال ، والمصروفات العامة ، وخدمات استعمال
مختلف مروع نشاط الشركة .

وفي بلى حدود من موارد شركة ائتمنة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة
١٩٤٥ ، وواحدة في هذه الأرقام أسره قرب :

المخرج الكلي	من حساب	المصروع	صورت ختري	حسابه	أصول الشركة	أصول المستطعة	حسابه راسم	المسألة
٨٩١,٥١٢	٤,٥٣١	٨٨٦,٩٨٣	١٢	١٧,٣٩٥	١٣,٤٠٤	٨٥٦,١٦	١٩٣٣	
٩٠٠,٠٧٨	٤,٩٤٨	٨٩٥,١٣٠	١	٢١,٨٠٤	١٣,٥٦٠	٨٦,١٦٥	١٩٣٤	
٩٣٢,٣٥٧	٤,٥١٠	٩٢٧,٧٤٧	٦	٢٢,٥٨٣	١٤,٨٦٢	٨٩٢,٢٩٤	١٩٣٥	
٩٨٨,٤٦٦	٢,٣٥٣	٩٨٦,١١٣	-	٢٤,٥٨٩	١٤,٨٣٥	٩٢٦,٧٨٩	١٩٣٦	
١,٤٥٢,٨٨٦	٤,٢٠١	١,٤٤٨,٦٨٥	-	٦٩,٧١٦	١٢,٤٨٦	١,٣٥٥,٢٧٨	١٩٣٧	
١,٧٧٩,١٥٩	٤,٨٨١	١,٧٨٤,٢٧٨	-	٩٢,٣٠٢	١٢,٣٠٠	١,٦٥٩,٩٤٣	١٩٣٨	
١,٤٩٤,٧٥١	٣,١١٥	١,٤٩١,٦٣٦	-	٣٥,٧٦٧	٣٣,٨٤٩	١,٤٢٧,٠٢٢	١٩٣٩	
٧١٦,٣٩٣	٢,٥٧٩	٧١٣,٨١٢	-	١٧,٥٣١	٣٨,٨٣٢	٦٤٧,٤٤٥	١٩٤٠	
٦٢٧,١٢١	-	٦٢٧,١٢١	-	٢١,١٢٣	٦٠,٢٥٨	٥٤٤,٧٤٠	١٩٤١	
٦٤,٣١٣	-	٦٤,٣١٣	٣٣	٢١,٦٠٢	٨٨,٧٣٠	٥٢٩,٩٢٨	١٩٤٢	
٩٢٢,٧٩١	-	٩٢٢,٧٩١	٨٧٦	٣٧,٣٦٠	١١٤,٤١٦	٧٨٢,١٣٩	١٩٤٣	
١,٤٧٧,٩٨٠	-	١,٤٧٧,٩٨٠	٦١٧	١١٥,٤٤٥	٩٨,٤١٢	١,٢٨٢,٩٩٦	١٩٤٤	
٢,٦٧٧,٥١٠	-	٢,٦٧٧,٥١٠	٥,٥٤٤	٦٧٩,٩٣٨	٦٧,٣٨٧	١,٩٨٤,٦٤١	١٩٤٥	

وتشتمل حصصه الرسوم ، رسوم مرور البواخر ، والمسافرين حتى سنة ١٩٥١ . ورسوم مرور المراكب الصغيرة ، وأما الموارد المتحققة أو الإضافية ، فتشتمل إيرادات الشركة من الأملاك المشتركة ، وإيراداتها من عمليات المالية التي تقوم بها كتوظيف أموالها في عمليات أخرى . وما كانت تحصل عليه من الحكومة المصرية ، حتى سنة ١٩٤٧ ، لقاء سارها عن خط ترام بورسعيد ، الاستماعيلية .

وكان المورد الإضافية ليست ذات أهمية ، ولكنه رسوم مرور . وفي عشر سنوات سابقة على آخر من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٨ ، لم تجدر حصصه هذه الموارد ٥٨ . ولكنه مجموع إيرادات الشركة ، ثم ارتفعت هذه النسبة في سنوات لاحقة لعلية شابه حتى سبع في سنة ١٩٤٢ ، ٨٧ . وأدت هذه الشركة من نشاطها في ذراع العمل لاصافيه ، كالفلوت ، وسحب السحب ، برشخ الآلات ، وإمدادها من آلات الخ ، . كانت في أغلب هذه الأعمال تشتمل على فواتير الاحلال البريطانية . وبع موسط يرد رسوم مرور في امداء من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٨ . ولكنه لايراد شركة لكلى ٩٤٩

الموارد الأخرى

وأما موارد الأخرى ، المتحققة . أو الإضافية ، فتتألف من :

- (١) بيع المياه ، في مدن لقده ، وتلسمين بنى ترسوس أو بندق حلق ، وهذه أهم العمليات لاصافية في أوقات سيم .
- (٢) إيرادات الأملاك خاصة ، وما تحققة شركة من أرباح في أشغال مختلفة تقوم بها لحساب الغير .
- (٣) دخل شركة من الأملاك المشتركة .

وترجع الزيادة في البد الأول الخ من مياه الشرب ، لزيادة عدد السكان في منطقة القناة ، وقد ردت شاحنة شركة في هذا الغرض ، أثناء الحرب ، لأنها كانت تقوم بتعبير القوات البريطانية في منطقة القناة ، في هذه المياه الشرب .

وكذلك وضعف الشركة ورشها من سلعها ، كما سلب أدائها ومعداتها وجهازاها ، كما سلبت للحريه ، اربطية أثناء الحرب العالمية الثانية ، واشتعلت حياها لين هار ، وحصلت على ما كانت تحود ، بريطانيا ، التي كانت تقدر الأحمور بمخصص مشيقتها ، ومن غير مراعاة أو لحظ ، ومع ذلك حققت الشركة ربحا لا يستهان به ، كما بين أحد وثائق التالية ، وفي أثناء الحرب ربيع إيراد الشركة من الأملاك المشتركة بسبب حابة علاه وإرهادع الأسهر

وتسعى بسبب تراجع الشركة من الموارد الاضافيه في متوسط عشر سنوات السابقة على الحرب من مجموع إيراداتها ١٠٥٧ .

وأما موارد شركة من العمليات المالية التي تقوم بها ، منها أبواب أهم استغلال واستثمار النقص من رأس المال في عميات أخرى ، و زيادة التي تحياها من فروق أسعار عمية ، و شركة بارء في سوق الأوراق المالية ، وما كانت تحصل عليه من الحكومه بتمويله حتى سنة ١٩٤٧ فاستدعت بعض الديون ، كدين السكة الحديد .

وبلغت سنة إيراد شركته من هذه العمليات المالية بالقيمة للامرد الكلي ، في عشر سنوات أسبق على الحرب ٣٢٥ .

والحدود التي بين استغلال شركة بقية ومواسها من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٥ .

(الوحدة ألف فرنك)

الفرق بين المجموع ٢٠١٠ هـ صافي دخل لقاء	مصاريف لاسملاية وقفا (ادارة ونصوص)			رسوم المبرور			السنوات
	المجموع (٢٠١٠)	صنف بحدف	حرف	المجموع (١٩١٠)	رسوم ملحقه، إرشاد ورسوم وحلا	رسوم مبرور حلياء عن لاسملاية والصافى دخل	
٤٦٧ ٢٢٧	١٥٦ ٢٥	٨ ٦٦٩	٧٦,٣٦٧	١,١٢٤,٤٧٦	٨٠,٥٩	١,١٦٦,٤١٣	١٩٢٩
٨٨٧ ٢١٧	٢٤٦,٧٦	٨٣,٥٥	٧٣,٦٥١	١,٢٤٢,١٢٣	٦,٢٩٦	١,٢٠٣,٧٨٧	١٩٣٠
٧٥١,٢٥٦	١٣٩,٦٨٦	٦٦,٣٢	٧٣,٣٦٦	٩٣٧,٢٤٦	٦,٧٣٧	٩٣١,٣٠٥	١٩٣١
٦٧٤,٣٩١	١٢٥,٨١٨	٦٢,٥١٨	٦١,٣٠	٨٠٢,٢٩	٥,٢٢٨	٧٩٥,٩٢١	١٩٣٢
٧٣٨,١	١١٨,١٥٩	٥٧,٢١٥	٦,٢٤٤	٨٥٦,١٦	٤,٢٤٩	٨٥١,٩١١	١٩٣٣
٧٣٩,٦٧	١٢١,٣٩٩	٦١,٢٣٥	٥٩,٨٩٦	٨٦٠,١٦٥	٤,٣١٩	٨٥٦,٢٤٦	١٩٣٤
٧٦٦,٣٠	١٢٥,٩٦٥	٦٦,٢٦٥	٥٩,٤٩٩	٨٩٧,٢٩٤	٤,٥٥٦	٨٨٧,٧٧٨	١٩٣٥
٨ ٦٢,٢٢١	١٢ ٣٦٨	٧٥,٢١٥	٦٢,٢٥٣	٩٤٦,١٨٩	٥,٢٢	٩٤١,٥٨٥	١٩٣٦
١,١٢٤,٣٥٩	٧١,٤١٩	١١,٤٢٩	١٠,٣٢٣	١,٣٥٥,٢٧٨	٧,٥٨٣	١,٣٤٧,٦٩٥	١٩٣٧
١,٣٦٩,١٩٨	٢٥٩,٧٥٥	١٥٧,٨٢	١٤١,٩٠	١,٦٥٩,٩٤٣	٩,٥٣٩	١,٦٥٠,٤٠٤	١٩٣٨
١,١١٩,٧١	٣١١,٢٥٤	١٦٤,٢٢٢	١٤٧,٩٦١	١,٤٢٢,٢٤	١,٢٥٦٨	١,٤٢١,١٥٦	١٩٣٩
٣٨٧,٣٣	٧٠,١٢٢	١٤٥,٣٥١	١٢٢,٧٨٥	٦٢٧,٤٤٥	١٢,٥٢٥	٦٣٧,٩٢٠	١٩٤٠
٣٠٦,٦٣٣	١٠٥,٧	١ ٢١١	٩٨,٨٣٦	٤٤٥,٧٢٠	٣١,٣٤٨	٥١٤,٣٩٢	١٩٤١
٢٥٨,٣٥١	٢٣١,٥٥٧	١١٤,٧٥٢	١١١,٨٠	٥٢٥,٤٤٨	٤٦,٥٦٨	٤٨٣,٣٨٠	١٩٤٢
٥٢٧,٧٨	١٣٥,١٦١	١٢ ٥٦	١١٥,١٠	٧٨٢,٢٣٩	٤٨,٥٢٨	٧٣٣,٧١١	١٩٤٣
٥٤٥,٣٠٥	٣٨٧,٦٥١	١٢٢,٣٣١	١٢٥,٣٦	١,٢٨٢,٩٩٦	٤٦,٥٦٨	١,٢٣٦,٤٢٨	١٩٤٤
١,٥٧٤,٣٧٢	٤١١,٢١٨	٢١٨,٢٥٥	١٨٠,٢٤١	١,٥٨٤,٢٦١	٤٣,٢٤٩	١,٥٤١,٣٥٢	١٩٤٥

المصروفات : وهي على نوعين :

(١) مصاريف الاستغلال في أعمال القضاة الأصلية ، من موطعين ، ومصاريف إدارة وغيرها .

ومصاريف الاستغلال في الأعمال الاضافية .

والمصاريف العامة .

وبعد بالمصاريف العامة في مديرية الشريعة ، عن نفقات مكاتبها بريس ولندن ونيويورك (الآن) ومكاتبها سورسعيد والاجتماعيلية ووكالاتها بالقاهرة ، ومصاريف عامة أخرى .

وبعدت بمصاريف استغلال القضاة وملحقاتها ، في المدة من سنة ١٩٢٩ ، إلى سنة ١٩٣٨ ، تبين أنها بلغت في المتوسط ١٥٠٣ ، من المدخل الذي يتلقاها ألا وهو رسوم المرور .

وأما مصاريف الاستغلال في الأعمال الاضافية ، كصيانة المبانى وأعمال العدائين والطرق ، وكثيرة ما تزيد على ما يسره هذه المروءة . ولكن الشريعة حقت أرباحا من الأعمال التي قامت بها لحساب خلفاء العرب ، في احزاب عديدة الأخيرة (١٩٣٩ - ١٩٤٥) . وكان الميزان متعادلا تقريبا بالنسبة لعماليات المياه .

على أن شركة قامت بحساب نفقات تربطية دُعِمَ بمصاحبه ولم تحسبها شأنها حكومة الحلفاء . فعدت هذه نفقات عن احزاب التي حصلت عمارتها فوق أرض مصر ، وما تم خصوص هذا الملف بعد حتى الآن ، من قبيل الأسرار ، التي لم يستطع الوقوف عليها .

٢ - تكاليف لقروض ورأس المال وتقدير سعر الذهب ، على أسعار مذهب اجارية في لندن ، واستمرت لشركة تجارية في هذا السند على قاعدة ذهب حتى بعد سنة ١٩٣٥ . وهي السنة التي بدأت مد تاريخها في عهد عبيد مصر . وقد ارتفعت لقوائم المصروفة من الشركة في سنوات الحروب

لسبب توقعها عن استهلاك السداد والأسهم ، وكتم مضي الز من قلب أسلاف
الشركة هذا الخبير من ، وقد انتهت السداد ذات لفائدة بأربعة ٥ / ٠ ،
وذلك اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

الحالة المالية ، من واقع تقارير مجلس الإدارة

في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥

تولفت اجتماعات الجمعية لعمومية الساممين ، في سبوت احرب ، ثم انعقد
الاجتماع لعادى السابع والثمان في باريس في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وجاء
في تقرير مجلس الإدارة سوى . بين عن احده لادله . ستهد بالاشارة إلى
الحكم الذى صدرته محكمة الاستئناف احتشاء شركة ، في ٢٦ فبراير
سنة ١٩٤٥ ، والذى مستكرهه في بعض . مع . تسده بحث شركة المدفع
بالذهب (١) .

وجاء في تقرير أن شركة ، في مدة احرب . رأت نفسها مضطرة لأن
تدعى ، وتنفص سرده محسوبة جدا ، أعمال لصيانة والاصلاح معتاد
أجرائه في هذه . وكذا رصد أموالا احتياطية ، تنفق في هذه
الأعمال في الوقت المناسب . رعاية في قرنته من اعمداد لهذا تعرض حالة
علاء لأسرار ، وفي بي بين هذه الاعداد . أنى الاضواء من مبرانيات
السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٢ :

في سنة ١٩٤٠ احيطى قدره ٧٦٨ ٥٤٣ من الفرقكات . وهو
ما يورى ثلاثة ألف من الحيات .

وفي سنة ١٩٤١ احيطى قدره ١٨٦١٥٣٦ من الفرقكات أى
ما يساوى ستائة ألف من الجنيئات المصرية .

(١) تقرير الشركة المطوع ، لغة الفرنسية ، ص ١٥ ، ص ١٦ .

وفي سنة ١٩٢٢ مبلغ ٤ ١٦٢٩٢٣ ر. شى بمائة ألف من الجنيهات
المصرية .

وورد تقرير دي. موحرا عن احوال ب. ليه . في شكل من السواب
المذكورة ، وذلك :

في سنة ١٩٢١ ١ دخل الاجمالي ٧١٣٨١٣٩٦٥ من مركات ، معر
قدره ٩ ٧٧٢٥٧٨٩٠ مركات ، شى ناكتر من خمس في المائة مما كان عليه
الحال في سنة ١٩٣٩ .

وقد هبط اير - الشركة من العمليات المالية الى اعطاد توظيف رهوس
مواها فيها مبلغ ٨٠٢٢٩٠٣٩٣ مركات

بيد أن الأعمال الاضافية في تقوم بها الشركة ، كمشاع لورش ،
قد عادت عليها بزيادة قدرها ٥٠٣٤٦٠٢١٣ من مركات عن سنة ١٩٣٩ .

وقد بيعت نفقات الاستغلال في محلف عم - لشركة في تلك سنة
٣٢ ٧٢٧٠٥ مركات شى بزيادة قدرها ٤ ٢٢٧٠٠٠ عم نفقته في سنة
١٩٣٩ . وذلك بسبب ارتفاع سعر الذهب ، في سوق الأوراق المالية .

وقررت الشركة أنها حسرت في تلك لسنة مبلغ ١٣٠٦٧٠٠٠ مركات ،
ويجب أن يؤخذ هذا البيان بتعفظ شديد .

في سنة ١٩٤١ ١ الدخل الاجمالي ٩ ٨ ٦٢٧٠١٣ مركات معر عن
العام سابق قدره ١٠١٧٠٥٢٢٨ مركات ، وبلغ العجر في الأعمال المالية
٦٩٤١٣٧٧١ مركات وزيادة في دخل الأعمال الاضافية قدرها ٢٩٣٨١٥٠٢
مركات .

ولمعت مصاريق الاستغلال في ذلك الاحتياطي الذي تقدمت الاشارة
إليه ٥٢٧٠٩٩٧٠٩٩٨ من المركات .

ولم كانت الشركة قد رصدت لأعمال عينة في تقوم بها مستقبلا

احتياجاً قدره ١٠٨٫٦١٥٫٣٦٠ ليرة، ويدون الشركة قد صعبت
مصرفاتها إلى حد كبير، وقد ردت خسارتها مبلغ ٧١٫٨٧٦٫٩٧٨ ليرة

في سنة ١٩٤٢ الدخل الاجمالي ٩١٧.٣١٢.٦٤٠ من الشركات تنقص قدره ١٥٧٩١.٣١٦ عن لعام السابق ، ولكن ارتفع دخل الأعمال الاضافية بمقدار ٢٨٢٩٥.٥٨١ قرنكا .

وقد رت الصاريب الاجالية ، بما فيها الاحتياطي الذي اقتطع لتلك سنة وهو ١٦٢٩٢٣٠٤٠ فرنكا (٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري) بجمع ٧٧٢٩٣١٢٣٥٧ فرنكا .

والكن رأسمال شركة المقول والعقارى ، والذى قدر في مبرانية ٣١
ديسمبر ١٩٤٢ مبلغ ١٠١٦,٢١٢ ر قد ارتفع في سنوات المدكورة بمسح
١٠١٦,٩٨٦ ر ٥٤٠ ر ، وذلك برصد بعض أرقام في حدود ثمانى واثمات .
ورصدت الشركة عن ثلاث سنوات المذكورة ، في الاحتياطي لموجهة
ديونها كالمبالغ التى تدفع لحاملى الأوراق المالية ، حتى كان قد توقف
ستهلاكها مبلغ ٨٠ ر ٨٤٦,٣٢٥ من الفريكات .

وقدر المحر في سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٣٢٦١٨٣٤٠ من الفريكات واستند إلى ما قيل في اجتماع الجمعية العمومية المذكورة من أن هناك محراً في حساب الثلاث سنوات ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ اقترح بحسب الإدارة عدم دفع فائدة الأسهم لثلاثة وقدرها ٥ : ، ولا استهلاك الأسهم بقي كان يجب سحبها ، وقدرت المبالغ المطلوبة عن هذين السنين بمقدار ٤٢٣٦٦٧٣٤٥ فريكا . وذلك على أن تكون هذه المبالغ بمثابة دين تدفعه شركة لمستحقيه من أول ميزانية رابحة .

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ لم تكن الشركة قد فرغت من اعداد ميزانية
سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ، ولكن جاء في تقرير مجلس الادارة انه متعاين
مقديما .

و جاء في التقرير أن المسألة التي تتوقف عليها موارده المالية ، هي مسألة
 لعمدة التي تجرى على أساسها دفع تكاليفات ، وكان مجلس الإدارة إن
 مقروصات حارية منه ومن الحكومة المصرية ، التي ستتخذ قرارا بهذا
 الخصوص ، أنه حين يصدر القرار ويكون مريضا ، فإن شركة ستطيع
 أن تجرى على سياستها التقليدية ، وهي تخفيض رسوم مرور حيا ، يرتفع
 الريح ، هذا مع ملاحظة أن الرسوم في سنة ١٩٢٥ لم ترد عما كانت عليه قبل
 الحرب الأخيرة بأكثر من ٣٩ ٪ .

الجمعية العمومية في ٩ يوليو سنة ١٩٤٦

في بيان الحالة مابيه ، اندس و . في تقرير مجلس إدارة شركة
 قناة السويس ، للجمعية العمومية لاسمدين . في اجتماعها ثامن و ثمانين ،
 في ٩ يوليو سنة ١٩٤٦ ، أقرت شركة ، حاجا مسألة اندفع بالذهب ،
 وكانت مسألة مسائل في شئونها المالية ، في اثنا عشر ، وسع من ذلك
 في الفصل التالي .

و بعد ذلك ، جاء بالتقرير موخر عن مبرانية لشركة في سنوات ١٩٤٣ ،
 و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ ، وفيما يلي أهم بيانات التي تصممها الموحر اشارة إليه .
 في سنة ١٩٤٣ بلغ الدخل لعام ١٦٢٠٧٩١٠٢٢٢ من الفريكات ،
 بزيادة عن العام السابق ٢٨٢٢٧٨٠٢٢٥ من فريكات ، وغلبت الشركة هذه
 الزيادة الكبيرة بارتفاع في حصصه رسوم مرور . إذ سئف انظام الحركة
 الملاحية في القناة ، منذ شهر يونيو سنة ١٩٤٣ كما أن الشركة وطعت
 أموالها في عمليات قصيرة الأجل ، وحفقت ربحا ، لاس من ، من أشغال
 ورشها العمومية .

وبما ارتفع دخل شركة عام ، هبطت نفقات لاستغلال ، عما كانت
 عليه في سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٩٠٢١٩٠١٣٠٠٠ فريكات .

وعلى الرغم من أن الشركة حصلت من اندحل لعام تسعة مئة ألف جنيه احتياطي لأجل أجرة عمل صيانة وترميم التي كانت متوقعة ، من قبل ، وقد قررت أن الدحل يريد عن المصروفات مبلغ ١٧٣.٢٧٣ر ٣٠٠ فرنكا ، وأنها بذلك تستطيع أن تعطي عجز ثلاث سنوات السابقة ، وقدره ٤٦٣ر ٦٠.٥١٥ فرنكا ، ولتلقى وقدره ٦٦٠ر ٦٦٧.٨٤ احتياطي للتأمين والمصروفات غير المنظورة .

سنة ١٩٤٤ - مع اندحل لعام ٣٩٣ر ٩٨.٢٧٧ر ١ فرنكا زيادة قدرها ٢٣١ر ١٨٩.٥٥٥ فرنكا عن عام السابق . وبلغت الزيادة في رسوم المرور وحدها ٩٩٢ر ٧٥٦ر ٥٠ فرنكا ، وفي عمليات توطيف المال فائض ١٨٣ر ٥٨٥.٨٨ فرنكا . ونقصت حصصية الأعمال الإضافية بمبلغ ٤٩٤ر ٨٤٣ر ٣٣ فرنكا عن العام السابق .

وأما المصروفات فقد سبب ٣٧٥ر ٢١٣ر ٣٧ زيادة قدرها ٨٩٥ر ٨٩٥ر ٨ فرنكا عما كانت عليه في سنة ١٩٤٣ . وذلك بسبب استئناف الشركة نشاطها على أوسع نطاق ، وبسبب ارتفاع الأسعار . ولكن الزيادة في الدحل عن المصروف ، وهي ١٦٧ر ٥٦٧ر ٧٧ فرنكا ، قد أدرجت في اعتماد التأمين والمصاريف غير المنظورة . كما فعلت الشركة في العام السابق .

سنة ١٩٤٥ - كان اندحل لعام ٧٤ر ٥١٠ر ٢٦٨٧ فرنكا زيادة عن العام السابق قدرها ٩٨١ر ٥٢٩ر ٢٠٩ر ١ أي أن الزيادة وحدها كانت أكثر من مليونين من الجنيهات المصرية !

وكانت الزيادة في رسوم المرور وحدها ٨٠٨ر ١٦٤٤ر ٧٠١ من لفرنكات ورجحت شركة من عمليات المالية ٢٨٤ر ٨٠ر ٣٢ فرنكا ، كما رجحت من فروق العملة ، بغير أي جهد مبلغ ٥٥٣ر ٩١٢ر ٢٨١ . ونقصت حصصية الأعمال الإضافية كدورس مبلغ ٨٤١ر ١٦٥ر ١ فرنكا .

ووصلت لمصاريف لاجابية مع ٨٧٧٢٤٤ ر ٩٩١ فرنكا .
والكن اريادة في نقات الاستعلاا نفسه وكذ الادارة وصلت إلى
٧٣٧٠٣٧٥ ر ٢٢٨ من الفرركات ، وهذه اريادة نشأت عن ريادة أسفار انواد
الأولية لتي تستخدم في أعمال لصاية ، وكذا نفقات ترميم آلات الشركة
وعتادها .

وقد اعتمدت الشركة من مبلغ ١٠٣٣٩ ر ٤٢١٦٩٩٦ وهو مقدار ريادة
لدخول عن لمصرف في تلك السنة ، مبلغ ٢ ر ٧٦٩٠٧٦٩٠ للمع ما تأخرت
الشركة عن سدده خاملي الاسهم مد سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٥ ، والبق
وقدره ٣٧٧ ر ٦٥٣٠٣٨٠١ حول إلى مد لتأمين والمصاريف غير المطورة .
١٥٠

وفي كشف الجرد المؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، قدرت شركة
رئسهاها الثالث و لمقول مبلغ ٣٠٨٠٨٣٨٠٥١٨ من الفرركات ، وهذا
تقدير تحكيمي محض ، إذ رفعت الشركة في دفاتها أعمال انساني والأدوات ،
مدعوى أن تلك الأثمان قد ارتفعت في السوق العامة .

وأما رأس المال لسائل ، الذي تملكه الشركة وهند فقد قدر بمبلغ
١٦٦ ر ٢٦٨٠٣٧٥٠ فرنكا فكتبه راد في ثلاث مسوات سالفة الذكر
عقدار ٩٥٩ ر ٢١٧٠٢٥٧١١ فرنكا ، وذلك نتيجة تكديس أموال في سود
الاحتياطي المختلفة ،

في السنوات الأخيرة

يكتفي بصرب الأمثال ، لسبب الأرقام الخيالية ، نتي وصلت إليها أرباح
الشركة في السنوات التالية للحرب .

سنة ١٩٤٨ (١)

بلغ الدخل العام عن سنة ١٩٤٨ مع - ١٠٤٢٣٠٤٣٥ ر ٩٩٩٣٥٠ فرنكا ،

(١) الإجماع لمحاكمي والكسب جمعته بمو سنة له من مارس في ٢١ يونيو
سنة ١٩٤٩ ، نشرة الشركة رقم ٢٣٨ ر ١٥٠٢٥٠ / ويوم سنة ١٩٤٩ .

زيادة قدرها ٠.٠٠٠ ر ١٣١٨ عم كان عليه الخُل في سنة ١٩٤٧ ء
و كانت المصر وظائف ٥٩٥,٨٢٦,١٠٧ ر ٦٩,٠٠٠,٠٠٠ زيادة قدرها ٣٣٤,٨٢٧,٠٠٠ ر
فرنكا عن العام السابق .

و ذكرت الشركة في تعليل أسباب هذا الارتفاع ، تغيير سعر عملة ر د
أنه في المدة من ٣١ يناير سنة ١٩٤٨ إلى ٣١ ديسمبر من سنة المذكورة ؛
كان اجية المصرى يساوى ٤٩٢ فرنكا فصار يساوى ٨٩ ر ١ فرنكا

كما أن حصيلة رسوم المرور ارتفعت بمقدار ٤ . كما أن شركة بعد
هوط الفرنت ربحت في فرق لعمته ٢,٥٣٢,٤٧٨,٠٠٠ ر من نفقات .

وبسبب هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع نظري في المصر و
وبما بين بيان تفصيلي للدخل والمصرف طبقاً لما جاء بمراجعة الشركة

المصروفات :

أولاً — الأعباء الاجتماعية .

سدادات سعر الفائدة ٣. ٠ (قوائد واستهلاك) ١ ر ١٢٨,٠٩٨,٣٣٤ ف

معاش أسرة فريدريك دى لسنس ٣٤ ر ٣,٦٩٢,٤٠٠ ف

مراقبة الحكومة المصرية (مرتب ممدوح

الحكومة لدى الشركة) ٣ ر ٢,٦٧٩,٢٠٧ ف

حصة الحكومة المصرية ٦٣ ر ٢٧٠,٢٦٧ ف

صالح المعاشات (١) ٣٤ ر ٧٨٢,١٩٦,٥٧٧ ف

ضرائب ٧٣ ر ٢٨٧,٠٩٩,٤٢٠ ف

المجموع ٢٢ ر ٩٨٤,٩٣٨,٧٥٤ ف

(١) دفع لأحد البنوك لأمر شركة

ثانيا - مرتبات موظفين ومصاريف الإدارة ونفقات الاستغلال

٣٤٠٠٦٦١٠٨٤٢٠٤٥	١	لادارة لمركزية (مكتب الشركة بباريس)
٣٤٠٨٠٥٠٧٨٥٠٠٣	١	مكتب لندن (المشرف على الشركة)
٤٩٧٠٤٣٠٢٤٣٠٤٣	١	وكالة الشركة وإدارتها بمصر
٥٥٩٠٥٦٠٠١٦٢٠٧١	١	لتراريت

الأشعب .

١٠٩٠٨٦	١	صيانة لقناة وملحقاتها
٢٨٨٠٢٤٣٠١٦٧٠٩١	١	صيانة اساني والمرروعات والطرق
٢٣٣٠٣٠٩٠١٣٩٠٧٠	١	واوراب لياه سور سميدوالاسماعيلية والسويس

المجموع ١٠٩٠٨٦ ١

٢١٣٨٨٠٤٠١٠٨٧	١	تاشا نصيب الشركة في مصروفات
٢٠٥٣٠٩٨٧٠٩١	١	الأملات لمشاركة
		رأبعا - استغلال Clos

المجموع الكلي ١٠٩٠٨٦ ١

أبواب الدخل في سنة ١٩٤٨

أولا - الاستغلال المالي :

٢٦٥٠٣٤٣٨١٣٧	١	توظيف أموال في عمليات أخرى
٢٠٥٣٢٠٤٧٨٠١٤٣٠١٧	٢	أرباح ناتجة عن تحويل العملة

المجموع ٢٦٧٩٧٠٥١٢٠٥٢٤٠٥٤ ١

ثانياً - التراب

٢٠,٥٦٨,٥١٥,٣٩٣,١٦	السفن
٢٦,٥٠٦,٩٨٥,١٥١	المسافرون
٥٧,٩٥٢,٥١٧,٧٨	المراكب

٣٣,٧١٩,٦٢٣,١٦	رسوم إرشاد وسحب ح
٥٧,٧٠٣,١٧٦	

٤٨,٧٣٦,٢٢٢,١٦	المجموع
---------------	---------

ثالثاً - الأعمال الاصفية

٩٤,٨٤٣,٢٠٧	إيجار مباني
------------	-------------

٣٩,٤٣,٨١٧,١٥١	بيع مياه
---------------	----------

٥١,١٧٢,٤٤٨,٢٧	موارد شى
---------------	----------

٨٤,٤٤٥,٢٥٦,٢٠	المجموع
---------------	---------

رابعاً - الأملاك المشتركة :

٤٦,٢٣٧,٨٥٩,١٨	حصة الشركة في بيع وتأجير أراض
---------------	-------------------------------

٦١,١٥٦,٣٨٥,٦٢	حامسا - استغلال Clus
---------------	----------------------

٩٣,١٠٠,٩٣٥,١٩	المجموع الكلى لإيراد سنة ١٩٤٨ هو
---------------	----------------------------------

رصد منه للاستغلال ٩,٥٩٥,٨٢٦,٧١ وفوائد واستهلاك ١,٩٢٣,٥٤٦,٩٢٣

القائض من الدخل ٩,٧٨١,٨٩٥,١١ فرنك يضاف إليها من سنة

وكان دخلها من الأعمال الإضافية ٣٦١.٩٣١.٩٥٠ فرنكا بدلا من
٣٢٧.٠٩٩.١٧٦ فرنكا في السنة السابقة .

وفي باب المصروفات ذكرت مبرانية ١٩٥١ أنها بلغت ١٢.٨٢١.١٥٨.٩١٠
فرنكا بدلا من ١٠.٧٠٥.٤٩٢.٩٣٠ فرنكا في سنة ١٩٥٠ أي زيادة قدرها
٢.١١٥.٦٦٣.٩٨٠ فرنكا ، منها زيادة في الأعباء الاحتياطية قدرها
٩٥٧.٤٧٢.٩١١ فرنكا ، وزيادة في نفقات الاستغلال قدرها
١.١٥٨.١٩١.٠٦٩ فرنكا ورصدت شركة لحد استهلاك وتجديد مهند
مبلغ تسعة ملايين من الفرنكات ، كما اقتطعت ثلاثمائة مليون فرنك
وسمته مصاريف غير مطورة ، ومنع ملياري من الفرنكات ، أي مليوني
جنيه مصري تقريبا ، فاق عدده احتياطي فوق العادة ١١

ثم رعت تقدير ثمن المنشأة بمبلغ ١٤.٨١٩.٤٩٧ فرنكا ذهباً ، وإنه لما
بعث على الدهشة تسمى لشركة هذا السد في مبرانيتها « ثمن القناة »
le prix de revient du canal فانقضاء لا تصدر بدل ، وهي منته عام
من أملاك الدولة المصرية ، ولا يجوز سيطر على هذا العنصر الذي تمنع
فيه شركة القناة ، لأسباب لا تحق عليها

وم تخرج الشركة ، من الإيراد الصخم الذي حققته في ذلك العام
إلا مبلغ ١٠.٨٤٥.٠١٤.٠٧٠ من الفرنكات ، أي ما يقرب من ثلث الدخل
العام ١١

مبرانية سنة ١٩٥٣ عن سنة ١٩٥٢

بلغ الدخل العام عن سنة ١٩٥٢ ، مبلغ ٢٨.٣٧٩.٤٨١.٥٦٢ من
الفرنكات ، زيادة قدرها ٧.٤٥٠.٨٥٧.٧٥٦ فرنكا عن العام الأسبق ، وكانت
المصروفات ٢٠.٩٢٣.٨٩٢.٥٢٣ فرنكا بزيادة قدرها ٤.٧٦٦.٤٣٨.٧٧٦ فرنكا
عن العام السابق .

وعلى الرغم من أن الشركة قد اتخذت في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ قراراً بتخصيص رسوم الصنيع من ٣٩ فرنك للطن إلى ٣٦٥ فرنك فقد ارتفعت حصيلة هذه الرسوم في ميزانية سنة ١٩٥٢ بمسدة ٢.

ولكن نقصت الأتعاء الاحتجاجية عن أعوام سابق بسنة ٢٦، أي مبلغ ١٩٦٨، ٧٦٣، ١٩٦ من الفرنكات .

ورأيت بنقود الاستهلاك بمسدة ٢٣ . أي ١٩٢٥، ٤٩٧، ٨٨٦ من الفرنكات .

وهو ورع لشركة من دحل ذلك له . إلا مبلغ ١٣٧٣٢، ٣٢٥، ٨٧٥ من الفرنكات .

وفي تلك الميزانية قدرت شركة رستمها أن عملة ألف سهم . بها ٢ . ٤٣٧، في المدد ، والذي استهلك . لا يزيد على ٣٦٢، ٩٩٨ سهم .

وذكرت أن رأس المال الأصلي هو ١٠٠،٠٠٠ فرنك من الذهب . ثم أوردت الأرقام الآتية بسعر الفرنك الذهب

التعاقبات التي تمثل مخزئ التكلفة للقضاء

المصدر : إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ١٩١١، ٧١٠، ٩٥ فرنك ذهب

مصاريف تحسين مساكن ١٩٣٥، ١٣٣، ٣ فرنك ذهب

من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٤٦

٢٢ ١٣، ٥٧٧، ٥٢، ٢٠ فرنك

من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥١

١٦ ٢٧٣، ٤٨٦، ٢٠ فرنك ذهب

١٨٢٤، ٥٩٦، ١٠، ١٠ فرنك

في سنة ١٩٥٢

٩، ٦٦١، ٧٦٨ فرنك ذهب

٥٦ ٥٩، ٧٥١، ١٠، ١٠ من

مجموع

الفرنكات الذهب

المواد التي عطت لك صفات

(١) اكتاب في رأس المال	٠ ر ٠ د ٢ ف ذهب
(٢) سندات لم تستهلك	٣٦ ر ٩٩٩٩٩٠٥٣٧ ف ذهب
(٣) سندات مستهلكة	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ف ذهب
ا - ٠ ر ٤٠٠٠ سند بسعر ٨٥	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ف ذهب
ب - ٣٣٣٣٣٣٣ بائدة ٥٪ وسعر	
السند ٣٠٠ فرنك	٩٩٩٩٩٩٩٠٠ ف ذهب
ج - ١٢ ر ١٢ سند ثلاثية ثمانية	
فرنك	١٢ ر ٠ ف ذهب
د - ٧٣٠٠٢٩ سند بسعر ٣٪ (أول دفعة)	٨٥ ر ٩٩٩٩٩٦١ ف ذهب
هـ - ٧٥٠٠٠٠ سند بسعر ٣٪ (ثالث دفعة)	
و - ٢٥٢٠٦٥٥ بائدة ٥	١١٩٠٥١٤٠٢٢٥ ف ذهب
(٤) مبالغ متحصلة من البيع أو تحصيل في القارة	٦٧ ر ١٩٦٦٨٧٣٣ ف ذهب
(٥) مبالغ من احتياطي أعمال التحسين	٢ ر ٦٦٧١٥٠٩١٥ ف ذهب
(٦) من احتياطي ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ لأعمال التحسين	٤ ر ٩٥٠٩١١٧١ ف ذهب
(٧) من احتياطي ١٩٥٢ لأعمال التحسين	١٦ ر ٤٨٦٠٢٧٣٣ ف ذهب
المجموع	٦٥ ر ٩٠٥٩٧٥١٠٠٠٠٠٠٠ ف ذهب الفرنكات الذهب

مبرانية سنة ١٩٥٣

في اجمع اجمعية العمومية لاسان واللمصين

في أول يونيو سنة ١٩٥٤ (١)

الاستغلال : مع استعمال لقاة رها قيايا في سنة ١٩٥٣ ، فقدت مرت
اللقاة ، شمالا وحموا ، في تلك السنة ١٢٣٧١ سفينة ، وكان صافي حمولتها
معممة ٩٢٩٠٥٠٠ طبا ، ريادة قدرها ٧٩٩ / عما كات عليه الحركة
الملاحية ، في العام لسابق ويرجع نقص في ريادة الحركة للسفن التي تحمل
أعلام برصية وليبريا ، وبما ، ورواندا ، ولاسيما سفلات لبرون ووطت
بريطانيا معتمدة بالمكان الأول نسبة ٣٣٧ / ، ولها البرونج ، في المرتبة ،
واعتدا فرنسا وسن ، وليبريا وإثيوبيا وهولندا وأمريكا الخ .

وكان مقدار الصائع في هذه الحركة ٩٠٣٩٩٠٠ طبا ، ريادة
٨٣ / عن العام لسابق ، وكان لتقول ومستحرجاته نسبة للثلاثين ،
والناق وهو ٣٣٧٤٨٠ طبا ، من مواد لأخرى .

ولم ترد الحركة من لشب إلى الجنوب ، عما كات عليه في العام لسابق ،
إلا نسبة ٢٣ / ، ومن هذه الحركة بلغت كمية برون ، اسر من الشمال
إلى الجنوب ٧٢٣١ طبا ، ريادة قدرها ١٣ / ، عن حد الاقصى ،
الدى وصل إليه في سنة ١٩٥٢ . وكان هيب بريطانيا وفرنسا ، في ذلك ،
كثير من النصف ، أما فرنسا فقد من إنتاج مما مل تكريرها نسبة ٥ / .

ورادت كمية امواد المصنوعة ، بمقدار ٦٣٠٠٠ طبا ، فتجاوزت في هذا
العام ، أعلى متوسط سمته في سنوات ما قبل الحرب من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٧ ،
ويرجع السبب في ذلك لارسال ٣٧٥٠٠ طبا من الصائع المصنوعة من
بولندا إلى لصين .

(١) ملحق البرقية المشتركة رقم ٢٢٩٨ في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٤

وأما حركة المصانع من الجنوب إلى الشمال فقد بلغت ١٠٠ ر ٨٨٩ ٦٧ طناً ، زيادة عن لعام السابق بنسبة ١٠٥ ٪ ، وكانت الزيادة في المواد البترولية بنسبة ٨ ٪ ، ومن تلك المواد بترولية ٩٦ ر من البترول الخام ، وكان مصب الكويت وحدها من استروا الخام بنسبة ٨٩ ٪ ، وأعلمه قد صدر إلى بريطانيا إلى حصص من هذا البترول على ١٧ ر ٨٠٧ طناً ، وفرنسا قد استوردت منه ١١ ر ١٤٤ طناً ، وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية من البترول الدار نقداً لسويس ، على ١٠ ر ٤٣٢ ص ، وزيادة قدرها ٤٧ ٪ ، عن العام السابق .

وفيما عدا البترول ، بلغت خامات المعادن ، التي نقلت من الجنوب إلى الشمال ١٠ ر ٤٩ طناً . وأهم هذه المعادن ، المنحدر ، وقد أرسل نشاء إلى اولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك أربع مئة سنة لخديد احام ، وكان مصيب الهدى في صدره بنسبة ٧٠ ٪ ، وقد انتهى ذلك الخديد إلى موى هولندا وألمانيا .

وقد عقدت شركة ، في تقرير مجلس الادارة ، في هذا العام ، مقارنة ، بين حركة مصانع ، في سنوات الرخاء ، السابقة على الحرب العالمية الثانية ، وهي السنوات من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٧ ، وما وصلت إليه الحركة الملاحية في قناة السويس ، في سنوات الأخيرة ، واستخلصت النتائج الآتية .

١ - مصانع الحركة الملاحية في قناة السويس ثلاث مرات ، وراحت الحركة من الجنوب إلى الشمال بنسبة ٣٢٠ ٪ ، ومن الشمال إلى الجنوب بنسبة ١١٥ ٪ .

٢ - كان البترول هو العامل المرحح الذي أدى لهذه الزيادة ، ويمكن شركة تتوقع هيوط حملة البترول امار نقداً السويس في سنة ١٩٥٥ ، وتعلن ذلك تقرب افتتاح معاصر تكرير صحمة ، واقعة شرق السويس ، واولها تبنى المعامل لفريق أنف رصايب قد نشأتها في المحميات البحرية ،

وأُنشئت في إنشائها نحو مائة مليون من الخشب ، لتستعمل بها عن عدد (١) ولكن شركة قناة السويس ، ترى أن هذا لنقص سيخوض ، زيادة إنتاج ، واستهلاك ما يكرر في تلك المعامل .

٣ - وفي عدا التزول ، لاحظت الشركة هبوطا في أرقام ما تسميه «المصنوع الجافة» أي الخامات التي يحصل عليها العرب ، ويرسل بدلها موادا مصنوعة ، إلى الشرق ، ولكن الشركة تقول إن حركة هذه المواد تستألف سيرها .

٤ - من أهم المواد في حركة المصنوع من الخشب إلى الشمال ، البعادن والخشب . ومع ذلك لا يمكن أن نقاس الأرقام الخاصة بها ، بما كان عليه الحال قبل الحرب ، فإذ كانت الخشب المصدرة من استراليا قد ارتفعت نسبتها ، إلا أن الأرقام قد هبطت إلى نسبة ١٥ ٪ من صدر في السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٧ . والفصل في ذلك للهند تشيية ، وحركة تنجريب اراحقة منها ، والخشب لم يصل إلا إلى ٨٣ ٪ مما كان عليه ، قبل الحرب .

٥ - تصدر الشركة ، ما عدا ، في لسر سابق ، بالثقلات سياسية واقتصادية ، في شرق الأفقي ، وزيادة الاستهلاك ، هناك ، تبع لزيادة عدد السكان . والارتفاع مستوى معيشة بلاد التي حطمت بمصر ، لاستعمارية ، كما أن البنية الاقتصادية لتلك البلاد . وقد صدر رأيا على تنقيب ، فمعدن كانت تصدر المواد الأولية ، تقوم هي الآن باستخدام تلك المواد في مصانعها ، وتصدير المصنوع مصنوعة . وقد كانت الهند أول بلد يصدر لقطن ، عرقلة السويس ، وقطن الصادر من أقطان الهند بنسبة ٥٤ ٪ ، وأصبحت الهند تستورد - فحم من مصر ، ويستخدم ما يستورده إلى جانب قطها في مصنع الغزل والنسيج ، وتصدير هي المنسوجات . ولكن اليابان ، وقد علت على أمرها ، تصدر الصاب إلى بريطانيا والسويد ، وقد صدرت ٢٠٠.٠٠٠ طن بين سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٣ .

(١) ولهذا سطر - على جنوب اليمن ، ولزكت عدة جرائم لرحلية ضد اليمن أخيرا ،

٦ - وفي تيار الحركة الملاحية ، من الشمال إلى الجنوب ، حدث تغييرات في سنوات الأخيرة ، بالنسبة لما كان عليه الحال ، بين سنتي ١٩٣٣ - ١٩٣٧ فقد كانت المواد الغذائية تمثل ٩ من المصنوع امدرة من الشمال إلى الجنوب وفي هذه الحرب ، ذهب إلى ٣ من تصدير اجنوب من الولايات المتحدة ، ومن رومانيا إلى الهند ، وكندا ، وسيلان .

ولكن هبطت نسبة المصنوع المصنوع في الحرب ، فقد كانت في المتوسط ، بين سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٧ تراوح بين ١٨ و ٤٢ هبطت في سنوات الأخيرة إلى نسبة تراوح بين ١٢ و ٣٣ . وتعددت مصنوعات الآن ، المصنوعات المصنوعة ، وتعددت في المصنوع الاستهلاك والآلات ، ولأسمدة الكيماوية ، ويستطيع أن يلبس من هذا لتغير سرعة لتوسيع في بلاد لشرق الأقصى ، وتعددت الصناعة مع حركات تحرير ولكنها قد لا تستعمر .

ولكن ، ليس معنى ذلك أن تنزح الحركة الملاحية في لقطة ، من كل ما هو لك ، هو سب في هذه الاقتصادية بلاد لشرق ، ثم لا تلت لأوضاع أن تستمر ، وينتد الشهور تنحدر ، على أساس حدود . يحكم ريادة الإنتاج ، ورفع مستوى المعيشة ، تنمو الحركة تنال

الحالة المالية في مراحله سنة ١٩٥٤

مع لدخل لخدمة لشركة هذه سير من سنة ١٩٥٣ - ٥١٢ - ٨٥٣ ر ٣ من الفرنكات ، زيادة عن العام سابق قدره ٤٨٩٥٢ ر ٤٨٩٧٤ من الفرنكات ، وبلغت المصروفات ٥٠٠ ر ١٣٩٨٦ ر ١٣٩٨٦ . وبعد خصم فائدة ومقاييس استهلاك رأس المال ، وهكذا ، حصل فائض يسجل إلى ٩٣٢٥٢ ر ١٥٩٤٧ ر ١٥٩٤٧ فرنكا .

وقد زادت حصيلة رسوم المرور بنسبة ٨ ٪ .
وزادت الاعاء لاجتماعية تبلغ ٣٢٥٦٥٤ ر ٣٣٨ فرنكا ، أي بنسبة ٧ .
وزادت نتيجة لدفع مع استثنائي لاجتماعي المعاشات .

وقد رأت مصر وفاء لاستغلال ، هي تشق في مصر تقديراً
 ٣٩٩٣٧٣٨٢ فرنكا ، في سنة ٥ ، وهذا الرقم لا يمثل زيادة الحقيقية
 في المصروفات ، ذلك لأن لشركة ، كانت تدفع في سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢
 إعانات سنائية مستحقة ، ووصلت هذه الإعانات إلى مبلغ ٤ مليون
 فرنك ، ثم وقعت عن ذلك في سنة ١٩٥٣ ، فتكون زيادة مصاريف الاستغلال
 بنسبة ٤ ٪

وقد أصاب لشركة إلى مبلغ ٩٣٢٥٢ ١٥٢٤٧ فرنكا الذي اعتبره
 الفiskus ندح ، مبلغ ٥ ٨ ٩١.٥٠ فرنكا ، متفقيه من تمام السابق ،
 واقترحت أن يورع مبلغ ١٥٢٠٥٧ ١٥٥٣٨٨ فرنكا

ويكن مجلس الإدارة ، اقترح في اوقت نفسه خصم المال الآتية ، من
 اسع المذكور .

- ١ مبلغ مليار من الفرنكا ، لشري واستهلاك مهمات
- ٢ مبلغ ثلاثمائة مليون من الفرنكات للمباني .
- ٣ - ثمانمائة مليون من الفرنكات ، للتأمين والمصاريف غير
 المطلوبة . ١٢٠
- ٤ - خصم ميارين من الجيوب بلاعمال الجديدة ، تعيداً لرد مع هم
 مكيلي
- ٥ خصم مليار من الفرنكا لاحياص فوق لعدة

وبذلك يكون الفiskus الذي يستطيع لشركة أن تنصرف فيه هو
 ١٠٥٩ ٤٣٨ ٥٩٤ ٠٥٩ فرنكا . وطب مجلس الإدارة بحيب مع
 ١٦ ٨٤٦ ١٩ ٠٥٨ ١٦ فرنكا ، اقترح أن يورع في مبلغ ١٠٥٩ ٤٣٨ ٥٩٤ ٠٥٧
 من فرنكات ، أي ما يقرب من ثلث لدح العام ١١

وعلى ذلك يصب السهم مبلغ ٩٢٥٠ فرنكا يضاف إلى ذلك بالنسبة لكل سهم من أسهم رأس المال التي لم تستهلك ، كحصصه ثالثة بنسبة ٥ / طبقا للنظام الأساسي ، مبلغ ١٤٢٩٢٨ فرنكا

وفي تقدير أصول شركة ، في حرد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، قدرت المبالغ الجديدة بمبلغ ١٤٧٦٨٧-٩٧٠ فرنكا ، وقدرت الآلات والمهمات بمبلغ ١٣٤٢٢٨٦٧٥٠ فرنكا ، ولأصول الممكن التصرف فيها بمبلغ ١٨٦١٨٩٢٣٩٢٣٩٢ فرنكا ، وفي احتياطي المعاشات مبلغ ١٨٩١٨٩٣٢٩٢٣٩٢ فرنكا ، وفي سد أموال موجهة لآمد طويله تلغ ١٧٢١٨٦٥١٨٥٨١ فرنكا فيكون مجموع الأصول ١١٢٠٨٣٧٣٠٢٨ فرنكا

وفي باب الخصوم قدرت المبالغ الواردة في سد الكفيل والمصاريف غير المنطوية بمبلغ ١٧٨٨٠٥٤١٨٥٣٨ فرنكا . وذلك لسداد صرائف ، ربطت على الشركة ، في أعوام سابقة .

بيانات أكثر تفصيلا في ميزانية سنة ١٩٥٣

أولا — المجرّد في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ :

(١) أصول الشركة . قدروها كالاتي

ا - مبالغ الشركة في باريس

وريطانيا ٤٥٦٠٥٨٢٦٣٤ فرنكا

ب - مبالغ الشركة في الجمهورية المصرية ٥٠٤٥٠٩٢٤٣٤٥ د

المجموع ٦٠٠٢٥٠٦٩٦٩ د

جـ - الآلات والمهمات :

آلات ومهمات في الخدمة	٧٤٢١٠٥٧٢٧١٤	»
وابورات المياه	٩٩٩٣٦٧٧٣٥	»
أثاث وخلافه	٢٨٧٧٧٠٧٣٧	فرنكا
<hr/>		
المجموع	٨٧٠٨٧١١٨٦	»
د - مواد مختلفة	٣٣٣٧٨٠٠٠٠٤	»
هـ - مبانٍ حارٍ إستوفا	١١٧٢٥١٤١٩	»
و - عتاد في طريق التعيد	٢٠٠٦٤٣٠٦٠٢	»
<hr/>		
المجموع	٢٠١٧٢٠٠٠١٨٠	»

ز - مال سائل وموظف

في الصندوق ، وفي البنوك وى

شركات الائتمان	٤٢٢٤١٧٠٦١٦	»
توظيف لآجال قصيرة	١٥٤٨٦٠٢٢٠٥٤٠	»
توظيف لآجال طويلة	١١٢٠٨٣٧٣٠٢٨	»
<hr/>		
المال السائل ، المجموع	٣٠٩١٨٥٦٦١٨٤	»

ح - مدينو الشركة

مدبون مختلفون وحسابات

للتسوية	٣٦٩٥٨٨٤٠٠٠	»
ورق مالية وفيهم أعطيت صينات	١٧٢٤٦٧٢٣٤	»

أوراق وهم مالية في احتياطي
المعاشات

فرنكا ١١,٥١٩,٥٨٥,٥٧٤

- » المجموع ١٦,٩١٧,٩٣٦,٨٠٨
- » المجموع الكلي لباب الأصول ٦٨,٠٠٩,٢٠٣,١٧٢

(٢) باب الخسوم :

١ - الاحتياطي Provisions et Réserves

- احتياطي تأسيس (حسب النظام
الأساسي) ٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠
- احتياطي فوق العادة ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
- تأمين وعبر مطور ٣,٦٨٩,٨٤٦,١١٢
- احتياطي لمواجهة تعير سعر العملة ١,٨٩٥,٨٣٦,٠٩٣

- » المجموع ١٦,٠١٥,٦٨٢,٢٠٥
- ب - تحت حساب الأشغال الجديدة ٢,٧٨٢,٠٢٣,٣٤٦
- ج - للمدفوعات والاستهلاك .

- » مواد ١٢,٠٥٢,٣٥٦,٤٦٦
- » مبان ٦,٢٤٧,٧٦٨,٢٥٣

- » المجموع ١٨,٣٠٠,١٢٤,٧١٩

د - ديون شق

قوائم وكوبونات واستهلاك

(المستحق في ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ ٥٥٨,٩٤١ر٠٦٥ فرنكا

دائون مختلفون ومبالغ مستحقة

السداد ٨ر٣٩٤ر٢٥٢ر٢٠٦

احتياطي المعاشات ١١ر٥١٩ر٥٨٥ر٥٧٤

المجموع ٢٠ر٤٧٢ر٧٧٨ر٨٤٥

٥ - المكسب والخسارة

حصص مورعة عن سنة ١٩٥٣ ٢١١ ١٠ر٤٢٢ر٥٣٥

ما قبله ١٦ر٠٥٨ر٨٤٦

المجموع الكلي للحصوم ويواري

الأصول ٦٨ر٠٠٩ر٢٠٣ر١٧٢

• • •

٦ - أكلان المنشأة بالفرنكات لذهب .

١ مجموع المصاريف من بداية المشروع حتى ٣١ - سبتمبر سنة ١٩٣٤
= ٩٥٠ر٩١١ر٧١٠ر٤٠ فرنك ذهب

٢ مصاريف التحسين من أول يناير سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٤٦

المصاريف التي حلت على حسابات الاستغلال في تلك ائدة وصلت إلى
١٦١,٤٦٣ر٣٨٣ر٧٤ فرنكا ، وهو يسري بالفرنكات الذهب
١٣ر٠٣٠ر٩٢٧ر٠٩

٣ - من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ :

لعب محفات ٢٢,٢٣٧,١٧٤,١٥٧,١٥٧ فرنكا ، ويساوي بالفرنكات
الذهب ٤١٩,١٤٨,٥٠٠

٤ - في سنة ١٩٥٣ أنفق ٢٦,٢٤٤,٧١٢ فرنكا ، ويساوي بالفرنكات
الذهب ٤٦٤,٨٢,١٤٠

الاجمالي بالفرنكات الذهب : ٣١٦,٣٨٠,٣٢٠ ١٠

المورد - التي عرفت ذلك المبلغ

١ - رئيس المال : ٨٠ سهم بسعر ٢٥٠ فرنكا للسهم ، يساوي
بالفرنكات الذهب ٢٠,٠٠٠ فرنكا ذهباً .

من هذه الأسهم في التداول ٤١٨,٥٣ سهم

والمستهلك حتى الآن ٣٨١,٧٠ سهم

٢ - سندات لم تستهلك جميعها :

٩٦٤,٢٣٨,٢٣٠ سبعة ٠,٢ طرح بسعر مختلفة ٣١,٣٧,٥٣٧,٩٩٩,٩٩٩

في لتداول ٦٩,١٩٤ سدا

المستهلك ١٥٩,٧٧٠

٣ - سندات وبنوات استهلك جميعها :

٤٠٠,٠٠٠ سدا سعر ٨٥ فرنك

(تدعيم متحركات الأسهم) ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ في ذهب

٣٣٣,٣٣٣ سدا عائدة ٥ طرح سعر ٣ في ٩٠,٩٩٩,٩٩٩ في ذهب

١٢٠,٠٠٠ سدا ثلاثيه سعر ١٠٠ في ١٢٠,٠٠٠ في ذهب

٢٦,٧٣,٠٠٠ سدا عائدة ٣ فئة ١ طرح سعر مختلفة ٨٥,٩٦٩,٩٩٩,٩٩٩ في ذهب

٧٥,٠٠٠ سدا ٣ فئة ٣ » » ٥٥,٩٧,٥٨٥,٤٣٠ في ذهب

٢٥٢,٦٥٥ » » » ٥ » » ٢٥,١٤,٩١٩ في ذهب

٤ - حصيلة من ماء وتحسين الفضة ٢٦١١٩٦٨٧٣٫٧٧ فرنكا ذهب
٥ - مأخوذ من احتياطي أعمال لتحسين ٢٦٦٧١٥٠٦١٥٫٠٢ د د

المجموع ٩٥٠٫٩١١٠٧١٠٫٤٠ د د

٦ - من مبيعات السنوات ٤٧ إلى ١٩٥٢ ٥١٥٧١٧٤٠٢٣٧٫٢٢ فرنكا
لأعمال التحسين ٥٠٠١٤٨٫٠٤١٫١٦ د ذهب

٧ - من مبيعاته سنة ١٩٥٣ تحسين ٢٤٤٫٧١٢٫٠٢٦ فرنكا
٢١٧٠٫٤٦٤٫٨٢ ذهب

حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ المجموع كلى ٢١٦٫٣٨٠٫٢٠٠٫٣٠٠ فرنكا ذهب

ثالثا - حساب سنة ١٩٥٣

١ - المصروفات :

١ - أعباء اجتماعية :

سندات ٣ / فئة ٢ ، فوائد واستهلاك ٥٠٢٫٣٠٠٫٠٦٢٥ فرنكا

معاش أسرة المدعو فردينا دى سبس ٨٠٥٨٦٫٥٥٩ د

احتياطي لصندوق المعاش ومشتري حقوق معاش ١٦٤٢٫٢٧١٫٥٨٥ د

صرايب ٥٥٨٤٫٠٢٥٠٫٧ د

رقابة الحكومة المصرية (مرتب نقومير) ٣٠٠١٥٠٠ د

اتأوة الحكومة المصرية ٩٥٥٫٥٧٦٫٨٠٥ د

المجموع ٣٦٧٠٫١٥٣٫٠٨١ د

٢ - الموظفون ومصاريف الادارة والاستغلال :

المكتب الادارى في باريس ٨٥٥٫٥٦٩٫٥٦١ فرنكا

مكتب لندن ومكتب نيويورك -

في مصر .

مصاريف عمومية للإدارة

استغلال القدة ومياه ترسعد

صيانة القدة ومياه ترسعد

صيانة الآلات والمعدات

أعمال إضافية

٨٩٠٥٤٩٤٣ فرنكا

» ٩٣٤٧٦٤٤٩١١٠

» ٢٤٤٣٠١٦٧٣١

» ٢١٠٨٠٣٩٧٠٣

» ١٦٨١١٨٤٩٦٣

» ١٧٦٠٦٢٩٣٠٩

» ٩٣٤٠٦٥٠٦٣١٦

١ ٢٨٥٠١٢١٨٢٠

٣ - الأملات اشتركة : حصص شركة في الأعداء : ٣١٠٣٠٠١٠٣

» ١٣٩٨٦٣٠٥٠٠٤ مصاريف الاستغلال في سنة ١٩٥٣ م

» ١١٥٢٦٣٧٠٠٤ فوائد واستهلاك رتمال

» ٢٦٧٥٠٠٠٠٩٨ مصاريف أخرى

» ١٥٠٤ ٦٤٣٧٢٦٢ مجموع المصاريف

الربح القابل للتوزيع

» ٣٠٨٥٣٠٥٣ ٥١٤ الحصة الكلية

» ١٥٠٤ ٦٤٣٧٢٦٢ تخصم المصاريف وهي

» ١٥٤٤٧٠٩٣٢٥٢ فائض الدخل

» ٩١٥٠ ٨٠٥ من سنة ١٩٥٢

» ١٥٠٣٨٥٩٤٠٥٧ الربح

الإيرادات

الإيرادات المسالية :

ف	١٦,٨٧٣,٨٤٥	إيراد المال السائل
»	٢١٣,١٧٦,٢٠٥	» » الموطع لآمان قصيرة
»	٤٩٤,٠٨٨,٧٠٨	» » » طويلة
»	٥٠,٠٠٠,٨١٩	» فائدة القيم المحسومة كتأمينات
»	١٤,٧٨١,٦٥٨	» موارد أخرى
	<hr/>	
	٩٨٨,٩٢٠,٧٣٥	المجموع

رسوم

ف	٢٩,٠٤٩,٨٥٦,٠٥٠	رسوم مرور الأصناف
	١٨٠,٨٤٣,١٢٠	رسوم تخمير
	<hr/>	
ف	٢٩,٢٣٥,٧٥٠	

إيرادات إضافية

»	١٠٦,٥٨٥,٦٩٣	بيجار مان
»	٢١٩,٧٢٤,٢٨١	بيع مياه
»	٢٣٧,٣٧٨,٢٣٣	موارد شتى
	<hr/>	
»	٥٦٣,٦٨٨,٢٠٧	
»	١٦,٤٩٥,٧٣٧	إيراد لشركة من الأملاك لشركة
	<hr/>	
»	٣٠,٨٠٣,٨٥٤,٨٦٩	الدخل الاجمالي
»	٤٩,٦٧٥,٦٤٥	يضاف لذلك
	<hr/>	
»	٣٠,٨٥٣,٥٣٠,٥١٤	للدخل العام

توزيع ارباح تصافي حسب المادة ٦٣ من لائحة النظام الأساسي

الباقى للتوزيع	وربح خالص	التوزيع الكلى	
٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.س	٢,٣٢٠,٠٠٠ ر.س	٧,٤٠٠,٠٠٠ ر.س	٧١ / للمساهمين
٧٣,٢٣٩,٤٣٧ ر	٢٩,١٤٠,٨٤٥ ر	١,٥٦٣,٣٨٠ ر	١٥ / حصة الحكومة المصرية لماعة
٧١٥,٤٩٢,٩٥٨ ر	٣٢٦,٧٩٠,٥٦٣ ر	١,٠٤٢,٢٥٣,٥٢١ ر	١٠ / من يمول مؤسستى
١٤٣,٠٩٨,٥٩١ ر	٦٥,٣٥٢,١١٣ ر	٢٠٨,٤٥٠,٧٠٤ ر	٧ / الخمس الادارة
١٤٣,٠٩٨,٥٩١ ر	٦٥,٣٥٢,١١٣ ر	٢٠٨,٤٥٠,٧٠٤ ر	٢ / الموظفين والعمال
٧,١٥٤,٩٢٩,٥٧٧ ر	٣,٢٦٧,٦٠٥,٦٣٤ ر	١,٤٢٢,٥٣٥,٢١١ ر	

الخبر

لما فتح حصن في الشؤون المالية ، حتى يقود شخص دقيق حسنة
الشركة وهو يديرها السوء ، وبما حرصه على أن يقع في عترة رحا
الملك ولاقتصاد بعض الثوب والأزياء الهامة واحدا من بني حصارها فصول
هذا الباب من اجزاء شتى من كتاب . رحاء أنت بعضوا هذه المسائل
ماستحقه من التحصن وعبارة ثاقبة ، حتى عرفتوا موقف مصر من تبت
شركة الاسماعيلية من انواحي امسية وخصية .

وسكن في قريه مسموئها لعمه . ومن ثم حاحه حيرة في الأرقام
والهساب اذ كان لا يفهم من حسابي . في الآية وفيه له

[illegible]

وفي الوقت نفسه تدل الأرقام الخيالية التي تقدمها إحصائيات على حسارة
كبيرة، نصيب احرارة مصرية، إذ حقت شركة زمواد في ابحار، من
وتنتهي مواردها إلى لندن، ويجب أن تدخل هذه الأموال مصر، ويكون
تحت رقابة الحكومة المصرية، ومعروف أن أكثرها يحصل بالعمية الصعبة
ومعروف أيضاً أن شركة مصرية مستعجلة، وتأخرت بشخص في مصر،
وورائها ادليد بسبب إلتزام مصر، وتردد في دفعه، من لا
ما إذا كان وجود بنك لأموال في ابحار يعد سهراً أم لا

ثانی: تصمم شرکتہ میرا بیٹا، حضرت قہ حکیمہ، ولا نفوم حکومت

المصرية بركاتها والاشراف عليها في ذلك ، فيكتسب هذه المزايا بموض
طاهر في كثير من السود كما يتسج أعمال للتلاعب ونفس

و يسعى أن تحرى جميع أعمال لشركة احصائية تحت إشراف الحكومة
المصرية ، ولا يعتمد أى مصنع أو يعتمد الميرادية إلا بموافقة إجماع الإدارة
التي تعينها الحكومة ، و هذه أعمال الشركة

ثالثا - حرمت الشركة على تصدير مزاياها ، بيانات تفصيلية عن
تكاليف لقائه ، ولكنها تستعمل احتياجا فاحرا وتقرب عنها ثمن القضاة ،
لتوحي إلى الشعوب لى لا تعرف الحقيقة من ثقة ملك لها ، ويجب أن
يحرر منها استعمال بيت المصالحات . وثقة من أملاك الدولة عامة ، وكل
الذى تستطيع أن تكسب في هذا باب من أبواب الميرادية هو أعمال المنشأة
أى الشركة

ومن جهة أخرى تعتمد الشركة إلى رفع أثمان المالى وإهمال اعتباطا
كلما ارتفع الأسعار عموما كما حدث في أثناء الحرب ، وهي تعد للمصلحة
الحاجة في نفس يقرب

رابعا - قدر الشركة موجوداتها بسعر الذهب وبكثرتها لا سعى على
قاعدة ذهب في محاسبة الغير وهذه صفة سيادية محمية الأصول المرعية
كما سلق قبل نهاية هذا الباب

وعلى الوجه ، يجب أن تدار مزايا الشركة وأن يوزعها بحسن تدبير
ويجب أن يضمن بمقتضى القوانين وأن يعرف بحري في مصر .



الفصل السادس ازكاح الشركة

مستطيع من دراسة أرقام الملاحق في الفتاة أن يعرف بصفة إجمالية إلى أي مدى استطاع العرب أن يستغل طيات الشرق ويقتنع بأشواهد مزايا إنتاج ودة لسوق من حركة مرور التجارة ، من صفح أن أوروبا تدين ثروتها وخصتها الصناعية والعمرانية بصفة خاصة ، ولقد كانت هذه الأرباحية كما جيل لل إلى مدى صبح الأثرم ، وإعسا كات كبراء العرب ، ولعدة للشرق وهو سرور دماء واعتسب ثروته بيد الاستعمار بشوة وبوساطة هذه المستعمرات من حيث هذا ثراء الجائل ، حصة ثروات ضخمة ، دخلت جيوب مقبلة مستعمرات أخرى ، ومع ذلك الذين المستعمرات بدجن شركة وهو دسوس ، وثرواتها

(أولا) سنة ١٩٠٥ ، وعينت حكومته احدا ٤٤ من الأعيان
(ثانيا) أصبحت سندات لى أصدرتها شركة ودة لسوس
(ثالثا) الشركة المديونية حتى صارت في سنة ١٨٨٠ بتعويض مصر في
صافي إيراد الشركة ، وقدره ١٥ ٪

(رابعا) سنة ١٩٠٥ ، يسمونها بالمؤسسين ، وورثتهم ، ومن تلقوا اخفرو
عهم ، وهؤلاء عدوا حتى ١

(خامسا) مجلس الإدارة بصفة ٢ ٪
(سادسا) لأصحاب من مقاردين ، وموردين ، وموظفين ، وغيرهم .
وتمالكه صاحب لفة ، فلم يتركوا له ، إلا ما حو له أنهم من
فسات امراء ، ولهم أن بين هذه الحقائق لأرقام ، وفيه على
(أولا) دخل الشركة بالتفصيل :

١ في سنة من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٩٠ :

(هذه الأرقام مستمدة من دور شركة وقد تم تعديلها من قبل شركة
 ورموزها على أن يكون في ميزان مدينه مدينه مدينه)

سنة	رسوم المرور والملاحة			مصاريف	إيرادات	مصادر أخرى	المجموع
	سنة	سنة	سنة				
١٨٧٠	٤,٣٥	٠,٢٦	١,١١	٥,٥٢	٠,٢٢	٣,٠٢	٩,٢٧
١٨٧١	٧,٦	٠,٢٦	١,١٩	٩,٢٥	٠,٨	٢,٨٨	١٣,٢٨
١٨٧٢	١٤,٣٤	٠,٦٨	١,٥٧	١٦,٥٩	٠,٢٦	١,٠٦	١٨,٣٢
١٨٧٣	٢٠,٨٣	٠,٧٣	١,٦٤	٢٣,٢٠	٠,٢٥	٠,٢	٢٤,٨٣
١٨٧٤	٢٢,٦٥	٠,٧٤	١,٧٢	٢٥,١١	٠,٢٨	٠,٥	٢٦,٧٣
١٨٧٥	٢٦,٤٣	٠,٨٤	١,٨٥	٢٩,١٢	٠,٦٣	٠,٢٥	٣٠,٨٥
١٨٧٦	٢٧,٦٣	٠,٧٢	١,٨٠	٣٠,١٥	٠,٢٩	٠,١٩	٣١,١٧
١٨٧٧	٣٠,١٨	٠,٧٣	٢,٠٤	٣٢,٩٥	٠,٢٥	٠,٥٢	٣٣,٩٨
١٨٧٨	٢٨,٣٤	٠,٩٩	١,٩٦	٣١,٢٩	٠,٢٤	٠,٢٥	٣٢,٥٠
١٨٧٩	٢٧,١٣	٠,٨٥	١,٩٠	٢٩,٨٨	٠,٣٥	٠,٢٨	٣٠,٩٥
١٨٨٠	٣٦,٤٩	١,٠١	٢,٤٩	٣٩,٩٩	٠,٥٦	٠,٧٢	٤١,٨٢
١٨٨١	٤٧,١٩	٠,٩١	٣,٦٤	٥١,٧٤	١,٩١	٠,٥٥	٥٤,٦٨
١٨٨٢	٥٥,٤٣	١,٣١	٤,٣٤	٦١,٠٨	١,٣١	٠,٥٤	٦٣,٤١
١٨٨٣	٦٠,٥٥	١,١٩	٤,٤٠	٦٦,١٤	٠,٩١	٠,٣٨	٦٨,٥٢
١٨٨٤	٥٨,٦٣	١,٥٢	٢,٤٩	٦٢,٦٤	٠,٩٤	٠,٢٠	٦٥,٤١
١٨٨٥	٦٠,٦	٢,٠٦	٣,٦	٦٦,٢٨	٠,٩٨	٠,٢١	٦٥,٠٥
١٨٨٦	٥٤,٧٧	١,٧١	٠,٣٢	٥٦,٨٠	١,٠	٠,٦٩	٥٩,٢
١٨٨٧	٥٥,٩٩	١,٨٣	٠,٣٠	٥٨,١٢	٠,٩٢	٠,٦٣	٦٠,٥١
١٨٨٨	٦٣,٤	١,٨٤	٠,٣٦	٦٥,٢٤	١,١٥	٠,٤٨	٦٧,٧٠
١٨٨٩	٦٤,٤١	١,٨١	٠,٣٧	٦٦,٥٩	١,٢	٠,٢٩	٦٩,٦٧
١٨٩٠	٦٥,٤٣	١,٦١	٠,٣٩	٦٧,٤٣	١,٢٧	٠,٤٧	٧٠,٤٦

٢ - من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٩١٧ (يضره كل رقم في مليون فرنك)

المجموع لكلي	من الاحتياطي	ت م م	ت م م	ت م م	ارصوف				السنة
					مجموع	ارصوف م	ت م م	ت م م	
٨٦,٨٧	—		٠,٤٧	٠,٦٣	١,٨٢	٨٣,٩٥	٠,٤٦	١,٩٥	١٨٠
٧٧,٨١	—		٠,٤٥	٠,٧٨	١,٢٩	٧٥,٨٩	٠,٣٨	١,٩٠	١٨٩
٧٦,٥٨	٢,٧٤		٠,٢٥	٠,٦٩	١,٥٥	٧١,١١	٠,٣٨	١,٨٧	١٨٩
٧٦,٩٥			٠,٩١	٠,٥٣	١,٣٨	٧٥,١٣	٠,٣٥	١,٦٦	١٨٩
٨٠,٧٠			٠,٨٢	٠,٢٩	١,١٥	٧٨,٤٢	٠,٣٢	٢,١٧	١٨٠
٨٢,٢٢			٠,٧٥	٠,٣٢	١,١٤	٧٩,٩٦	٠,٣٥	٢,٠٨	١٨٩
٧٧,٢٠	١,٦٦		٠,٧٧	٠,٣٣	١,٢٩	٧٣,٢١	٠,٣٨	١,٩١	١٨٩
٨٧,٩١			٠,٩٣	٠,٢٥	١,٢٠	٨٥,٣٣	٠,٢٧	٢,٠١	١٨٩
٩٤,٣٢			٠,٨٨	٠,١٦	١,٩٢	٩١,٣٦	٠,٢٥	٢,٠١	١٨٩
٩٤,٢٤			٠,٩٩	٠,٩٣	١,٩٢	٩٠,٧١	٠,٢٦	٢,٠٨	٩
١٠٣,٣٧			٠,٣٥	٠,١٠	١,٦١	١٠٣,٣٢	٠,٢٦	٢,٠٧	١٩٠
١٠٦,٨٦			٠,١٠	٠,٧٢	٠,٨٢	١٠٣,٧	٠,٤٤	٢,٣٣	١٩٠
١٠٨,١٢			١,٢٢	٠,٦١	١,٨٣	١٠٣,٥٩	٠,٦٩	١,٩٦	١٩٠
١١٩,٤٦			٠,٢٨	٠,٠٠	١,٢٨	١١٥,٩٧	٠,٢٨	٢,٠١	١٩٠
١١٧,٤٦			٠,٠٥	٠,٦٥	١,٢٨	١١٣,٨٧	٠,٢١	٢,٠٣	١٩٠
١١٥,٨١	٣,٨		٠,٢٠	٠,٠٠	١,٢٠	١٠٨,١٠	٠,٨٦	٣,٠٤	١٩٠
١٢٠,١٨			٠,٠٦	٠,٧٩	١,٢٥	١١٦,٠٨	٠,٨٢	٢,٠٢	١٩٠
١١٨,٥٤	٧,٠		٠,٠٥	٠,١٩	١,٠٨	١٠٨,٤٤	٠,٨٠	٢,١٩	١٩٠
١٢٣,٦٦			٠,٠٦	٠,٩٤	١,٠٠	١٢٠,٦٦	٠,٠٠	١,٠٠	١٩٠
١٣٤,١			٠,٠٤	٠,٩٨	١,٠٢	١٣٠,٠٢	٠,٠٠	١,٠٢	١٩١
١٣٨,٢٦			٠,٢٢	٠,٨٩	١,١١	١٣٤,٧٦	٠,٠٠	١,١١	١٩١
١٤٠,٢٦			٠,٣٤	٠,٠٠	١,٣٤	١٣٠,٢٦	٠,٠٠	١,٣٤	١٩١
١٣٣,٩٠	٣,٥٠		٠,٤٧	٠,٠٠	١,٠٧	١٣٦,٩٨	٠,٠٠	١,٠٧	١٩١
١٢٥,١٨			٠,٠٦	٠,٠٠	١,٠٦	١٢٤,١٢	٠,٠٠	١,٠٦	١٩١
١١٦,٩٣			١,٨٧	٠,٠٠	١,٨٧	١١٦,٩٣	٠,٠٠	١,٨٧	١٩١
١٠٠,٥			١,١٠	٠,٠٠	١,١٠	١٠٠,٥	٠,٠٠	١,١٠	١٩١
٨٢,٣٦			١,٠٠	٠,٠٠	١,٠٠	٨٢,٣٦	٠,٠٠	١,٠٠	١٩١

لا حاجة لكتابة الأرقام ، وقد أورد هذا مقصده في حدود ، وورد
الفصل السابق ، من هذا الكتاب ، فراجع إلى الفهرست . سيحدد
أرقام الدخل لعام ومعدلاته مفصلة في تلك الحدود ، حتى تحريرا .
تُعلت عنها شركة ، في اجتماع الجمعية بالمساهمين ، في باريس في ١٠ يونيو
سنة ١٩٥٤ .

وبستطيع المحاسبون الفانونيون أن يهووا تحويل الدخل لهم في مصر
المختلفة ، إلى عملة مصرية ، وسيتبين لهم أن هذا الدخل منذ سنة ١٨٧٠ إلى
الآن ، قد زاد كثيرا عن ألف وستمائة مليون من جنيهات ، أي أن شركة
استردت رأسمالها أكثر من مائة مرة .

وحسبنا الآن ، أن بين من ٥٠ إلى ١٠٠ مليون من
وسيطر لكل دي غيت ، أن الاسميرين والاسميرين . ثم من يحصلون
على هذه الأموال ، وأما مصر ، فلا تحصل على شيء ، بل يسعى أن
يموا عليها ، ويقولوا إن القصة كانت حبرا وركه

من فهم المتفهمون ؟

أولا أصحاب الأسهم طبقا للمادة ٦٢ من نظام شركة الأسهم ،
بدأ توزيع الدخل العام ، سداد ما يسمى بالأغذية الاجتماعية ، أي أسدات
وعوها ، والفروص ، ثم يدفعون ٥ فائدة السهم المضمون . عقتص
المادة ٥٩ من النظام الأساسي ، ويخصم مبلغ للاحتياطى
وما يتبقى يسمى بالربح الصافي ، أو فائض اربح ، ويوزع « حسب
الآتية :

١٥ . حصة الحكومة المصرية ، في ربح الشركة لديه .

١٠ . تدين يسمون مؤسسين

٣ . % . لأعضاء مجلس الإدارة .

٢ . / إجازات ومكافآت ومصايف للعاملين والموظفين .

٧٠ . % . توزع على المساهمين .

٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ صدر قرار من الجمعية العمومية للمساهمين ،
ورافق عليه والى مصر . في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ ، وهذا القرار يخص
حصة أعضاء مجلس الإدارة في ٢ . ويرفع حصة المساهمين ، إلى ٧١ % .
تسهم التمتع وتنص المادة ٩٦ من النظام الأساسي ، على استهلاك
الأسهم ، في مدة الاتزام ل ٩٩ سنة . حيث إذا حل يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ،
يكون جميع الأسهم ، قد استهلك ، وذلك طبقا لجدول استهلاك منصوص
بالإضافة في صدر ٣٠ فرمان ٥ بدر سنة ١٨٥٩ . ويبدو أن شركة
لم تعترم هذا نص ، وبين أن ينس من فترة الاتزام إلا أربعة عشر عاما ،
ومارات فير كبير من الأسهم في دول ، ولم تسهك شي . من أسهم حكومة
المصرية حتى الآن ، وهي تعمل وحدها مسئولية ، بترتب على هذا نعت .

هذا ويعتبر من المدخل بعد سوباعيل سوي ٤ ر من رأس المال
الخصي ، وهو ١٠٠٠٠٠٠ ر . ، لسداد قيمة الأسهم الى تستهلك ،
ويتم هذا الخصم ، قبل توزيع الأرباح . وهذا كد من عدم استهلاك الأسهم ،
في المواعيد ، جاء في المادة ٩٦ من النظام الأساسي ، أنه إذا لم يك مؤرد
شركة ، في سنة أو أكثر . سداد قيمة الأسهم الى تستهلك ، فإن الفرق
يعصى من الاحتياطي ، وفيه لا احتياطي . فوحد باقي من صافي إيرادات
لسواء سوية لأوصية ، على المستحقين لهذا نصافي .

والى سنة ١٩٣٤ . كانت شركة تقدر أن المطلوب لاستهلاك الأسهم
بما إذا جاء إلى كل سنة ١٨٠٠٠٠٠ ر من إيرادات الذهب ، وفيه
المطلوب لهذا سداد سنة بعد أخرى ، حسب استهلاك الأسهم

وطبقا للمادة ٦٦ المشار إليها ، يعزى الاستهلاك ، سواء ، بمقر الشركة
الرئيسي (١) ، بطريق السحب في حصة عليه ، ودفع في ١٥ ديسمبر من كل
سنة ، ويتم دفع المبالغ المطلوبة للمساهمين في ٢ يناير من السنة التالية .
والسهم الذي ستهلك بطريق سحب ، يعطى لحامله سهم تمتع ، يحول له
بعض حقوق السهم الأصلي ، فيما عدا ٥ ٪ من رأس المال ، وهي عائد
المضمونه

أوراق الشركة المالية

- أوراق لشركة الموحدية الآن ، في التداول هي :

 - ١ - سهم في رأس المال ، وقيمتها الأصلية ٢٥٠ فرنك .
 - ٢ - سهم امتنع .
 - ٣ - حصة المؤسسين .
 - ٤ - السندات ٣ ٪ ، الفئه الثانية
 - ٥ - " " " الثالثة .
 - ٦ - حصة شركة اندية بي " نسب الحصول على ٠.١٥ ٪ ، التي كانت
مقررة للحكومة المصرية .

وهذه الأوراق المالية ، موجودة في بورصة باريس ، وبيوت ،
وبعض أقاليم فرنسا ، وفي بورصة الأوراق المالية بالاسكندرية .
وتعد هذه الأوراق ، في نظر القابضين لفرنسي أوراقا مالية أحقية
، فيما عدا أوراق لشركة المدينه المشار إليها في بند السادس ، فهي أوراق
مالية مصريه . ومع ذلك ثبت المعامله لادراجها في قائمه الأوراق المالية
الفرنسية .

وقد رخص رسميا تداول أسهم شركة قناة السويس في بورصة باريس
منذ سنة ١٨٩٢ .

(١) شركة بحري مكه الاداري في راس الدو سبع اختصاصات الرئيس

وفي أول يناير سنة ١٩٤٦ ، كان في التداول ١٨.٥١٨.٦١٠ سهم أصلي ،
 و ١٨٩٤٨٢٠٠٠ أسهم مجمع ، و ١٢٣٨١٧٠٠٠ بقايدة ٣ ، من ثلثة لشاية ،
 وأصلها ٢٣٨.٩٦٤ ، استهلك منها في ذلك لبرج ١٤٧.١١٥ سدا و ٣٦.٦٦٠
 سندات ٣ $\frac{1}{2}$ من الفئة الثالثة ، من بين ٧٥٠.٠٠٠ سند ، استهلك منها ، في ذلك
 لبرج ٣٨.٣٤٠ ، وقد جرى الاستهلاك في سنوات نالية ، كما يبا في الفصل
 الرابع . وقد ذكرنا ، في غير موضع ، أن أسهم حكومة الجزائر ، محبوسة
 عن التداول .

وفيا يلي جدول ، بين دخل الأسهم ، منذ سنة ١٨٧٠ (تاريخيات) .

سنة	اسهم الأصلي	سهم المجمع	سنة	سهم الأصلي	سهم المجمع
١٨٧٠	٢٥	—	١٩٢٤	٣٢٧.٨١٤	٣١٤.٦٨٤
١٨٨	٢٩.٨٨٦	٢١.٨٨٦	١٩٢٥	٤٢٤.٩٨٤	٤١٢.٤٨٤
١٨٩٠	٩٢.٦٨٦	٦٧.٦٨٦	١٩٢٦	٥٤٢.٠١٧	٥٣١.٥١٧
١٩٠٠	١١٦.٥٣	٩١.٥٣	١٩٢٧	٥٧٧.٥٢	٥٦٥.٠٢
١٩١٠	١٧١.٣٠	١٤٦.٣٠	١٩٢٨	٦٤٤.٥٧	٦٣٢.٠٧
١٩١١	١٧٩.٥٥	١٥٤.٥٥	١٩٢٩	٦٦٧.٠١	٦٥٤.٠١
١٩١٢	١٧٩.٩٤	١٥٤.٩٤	١٩٣٠	٦٥.٠١	٦٣٧.٥٠
١٩١٣	١٨٠.٩٥	١٥٥.٩٥	١٩٣١	٦٠٥.٠١	٥٤٣.٢٤
١٩١٤	١٣٤.٤٤	١٠٩.٤٤	١٩٣٢	٥١٠.٠١	٤٤٨.٤٤
١٩١٥	١٣٤.٢٨	١٠٩.٢٨	١٩٣٣	٥٢٥.٠١	٤٦٣.٤٤
١٩١٦	١٠٢.٥٨	٧٧.٥٨	١٩٣٤	٥٢٥.٠١	٤٦٣.٤٤
١٩١٧	٧٧.١٠	٥٢.١٠	١٩٣٥	٥٤٠.٠١	٤٩٠.٦٨
١٩١٨	١١٣.٦٠	٨٨.٦٠	١٩٣٦	٦٠٠.٠١	٥٥٥.٣٩
١٩١٩	٢١٠.٠٠	١٨٥.٠٠	١٩٣٧	٨٢.٠١	٧٥٦.٣٦
١٩٢٠	٢٨٠.٠٠	٢٥٥.٠٠	١٩٣٨	٩٠٠.٠١	٨١١.٩٤
١٩٢١	٢٨٩.٩٤	٢٦٤.٩٤	١٩٣٩	٥٨٠.٠١	٤٩٢.٦٣
١٩٤٠—١٩٤٠ (تاريخيات)					
١٩٢٢	٣٦٦.٩٣	٣٤١.٩٣	١٩٤٦	٤٣٨٦.٣٨	٣٩٠.٠٠
١٩٢٣	٤٩٣.٧١	٤٦٨.٧١	١٩٤٧	٣٦٨٦.٣٨	٣٢٠.٠٠
			١٩٤٨	٧.٩١٥.٥٧	٧٠٠٠.٠٠

وكانت حصة سهم من اربع في سنة ١٩٥٩ ، ٩ فرنك ، أعطيت
للسهم الأصلي وسهم انتفع على شراء ، وبلغت ٥٠ فرنك الثابتة التي يراها
صاحب السهم الأصلي ١٩٢٩ فرنكا ، فيكون مجموع ما حققه من فائدة
١٠٠٢٩ فرنكا .

وفي مبرانية سنة ١٩٥٣ ، تقرر توزيع كودونات عن استغلال سنة ١٩٥٢
منس الأرقام ، بـ ٥٠ فرنك في سنة ١٩٥٤ .

وفي مبرانية سنة ١٩٥٤ ، بـ ٥٠ فرنك السهم الأصلي وسهم انتفع ، عن استغلال
سنة ١٩٥٣ ، مبلغ ٩٢٥٠ فرنكا ، ونضيف إلى سهم الأصلي حصة ٥٠ فرنك ،
وبلغت ١٩٢٩ فرنكا .

أسرة الميراث في بورصة الطورون الثانية

اعتبر سهم لسويش ، أحسن ورقة مالية ، وهي عمدة المال ، وسكنه
م يكن كذلك ، في كل الأحوال .

كان سعر السهم قد هبط في سنة ١٨٦٢ إلى ٤٧ فرنكا سلام من ٥٠ فرنك ،
ووصل إلى ٥٠١ فرنك في سنة ١٨٦٣ ، ثم هوى مرة إلى ٣٢٥ فرنك في سنة
١٨٦٦ و ١٨٦٧ ، وارتفع إلى ٤٧٥ فرنك في سنة ١٨٦٩ ، وسكنه وصل إلى
الحصيص ، في سنة ١٨٧١ إدارل سهم إلى ١٦٣ فرنك ، أي أن الشركة
كانت على حافة الإفلاس . وبعد سنة ١٨٨٠ بدأ أحسن الأسهم ، فوصل سعر
إلى ١٠٠ فرنك وثلاثة آلاف فرنك في سنة ١٨٩٥ ، وأربعة آلاف فرنك
في سنة ١٩٠٤ ، وخمسة آلاف فرنك في سنة ١٩١٣ ، وهبط بشدة في سنوات
الحرب العالمية الأولى ، ثم ارتفع إلى ٨٦٣٦ فرنك في سنة ١٩٢٣ ، وبعد
مصاعبة الأسهم وحل سهم سهم في سنة ١٩٢٤ بلغ سعر السهم ٧٨٠٠
فرنك ، ووصل لسعر إلى ٢٦ فرنك في سنة ١٩٢٩ .

وفي السنوات تالية ، أي من سنة ١٩٣٢ حتى ١٩٣٨ ، كان متوسط
الأسعار كالاتي :

السنة	السهم الأصلي	سهم القمق
١٩٣٢	١٢٠٥٢١٠٦٥	١٢٠٦٤٩٠٨٨
١٩٣٣	١٨٠٤٧٥٠١٣	١٦٠٦١٠١٦
١٩٣٤	١٩٠١٦٠١٦	١٧٠٢٧٥٠١١
١٩٣٥	١٨٠٣٥٣٠٦٩	١٧٠٥٢٤٠٢٧
١٩٣٦	٢٠٠٢٨٤٠٨٧	١٩٠٤٢٩٠٦
١٩٣٧	٢٥٠٢٨٥٠٥٨	٢٣٠٥٢٦٠٦٩
١٩٣٨	٢٢٠٠٢٦٠٠١	١٩٠٨٨٩٠١٥

وفي سنة ١٩٣٩ كان الحد الأقصى للسهم الأصلي ١٨٠٢٩٥ و الحد
الأدنى ١٢٠٧٥٠ و المتوسط ١٥٠٢٠٦٠٥ و سهم القمق الحد
الأقصى ١٥٠٤٥ و الحد الأدنى ٩٠٨٥٠ و المتوسط ١٢٠٩٨٩٠٨
وفي سنة ١٩٤٥ بلغ الحد الأقصى للسهم الأصلي ٢٢٠٩٧٥ و الحد
الأدنى ٣٩٠٤٥٠ و المتوسط لهمم ١٢٠٩٧٥ و الحد
فرتك ، و الحد الأدنى ٣٢٠٥٥٠ فرتك .

والآن يرتفع سعر أحيانا فوق التسعين ألف فرتك

دفع السكوبونات

بحري دفع السكوبونات مرتين ، في أول يوليو ، وفي أول يناير من كل
سنة (اذدة ٦٤ من نظام الأساسي . و دفعه الأولى ، في أول يناير ، بعد
مبلغ تحت الحسب ، و الباقي يسدد في أول يوليو بعد اجتماع الجمعية العمومية
بالمساهمين في شهر يوليو من كل سنة

و بعد تاريخ الاكتتاب إلى أول يناير سنة ١٨٧٠ ، م تدفع الشركة
٥٠ ٪ ، و سنها على رأس المال . و دفعت الشركة سكوبون رقم ٢٣ ،

وهو لرح من أول سبر سنة ١٨٧٠ إلى تاريخ السداد ، وهو ١٤ إبريل
 سنة ١٨٧٣ ، ودفع الكوبون رقم ٢٤ في ٢ فبراير سنة ١٨٧٤
 وفي ٢ يونيو سنة ١٨٧٤ ، قررت الجمعية لعمومية دعم الستة كوبونات
 من ٢٥ إلى ٣١ ، وفي هذه الكوبونات بددت الشركة أرباحها
 ألف سدر ، نصف ٣ في بورصة باريس . تحت اسم
 Bons de coupons arrieres " وذلك بأحكام المكي قدره
 ٨٥ من كالكسندرو وسدد في أربع سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ إلى سنة
 ١٩٢١ . وبمئة قدرها ٥ ، تدفع في نوفمبر من كل سنة .

ثانياً — السندات

وهذه هي سندات ٣٤ ، عا فيه كذا . في فصل الرابع من هذا الباب .

ثالثاً مسائل العشرة في المائة

فيما يلي نص المادة ١٩ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ :

« تحدد معرفتنا ، قائمة الأعضاء المؤسسين ، الذين ساهموا ، بدعمهم ،
أو دراساتهم ، أو زهدهم أو مواهبهم ، في تحقيق المشروع ، من إسهاء
 الشركة .

نحن نعرف أن مجد سعيدم بعين مؤسسين ، وكذلك لم يعيهم يستعمل ،
 ولكن دي سبب هو الذي عين حصة أولئك المؤسسين في قائمة ، طلب
 سراً مجهولاً ، بالسنة الثمانيين ، وظل هؤلاء ، وورثتهم ، ومن تلقوا
 الحقوق عنهم يقصون عشرة في المائة من صافي إيرادات الشركة ، وهذا مبلغ
 يريد في العام الواحد ، في سنوات الأخيرة على ميون من اجنيات ومن
 بين من عيهم دي لسدي ، ان حماة ، حليبه مدام دي لامال .

وقد تحوّل لشركة عن طريق حذف أجهت الرسمية أن تقدم للحكومة
 فرما. ثم ورقة ما كات ، موقعه من محمد سعيد ، لائحات أحقية أولئك
 الذين يقصرون عشرة في المائة ، فعجزت ، وادعت أن فرمانا صدر في سنة
 ١٨٦٠ ، وأن موجود لمحقق طاب مائتين ، ونحن بعد لبحث أن هذا لفرمان
 لا وجود له إلا في حيات شركة الاستعمارية ، وليس بمستغرب أن يكون
 دي ليس قد رور قائمة المؤسسين . وقد فصل علي بالسجن خمس سنوات ،
 من محكمة حسابات السي ، في قضية شركة بها منهم من ذهب النصب
 والتوير .

محمد رواله مؤلف فرنسي

ولها تلي ضوءا على المسألة

على كثرة ما كتب بالاعاب الأخيرة عن وفاة سوس ، لم نجد مؤلفا
 واحدا أشار إلى سر هذه المسألة ، المهم الإلمام بالغة القرية ، صدر في سنة
 ١٩٣٤ حساب شركة وفاة سوس ، يد وجمع مقدم ، « المر كير دي وحيه »
 Vogue ، رئيس مجلس إدارة شركة وقتئذ ، بعد أن قرأه ، ووافق على
 محتوياته ، وهذا الكتاب بعنوان وفاة سوس ، وقد كتبه « الكونت جيوم
 دي سانت فيكتور » ، وقد أورد فيه مقابلة ، في لصحيفة ٢٠١ من مؤلفه ،
 وتلخص فيها يأتي

فمن تأسيس شركة وفاة السوس ، أسس دي ليس جمعية دراسات ،
 لدراسة الأعمال التجريبية ، برسمال قدره خمسة ألف فرنك ، تقسم إلى
 مائة حصة ، قيمة الجزء الواحد خمسة آلاف فرنك ، وكل عضو فيها الحق
 في حصة تأسيس بشركة قناة السويس .

ومع ذلك لم يجد دي ليس مكتفين ، ولم يجد مبلغ الخمسمائة ألف فرنك
 المطلوب ، وكان لابد من حصة كل حصة إلى حريمي ، ثم إلى عشرة " حرة " .
 وفي الوقت نفسه رأى دي ليس ، أن المهنيين يستطيعون أن

بشركوا في جمعية الممرات ، ويعتدوا على حصص تأسيس ، سلا من الحصول على أنعاب تقديدية .

وفيا عدد هؤلاء الأعضاء ، يوجد حروب عيهم دي ليس ، من بين المؤسسين لأهم أسس خدمات المشروع ، أولاً كان يريد أن يصرح
بخطه .

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ، رفع دي ليس قائمة تضم أسس ١٦٦
مؤسس ، إلى ، وفورم . وكلف كوينج من Koeing أن يرسل
إلى دي ليس نسخة معتمدة ، ووضعت هذه النسخة لدى موثق الشركة ،
مسيو « مهوردي لا كويراندي » Mahot de la Quercantonna
وذكر هذا كتاب أنشأه حصص مؤسسين كانت مائة ، ثم
قسمت كل حصص عشرة في سنة ١٨٥٩ . وفي ١٠ . برصارت
١٠ في سنة ١٨٨٨ ، وكل حصص من أسس كانت مائة . وكما
عن كل مليون فرنك من صافي الدخل .

وبدفع كويراندي في نفس الوقت مع كويراندي الأسهم .

تحليل تلك الرواية الملتفة:

أما أن دي ليس ، قد أسس جمعية درامات . فهذا لم يقل به أحد ،
غير هذا لكونت امبرج وإذا كان دي ليس قد استعاض بمهندسين لاجراء
المساحة والأعمال لتحصريه . فمن تأسيس شركة ، فالتأت أن المانع
اللازمة لذلك . قد صرفه له من الخواص المصيرية ، وأعطاه محمد سعيد مائة
ألف خيرة ، ولم يحسب عليه ، وذلك عدا هبات أخرى

أما جمعية الممرات ، فقد أسسها الأب المختار . وجماعة ماسيمونيان ،
هذا أيام محمد علي ، وسرق دي ليس مشروعها ، كما بين في الجزء الأول
من هذا الكتاب .

ومع ذلك اعتصم الكبرياء من حب ملك التريفة ملتقة دمتاء من قبل
 عنهم إهم مؤسسون . فوجد من بينهم ثار من السدس والعشرين وثمان
 حيلاده ، فاسد . وكان له ثمة من أحرار السدس حيلاده ، مشرور
 أو لأه غمرهم بعتقه .

« مهم كان من مؤسسه السدس والعشرين ، وكان له ثمة في بقره
 « الماركيز من دوحج » ثمة من السدس والعشرين ، كان له ثمة من السدس هو
 ابدي « عفاة » مؤسسين ، و « هبهم اواي » .

ولا عتاز من الذي هو مؤسسون « كوسج » هو ابدي « قور له ثمة »
 وادماة من ذلك كان سعيدا لأمر سعيد ، « بقم عليه ثي دين » ، و كوسج
 لك كور . كان أحد أفراد عتده « لأحييه بن سعيد على « لاهد سعيد »
 وكان رجلا مرشيو ، وما زاد من فرد « حيدر من بند سعيد » ، وقد اسلم
 من عشرة في « ثمة » بدهب « عبد مستحقين » ، ومن دفع حجة « عليه » من يدفع
 مرتين

وحدث من « وى لم » من المؤسسين ، فلا يوجد مؤسسون ، وكان واحد
 أن يكون ، هذا المال حرارة يدوه ، لأن السدس « ثمة » لشركه ، بعد
 في الأصل حقا ، صا يدوه ، وكل عالم بشار « حكمة مصر » من
 صريح المستحق معروف ، يجب أن يؤول إلى بيت المال

رابعا ١٥٠٠ « ثمة » من « ثمة » في سنة ١٨٨٠

« في من السدس من عشر من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة »
 « ومع ذلك » في « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة »
 الأخرى « المعطاة لها بموجب الدولة » « ثمة » من « ثمة » من « ثمة »
 المصرة ، « عتده » قدرها خمسة عشر في « ثمة » من « ثمة » من « ثمة »
 « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة »

كان من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة »
 السدس ، و « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة » من « ثمة »

المسيو « هينتش » Hentsch ، رئيس مجلس إدارة بنك عصم الناصري وقتئذ . وتراكت القوائد ، ومجت ناسدين ، آمل حننه ، في أول أبريل سنة ١٨٧٨ وأول يبر سنة ١٨٧٩ . وتول أبريل سنة ١٨٨٠ .

وفي هذه الفترات استطاع ثلاثة مرانين . من دائمي الحكومة المصرية ، وهم « هيلر » Heller و « حوله شمت » Goldschmidt و « ديورج » Debourg et Hyponors أن يوقعوا احتجورات تحفظية على حصص ١٥٠ ، المبررة بحكومة . في أرباح شركة قناة السويس ، وذلك في فبراير سنة ١٨٧٧ ، يبر سنة ١٨٧٨ ويناير سنة ١٨٧٩ ، ويعتضي عهد مؤرخ في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٠ - تدرأ رياض « ش » باطر المالية المصرية ، لست بكردي فوسيه ، فرسي عن ٥٠ ، وحدث منذ سنة ١٨٧٩ إلى نهاية أكل الأتراء ، وذلك في عهد ساد ست المذكور لمبلغ اثنين وعشرين مليون من فرنكات ، أي عو ثمانمائة وخمسين ألفا من اخصاص لنفذة دائمي الحكومة التي تقدمت الاشارة إليها . وكان المراتون الذين احتجروا حصص المذكورة ، قد دفعوا احتجورات الموقعة ، وسويت ديونهم .

وفي ١٧ أبريل سنة ١٨٨٠ ، تأسست في باريس ، من الكردي فوسيه والمران الاجلدي « هاردي » الشركة المصرية لعمارة

Société civile pour le recouvrement des 150 000 des
benefices de la compagnie du canal de Suez attribués
au gouvernement égyptien

واكتب بكردي فوسيه مبلغ ٢٧ مليون من الفرنكات ، واكتب
« هاردي » بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ فرنكا .

وتقوم الشركة المذكورة باقتضاء حصص ١٥٠ ، سوا من صافي إيراد القناة ، ومقرها بيت « لكونتوار » سيوت دي امكوت « ، وهو لدى يحصل الحصص المشار إليها وبوزعها على مساهمي الشركة المديفة الآفة لذكر .

والشركة المدنية شركة وصية . تقوم بسداد لصراحت بحصة
التي تسيه وحدها .

وقد تمت حصتها في مزاوية سنة ١٩٥٤ ، عن استغلال سنة ١٩٥٣ .
مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣ فرنكا . أي نحو مليون ونصف مائة من
الجنيمات .

فأما : أعمام الخمس المذكورين

وتم حصص على ٢ من سائر الأرباح . فقد سددت شركة الأرباح
وعند هؤلاء الأعضاء ٣٢ عضوا ، وقد تمت حصتها في مزاوية سنة
١٩٥٤ مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣ فرنكا . أي نحو مليون ونصف مائة من
الجنيمات . وقد تمت حصتها في مزاوية سنة ١٩٥٤ مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣
فرنكا أي ستة آلاف من الأرباح المصرية . وقد تمت
سداد استقاله إلى باريس ، وما إليها .

سأرد : مع شمس برعد : لم يمتدح والحمد لله من سائر الأرباح

سأرد : مع شمس برعد : لم يمتدح والحمد لله من سائر الأرباح

وتم حصص في مزاوية سنة ١٩٥٤ ، عن استغلال سنة ١٩٥٣ .
مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣ فرنكا . أي نحو مليون ونصف مائة من
الجنيمات . وقد تمت حصتها في مزاوية سنة ١٩٥٤ مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣
فرنكا . أي نحو مليون ونصف مائة من
الجنيمات . وقد تمت حصتها في مزاوية سنة ١٩٥٤ مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣
فرنكا أي ستة آلاف من الأرباح المصرية . وقد تمت
سداد استقاله إلى باريس ، وما إليها .

وتم حصص في مزاوية سنة ١٩٥٤ ، عن استغلال سنة ١٩٥٣ .
مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣ فرنكا . أي نحو مليون ونصف مائة من
الجنيمات . وقد تمت حصتها في مزاوية سنة ١٩٥٤ مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣
فرنكا . أي نحو مليون ونصف مائة من
الجنيمات . وقد تمت حصتها في مزاوية سنة ١٩٥٤ مع ٢٨٢.٣٨٠.١٥٦٣
فرنكا أي ستة آلاف من الأرباح المصرية . وقد تمت
سداد استقاله إلى باريس ، وما إليها .

في الخارج ، فالشركة تشتري كل ما يلزمها من لدن أو باريس بما في ذلك
الكاس ، وأنفه الأشياء .

وفي الوقت نفسه ، تقوم شركة مصرف المرتبات والأحور ، بداحن
لمنطقة الجمركية، وهذا يسمح المجال للتهرب ، كما أن أكثر موسطيها وعمالها
الأحارب ، وبعض المواطنين المصريين يحصلون على جزء من لأموال
استحققة لهم بمكاتب الشركة بالخارج

وحديث بالملاحظة أيضا أن ميراية شركة ، بدشر سامصة ، والأرقام
ضجعة حد ولسود بحالية ، وفي أعما - مسرة والكسب الحرام متبع
للجميع ، ولولا الاسفاف ولتدير انكار فاص ربح أكثر مما ظهر
في الميزانيات مكتوب .



العشرين هرب . والقرن ابدى ساوى ٣٨٥٧٥ قرشا ، ولقرن ابدى
فرضته الأوامر العسكرية فى فرنسا .

واردات لأموال مصر ، حين تقرير حقيق جيه مصرى ، فى سنة
١٩٣١ ، كما خفض الجنيه الانجليزى .

وقد رفعت ديناوى الدفع بالذهب ضد الشر كة منذ سنة ١٩٢٢ وذلك بمسند
موجود بشر كة ملاحية اسم « هافرس » مسواير « Peninsula Havrais »
ال مدفع للشر كة رسوم مرور . على أساس وري ، وقصت مدها
محكمة الاسئناف ثلاثى فى ٩ واربعة ١٩٢٢ . رتب تدفع رسوم
المرور على أساس سعر الذهب وري اوف سنة . كما ان بشر كة الملاحية
مكررة ، قد رفعت دعوى فى ٥ من شهر كة سنة ١٩٢٢ ، ووصف
فيها محكمه لسن ، فى ٧ يونيو ١٩٢٢ . ومحكمه استئناف فى ١٥
فبراير سنة ١٩٢٤ ، قررت نفس الامر وري بشر كة الملاحية .

وفى ٩ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أصدرت محكمة الاسئناف المتعلقة بالسكرارية
حكم آخر ، فى قضية Pellagani . ضد شر كة ، وأمرت الشر كة ان
تدفع لمعس مسحق لوطيف و عمار على أساس فاسدة الذهب ، أى ان
المرتب يساوى ٣٨٥٧٥ قرشا ، وليس بقرن الورى عيسى .

وكذلك اخصمت شر كة أمام خصم لوطيف بمعرفة حاملى سند ،
فدعت محكمة الاسئناف الحكم بالسكرارية . فى ٤ يونيو سنة ١٩٢٥ ،
بأن الشر كة ، ان قوى لسداد ، مدع كوتوت فى مصر ، على أساس
ان المرتب يساوى ٣٨٥٧٥ قرشا ، ردت أساس دعوى الشر كة ، مدع
حساب شر كة فى فرنسا ، بأن شر كة مصر ، وبمعدلاتها يجب ان تتم
فى مصر ، لا فى فرنسا . وقالت المحكمة انقطاعه فى أساس حكمها ان
المدعى فى مصر ، لم يكن هو المراد بمرتبى ، بل كان المراد
الذهب ، المستعمل وقتئذ .

وتوقفت شر كة عن تعيد الحكم اشر ابيه ، مدعيه أنه مشوب

والعوض ، وأن هذا التعويض من معضوف ، وأنه لا ، ورغبه شركة قناة السويس ، دعوى عسيرة ضد الحكم ، فصل فيها في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .
ولكن المحاكم الفرنسية ، وقد نصت بها (على أنه لا يفي) ، حالت هذه النظر ، وقالت إن عملة السندات هي نقود فرنسية ، وأن شركة قناة السويس ، وبكون دفعها صحيحا في فرنسا ، وأنها تدفع القوائد وقيمة السندات التي تسببت على أساس سعر صرف فرنك فرنسي واحد ، يكون على الجاري تعاضل بمقتضى ، وهذا هو القاعدة ، وهذا حكم خمد به المدعى ، بحكمه ، في أول مارس سنة ١٩٢٥ . وقد دلت في الأد على ما أثر مثل تخصيص رسم ، ور ، على أساس من ذهب ، فوجدت الفرق من المرحض ، مثل ، هذا . هذا هو وجه من شركة التسيير في المعام ، من السند المدعى تحت الأيد . ولا يمكن أن يكون هذا سري لا ١١
حصلت رسم المور ، على أساس مدعى ، ولا كان هذا
تفريق وتميز .

وبعد ذلك تدرج حبيب سوري في بيعه من الذهب . . .
 بعد ذلك تدرج حبيب سوري في بيعه من الذهب . . .
 في البداية ، سعر الذهب ، وقد كسب هؤلاء بساطون من الجواهر
 في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ (الإدارة المدنية لشبكة مصر المصنوعة)
 واستثنائها في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ .

وعلى ذلك استقى تحيط به في حوض حيد فسر في
شركه بقاء الأمم التي تقع مقصودها في قوائم الأسس
سفر الذهب .

وفي ٢ مايو سنة ١٩٣٥ - حيدري في مصر المرسوم بقانون رقم ٢٥ -
شأن العقود ذات الصلة الدولية - وحده في دسجنه
«وعا» الحاجة نسكو ، في يتعين بقاء بعد انصري ، في تحديد

« آثار شروط اندفع دها ، في العقود التي تكون لالتزام بالوفاء فيها ، إذا
 « صعدت هذه لينة ، وتكون قد فُتحت اجسها بالمصرية أو الاسترالية ،
 « أو بدو أحسن آخر ، عند ولائها ، في مصر (مصر) (الخليفة التركي)
 رسمنا بما هو آت :

« المادة الأولى : تنص شروط دفع دها ، في العقود التي تكون
 « لالتزام بالوفاء فيها ، بالصيغة التالية : « ولي تكون قد فُتحت اجسها
 « بمصرية ، أو الاسترالية ، أو بعد أحسن آخر ، كان عند ولائها
 « في مصر (الفرع) والخليفة التركي ، ولا ترتب عليها أي ثمر .
 « ولا جرى هذا حكم على الالتزام بوفاء بتعدد المعاملات ، ولا على
 « الخاصة بالريد أو سائر في أو سيمون .

و بعدد هذه الدرسات ، امرت شركة من تطبيق شرط دفع
 بالذهب ، في اوفاء ما عليهم ، من حيث يوفى ، بمصر مصرية ، ولكنها استمرت
 تعيب أعاءة ، وتفتها سعر الذهب ، وتبيع لنفسها احتياطي يفتن الطرق
 بين الذهب والعملة المصرية .

وعلى ذلك تجدد اراء ورغبت بعض أصحاب السدادات في قضايتهم من شركة
 أمام محاكم المحلقة ، فتجست دائرة دية ، حكمه مصر المحلقة في ٣٠
 سنة ١٩٣٨ ، وحكمه استئناف الاسكندرية في ٢٦ من ايار سنة ١٩٤٠ ،
 بأوامر شركة أن يوفى السدادات والاشغال من سعر الفرك الذهب
 وامرعت شركة عن تنفيذ الحكم ، وأن من محكمة الاستئناف
 احتفظت بدعوى أنه مشوب بالاموض . ووجهت شركة مقلية لدولها من
 حكومتها مصر ، في سنة ١٩٤١ (٢١) فتحت المحكمة إلى الحكم عامين ،

(١) هذا الدرس ، من قبل جهة وزارة دها ، وكان مرادها أن
 تحدد له دها ، في كل سنة ، في شركة دها ؟

(٢) كانه وزارة دها ، من قبل شركة دها ، في جهة دها ،
 بشركة دها ؟

وكذلك يجب أن تراعى حالة الحرب ، وصروف الشركة ، فأصدر المهندس السابق المهندس حسين سرى ، الأمر العسكري رقم ١١٣ . المنشور بالوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٤١ ، وهذا الأمر كان حساب شركة قناة السويس وست الأراضي المصرية ، وهو وثيقة تدعم المهندس حسين سرى . ونحن ننشر النص الكامل ، فيما يلى :

« نحن حسين سرى « باشا » .

« بعد الاطلاع على الحكيم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة ،
« الأول ، في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ بشأن دفع سندات شركة قناة السويس ،
« والثاني في ٢١ مارس سنة ١٩٤٠ بشأن دفع سندات شركة المساهمة
« المصرية المهمة (ست الأراضي المصرية)

« وحيث أنه يدعى ، مع عدم لاختلاف الأمر تؤيد الحكيم المقدم
« ذكرهما أن بلاغاً فيما يتعلق بشركة قناة السويس ، هذه الشركة لا تدرى
« في الظروف الخاصة على الاطلاع ، ثم ما يجب ما قررته احكم لصار

« في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ دون أن يستهدف المعجر عن الوصف بالكاف
« التي تلة ما عقد الامتياز على عاتقها خدمة للصالح العام .

« وحيث أنه من جهة أخرى فيما يتعلق بدست الأراضي المصرية سيقتضى
« برامه تخدم سداً على أساس الذهب بسعر قابل للتغير إلى ختلاف
« التوارى على هذه الشركة تطرا للتقلبات غير المؤقتة بقى ذلك سعر
« الذهب بسبب الحالة الدولية .

« وحيث أنه من واجب الحكومة أن تتدخل لدرء الاضطرابات الصارة
« بالصالح العام .

« وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان
« الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

« ويمقتضى لسلطة المحولة لـ بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

نقد ما هو آت :

١ - من ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « ٣٨٥٧٥ قرش قيمة ما استحق في كوتوبات سداتها
 « وكذلك القوائد المسحقة عن الأسهم . . . في أن تدفع على الأساس
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « سنة ١٩٤٠ .

« في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة

٢ - ابتداء من ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة

٣ - في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة

كان الأمر العسكري رقم ١١٣ . في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة
 « في شهر ١٥ - ١٠ - ١٩٣٥ في شهر رمضان سنة

وقد علق مجلس إدارة لشركة ، في تقريره الذي قدمه لأول جمعية عمومية المساهمين ، عقدت بعد الحرب مباشرة ، في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، على ذلك الأمر العسكري لشاد ، وأشار المجلس إلى الحكم الصادر لصالح أصحاب السندات من محكمة الاستئناف بطلقة ، في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ، ووجهه بالعموم ، وطلب من الحكومة المصرية ، وقد قدرت ضروري الشركة مخرقة على حالة الحرب ، و : - استجيب عليها أن تحمل عند هذا الاحتمال - على أساس سعر الذهب . قد استجذبت سلطة الحكم لفرق ، وصدر الأمر العسكري رقم ١١٣ ، في يناير سنة ١٩٤١ ، ورجع للشركة لتدفع الكوتونات ، على أساس ٣٨٥٧٥ قرش للقرش الذهب ، كما أوقف ان يلائم لسندات اشداء من ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠ .

وعلى ذلك ، توفقت لشركة عن سحب السندات . في اسبواب ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤

ولكنه ذكر أن شركة ، قد قدمت إلى الاحتمال من مع نفس الفرق من سعر الذهب ، والسعر على أساس المدفع ، بعملة مصر ، ، طمعا للأمر العسكري من إياه ، أي أن شركة لم تكن متأكدة من سلامة الاجراءات في حالة إياه الحكم العسكري في مصر

فصل في لائحة المساهمين مصري

كان مساهمين مصري ، عضوا في مجلس إدارة شركة قناة السويس ، وعلى عن كرسية ملك بيطت ، رأسه ورارته الأخيرة ولاشب أنه استمع حاد مقصده في خدمة شركة قناة السويس ، وإنا لجدديلا على ذلك ، في مسألة شرط المدفع بالذهب ، وهذا الدين ورد في تقرير مجلس إدارة شركة في الجمعية العمومية للمساهمين ، معقدة في ٩ يونيو سنة ١٩٤٦ ، إذ ورد في صحيفته ١١ ، من ذلك لتقرير المطبوع ما ترجمته :

« في شهر ديسمبر الماضي - ١٩٤٦ - تمّ حلّ هذه اللجنة مؤقتاً
 « وكونها هي مسؤولة على كل شيء - أما - جلالاً وعنايةً
 « قبل اجتماع الجمعية العمومية لسنة ١٩٤٦ .

« ومن نواصت لأسف . . . من إلى هذه النخلة ، ويسب
« لأجساد أي مريض عليكم . صفة يثبه ، في هذا الدم ، كما ترحو .
« ومع ذلك ، هناك : . . على جانب كبر من الأهمية ، حدثنا
« بهذا الخصوص ، منذ ستة شهور .

١) في ١٠ فبراير ١٩٤٦ - حين مقبولة الأمر عسكري رقم ١١٣ ،
 ٢) لدى توقيع رخصت الحكومة اقتصرت في ديسمبر سنة ١٩٤١ ، للشركة
 ٣) في ٢١ أغسطس ١٩٤٦ ، ٨٥٧٥٠ دولار الذهب ، لا يكون
 ٤) اخذت في ١٩٤٦ ، ورفعت استثمارات - ٣٠٠٠٠٠ دولار
 ٥) في ١٩٤٦ ، و١٠٠٠٠٠ دولار - ١٠٠٠٠٠ دولار ، رتب الحكومة
 ٦) انحصرت في ١٩٤٦ ، على سلطنة نفيد ، أن يحسن المسؤولية ، عن أمر له ،

« وثيق عهد الخلاء بعدد » لا يستطيع إنسانه مشرقه يدور ، أ ل تقف
« مكتوبه مدني » حيزه منتهى تقسم مشرقه الخلاء القدي في عصر .

« وبعد أن شرف إمرئ المصطفى . ألقى الحكومة المصرية مشروع
« قانون ، مستند إلى أسس قوية . بهذا المشروع بقانون في ٢ مايو
« سنة ١٩٣٥ ، وبهذا هذا المشروع في شروط الدفع بالذهب ، لي ترد في

١ القانون المذكور ، بعد صياغة نصه ، مضى في مشروع القانون ،
 ٢ هذا الفصل خام ، ويسرى تعديلاته ، بنسبه لأي حكم قضائي ، يتعارض
 ٣ معه ، وهذا القانون يحول شركة هـ هـ سويس أن شخص من
 ٤ سداد ، مستقبلا ، على أن تس ١٨٥٧٥ فرنك تقريبا ، وبأن مشروع
 ٥ القانون مواعيد أخير ، عند سنة ١٩٣٥ في تاريخ صدور القانون ، مشر
 ٦ إلى عموم مدي ، كستاسنة طيبة أحد عشر عام ، ويقرر أن القوائد
 ٧ والاستهلاك على أساس أقرب الذهب ، حسب لسعر رسمي للذهب ،
 ٨ في بورصة لندن ، في معاد كل حلول .

١٠٠٠ كل امشروع معروضاً على مجلس إدارة جدياً أصدرت المحكمة
 « فتحة من ٢٠ ثانية حتى في مختصة في رافعاً عتق أصحاب سندات
 « محمد شركة ما صديق أن يكون اذواء سعر الذهب لتجاري في السوق
 « المصرية في ربيع سداد

١١ « قد ورت شركة أمام محكمة عذرة أن أصحاب اسنادات مضمون
 « في ذمته أن سعر الذهب في السوق المصرية ليس مستقر . ثم رجم
 « أيسر سوفاده يده وقال شركة : إني إذا تمسكت لسعره لقضائية
 « له حكمة . نتي شير يله مار . لي مش . و وحدة سفوف . نتي يله على
 « شركة قضاة سويس . في لمصريات والارادات . قال المحكمة ستقيم

١٢ « بعد عقد سعر ستة غرامش و ٣٠ للفرنك الذهب ، وهو بقدر لدى
 « اركم المحكمة مه حيا على . في اجتناب ر ب و م . مد سنة ١٩٣٩
 « وقال شركة في حياء شركة . نتي ك . لأس مشتة . ولي
 « لا صحح . نتي سبعة مضمون . على . في ليس ، على كل
 « سداد ، واسدات شركة على حامية لعمه والى به سعر الذهب على
 « انقالب . سون . و . اندوليه . نتي مقتصر مضمون . نتي تربط
 عملتها بالذهب ، على هذا الأساس (١) .

وكانت هذه الشركة قد صدرت في ١٩١٤ في ١٢ من الشهر المذكور
 « في ١٩١٤ في ١٢ من الشهر المذكور . و ٢٢ و ١٩٢١٤ . و صدر
 « و ١٢٢ في ٢٤ من الشهر المذكور . و ١٩١٤ . و ١٢ من الشهر
 « و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر
 « مع مرسوم الاصدار) ولوقع عليه في ٢٢ يوليو سنة ١٩١٤ . و ١٢ من الشهر
 « و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر
 « و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر
 « و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر
 « و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر المذكور . و ١٢ من الشهر
 من الاحياء في عام (١) ووقع بصرته ١٧٣ في ٢٥ من شهر سنة ١٩١٥

« وقد أخذت محكمة القاهرة ، بطرية الشركة ، في حكمها الصادر في ٢٠ مايو ، وذلك باعتبار التراجع الذي يحدده فيه سعر الذهب ، هو تاريخ حلول الأجل ، وليس تاريخ الدفع . »
« لكنهم رفضوا بطرية الشركة ، في المسألة الأساسية ، وهي مسألة تحديد سعر الذهب ، وقضت ، بأنه يجب عليه ، في يتعلق سنة ١٩٤٦ ، أن يبيع ما عيبه من الذهب ، مقدراً ، في ذلك الوقت ، بمبلغ ١٠٠ جنيه مصري . »
« وبسبب ذلك ، وقد دلت على ذلك ، في ١٩٤٦ ، بكونه قد اشترى الذهب ، حسب سوق القاهرة . »

« وقد بنى المدينة الأولى على ساحل الأنهار أول كبريت سنة ١٩٣٦
« وهو يتبع لدى روم في سنة ١٩٣٦ وروم في سنة ١٩٣٦ يؤدي
« إلى أرغم قرية من الأمان في مدح عن اتحاد سعر الذهب في لندن
« كقاعدة. وقد بنى المدينة من سنة ١٩٢٦ إلى ١٩٢٦ عام في حدود
« انقياس الدقيق، والذي يؤدي إلى حب عن شعار دار غير محدودة،
« فال احكم برها مدح كبريت من روم بلوحة محسوسة، عن قاعدة لندن
« وخصوصا بالنسبة للأحبار الأخيرة في سنوات ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦

« وقد استعمل هذا الحكم في محكمة الاستئناف المختصة بالاستئناف ،
 « حيث يقتصر هذا الحكم من ناحية شكل ، لا يمكن تصديده ، ومن
 « ناحية أخرى ، يصعب من الأساليب في دفعه إلى طلب ، كعدم قضي
 « تطبيق سعر الرسمي في بلد »

« هذا هو موقف مجلس إدارتك ، في الوقت الذي أراد أن يتخذ
« قراراً ، بشأن حساب سنوات من ١٩٤٣ - ١٩٤٥ ، ثم ونحن مقفون
« بقوة الموقف الذي وقفناه في المحاكم المصرية ، وقد فعل في اعتماد الحساب
« ما فعلناه في حساب الثلاث سنوات سابقة ، إذ حسبنا المبالغ الثلاثة لفوائد
« واستهلاك سديتنا على أساس سعر ذهب في سوق لندن ، حسب كل أهل
« من آجال حلول الدين . »

القرعة

يستخلص مما قدمنا في هذا الباب :

أولاً - هذه الشركة - عند تأسيسها - لا يمكن أن تكون بحساب الأرباح المدخمة ، والأرباح المدخمة هي حقوقها حتى يولد دمجها في السوات الأخيرة ، وفي كل عام واحد أصصاً واحدة عتقة . لرأس المال . وإذا لاحظنا أن شركة - في مثل عهدنا ، ومن أن يفتح هذه ، وحصلت من الحكومة - مصر - ثم - الشركة من الأسهم - سنة ١٩٢٢ . ومن من التعاون ، الذي ومن - مثل - من ذلك من لسود الأخرى التي سبق بيانها ، على ما يزيد عن مصاريف إنشاء القدة ومدادها ، كان كما أن تمس الزمالة الاسم به على مصر هذه القدة . هي هي . وقد شطب سواها من مصر من ، فهو استوفى من دماهم ، وقد أن مصر أن يخط الملك من هذه المصروفات المالية ، وتقعع الأمة أولئك المبطلين .

ثانياً - طرقت الحكومة البريطانية بمصداق الأسد ، في كل حزب مصر من أحسن القدة ، واستواب على شركة مصر ، وسجرتها في كسبه مصداق الاستعمارية ، حصلت على مو دماهم - لا يسهل - ، حيث صرنا صرنا . وثمة عت لقمها . سهم مصر في شركة مصر - سويس - ، فإن عت هذه الأسهم ، ما يزيد على عت . أن مدتها في مصر - وهي - عت . روتشيد بعيدا لطلب مرراني في سنة ١٨٧٥ - على مداه . وولب تعقيل الآن في هذه واحدة من مداه من صعب ثم الأسهم ، وحزمت مصر من ذلك المعين له ، كما حزن من إكاد والاشرف على شركة ، وخسارتها من هذه الناحية لا تقدر بمال .

ثالثاً - وسبب صحامة الأرباح - عت شركة من سنة - إلى درجة اهوس والاسد . ولأن أن الحكومة لمصر - سوف يكون قادراً ،

على إدارة الحركة للاجئ في القصة ، فمن من نفقات الاستعمال الحالية ،
والشركة تصاح مشقة ، ولا تعرف أين تصعب الأموال ، حتى تجمعها ، وتعال
التلاعب فيها كبير جدا ، ولشدة كثرة ، وعقود الأشخاص ، حتى تيرمها
ولشدة زوال بعض أحياء ، حتى ترفاه جوية . وقد ان شركة تقوى
في البحر ، كل عام سيارات قديمة وغيرها من المراكب حتى تزي ثمة غير صالح
للاستعمال ، وذلك من غير تدبير أو روية .

وميراثات الشركة ، لا تراجع من جعفر إلى بعض مع بلاعب ،
ولا تدبر على من تصعب أصحاب المستحقة ، من تعرض على الجمعية لعدوية
سودا بحرية ، فالأشياء المحبوبة ، من غير خصص ، فإين يحكمون في هذه
الأمور ، ثم قلنا نحن على شمس يوم واحد ، وشعر رئيس ، وأعضاء اللجنة
الادارية ، وبعد بمرور هؤلاء المراكب ، ثم بعد أن نحن شركة
هذه لسوء ، لأنهم من هذه في هذه من هذه .

رأينا من حتى الحكومة ، من رأوا حساب الشركة ،
وتفشي في منطقة من مكاتب هذه ، تعرض ، ويعتمد ، ترى هذه ، وتعرض
ما ترى رفضه ، بوميا ، ولا تأرب . وذلك لأن الحكومة بصرية تستحق
أمانة قدرها معه ونصف في المائة . كما أنها تستحق بصر ، وسجل
هذه مسئلة ، في باب ثالث ، من هذه الخيرة من الكتب .

حاصل : وأموال شركة ، لثمة ، أين هي ؟

يجب أن نوضح هنا مختصر ، ما حدث لسوء ، ووجودها في الخارج ، بعد
تهربا معاقبا عليه

ومعاصرة الاشارة إلى تهريب . يجب أن نضع شركة ، من صرف
الأجور والمرتبات ، في الدائرة الحكومية .

سادس : وهذه أمور أخرى . بموجب مسؤولية شركة . أمام
الحكومة ، ومنها الأموال التي تدفع من بعض مؤسسين ، وهم ليسوا
مستحقين ، ويجب أن تكون إلى ملك المال وتلاعب الشركة في رسوم

المروور بدتحفظها ، من واثعت لمسدريس منها . دور رجوع إلى جهة
صاحبة الشأن وهي الحكومة المصرية .

ساعت وهذا منه شركة اذيع بنسب ، وهذا أمر يعنى جميع
دائى شركة فة لسويس ، ونسب عن حد شرطى وود ، برامان ،
قبل الحكومة ، وقبل الموطعين والعمال .

ثمة وناحية ستمن شركة فة لسويس ، ومراى لفقة وأرفقها ،
وخصوصه مياه نور صغير ، ونسب فة استغلال تجرى مختلف ،
كبيع المياه ، وبيع الأراضي ، فة وناحية لسويس ، وأعمال الورش ،
وكلها أممت تجرة ، يجب أن تكون موضع ارفقة بكافور من حد
الحكومة .

لك رة يس مسائل ، فة وناحية لسويس ، لاسى سويس الحضر ،
وهي طوبى لهاب ارسنير ، ونسب فة . على سد سحت

بمقتضى ، I (C) مقتضى .

الباب الثالث

علاقة سير كرن الحكونه بصيرة

حيث وجدته شركة لاس من شهر شركة استعمار ، و هي شركة
شركات الاستثمار ، لم تعد الحقيقة في نفس ، و من في نفس من في
ما قطع بصديق هذا القول . و إياه لما يتغير الحقيقة . و بعد على
أصب ، أن بل هذه المؤسسة ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
تمة سيرة سيرة على ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
الدولة ، التي خولها إياها القانون العام .

نراه مصططرس ، في بحث هذه المؤسسة ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
مستلزمات الشركة بالاسم ، و إلى أن من يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
على هذه شركة ، و حيث من يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
مع هذه شركة ، و حيث من يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
ثم سيرة ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
و من حيث من يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
والأكثر ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
لهذه المؤسسة ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
لا من أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير

عالم ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
مستلزمات الشركة بالاسم ، و إلى أن من يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
على هذه شركة ، و حيث من يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
مع هذه شركة ، و حيث من يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
ثم سيرة ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
و من حيث من يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
والأكثر ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
لهذه المؤسسة ، أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير
لا من أن يتبع بها رارة كرن ، أن تتغير

هذا هو مصنف الحوادث ، فاشركة قد ولدت ، يوم أن أشيد ساعد
أورده . . . إثر نهضة الصاعية ، وآلت على نفسها أن تستعمر شرق أسره ،
وإحداث عرب ثلوث الحين ولداساس والفتن والمؤامرات

وتخروج من امير فقة سوس . سأت حمدا ابدون لأحيوية ، بن
كانت طلائع لغرو . . . في سوس ثوب رحل ، عقد محمد سعيد أول
تقروص ، وخصص على تعمير . وفتح لبات على مصرانية ، فتم بفتح
المة إلا وقد تحق حرات مصر الماني . وكما شركه قادة السوس ،
وعصاة لا تهرين ولعمري ، الذين وفدوا معها إلى مصر ، هي الصواعق
بى طاحب بهمة مصر ، ودمرتها تدميرا ، وكان دى أسبس سنديكا على
مصر ، حينما عين رئيسا للجنة التحقيق لأوروية ، وقد فصلنا ككل هذه
المأساة ، في الجزء الأول .

وسارت بحمة ارمال بريد . سسى ، يدار كك شى سوس بوية
عظمى ، يوم أن فتح بقية للأخير . يجتوا بها مصر في سنة ١٨٨٢ ،
ومدة ذلك تاريخ ، مصر تركه فقه سوس ، فقط لرحى في جهار
احتلال الانجليز لمصر .

وفي من الاحتلال احب لشركة من مصر ، كل ما طاب جنسه وبهها
وعبوا أن تخصص غيه ، في عقود أرمب ، أمر اندوة تحتية . وقد نكلنا
عنها .

وبما اسلأت الجيوب فاشترى احر م ، طاب حكومة اعلقرا ، أن تطيل
حياة هذه الشركة ، وتأنجده الموائيق مكر . فكانت مؤامرة سنة ١٩١٠ ،
ومصرع بطرس على ، بيد أمر ، عد ثوب في ربح الحركة الوطنية . راهيم
ناصر الورداني .

حات اعلقرا ، وحات معها شركتها الاستعمارية ، وسكن حاتم حرب
العبيه الأولى ، فكانت لشركة حرة لا يتحرر من محبة ريطيا ح سس ،
وكاكت نبت لصورة غير المألوفة في حياة شركاب ، كثر وصوحا في أثناء
الحرب العالمية الثانية .

أين رفاعة سيد صاحب القضاة . على ذلك الجهر الاستعماري ، انعقد ١٢
 مرسوم لهذا الشركة . بعضه منه من شركة . ولا يعرف من الأمر
 شيئا ، وغير مسموح به من عرف شيئا ، و نسبة من بشوات البهيم ،
 يقص كل واحد د . نصفه لاف من احبب في سنة ، مقابل الجوس
 في مجلس الإدارة ، لدر الرماد في حيون ، واثان أو ثلاثة من شركة ،
 تتألف منهم إدارة تابعة لولاية لتجارة ، وكنى الله المؤمنين شر بقا

و لثابته ، وما أدراسه لادوة . كيف نكتب ، وعلى أي أساس ،
 تحدد و لصر ثب . ومما بدأه ، وراحمه بوجه عام ، أين كل هذا ؟
 لقد خرجت مصر من ملكية والافصح و طلاء حمد ، و يهمل الآن ،
 أن يعرف الحق ، لأنها بعض في سائر

و من ثم أن لقوى قد ستمر . و حقوق و صيد ، و حب نايا
 أن بحث عن أمش حور من يوم شركة هذه لورس أو اصغر ،
 و يا كل الحل الذي يستحق له ، لحدار حذر ، ثم عت الآن ، من
 التفكير في إدارة القصة مستظلا بمعرفة شركة أخرى . أو حدة دالية ،
 كالجنة الدوت ، و مستصح هذه المؤامره ، و يكشف عنها هذا لأدله
 والبراهين .

وإلى أن تراه ، شركة هذه سراس . يجب أن تحدد لعلامه بين الشركة
 والحكومة ، و تصق أسائل بعثة ، فأوف قميم ، وحن عشي لثاب



الفصل الأول الشكوة والاستعمار

ما عثر مؤيد الشركة ، أحسن مرجح من مراحل رحمة العرب على شرق ،
حسب دعوات أحدهم ، بالأمر إلى ، ورئيسه الأوربية ، إلى ، حيث
في مؤتمر باريس في سنة ١٨٥٦ ، وفي مؤتمر باريس في سنة ١٨٧٨

وكان ذي ليدس ، وهو ، يومئذ فرنس ، ولسان مؤهلات أخرى ،
من هذه سحفين "حلال" الأميراطير ، يومئذ ، و"بشاء" مطلقه ، يومئذ ،
ورئيسه ، يومئذ ، و"جعله" حقه ، و"ترحب" ، و"بشاء" على "ميا"
و"أورجيه" ، شكل صراحة ، فخص إلى "شرق" ، و"تسد" الطريق على
مراقبته في الاستعمار ، و"تخص" ، و"أورجيه" ، و"كاتب" فرنس ،
و"رئيسه" سنة ١٨٣٠ ، و"كاتب" مضمم على "حلال" فرنس و"مراكش" ،
و"ثم" تيمس على "حسن" شرق ، و"أورجيه" و"أورجيه" ، و"بشاء" ، و"بشاء" ،
في "حسن" شرق ، فخص "ملاك" فرنس ، و"بشاء" "كبر" و"بشاء" دولة في عام .

إلا أن هذا الحكم الاستعماري ، و"بشاء" "بشاء" ، و"بشاء" ، و"بشاء"
سنة ١٨٧٠ ، التي عصفت بعرش "بشاء" ، و"بشاء" ، و"بشاء" ، و"بشاء"
أقدم الجيش البروسي

ومدد ذلك التاريخ فعت و"بشاء" "بشاء" ، و"بشاء" ، و"بشاء"
تار ذلك في مصر أولا ، حيث و"بشاء" ، و"بشاء" ، و"بشاء" ، و"بشاء"
، مصرية في شكل "بشاء" "بشاء" ، و"بشاء" على "بشاء" ، و"بشاء"
وزارة أوربية رئيسه و"بشاء" و"بشاء" ، و"بشاء" ، و"بشاء"

وكلما تذكرنا هذه الحياة ، شعصت أمامنا شركة قناة السويس ،
 كشيخ مجيد يرمي لاحتلال الخطر لمصر ، وليصرة العرب على الشرق ،
 وسرطان ساكن في بلادنا ، حتى بعد أن تم تأسيس شركة قناة السويس ، وعلى
 كل مصري أن يدرك الحقيقة لأدائه ، ويؤمنوا جميعاً أن الاحتلال البريطاني ،
 الذي أقام لدى السويس تمثالاً في مدخل القناة ، إنما دفع له ثمن الخيانة والفدر
 والاحكام

وحيث لا يفتد من السويس لدمه ، بل يفتد فعليه الذي ، وحيث ليس
 هو مؤسس شركة قناة السويس ، وحيث لا يفتد من وضعها هي التي سارت عليها
 تلك الشركة منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، ولا يستطيع أن يفرق بين
 بقائه له لبرصية في بلادنا ، وإدارات شركة قناة السويس ، فقد أخرج
 هذا الصرح ، وهما حائكان فوق قبة السويس لمدى .

إشراف الحكومة البريطانية على شركة القناة

بيننا في الباب الأول ، من هذا الجزء من الكتاب ، كيف يادر الانجليز ،
 أثر الاحتلال مباشرة ، بوضع أيديهم على شركة قناة السويس ، وكيف
 سار لهم لدى السويس ، تلك المهمة ، وأشرافهم على كامل لاتفق ١٥ يناير
 سنة ١٨٨٤ ، الذي تأسس فوجه مكتب شركة السويس ، وهو المكتب
 المؤلف من الأعضاء الانجليز بمجلس إدارة شركة ، والذي يقوم بإدارة
 الفعلية لشركة قناة السويس ، وحكومة إنجلترا هي التي تتحكم في الحركة
 الملاحية في القناة ، كما أنها صاحبة القول الفصل ، في رسوم المرور ، فلا
 يعبر شركة فيها أو تدور أو تتجد أي قرار في موضوع وأنشع الملاحة
 إلا طفت بشيئة الحكومة لبرصانية ، وعلى ضوء ما تمليه معاهدات
 شركات الملاحة الانجليزية .

تحتل شركة قناة السويس المكان الأول من أهم وزارة خارجية
مصرية، ووزاره لتجاره لمصرية. وعدد ذلك توجد لجنة الاستشارة
بلندن، وكل هذا يصو على شركة لقناة، لوها مذهب شعبي،
وتحاول انتموا ما استطاعت أن تستر نفوذها في شركة قناة السويس،
لكي تأمن لتعجب من حساب الدول المفسدة لها.

ويوجد مالا حصره من الوثائق والمكاتبات الرسمية التي تكشف عن
سيطرة البحري على شركة قناة السويس، على نحو ما أسفله، في كثر
من موضع.

وليت بعض الأمثلة في شرها مع آر بولد وسون

١ - كتاب لورد بورنمكوب - في ١٥ مايو سنة ١٩٠٦ ولسون
(صفحة ١١٢).

٢ - تقرير الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة شركة - إلى وزير خارجية
بحالرا، سيم، دو رد حراي، في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٦ - وقد سمعوه
بقوهم، «تعميد لتعاليكم صادرة، ليد في رويكم المؤرخ في ١٣ اكتوبر،
تتشرى بإداه ملاحظتنا، كالآتي، الخ»

وتم تكن لشركة مصرية استعمارية، في ذلك وزير خارجيه اجلاء،
في مجلس إدارة شركة قناة السويس، وبنى حق «عصى ثبت التعجب»
للأعضاء الأخير، في مجلس الإدارة، «يدوا علم رتبه».

وقد سول تقرير مسائل، على حسب كبير من الأهمية، فهو سد
«لكلام عن رسوم المرور، وشكوى ملاحين من أهل مصرقة، وبعد
هذا الادعاء، ثم يعرض على وزير خارجيه اخيرا تعاضيل «رجح شركاء
وحصص المساهمين، وشكركم عدت عن «السن في تحت «قناة» «برية»
تتق الرسوم عالية، حتى لا يستفيد من حقيقة «مفسد» «مصرية»
ويهما أن يقل «الحرف اواحد» هذه نفرة من تقرير، لأهم من إي

أى مدى مساهمة شركة قهوة سيدس - حبة من محلات وزارة الخارجية
مريضة . وتكشف عن صراخه على الورقة ، دقائق أعمال شركة
القضاة .

"That the inter-continental trade would be benefited all affected is no doubt a very valid reason for both the Home and Colonial Governments to press for further reductions but these would obviously have a precisely opposite effect upon the foreign rivals of our maritime commerce through the canal and it would be futile to urge this argument upon our continental colleagues.

[illegible]

٣ - كد - وزارة الخارجية لترشيده إلى وزارة التجارة برأيه ،
في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٦ ، ردًا على كد - برلن - هذه الأخيرة إلى وزارة
الخارجية المذكورة في ٩ يناير ١٩٠٧ ، وقد أقرت كد - وزارة التجارة ، بقرينه
للأعضاء الانجليز في مجلس إدارة شركة قناة السويس ، ردًا على طاب حاكم
عام سريلانكا - فور - وركوت - من معاهدة الحكومة البريطانية ، على خفض
رسوم الملاحة في شركة قناة السويس ، مع إرسال صورة من نفس التوقيع
إلى الإدارة البريطانية ، فلا يعرف من هذا كد من الإدارات إلا أنه معمرته
البريطانية بسحب مباشرة في شخص أعمام شركة قناة السويس ؟

٤ كتب أخرى أرسلها إلى وزارة الخارجية المختارة، في موضوع
المتقدمة، في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٦

٥ - كتاب من وزارة البحرية المصرية، إدارية الخارجية البريطانية

في مصر مع اقتراح تخصيص رسوم مرور في قناة السويس في ١٧ أكتوبر
سنة ١٩٠٦

٦ رد وزارة خارجية النمسا على وزارة التجارة البريطانية في ١٨
أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، وكتب وزارة خارجية النمسا ، إلى حاكم اسرائيل ،
في اموسوع نفسه ، في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، وهذا نصه :
« وليس من كثير ، من الأوراق المدة ، على كامل اشراق وزارة خارجية
انجلترا ، على شركة قناة السويس . »

»

وحيث اعتبرت انما على شركة قناة السويس ، بموجب حتمية سياستها
جارية ، التي جعلت قناة السويس حجرة اربعة في حينها بغيره .

في يوم نفسه الامر ، وعلى : ح . ج . د . في سنة ١٩٢٢ ، في بعض
الاجاجيا ، هو : علو القربى في قناة السويس ، وحينئذ
هو : انما نفسه اتم . ونوضح نقده تحت اشراق امته ، ونعم رئيس
حرب همل ليرجى ، رمرى ماكدونالد ، وعند ، نفسه هذا الاقتراح ،
وقال :

« بعد استبعدت مسألة قناة السويس ، لأن سلامتها مسألة حيوية ،
في الحرب وسم على سواء . . . وستظل سلامة مواصلات لأميراطورية
البريطانية في مصر مصلحة بريطانية حيوية ، وحيث لا بد من أن القناة ستظل
مقيدة في الحرب والسلم لصالح حرية الملاحة البريطانية ، وهذا هو الأساس
الذي ترتكز عليه الاستراتيجية البريطانية في مصر ، ولن نستطيع حكومة
بريطانية ما كانت ، أن تتخلى ، ونوحيث لها ، عن مصحتها في الاحتفاظ
بهذا الخط من خطوط مواصلاتنا . »

بهذه الكلمات ، عبر ماكدونالد صراحة عن سياسة بريطانيا الاستعمارية

ولم تعتبر هذه سيطرة حتى الآن ، فربطنا تعتبر هذه السويس طريق حياة
 وموت الأمة ، وحسب أن هرأرفه حركة الملاحة في القناة ،
 لسفوف سر عدد الاطيار وشحنهم بها . ولا صحة التتبع تدعية احتلالها من
 غيرة على مصاح ماسميه ، بعد اخر . ولكن تقعدة لعسكريه ، لانهم المحتلزون ،
 بعد ما يهملها الاشراف على الدولاب حتى يدير حركة الملاحة في القناة ،
 بل يعتقد أنها لا تنفق على ماعده . لا تكفى بسبب الاشراف اندائم على
 ذلك الدولاب . ولا بعد مصحح احدا ككر مدعى في شركة قناة
 السويس ، شئت بدكر . بحسب المصاح نى تحبب من تسيطر على شركة
 القناة ، وإدارتها امشيرة للحركة الملاحة في القناة . ومن جهة نظرها هي .

بمصل هذه السيطرة تستمر احدا المساحب الواسعة التي تستعملها
 في امراطوريتها الأفريقية . وبعض هذه السيطرة هيمن على المحميات اقليمية .
 وتعرف بتروك لشرق الأوسط . وبمصل هذه السيطرة ، يهب طيات شرق ،
 وتبيع مصوغاتها في أسواقه ، بل إن طلاء الشعب نرى يمدى . لير من قناة
 السويس ، ولا تريد احتلالها . حال أن تترك مصر أو اميرها ، دائرة حركة
 الملاحة في قناة السويس ، حتى لا تترك سبها تحت رحمة دونه أخرى .

ولذلك ، كانت الخطوة الأولى التي خطتها بعد الاحتلال ، تحويل دائرة
 شركة قناة السويس ، بالانقلاب التي عقدتها ، مع شركة ، وعددت سعت إلى
 تثبيت ركان الشركة . وتوضيد دعائنها في مصر . بالعود في أرمقتها الشركة
 في ظل الاحتلال ، وهي تاملها ، في باب الآوب ، على تفصيل ، ودهت
 احتلالها في سنة ١٩١٠ ، إلى حد محو به مدحل اختيار شركة قناة السويس .
 وقد نجلى جهود احتلالها في لشركة ، في أثناء الحربين العالميتين الأولى
 والثانية .

وهذه السياسة الاستعمارية ، كعبت يد الحكومة المصرية عن التدخل
 في شؤون شركة قناة السويس . على أي نحو كان ، فطالت الشركة إلى الآن ،
 بمآة من هذه الرقابة .

والنتيجة :

إن الاستعمار العرب لأشرق ، هو الذي عصى رقابة الحكومة المصرية وإشرافها على شركة قناة السويس . وهذه أصبحت على منطقة شاطئها وعلى إدارتها وعمالها كل مظالم الاستعمار ، وكل ما يوحى بأن سيد ، صاحب القناة لا شأن له بالقناة .

يقول « سكوفيلد » Hugh J. Schofield في مؤلفه

(a) The Suez canal in world Affairs

« احتفظ بريطانيا ، على مدارج هذه تتركها ككبر معبر هذا الطريق لماتى ، وبذلك حققت ما كان يشر به دى ليدس في احتل ، وهو دفاعه عن قصبته . ولكن بينما تحت احتل المكان الأول ، في سهولة ويسر ، تبعها بلاد أخرى ، طهرت أعلاها في القوة ، مد خرب العمية لتأثيره . . . ويجب أن نصيب إلى « ثمانية بلاداً أخرى ، ومن بينها اليابان و « هراتين » .

ويقول هذا كاتب ، في صحيفة ٧٨ ، من مرجع المشار إليه

« في أول الأمر ، لم يشعر المصريون قط ، بأن لقناة همهم ، على أى نحو كان ، على الرغم من أنهم ساهموا في شأنها بالمال والرجال » .

In the earlier period the Egyptian people never felt the canal their own though they had contributed to its construction in money and labour

هذه سنة شديدة ، ويريد أن يسل ، لن القناة ، وحساب من ، تدار

هذه القناة ١٢

سأزل سو يجيب على السؤال

كما اجتمعت الجمعية العمومية للمساهمين . في باريس ، في يونيو من كل سنة ، يستثنى رئيس مجلس إدارة شركة الإجماع ببيان ، يعرض فيه

(١) صفحة ١٢٨ ، سنة ١٩٥١ .

سياسة الشركة العامة ، وتسوفما في هذا لغير المستوى عدرات تقليدية ،
 تخرج من الشركة على تربيدها ، لكي تقم اجتماعا لدوليه ، في موضوع
 لقناة ، في حاضرها ومستقبلها ، وكذا القناة ليست قناة مصر ، وكأها
 ملك تلك الدول الاستعمارية ، والشركة هذه الخسفة ، تحاول أن تستعدي
 الجماعة الدولية علي مصر ، وستجدهم في ضغط عليها ، في الوقت المناسب .
 ويكني ، على سبيل المثال ، أن نفس بعض عبارات ، من آخر
 خطابي ، من حطبت رئيس الشركة ، في اجتماعه العمومية بالاسمعي .
 في الاجتماع التاسع والتسعين ، في ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ . فان شارل رو
 ما ترجمته :

« كهن شركتكم حرمه عامه تربيده علي : كرحا من الأهمية . . . »

vostra compagnie assurant un service public
 international d'importance primordiale elle doit a ses
 usagers . . . etc .

ما معنى هذا ؟

معناه أن لقناة مصر في رايه شارل رو ، وأن شركته مسئوله
 أمام المنتفعين « لقناة » ، وليس ثمة عدوان علي مصر أقبح من هذا ، وهو
 أن الأعضاء المصريين ، ومسؤولي الحكومة لدى الشركة ، كانوا مدركين
 لمعني هذا الكلام ، وما يرى إليه شارل رو ، من وراءه ، يوجب عليهم
 الانسحاب من اجتماع الجمعية ، وإثارة صحفة كثيرة ، من سكان حل شركة
 وطردها ، هو الرد الوحيد . علي تلك المذورات المجره . . .

واستمر شارل رو ، في بيانه ثم قال : انه يريد أن لقي صوابا ، علي
 أهم أركان السياسة التي تتبعها الشركة دوما ، وأهم هذه الأركان بتعبيره
 هو : « إرساء عملائها ، إلى أبعد الحدود ، وهؤلاء العملاء الذين تتألف
 منهم بحرة العالم كله ، أن تكفل لهم صوابهم رأاهة أمونا ، وسراها ، وقليل

بكلالة ، وهو أن شركة سال إجراء عر دنت ، نعتة هؤلاء ، وهي القوة الكبرى التي تعتمد عليها .

la meilleure de force dont elle dispose

هذا كلام ، عند المستعمرين معراء . وبعد تلك الصراعات الحبيثة ، عرج على مصر ، فقال :

" ونعتة مبرر آخر ، من الجبدي " التي تقوم عليها - بناءً - شركتكم الخديوية ، فهو أنه سمير مصر ، ونحوه " التي " حرم " أنها صغيرة لمصر ، وهبصر الخاف ، وفي مجرد وجود الشركة ، وإنشاءها وبقوة لمصر ، فهي بوجوده وعمه ، نضمن عن مصر عجب . بقدر ما الذهبية أصيلة ، من لرقبة جلاله ، وفردا ، وسيطه أصحاب فصحهم فيه ، طرف ثالث ، لهم المنفعة من المصالح ونحوه " تقفري من قبل ، شركتكم إلى قدره الهل ، أي تنقسم في القوة التي تمسها مصر . إن نضمن شركتكم مسؤوليات فنية وعبرها ، منعتة بالرد - الرأسمال - في طريق بحري بعض بين لفادات وصغيرة لمصر ، إن عمرك شركتكم الحج . "

يريد هذا الثعلب المستعمر أن يقول ، إن إدارة حياة ، في خدمة المصلحة العالمية فرضه على مصر . ولك كانت عارية فتيا وغير ذلك عن حل هذا الواجب وأداء هذا الالتزام ، والشركة قد سددت لها خدمة ، وحملت عنها ، بل إن مجرد وجود شركة خدمه لمصر ، ثم انتقل الكلامه لتفارع عن تعمير لصحر ، . ويحدد حياة في شرق بلدنا ، ولا يمكن أن تصفع مصر عسا ، وعلى ملاء العام د كبير من هذا الكلام . والمقصود من هذه لصفت أن تلقى

الشركة في ربح اندون أن مصر عاجزة وأن لقافة هذه الدول ملائمة ،
وست قد مصر . وولا شركة ما حثت لقافة ، و شركة في ذلك
مقصده على مصر إذ خلقت لها عدد في المسجر .

وهذا لأب الاستعماري . وكون شارل روث يدفع على مصر حط
الرحمة . وكون تون مصانع د القافة ، و تونهم بأن تونهم لقافة
هذا خطر على الملاحة ، و في وجود شركة بعمة مصر ، لا تريد أن تعترف
بها .

لذلك هذا الكلام في الجمعية العمومية بالمسجد ، و يصفق له الحاضرون
ما فيهم الأعضاء مصريين . و مندوب الحكومة المصرية ، لدى شركة ،
ولم يتم مجرد الاحتجاج ، وهو أنه يجب الإبقاء .

ولا يجب هذا الاستعماري . وكون شارل روث يدفع على مصر حط
الرحمة . وكون تون مصانع د القافة ، و تونهم بأن تونهم لقافة
هذا خطر على الملاحة ، و في وجود شركة بعمة مصر ، لا تريد أن تعترف
بها .

إن مصر تضعها ، وند فؤاد و مصياف . و كل من معنى ذلك ، أنه
بعض أطراف عن حقوقه ، أو سكت على الأمانة ، و هو الذين انتهى
بطشه ما لا شارل روث ، وها على ششكار ميسرة ؟

أريد مما لا يصفعه على فؤاد ، أو ينفى ، في مياه القافة . سيكون ذلك
إعلاناً عن عدم الرضا ، على ميسرة شركة ، لاستعمارية ؟

إن كان الاستشكار لا يتم إلا بهذه الطريقة في مطلقه هو ، فليس معنى من

هذا شأنه . لأن شعب مؤثث ومهيأ . ولكن أدب ثقافته ليس دليلًا
على ارتقاءه ، أو لاعتزازه بثقافته لشدة

ولم يكتف بهد . من راح يمس على مصر ، ويقوم بنشره لا يقيم
بعضها في سير الحوادث الدولية ، عشية ذلك إلى لصراع لقائم بين مصر
وبريطانيا ، وإن الشركة تقف متفرجة ، ولا يعيها إلا أن تكون استمرار
الحركة الملاحية بين بحريين الأبيض والأحمر .

ومدد شارل رو في نهاية خطه بحوادث لقاة في سنة ١٩٥٢ ، متبها
على موقف الشركة وموقفها ذلك الموقف الذي يذكر أنه كان تعديا
طهرا بمصر ، وسعود ما فشته في فصل آخر ، وقال إنه إذا ما تكررت
هذه الحوادث ، فإن شركة ، ستقف نفس الموقف !! .

أنهراً كل هذا ، ولا يكون إنها شركة استثمارية ، ضمن حساب
بريطانيا أولاً ، ومصر ، الاستعمارية ثانياً ، وسجدي مصر جهرا
وعلاية ١٢ .

إلى أن تترك بكل مواطن ، أن يفكر في مصير مصر ، مع استمرار هذه
الشركة ، جائمة فوق قلب مصر (١) !!

• • •

مطاب أول يونيو سنة ١٩٥٤

في اجتماع الجمعية العمومية بساهمين . لادس والتسعين ، في أول
يونيو سنة ١٩٥٤ ، كان « شارل رو » قد عواء وخواراه في الأعوام
لتي حلت ، وإبين بعض الملاحظات ، في بين ذلك الملون الاستعماري
لناقح ١

١ - استهل شارل رو ، بيانه بعبارة « سيدي » التي أصبحت ثقيلة ومملة

(١) ربح حذر رل ، في شركة « شركة » وم ٢٢٨٦٠٠٠٠ ربح ١٥ وسوسة ١٩٥٣

لكثرة التكرار ، فقد إن شركة تلعب الدور الخطم في الاقتصاد العالمي
 الأفاق وريدناري لمسس ، وبعد طرره وعمرته *Le rôle Primordial dans l'economie mondiale*
 le clairvoyance . . . هو سمير . . . من الامتصاص
 من مرفعه ، ورجع عمرات لك علة اي اي . . . في نظيره نديه ، شي
 إلى فرمن نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، و قد ثمة عن : « فرسي العظيم » . . . و قد و
 مصر العظيم ، « فرسي العظيم » . . . في مصر ، و قد و مصر
 العظيم هو سفيق ، المصنوع ثمرة سعيد ، و شكك جدا . . . و قد و
 هذه الأسما . . . لا يريد أن يرد إلى نوفمبر سنة ١٨٥٤

٢ - و مره أخرى ، « كان المستعمر شارل رو ، و تتجه من أن القضاء
 قضاة مصر ، « مرفق مصري » . . . و يقول : « مرفق دولي
 عام وإن شركة حمل مسئولة ، « . . . وهذا كلام حقير ، « . . .
 « مصر » ، « ولا يوجد في القبول شيء » . . . « ان دوييه » ، « ولا يعزى
 القانون الدولي عام شركات تحمل مسئوليات دولية ، قانون و قد و
 أعضاء قانون الدولي عام ، و ليل عماره به مصر »

un devoir envers le service Public international qu'elle assume.

Comment remplir son devoir international

إن المستعمر اللاتم لا يان القول جرافا ، فهو يصمم في جوفه معان
 كثيرة ، وريدناري بقول : « شركة » . . . « يس دولة فوق أرض القضاة ،
 و يوجد لقول : « تحمل مسئوليات دولية » . . . « و قد و » . . . « و قد و » . . .
 إحصاء حقة القدوم عليها ، « و قد و » . . . « و قد و » . . . « و قد و » . . .
 و قد و أن سسك حتى يوجد سبي عرفة ،

و يؤكد « شارل رو » « عماره » . . . « إن رأسمال الشركة قد اكتتب
 به في مرفق دولي ، وهذا التكرار و الإلحاح به معرا »

وبعد مظاهر الاستعمار في شركة قناة السويس ، لا يمكن حصرها ،
وقد بينا كيفية تكوين إدارات الشركة ، في باب الأول ، من هذا
الكتاب ، ويجب أن نذكر أن الشركة تستخدم في حيزها الإداري وبنيتها
بين موطئها قناصل إنجلترا وفرنسا ، وبعضهم ، عدد القناة . بورسعيد
والسويس والاسماعيلية ، ونصب على نفسها ، وعلى منطقة القناة كلها ، كل
مظهر يوحى بأن قناة السويس ، ليست حراً من مصر ، وأنها شريان يدار
لقبائح الدول الملاحية ، على الشركة مسئوليت ذوية ، وما على مصر
إلا الرضا والسكوت ، هذه حدة أوامير ،



الفصل الثاني

محاولة لتكثير مداهل لانترموست
والدساش حلية

بعد أن استقر الاحتلال البريطاني في مصر ، أعدت الحكومة البريطانية
الاتفاق مع شركة قناة السويس ، في أواخر سنة ١٩٠٩ . مشروع الاتفاق ،
مدَّح من ميار الشركة أربعين عاما ، حيث نص على الالتزام في سنة ٨ - ٧
بالأمن سنة ١٩٦٨ . وفيه المسر « بون هاري » استشر اسمي الترمين
في مصر ، بتة وصلة الحكومة المصرية سر ، في هذا الموضوع ، و ،
أن يظهر بقوله للاتفاق ، لأنه « يمكن في الدستور وقتئذ ،
الرجوع إلى الجمعية العمومية ، إذا كان رأيها استشاريا ، ويمكن بقصة
المعقور له عهد فريد « ب » ، هي تقي تفت مصر . من تلك انقصة تديته .
تمسك فريد من الحصول على سحه من مشروع هذا الاتفاق ،
في أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، إلى شهر في بواء ، وعلى سبه مسر
المشروع و ، حله . وفي بلي خلاصة هذا المشروع
المادة الأولى . يمد ميا شركة قناة السويس إلى ٣١ ديسمبر
سنة ٢٠٠٨ .

المادة الثانية في المادة ، من أول يناير سنة ١٩٦٩ إلى ٣١ ديسمبر سنة
٢٠٠٨ ، يسم صافي الأرباح بين الحكومة المصرية . وبين شركة حاصفة ،
مع التحفظين الآتين :

(١) إذا حدث في سنة من لسب ، أن كان ارجح لصافي ، من مائة
مليون فرنك . فإن شركة تحصل على خمسين مليون ، من لركات ، ولا تال
الحكومة المصرية ، لا ما قد يتبقى .

(٢) وإلا كان صافي الربح في سنة من سبع ، خمس مائة ، من
«مركبات» ، أو أقل من ذلك ، أعطي للشركة «تكملة» ، ولا تحصل الحكومة
المصرية على شيء .

تتدخل الحكومة المصرية عن الحصص بأربعة ١٥ / ، من صافي الربح ،
وهي تقرر لها في عقد الالتزام الأصلي (١) .

المادة ثمانية في مقاس حد الالتزام أربعين سنة ، تدفع شركة الحكومة
لمصرية مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات المصرية (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) من
«مركبات» ، على أربعة أقساط في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، و ١٥ ديسمبر
سنة ١٩١١ ، و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ .

المادة اربعة وفوق ذلك ، تعطي شركة الحكومة المصرية ، بداء
من سنة ١٩٢١ ، حصة في صافي الربح ، كالآتي

٤ . / من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠

٦ . من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠

٨ . / من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠

١٠ . / من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠

١٢ . / من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨

ويحدد نصيب الحكومة المصرية ، في امراية ، في كل سنة طبقا لمقواعد
التي تنفع في تحديد «رباح الأسهم» ، ويدفع الحصص في مواعيد سداد «كروونات
الأسهم» .

ولا تساهم شركة امدية ، في الحصول على حصة ١٥ . بعدية ١٧
بواخر سنة ١٩٦٨ ، في الأعياد «مدرسة» على امدتين ثلثه والربو من هذا
الاشفاق

(١) هذه المادة ، هي التي ساهب بها حكومة مصر في ١٨٨٠ - ١٨٨١ .
شركة «مدي» ١٧٨٠ و ١٩٦٨ . «كروونات»

المادة الخامسة : في تسوية الحسابات ، بعد سنة ١٩٦٨ ، تحدد حصة الحكومة المصرية ، طبقاً للقرار عدد المقرر في المادة شبيه من هذا الاتفاق ، فانه وضح اني تدخل فوائدها في حساب امصاريف ، هي تلك التي ترم بعد سنة ١٩٦٠ ، لتتفق في أعمال تحسين في نقابة ومواسمها ابتداء من سنة ١٩٦١ ، شرط أن توزع الفوائد وحصة الاستهلاك على سنوات كل خمس .
وتحدد حصة الحكومة ، نفس طريقه التي تحدد بها أرباح المساهمين ، بشرط أن لا يكون هناك ثمة نقص الخصم "يحفظ" الوارد بمفكرة سابقة .
وفي كل الأحوال تدفع حصة الحكومة في نفس تاريخ سداد حصص المساهمين .

المادة السادسة : ومن المقرر ، حصة حكومة مصر ، سنة ٥٠ .
عند انتهاء أحد الالتزامات ، بعد فاصلة في رأس المال ، الذي يدرس بعد عودة نقابة الحرية للحكومة طبقاً لشروط ومدة ٥ يناير سنة ١٩٥٦

المادة سابعة : تعرف شركة ، " اشتراك " من سنة ١٩٦٩ . سوف يكون هناك مجال تمثيل المصالح المصرية في مجلس الإدارة ، على أساس النسبة المقررة للحكومة المصرية في أرباح المنشأة
وتقرر من الآن ، أنه استجابة لطلب الحكومة المصرية ، سيعين ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة ، ترشحهم الحكومة المصرية ، وتعيينهم الجمعية العمومية للمساهمين ، طبقاً للقواعد الحارية .

المادة ثامنة : نفس الحكومة المصرية . جاء على طلب شركة ، أن تأخذ على كاهلها ، في نهاية الالتزامات . المباشرة ولايات المقررة لموظفين والمرشدين وعلماء ، طبقاً لمواضع لدراسة ، التي سلمت للحكومة نسخ منها

المادة التاسعة : تمهد الشركة ، مستقبلاً ، بأن تعد نفسها وعلى نفقات أعمال الصيانة والتحسين التي تراها ضرورية لحفظ مداخيل نقابة الحرية في حالة جيدة . وتعمل فوق ذلك ، أن تأخذ على كاهلها إيفاء مبلغ تسعين ألفاً من

اجبيات المصرية (٧٠-٢٣٣٣ مريكا) في أعمال الكراكات بتطهير مدخل
 لسويس ، وهي عملية التي سائر بها الحكومة المصرية لتعميق مدخل القناة
 المادة العشرة كل الشروط التي تنص مباشرة أو غير مباشرة ، بمدة
 الالتزام ، أو ما يترتب به ، والتي تكون قد وردت في الصفات سابقة بين شركة
 والحكومة ، تحصى لمدة لمدة المقررة في هذا الاتفاق
 اربعة احدى عشرة لا يكون هذا الاتفاق نهائيا ، لا بعد ، مصادق
 عليه الجمعية العمومية للمساهمين .

• • •

محمد نسيم نصر الدين شيخ المراسلة

من فرند ، طيب اخذ ثراء ، حميد شعواء ، على ذلك المشروع الاحرائي ،
 وفي في حتم عقد له بحريدة المواء ، في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ م (١٩٠٩)
 « كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساعى ، في مصر ، خاصة ، عند الشركة ،
 مع علمها ، القناة كاس سبب في قيام استقلال مصر ، وكل مصري
 « حر يتوق لأن يراها ملكا لمصر ، حتى لا يبقى لأوربا وجه للتدخل في أمورها ،
 « خصوصاً وأن لا علقاً ما كان لمصر فيها من اسهموم ، وهي تبلغ ثلث
 « المجموع .

« إن قائمة هذه الاطراف المادية والسببية ، تعود على إنجلترا ، بد
 « نصيح صاحبة قول في القناة لمدة ماء ، سنة . بتبديء من الآن ، وتنتفع
 « بمائة سهمها ، طول هذه امددة ، مدين من انجده الحريية المصرية ، من
 « نصيب نصيب ، مائة لم تعود عليها من الرخ الكثير ، لو انظرت
 « هذه السنين الباقية .

(١) عند المراسلة التي كانت في ١٩٠٩ م (١٩٠٩) ، بعد ١٩٠٩ م .
 مطبعة الخليل سنة ١٩٤٩ ، صفحة ١٢٥ ، وما بعدها .

« وهذه لمسألة من المسائل الحيوية بمصر ، والأمة تنتظر من الوزارة
 « ألا تنسأه فيها ، ساهمها في مشرتى سكة حديد الواحات بفرية ،
 « إقادة اشركة الإنجليزية من الافلاس ، كما ينتظر من جميع الجرائد الوطنية
 « الاتحاد في المداع عن صاح سلا فيها ، وإقاده على كل ما يمكنها لوقوف
 « عليه من الخفايق بثبها ، وكسك منتظر من مجلس الشورى الذى سيعقد
 « في ١٥ نوفمبر المقبل ، أن لا يعلن سؤاى حكومه عنها ، حتى لا نصحب
 « مصاص القطر المساية و سياسيه ، حدمه بحكومه الانجليزية في السودان ،
 « فحسبنا ما قالت »

ولم يكتب اربعيم حبلد ، مقالات لى دعها براعه ، وقادر بمطالعة
 للحكومة تعرض اشروع على نواب الأمة ، قبل س فيه ، واحتضمت اللجنة
 الادارية للحرب و طى مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، وأصدرت لقرار
 الآتى :

« نظرا لخطورة مسأله وفاة لسوس ، ائتمعت امجده لاداريه للحرب
 « اوطى ، مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، ، بتوصى بما يجب اتخذه
 « إراء هذه المسأله ، فمريت دعوة الحكومة ، إلى أخذ رضى الأمة ،
 « فى مشروع مد امتير لقدمه ، قبل س فيه ، ولذلك أرسيت التلهرافات
 « لاية إلى الجذب على . وريسة بحس ستار ، وريسة الجمعية العمومية »
 « ١ إلى اعدو

« الحكومة ستاء من مع شركه قدة لسوس ، فى شأن امتداد أحسن
 « امتيارها ، وبسا كان هه العمل من الأمور اعظيمة ، سنى تمس صواح
 « الأمة ، لذلك للتمس خبر لوضى ، أن لانجود الأمة من أخذ رأيها
 « فى المفاوضات ، الى تدور الآن مع اشركة ، وذلك تحقيقا لآمان الأمة
 « فى سمو كم الكريم » رئيس الحرب لوطى (عبد فريد) .

« ٢ — رئاسة مجلس الظار بمصر :

« الحكومة لمصرية ، تتفاوض مع شركه القدة ، فى شأن امتداد أحسن

« امتيازها ، « ثم شرع العمل من ثم الأمان إلى مرمي يكون رأي
 « ربه شعيب ، « يرجو أن لا يتحمل حكمه كل مسئولية ، « وأحرب
 « اوسع يحتل بني هذا العمل ، « ثم يدور أحد رأي الأمة :
 « ٣ » « لأمر حسن كامل ، « ليس الخبير العمومي »

« حكيم ، بشره تحا شر كة نقدة ، « في شأن امتد دأجل امتية ها ،
 « وقد كان هذا من الأمور ، « حسب رأي الأمة فقصيها ،
 « وأحرب و « يرجو من وانكم بعدكم ، « ليس شعيب العمومي لتي عن
 « الأمة سعي في بعده لأحد رأيها في هذا من خطر ، « وهو ما يؤمله
 « الأمة في شعوبكم وطني ، « ومهتكم اندسوت »

« من أحد ، « في هذا من خطر ، « شعوب ، « وهو
 الأنس : عبد الرحمن الراجحي (١) :

« وقد كان هذا شعيب ، « سبعة أحزاب ، « استحدثت هذا في هذه
 « سنة قدمت سوانمي ، « صحت في ، « حزب عرض اشترى ، « على
 « الخمية العمومية ، « من سوية ، « ركاب الحكومة يوم لمشروع ، « لولا
 « صحته في هذا احزاب اوسع حرة ، « وخطرت تحب صغط لرأي العام
 « أن ترتب من سوية »

« وهو ، « أحد إلا يستبعد من إلا ، « وجه « سب آريوه ، « والسون »
 « مشروع كان كثر دله بشرية منه كيد ، « مصر ، « وكان من
 « التواتر أن يكتب عقد الإ ، « من حرة ، « لأنه كان في شكها ، « وهو صوة ،
 « بعد انقضاء أربعين سنة عليه ، « سجب ، « ملائم روح العصر ، « وإن لم يد
 « ثا ، « بعد من « شركة الأناسي ، « كتر شجع متفقا مع أوضاع شركات
 « مع د ، « وحيث حدد مساهلات شركات ، « وترتيبها على صوة امادى
 « الحدة ، « رخص هذا يكتب على اسعر ، « تمتع الشرك ، « طفق لانترام
 « سنة ١٨٥٤ ، « حل بفتح هذا من دفع لاساهمن حصصا تنبع لما في المادة

(١) - « جرائد الرافعي ، « تاريخه ، « من ١٤٧

وفى أن مصالح التجارة نهلية . . . كان محل إشارة أو بحث ، ولكن تلك الاعتراضات لا قيمة لها ، ولا تمثل الرأى المصرى ، الذى ردى رفض المشروع برمته (١) .

ولا يدل على أن بريطانيا هي التى بنت تلك مؤامرة ، من أن موضوع المؤتمر فى سنة ١٩٠٩ فى مجلس العموم البريطانى ، عرض وزير الخارجية ، سير « إدوارد جراى » أن يفتى بين « وائيل » فى جلسة مجلس العموم فى ٢ نوفمبر ١٩٠٩ ، أن الموضوع يعرض على الجمعية العمومية فى مصر ، وأنه يس من المصلحة أن يدلى قبل ذلك رأى بين ، ذلك لأن المستشار الذى سريضى ، كان قد أكد ضرورة اإخارجية النهائية ، أنه ليس ثمة حصر من عرض المشروع على جمعية عمومية . فل صوت استثنى ، وعندما الاتفاق بينه وبين سعد زغلول ، معروض تدافعه له ، على نطاق عن مشروع ، ورفع الجمعية العمومية ، ومعيرون أن سعد زغلول ، كان يؤخذ من صانع الاحتلال . وقد نشر فى « نيس » حزب الأمة ، تحت إشراف سعد زغلول ، فى سنة ١٩٠٧ . لمادة « حركة اوحية المصرية ، وتعويضها عن وجهتها .

وعاد مجلس العموم لسؤال « إدوارد جراى » فى الموضوع فى ٢٥ نوفمبر ، من وراء عرض المشروع على جمعية عمومية فى مصر . فتح مناقشة فيه ، حتى لا يصح عفا طلبه لوطيبي المصريين وحده ، وكتب « سير الدون جوست » قصص بريطانيا لعدم فى مصر . يقول ، عن المشروع إنه « قضية قصوى » نسبة للأحياء المصرية . حاصرها ومستقبها ، وكانت بريطانيا تحذر أن تعالج المسألة فى طى سكتة . ثم سلا ، ولتضمن فى الوقت نفسه ، سمالات ما فيها من ادور الأخرى

وقد ضمرا الحديو عدس جلوسى شى ، سنة على طلب اعتمد البريطانى ،

(١) آرنولد ولور . مرجع له ، ص ٤٩ .

تتحدد يوم الأربعاء ٩ من شهر سنة ١٩١٠ لاقتاد الجمعية العمومية لبطون
المشروع ، وحدها في ١٠ ، وكانت في صحيفة المار ، في ٣ من شهر
سنة ١٩١٠ ، يحد.

« من له مال ما كتب ، في مكتب ، في سنة سنة لسوس . يدور
حين أعظم دية فقط . في شهر المستند إلى في أثبات ، وما يعود على
خريجه من الأرباح ، ومن في حرجية من مشروع شركة ،
وتدفعه خرائد في أرباح ، وحين في كتاب عكس في بقية ، ويسمى في
بنيده ، وما ينتج أحد نقداً إلى السنة من وجهة ضرورة حفظ مبادئ
الأمة بين أسس ، وهو كان ، ذلك فقد منع أو يهايل كسب ،
أو خسارة مالية ، فال أزم أخية في دور في حركته ، مثله في حقيقة ،
تسبب حدها في مع غيره ، انما ان لا يجب أن يكون من الأرباح ،
فيستدعون في مدخل في مورها المالية ، في حاله . كما هو المشهد في
أغلب الأمم المستعصية ، فبده في مثلاً ، وهي لك الحكومة الجمهورية ،
لتي لا تحسن مدخل في تحس في مورها ، بشرط مد طرح أي مشروع
في المراد ، سواء في بلاده المالية ، في مستعمراتها ، أن لا نفس فيه
إلا لقرن في دول غيره ، وقد رست تحت دول أوروبا في تسوا
الأحرية ، في عمل هذا المسار الحكيم ، فعمد إلى مشق المشروعات
الجسيمة المموجة شرك أهله ، وذلك حتى لا يستند الشركات في
الأهلي ، فقد شرب في سكب حده شركة « أوريار » في عدم
المال ، واشتد حكومه ان في جميع سكرها الجديدة ، وكذلك
سويسرا وأنديا وغيرها من في يحصر في ذكره الآن . ولم يدس القراء
ما حدث في مجلس عواب في في خصوص منه الملاحظة في هري دجلة
والقرات ، فاما كانت من أكبر ثبات سقوط وزارة حسين حامي باشا ،
ولولا الامتياز لقديم الذي كان مموحا شركة محلية ، لم يكن لمدة
معيه ، بل كان أنديا ، لما صدق عليه مجلس سواب ، فال مشروع

حلمي باش جعل الشركة عتية ، بعد أن كانت انجليزية ، وجعل نصف
 "عصه" بحسن يدرتهم عتية ، وجعل منها ٧٥ ٪ ، واشترى أن شركة
 تكون ورثة يبيع امتيازها للحكومة عتية ، بعد أن خصى نصف هذه
 ائدة ، وضمت ذات الحكومة ، ومع كل هذه التعديلات التي في حسب
 الدولة ، وفي صاحبها ، وح في شعب في تعداد ، وفي نصف مجلس النواب
 ، لا تشي الأفس ، ونسقط ورثة حسي ث سسها ، ولا تشي كذلك
 ما فعله إخوانه في مصر ، حتى في زمن الاستعمار ، وفي بلهم المستور ،
 ذلك ، ما أعطى حكومتهم إحدى شركات الانجليزية احتكار نصف
 لتلك ، فاموا صدها كرحن واحد ، وأصروا عن استعنه ، مع شدة
 تعلهم ، حتى كنه من صروراب حياه ، وسبب اضطرو حكومتهم
 الاستبدادية إلى سحب هذا الامتياز .

« بعد ما ربه في الأمم الأخرى ، وفي مصر ، وحاشيتهم يعطى
 الامتيازات للأغراب حرا ، وجعل لأحد على أن يبيع ، في نصف في
 سكت حده ، ما يمتد لأكثر من عقد ، مبرره شركة وطنية في
 مصر ، اذ فيه ، وضمت حرم من هذه المبرر ، من ماف هذه سكت ، على
 أن يعطى امتيازها لأمة بلاد ، وول في كل مصري من وجود قوة
 سويس في « شركة حسية » بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها ،
 ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه عاة ملكا لهم يوما ما ، ويود لو طوت
يد القدر هذه السنين ساقية ، يرى حكمه ، نوافي ، سبب سبب على من
 امتيازها أربعين سنة حديدة بعد ستنين ساقية ، و« سبب 7 ٪ لأن الحكومة
 الانجليزية محدة ، أربعة ملايين من احدى برب صرف على السودان بعد
 أن نفدت أموالا الاحتياطية .

« يقولون إن السودان حرة من مصر ، ويجب علينا أن لا نصن عليه
 بالأموال اللازمة لأحياء مواته ، نعم نحن نصرف على السودان سحاه إذا لم

مكن للاخبار به فيه ، فاذ ان كان هذه الشركة التي خرجت الأحرار في
 المادة بصلها . ، كذا أو لم يوفق على ما يدعى عدة إياه ، ولكن بعد
 استيفاء مصر ما يلزمها من المصروفات "معمورة" ، غير أنه ليس من المعقول
 أن يبيع مرافق مصر وأراضيها للحصول على ما يند في السندات بلا
 مراعاة ، لا بل مستعمرة الخديرة ، يكون الغرم فيها علينا ، والغنى للأنخير ،
 وبعد الآن على ذلك ، و كان فائق ، بحيث أن ترمم الدول في آخر
 سنة ١٩٦٨ سحيف رسم له دور في خمسة شركات أو فروع من ذلك عن
 كل طرف ، كما يقول حجاب المستشار ، في لأحد أن هذا القرص لا يعيد ،
 ولا يجوز أن يتبع عن رفض طلب الشركة حتى ولو اضطرت الدول مصر
 (وهو بقرض مستحق) إلى جعل رسم لمورد حيث لا يوجد منه إلا قدر
 ما سمح عقد خدمة وصية تم فقط . كان كل هذه المروص لو تفقعت
 لكات أم صر . آتي مصر من وجود هذه ندوة ، في مركز مؤديها ،
 في بد شركة حبيبه

« ولذهب مع المعصدين بمشروع إلى أكثر من ذلك ، فقولهم من
 مصر لو كانت حرة ، وكانت أتعهد به نواب . لفصمات استرداد الاختيار
 من الآن ، في مقابل بعض مالي يدفع لشركة مرة واحدة ، أو مقابل
 حرة من الأرباح بحسب على سنة صافي إيرادات خمس سنوات أو عشر سنوات
 الأخيرة ، ويدفع ما في مدة سنوات . فيه من الاميار ، كما فعلت الدول
 التي استردت امتياز سككها الحديدية .

« ولكن هذا الأمر يستحيل تنديده من مثل حكومتنا التي لا تراعى

في إدارة أمورها إلا ما يرضيها ، إنها استشاريون الاخبار ، وهم بلاشب
 يسعون جهدهم في تمديد مرافق سداد إلى شركات الاخبارية ، أو إلى
 للانخير فيها لتصيب الأوفر .

أما لو قيل لنا أن الدافع للحكومة التي قبلت هذه الشرط ، هو احتياجها

إلى المال ، لطلب منها أن تسد حاجة الاحتياج ، والأوجه لي تنوي صرف هذه المبالغ فيها ، حتى لا تكدر من ضرورتها وعدم إمكان تأخيرها ، وإن كان الاحتياج على لا يمكن للقيام بها . وأنه لا يمكن اقتصاد ما يتم من إيرادات الاعتيادية . وذلك لحصول من إيرادات الجسيمة التي يتقصد بها كدر الموظفين من لأجور وغيرها ، مع اقتضاء بعض هذه المبالغ غير بلالة ، والتي تخفى لحدوث توسيعات ضرائب الاحلال من مصريين وأجانب ، وإلزامها بكل ذلك ، لذلك لا يدرى الحكومة هذه الأموال بصفة صريحة ، بدون أن نفس نفقة أو غيرها من مزايا لأمد بسوء .

« فليتدر أعضاء الجمعية بعمومية كل هذه الملاحظات ، ويطلبوا أن يبين أوروبا والامنة لمصر ، شاحصه إليهم . حل تحكمهم ، وسكده والاستقلال في الفكر والشجاعة لأرضيه . إلى علماء في خبرتهم ، ولو خالفوا في ذلك ، أي أعظم وير ، أو كقولهم ، هذا من كل باب ، ومصلحتها فوق رضاء أصحاب الحق والعقد ، فقد كفى ما في من صيانة الأجانب والمحملة في الرأى ، وخص بها إلى هذه الحجة بسوء . »

وقال تحت عنوان (حول قلة السويس)

« من المعروف أن لصرائب القنارية في مصر بصفة جداً ، ولا يدفع عن الأطنان في أي دولة من دول هذه المنطقة ، مثل ما يدفع عنها في مصر ، وقد ذكرت في خطبتي بالمؤتمر اوصى في ٧ يناير الماضي ، أن متوسط ضرائب الأطنان في مصر يبلغ ٢٨ في المائة بعد تعديلها الأخير ، وهو مقدور عظيم يسوء كونه لأجانب . ولم كانت حكومتنا ضريبة بالمعنى الصحيح ، لتست في عقيدها بكل تصرف ممكنة ، وقد كانت وعدنا حين صنعت رراعة المدخان ، وراحت رسوم احتش على واردات من بلاد الأجنبية ، أن تخصص ما ينتج من زيادة عائدات من هذه الضرائب ، بحيف صرفت لأطنان ، ولكنها لم تف بهذا الوعد إلى الآن . »

« علما ولم ير من قبل نفس مستحرام ما يعود على الأمة من الفوائد ، بعد عودة قذرة لسويس إليها في تخفيف ضرائب ، واستهلاك الدين العمومي وقد كتب إليه أحد خاص مديونة شرقية ، شمسكي بورد كرومر وقت تعدد ضرائب بنجره صاخر . فأجابته بأن الحكومة مضطرة الآن لهذا . ولكم مستحق الأمون كذا على الأراضي عند عودة قذرة سويس إلى مصر ، ولا تترن ما حدث من حكومة الآن على نفسها في هذا أجل لفظة ، بعد أن صرح عميد محلي سابق ، مثل ما كتب لنا ، هذا القرض وذاك جميع أعضاء الجمعية العمومية من أصحاب الأطن . وبهمهم بالصنع سعى في تخفيف ضرائب ولا تترن ما حدث الآن بوصول هذه المادة لاستمرار أسهم نحن شركته ، واستحرام ما يعود على مصر من ربحها في تخفيف عن كاهل غلال ، فيجب عليهم رؤوس مشروع شركته ، نحن ورجال تعديلات نوهت عنها الحكومة في مذكرتها ولقد رى عهدهم أن لأحد ، حكومتهم في معنى في استخلاص لقده من شركته منذ الآن أن يدرجها فيها . وبصمنا هذا متوسط ما كسبه فيها في مدة مشرين سنة الأخيرة ، وهو على ما نص لا يرد على ٤٥ مليون فرنك سويسيا ، وهذا ربح شركته في السنة مفرط . فستخرج حكومة ما يريد على ما تدفع بشركته ، ويتركها تخصيص هذه المادة لأخصص شركته لأخصص ، يدفعه الجمعية العمومية حتى شركته أجنبية قوته في الأمانة

« وهذا الرأى حذر لأعضاء الألس ، في أن يبحثوه بحثا دقيقا ، وفي عريده من خدمهم من قائم ، فيشعروا بذلك حرصهم على ربحهم وأمانة (الأمانة) ، وبأعلى يقين من أنهم لا يترن من كذا أحوال مديونة ل ، وفي مقدمتها التي تبحثين عنت من أن رفعتهم مشروع شركته لقذرة ، بغير دليل لا على عدم كفاءة الأمة المصرية لأن تحكم باسم نفسها ، فهم ما ينتظر من مثل هذه الجرائد البذرة عن مدح الاستعاريين الاخلاص . »

يقول الأستاذ الرافعي .

« وبذلك احكوه ، فاعلى حمة من أعضاء اجمعيه على قبول مشروع ،
وجأت إلى اوعود قارة ، واوعيد تارة أخرى ، ونشر الأمير حسين كامل
رئيس الجمعية حديثاً أيد فيه المشروع .

انعقاد الجمعية العمومية

واعقدت الجمعية العمومية في يوم احدى الاحد ٩ ذو رسة ١٩١١ ،
رأسه الأمير حسين كامل ، اخرج خروجه من حامى شى ، عقدته الآتية

« أيها سادة

« هديكم تحية تامة ، وديكم كم سرور من حاكمكم في هذه اليوم
« دعواكم لكم لأحدكم في احدى رة بقده مع شركه ذات سيورس ،
من هذه شركه قد عرضت على حكومتنا من سدة امداد نحن امته رها ،
وهذا الخيارات اقبولها ، فكل وصول إلى المشروع مع حضوركم
وقد علمتم أن حكومتنا شعبة ارضي على قبوله قد عرضت شركته لتعديلات
بني سى سببها حصر اكم ، فالعرض انا من حاكمكم ، انا هو للبحث في
إذا كان من مصلحة مد نحن لاهتبه إلى شى سدة ، على شرط اقسام
لأرباح في هذه امددة ، من احكومه وشركه ماصعه ، وفي مد من اعطاء
الشركه نصف الأرباح عن مدة جديدة ، تدفع بحريسة استثمارية ماصع
مورعه على الستين سنة لدية ماصع من مدد الأمير راحى ، وقد قدر هذه
القيمة مد بحث امددين ، أشخاص من دول اخرة فوسعه في شى وون
المالية ، ومع يرون أديا احتمسب موافقة على التعديلات المذكورة ،
يكون الفائدة التي تالها مصر موحدة تمام ارجح ، وأن ذلك غاية ماصح
طله من الشركه .

« ولا يخفى أن هذه امددة ليست من مسائل بنى بقصى القديون بأحد

رأى الجمعية للعمومية وبها ، ان كل اذنيتم لاستثنائية . بعد ان
 اجلس المصغر والاذني والآية . ثم تجلس حارس لا يتركها ،
 قبل ان يعم ان كانت الجمعية العمومية توفق على . لا يتركها ،
 حكومتنا مستعدون لاعتصامكم كل ه تروا في هذه المسألة من قبل ،
 ولا بصحات . ونحن وانتمون ان كل ه خدمتكم بشعر مسئولية التي
 تجعلها اعم بلادها عند نظره هذا اشرع مع مبه ، وانه يستأنس بوقفه
 جميعا لما فيه خير البلاد .

وقد انتخب الجمعية خمسة ١٠ وراة لجنة من خمسة عشر عضوا ،
 مسماة ، وكان تشكيك المجمع ، على وراج وده ، كل من المرحوم من أمين
 الشمشي ، وعلى شعراوي ، وقد شكل برئاسة المرحوم شموه سون باشا ،
 وعضوية استاذين ابطه باشا . ورجس المذكور باشا ، وراهم مراد باشا
 وحمد باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وندور باشا عبد الحميد ، وحسين باشا
 كبرى ، وفتح الله باشا ، وكان . وسيدنا نصيب باشا صوفاني ، ورجاد باشا
 مصطفى ، وسعد مكرم ، وديان ابدى محمد سليم ، وامين باشا لعارف ،
 واستاذين ابدى كريم ، وكان من بين اعضائها أربعة استقلوا بعد
 تشكيلها و .

بعد عوى باشا ، وحمد عيسى باشا . وعضو سميكة باشا ، وعضو
 شعراوى باشا

وكان كل من المرحوم من أمين باشا ، سيدنا نصيب باشا صوفاني
 أول المهاجرين لشرع ، ورجاد باشا مصطفى ، وندور باشا
 باشا ، ابدى ساعى في إسقاء اشراف ، نصيب موقور ، وقد طبت من
 بطرس عالى ، رئيس مجلس مصر . شرح رأى الحكومة ، في هذا كان
 رأى الجمعية قطعيا ثم اشراف ، ورجاد سوس حواء صريحا ، وكتفى
 بالقول إنه ليس لبيت الحكومة شيء تريده عما جاء في حطة الجذب على

الخدوي ، وبقيت هذه المسألة العامة محل عموض . وبعد نقاش ثاره كل من
المرحومين عند مطبعة الصوفاني والجمعية العامة ، واستمرت المدة أكثر
من ساعة ، نأجل بطر امشروع ، إلى أن تصع الملحة تقريرها .

مصرع بطرس غالى

في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠

ولولا أنى حادثا رهيب ، تدخّل فى هذا الأمر الخليل ، مصرع بطرس غالى
عما أرايت ، لامتد أجن الترام شركة مدة السويس إلى سنة ٢٠٠٨ ، فم
يعبر على المؤامرة بلا لعتورية ابراهيم ، صنف لوردانى ، الذى مصرع رئيس
مجلس النواب ، بطرس غالى ، فم مع مشروع هذا الاميار

و كانت مصر وفقره نعم حيدة حرة . لكن فى بطرس غالى حيدة ،
ليس هذا مسوع ، وحل لا حيد من السنين ، ولا توافق عليه ربه حيد ،
ولكن لكى يكون مصعبين ، و من مصعبين مع شديد الأسف ، لأن مصرع
أن المؤامرة كانت محوكة لأصرى ، و من حيدة لابن إلا واحد ، و من
رصاص لوردانى ، كان شرا ليد منه ، و أن لوردانى شرا مصرى قدم
حياته فراما لوطه . وبعد مصر من مصر غير شركة مدة السويس ، وترك
حدث حلة بالأحد من مصر ، وكل من حيد حيد ، و حيدة هذه
الشركة ، بعد ١٧ نوادر سنة ١٩٦٨ ، لا بد أن يرى شيخ وردى شخص
أمام عييه ، ومصر يوم يست أمى يتمد حيد منها فى سنة ١٩١٠

فى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وبعد مصران المومنين ، كان امصري
الأصين ، ابراهيم ، صنف لوردانى ، متوجه فى مى طارة حقاية ، حتى
إدو مع طره على رئيس سندر . أفرع فيه رصاصه ، فى غير رحمة ، وسلم
عنه حراس الأمن (١)

(١) ان هذا الشخص هو السيد محمد عبد الحليم

ولم يكن الناس قد عرفوا في عصر حوادث القتل السياسي ، ولكن
اعتزوا في المحرم الأول . فهي معهم شركة وفاة لسواي تسبت في هذه
المسألة . وقد فصل على اورداني قصر حرمه من المذبح إلى القصر ماعده
جديدة من تصرفات بطرس إلى . وأحسن الخيرات توقيع ادفية سيودس
للسنة ١٨٩٩ ، ورؤسة محكمة الخصم في حاشية شرايين ، وبعد قانون
مطويات ، وسعيه في تصاميم مشروع مد ائتور شركة قناة السويس ، وكان
اورداني شايًا يتدفق وصبية ، كان في اربعة وعشرين ، وبعد درس عميدة
في لوران ، وكان من شباب احزاب مصر ، وهناك شعب الخدم

وهذه مصرع نصر من مالى ، دولة و دولة برئاسة محمد سعيد باشا في ٢٣
فبراير سنة ١٩٩١ ، وكان من بين أعضاء الدولة نصر من على ووزارة
محمد سعيد ، سعد ، خلوف ، وزير الداخلية ، محمد بن خدي ، و وزير الخارجية ،
و ستانجيل صري ، و وزير الأشغال و الحريات و محارب ، و أحمد حشمة ، و وزير
المعارف ، و في الوزارة الجديدة ، أحمد يوسف ، و مديرة

وعلى أثره قد طرأ على . - من الأهم . حسن كامل من سنة
الجمعية العمومية ، في ٧ مارس سنة ١٩٩٠ . برغم منه شيئا ففهم ما

تقرير لجنة مشروع القضاء^١

في: إلى جلالة (أ. ع. ح. هـ) وزير التربية، وقد توفش بالجمعية العمومية،
جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٩١

مر دعي به الدولة دعوى فوق الذى يتسكو الردى ويدق

وحيث ثقبنا السلاوانه عكار طوزم وسوت الذي
(١) عد الرحمن الزاوي : المرجع السابق ٤ صفحة ١٥٨ .

أشارت اللجنة في مذكرتها - الأولى - بأنها فهمت لأول وهلة أن الحكومة هي التي عرضت المشروع على الشركة ، لأن الرأى فيها حق للجمعية العمومية المسماة الشركة ، وليس من جهة أن الحكومة ليس لديها حق في قبول الجمعية العمومية للمساهمين الأساقى والعروض ، وقد قال المستشار الدينى : « حصص معارضة فيه من المدعى » كما وردت نصا على الحكومة من الأمانة دار سرح رئيس مجلس إدارة شركة . « أنه يحشى عدم تصديق الشركة على تعديلات التى أدخلتها الحكومة » ، وقد وردت مذكروا الحكومة عند ذلك بالاجتماع ، وقد كان المستشار الدينى قال : « من حق الجمعية العمومية أن يكون وضع رخصته بغيره » ، وبناء عليه يمكن القول : « لا يوجد عقد ولا تدعى ولا شيء » حتى من حقوقه يستحق حصة الجمعية العمومية .

ثم شررت اللجنة في ما خطط المشروع من إرساء القوانين ، ودراسة على الأمانة الحكومة ، « كيف يصدره » ، « ثم استأذنت » ، « ولم يصرح بمصدر المشروع » هو الحكومة ثم شركة .

وحدثت في إياها كان المشروع « ووجه سياستى » ، فربما أنه ما من كل شيء ، « قال معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ فثبت حيدة لعبة وسبب كل السبل دون مطالع الطامعين ونفسه سياستى حتى تخوم حقوقه .

ثم حدث فيما - إياها - كان الجمعية العمومية « فاستأذنت على فروع المشروع » ، « ورخصه » ، « إدخال تعديلات عليه » ، « وأتت أنه لا يسمح له - حال تعديلات ومهمتها فاضرة على ليعول أو الرخص » ، « ورتبكت في ذلك إلى ما جاء في حيلة ليعول من أن المشروع على ما هو عليه - « هو حق ما يمكن طهه من شركة » ، بناء على تقرير دوى الخيرة والبرية ، وعلى يد إياها قريب الجمعية العمومية « إدخال تعديلات فيه » ، « بعد ذلك منها عشأ » ، « خصوصاً إذا كان المشروع قد جاء قبل « وإله تعديلات من ليعول .

« بسبب اللجنة حيوة مشروع » ، « فمضت أن قبوه أو رفضه » ، « بترتب على بيان تقوائده أو ليعول » ، « إلى نتيجته » ، « بالأمانة في الحاضر والمستقبل » ،

واستخلصت مدياً من المشروع ومن ظروف المحنة له ، ومن أفعال المدوين عن الحكومة ، أن الشركة في حاجة إلى توسيع لعدة وعميل إصلاحات فيها ، ولأنها من عقد قروض لسيد هذه الفكرة ، ولأنها في هذه القروض تؤثر في الأرباح إلى أصحاب المساهمون ، يدور على أساطير على سبيل سنة ، ولكن إذا ما الأمير يري سنة ٢٠٠٨ يكون تسيطها على مائة سنة بدلاً من سبع ، وذلك لأن تأثير في الأرباح كثيراً كبراً ، واستنتجت من ذلك أن من مصلحة الشركة براء مذهبها أن تسعى في مديرتها ، وأن هذه الموائع ، هي التي تحتم عليها بعض على ذلك ، وهذا أثر شركة جبروت البنية ثمة ، فتتبع هذه الشركة ، فإن فيم الاتفاق أودى إلى إحداهم ، وسنة ١٩٠٤ ، مهدت هذا السبيل ، خصوصاً بعد أن سكنت أصحابها بواخر الأخيرة عن مطالبة شركة بعمير الإصلاح ، وبقيت رسوم ، بسبب هذا الاتفاق ، وكان من المفيد أن يكون صدر عمل ما ، سنة ١٩٠٥ من بطون سنة ، التي يحتمل أن لا يطول نقاؤها .

و لما ثبت أن هذا الامتياز هو في صالح شركة . . . أسهمها أربعة
كثيراً ، عندما شاع به تحقق المشروع ، في سبتمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن
السهم يتراوح بين ٢٧٥٠ و ٢٨٦٦ فرنكا معجلاً ، و ٢٨٦ و ٢٩٢٥ مسجلة
(للاجل) و زاداع من المشروع ارتفع السهم في ١٩٩٥ معجلاً ، و ٥٢٠٠
مسجلة ، و عندما طالت الأمة بمرص المشروع على اخصية عمومية ، رجع ثمن
السهم إلى ٢٩٥٠ معجلاً و ٥٢٠ مسجلة ، و كذلك الحال في حصة
المؤسس ، فقد كان ثمنها في سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢١٦٥ فرنكا ، وفي أكتوبر
١٩٢٧ ، وفي نوفمبر ٢٢١٥ ، و عدت أسهم إلى الارتفاع عندما استقرت
الحكومة المطر في المشروع و ثبت أن ذلك في تحققة لم يققع

ثم ذهبت المجده اشروع من وحيه مدير ، وحش في ادا كات
لأربعة الملايين ، التي ستأخذها الحكومة من الشركة ، والخصص الى قوت

بتخصيصها من الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ، تقابل
 بعض أرباح نقابة لى ستشار . منها الحكومة مدة لأمير اجديد ، حتى
 لا يكون هناك عيب فيها . فقامت ، ليس من الممكن الحكم على مستحسن
 مدة بعد سنتين عاماً ، ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الأرباح بطريقة الافتراض ،
 وقد سلكنا في ذلك طريقة هي نفسها المستشار السابق ، واستندت في أن
 مصروفات الشركة لا تزيد نسبة زيادة إيراداتها ، واستندت عن ذلك بقول
 المسيو شارل و Charles Roux في كتابه (مريح وحدة السويس)
 Listage et le Coût de l'Etat : « إن من حسن حال هذه شركة
 أن مصروفاتها لا تزيد نسبة زيادة إيراداتها كما يحدث في الشركات الأخرى ،
 من أن الإيرادات تزيد بمائة بالمئة ، والمصروفات تنخفض كما هي » .

واذ يجب انحصار زيادة الأرباح في سنة ثلاث فروع ، لأول أن
 تكون اربادة ثلاثة ملايين فرنك في كل سنة ، في جميع المدة من سنة ١٩١٠
 إلى سنة ٢٠٠٨) ، ونحو أن تكون مبيعات ، وثالث أن تكون مبيعات
 من ارباح الامتياز الحالي ، ومبيور انتهاء من مدة الامتياز الجديد ، وعلى
 ذلك إبقاء اقرار ما يتخذ من مصرى متحدة شركة نبي أن لشركة مستحسن
 بدون مفر على ١٢٦ مليون جنيه ، بحسب الفرض الأول ، و ٨٢ مليون
 جنيه ، بحسب الفرض الثاني ، و ٦٦ مليون جنيه ، بحسب الفرض الثالث ،
 وهو الفرض الذي وضعه المستشار الذي ، وإذا أضيف هذه المبالغ أرباحها
 المركبة ، فكانت ٢٤١ مليون جنيه ، على حسب الفرض الأول ، و ١٥٦
 مليون جنيه على حسب الفرض الثاني ، و ١٣٠ مليون جنيه ، على حسب
 الفرض الثالث . فيتم من هذا أن مصر ستعفى في هذا مشروع عبد فاحث
 علي الجيل المستقبل ، مع عدم استفادة الجين الخمسة فائدة تذكر ، خصوصاً
 وأنه ليس هناك ضرورة لذلك ، لأسباب اللجوء إلى حوزة مستوى
 الحكومة ، إذ صرح أن الحكومة لم تكن مقتصرة لذلك ، ثم قال : لو
 فرضنا وجود حاجة إلى عدم هذا مشروع ناعم من ذلك صفقة حسنة .

أما مذكرة المستشار الخالي من الاستشارات والاعتماد على سبب الحكومة على هذا الأمر، فإنها ليست له حق، وتحتصر هذه الأمور في تقييد رسوم المرور، ومقابلة نامة، وحق كذا في التمهيد وسبب نقل تؤثر في صحة الوثائق المتقدمة على هذه الأمور، فما ليست بتأثير، وقد سبق بذكر أن مددت بها وعد الأهر داربيس، رئيس مجلس إدارة شركة نفسه في الجمعية العمومية لشركة في ٢ يونيو سنة ١٩٠٨،

أد قال :

« وقد حدث في المستقبل ما بعد هذا ما ذكره هذه الحكاية ، حكايته
في ثلاث ، فقد ذهب بها زمان ، وكن سكة حديد سميرنا وسكة حديد
بغداد ، لا يملكهما إلا أن يسمرا في حركتهما ، وذات بعض سببهما
أحسن أركاب ، فمن يحمل من حجر يمشي ذنبا لمن يصنعهم طر
سجود ، ومن يحمل من حجر من شرمس ، ومع ذلك في صديق
لأنه بوالأذن من عربته شرق سيكون رشا طر من صديق
والله رستم سبعة ، فبها يكن من الأمر أن يحكم من نفس ، وإيا
بندر اليوم الذي كان من أن كان ، به ما نوع على أنفسهم ،
وهذه ريادة لاس أن تحي ، من يحمل من حجر يمشي ذنبا لمن يصنعهم طر
أنواع متعارة ، ومن فيها من عدد سكان ما يرو عن عدد سكان أوروبا
جميع ، ولأن في أن حارة هؤلاء السكان ، شيء فشيء ، فبها
من تحبس حلال لك الله ، ومن يحمل من حجر من شرمس ،
يحس ، إياكم يعملون حتى غير أن يمشي ذنبا لمن يصنعهم طر
الأراج على أنفسهم ، وإياكم لتذكروا أن يحمل من حجر من شرمس ،
١٩٣٠ قد عوض في سنة واحدة ، وإياكم لتذكروا أيضا أن إياكم
الرسم ٧٥ سنة ، في سنة ١٩٠٦ قد عوض سلب في قبل من عامين ، وترو
من ذلك أن يحمل من حجر يمشي ذنبا لمن يصنعهم طر . »

وأشارت اللجنة إلى مرامتها الحكومة من وجود اتفاق من شركة وبين أصحاب السهم في إحاطة بقضى عليها تسقيش الرسوم ، فطلب من هذا

الاتفاق ، فمما تخم الحكومة في صلبها . وسألت مدلول الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية للساهمين شركة قد صدرت على هذا الاتفاق ، فأجاب المدعون بالإيجاب ، ولكن اللجنة عثرت في أثناء بحثها على ما يشهد أن الجمعية العمومية للساهمين لم تصدق عليه ، بل قررت أن كل ما حدث ، إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للساهمين ، وعلى ذلك فليست لشركة مرمضة بتقيص الرسوم تدريجيا ، كما دعت الحكومة ، وزيادة على ذلك . ون تقيص هذه الرسوم لا تؤثر في زيادة الأرباح ، فإن زيادة الإيرادات تعرض هذا لقص ، ومما يشهد ذلك أن الرسم قد بقى في مدة الأربعين سنة الماضية ١٢ في المائة من قيمته ، أي أنه أتمسح لمدة فيسكان لا زلنا ، بعد أن كان ١٣ فيسكان ، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة ، لأننا من ثلاثة ملايين فيسكان في المتوسطه على أن زيادة الأرباح لا تعلق بقيمه رسم المور فقط ، بل سعلن أيضا بمقدار الصانع في تمر من هذه رسوم ، وإضافة التجارة من شرق وغرب في تقدم مطرد ، ولأننا نرى بستم هذه الإيرادات في الزيادة ، وفي شرق يتقدم في التجارة . وهذا مع كمية كبيرة من هذا المخرج إلى الآن للتجارة ، وفوق ذلك ، فإن الدول الأوروبية نهتاجهم كثيرا لتفويده بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق .

وعرفت أيضا بقول استشار المجلس في مذكرته أن تقيص الرسم موكول في شركة وحدها ، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تنفق معها على مد الامتياز ، فإنها تعمل في آخر مدة في تقيصه بكافة مصر ، وأجاب على ذلك بأنها ستمدد حدوث ذلك من شركة . لأن هذا سيقص بصر مساهمين أكثر من إصراره بصر ، ولما حدث في أن شركة مستعدة في كل وقت ، للاتفاق على مد الامتياز ، لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكبر تعطيم الذي عاد على مساهمين بالأرباح قصده . في ذلك نبحث في كل وقت على بقائه في يدها .

وعرضت لقول المستشار إن مصر لا تقوى على المعارضة إذا ما أرادت
للدول تقويض الرسوم ، أو جعل المرور في قناة السويس . فأجابته أن الدول
لم تعرضن بقوات بحرية ، وإنما تعرضت بقوات طبيعية . وقناة
السويس هي ممره ، حرمها المصريون رحمتهم وقواهم ، ومع ذلك فإذا
صبح ما يقوون من مصر دساد ، بها فتاة ، لا تقوى على معارضة
الدول ، خلاف ما إذا كان تشاة في يد شركة دولية ، فالحاجة تحيى بش
الحكومة لا تعدد عشرات من الشركات المديرة ، تنفق معها على شروط
أحسن بكثير من شروط التي تعرضت شركة احصرة .

وعرضت لمرحلة الطرق الأخرى الموحدة ، فجابته إن قناة السويس
هي الطريق رأس رحاه متجزة من الشرق والغرب ، فليس من المستطاع أن
تأخذها طريق رأس رحاه متجزة ، وكنت لست من المنتظر أن تأخذها
قناة السويس ، وإنما إلى رحاه متجزة ، وكنت لست من المنتظر أن تأخذها
سيرة ، أو سكة حديد متجزة ، بل في حركتها كبرى . " في تنقل من أوروبا
إلى آسيا وبالعكس ، لا تنقل مطلقاً في سكة حديدية ، ما دام في الوجود
طريق بحري مختصر ، يمكن قفلها فيه . وهذا المسيو شارل رو في هذا
الصدد « إنى أشئت في أن أثبت لك أن السكة الحديدية في آسيا لصغرى بصر
قناة السويس ، فالهذه السكة ستفتح لأفكار نشاعة في آسيا لصغرى
مخاض العرب ونصائهم ، ولكن سكة سكة ستستمر تفصل بطرق البحري
للسويس ، على طريق آسيا لصغرى والخليج فارس » .

فما حين ظهور اكتشافات علمية قد تنقش من أهمية القناة ، فليس
مستحيلاً عملاً ، ولكن هذه الاكتشافات لم ترى بحجة إلى الآن ، واحتمال
وجود شيء لا يمكن أن يبرهنه سائلاً صحيحاً للتقدير ، ولا يوجد سوى
طريق للنقل ، وفيما البحر راو . وقد ثبت أن طريق قناة السويس ، هو
" قرب طرق وأقلها نفقة . فم يبق إلا طريق البحر ، وهو مهم تقاسم ،
لا يسلكه إلا مستطاع أو سائح أو مسافر ، ولا يصبح لنقل الأنقل .

وكانت اللجنة أيضاً ، من سياسة لا تؤثر في مدة عقد ، تقررت حيدتها ،
 و من الحوادث المماثلة ، لأكثر شاهد على ذلك ، فقد انتشرت احروب
 و ثورات ، حتى على صغار القبيلة ، فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها . من
 بالعكس كانت سبباً في اربدها . فكما اشدت بيران الحوادث ، رادب
 هذه الإيراد ، يؤيد ذلك أن إيرادات لقبة رادت سنة ١٨٨٢ (في عهد
 الثورة بمرأية ، سبعة ملايين من نفقات من لسه التي قبلها ، وفي سنة
 ١٩٠٤ (أثناء الحرب الروسية اليابانية) رادت الإيرادات ثلاثة عشر مليوناً
 عن لسه التي قبلها .

و عرصت لقول الحكومة ، من ضمن أن يثبت الخجين المستقل «لربح»
 ويحرم منه اجيل العاصر ، فحاسب من واحد الأفراد و اجتماعات أن
 يندحر وراثتها للأعقاب ، ماد ذلك و الاستصاها ، فذا بقرر ذلك ، ورأينا
 شركة «لغة تسعى لملاذات سعيها» واه مصلحتها ومصحة مساهميتها
 وأحدهم ، فليد لا يكون من مصلحتها ، حر لانه كبراً ، يعوض عنهم
 حرة من ذلك العيب لتقنين من الدينون لأهليه . الأميرة ، التي يتركها هم
 احين محاصر ، وادى بيده ، يعوض عنهم أيضاً حرراً التي تصرفت فيه
 الحكومة في هذه العصر ، من ثرونها المالية والقدرة التي «عنها للشركات
 ولغيرها ، وأساليب التصرف في ثمنها .

وردت على قول المستشار المالي أن استعمال الأموال ، من سنة ١٩٠٤ مصر
 من شركة في مشاريع لمصلحة يعود عليها «لربح» نصائل ، فقلت بها توافق
 على ذلك من لوحدة نظرية ، لاسي اوجه عممية ، ولا يمكن تصديق هذه
 الوعود ، فقد كان لدى الحكومة أموال ضائفة ، م تنكر في صرفها في مثل
 هذه المشاريع التي «لها المستشار المالي ، بل صرفت في مشاريع كالية ،
 ولا يجوز بيع هذا التراث لقيام بالأعمال كالية ، أما هذه كانت الحكومة
 ترمع صرفها على المشاريع الصرفة ، فقد ساءت اللجنة . لماذا لا تراها
 تفعل الآن ؟ ولماذا تصرف على المشاريع كالية الملايين من الجنيهات ، رعا

من معارضة الأمة ٦ فهددته بمسكة حديد السودان . غرض فيها تحسيس
 الشورى ، هم تأييد الحكومة بهذه الفرصة وبتدبير ما أرادت ، وهذه مكنت
 جيش الاحتلال ، تقيماً لآب . وقد كلفتهم بمهمة الاقتصادية ، ألف جنيه ،
 نصف إلى ذلك لحسابى حقهم من نصيبه بالأموال الاحتياطية ، وغير
 ذلك من الاعمال الأخرى التي يجب شرحها . وبالحمد . بالحكومة تصرف
 كل عام ما بين ١٥ و ١٧ مليون من اجتهاد ، وليس للأمم رؤى معدودتها ،
 ونشرت اللجنة في هذا المصداق الأوامر الإدارية الخاصة بالثبوت . التي بدأت
 بعد أن سحبت من صندوق الدين ، ثم كانت أن تصرف واحدة في تخصيص
 هذا المشروع لكي يعرف بطريقة في تقديم الحكومة في تخصيص المشروعات
 كهيئات ثابتة للأعمال المالية ، المستفيدة من استثمارها وترفع مستوى
 الأمة معها فيها .

وحدث في عام ١٩٢٤ مسنداً في . مدركة الحكومة عن خصم
 بحاراب طوبه في تخصيص مشروع الاند . وقراره اوقوف على مدى هذه
 انه رات ، وطلب يابا عنها من مديون الحكومة وأخبرها أنه لم تكن
 هناك بحاراب تحريرة ، فكان هذا الجواب موجباً لهذه اللجنة ثم رأت أن
 تكتب بالاطلاع على رسائل المجلس . كره لمستشار في هذا ذكر . وبعد
 تعرضها على مجلس الوزراء وظلها اللجنة وأجاب . طر المانية أن لا راس
 ولا مسائل قدمت للمجلس ، اللهم إلا هذه الأراضي التي ستتحقق من بحر
 ومائة أخرى ثانوية ، ولم يثبت بحده من كل ذلك ، أراد بالاطلاع
 على التقارير التي وضعها دور الأخرى . وقراره . على حد تصرف الحكومة ،
 فأحييت بأهم يكن هناك قراره بزيادة ، وأن خبر . هم موظفون في
 الحكومة انصرت ، وأردت معرفة متعددة خاصة في انهم استنشر
 والخبراء ، فأحييت أنه لا يوجد هناك قوة ، وهذه الفراضات ، ولما
 بثت اللجنة من هذا أيضاً ، أرادت أن يعرف كيف حصلت المحاربات ،
 وكيف درست حكومة المشروع ، فأحييت أن الشركة . عت المشروع
 فتناقش فيه مجلس الوزراء ، وأدخن تعديلات عليه ، وقرر عرضه على

اجتمعية العمومية ، ثم استنجد بحجة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض
على خبراء . كما فعلت الحكومة في قانون معاشات التقاعد لتدريسه أربع
سنوات ، وأن الذين سمعهم الحكومة خبراء ، هم من يشعرون في الحكومة
وصالح لا شعورها الخبراء الديون .

وورثت اللجنة دهشتها لهذه الحقائق ، وأضحت إلى أنه كان في وسع
الحكومة أن تهم هذه الهيئة المختصة اختارها خبرها ، ودفعت دهشتها
من الأخوة التي تضمنت إتهام في بعض الأحيان ، وبحالفة التحقيق في
أحيان أخرى .

وقد بدأت الحكومة عن الأثر في الملايين التي ستدفعها الشركة للحكومة
هي ستؤديها شركة من مالها لأخصائي . أم سعة لها فرصة بسد من
إيرادات لقناة ، يؤثر في الأرباح في سعة حرفة مصر ؟ وأجابت أنه يحمل
للحصول على هذا المبلغ أن يعقد شركة واحدة . وإن لم يفعل ذلك ودفعه .
من أمثال الاحتياطي ، ولابد أن يطلب في مقابلة اعتبارات جديدة ،
و ستخصص للخدمة من هذه الأجوات أن الحكومة لا تفي في أساس الاتفاق
الذي ستعقد عليه ، وأن باب الاعتبارات لا يزال موصودا ، حتى يزو
مقررات الجمعية العمومية قبول المشروع كما هو الآن . وأشار إلى ادعاء
الحكومة بأن هناك اتفاقية يقضي على شركة التحقيق رسم مرور ،
ورحب هذا الادعاء ، فثبتت أن الشركة لم تربط بهذه الاتفاقية ، ولم
تصادق عليها .

النتيجة

وانتهت نتيجة في تقريرها إلى أنها « كانت تعني أن تقدم الحكومة
للجمعية العمومية مشروعنا محضرا من بحث حتى لبحث ، مشقوعا على بشرحه
ويؤيده من البيانات والمستندات . متوافرة فيه شروط الحكمة والروية ،
مصمونا فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب ، بما يصل إليه

جد الاستطاعة ولا مكان . راححة نيك . مصدح على عهده . أو معادلة لها
 على الأرض . فتجبل الجمعية في أمرتها . مصدح لجه من عصائها وطرت
 ولاية أو كثيرة ، ثم صدر بكل انتهاج . انشراح للموافقة على ذلك المشروع
 أو تعدله بعد بلا طعنه ، إن كان المشروع قابلاً للتصديق وكان حائراً له عمله
 ثم يصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من شعور شيلية إلى الحدود الجنوبية ،
 رافعين أنوية الشكر . و إنشاء على حكومتهم خذ ، سفيح خير أمتها وسهرها
 على مصالح البلاد ، وترداد نك الأثالي وبحتمهم الحاصلة ربحاً حكومتهم
 العاملين ، إن ذلك أفضى ما ساء الجمعية ، وما ترى أن هيتي الحكمة
 والمحكومة في حاجة قصوى إليه دائم ، خصوصاً في مثل هذه ظروف
 الحاضرة ، ولكن ما الذي تصدمه شعبية . وقد قدمت هذه الحكومة مشروعا
 مهما حظير وضع سرعه في بعض في حكومتهم من قبل ، حصر كل
 يسونه حسب السنتا ادى ، دفع السرورية ، كما جاء بمذكرته
 المحررة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ غير مخرت من البحث . ولا مصحوب
 بأيصحات ومستندات يؤيده ، المدرجة في مذكرته مستشار ادى سي هي أول
 وآخر مستندات الحكومة في بيان وانك مافع هذا المشروع لم يكن
 حاضرة لديها ، عند ما طسها المجه منها ، من اضطرت أن تقتط امام حى
 وصلها مع بعض المستندات التي كانت صلتها اللجة من مدوى الحكومة ،
 وفصلا عن هذه سرعه وعن حظورة مشروع ، ظاهراً سابقاً لأوامر
 عشرات من سيني ، ومعلوم أن سرعه في بعض : الحكم على المستفسر لبعيد
 جدا كلاهما يترتب عليه حتى الخصم ، ولعمري ساحل الخفيفة وبحجة بصواب
 مهما كان الموضوع بسيط ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امداد امتياز
 قتال السويس أردهم عاماً ، من انتهم . نحن منياره دجوسين عاماً ، لا يرب
 في أن الخصم حينئذ يكون حسي ، ويصدر الذي يترتب عليه حالاً واستعمالاً
 يكون أحسن . لذلك لم يسع اللجة أن تكتم عن جمعية طريقة تخصيص المشروع
 ونحوه كما سبق ذكره ، وأهم ما رآته فيه ما نرى به .

(أولاً) ان مشروع عقد الاتفاق المعروف على الجمعية غير مقبول ، لاهن

« وما والعس في الصفه وحش . والحكمة في تسمح في الآل . عظه
 لأنه حق الاشتراك معها ترى قطعي . في تدبير شؤون . الأساس . له حصة
 لمحتة ، خصوصاً وأن العقد حاصل على رمال ، فهو من شأن يكون احكم
 عليه صحيحاً ، فهو سابق لأثره من كل وجهه ، وبغير مقيد .

« فاء على هذه الأسس ، قرر . الموجه ، لاجتماع رفض هذا مشروع ،
 وللجمعية رأي الأخير .

وقد فوس لتقريره التصديق والاستحسان من جهة الجمعية . وأجاب
 المناقشة فيه إلى جلسة أخرى

دفاع سحر زغالول عن المشروع

« حددت جلسة يا اربن ، له عيش في مشروع ، وقد فع في سحر زغالول باش
 « ربر اعف يه ، بما حلاصه .

« أصبح شأننا الآن أمامكم بعد إعلان سلطو الرئيس (١) الذي قد تموه
 بالاستحسان ، شأن مختصر للمشروع ، سحر حقيقة . ارفع عنه ، وأصبح
 شأنكم شأن القاصي بعدل . ورأيكم هو رأيي ، فم من عيب ، لأن
 تقدم لكم المعلومات وحقائق التي دعت الحكومة ، إلى أن ترى في المشروع
 الفائدة للبلاذ ، فإن رفتم الحكومة . حصة في رأيها ورأيكم ، فإنتم
 توافقوه فواحب قصبه ، ومسئولية تلبية عنها ، في القيد ها عيبكم وجهه . وها
 عدا أمام أمتكم ، وثمة الأخير ، الآتي ، والآل يصح لي أن أطمع في حسن
 إصعائكم ، وأن يكون لي معكم اهدى وسعة سحر ، لشرح كل في بعض .
 ولا تجدون في أنفسكم هي حرجا . من المشروع متعلق بالاستقلال ، وقدرة
 الاساس في الأمور بعينه قدرة بعيدة الاحتمال ، وبذلك احسنت القولون

(١) رئيس الوزراء . سحر في حقه . في الد .
 قطعي ومستعمل في ان .

والأفكار في هذا المشروع حداه كثيراً ، ونحن يجب علينا أن نهم
هذا الاختلاف ، ولكن لنسأل أنفسنا : هل يمكن أن يكون هذا
سيء القصد والنية ؟

ثم نحن ندفع عن المشروع من مذكرة دسترة الحكومة في هذا الشأن ،
ومما وصل إلى شكله على حسب استهلال مهمات شركة وقف السخايل
سرى باشا وزير الأشغال ، وبالإضافة إلى شرح هذه المسألة ، ثم رفعت
اجلسة الاستراحة ، وقد كان السيد سعد باشا قد شاهده عن المشروع
ولم يمتثل إلى مسألة لأحد من شرف فيها الأموال بل أخذها مصر من
شركة ، مع ذلك من الامتياز ، قال

نقولون أنه ليس لدينا مجلس يبنى ضمن له هذه الأموال ، نعم إن
هذه أمنية تنظيمية جداً ، ونحن كل وطني ، ولكن هل يمكن أن نمتنع عن
كل شيء واقع ، حتى نحسن إلا على هذه الأمور ، فمن نتج أن يكون هذا
من قوة يجب أن تسعى في تحسين تلك الأموال ، بل يمكن لا يجوز
أن نعزم ولا من قوانين المشروع ، بل من مجلس سياسي بطلان ، والمشاريع
التي قد خلقتها ، ولا يجب أن نعوذ شيئاً على حد الاحتجته من المشروع
الذي ولته الحكومة لم نعهده شركة بعد ، وإني أقول الآن أنه ورد على
الحكومة وجوب من تدريس إدارة شركة ، تاريخ ٧ فبراير ، بقيد قبوله هذه
التعديلات ، وعلى ذلك فقد زال المانع .

« هذا ما أردنا أن نعرضه على حضراتكم يوماً للاقتراح أي دعوت
الحكومة إلى قبول المشروع ، ولأن أهم واجب يحكم به حقيقة ،
ولم يزل إلا واجبك واستأيل من حيث مدة سببكم مشرفون فيها كما
تشاهدون ، فإن لكم الرأي الأعلى . »

رئيس المشروع

واستمريت المناقشة جليلة ٧ أبريل ، وفيها أراد سعد باشا أن يستأنف
دعاء عن المشروع ، ورأى الأعضاء الأكسمة ، ثم قد في اجلده السابقة ،
فانصرف على ذلك من هذه مقدمة حيرة حارة وقال

فقال إن قاعة الجمعية العمومية كانت مخصصة بالنظارة ، ولما صدر تقرير التريحي شوهد الماثرون والموظفون والصحفيون يعان بعضهم بعضا ، ويتبدلون التهاوى الحارة ، ودأبت مظاهرة من خمسة عشر ألف مصري ، خرجت من دار برلمان ، وصاف بموسيقاه وأعلامها أحياء لعاصمة ، ولأول مرة في شوارع القاهرة منذ احتلال اعداء مصر ، دوى هذا الهدف : « يسقط جيش الاحتلال فلسقط انجلترا »

معنى هذا ولم يدا يستوفى الخشاش ، كانت ذهية ، كاسين آرنولد واسون ؟ !

معناه نقطة الشعب ، وثأ الأمة قد عرفت الحقيقة ، وهب أن حبس لاحتلال ، هو شركة هذه اسوس ، وان هذه شركة هي احتلال مصر . وهذا هو المعنى الذي يجب أن نهمه المصريين رائد ولما سر ، وهو لاحتلال ، يجب أن نضيق شركة هذه اسوس ، وسولي حاكمهم مصر إدارة لقعة .

وبعد بضعة أشهر من رفض المشروع الاستعماري ، أنار أحد النواب الاعلى . وهو سير « ريس » Sir L. D Rees ، الموصوع في مجلس العموم ، موجهها للوم الشديد ، في وزير خارجية حذر ، سير « ادوارد حري » ، لأن الحكومه البريطانية لم تقف ثقف على مصر ، وتحملت على قبول مشروع ، وسكني حري أجاب إجابة عامصة ملتوية ، ولم يستمع أن يعرف بالحقيقة ، ويقول إن حذر ، لم تمكنها حية ، صد تيار الوطنية المصرية الحار ، ونفقت لسانت أهر من سماه ، وما وجدت مصرها واحدا ، يبيع بلاده ، فهو مد امتياز شركة الاستعمار به .

وبعد هذا الاستحواث « اسوعين » ، في ٢١ يونيو سنة ١٩١٠ ، تقدم استحوذ آخر مجلس عموم من « لكانت سدير » Capt G. J. Sandys بدى عبر عن شديد شدة ، إذ لم تحت اسائه ، في مجلس عموم ، فس أن تتجدد شعبية العمومية في مصر قرارها ، وقد هاج المستحواث ومج ، قائلا

إن مسئلة ما كمل ينبغي أن تبحث ، من وجهة نظر مصر ومصالحها فقط ،
من من وجهة نظر برصية ومصالحها في مداخلية شركة قناة السويس ،
وبذلك بالسير عورسب لأعماله في تقريره إلى المصالح البريطانية .

مهران بعثت مائة برقية في سبيلها

عن طريق مجلس إدارة شركة القناة

وأحاب وزير خارجية أندر ، سر . إوار . جران ، بحاجته بمصر عليه
بها ، وهو أولاً عورسب مسئلة شركته في السويس ، بعد مسئلة السويس ،
لا ينبغي لأحد أن يتدخل فيها بين الحكومات المصرية في شركة
وسكن إوار . جران كمشق أو أندر . جران في حلها ، بعد سبيلها
عن طريق الأعضاء الإقليم في مجلس إدارة شركة قناة السويس ، في وقت
نفسه ، وبعد هذا المستعمل ، في الخرج من مجموع ميثاق شركة مستغلاً على
حاضر البحث ، في يوم من الأيام ، في ترجمة ما قاله أندر . جران
بمجلس العموم :

« عليه أن ينظر إلى أن موضوع خاص بمدير عمدة السويس ، من
« إوار . جران ، أصبح برصية ، يجب أن يحد هذا الموضوع احتضنه في مصر ،
« في جري من بحث بين الأعضاء المبرزين في مجلس إدارة شركة وفاق ملاحظتهم
« من أعضاء مجلس الإدارة . وهذا هو المكان الطبيعي ، الذي يكفل لنا مصالحنا ،
« وقد جرت ، بصيغة خاص ، مداخلية على جانب من الأهمية في هذا
« وجهة نظر المساهمين ، وتمتث بحاجات المساهمين . ووجه . من المساهمين
« السفن . وقد لقيت من وزارة لشجرة كل عديده . يجب أن نرعى هذه
« المصالح بحكمة . وقد سأل إدارة من من إوار . جران ، وزيره لشجرة ،
« ووزارة الخارجية ، وهذه وزارة تعاونت مع الإدارتين سابقاً ، يذكر ،
« واستشارت أعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس ، ويقتضه مديروها .

« في مجلس إدارة شركة ، رأيت بحظ موفور من علاقات اود والصدافة
 « مع رمالهم ، نصاء مجلس إدارة شركة اذ حارب ، وقد سمرت اسفشة
 « بقى دارف بيهم وبي رمالهم عن كل بدعي أن توصي حكومتهم بلادنا
 « بعد الافتير ، من وجهه نظر المصالح لبريتانية ، ولكن المسألة تحتاج إلى
 « مزيد من بحث واتمحيص ، فهذه المسألة غثيلنا في مجلس إدارة شركة ،
 « وهي المسألة التي حدثت عند ، في تصعب صعب ، وقد هتفت به ووراره ، حارة
 « أكثر منهم ، ويعزها صعب حمة

« وهذه المسألة تحييص سوء مراه في عدة ، وهذه المسألة شديدة
 « لقصوى ، وهو صرحنا على سبب البحث ، في هذا المجلس ، من
 « لقصوى أن يصدر لبحث المسألة ، الافتير ، من هاتين الدولتين ،
 « ولكي نرى ، أن هذه الموضوعات ، يجب أن تصدر بحثها ،
 « ووراره لتجارة ، حينئذ المسألة هذا افتير ، مرة أخرى ، ونحن
 « من ناحية عصوبة مجلس إدارة ، ورموه المراه ، ولاشك ، أنه حين
 « نصل بمفاوضات إلى نتيجة بهذا الموضوع ، سيكون هناك بحث مسفشة
 « في هذا المجلس ، وسيكون على حكومتهم المستفس ، أن يحيط المجلس بما
 « بالاسرار ، التي علمت عليها ، احمد در بركات الأعداء ، من بين في مجلس
 « ، شركة ، ليسير في جانب هذا الافتير ، أو سيكون ذلك ، ومن
 « رابطة امتحان ، برصية ، ترى أن الواجب بقصد أن يسع هذه المسألة
 « في مقابلة لشركة وساطة أعضاء الرسلين في مجلس ادارتها ، على أن
 « أية حكومة ، ستكون مسئولة في المجلس ، على تعاليم التي تعطى
 « للأعداء ، در تعاليم ، وعن ضميرهم في مجلس إدارة ، وارجو أن
 « أكون بهذا بيان قد ألقى صواباً على هذه المسألة شائكة ، ويصعب
 « على أي رجل ، يشغل منصب أن يعالج هذه المسألة ، مراعيًا وجهي الطرف ،
 « وقد خرجت على لسير في درين مستقيم ، موحياً أن يكون مصداق المصالح

« المصرية ، مع عدم إعمال المصالح البريطانية في نفس الوقت . وهو موضوع
« اعتبار قناة السويس بعد من أعقد امشكلات الخ »

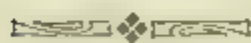
» * »

وبعد

فقد هبت شركة قناة السويس ، ومعها قوة الاحتلال البريطاني ، هزيمة
مذكورة في سنة ١٩١٠ ، وسيظل الدرس الذي ألقاه أوربانى ، على الاحتلال
وأعدائه ، مانثلاً للعيان ، ولن يجد الاسعاف في مصر ، هرة يوافق على هذا الابهتياز
يوما واحدا ، أيا كانت الشروط التي تعرضها

ولكن لشركة ، وأنواق لاسعمر تشفع في السلام ، ويذكر
أشد خشا وأعظم هولاً ، وهي إيجـة شركة "حرى" . أو مشكين لحه دويبة
تابعة للأمم المتحدة ، لإدارة بقعة مستغلا

وسيفصح هذه انؤامرة ، في نفس حال ، من هذا الباب ، إن شاء الله .



الفصل الثالث

مؤامرة ثرويل القنافة

افتتحت شركة قناة السويس مدنايين ، مكنا بيوپورك ، على مقربة من الأمم المتحدة ، لكي تدس مصر في اتحاد الدول ، ويقوم الشركة في صحف فرنسا ، وغيرها ، بثافت في ندانة وشمشير بعد أجل لتزام شركة قناة السويس ، أو من الدول على اتحاد حطة من شأنها إكراه مصر على قبول وضع آخر أشد خطورة من الوضع الحدي ، وذلك ذات تتألف لجنة دولية ، على عرض راحة الدايوب . تتولى إدارة لقناة ، ويكون لمصر فيها بصيب هام .

وفي سنة ١٩٥٠ ، صرح لي « شارل روي » في باريس بهذا الاتحاد ، وبادرت بإبلاغ كلامه للحكومة المصرية ، وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٤ ، اجتمع في الوزير المفوض لأحدى الدول الملاحية الهامة التي تستخدم معها قناة السويس ، وأقضى لي ببيان خطير ، رثيت لراما على ، أرفع إلى الحكومة مضمونه ، وفيما يلي ما أوردته بعد كرتي .

« حينما حتمت بورير . المتخصص في مصر بدار انقوصية بالقاهرة ، في يوم الجمعة ٢٥ الجاري أقضى لي ، حدث لآتي في موضوع قناة السويس :

قال الوزير : « إن حكومة بلادي في مقدمة حكومات العرب المعنية بإدارة المشرقة على قناة السويس ومصير هذه الإدارة عند انتهاء أجل الالتزام في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ » ، ولدت فيه يتحدث إلى في هذا الموضوع بهذه لفظة والدي أعرفه أن . هي الدولة الأوروبية الوحيدة

المعتمد مضمون في مجلس إدارة شركة قناة السويس إلى جانب فرنسا و إنجلترا
والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم ان شركة الملاحة التابعة لها تحتل مكان
هنا . تعتبر ثالث في كثير من الأحيان بالنسبة للسفن التابعة للدول بحرية .

تمويل القناة

« ط ١٠ » ويرى أن لا بأس في أن شركة قناة السويس يجب أن
تسمى باسم مرفأها لتستفي من عائداتها عند الانتهاء وتوفقت على ما يقون
من أنها قد صاحب الأمور بعقيد القرن التاسع عشر ، ونحن نعيش الآن
في عصر آخر .

« ط ١١ » كل هذا يوافق عليه ويركنا برحمة . أن سطر إلى المسألة من زاوية
أخرى ، فمتى ما خرجت من تحت على اسم الملاحة وسلامتها في حياة
سويسر ، لابد من وجود هيئة تستطيع أن تدير الحركة الملاحية في القناة
بإدارة سليمة بحس كل بيت اامداد وتكون أن تقرر أن الأربعة عشر عاما
المتبقية من أجل الامداد لا يكون حكمه اامداد لاعداد إدارة مصرنة

يقوم بإدارة الملاحة في القناة مستقلا . وليس من سهل ، على الرغم من
الجهود من تدار اامداد هذه الإدارة ، والاول بحرية لا يستطيع أن تتجاوز
في مذهب الملاحة . وهذا من غير مستطاع فرائض وظيفه ، فذلك
أن نخرج منه في قوس دولي ، ونحن ان نراه هو أن شكل من نهاية
الامداد لجنة دولية . شيم ، بلجنة امداد من بحس شركة قناة السويس ،
ومن غير أن يقدم مصر نخس اامدادها وحتيرها ويدعو اامداد إلى
اتفاق تعتمد لسطر هذا الأمر . وما لا شك فيه أن مصر تستطيع في هذه
الامداد ، أن يكون صاحبة كاد مسموعة كما أنها تستطيع أن تخص على
أكبر نصيب من العوائد المالية .

« وأضاف الوزير أن هذا المسائل كبرى يجب أن تسوى على ساط

توتر العلاقات بين مصر وفرنسا وحكومة فرنسا شديدة الحساسية في كل ما يتعلق بقضية السويس وإزاء هذه معقبيه طلبت أوراقا ثم عولت على إرسالها سعى إلى الحكومة .

« ولما كان وزير الخارجية ، في ذلك وقت ، مسافرا في أمريكا ، بحسب دورة الأمم المتحدة ، وكان الأمر في طريقي من الأهمية والخطورة بحيث لا يمكن إرساله لكائن من كان بالوزارة ، صادف أن قابلني في باريس أحد أعضاء مجلس الوزراء ، وهو ، وكان مسافرا فاستمته مطروفا . محتجما بالشع الأحر وصحت مصر بوصيه في مجلس الوزراء ، وتسميته لرئيس الحكومة ولكن لم أسمع بعد ذلك شيئا ولا ذي ما دافعوا بذلك تنفر ابدي تردد بصورته الخفية الآتية »

« ومن حين لا حرج على شركة قناة السويس ومعهم قبول الاستعانة به حتى سيطر بذلك بعض وكالات الأنباء على بعض صحافة بكلام من هذا القبيل وترويح به . لفتني إلى أي مدى . يستعمل الرأي العام المصري لتقبل هذا الكلام ، ونسب قصاصات من بعض صحف الأوروبية ، رددت تلك المعاني ، وهذا صحف تقول إن الوقت قصير ولابد من عمل شيء بسرعة ، فمن أن يسقى نحن شركة قناة السويس ، ونسبست الحكومة المصرية ، « إدارة قناة بنها » ، وإذا كان قد دقق الأمرين على يد شركة مصنوعة في عهد تأسيسها على أنها شركة مصرية مساهمة ، فكيف يتصور أن تقبل قبول جماعة من الدول بعتهم بحل هذه شركة في إدارة قناة ؟ . هذا معناه الحكم « لاعداد سياسي على مصر إلى يوم القيامة وقد قنت بحديثهم من يحدو عرة في مصر . نسمع هم هذا الكلام وأن جماعة الدول إذا حارب أن تلجأ إلي لصنع فعل تعد إلا انقاومهم إلى آخر مدى .

« ثم شرحت له الرأي لقانوني من حيث ملكية مصر للقناة والسيادة عليها وضرورة تفريق بين الملكية والوظيفة ولا يستطيع مسافر في لسكة الحديد أن يقول لصحبة السكة الحديد : تعطى القطار مثلا تركيبي أنا

أدير حركة لسكة الحديد ومركز تلك رسوم وشركات الملاحة لا يختلف
عن مركز العملاء الذين يحصلون على الخدمات مقابل الرسوم التي
يدفعونها إن أعطيت لهم وبحور لصاحب الحق أن يحرمهم منها ، ولا يحور
الاعتراض على ملكيتهم !!

« ويمكن محذئي كان من المرونة واللف بحيث راح يقول لي إن كل
دولة تقدر الآن على قسط من سيادتها خدمة المصالح العالمية ، ونحن ندرنا
عن جانب من سيادتنا ، وليس ثمة ما يبيع مصر من أن تقدر على قدر من
سيادتها على نعمة وهذا برأي بشء تدمارنا فاحرا ورد على سائر الميوس
« أسره سيحمرند » عضو الكابينة الفرنسية ، في محاضرات ألقاها
في ككل في فرنسا ، ولدى سحره من مذكراته ، وهو يقول في
ما يعرف لوحد أن نرد بصحى لصاح المجموع ، وإذا كانت المصالح
عالمية ، للملاحية في هذه أسوس تقدر أن تصحى مصر ، فيجب أن تصحى
لصاح الجماعة الدولية ، وأن الرخص لأبعض يجب أن يستفي قصته على
قناة السويس !!

« وعلكم توفقون على نقول إن أولئك الاستعماريين يشدد لفلهم كما
فرسا من انتهاء أحسن الاتزام ، وكما شعروا أن حادون في أصرارهم على
إحلال تلك الشركة ، وقد قسب لتورير أن حكم لقانون يحتم دارة هذا
مرفق بمعرفة الدولة لأه الصيق سياستها والعلاقات لدولية ، والمسائل
العسكرية وغير ذلك وأن وجود شركة ولو كانت شركة مصرية صميمة
لدارة قناة السويس معناه أن يوجد دولة في دحل الدولة وبذلك لا نجد
إلا حلا واحدا هو أن تدار القناة بمعرفة الحكومة المصرية .

« وفي صباح اليوم وصبي بالريد اجوى البص المطوع لمحصن حسنة
الجمعية العمومية لمساهمي شركة قناة السويس في ثوب بويوسه ١٩٥٤ ،
وحيث تصفح هذا المحصر وألقيت عليه نظرة مريضة ، أليت أن أحد
المستعنين قد وجه سؤالا إلي رئيس مجلس إدارة شركة يقول له أن

الاداعة المسمرة . تتدخل من وقت لآخر على حزب . « فلأترى أن هذه
 لسياسة قد تؤدى إلى ظهور حركة في مصر مثل شركة قناة السويس
 شبيهة بحركة الدكتور مصطفى في إيران . » وقد أعترف أن هذه الأسس تعد
 من أحسن على وزارة الخارجية الفرنسية ، وبعد الأحداث عليها مقدما
 كما في حزب حصاب « شارل روي » ونبيت بين مسؤره عراب ماكرة
 يريد أن يوضح بها تسميه مسئولية حزب الحبيب شركة قناة السويس في
 أنه يبشر بذلك الرأي المتى تتجه من انور وانقرض ويهي . الخ .

« إنى كرحن وقف على طريقة تكبير ثروتك ليس وأب يسميه وتوور
 ليس نهار على مسائل قناة السويس . قطع سيادتكم منهم يبيتون شيئا
 ويعدون له من الآن ، ومن يدى مؤلفات عمية ومعها صفوة علماء لقبول
 انبولى ويعمدون بها إلى امهات حتى قال أحد كدر علماء الاخبرين
 أكبر مستد فى قانون الحجر انبولى وانته « كويس » « لحرف اوواحدة
 فى مؤلف حدث » إن قناة السويس كحركة شركة قناة السويس »

« أهم يخبرون الرأي العام معنى نفس الأسلوب المتى امته احبوا فى
 قضية مصر . فى معنى - - بصورون للعدا أن مصراع مايسمونه « عالم لحر
 مهددة إذا استقلب مصر بادرة لقدة كما نقول احبوا ان هذه المصاح تهدد
 إذا حذب عن لقعدة وكما فى الاحتراف . تحمل اترامات دوية نقول
 شارل روي أنه يحمل اترامات ، ونقرب أن احكومة مصرية لا يستطيع
 أن تعرد حركة املاحه فى نقدة نفس المسؤل لا يتعب والاسلوب لا يقدر
 وقد قلت المرة عبر امرة شركة قناة السويس فى تشقق المتى بل لشنق
 الأعم فى الاحتلال انبى هانى فى مصر . بل فى حجر اناونة فى استعبر
 الغرب للشرق .

« اعتقد أن الوقت قد حان ليعمل شيء مبرع حاسم فى هذا الموضوع
 الخطير ، وهذا نحن نسمع منهم شكلام عن نقضة لصعب بل يريدون أن
 يهاجموا بها فائلى أنه لا يوجد لدينا السيون انبى يديرون نقدة »

« إن لشركة قد وصفت سياسة راسخة من شأنها تحييد العصر المصري
لا اتصال «أنتم» القوية للشركة» أو أوقوف عليها سواء أكان هذا العصر
مزعجاً أو عملاً ، و الكلام في هذا الموضوع بطول شرحه والشركة لا يعيها
أن تعتبر أموالاً على بعض أولاد اندواب ومحسوبي العهد الثالث متوحية في
الماضي اختيارهم من «رد» عناصر ، لكي تحج عليها بمشاكلهم ، وعلى ماضية في
سياساتها ولتشكيل عن نفس فيهم مقاومة سياستها وحصولها بقدرة العدل
وتسعى على أساس الحياة الدائمة والأحسن بصوبين بدليل المانع الصاعدة
أن ترحمها ، لتعيق القناعة ، وغير ذلك مما تريد أن تنشئ به في الوقت
المناسب لكي تظن من أحلها أو تعرض النجدة الدولية لى يتكلمون عنها
للحلول محلها .

« أقول بصراحة إن هذه القضية حارة من أجل المكان الأول من
سياسة مصر في هذه الأعوام ، وأبى العمل على إيلاءها ، وأوقت قصير ،
«أرهن يمتد مسرعاً ، وغيب» لأن «غير أهد» بعد ذلك سرعه ،
وأ ترحل الحكومة في جميع أنحاء شركة من «الآن» لصيغة الماضي تصفية
«حيث» تمنع من الهزات من الاضطرابات في المستقبل ، وتوافق دول
الشركة ، التي ستستلزم مراعاة دقيقة ودرج ونحو «العصر المصري الضعيف
على جميع المسؤوليات القوية ولاداريه ، «الحكومة حين» تبدأ ذلك فوراً
تكون «معدت» عملياً عن «صميمها» على سبيل القناعة من شركة «ثاني» فمن وأنها
حادة ومن تهافت قيد أهمية . ونحن نعرف منذ «حربكم» على كسب هذه
نفسية ، «وإنكم» نخرطوا في ميثاق حدة من حرد ، ولكننا نرجو أن
يهم المستعمرون ذلك ، «يرسلوا» به ، حتى يكفوا عن ابدس والمناورات ،
واللاعب في الظلام ، وفي الوقت نفسه ، «فترج» شر حداث قصيدة مصر في
قناة السويس في العام كله ، ومختلف لعب «بأن» بالثقلات ، «والصحافة» وبالاداعة
وغير ذلك حتى «من» مصر الجو غلام بتسيير لقناة . فيجد المستعمرون
نفسهم في حيرة عندما تنكشف الحقائق ولا يبقى صال أو معبط يقول إن

القناة ملك للشركة وحتى يفهم الرأي العام العالمي أن مصر ليست متحيزة حينما
تحتل شركة قناة السويس وتدير بقية نفسها، وإلى مستعد للدل "قصي الجهد
في هذا المضمار .

« حسبي الآن هذا لقد من ليان ، وقد كنت أعتبر نفسي مقصرا لو
أنى لم أضع هذا التقرير (١) . . . »

« * »

ولمسته التي يشترها دعاة شركة من حيث الدوين حاسن ، أحدهما
قانوني ، والآخر سياسي .

لن الدحية لقويده ، برعه العص ، ومهمه «حورح من» «ستد القانون
المدولى المعروف ، أن هذا ارتفاع - ولي على المرات المسائية ، لذكرى ، تي
تسمى حرق الملاحة ، ومهمها قناة السويس ، وهذه الرأي معيب ،
لأنه يتنافى مع حق السيادة ، لذي يهد حجر ارادية في ماء أية دولة
وكذلك يعنى لنا أن تتساوى ما الداعى لأن يكون بعرب ارتفاعات دولية
على ممر شرقى ، وليس للشرق أى ارتفاع على شريان أو رفعة ، يا كانت في شى
حر ، من أوروبا مثلا

وقد سبى في شهر «عص سنة ١٩٥٤ ، حساسية فرنسا الشديدة ، حينما
طلب منها أن تصادق جميعها الوطنية على مساعدة الجيش الأوروبى فرفضت ،
وكاتب مسئلة لسيادة ، هي بتت لقصيد ، في دور من ماضيات .

ومن لدحية السياسية ، رى أن العرب ما ر - ملقيا بقصته الثقيلة ، على
بعض بلاد آسيا وأفريقيا ، دون أن يقيم وربما للعدالة الدولية ، والمواثيق
العالمية ، ويراد استنهاى بعوده على قناة السويس ، لالقاء الحالة على ما هي
عليه ، فتلا قررت الهند أن تصبى ما تبقى من تركه «عصور الوسطى ، تطهير
أرضها من البرعاليين ولقرسيين ، وفي فترة ما «زادت البرتغال أن تحتفظ

(١) تاريخ التقرير للتقدم ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ .

بمركزها ، وتقرر بقوات بحرية ، ترسل إلى الهند عن طريق قناة السويس ،
وقد تحاول فرنسا أن تحوّل نفس المسعى ، ويدور التساؤل في الحال ، هل
تسمح مصر بمرور هذه القوات من القناة ؟ أم لا ، ويؤتون وجوههم عادة
صوب شركة قناة السويس التي تمثل الرأسمالية العربية والاستعمار العربي ،
في هذه المنطقة الخطيرة من العالم .

وسلك هذه الاعتبارات وغيرها ، ترسّمت من سيجي أن تكون مسألة
إدارة دولية مستقلة بقناة السويس ، محور مجموع البحث ، فلا ينبغي ذلك
بأية حال ، ويجب أن نقف ضد تلك الآراء ، ولا نقبل أن تدار قناة مصر
بلا معروف . حكومة مصر ، ومن جهة نظر لمصالح المصرية أولا ، ومصالح
الدول شرقية التي تحت مصر بمصيبة سبب أو مصاهرة أو واصر مشتركة
من أي نوع كانت ، وهذا يكفي لرفضه سلام لعلى .



الفصل الرابع

في أوروبا والحرب

بحسب خطير لشركه وتعرض من وجودها وبني سيادة الدولة المصرية على القضاة ، في أوقات الحرب أكثر مما يسود في الأوقات العادية . وتعارف الحربين لعائيتين الأولى وثانيه ما فتئت شاحصه فاما ، ويجب أن نأخذ منها عبرة ، ونعص على احلاص من هذه شركه حتى نمن .

موقف شركتي في الحرب العالمية الأولى

(١٩١٤ - ١٩١٨)

حيثما أصيب الحرب لعالمية الأولى ، كسفت شركه فسادة سويس عن وجهها ، فقبل أن تجري عملية تخصيص رسوم المرور معرفة مكتبها في سويس ، تحت إشراف الحكومة البريطانية ، ووضعت موديق ومكاسها وآلاتها ومهمتها في مصر ، تحت إشراف الأمرلية البريطانية ، والطلب من شركه حاربه مصرية احسن إلى شدة دابة مشرك في الحرب ، صدرت بـ « تركي مشاركه فعلة وتسبق أوعرها من قبيحة يقاويه .

والعجيب أن لشركه من وجود من « مصريين من « من مصر شركه الشد قائمين إيا « رتب من الحكمه أن يعر هرفتم احده ، وتسمى مع احدها وبها تتحد لصيانة نهافة تتحد احدى شمس سلامتها ونقدتها مفتوحة دأما للمصر التي تريد عبورها » .

« ولكن بعد أن تحققت اشرارة من أن لقضاة عرصة للهجوم من ناحية

الأثر الكوّن الألمان ، بدت بعض على ما يحقق سلامة هذا الطريق ، حتى لو كان في هذا ما يتعارض مع مضمون المقررة . أي أنها حدثت عن موقفها الأول الذي التزمت فيه الحياد الدائم !!

وحياد بيس من أعمال شركة ، وإما هو سياسة تتجدها دولة ما ، ولشركة ليست دولة ، وإما هي شخص عساري يصعب لسلطان الحكومة المصرية ، كسائر الأوربا ، أن يعين مدونة انصرمة

وعلى كل برع ما جرى من أعمال ما سجد في الحرب العالمية الأولى ، خاصة ، إذ كانت مصر وفرد مكسده دلائل . . . لرى ما جرى في الحرب العالمية الأخيرة ١٩٣٩ - ١٩٤٥

مؤلفه سكر في سكر حبيب سايه
١٩٣٩ - ١٩٤٥

من يذهب نحو الاحتجاج السوى لسابع واثني بين جمعية العموميه
المساهمين ، في اجتماع في باريس في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وعضو آخر في
ليس رئيس مجلس إداره شركة ادى ثقه في هذا الاحتجاج ، وهو وثيقة
تدفع الشركة ، وبهم ثقت ورد فيما بين ترجمه احرقيه ، وإيئت ما قاله
شارل رو :

« لم نعتقد جمعيتكم منذ ٣٠ من يونيو سنة ١٩١٤ ، وفي خضم العاصفة
لن تحتل العالم ، حاولت شركة كـ أن تحتل برأس المال المادي والمعنوي ،
المستولة عنهما .

« إن احيود مقرر في إنشاء الأسهم لشركة قناة السويس ، ولكن طبقا
للمعاهدة المصرية برضا في سنة ١٩٣٦ . يخطأ ، حش نريطين ، وسعود
مع لفراب امتيرته ، أن يدفع عن حرية بر سلامة الملاحة في القناة ، وسعا
بدت ، كان لابد أن تساءل شركة ، في الحرب العالمية ، سواء في احيود
المصاريف أحيودت مصر وعلازا ومروسا ، وسواء في الاجهود التي بذلت
لتحقيق الهدف المشترك ادى مع إياه ، الأمم المتحدة » .

« ورت شر كتمك أنه بدجين عليهم أن تجمعكم ، في ادة الى احتل الجيش الألماني طواها بلادنا . وما كان في الاسطء . نت يصل الوثائق والأوراق الهامة ، من مصر إلى المركز لإداري ، في باريس . وكذلك لم يكن من معقول أن تعرض حالة لفة أو نخد ورت دمه هب تحت سمع و نصر اجيش العدو » .

« ونجرد تحرير ورسا ، حرمات إدارتك الهامة على استعمال لاجرات الى سمج باستدعاء احميه الهوميه للإعقاد في "قوت فرجه . ومن نوعت الأسف ، طلب صعوبة مواصلات فأنه نظر لاستمرار الحرب ، طيلة الشتاء الماضي ، وم استطع أن تأتي إلى باريس «لستنداب احسية هده» ، إلا في ربيع الماضي وبعد جهد كبير ، ومن موصول ، في زمن الضيق ، استطاعت إدارت احساب أن تخصي في سنة أشهر حساب شلات سنوات الأولى ، من سني الحرب .

« وعن بقده هذا الحساب إليكم ليوم عن لسوات ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ . وأما حساب لسوات ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ، فسيهرصان عليكم ، في الاجتماع السنوي لسنة ١٩٤٦

« وفي حلال لسوات لثلاث الأولى ، لي يقدم إليكم لحساب عنها ، كانت فرسا محتنة بالعدو ، واهتم مجلس إداركم والادارة العامة ، بالبقاء بقدر الامكان على الانصر ، بمصر ، وصيانة متعلقات لشركة ابو حودة بفرنسا من يد العدو ، واتخذت على استعمال مصانع شركة بمصر عن العدو ، حتى تستطيع هذه المصانع أن تضع حدودها الكلية في خدمة لخدمة »

« ولما كان مداومه لانصر بمصر ، افتتح مكتب في سنة ١٩٤٠ في المنطقة غير المحتلة ، في « شين حنون » . وبمقتضى هذا المكتب ، استطاع مجلس الادارة في سنة ١٩٤١ ، وطوان سنة ١٩٤١ تقريبا ، أن يكون على اتصال مستمر بوكس شركة الأعلى بمصر ، وهو لدى افراد «ادارة جميع أعمال لشركة بمصر . واستطاع مجلس الذي ظل مقبيا في باريس

أن يقف باستمرار على أهم الأسماء عن حياة لقناة ، ويزود الرئيس الأعلى ببعض التوجيهات .

« وهذه اللامركزية ، في المنطقة غير المحتثة ، قد أتحت لنا فرصة تخصيص حزم من نشاط الشركة للمالي من رفاعة جيش الاحتلال . وكثير من ذلك ، اتخذ قرار في نهاية سنة ١٩٤٠ ، بارساء حزم هام من مال لشركة في فرنسا إلى الجزائر ، وطل هذا التقدير بمنأى عامة عن الرقابة الألمانية .

« وفي مناقشات التي دارت في سنة ١٩٤٢ مع القومسيو لمعين من قبل سلطات الاحتلال ، استطاعت إداركم أن تقف جميع أموال شركة الموحودة في فرنسا ، كما استطاعت أن تحتفظ بنشاط إدارة المعاشات ودفع معاشات «موظفي الشركة المتقاعدين المقيمين في فرنسا ، كما قامت بدفع مصب من كسب الموظفين المشتغلين بمصر إلى أسرهم الموحودة بفرنسا . وسلكت استطاعت أن تقيم وتوزع هذه الأسرات إلى نهاية الحرب .

« وأما مسألة استقلال إدارات الشركة عن مصر عن بعد ، فقد حلت بقرار الذي تمده مجلس إداركم في أوائل سنة ١٩٤١ ، والذي يقضي بمنح تفويض للأعضاء لبريطانيين في مجلس الإدارة ، والذين تتألف مهم اللجنة الاستشارية بلندن ، بحيث يحول محل مجلس إدارة الشركة طوال مدة احتلال باريس . والواقع أن أعضاء مجلس الإدارة لم يصدّقوا هذا التفويض منذ أوائل سنة ١٩٤٢ ، بمعنى أن إدارات الشركة بمصر كانت تتلقى الأوامر والتعليقات مباشرة من اللجنة الاستشارية التي كانت تعقد سدن في فترات دورية .

« واستطاع الأعضاء البريطانيون في مجلس إدارة شركة ، في مدة بلغت ثلاث سنوات ، أن يدير أعمال شركة سمس الروح التي كانت سائدة في باريس ، وهي لتوفيق بين المحاذاة على مصالح شركة الجوهرية ، والحرص على خدمة قضيته الخاصة ، بوجه عام .

« ونعني هذه الإجراءات المختلفة ، استطاعت إدارة شركة بمصر ،

تحت سلطة الرئيس الأعلى . وفي صفوف عصبة حداثا ، أن تمتنع عطش ثقة
السلطات المصرية ، وسلطات احدث عسكري .

« وقد كان هذه الثقة في الرئيس الأعلى ما يبرهنا ، فقدان موقعه ،
بعد حوادث يونيو سنة ١٩٤٠ . على ما في حده . فسيه الخلفاء ، وقد حذر
حدوه ، جميع رجال الشركة فرنسيين ، بريطانيين ومصريين . وهؤلاء
لم يكنوا في سواك احزاب عصبية في احزابها مصر ، بعدل ومساعدة
اجتهد في خدمة الشركة ، واما تحقيق عدد كبير منهم عدده جيوش الخلفاء ،
فقد بطوع بعضهم في سنة ١٩٣٩ ، واحزاب بعض الآخر في سبب جيش
بريطاني ، أو قوات فرنسا الحرة . وحسن الحظ انهم اجتمعوا من سنة ١٩٤٤
إلى سنة ١٩٤٥ .

وفي نفس الوقت قدمت شركة مصرية دائمة لعصبة حداثا ، ووضعت
تحت تصرف احدث برطاني وجرمانية جميع الآلات والأدوات
التي لا يوجد حاجتها لاستخدامها في . به ثقة نفسها . ووضعت تحت
تصرف الأمر ، بوحده حاض . برش حرمية في نور فؤاد وقد كانت
طوائف حسي سواك ، تعمل ليلا ونهارا ، بحساب جرمانية لبريطانية وحده .

« استمر هذا المجهود الحربي ، حتى سنة ١٩٤٠ . ضمن موظفوا شركة فيها
حاضر حسيه . وحتى بعد ذلك ، لم يكن غواصكم . حتى الصحاح من
موقعه الذين ما نوا وهم في خدمة جيش أو جرمانية لبريطانية . وقد مع
عدد الأسرى من رحابا سنة وعشرين . وعدد الجرحى تسعة وشرين ،
وغير خمسة من موظفيا بمصر . وربعة من موظفي الادارة المركزية في باريس .
وأخيرا بقى واحد من رجاله إلى أن سبب نشاطه في حركة له ومة
العربية . ولا نعم شيئا عنه حتى الآن ، وهو الأمر الذي يفلفنا .
وترنا مضطرين لانداء للاحتجاج الآتية . على ما تضمنه خطاب رو
المتقدم :

أولا - بدأ الرجل بطريقة مأكرة يصب على الشركة صفة لدولة ،

فتكلم عن حياد مقرر في نظام الشركة الأساسي . وفي هذا الفرض معالجة
 حديثة إذ الحياد هو حياد القضاة الذي نص عليه عقد الاتزام ، وليس حياد
 الشركة ، أي أن الحكومة المصرية هي التي تقع فئاتها على الحياد ، في حالة
 الحرب ، فتترك مفتوحة للطرفين المتحاربين ملائمة ولا استثناء ، ولا تجري
 فيها عمليات حرية . وأما شركة وهي الجهاز الإداري الذي يتلقى تعدياته من
 الدولة صاحبة سيادة على القضاة ، أي مصر ، ولا شأن به بمسألة الحرب
 أو السلم .

وانتقل ر.و. للسلام عن مسألة لا يعنيه ولا يعنى شركة القضاة وهي العلاقة
 بين مصر وبريطانيا . في كتاب تحددها وعند معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأراد
 بهذا التفضل أن يحدد بتقرير موقف لشركة كعد دليل في يد الجيش البريطاني
 والأميرالية البريطانية .

ثانياً ما شتر شركة بضميمه المضمون ، وأي فرق بين حلوه العرب
 ودول المحور ، في حق المرور في قناة السويس ؟

نقدتُ شركة بذلك جهراً وعلاياً عن إعلانها معاهدة فلسطينية
 في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨٨ ، وهذا يربط مسؤولية أدوية التابعة لها لشركة
 وهذه الدولة قانوناً في مصر .

ثالثاً — داب تحربة الحرب بضميمه تشيية ، على أن وجود إدرة شركة
 في المخرج مناف لمصلحة الملاحة بحسبها وصار إدرة القناة ، وذلك بعض
 النظر عن الاعتبارات الأخرى .

رابعاً — اعترف الشركة بمخاطباتها الطاهرة لموطعها لأعاب إلى حد
 ارتكاب جريمة التهريب مدفع نصيب من ممتلكاتهم إلى سرائهم في الخارج
 طوال مدة الحرب ، فهل حصصت على ترجيح من ذلك من مراقبة النقد في مصر ،
 ومن علمت وزارة المالية المصرية بهذا التصرف ، وهل الجريمة ما رالت
 مسخرة ؟

نحن نطلب التحقيق ، ومعاهدة هذه الشركة المهرنة بغير رحمة .

حامسا — اعترفت الشركة بتسعينها المطلقة لحكومة إنجلترا المحتلة ، حتى أنها نقلت سلطات مجلس الإدارة إلى الأعضاء الانجليز في سدر ، وفي هذا محاولة لنظام شركة الأساسي ، واعتراض بالتسوية للحكومة البريطانية .

وكان واجب شركة وهي وكيل عن الدولة المصرية في إدارة القصة أن تلجأ إلى الحكومة المصرية ، وتتلقى أوامرها بشأن ما يجب اتباعه عندما احل الألمان باريس .

سادسا — اعتراف لشركة بخروجها على جميع أنظمة الشركات في العالم إلى حد أنها حاربت وأرأف الدماء ، وودر ص أن قامت الحرب الآن بين فرنسا و الهند أو لصين ، فإذا يكون موقف شركة ١٩

إن تصرف الشركة في بناء الحرب بعلمه لثمة يد على أن في وجودها تهديدا دائما لمستقبل هذه البلاد .

سابعا — الشركة بتدعيمها ووضع ورشها تحت تصرف الأميرية البريطانية ، فالت عامدة من الدخن عام ، وبالنسبة حصص حكومة المصرية من الاتوكة ، ومن الضرائب .

وإذا كانت لشركة ، وهي رسة الاستعمار الرسمى بمرنى ، نسجو لحساب الخلفاء ، فثالث حكومة المصرية ، وهي التي لا تافقه لها ولا جل ، من كان يجمعها أن يمدح عدو مصر ذوب وفئتد وهو بريطانيا .

»

ورأت مصر تجربة أخرى في حريف وشناء سنة ١٩٥١ حينما شأت معركة في لقاة بين القديين المصريين وهوات الاحتلال ، فهاوت الشركة حركة القديين علما ، ووضعت جميع دولاتها تحت تصرف القوى العاشمية لى كانت يصلى العرب من المصريين في الاسمي عيلية وسيرها ماراً حامية . وهذا كانت الشركة محاطة على تعاليدها إذ أعادب إلى لأدهان سيرة الخائن الأفاق ، « فريساند دى لسيس » احدى عرر عراقى وطعن مصر في طهرها ، بالخدمات لتي قدمها للانجليز الذين عروا مصر من قدة سويس .

موقف الشركة بعد الهجوم

ولاشك أنت المذكر ، يحتف الآن عن دى فل ، إبدأ فعلا بحلّاه القوات البريطانية بعصل ثورتنا المباركة ، وسيتم الخلاه الحقيقى فى موعده . ولا شك أن الشركة فى مأتم ، منذ أن وضع انفاق الجلاء ، إدفقت سدد ولصير والمعين ، بل فقدت أنهارا الذى رماها وتبناها ، وبذلك لن تستطيع أن تركب رأسها ، وترتكب ما ارتكته فى الماضى .

ومع ذلك رى أنه لن يمكن الاطمئنان على سلامة مصر إلا إذا صغيت شركة قناة السويس وفامت الحكومة المصرية بنفسها إدارة القناة ، التى هى أهم ركن فى الاستراتيجية المصرية .



الفصل الخامس

المسائل المالية

قبلا من انشرك لانتراك لللد صاحب نقاة من الابراد السوى الصحم
إلا فتات الموائد .

والمشكلة لمالية . فى علاقة الشركة « للحكومة المصرية ذات شقين :
أولا : الاتاوة السنوية .

ثانيا : الصرائب لنى تدفعها الشركة للحكومة ووبا بلى بيل ذلك .

أولاً - الاتاوة السنوية

وبا عدا ماكال للحكومة المصرية من حقوق مالية فى بر د القاة كسام
سنة ١٩٤٠ . كانت للحكومة بمقتضى قرارى ٣ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ،
و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، حصة قدرها ١٥ من صالى الأرباح سنوية بلى
بقررها وتوزعها الجمعية العمومية للمساهمين .

وفد حسرت الحكومة أسهمها فى سنة ١٨٧٥ . على نحو ما تسعا ،
وتنارات فى سنة ١٨٨٠ عن الـ ١٥ / لاحدى شركات التى تأسست خصيصا
لهذه الحصة ، كما سبق أن سنا .

ومد سنة ١٨٨٠ ، ظلت الحكومة المصرية محرومة حرما ، تماما من أى
درهم من إيراد لقاة إلى سنة ١٩٣٧ ، وهى السنة التى أبعيت فيها الامتيازات
الأجنبية ، وبدأت فى حياة مصر مرحلة الاستقلال فى تشريع والقضاء .

وفي سنة ١٩٣٧ ، وبعد أحد وردين ورر المالية ومفتن ، وشركة
قناة السويس ، أبرم احدى نقضى أن تحصل الحكومة المصرية من شركة
قناة السويس ، على إتاحة سوية قدرها ٣٠٠.٠٠٠ حيه .

وفي اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، بعد هذا الأساس ، فقد جعلت الاتاة
٧ من الأرباح الاحمالية سوياء ، على ألا تقل في أي الأحوال عن
٣٥ حيه ، ولأزيد عن حصة الرخ الاحمالي للشركة ، وأر بطق
منذ تاريخ الاتاق على ميراثية الشركة التي أقرتها الجمعية العمومية لسنة ١٩٤٨ ،
وقد صعدت حصة الحكومة في سنة ١٩٤٨ إلى ٨٠٥.٠٠٠ حيه بزيادة
قدرها ٥٠٠ حيه ، حيتها عن الاتاة المقررة في اتفاق سنة ١٩٣٧ .

وقد ورد ضمن تقرير حتى ادلية وحارة واصمة لمجلس الشيوخ ،
بمجموع من موضوع الاتاة مانصه :

« وقد رؤى أن تقوم نسبة على أساس الأرباح الاحمالية ، لا الاصلية ،
لأن الأساس الأول أوضح وأثبت ، في حين أن الشيء يوضع لم يقوم به
الشركة من ثوريات مختلفة ، وبعد وسعت كل عام هذا إلى أن الأرباح
الصافية تقرر بأهركات فرنسية ، التي تتم قيمتها بالنسبة للحية المصرية ،
بما أن الأرباح الاحمالية هي لبيحة لعلية لمعدلات التجارية ، على أساس
الحية مصرى . ٧ من الأرباح الاحمالية توارى ١١ من الأرباح
الصافية .

« ولا شك في أن أية نسبة مشروعة عرضة لمادة . ونقص ، خصوصاً
ويرادات الشركة لأن تقوم في قسط كبير مما حتى قبل الحروب ادى حرق
« بضاعة ، الأمر ادى بغير يوم أن يتمكن مشروع لأبست التي تصل
الطهران ، والكويت ، والبحر الأبيض المتوسط ، وتعي عن استخدام
ناقلات البترول التي تحتاز القناة .

« ولكن يلاحظ أن مشروع الأساس هذا لم يتمكن قبل سنة ١٩٥٢ ،
ومن المنتظر — حتى بعد اكتماله — أن يزيد الانتاج في الكويت وظهران

بحيث لا تقوى الأنايب وحدها على تقهه ، ويبقى للأفلات ستول المحرفة للقناة عملها ، ولا أدل على هذا من أن الاتفاق المعروض يشتمل على إذن للشركة بتوسيع القناة وتعميقها وإنشاء قناة فرعية لتيسير حركة الملاحة وملحوظ في ذلك انقلاب التزوي بوجه خاص . وهذه الأشاءات بصعد تكاليفها إلى بضعة ملايين من الجنيهات ، وما كان للشركة أن تقدم على ذلك قبل أن ترى الموقف غير انه الاقتصادي الحقيقي . على أن إذا رجعا إلى متوسط الرخ الاجمالي في كل الحرب . وحدهه يصل سوما إلى نحو ٧ ملايين من الجنيهات ، وفي هذا ما يصعد «لا» به إلى نحو ٥٠٠.٠٠٠ ر. حيه على الأقل ، إن تركنا حاسا ما حدث أخيرا من رفع رسوم القناة سحو ٤٠ .

«هـ» أخيرا ، لا يهوننا أن نشير إلى أن المساهمة السنوية في رُباح شركة استرداد الحن صاع على مصر مد رمس ، وفي سترداده ما يدخ للقناة من حديد في الاقتصاد تقوى بحيث تصبح موردا من موارد الحراة لمدريد

الاستعادة منه كمادات حركة الملاحة الدولية »

ويظهر شركة وأصعها في ليلان المقدم . ادى أوهم مجلس الشيوخ أن الدولة قد استردت حقا ضائعا ، وأحققت خيرا كثيرا ، وأن إيراد القناة معرض للهبوط بعد أن أتايب التزوي من الطهران ، وقد أثبتت ميرايات الشركة منذ سنة ١٩٤٩ إلى الآن أن إيرادها في صعود مستمر .

وفي ختام لقرة المقدمة نستوفى تلك بكلمة لسمجة « حركة الملاحة الدولية » وهو تعبير يخدم أغراض شركة ومساظاتها ، فلا يوجد شيء اسمه ملاحة دولية ، وإعجب هناك ملاحة عالمية ، والفرق كبير بين هاتين .

وقد تقررت الامانة بكتة بين متناولين ملحقين «تفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩» وفيما يلي نصهما .

رقم : ٣٣٣ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٩ (٦١٥)

جواب المحترم رئيس مجلس إدارة :

الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

(القاهرة)

« نشرى بالاعلم أنى تسلمت كتابكم المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وانه
« تدصتكم باخطارى بموافقة شركتكم على أن تدفع للحكومة فى أول يوليو
« من كل سنة ، ابتداء من سنة ١٩٤٩ ولعامة انتهاء الامتياز الخالى ، مائة
« مائة و٧٠ / من لرخ الاجمالى لمائة ساعة كما يظهر هذا الرخ فى حساب
« الاستغلال السوى الذى يقدم للحكومة بعد تقويمه ناجسيات المصرية
« وربطه بمسابقة انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين ولن تقل هذه الأناوة
« عن ٣٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى. ويجب ألا تزيد فى أى حال عن مقدار الرخ
« الاجمالى للشركة .

« وهذه الأناوة بنى بقصد بها سوع حاض مراعاة للاقتصاد المصرى من
« منصب متزايد الأهمية فى نشاط القناة — نحل من الآن فصاعدا محل
« الأناوة التى كانت تدفع منذ سنة ١٩٣٧ . أما المبلغ المستحق الدفع لأول
« مرة فى أول يوليو سنة ١٩٤٩ فيستحصل منه ما سبق دفعه تحت احساب
« خلال سنة ١٩٤٩ من حساب أناوة ال ٣٠٠.٠٠٠ ح م .

« ومن اتفق عليه أن الأناوة التى تدفعها الشركة ندرج فى التزاماتها عن
« السنة المالية التى تدفع خلالها .

« وإبنى معتط أيضا بما فرره مجلس إدارة الشركة بشأن عرض أمر
« تعيين خمسة أعضاء مصريين حدد فى المجلس على الجمعية العمومية القادمة
« بالمساهمين للمصادقة عليه ، بحيث يعين اثنان منهم فورا عاسية وجود
« مصلحين حاليين بين أعضاء المجلس لفرسيين ، ويعين الثالث بمجرد خلو
« أو من منصب بالاستقالة أو الوفاة بين أعضاء المجلس الذين يمثلون اصحاب
« لسفر من البريطانيين ، ويعين الرابع وأخامس فى سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٤
« على التوالى :

« ومن المتفق عليه أن رئيس مجلس الإدارة سوف لا يتخلف عن مباحنة
الحكومة مقدما في شأن تعيين هؤلاء الأعضاء احية الجدد .

« وقد أحدث علما بأنه رعدة في تخفيف الأعباء المفروضة على الملاحة
الصغيرة قررت لشركة أن تعي من رسم الملاحة اخاصء السفن والقوارب
والمرأكب التي لا تجاوز حمولها القائمة - ٣٠ طن تعريفي شرط ألا تنقل
مسافرين أو بضائع سبق تعريفيها بقصد إعادة شحنها .

« وإلى جانب الأحكام المرصودة في هذه المكائات المتبادلة وضع الصرفاء
في الاتفاق المقارن لها أحكاما متممة لها وحصل بالذكر تلك التي تمكن
بالمصريين تمثيلا أقوى في هيئة مستعدي شركة على ألا يترب على ذلك أي
مساس بوضع الخدمة لعاديه لموطى شركة الحاليين على اختلاف
حسياتهم .

« وإلى موقن بأن التدابير متقدمة ستونى العلاقات الودية التي تربط
الحكومة والشركة كما أنها تحقق لمصر البدرة الماحة للاعتيار مصلحة
جديدة في مشقة نقابة التي تعرض كل من الحكومة والشركة على الاحتفاظ
بنفعها شاملا كاملا .

« وبهذه المناسبة أود ، باسم الحكومة المصرية ، أن أشيد بذكر روح
التعاون والتفاه التي سادت مباحثات كما أود أن أعبر عن عظيم تعديري
للجهود التي بذلتوها شخصيا والتي كانت عاملا فورا في تحقيق الاتفاق
المشود بشأن جميع المسائل التي كانت محل بحث الطرفين .

« ومن حقى ، سرتى أن أضع حاسكم أن مجلس اورراء قرر عرض
الاتفاق برمته على لوردن المصادقة عليه وإعطائه مدك قوة لقانون .

« وتفصلوا يا احباب الرئيس بقول طاق الاحترام »

بحربراي ٧ مارس سنة ١٩٤٩

وربر التجارة والصناعة

إمضاء : محمود رياض

الأستاذ محمود رياض وزير لتجارة ولصناعة :

« سرى أنه بعد درس تفصيلي لكافة النقط الواردة ببرنامج المحادثات
« سى أجراها لظرفان روح مشبعة بحسن التفاهم والتقدير المتبادل قد وصلت
« الحكومة وشركة قناة السويس إلى اتفاق على كافة المسائل التي بحثناها
« معا .

« وفي أثناء تبادل وجهات النظر عرض للبحث أكمال أتاوة الـ ٣٠٠٠٠٠
« حية التي يص عليها في سنة ١٩٣٧ بأداة إضافية العرض منها مراعاة
« الاقتصاد المصري من نصب مطرد الأهمية في نشاط القناة . كما اتفق على
« أن شركة تدفع في كل عام للحكومة مبلغا قدره ٤٥٠٠٠ حية مساهمة
« منها لصاح بلدية الاسماعيلية الجديدة ومبلغا قدره ١٠٠٠٠ حية نظير
« نفقات صيانة ترعة العاصية التي تناسبت عنها شركة للحكومة .

« وقد رأت الحكومة وشركة في سبب من من الأفضل أن تستبدل
« أتاوة إجمالية سوية بمعدل ٧٠ من الأرباح الاحتمالية للشركة بالأتاوات
« والاعانات المذكورة على أن يكون من المبلغ ٧٠ بدرج هذه الأتاوة
« في التزامات الشركة عن السنة المالية التي تدفع خلالها

« لذلك تقرر الشركة أن تدفع للحكومة في أول يوليو من كل سنة
« ابتداء من سنة ١٩٤٩ وبما به انتهاء الامتياز الخلى مبلغ مائتي ألف جنيه من
« ارباح الاحتمالية للسنة السابقة كما يظهر هذا الرخ في حساب الاستغلال
« السوى مقوما بالدينامية المصرية ومربوطا بمسألة انعقاد الجمعية العمومية
« بالمساهمين ونواحي به لشركة الحكومة ولن تقل هذه الأتاوة السنوية
« عن ٣٥٠٠ حية مصري ويجب ألا تزيد في أي حال عن مبلغ الرخ
« الاجمالي .

« ولما كانت هذه الأتاوة تحمل من الآن فصاعدا محل الأتاوة التي كانت
« تدفع منذ ١٩٣٧ من ماسبق دفعه تحت الحساب خلال سنة ١٩٤٩ من
« حساب أتاوة ٣٠٠٠٠ حية ، يحسم من المبلغ المستحق لأول مرة
« في أول يولييه سنة ١٩٤٩ .

« ومن جهة أخرى ورعة في تخفيف الأعباء المفروضة على الملاحة
« الصغيرة ستعفى من رسم الملاحة الخاص السفن والقوارب والمراكب التي
« لا تتعدى حمولتها لثلاثة ٣٠٠ طن تعريفي بشرط ألا تكون مقلة أي مسافرة .
« وسيبطل هذا الاعفاء بحيث لا يسمح لسفينة أو قارب أو مركب معفى
« على النحو المذكور أن يحمل في نفس سفينة غير السفينة محل سفينة أو قارب
« أو مركب حاصص لهذا الرسم الملاحي الخاص .

« وأخيرا أتمنى ما يلائمكم أن مجلس الإدارة قد وافق على تعيين
« خمسة أعضاء مصريين حدد في المجلس بعض دلائل مهم فورا نظرا لوجود
« مقعدين حاليين بين أعضاء المجلس الفرنسيين وثلاثة يعين بمحرد خلو
« أول مقعد بالاستقالة أو الوفاة بين أعضاء المجلس الذين يمثلون أصحاب
« السفن من لبريطانيين ، والرابع والخامس مهم تعيين على التوازي
« في ١٩٥٩ ، ١٩٦٤ .

« وسوف لا يتدخل رئيس مجلس الإدارة عن مباحثة الحكومة مقدما
« في شأن تعيين هؤلاء الأعضاء خمسة الجدد

« وستعرض هذه الأحكام الخاصة بمجلس إدارة الشركة بمصادقة الجمعية
« العمومية القادمة لمساهمي الشركة .

« وهناك اتفاق معقود لي حاسب هذه المكائنات المتبادلة يتضمن طائفة
« من الأحكام لم يرد ذكرها هنا ، ولا سيما الأحكام التي تنهى للعصر المصري
« تمثيلا أو في هيئته مستخدمى شركة ، دون أن يترب على ذلك أى مسائل
« بأوضاع الخدمة العادية لموظفي الشركة الذين يعملون بهب الآن يا كانت
« جنسيتهم .

« وبطبيب لي أن أشيد بما أبدىتموه معاينكم دائما من إدراك لمركز
« شركتنا الخاص وبالجهود التي بذلتوها شخصيا بوصف إلى التقام المشهود .
« وإني لمتبظ بصفة خاصة إذ أرى أن محل التصوص التي اتفقت عليها
« والتي تصح نافذة بمحرد ما يقرها البرلمان . متوثق الصلات التي تربط الشركة

بالاتجاه المصري وستحقق بندية ما نحتاجه الامتياز مصلحة جديدة في الطريق
لكبرى الامور عمالات لغالية التي تعرض كل من الحكومة وشركة على
السواء على الاحتفاظ بنقود شاملا كاملا

وتقتضوا معاليكم بقول عظيم الاحترام .

عزري ٧ مارس ١٩٤٩

إعضاء

ب. شارل رو

وقد يسا في القبول متقدمة موارد شركة قناة السويس لصحة ، تلك
مورد بني جعلت شركة لا يعرف مد يصنع بأموالها ، ومن الخطأ انني
أن يتوقع تحصيل حصصه لسويده للحكومة المصرية من صافي الدخل على
مشية الجمعية العمومية بالمستحسن وهي في كثير ما تقرر مزاياها فيها مائة
شعبة في أنواع صرف وتعيين معدتها في الرخ .

ونحن نرى أن الحكومة المصرية شرب في الدخل العام نفسه ولها مصلحة
في أن ترقب أوجه الصرف وتقرر ما ترى إقراره ونرفض ما ترى رفضه ،
حتى نحصل على حقها ولو في حدود النسبة التي ارتبطت بها وهي السبعة
في المائة .

ورى في الوقت نفسه أن هذه النسبة مائة ويجب أن ترفع إلى ١٥ ٪
على الأقل منذ الآن إلى أن نهي حل الالتزام .

كما أني نرى أن نجد قاعدة أخرى للمحاسبة فتحصل الحكومة المصرية
على نسبة الـ ١٥ ٪ أو بنسبه التي يتفق عليها من الدخل العام مباشرة وتكون
هذه الحصص متناه تعريفة مقرر على حصة كل سفينة تمر بالعناة من الشمال
إلى الجنوب أو من الجنوب إلى الشمال ، وهذا كله اصح أن يكون موضوع
مباحثة تبدأ في احوال بين الجهة المختصة في الحكومة المصرية وبين شركة
قناة السويس .

الضرائب

تعتبر شركة قناة السويس شخص اعتباري مصري حاصص كغيره من المقيمين في هذه البلاد لقوانين الضرائب المعمول بها والتي تصدر من حين إلى آخر .

ومن عجب أن شركة قناة السويس تدفع ضرائب للحكومة الفرنسية ، وهذا خطأ كبير ، ذلك لأن قناة في مصر والمال موصف في مصر ، ومع ذلك لا يريد أن يتدخل في تدفع . شركة المذكورة للحكومة الفرنسية أو لغيرها من الحكومات الأجنبية قد أمرت بها وحدها وإما لا يصح أن يكون ذلك افتثاناً على حق الحكومة لمصر ، في تحصيل ضرائب مستحقة لها عن نشاط الشركة التجاري والصناعي وكذلك لضرائب مستحقة على حاملين الأسهم والسندات إذ أن حصصهم تستغل في مصر حتى وإن كانوا مقيمين في الخارج ، والضرائب التي تستحق على دخل رجال الشركة انشاء من رئيس مجلس الإدارة إلى أصغر عامل أو موظف فيها بعض لضريبة عن الجنسية أو محل الإقامة ، إضافة في ربط بضريبة على نشاط المؤسسة .

ومن مراحده ، مما يات الشركة بتبين لنا أن الضريبة التي تحصل من الشركة تامة ولا تتلاءم رتبة حال مع أرقام الدخل الخيالية التي تظهر في ميزانيات شركة قناة السويس ونحن نعلم حتى الآن أن شركة قناة السويس لا يوجد لها ملف كبير مصلحة لضرائب كغيرها من سائر أموال المقيمين في هذه البلاد ولعل أن الشركة ، كغيرها في كل سنة ، ترسل شيك بما تجود ، إلى مأمورة مصر في بورسعيد ، ولا تراجع في أرقام حسابها ولعلنا ندري إلى متى تظل الشركة منهية من أن تعامل كغيرها من سائر أموال في هذه البلاد ، ويرى أنه لا بد من أن تثنى مصلحة الضرائب فوراً مأمورية لها في مكاتب شركة ، لاسمعية وترودها بعدد كبير من الموظفين لا يكون لهم عمل آخر غير المسائل الضريبية الخاصة بشركة قناة

سويس ، وهؤلاء يحتون من داخل شركة نفسها ويراجعون كل ورقة من أوراق الشركة وكل دفتر من دفاترها وكل بلد من بتود الحساب بحيث لا تستطيع شركة أن تنصرف بغير المصوب على اعتياد مأمور الضرائب المختص الموجود في منطقة عنها ، وضح أن يكون هذا المأمور مذكورين في فروع الشركة الأخرى بوز فؤاد وبور توفيق ، وهذا فقط يمكن حصر الضرائب المستحقة على شركة قناة السويس وعلى موظفيها وعملائها ومورديها ومقاي بها وغيرهم وكل فرد أو مؤسسه يعامل شركة قناة السويس على أي نحو كان .

ولو بعد هذا الاقتراح على مؤس أن الدولة ستحصل من شركة طقا للقوانين القائمة الآن عشرة أشهر لصريه ، لتي نحصلها في الوقت الحاضر . وفي الوقت نفسه يجب أن نحاسب الشركة عن ادعى ، اللهم إلا فيما سقط على المدة وأي تلاعب في الحساب يجب أن يؤدي بها إلى المحاكمة كغيرها من سائر عباد الله .

إنما ينتظر نزع صر الوقت الذي ينتهي فيه الالتزام وتنفرد الدولة بموارد القصة وتحدد ما تنصرف فيها كيف تريد ولكن حتى حين هذا الوقت لا بد من عمل شيء سريع لا نقاد كل ما يمكن إنقاذه والحصول على كل ما يستحق للدولة وللمع أنهر بيب اندي يجري سهوه وبصفة مستمرة .

الخلاصة

هالك مسائل كثيرة بعضها مالي والآخر تتعلق بالادارة أو بأشراق الحكومة على شركة ، وهذه المسائل يجب أن تصب في امددة المصلحة من الالتزام وذلك بماداة سعييد الأمور بين الدولة وشركة حينها ينتهي أجل الالتزام ، وهذه مهمة ستدا بوزرة شئون قناة السويس وسديها بمفصيلا في لقسم الثاني من أقسام هذا البحث إن شاء الله .

البَابُ الثَّالِثُ

علاقة الشركة بالموظفين

في حياة شركة حياة لسوس، ظهرت مشكلات كثيرة بينها وبين موظفيها وعماها، وما فتئت هذه مشكلات مصروحة على ساحة بحث، في اشكال ولدى الجهات الادارية المختصة. ولا يستطيع في بحث إدارة الحركة الملاحية في القاعة، إلا أن يشير إلى هذه المشكلات، لأنها ستظل تركه تركها الدولة حينما تؤول إليها القاعة، ومن الخير أن تسوى قبل انتهاء، أحسن الالتزام.

وهذه خطأ شائع، رددته أبنائي الدعاية التي استحوذتها شركة القاعة، وأصبح هذا الخطأ عقيدة، ليس من السهل أن تتزع من نفوس الذين أصلتهم الدعاية، إذ قالت لهم إن شركة القاعة، تعامل مستخدميهما وعماها بمعاملة مسخية، وليس لها صرب في المؤسسات الأخرى.

وفات أصحاب هذه الرأي أن يتجهوا إلى الشركة، حين بدأت عملية حفر القاعة لم تر في المصري إلا رحلا، نهوى على ظهره سياحة لسجرة، ويشغل دعمال احمر، ويموت فتصوى رهاه تحت أثره احمر، حين لقد بيع عدد الصحاحا عتراء من الأوف، وكثهم لانهم لهم، وبست لهم حقوق آدمية.

ول احتج القاعة، استنفد شركة سجرة في جواهرها، وإن كانت سجرة اختيارية، يعتمد على حاحه لصعاف. والفقراء إلى القوت، فاسترقت المصريين وسجرتهم في أش الأعمال، وحرمتهم من جميع الحقوق وامرايا لئى أعطتها بلاحاب وللخلاء نعيم خصب، وبقي المصري في نظرها إسان متأخر، حاحاته محدودة، وأمايه محدودة، وكرامته مهددة، والأحوي،

أيا كانت ملته وكنايته ، حتى وإن كان قاطع طريق ، جاء من حرر البحر الأبيض المتوسط ، إنسان يتمتع معلميها لاحتياج ، ونما رصيب أن نخود من حقوق ومزايا .

وهذه الحالة الصارخة ، استمرت عقدة نفسية عند لشركة ، ولم يستصع أحد أن يقاومها إلا بعد إعاء الامتيازات الأخوية ، وظهور التشريع العربي في هذه البلاد . ومع هذا لم تحل بالشريع وأنتجت الحكومات التي حاولت أن تترفع للمواطنين بعض الحقوق والمزايا

وفي سنة ١٩٢٨ ، قضى صدر شركة بمساواة لمصري بالأجنبي في جميع الحقوق والمزايا ، حتى تساوي نوع العمل ومدة الخدمة .

وحاولت أن تهدم حججه هذا القرار النهائي ، من ثم نشاء حكم قضائي بالتأشير مع الذين أرموا ، وفي ٧ من مارس سنة ١٩٢٩ ، إلا أنهم لم يستطيع أن يثبتوا حوزة مساواة . وباتبعهم من ذلك تحدى التشريع المصري والأحكام القضائية المصرية ، ومضت في سياسة احياء والافتقار على المصريين ، لا اسسب إلا لكي نخربهم من مهاب على إدارة قذمتهم والحقول محلها في ذلك ، ولكي تقوى في اوفد اسسب إلى المصريين لا صلاحون لإدارة القاة

في فصول هذا الباب ، ومن رفع اسسب والأحكام التي تصدرت صدر لشركة ، ما عدا من وما لم يقد ، يهمل أن يرضى سياسة الشركة ، في حوزة تامة ، قدس متحدين عليها ، ولا محدين ، ونحن نذكر ما فاده من فساد مسألة إدارة هذه الشركة ، في طرق ، اسسب ومخالفات ما عدا من الموجهين والعمال ، وإحدى من مسأله مدأ ، مسأله مصرى امدى بعض في الشركة ، ويعيش حتى الآن غربياً في بلاده ، وشئت أنه لا يوجد سبيل لتقويم هذا موجح إلا تصفية لشركة وحاولت حكومه مصرية محله في إدارة لقاة

الفصل الأول

المصري غريب في بلاده

لا أحد في جداول شركة ما يدب على أنها استجذمت في ثوب عيها
مصرياً واحداً ، وإي كان تم اختيار الموطعين في أوروبا ، وما أنه الالاد
فقد استخدم عدد منهم كعمال لمرافقة الأعمال التي لا حاجة للرجل لأبيض على
القيام بها .

وتعترف الشركة صراحة بأن أحر المصري ، ما كان يريد على خمسين
في المائة من أحر العامل الأوروبي ، حيث يستوى نوع العمل ومدة الخدمة .
وذلك عدا المزايا التي كان يحصلها الأوروبي كإسكان المعالي ، ومعالجة
ونحو ذلك ، ويتمتع بهذه المزايا دون المصري حتى وإن تم اختيار الأوروبي
محلياً ، من بين ليونانيين وغيرهم من المتقدمين بحماية الدول الأجنبية

ويحاول شارل رو (الأب) أن يجد مبرراً لهذا الاحتجاج بالنسبة
للمصري ، قائلاً إن المصري لا يحتاج للإعفاء في معيشته لم يحتاج إليه
الأوروبي في المنس و الطعام وهكذا ، وأعد جداول شردي في مؤامره ،
وفارق فيها بين حياة المصري وحياة زميله لأحى (١)

• * •

ويجب أن نذكر جيداً هذه المرحلة من تاريخ مصر ، فيومئذ كانت بلاد
ترسب في أعلا الاحتلال الأجنبي ، وكانت مصفدة بامتيازات أجنبية شديدة
الوطأة ، فالمصري لم يتمكن له حكومة تستطيع أن تحميه من صنم لأحى

(١) شارل رو - ربح - (ربح - ربح) - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

والدخيل ، حتى كان يقتل في طريق العام بيد الأحمى ، ولا يستطيع رجال
لأمن أن يقصوا على لقاتل إلا ترخيص من لقصل التابع له . ولذلك لم يكن
محاذراً رأيت شركة قناة السويس وقتئذ ، أن المصرى يستطيع أن يكتفى
بخلباب ، وأن يعيش على كسرات من الخبز ، وأنه ليس بحاجة إلى تعليم دينه ،
ومن باب أولى لا يحتاج إلى خادم ، وإنما يخدم في بيت الأحمى

وظلت المعرفة في انحصارها ربما طويلاً ، على الرغم من تطور حياة البلاد
سياسياً واجتماعياً ، وما ألفت الامتيازات الأجنبية ، وارتفعت الصيحات
معدسة بسمة من وظائف الشركة ، المصريين ، نظارت شركة قناة السويس
بشأنها تتعاون مع الشعور العام . ولكنها كانت مارة في الحصول على الجنسية
المصرية بالوسائل لديه ، عدد من موظفيها لأحاب من يهود وأمن
ويونانيين مثلاً ، وثمة عدد آخر من الدخلاء الذين يحسون غايها طاماً
وعدواناً ، وعلى هم أحد القبيحين من الانهريين ، ووجودهم وسماعهم
بدن عليهم ، وحتى سنة ١٩٤٩ . بقيت بسمة هؤلاء أنفسهم محدودة

في سنة ١٩٤٦ . كانت وظائف مرشدى سمن ، وهي أهم الوظائف
مقسمة بدسمة اثنتى للربطيين ، والثلث للفرسيين والثلث ساقى لجمعية
الجسليات ، ثم ارتفعت بسمة لبريطانيين والفرسيين على حساب الجسليات
الأخرى . وكان عدد المرشدين مائة وثلاثين

وأما الوظائف الأخرى . وهما وظائف الإدارة العامة . ومنها
المسكوتارية عامه ، والخدات والمسخدمين ، وهما القضايا ، والإدارة
المنية ، والأسمم والسندات ، وكلها موحودة في درس ، وليس بالمصريين
فيها أدنى نصيب حتى الآن ، وتعاينك تعثر شئون شركة الكرى سرا
بالسمن . لهم والحكومة بلادهم إلى وقت هذا . أعنى أنهم ، بابه بالنسبة لمصاتهم !!
وأما الوظائف الموحودة في مصر ، فشمن أهمها وأكثرها فرسيون ،
ثم أحاب من جسليات مخلقة .

وكانت الشركة قد أبرمت اتفاقاً مع الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٧ ،

تعهدت فيه ، أعضاء المصيريين نصيباً من الوظائف ، ولكنها اقتصرت على الوظائف لصغيرة ، وفدمت المصير على المصري ، والمصري نفسه روعى في احتياجه للأعمال الكتابية تنفيذاً من تكون فرنسي برعة ، متحرراً من مدارس اجنوبيت ، ومستعداً لأن يذوب في حوزة الشركة الفرنسية . وعلى الرغم من أن الحرب نهاية المصيرية حرمت الشركة من عدد من مستخدميها لأحاط واضطرتها لأن تتجده بعض المصريين ، فقد من هؤلاء يعيدون عن قسم الملاحة المحوز ، وسريه ، واكتفى بسد وظائف لصغيرة إليهم ، ومن شتوع الوظائف حتى سبع في سنة ١٩٤٦ ، ثمانية وثمانية وأربعين وظيفة ، كان عدد لفرنسيين مائتين وخمسة وأربعين ، وعدد لمصريين مائة وأربعة ، أي نسبة ٢٥ : ٠ . وبلغ عدد الوظائف في مكتبي باريس ولندن ٢٠٢ ، لا تشمل المصري واحدة منها .

• • •

ومن لا سكر على شركة أمها سحية في معاملة موظفيها ، وإنما المستعملون بهذا السجاء هم الأحياء ، وقبة مادية من أساء سلال

• • •

وكان هناك المصريون في شركة قناة السويس أسوأ حظاً من الموظفين ، فقد وصفت شركة في سنة ١٩١٩ ، لائحة يثبت فيها الحقوق والواجبات التي يتمتع بها عمالها ، ولكنها حرمت الفريق الأكبر من المصريين من الاستماع بمراد تلك اللائحة ، إذ ادعت نظاماً من شأنه ألا يعترف لعمالها بالحق إلا إذا كان مدرجاً في سجلاتها ، ولا يدرج في هذه السجلات إلا العمال الذين تسميهم ناشئين . وبذلك تستطيع أن تدخل من تشاء في ردهم . وتحرم من تشاء من جميع الحقوق والمزايا .

وادعت الشركة أن الدين حرمتهم لا يدعونها ، وأنهم عملهم دين ، ولم يكن هؤلاء إلا ستاراً بينها وبين العمل

وحاول العمل أن يتخلصوا من هذه الحالة الشائنة ولجأوا إلى الإصرار

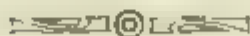
في سنة ١٩٣٨ ، وطولوا يكافئون إلى أن صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤١ ،
الذي تشكك في طه نقابات عمال لشركة نور سعيد والاسماعيلية والسويس ،
وانحدت نقابات الثلاثة في هيئة رابطة .

وتقدم بعدا بالطرق القانونية لمطالبهم ، التي صرحت بمراحل متعددة ،
ولم تحل مشكلاتهم بعد .

ومارلت حالات انخيار ضاهرة بين المصري ولأحسي ، علي نحو مشير
وحارج للكرامة ، ولا يستطيع حوصف المصري أن يعبر في الشركة ،
إلا بدد روض على منافقه رحاا شركة الأحاب ، وعرف كيف يصعظ
علي صميده الوطني ، وبسبب أنه شغل في مصر ، وعاش في اجو القريسي
وامترح ، واستطاع أن يؤدى الخدمات الى تطلب منه ، ونوعى حساب
مواطنيه .

وهذا قلة مادرة ، شهر بالعبارة الوطنية والعبارة العمومية ، وهذه القلة
لا يستطيع أن تظهر عما ، وإلا طردت من رحمة الشركة .

وعلى احمد . يستطيع أن يقرر أنه علي الرغم من انقاص ٧٠ ٪ من
١٩٤٩ ، وهو انقاص عرج ، مارلت شركة أجبنيه محأودما ، وماران
المصري فيها غريباً في بلاده .



الفصل الثاني

نظام العمل سنة ١٩١٩

١- كانت اللائحة التي وصفتها شركة العمل في سنة ١٩١٩ ، هي بيت
القصيد وبما قام من خلاف بينها وبين عمالها ، فقد رأيت أن تأتي بها نصها
الكامل :

الباب الأول - قواعد عمومية

بند ١ - يجرى معمول هذا القانون على العمال ، وشبه العمال المقيدون
في سجلات الشركة والمراد شبه العمال ، الخدم والتمرحية ، وسبحارة
والخفراء الخ

بند ٢ - يعتبر كادر عمال الشركة لائياً ، وسجل تطبيقه على جميع
عمال الشركة المقيدون في جداولها ، بعد تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ .
غير أن العمال السابقين قديم في سجلات عمل شركة بحاية التاريخ المذكور
يستمررون على السير بمقتضى القوانين لسابق لعملهم ، بشأنهم خاصة .

بند ٣ - لا سري أحكام هذا القانون على العمال الموقفين عبر مقيدون
في جداول الشركة المستخدمين بصفة وقتية بحسب مقتضيات الأشغال
والشركة لا تنفذ بحكم غير التعهدات الناشئة عادة عن شروط الخدمة بالأجرة .

بند ٤ - لا يمكن قيد العامل على جداول الشركة (تذيينه) إلا متى
توفرت فيه الشروط الآتية :

أولاً - أن يكون عمره ٢١ سنة على الأقل و ٣٥ سنة على الأكثر .
ثانياً - أن يقرر ان من أطباء المصلحة بعد الكشف عليه طبيباً أنه لائق
للخدمة ويجوز بصفة استثنائية أن يعرض للتثبيت بهال أصحاب الفنون
بدون مراعاة السن المحدد للقبول .

سد ٥ - يجب على كل عامل مطلوب تثبيته .

أولاً - أن يقدم قبل ذلك شهادة ميلاده أو شهادة رسمية تقوم مقامها .

ثانياً - أن يقدم صحيفة سوابقه أو مستند رسمي يقوم مقامها .

ثالثاً - أن يوقع على وثيقة لتعهد لرفقة صورتها بهذا القابول

سد ٦ - مدة خدمة العامل تحسب من تاريخ تقييد اسمه في الجداول ،
فإذا كان للعامل مدة قضائها في خدمة الشركة قبل تاريخ التقييد بصفة عامل
ومقيم في سجلات إحصائية العمال قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ فيمكن إضافة
هذه المدة عند الالتصاف على الخدمة من تاريخ التقييد

يدخل في حساب المعاش أو الأمانة مدة خدمة العامل بصفة عامل مؤقت
بعد سن ثلاثة والعشرين وبعد حتم سنتين الأول منها

سد ٧ - بشركة الحق في الاستعانة عن العمال المقيدون حسب ما يوافقها
ومتى شأته وحدث بواسطة إعلانه قبل تاريخ الاستعانة بشهرين .

العمال الذين يوفرون الشركة بمسحون مكافأة قدرها ١٥ يوم من مرتبهم
عن كل سنة تحسب في المعاش مع اعتبار السنة التي بتدعى سنة كاملة .

في حالة الوقت أو الاستعانة لا يكون للعامل الحق أي مكافأة . وإذا توفرو
في العمال الذين يوفرون لطريق الاستعانة شروط لناب الخامس من هذا القابول
فيكون لهم الحق في معاش أو إعانة . وفي هذه الحالة لا يكون لهم الحق
في أي مكافأة توفير .

يجب لعمال إدريا على المعاش ويمسحون المعاش المسحون عنه بالسد ٤٥
الآتي : متى بلغوا الستين من العمر .

المهيات والمهيات

الفقرة الأولى - صرف المهيات

٨ - تدفع ماهيات لعمال بواضع ليوم أو ساعة حسب نوع العمل وبنسب راساً مساوياً لعدد الأيام أو الساعات التي اشتغلوا فيها .

٩ - في حالة ظروف استثنائية تقضي بدواعي المصلحة ويبلغ عبء من مهمهم الأمر فإن يوم لشغل عبارة عن ثمان ساعات والأسبوع ستة أيام عمل .

١٠ - العمل الوارد أسمائهم في سجلات إحصائيات شركة هل تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ تدفع ماهيتهم بالمشهرية .

١١ - تدفع ماهيات لعمال تعثرهم المهية لشهرة فتعثر بوميتهم حرراً من ثلاثين من ارباب شهري والساعة حرراً من ثمانية من أخرى ليومي .
تدفع المهية آخر كل شهر . وكل من يصيبه العمل سدى يعصم قيمته من ماهيته .

١٢ - تمنح العلاوات للعمال بطريق الاحتجاب أو الأقدمية في حالة الاحتجاب تمنح العلاوة بعد مدة لا تقل عن سدين وفي حالة الأقدمية بعد مدة لا تقل عن ثلاث سنوات تمنح من تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ العلاوة الأخيرة .

الفقرة ٢ - بدل مخصوصي

١٣ - يمنح العمال بدل مخصوصي نظير بدل سكن لهم ولأعصامائهم المكلفين بها .

يحدد قيمته و كيفية صرفه بمعرفة مجلس الإدارة بناء على طلب المدير العام للشركة .

أعضاء عائلة الموء عنها هذا مد تشمل الروحة شرعية اقيمة عادة مع روجم في سكن واحد والأولاد اشرعيين المعروف هم أو المتدين شرعياً وأولاد الروحة لعابة بلوعمهم مد خمسة عشرة كداسات لشرعيات معترف بهم أو اسيات شرعا وابت روجة لعابة روجم على شرط الاقامة مع مد في بقصر مصرى و كل شخص صادق لأدارة عمومية على اعداره ممن عاتبة مد من امكلف مد بناء على طلب مجلس حكمى الشركة

الفقرة ٣ - المراجعة السنوية - أيام العطلة

١٣ - ويرتئ الشركة و دوائر شغف فصلها عن يوم الراحة لأسبوعى يعطى في أيام الأعياد لآى يومها لا سمحبت الأسبوع بذلك

أول يوم عيد الأضحى	أول يناير
يوم ١٥ أغسطس	عيد الفطر رمضان
يوم ٢٥ ديسمبر	يوم أول نوفمبر

الفقرة ٤ - برل الحفيرة

مد ١٤ - بد كلف لعامى بمأمورية تستدعى انتقانه فيسمح بدل سعرة يعادل ٦٠ في ادية من مرتبه فاد كانت المأمورية أقل من ٢٤ ساعة فهذا البديل يجرأ إلى ثلاثة أحرء كل حرة ٢٠ في المائة بنسبة كل طعام يتدوله ومبيت ليلة .

مد ١٥ - لعامى أصحاب المرحح هاليه تدبى يعيول عقتصى كشف يحرر بمعرفة مجلس رؤساء لشركة وتعتمد الادارة لعمومية لهم الحق بالسفر

في الدرجة الثانية في القطر المصري عند اشتغالهم في شعب مصححة أو غير مصححة من كانت هذه الأشغال الأخيرة تحول لهم الحق في الاستيلاء على مصاريف سفر .

وفي كل الأحوال التي يحول فيها نفوس دفع مصاريف سفر عائلات العامل فان عائلات طبقه العامل البادية انذكر هه الحق في السفر في الدرجة الثانية على الخطوط المصرية .

هذه الشروط فاصرة على السفر على الخطوط المصرية ولا يسري على السفر إلى خارج القطر أو تكسب لعامل المستعص بها حق القبول في استشهيات في درجه أعلى من الدرجة المنصوص عنها بالسند ٢٢ .

الفقرة ٥ — هذه العامل في المصروفات

سند ١٦ — عمال الشركة وشبه العامل يحسبون حصصه بطريق مخصصة في الأرباح وهذه الحصص التي تحدد طبقاً للقواعد المتبعة في ذلك نحو استخدام يعمل حسابها ويصرف المرتب السوي الآتي بيانه في عدد السنين المحتملة ويصرف الحاصل في الرقم الذي تحدد حصصه المستخدمين في أرباح ٢ ٪ .
ونصف المبلغ لاتب يدفع فقط إلى صاحب شأن سويماً والصف الآخر يبقى بطرف الشركة ويدفع إلى صاحب الشأن مضافاً إليه فوائد السنية عند إحاطته على المعاش أو إلى ورثته في حالة وفاة .

العمال الذين يتكون خدمه لشركة لأسباب لا تؤهلهم للمعاش أو للإعانة ليس لهم الحق في الاستيلاء على المبالغ المتحصلة بطرف الشركة من نصف حصصهم في الأرباح .

والمبالغ المتحصلة لدى الشركة بهذه الكيفية ولتي تدخل في حكم الفقرة السابقة تصاف على فوائد حصص جميع المستحقين الآخرين في بحر السنة .

المرتب الذى يحسب لتقدير احصه فى الرخ هو المرتب «شاش» عن العمل الحقيقى بواقع الساعة أو الذى يحسب تأدته مصاريف متفق عليها ويصرف المرتب عن مدة المرض ولا يدخل ضمن المرتب البدل الخصوصى أو مصاريف الانتعاش من محل لآخر أو من مركب لآخر أو الإقامة للعمل على لقبال أو أية مبالغ أخرى لاتدفع للشغل الحقيقى بداته .

عدد السنين التى تحسب لتقدير هذه احصية لايمكن بأى حال أن تتعدى الثلاثين سنة . وتعين كالآتى :

- (أ) للعامل الكادر بواقع عدد السنين الواردة على الاحصائية السوية .
(ب) للعامل اشتتين بواقع مدة الخدمة الواردة على الاحصائية السوية ويدخل ضمنها عدد سنين الخدمة طهورات التى تحسب فى المعاش .

امدد التى تقس عن اثني عشر شهرا لاتحسب غير أنه عند الانقطاع عن العمل فى حرة السنة بداعى الحاجة إلى المعاش أو الوظيفة فيعمل حساب الحصة بنسبة عدد الأشهر بنى اشهرها لعامل فى هذه السنة مع مراعاة أن كل شهر رُحسب شهراً كاملاً

الباب الثالث

الامتحانات ورحصص التفصيل

الفقرة الأولى — قواعد عمومية

مد ١٧ - يسمح العامل أجازات ورحصص تعيب متى سمحت الأشغال بذلك

بند ١٨ — الأجازات على ثلاثة أنواع :

أجازات دورية طابوية وأجازات بدون راسب وأجازات تعيب
وأجازات مرضية

الفقرة ٢ - الأجارات الدورية القابضية

مد ١٩ - يسمح أحيار قابضية دورية بالشروط الآتية :
 مد ٢٠ - لكل عامل الحق في ١٥ يوم أجرة بماهية كل سنة وذلك بعد
 تقييد اسمه في جداول الشركة بسنتين .

وهذه الأحازاب يمكن تحصيلها إذا شاء العامل لمدة ثلاث أو أربع
 وخمس سنوات على الأكثر لينتمك بهذه الطريقة من العمل في هذه
 الأصلي وفي هذه الحالة يعطى الأجير في ١٥ يوم زيادة بمصروف
 راتب نظير مسافة السفر .

مد ٢١ - لكل عامل تحصل به أحيار دورية مدة ثلاث أو أربع
 وخمس سنين الحق في المصاريف الآتية :

أولاً مصاريف سفره شخصياً في الدرجة الثالثة - دهان وإيأ
 ثانياً مصاريف سفر أسرته في الدرجة الثالثة - دهان وإيأ .

ثالثاً مصاريف سفر أولاده - دهان وإيأ - درجة الثالثة بوضع التعريفة
 المناسبة لأعمار الأولاد المذكورين .

لفظة الوفاة تشمل الأولاد شرعيين معترف بهم أو المتبنين شرعاً وأولاد
 الزوجة رعاية بلوعمهم لثلاثة عشر من شهر وكذا البنات الشرعيات معترف
 بهن أو المتبنيات شرعاً وبنات الزوجة لعبد رواجين .

إذا سافرت الزوجة أو الأولاد إلى وجهه غير التي يقصدها العامل
 بمصاريف سفرهم تدفع بواقع الخبز التي يقصدها ولا يجب في أي حال من
 الأحوال أن تتعدى هذه المصاريف لقيمة التي كانت تصرف لهم فيما يورثقوا
 العامل في سفره .

مصاريف السفر أو المصاريف الإضافية المذكورة لا تمنح إلا إذا كان
 سفر الزوجة أو الأولاد في الذهاب والإياب يتم في مدة لا تتجاوز ١٢ شهراً
 من التاريخ الذي تحدد لسفر العامل بالاحارة

بد ٢٢ مصاريف سفر عمارة عن القيمة التي تصرف لا انتقال العامل من محل إقامة إلى الحرم التي تقصد تخصيص أمارته فيها باعتبار أنها هذه الأصلية وبالعكس . وعلى كل حال لا يمكن أن تعدى هذه المصاريف مصاريف السفر من محل الإقامة إلى دارس وبالعكس

بد ٢٣ مصاريف سفر الذهاب تدفع عنه من وقت سفره

بد ٢٤ - رتب العامل يدفع إياها خمسة عشر يوماً إلى تصكوّن قد بدأت وقت سفره بالأجرة .

وبحسب أن يصرف يده مقدماً مبلغاً من الراتب الذي يستحقه هذه الأجرة .

بد ٢٥ مصاريف سفره تسمح لأهله يسكن من تخصيصه الأجرة للعامل وهي واحدة هذه لا تصرف إليه لأجرة

فإذا لم تستعمل لأن سبب من الأسباب هذه لا يجب على العامل ردها .

بد ٢٦ إذا هبط العامل في الأجرة عن الشغل لسبب غير الوقت من خدمته أو إذا توفي ولم يتمنع دخاره من الإدارة العمومية تدفع من الراتب وبدون رتب على ذلك شيء إلى العامل أو الأشخاص الذين كانوا في كنفه من بعد وفاته الراتب الذي كان يستحقه مدة أمارته

الفقرة ٣ الأجازات التي بدون راتب أو خصص تعيب

بد ٢٧ يمكن تصريح بأجازات تعيب بدون راتب وبدون مصاريف سفر لدواع استثنائية .

الفقرة ٤ - الأجازات المرضية

بد ٢٨ - يسمح العامل بأجازات مرضية ومصاريف سفره دعائماً وبديلاً

إذا قررت لجنة لشركة طمية أن حالة العامل تقتضى هذا السفر ، ويوضح على شهادة الطمية مدة الأجازة لمصلحة اللارمه للعامل .

إذا دعت الظروف (لأسباب امراض والعائلة الخ) فيمكن منح عامل حراً أو كل رواتبهم عن مدة لا يجب في أى حال أن تتعدى الثلاثة شهور .

مد ٢٩ — مع الاحتفاظ بمصوص المد ١٥ بمصاريف سفر في الذهاب والاياب تحسب نوافع الدرجة الثالثة غير أنه يجوز احتساب هذه المصاريف بواقع الدرجة الثانية في السكك الحديدية ونوافع قفل الدرجات تماماً عند الظهور على الواحر شرط أن يقرر حكمهم شهادة طمية ضرورة ذلك في الذهاب والاياب وأن يقدم العامل شهادة طمية أخرى بهذا المعنى .

تذكيرة السفر نسلم إلى العامل وقت سفره وعند العودة عليه إثبات الدرجة التي سفر فيها بالتأشير على ورقة أجازة من شركة تابعة لها بالآخرة بن ركبها .

مد ٣ — لدى عودة العامل المصرح لهم بأجازات مرضية يجب الكشف عليهم طبياً لمعرفة طبيب المصلحة قبل استلام شهادتهم .

مفكرة ٥ امتداد الأجازات أو رخص التعيب

مد ٣١ يمكن صفة استثنائية امتداد الأجازات ورخص التعيب . إذا كان امتداد لأجازة ناشئاً عن حالة العامل الصحية أو عن سرخص أحد أفراد عائلته اللارم رجوعه معه في تقطير المصري فيمكن منح العامل عند إبراره شهادة طمية دالة على ذلك ومدة ثلاث شهور على الأكثر حراً من راتبه لا يتعدى في أى حال نصف هذا الراتب .

ويمكن امتداد أحد الأضواء لعمل العناية التي يستضيها الخا .

وفي جميع الأحوال الأخرى امتداد الأجازة أو رخص التعيب يكون للارام وطلب امتداد الأجازة يجب أن يقدم إلى الرئيس لتابع إيداعه العامل .

مد ٣٢ — يعطى إلى العامل وقت سفره بالأحارة ورقة أحارة ميباً فيها المدة والشروط واجبة المداينة والمبالغ التي يمكن صرفها إليه مدة الأحارة أو الغياب بالأذن .

بهاء على طلب عامل رئيس لشغل يمكنه أن يرسل إليه مدة الأحارة الراسب الذي يستحقه ومصاريف سفر الرجوع . ويجوز صرف جره من مصاريف الرجوع قبل سفر العامل .

مد ٣٣ — كل عامل يصرح به أحارة أو رخصة غيب ولم يعد لاستغاله بعد بقضاء امدة المقررة أو بعد انتهاء امتداد الأحارة التي يكون قد تصرح له بها حينئذ يشطب اسمه من جداول لشركة ولا يسف منه لاحتجاج بأن مصاريف العودة لم تصاله في اوقت اللزم إذا هو مهمل طمها في ميعاد كاف .

مد ٣٤ — على كل حال لعامل الذي يتأخر ثلاثة شهور عن لتاريخ اعمد عودته واستلام شعايه يشطب اسمه من جداول «شركة إداريا ولا يمكن إعادته إلى عمل إلا بعد تقديم أسباب مبررة هذا التأخير .

مد ٣٥ — يراعى في تقديم سى خدمه لعامل أن الأحارات المتجمعة وأحارات الغيب المصرح بها لا راسب لا تحسب له إلا بواقع ثلاثة شهور على الأكثر في كل ثلاث سنوات .

مد ٣٦ — إذا توفرت في اله من شروط اللازمة للحصول على أجازة مرضيه في سنة له فيها الحق في الأحارة لتدويية هذه الأحارة تحمل على الأجازة المرضية .

غير أنه يمكن معاملة العامل بحسب مرسوم لمد ٢٩ .

الباب الرابع

المصاريف

مد ٢٧ العن وأوراد عائلتهم المكملين بهم يعاونون بحسب معرفة طه .
لشركة في القطر مصري ، ما ح عمن إمامي مدرتهم في مستشفيات
بور سعيد أو الاسكندرية أو اسردس مع مراعاةصوص بسرين ٣٩ و ٤٢
مد ٣٨ العن ومائلاهم مكملين بهم هم فضلا عن المعالجة بوصفه
أخصه شركة الحق في الأدوية اوارد يسبها على الكشف وتخري بمعرفة
الادارة العمومية .

و صرف هذه الأدوية من محلات عيادة بمقتضى دن الأطباء .

مد ٣٩ في حده اعطاع عامن عن لشعن بسبب أمراض ناشئة عن
لاواط أو المشاحرات لأحتيارية ولا يخص به راس
ومصاريف دخولهم لمستشفى تكبر على حسابهم

مد ٤ - في حده الانقضاء عن لعن بسبب أمراض وناييه أو جراح
أخصه لعن شفاء ردييه ووصيعة أو أمراض شئت عن لشعن فيرفع إلى
عامن ربه المكمل بدعوخ في ميرة .

مد ٤١ - لعن تصبون أمراض أو جراح ناشئة عن أسدب عبر
الأسباب اواردة بالسدين المتضمن مع حق في ثلاث ربيع رؤسهم بد
عولجوا في مدارسهم .

مد ٤٢ لعن بسرين يعاونون في مستشفيات في عيادته العمومية على
حساب الشركة يحصم منهم ٢٥ في ائمة من راتبهم اليومي . ولا يجب أن
تعدى قيمة حصص حرة لدرجة القنونية المقواين فيها .

بند ٤٣ — إذا دعت الحال لارسال أحد العمال للمعالجة في غير دائرة
القال فإن مدة الإقامة ومصاريف السفر تنعمر طوعاً برأى أطباء لشركة
بند ٤٤ — تسرى أحكام البدين ٤٢ و ٤٣ على أعضاء العائلة المكلف بها
العامر ويعامرون أسوة بالعمال أنفسهم أي للمعالجة بالدرجة الثانية في الصالة
العمومية بمستشفى سان فسان دي تون أو بالدرجة الثالثة لها في المستشفيات
أغير تابعة للشركة .

ولا تريد قيمة خصم مصاريف العائلة بالمستشفى حتى بلغ عدد أفرادها في
وقت واحد عن ٥٠ في المدة من مرتب العامل وسون ثب يتعدى هذا
الخصم درجة العاوية انقروين وبها مصرورة في عدد الأشخاص الذين
تحت المعالجة .

الباب الخامس

معاشات التقاعد والاعانات

الفقرة الأولى - يطروى الى بين عيب معاشات أو لاعانات

بند ٤٥ — هم الذين هم ٢٥ سنة خدمة حقيقية أو أكثر متتبعه أو
متتبعه و هم الذين تريد عمرهم عن ٥٥ سنة هم كان مقدار مدة الخدمة
لهم احسن عند تركهم خدمة الشركة في معاش تقاعد يسوى حسابه طوعاً
للمصوص بعد الآتي يمازه .

وعذا الحق يشمل العمال الأورو بين بعد عشرين سنة خدمة حقيقية
متتبعه أو متقطع .

مما كان مقدار مدة خدمة عامر في حالة الابنة بعاهه مستديمة محومه
غير صالح للخدمة ويثبت أنها شأت عن حراح أصيب به في الزمن أثناء
بادية وظيفته فيمنح معاش تقاعد تعين قيمه بقرار خاص

بد ٤٦ — إذا أصيب العاملان الذين لم تتوفر فيهم شروط السن ومدة الخدمة المخصوص عنها بالسبب السابق ولهم ثلاث سنوات على الأقل خدمة حقيقية متصلة أو متقطعة بمراضى تجعلهم غير صالحين للخدمة نشأت عن عاهة أو جراح أو أمراض مرمية يمكن منحهم إعانة سواء بحسب مصوص سد ٥٢ الآتي ويستثنى من ذلك الأمراض التي تنشأ عن فساد الأخلاق وسوء التصرف .

وإذا ثبت أن عدم صلاحية العامل للعمل نشأت عن مرض اعتراه أثناء تاديه وظيفته بسبب العمل فيسوى حساب معاشه بقرار خصوصي مهما يكن مدة خدمته .

بد ٤٧ — يضاف على معاش التقاعد أو الإعانة السنوية الشخصية المصوص عنها بالسبب ٤٥ و ٤٦ المتقدمين إعانة إضافية رسم أعضاء عائلته على الترتيب الآتي :

٢٠ في المائة من المعاش أو الإعانة الشخصية إذا كان في حيازة عامل شخص واحد .

٣٠ في المائة من المعاش أو الإعانة لشخصية إذا كان في حيازة العامل شخصان ، ٤٠ في المائة من المعاش أو الإعانة الشخصية إذا كان في حيازة العامل ثلاثة أشخاص .

٥٠ في المائة من المعاش أو الإعانة الشخصية إذا كان في حيازة العامل أربعة أشخاص أو أكثر .

أعضاء العائلة الموء عنهم بهذا لست تشمل الروحة الشرعية بقى كزوجات عامة في معيشة زوجها والأولاد الذين أعمارهم أقل من ١٨ سنة أو يدورون تحديد للعمر إذا كانوا من ذوى إعاقات وعلى العموم جميع الأشخاص المسكف العامل بمعيشتهم واعتبرت لهم شركة ضمن عائلته قبل انقطاعه من العمل

بند ٤٨ — المعاشات والاعانات المصوغة للعامل أو لورثتهم تدفع عند الاستحقاق في نهاية كل ثلاثة شهور .

بند ٤٩ — إذا توفي العامل وهو في الخدمة فصف المعاش الذي كان يستحقه ليوم وفاته أو نصف الاعانة لسوية لشخصية التي كان يستحقها باسطر إلى مدة خدمته يمكن منحه للأشخاص المكلف بهم تعامل بالنسبة التي تقررها الإدارة العمومية لكل منهم . وفصلا عن ذلك يمكن تطبيق بنصوص البند ٤٧ بالنظر لأعضاء له ثلثة ولا يشمل هذا التطبيق سوى أعضاء العائلة السابق اعتمدتم للعامل بدور ريادة

إذا كانت وفاة العامل بسبب حراج أصيب بها أثناء تادية وظيفته وتدت أنها نشأت عن شمل أو عن مرض تحقق وقوعه بأسباب الشغل فيعين بقرار حصوصي مقدار الحصة التي تمنح لأعضاء عائلته المتوفى سواء في المعاش أو الاعانة وطريقة تقسيمها عليهم بحسب ما هو مبصوص لكل منها في لفقرة الأخيرة من بند ٤٥ وبند ٤٦ .

بند ٥٠ — إذا توفي عامل من أرباب المعاشات أو الاعانات السوية فيعامل أعضاء عائلته بحسب بنصوص بند ٤٩ ويراعى في تقدير مايعين لهم قيمة المعاش أو الاعانة التي كانت مربوطة للمتوفى .

بند ٥١ — تاريخ اصداع عائلته يتوفى وهو في الخدمة بالمعاش أو الاعانة أو المتوفى بعد احاقته على المعاش يبدأ ثاني يوم للوفاة

للمقرة ٢ — أجراء المعاش أو الاعانة

٥٢٢ — يعتمد الجدول لآى حساب أجراء المعاش أو الاعانة
أن المصروف فيه لا يجب أن يتعدى ٢٥ :

مرتبة المعاش أو الاعانة	قيمة معاش أو الاعانة	مرتبة المعاش أو الاعانة	قيمة معاش أو الاعانة	مرتبة المعاش أو الاعانة	قيمة معاش أو الاعانة	مرتبة المعاش أو الاعانة	قيمة معاش أو الاعانة
٢٠	٢٠٧ر٦	٣٥	٣٠	٥٠	٣٦٩ر٣	٦٥	٤٣٣ر٨
٢١	٢١٥ر٢	٣٦	٣٢ر٩	٥١	٣٧٣ر٦	٦٦	٤٣٨ر١
٢٢	٢٢٢ر٨	٣٧	٣٠٩ر٨	٥٢	٣٧٧ر٩	٦٧	٤٤٢ر٤
٢٣	٢٣٠ر٤	٣٨	٣١٢ر٧	٥٣	٣٨٢ر٢	٦٨	٤٤٦ر٧
٢٤	٢٣٨ر٠	٣٩	٣١٩ر٦	٥٤	٣٨٦ر٥	٦٩	٤٥١ر٠
٢٥	٢٤٥ر٦	٤٠	٣٢٤ر٥	٥٥	٣٩٠ر٨	٧٠	٤٥٥ر٣
٢٦	٢٥٣ر٢	٤١	٣٢٩ر٤	٥٦	٣٩٥ر١	٧١	٤٥٩ر٦
٢٧	٢٦٠ر٨	٤٢	٣٣٤ر٣	٥٧	٣٩٩ر٤	٧٢	٤٦٣ر٩
٢٨	٢٦٥ر٧	٤٣	٣٣٩ر٢	٥٨	٤٠٣ر٧	٧٣	٤٦٨ر٢
٢٩	٢٧٠ر٦	٤٤	٣٤٣ر٥	٥٩	٤٠٨ر٠	٧٤	٤٧٢ر٥
٣٠	٢٧٥ر٥	٤٥	٣٤٧ر٨	٦٠	٤١٢ر٣	٧٥	٤٧٦ر٨
٣١	٢٨٠ر٤	٤٦	٣٥٢ر١	٦١	٤١٦ر٦	٧٦	٤٨١ر١
٣٢	٢٨٥ر٣	٤٧	٣٥٦ر٤	٦٢	٤٢٠ر٩	٧٧	٤٨٥ر٤
٣٣	٢٩٠ر٢	٤٨	٣٦٠ر٧	٦٣	٤٢٥ر٢	٧٨	٤٨٩ر٧
٣٤	٢٩٥ر١	٤٩	٣٦٥ر٠	٦٤	٤٢٩ر٥	٧٩	٤٩٤ر٠
						٨	٤٩٨ر٣

وهم جزار زيادة ٤٣ مبني على قيمة المعاش أو الاعانة عن كل سنة
وعن كل قرش من راد الراتب عن ٨٠ قرش .

فقرة ٣ — تغيير وحذف الاعانة

٥٣ — يجب على رؤساء المعاشات والأعانات أن يقدموا قبل أول أكتوبر من كل سنة المستندات الآتية .

يقدم رؤساء المعاشات شهادة بدت وجود محرره معرفة سلطه شرعية ورؤساء الاعانات شهادة مثله يرد كر فيها إذا انقضى الحال أن حالهم كما كانت لا يمكنهم من القيام بأي عمل .

ويوضح على هذه لشهادات عدد أعضاء العائلة المكلف بحفيظة بها والسبب ولزوم و بعد الاطلاع على هذه المستندات يتقرر بقاء الاعانة أو نقيضها أو حذفها في العام التالي .

٥٤ — إذا قرر أن صاحب الاعانة أصبح قادراً على مراولة شغل مهنته وقطعت عنه الاعانة هذا السبب فلا تترتب على ذلك ملزومية شركة بإعادته إلى الشغل .

فقرة ٥ — قوانين عامة

٥٥ — الاعانة عبارة عن منحة عطف وحسن رعاية من قبل الشركة ولا يمكن المطالبة بها كحق من الحقوق .
وهي شخصية لصاحبها .

٥٦ — في حالة وفاة العامل في الخدمة تصرف الشركة مبلغ يدفع مرة واحدة قيمته ١٢ حيه مصري أو ستة حيهات بحسب مقتضيات الحال .
ويكون هذا المبلغ تحت تصرف رئيس الشغل وهو بين طريقة استعماله والفرض من ذلك المبالغة على دفع مصاريف المريض الأخير والاحتفال بدفن المتوفي .

الباب السادس

العقوبات

مد ٥٧ — الدوب التي يرسلها العمال ضد النظام أو ماسة الأشغال يعاقب عليها إما بالانذار أو الايقاف أو الرق حسب الظروف .

والعقوبات التي تتوقع تكسب في دوسيهات العمال مع بيان الأسباب التي دعت إليها .

مد ٥٨ — الانذار والايقاف يصدرها رؤساء أشغال لشركة أو من يقوم مقامهم بقطع راتب العامل مدة الايقاف .

إذا رادت مدة الايقاف عن سبعة أيام فلا تحسب له عند تقدير مدة الخدمة الأحكام بالرق يصدرها رئيس الشغل .

مد ٥٩ — يسقط حق لعامل المستقوى أو مدفوف في المعاش أو الاعانة وبفقد حصته في أرباح ٢ . عن السنة الجارية وكذا الحصة المتجمدة لدى الشركة من الأرباح عن السنين السابقة

الباب السابع — قوانين عامة

مد ٦٠ — تلغى جميع لقوانين خاصة بالعمال المدونة بمصوص هذا القانون
مد ٦١ — يمكن تعديل هذا القانون في أي وقت وكل تعديل يحصل بطلب عدد العمال أصحاب الشأن .

وقد تعددت اللائحة وصدرت بالشكل المتقدم من باريس في أول يناير سنة ١٩٣١ وهي تعتبر بمثابة عقد لعمال الفردي بين شركة وعمالها .
وكون لشركة وصفتها بأنها قانون عدل غير حاسم ، لأن الشركة لاتملك أن تشرع .

ولا يمكن تعديل هذا العقد إلا بموافقة العمال ، ودنت رفض النظر عن نص البند ٦٩ من اللائحة .

الفصل الثالث

مطالب العمال الرئيسية

قسط الشركة

تقدم لعمال بمطالب مختلفة في عدة مراحل ، وأولى مصالحهم هي ائدية
مناقمة الى قدمته راطه بقائهم ائلا في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٣ ، وبها كالأى .
المطلب الأول — صا مستفس لعمال الدين تسميم لشركة « مؤقن » .
وهذا لمطلب اشتمل على أربعة سود —

(١) لا يكون للعمال الذى تدعوه لشركة للعمل فى إنتاجها المباشر صوة
التوقيت إلا بمقتضى تعاقد بين صريح مدة معينة .

(٢) تعتبر الشركة جميع لعمال من لعة لمتصه حاليا « مؤقن »
انصم الى العمل حاليا مانع ها مباشرة لأهم إى يشركون فى إنتاجها
المباشر ساء على تكليفها هم باستلام أعمالهم تحت إشرافها .

(٣) كل عام يخص على مكثه فى العمل ستة آلاف ساعة على سبيل
الاحتبار يجب على الشركة أن تقرر اعتباره ضمن هيئة المدعين .

(٤) حسن سير العامل وصما مواصته على العمل أثناء مدة الاختار
كعبارا بانتعاعه تطبيق الشرط س ب

المطلب الثانى : — الأجر والعلاوات :

طسب العمال مراعاة القواعد الآتية كسطه بالأحور والعلاوات : ويتلخص
المطلب فيما يأتى —

(١) جميع العمال الذين يرولون مهة واحدة يجب أن توحد أحورهم

من اختلفت جنسياتهم فيس من العدل أن يوحد بين عاملين يؤديان وظيفة واحدة تميز في الأجر بسبب الجنسية .

(٢) نعيم نسبة إلى / Marchandage ٢٥ على جميع عمال الشركة دون استثناء أو تحديد لمصناعة من الصناعات .

(٣) بما أن الأسوع القانوى للعمل محدد ثمانية وأربعين ساعة .

(٦ أيام \times ٨ ساعات) وكل ساعة تؤدي في العمل خارج هذه الحدود تعتبر إضافية ، وكل ساعة إضافية تحسب بزيادة ١٠٠٪ .

(٤) تحرى الشركة تعديلا عاما لأحور جميع لها مراعية فيه أقدميتهم والخدمات التي أدوها للشركة ، وعلى الأخص كل عامل مضى في عمله مدة ست سنوات يجب أن يمح نهاية القصى لمروط آخره ، على أن يرقى العامل إلى المرحه التالية بعد مضى سبعين من حصوله على آخر مربوط المدرجة السابقة .

(٥) يمح العامل علاوة دورية كل سنتين على الأكثر .

(٦) يصل العامل إلى النهاية نقصوى للمربوط بعد ثلاث ثلاث دورية على الأكثر

المطلب الثالث : — الاعباء العائلية :

وتتلخص في النظام الآتى : —

(١) يمح العامل علاوة شهرية خاصة به قدرها ١٢٠ قرشا شهريا :

(٣) يمح العامل علاوة لكل ولد من أولاده تستحق للدكور إلى سن

١٨ سنة وللإناث إلى الزواج ويدوى لهاها طول الحياة ، مقدرة كالآتى :

١ — ٤٥ قرشا للولد الأول .

ب ٦٠ قرش للولد الثاني .

ج ٧٥ قرشا للولد الثالث .

د ٩٠ قرش للولد الرابع .

هـ ١٢٠ قرشا للولد الخامس فما فوق .

المطلب الرابع — المساهمة في مصاريف المدراس

تدفع لأهل كل ساعه شركه في دفع نصف المصاريف المدرسية الأولاد العاملون في جميع مراحل التعليم ، بحيث لا يقل معدل ما يدفعه لهذا الغرض شهريا عن ٧٥ قرشا .

المطلب الخامس — مكافأة بعد العودة والانتقال بين ساعين

جميع العاملون لديهم ساعه مساهمة العمل إلى التكريم في دعامهم ولتشجيعهم في إتمام سبب المواصلات وركوب المواصلات أو أية وسيلة أخرى من وسائل سقر بحرا أو برا ، بعد المساهمة بين مكان العمل وسكنى العامل ، يجب أن يحصلوا على نصف ساعة إضافية يومية ، بلا علاوة ، في الصباح ومثلها في المساء أى بمعدل ساعة في اليوم .

مطلب سادس — بدل الانتقال .

يطلب العامل بأن تمتنع لشركة بدل انتقال لكل عامل تصطره ظروف العمل لمبيت خارج سدة التي بها مقر عمله بنسبه ٣٪ من الأجر الذي تحتسب له عن ساعات العمل العادية والإضافية في نظير المبيت و ١٥٪ لكل أكله في الاطعام أو العشاء أو العشاء .

المطلب السابع — المريض .

يحاسب العامل من يكون يعارض احد في الحصول على مدة مرضه على ما يأتي : —

(١) الأجر الكامل في حالة لمرض الوفاي ، أو مرض أو جرح ينج من العمل على أساس الشهر ثلاثين يوما بمعدل ٨ ساعات في ليوم
(٢) ثلاثة أرباع الأجر شهري في كل الأحوال الأخرى إلى أن يقتضى أمر مريضه الإحالة إلى القومسيون بتقرير حالته لنهائية .

المطلب الثامن : — الأجارات المرضية :

يطالب العامل ذلك يجمع العامل أجرة مرضية ، بناء على موافقة أطباء لشركة بمصنفها خارج المصلحة التي هو فيها بما اطرأ من صحته ، وفي هذه الحالة تكون مصاريف تنقل العامل إلى المصلحة التي يقرر الأطباء السفر إليها على حساب الشركة .

المطلب التاسع — الأجازات لسوء

يطالب العامل أن يسير نظام لأجازات لسوء على الأساس الآتي .

(١) يمنح له كل "خانة" سوية بمعدل ١٥ يوما "أجر" كامل .
(٢) يجوز للعامل أن يجمع أجازته سوية ويقصها لمدة "خلال" مدة أقصاها أربع سنوات .

(٣) يحصل العامل الذي يستند "أجازته" على امتداد مدة خمسة أيام علاوة على الأجازات لسوء ، وذلك ثلاثة "أرباع" الأجر ، إذا طُلب ذلك ، وهذا في مقابل تنقلاته أثناء السفر .

(٤) في حالة تراكم لأجازات "ب" أكثر من مرتين تكون جميع مصاريف التنقلات والسفر للعامل و "سريته" على حساب الشركة .

(٥) تدفع الشركة للعامل من غير المصريين ، مصاريف السفر إلى البلد الذي ولد فيه ، وإليه فاداك كالت ولادته في القطر المصري وتكون المصاريف لعابة عاصمه البلد التي يذهب إليها .

(٦) تدفع لشركة للعامل المصري مصاريف السفر إلى أي بلد يريد في القطر المصري فاداك كان من مواليد "ب" خارج القطر المصري وأراد السفر له فيمنح مصاريف السفر لعابة عاصمه ذلك البلد .

المطلب العاشر الأعياد الرسمية وعطلتها واحتساب الآخر عليها

يطلب العمال بمثل تسامح الشركة وتساعدهم في الاحتفال بالأعياد الرسمية بأن تقرر لهم عطلة هذه الأعياد من غير خصم أجرها ، فإذا كانت مصادفة لعميل تقضى إبراء العامل بالعمل فيعتبر عمله إصافياً ويحاسب عليه على أساس آخر العمل الإضافي .

وفي بيان الأعياد الرسمية (وقد تناولها المطلب مفصلة) .

المطلب الحادي عشر صندوق الادخار

يطالب العمال بأن تنشئ الشركة لهم (صندوق ادخار) « لترتيب الآتي —

(١) تقطع الشركة بصفة إجبارية من الآخر لشهري الكامل لكل عامل ١٠ ٠ تودع لحساب صندوق الادخار وتستثمر بمعرفة لشركة لحساب «صندوق» ، وتودع شركة للعامل في طبر هذا الاستغلال معلوماً موارياً للمبلغ الذي اقتطعته من أجره شهري

(٢) لا يجوز للعامل أن يسحب من صندوق الادخار أي مبلغ فيه موقوف مدة وجوده في العمل .

(٣) يحصل العامل على ما في صندوق الادخار عند انتهاء مدة عمله في الشركة دفعة واحدة .

(٤) في حالة وفاة العامل أثناء عمله يؤون المبلغ المودع لحسابه في صندوق الادخار إلى ورثته الشرعيين .

المطلب الثاني عشر — عدم المعاشات للعمال المدعجين

مدت شركة نظام اندماج فعال من أول يناير سنة ١٩٣٩ ، بعد أن كانوا يتبعون النظام وهي هذا الوضع قد اعترفت صمماً بالسبب الي قصاها العمال في خدمتها فمن الاندماج ، اذن تحسب هذه السنين السابقة للاندماج ضمن مدة معاشات العمال .

وعني هذا طالب العمال بأن يتحدد نظام الآتي أساساً لاحتساب معاشاتهم:

(١) كل عامل يمتحن في عمل مدة خمسة عشر يوما متصلة أو مفصلة يكون له الحق في الحصول على معاش بمعدل ٤ ر من آخر مرتب حصل عليه في الشهر على اعتبار لشهر ثلاثين يوما وثمانية ساعات في اليوم .

(٢) إذا اقتضى العامل أكثر من خمسة عشر عاما — وهو الحد الأدنى لاستحقاق المعاش — فتردد نسبة المصروف إلى الحد الأقصى للمعاش ، وهو مدة خمسة وعشرين عاما حيث يشمل له من ٣ سنة إلى الحد الأقصى في العمل (٣) إذا كان العامل يؤدي وظيفة تعاضد لشركة على مروطها وقت قيامه بأداء واستحقاق المعاش ، فلا ر من ثبوته على المروط الذي يؤدي وصيغته تقتضيه .

(٤) إذا أصيب م من مصفحة مسددة من جراء العمل وكان قد قضى في العمل مدة خمسة عشر سنة ، و يسمح معاش كائنا على أساس الحد الأقصى للمعاش (٢٥ سنة) . الحد الأقصى . يوطأ ح فإذا قضى في العمل مدة تقل عن خمسة عشر عاما ، و يسمح معاش على أساس الحد الأدنى (١٥ سنة) ودبت عدا لتعويض عن الف وهو له من المقرر بحكم القانون .

(٥) تمنح الزوجة معاشا على مصد ٢٠ من معاش زوجها .

(٦) يمنح كل من "ولاد م" من معاش بمعدل ١ ر من معاش والده ، على أن لا تتجاوز عدد الأولاد ثلاثة بترتيب ميلادهم . ويستحق الولد معاشه إلى سن ١٨ سنة وسب إلى سن الزواج ودوى تعاضد مدى الحياة .

(٧) تستحق الأرملة الموفى عنها زوجها معاش قدره ٥ من معاش الزوج وتقص هذا المعاش إلى أن تزوج أو تموت ، وإذا تزوجت لزوجته بسبب إصا ، زوجها أثناء العمل فأنها تستحق معاشا قدره ٥٠ ر من آخر أجر حصل عليه الزوج قبل الوفاة .

(٨) يستحق اليتامى بعد وفاة والده معاش قدره ٢ لكل ولد مما يحصل عليه الوالد من المعاش ، ولا يزيد العدد عن ثلاثة بحسب أولوية

الميلاد ، ويستحق الولد إلى سن ١٨ سنة والفتى إلى الزواج وذوو العاهات
مدى أحياء ، هذا يتموا سبب إصابة والده في العمل ، فتكون السنة
الذكورة لآخر حر حصل عليه والده قبل الوفاة

المطلب الثالث عشر - بطا الخجر على مرتبات العمل

بطا العمل بأن يعمل لشركة على مع توقيع الخجر لديها على مرتبات
العمل وذلك مهم كالتساب الخجر ، انهم بلا الخجر ادى بتوقع وفاة
لعملة شرعية .

المطلب الرابع عشر - معاقبة العمال

بطاات العمال بأن كل عام واحد يراه اهل لا تشكك خط في العمل .
أو انهم بالعميل في حق رئيسه ، أو بالاحياء مع انهاء العمل ، أو بالاحياء
على أحد رعايته ، واهل يعامل مقتضى الشريعة

(١) يخبري حقيق من شكك والمشكو معرفة جده داد معني حصيصه
بذلك ، ويرأس الملحة مدون بخبره لشركة ومعه رئيس قسم ومدون
للقاعة

(٢) المشاكي والمشكو حرية المدوع ولاستشهاد من تدعوا واحده سمع
فوائد أمام اللامحة

(٣) تدعى اللامحة دغسية لأصواب وبدون قرارها في محضر خاص

(٤) يكون قرار اللامحة نهائيا وقطعا .

المطلب الخامس عشر - الاستعانة عن العمال

طباات العمال بعدم حوار الاستعانة عن مهن لافي الحالات الآتية

(١) أن يكون قد صدر ضد العمال حكم ماس ، اشرف في اجرانهم
المحالة للأمن .

(٢) أن يكون نقص سبب عمل الشركة من ضد العمل ، وترتيب
عليه حظر للأمن وذلك بعد إدانة العمال من إحدى الجهات الرسمية

(٣) في الحالات الأخرى الأقل خطورة تعرض الاتهامات على الدفعة المنوّه عنها في المطلب الرابع عشر فادّا كلّ نقص لسبب ترى شركة أنّه لمصلحةّها ، ولم يكن العامل قد ارتكب عملاً مما يصحّ عليه في السنين السابّقين فإنّ الفصل يعتبر حالة إلى الاستبعاد تحول العامل الحق في الحصول على تعويض كاستحقاق من يجب إلى المدّش وه سكين مدّته شرط إخطار العامل برغبة لشركة في الاستغناء عنه من سن في حالته عمدة لا تعمل عن شهرين .

المطلب السادس عشر - استحقاق أولاد العامل بالشركة وتفصيلهم على غيرهم
 يكون لأولاد عامل شركة يوحودين داعمس أو المدين إلى المدّش حق الانحاق بالشركة عند حاجتها إلى عمال أو موظفين ، ويجب أن تكون لهم الأفضلية على غيرهم حسب سكتيات التي يتقدمون بها .

٥ ٥ ٥

وود دار حوار طويل بين لشركة ومحاها ، وتدخل مكتب العمل عبر مرة ملاحدي ، وطلت الشركة تعاون وزراع ، بضع سنين ، وفي صيف سنة ١٩٤٩ ، سافر وفد من ممثلي نقابات العمال إلى مارسس لمفاوضة الادارة العامة ، وحررت محاصر ونودت مكاتب ، وحرب الشركة كل وسيلة لتفني العمال عما عمدوا لهم سليد ، ولكن بعيد حدي .

و صصرت بعد لأي لأن توافق على ذلك المصالح ، ثم عادت وصصت انعاه ، فلم يجد العمال بدا من الاتحاد إلى جنة التوفيق بدور سعيد ، في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، بالمطالب الآتية

أولاً . اعتبار جميع العمال اشتعلين في شركة القناة لغاية اليوم (وهم المنوّه عنهم في البد الأول من تعريف العمال) متساوين في الحقوق والالتزامات ، حتى يحددوا بموجب الأصلي الصادر في سنة ١٩١٩ ، والمعدل في سنة ١٩٣١ ، دون الالتفات إلى أي قانون سواه .

ثانياً . الترام شركة لقناة بحاسة العمال المدين لم يعاملوا ، من قبل لتعمدها

حرمانهم ، بلا مسوع ، من مرايا قانون سنة ١٩١٩ — على أساس هذه المساواة .

ثالثاً . المساواة لتامة في المعاملة بين العمال المصريين وغير المصريين ، في الأجر والعلاوات والوظائف .

قرار لجنة التوفيق في ٢٧ مارس ١٩٤٨

وقد يلى النص الكامل للقرار الذى أصدرته لجنة التوفيق في هذا المراع والذى صار به لتتصدىق عليه من وزير الشؤون الاجتماعية ، ووضع الصيغة التنفيذية عليه ، بمثابة حكم نهائى واجب النفاذ .

« من حيث أن حصة وزير الشؤون قد أحال على هذه اللجنة المراع القائم بين عمال شركة فدة لسوس بورسعيد والامتدعية ولسويس وبين شركة العالمية بقدة لسويس وهذا المراع الذى في المذكرة المرفقة بقرار الاحالة والذى تلخص في أن الشركة وضعت نظاما للعمال في أوائل عام سنة ١٩٤٦ إلا أن الطرفين ، يتفقا على هذا النظام وسعرا في مفاوضات طويلة انتهت بـ أن تم اتفاق تمهيدى بين مندوبي العمال وبين شركة في أكتوبر سنة ١٩٤٦ وافق عليه بعض العمال مع بعض التحفظات كحضره ممكن له فلما عرضت الشركة الاتفاق دون إحاطة المحفظات رفضته نقابات العمال . » ولقد ارفع الأمر لوزارة شؤون الاجتماعية بتى حالته على هذه اللجنة .

« وحيث أنه عند فحص اللجنة لهذا المراع تمسب العمال تطبيق نظام سنة ١٩١٩ مادام أن الشركة سبق أن رفضت الاتفاق الحاصل بينهم وبينها في سنة ١٩٣٦ مع ما اشتمل عليه من المحفظات التى طرأت بها الجمعيات العمومية للعمال والتي هى صاحبة الحق في التعبير عن مشيئة وطليات العمال .

« وحيث أنه متى تبين أن الاتفاق الذى حصل بين العمال وبين الشركة في سنة ١٩٤٦ لا يصبح ملزما للطرفين إلا إذا أدخلت عليه التحفظات التى

سبق أن طالت بها الجمعيات العمومية للعاملين وهي صاحبة الشأن في تقرير
مصرعهم وسبق أن رفعت الشركة هذه التحفظات التي صدرت عنها مكرراً
ومنها لهذا النظام .

« وحيث أن العمال في جمعياتهم العمومية قد سجنوا موافقهم على نظام
سنة ١٩٤٦ قبل أن تعلن شركة هيوود عن نظامها في ذلك التحفظات
« وحيث أن مشاركتهم هو ما لا يكاد هناك قيمة بل لا يكون انتماء
لهم من الشركة أنه قد تم في سنة ١٩٤٦ م بين العمال إذ أن
الاعمال لم يتم على الوجه المتفق عليه بذلك يكون العمال في حال عدم
الاطمئنان بالنظام السابق وهو نظام سنة ١٩١٩ .

« وحيث أن اللجنة بحث التورق لموجودة بين نظامي سنة ١٩١٩ وسنة
١٩٤٦ ولم تجد من مدوب الشركة استعداداً لمباشرتها كما أصر العمال من
حاجهم على تمسكهم بتطبيق نظام سنة ١٩١٩ .

« وحيث أن المادة الثالثة من نظام سنة ١٩١٩ لم تستثن من تطبيقها
المؤقتين وعرفتهم صراحة بأنهم العمال الذين يشتغلون بمهنة وقتية والذين
يستند على استخدامهم مصلحة طارئة فإن هؤلاء العمال المؤقتين لا تنطبق شركة
عومهم غير التعهدات بسبب زيادة عن شروط خدمتهم بالآخر أما غيرهم فإن
ص المادة صريح في أن الشركة مفيدة خوفاً بالشروط الواردة في
نظام سنة ١٩١٩ .

« وحيث أنه يتبين من نص المادة المذكورة أن العمال الدائمين الذين
يؤدون عملهم بمهنة مستديمة شبه الخلق في التمتع بالحقوق الواردة في
هذا القانون

« وحيث أن الشركة لكي تعرف العمال الدائمين من حقوقهم الخاصة بهذا

القانون جئت إلى وضع غير مقبول ذلك لأنها رعت من أنها هي التي تدفق طمات

الاستخدام من هؤلاء العمال وهي التي تمتنعهم وتعيهم وتحدد أجرهم وتوقع

العقوبات عليهم و عما من أن هؤلاء العمال يؤدّون عملاً دائماً حتى مضى على أكثرهم يزيد من عشرين عاماً ثم يعطى حقهم وأصبح لا شك فيه في انتفاع بالحقوق الواردة في قانون سنة ١٩١٩ .

« وحيث أنه رُغم من كل ذلك فإن الشركة درجت على استخدام وسيط يظهر مظهر المفاوض لكن تنوع العمال في موضع العمل العبر دائمين وليس أدل على بطلان هذا الوضع من أنه لا توجد أية صلة بين العمال والمفاوض كعقد استخدام أو نحوه إلا في يتعلق بشروط المفاوض لأحورهم آخر كل شهر ومسئوليته عن حوادث إصابتهم بينما هذه الصلة موجودة بين العمال والشركة في أوضح صورة عند تعيين وتقدير الآخر وتوقيع العقوبة - بل ليس أدل على ذلك من أن هؤلاء المستعمرون هم العمال باقون في أعمالهم بالشركة ولا يتغيرون

« وحيث أن الشركة قد رأت عدم صلاحية هذا الوضع ونصحت بنظام المفاوضين تدريجياً ابتداء من سنة ١٩٣٩ حتى انتهى كلية في آخر سنة ١٩٤٩ .

« وحيث أنه يتبين من ذلك علاه أن عمال لقابات الثلاثة هم من العمال الدائمين الذين يحق لهم امتلاكه بمصلحتهم طبقاً لنظام سنة ١٩١٩ .

« وحيث أن نقابات العمال سجلت موافقتها على نظام سنة ١٩٤٦ قبل أن تعين الشركة شروطاً للجنسب متممة هـ فذلك يكون هذا النظام ليست له قيمة قانونية وغير مرم لأحد لصرف هذه الأسباب قررت اللجنة .

أولاً : مسألة المصلحة في كل الحقوق والامتيازات والمزايا الخ ..
بين المصريين وغيرهم حتى تسوى نوعاً من وحدة الخدمة .

ثانياً : اعتبار نظام سنة ١٩١٩ نظاماً قائماً ومصقلاً على جميع العمال .

بور سعيد في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ .

رئيس اللجنة

دؤاد سبرين

اعتناء

المادة ٢٢ من اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩

وبما كل بقرار لجنة التوفيق لتقديم أثره ارحمى ، بد تعبر لمساواة قائمة ومواعدة التطبيق منه تاريخ لتتحقق كل عامين خدمة شركة ، وهو الأمر الذى يرتب للعامل المصرى خفياً مالياً في خدمة الشركة نفس ، في مصلحة ملاين من اجسيات ، فقد انتهت فرصة المباحثات التى دارت بينها وبين وزارة التجارة ، وأسفر عن ذلك ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، وأقترنت في هذا الاتفاق مادة عجيبة ، فيها الأساذ بمدوح رياض ، محافة للشركة ، ودون أن يترقى بالعمل اذ ليس لم يكنوا احطوا في اتفاده مع لشركة . تلك هى المادة ٢٢ من اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، ونصها كالاتى :

« فيما يتعلق بقرار لجنة توفيق بور سعيد ، المتخذ بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ ، المصدق عليه من وزير لشئون الاجتماعية في أول مارس سنة ١٩٤٨ ، ولتسوية اخلاص "قوائم" الشركة وعملا بسبب هذا قرار سوية نهائية ، قد تم الاتفاق على ما يأتى :

(١) ينطبق هذا الأمر على العمال غير مقيدين « مبدعين » الذين كانوا في خدمة الشركة في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ ، دون سواهم .

(٢) سنوات الخدمة التى قصدها هؤلاء العمال في خدمة الشركة ، على صفة كانت ، قبل هذا التاريخ ، تدخلى في احتساب معاشاتهم « بقدر الذى تمت فيه مساواتهم بالعمال المقيدين من قبل .

(٣) يسمح لكل من العمال المذكورين ملعا مساوية للفرق بين كسبه . شهري القديم ، وكسبه . الشهري الذى نقرره ابتداء من ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ ، مضروبا في عدد سنوات خدمته ، المحسنة للمعاش لعايد تاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤٨ .

(٤) يسمح علاوة على ذلك ، لعمال كانوا من هؤلاء العمال في خدمة شركة ،

في أول يناير سنة ١٩٤٠ منها مساهمات لثلاث قسمهم الشهري الجديد عن كل
سنة خدمة مختصة بالمعاش نهاية تاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠

(٥) لن تتحمل الشركة نحو محامها أي التزام آخر ناتج عن هذا القرار .



وقد وقف « شارل رو » في اجتماع الجمعية العمومية التي عرص عليها
هذا لاتفاق في باريس وأُحرق الحور للسيد ممدوح رياض ، وأعلن
في اجتماع المساهمين أن شركة استطاعت بهذه امددة أن تغت من دفع بتبعة
ملايين من الجنيهات للعمال .

ولجأت اسقامات إلى الفصاء طلبة إطراح تلك امددة لغير دستور . . كما
سنبين في الفصل التالي .



الفصل الرابع

القضايا

التي دفعها العمال

أثارت نقابات عمال شركة عديدا من المدرجات لدى هيئات التحكيم تارة ، ولدى القضاء العادي تارة أخرى وقد فُصل في بعضها ، ولم يتمس في البعض الآخر ، ونحن نوجزها في ،

أولاً - الرابع رقم ٣ لسنة ١٩٥١ - تحكيم نقابرة ، وقد صدرت قرارات هيئة التحكيم فيه في ٥ مارس سنة ١٩٥٣ .

وفي هذا النزاع طلب العمال ما يأتي :

١ - توحيد نظام ساعات عمل ، ووضع حدود ثابتة لتجديد هذا السلام في جميع أقسام لشركة المحسنة مع تعيين نسبة ٢٥٪ على جميع العمال
٢ - تطبيق كادر الوصفين على الأشخاص الذين يقومون بمدة أعمال علفية أو إدارة ، وهم في هيئة العمال

٣ - إعادة بقية مهام الذين أخرجهم لشركة بسبب انقراض في أول سنة ١٩٤٧ .

٤ - إحداث العمال التي وقعت لها لشركة إدارية بسبب الحرب

٥ - رد المبالغ التي استقطعتها لشركة إداريا بمعدل ١١٪ من مبالغ العمال لمدة ٤٣ شهرا أثناء قيام الحرب الأخيرة .

٦ - إعادة لظرفي حدود الأجر بصفة عامة ، وعدم تحقيق استوائه المقررة تفيدا لقرار لجنة لتوفيق بتصدر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨

٧ — العلاوات الدورية وموعدها وقيمتها .

٨ — حدود المعاشات ومراجعة نظام ١٩١٩ عايتاسب والحالة الخاصة

٩ — استمرار الشركة في معاملة عمالها على أساس النظام الذي وضعته في سنة ١٩٤٦ بالرغم من أن حده توفيق قررت في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ بطلانه واعتباره كأن لم يكن .

١٠ — اعتبار العمال بالشرياء بعد قضاء عشر سنوات خدمة .

١١ — احتساب بدل سكن العمال نسبة بالموظفين بالشركة .

١٢ — تصحيح قواعد عمليات حساب الأثر ارحمى لى قدرتها الشركة على أساس مخالف للاتفاقية .

وفي ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ ، قررت هيئة لتحكيم ، برئاسة الأستاذ يحيى مسعود :

١ — عدم قبول المطالب المقدم من هادى عمال شركة الخاص باعادة النظر في حدود الأجور ، لعدم تحقيقه المساواة بمرور سبعة اقرار مدة التوفيق الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ .

٢ — بالنسبة للمطالب الخاص بتوحيد نظام ساعات العمل ووضع جداول ثابتة بتحدد هذا النظام في جميع أقسام الشركة المتبعة مع تعميم نسبة الـ ٢٥ / على جميع العمال تطبيق نظام العمل باعتباره مدة ثمانى ساعات يوميا عمل فعلى جميع العمال مع تعميم منح مكافأة لـ ٢٥ ، لكل عامل

٣ — بالنسبة للمطالب الخاص العلاوة الدورية وموعدها وقيمتها تحديد العلاوة الى تمنح بالأقدمية على أساس جعله واجب بقضه حتمية للعمال الذين يستحقونها وذلك كل أربع سنوات ونسبة ٩ / من الأجر الأساسي الذى يتقاضاه به من طبة النظام المعمول به تنقيدا لقرار لجنة التوفيق لصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ على أن يكون احتساب بدء مدة الأربع سنوات من تاريخ حصول كل عام على آخر علاوة استحققت له بعد

تاريخ صدور القرار المذكور ومن تاريخ صدوره ، لسنة لم تم تمنح له علاوة
هذا ذلك التاريخ .

٤ - رفض باقي المطالب الأخرى المقدمة من النقابات

٥ - الراجح الشركة بمصروفات انتقال ممثلي النقابات الذين حصرها
أمام الهيئة ومن تاريخ نشر القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق
والتحكيم في منازعات العمل بالجريدة الرسمية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢
وقدوت الهيئة هذه المصروفات بواقع أجرة سكة حديد بالدرجة الثانية
دهانا وإمانا بن نور سعيد والاستايعيلية وسوس وسين لقاهرة لكل من
هؤلاء المتقولين في المراتب حصرها فيها أمام الهيئة - وإمام الشركة
أيضا بمصريف إقامة لكل منهم بواقع حنيه في كل مرة .

مبدأ المساواة المنصطة

وقاره مارس ١٩٥٣

ولكي يصح الأمر في نصاه ، يحمل ما أن منه إلى أن المطالب التي
رفضتها الهيئة ماراات قائمة لأر الرقص لم يكن اعتراضا على المطالب ، بل
لأمور أخرى كالتقوى بالنسبة للأحد عشر في المسألة التي اقتطعتها شركة
إن انفصل في هذا من اختصاص القضاء العددي ، وليس من اختصاص
هيئات التحكيم .

أما المطلوب سادس الخاص بالمساواة المظنقة فقد احاطته الهيئة وكده
وهذا ما جاء في أسباب قرارها بالخرى الواحد

« وحيث أنه بالنسبة للدفع بعدم الاحتصاص الذي سبق أن اثارته
الشركة أمام لجنة التوفيق ، أنه أصبح الآن غير ذي موضوع بعد صدور
قانون التوفيق والتحكيم الرقيم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الذي لم يرد فيه نقيذ الوارد
في لقانون الرقيم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ في الفقرة ب عن المادة الأولى منه والتي
كانت تنص على أنه يسرى ذلك القانون على الممارعات المتعلقة بتطبيق وتفسير

قانون ولائحه أو حكم قصارى - وقد ورد في المادة ١٦ من القانون الجديد أن هيئة تحكيم تطبق القوانين والمواضع المعمول بها.

« وحيث أن العلاقة بين شركة نخبه نقابة سوس وبين عمالها يطعمها ثلاثة عوامل هي أولاً - عدم وضع شركة العمال في سنة ١٩١٩ وقد أدخل هذا النظام تحصيلات على عقد العمل الذي كان يربط الشركة في ذلك الوقت بعمالها وحدد طريقة حساب أجور هؤلاء العمال كما حدد طريقة احتساب ساعات العمل لهم - وهذه النظام يتضمن منحهم هملاً لأجور عمال الشركة ولائحه احتساب ساعات العمل ومقتضى اللائحتين يمكن أحدهما الأخرى وقد جرى تعريف على أن يطبق على هذا النظام الجديد نظام سنة ١٩١٩.

« ثانياً - قرار لجنة التوفيق الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ في برار يدي كان قائم على عدم وجود شركة نخبه نقابة سوس وكانوا استلمون من عدم قبول شركة نخبه نقابة سوس ١٩١٩ عليه وقد استقال أثناء عصر الرابع أسس شركة كات ودفرت في عام ١٩٣٤ هذه هذه نظاماً نسبة للتعويضات الجديدة وأما الشكك كانا أحدهما في عام ١٩٣٨ سنة ٥ كادر العمل المدعجين وهو كادر نخبه نقابة سوس كان لا يتضمن نفس الامتيازات التي وردت في سنة ١٩١٩ وأنها أدخلت في عام ١٩٤٦ تحصيلات على هذا الكادر ولكن هذه لم تكن نفس هذه الكادر وبشأن من اختلاف وجهة نظر الصديق الرابع الذي صدر فيه قرار لجنة التوفيق في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ أدى أكرم لشركة تطبق نظام عام ١٩١٩ على جميع عمالها وقرر المساواة بالمطبعة بين انصريين وغيرهم من سوسى عمل ومدة الخدمة

وثالثاً - القانون رقم ١٣ سنة ١٩٤٩ الخاص بموافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة العمالية لنقابة سوس والذي تضمن الأحكام التي تنطبق على مستخدمي عموم الشركة في مصر بما فيهم العمال وعلى اختيارهم وقد نص في المادة الأولى من هذا القانون أنه من المسموح أن شركة لا تقيم أي تمييز بين مستخدميها بسبب الجنس من حيث المراتب وشروط الترقية ما عدا بعض الامتيازات التي أوردتها هذه المادة على سبيل الحصر

« وحيث أن ، بالنسبة للعمل الأول من جهات العمل دفعت من لجنة التوفيق كما قررت تطبيق نظام ١٩١٩ على جميع أعمال لم يكن تقصده إلا لللائحة الأولى الخاصة تنظيم خدمة عمل الشركة ، أنه : تعرض عليها باللائحة الثانية الخاصة باحتساب ساعات العمل و : ليس من حق شركة وضع هذه اللائحة الثانية التي تهدم نظام الذي اعتمدته لجنة التوفيق وهذا لأدعاء مردود من نظام ١٩١٩ يشمل اللائحتين مجتمعين وهذا ما سارت عليه الشركة منذ بداية عمل نظام ١٩١٩ وأدعى المفهوم أن قرار هيئة التحكيم شمس هانين للائحتين المتين يكونان مع النظام الذي كان معمولاً في شركة

وحيث أن شركة استندت في آخر الأمر إلى المادة ٢٢ من الاتفاقية الصادر بها القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٢٩ التي سبوت بها ثانيا كل بواع نشأ بين الشركة وبين عمالها سبب هذا القرار تنوعاً أو لا عن لائحة هذا بواع من جديد .

« وحيث أن مبدأ المساواة بين المصري والأجنبي الذي يعتد به من

لا يستند على قرار لجنة لتوفيق الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ فقط بل هو حق مقرر يجب احترامه نصاً وروحاً طبق بقواعد العدالة وللمصالحات اتفاقات عمل الدولية واحتراماً لشعور سلاطين نشاط المؤسسة الرئيسية ولا يجوز عائق ما من اعتبارات اقتصادية أو ثقافات أو غيرها من تطبيق هذا المبدأ تطبيقاً عاماً بدون قيد أو شرط

« وحيث أن بواع الخاص بهذا المطالب يدور حول مبدأ المساواة

انقرر تطبيقاً لقرارات لجنة لتوفيق الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ - ذلك المبدأ الواجب تنفيذه دفعة وحرم - فإن على هيئة التحكيم الإدارية المختصة التحقيق مع شركة في تنفيذ هذا قرار دفعة لتأكيد من أنها طبقت هذه المساواة تطبيقاً صحيحاً .

« وحيث أن الهيئة المختصة هي مراجعة الشركات بوزارة لتجارة طبقا

للإلزامية وندىون الرقم ١٣ لسنة ١٩٢٩ وهي التي يجب عليها أن تقوم

بمراجعة تنفيذ شركة لمسألة المسودة تنفيذ كاملا وأن تحقق في كل محال له » .

« وحيث أنه وقد نبين أن هذا مطلب خاص بتنفيذ قرار سابق وحب

التنفيذ من إدارة الأمر حال المصلحة ترى عدم قبوله .

ثانيا : — طلب الشركة تفسير القرار المتقدم :

وقد حاولت الشركة ، بحالها بقانون ، أن تتحصل من تنفيذ القرارات

الصادرة في ٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، فدخلت إلى هيئة لتحكيم في الرابع رقم

١٦٣ سنة ١٩٥٣ طالبة تفسير القرار المتقدم ، ووضع في من عديها بنفسه

أراد من الهيئة أن تقرها عليه ، ولكن هيئة لتحكيم فصلت برفض طلبات

الشركة .

ثالثا : — تنفيذ قراره مارس سنة ١٩٥٣ :

وعني لرفع من أن هيئة لتحكيم قد سبت الهيئة المختصة في وزارة

مسألة وصدغة إلى ضرورة من شركة على تنفيذ قرارات لجنة التوفيق

بور سعيد في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ بتحقيق المساواة التامة بين عمال الشركة

فإن الهيئة المختصة قد تدخلت و« بفصل شديد حتى كتبت هذه السطور وكانت

تشكل جديا ونقوم بتحقيق و« كما « حرب تحقيقا « على أن مساواة غير

قائمة وأن مدة لشركة ما زالت مشغولة ، لأموال المستحقة للعامل عن الماضي

قد يستحق لكل عامل الفرق في الآخر وفي سنو المرء بين وبين لأحبي

المساوي « في العمل ومدة الخدمة من سجن المصري بعدم شركة ،

واحتساب السلع مستحقة للعامل في مه شركة صفة إجمالية بين أنها

لأنقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات .

ولم توجد نقود لعمال مدائن من أن يدفعوا لـ اقتضاء العدة ورفعت دعاوى
مستوفاة الآن أمام محكمة مصر الاتحادية لوظيفة طائلة أراد لشركة تلك
لما ع حتى إذا صدر حكم قضائي فيه . اكتسب الحكم حجية شيء المحكوم
فيه أمكن لتفصيل على جميع هوال الشركة

ولكن نقطة الضعف التي يستطيع أن يندفع بها شركة في هذه القضايا
هي لادعاء أن بقايات لا صفة له . لا تملك أن تحصل مبالغ يقضى بها
للعمال ولكن بوضع الأمور في وجه صحيح يجب على كل عامل أن يرفع
دعوى حاسبه . وتمامه بدانها تدبر . وفي جميع مالدو . فحق في أن
تصل من " حره " غيره طبقا للمبدأ الذي نشره في ١٥ مارس سنة
١٩٥٣ . هي دعاوى مستوفاة . يمكن حجبها . لئلا يمكن
إرجوع فيه وقتها هي بصفة مهمية أو حصة

والقضايا من ناحية وقد ثبت و حكم . و حجب . لئلا يمكن إرجوع
في تقرير الحقوق المالية للعمال ، ما عني صاحب حق الأثر يعني نفسه في
التفصيل و اقتضاء المتجمد له .

وهذه بعض أمثلة على : ١ - اقتضاء مهم لشركة ١١ في أدائه
في سنة ١٩٥٣ من واحد ح . . و دراصل هذا الأمر على هيئة أحكام
ورأى أن اقتضاء من أجله . و فحق لكل عامل قسط من هذا الأمر
أن يقابل " مستحقة " لادعاءه في سنة . لأخرى التي يكون مستحقة .

رابعاً = طلب إخراج ائتمانه ٢٢ من تدفق ٧ مارس سنة ١٩٤٩

طلب القضاة ، بمجرد بيع تدفق ٧ من سنة ١٩٤٩ إلى محكمة مصر
لأدائية الوضعية ، تخليه . طاح ائتمانه ٢٢ من تدفق ٧ مارس سنة ١٩٤٩
المشار إليه .

وناشر عنه اقتضاه في مراحله . لأبلى رميل . لأ - مصطفى مرمي
محامي ، ومن بين ما جاء مذكورة لتقاضي ما يأتي

« إن العامل المقيّد هو الذي يؤدي عملاً عارضاً يعصبه ، يردى
مارصة ومن ثم ولا محل لاضوائه في بدء شركة لأنه عنصر تمس الحاجة
إليه ابتداءً وفي مناسبات غير منتظمة تنقطع بعدها علاقته بالشركة »
« والعامل المقيّد هو على عكس من ذلك ، يؤدي عملاً مستمراً متّصلاً
معه ، أن يهيئ في السجلات ، وأن يرد الشركة فلهذا التزامات هي التي جاءت
في نظام سنة ١٩١٩ .

« وقد توفر لدى عامل هذا شرط الموضوعي من ناحية نوع العمل
الذي يؤديه للشركة تمس بحراة تعيينه طبقاً لشرائط الخدمة والنظام
« والعامل المقيّد له عكس لظاء صادر في سنة ١٩١٩ حقوق واسعة ،
وله فصلان عن آخره مرايا ماله ، كإقامة للسكن ومقاييس الأعمار ، التعليم
وعقوبات بأحر كامن وعصبي في منح الشركة ، وصحة عضلات ، مدة
لثامه عشر ورعاية صحية ، وأخيراً من معانات للتقاعد .
« نظراً لأن الميعاد الذي حدد من هو عامل المقيّد ، والمعه مقيّد ،
معيّار موضوعي ، يقوم على نوع العمل ، فقد كان من الطبيعي أن يعتبر
« ملا مقيداً . كل من يقوم بعمل دائم في شركة ، بعض لظن عن شخصه
أو حسنه أو خلسته ، ولكن شركة تحجب من هذا الميعاد ، عند رتب
أن بعد سنين المصريين فتحدث على حرمانهم من حقوقهم « تصاع نظام
المصريين مدعية أن العمال المصريين ، إلى أن أجراء للمقاول لاهلها ، وذلك إلى
فهم غير مقيدين ، ولا مستحقين مابكهم نظام سنة ١٩١٩ من مراياهم
ولو كانوا يقومون بعمل دائم في شركة .

« وشركة إذ فعلت ذلك فصحت عن أسلوب عادة في الخطورة ،
في معاملة عمالها ، وقد كانوا أحاط بهم آدميون ترعى آدهيتهم ونسهر
عيناها فتقف إلى حوارهم في مرض وعيهم في شجوحه وتخلف أعماه
الأسرة ، وإذا كانوا مصريين ولا غير ، أساءه بأسسة هم عن مقاوله تساق
فيها « الأسر » ولا عليهم أن تحجب من التزاماتها قبل هذه الاختلاف التي
لا يعيهم من أمرها إلا ناحية عددته دون ناحية الأساسية »

وبعد أن شرح المدكرة مأسسة هـ عن قرار لجنة سوفييت في نور سعيد
وأثره ، فإن الأستاذ مصطفى دعى

« وعز على شركة أن يربح على مقتضى مافهمه ، وأن يرد للعمال
حقوقهم عن لاصي فأحدث نطق في هذه الحقوق تارة ، وتساوم عليها
تارة أخرى ، وكانت تشعر في كل هذه المحاولات بصعف موقفها ، إذ هي
تكابر في أمور لا يمكن لوضع احدها أو الشدة ، حتى حدث أن
دخلت لشركة مع الحكومة في مفاوضات أنارها تطبيق قانون الشركات
عليها ، وانتهت هذه المفاوضات إلى اتفاق بين الاثنين على ما كان ماش بينهما
من خلاف ، فالشركة تعرض على الحكومة أن تضمن هذا الاتفاق ، فوافقت
يحد من آثار سريان قرار ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ على لاصي ، فملت الحكومة
هذا العرض ... الخ » .

« وبعمل هذا نص . مؤداه تعيين عدد ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٨
وهو يحد من الآثار المترتبة على سريان هذا القرار على إحدى من جهة ، لأنه
يحرم العمال من حقوقهم في أن يستردوا من شركة كامل مرقى بين الأجرة
لأن كانت تعطى لهم لأجرة في كانوا يستحقون و سوب شركة في المعاملة
بهم وبين لأجانب ولا يعطيهم مقرر هذا الحزم ، فلا يعوض حريتها هو
المقصود من غيره في الفقرة الثالثة ، وهو من جهة ثانية يحرم العمال من حقوقهم
في حصة الأرباح ، ولا يعوضهم سب لا يعوض حريتها نص ، هو المصووص
عليه في عقدة اربعة ، وهو . . . بقرار هذا التعويض لا يقرره بكل من
يستحقه من عمال ، ويترك لقراره لمن كان منهم في خدمة شركة في أول
سبتمبر سنة ١٩٤٤ دون سوغ من التحقيق خدمة شركة بعد هذا التاريخ

« وطب الشريعة أن أراد هذا نص في الاتفاق يرمي به بين الحكومة
يؤثر في حقوق العمال أو سال من هذه الحقوق ، وعلى هذا النص وقفت
الشركة أمام عمالها معصية هذا النص فمستكة به قصد إبطال قرار لجنة
التوفيق وإهدار حقوق العمال المترتبة عليه ولا كسفاء في خصوص هذه
الحقوق عما تقرره منها في النص المذكور » .

وذكر ريب في دفاعه أن قرارات مجلس التوفيق تعد أحكاماً ثم قال :
 « فإذ كانت هذه القرارات أحكاماً وحب إذن أن تكون لها الخاصية
 لأولى من خصائص الأحكام وهي أنها تقرر الحق ولا تنشد ، ومن المسلم
 به أن الأحكام كلها هي عند حكم الأفلاس أو يقع للفرقة بين البروجين
 تكشف عن الحق ولا تحلوه من العدم .

« وقد تقرر أن حق العمل يجب أن يستند إلى إرادة إلهية ولا يشرط
 في أن يثبت في أثر نص المادة ٢٢ من الاتفاقية في هذا الحق وهل يستطيع
 أن يقصره على الحدود أو ردة هذه المادة ؟

« ولعل ما يلاحظ على هذه المادة ٢٢ حكم واقع ببقاء على صيغته
 وتسلب حقوقاً ثم اكتسب في الماضي في بيعة قرار لجنة التوفيق المثلث من
 حق العمال بطلب في معاملة تتقدم سنة ١٩١٩ . المادة ٢٢ من قانون
 الم. ك.و. ت. م. د. الذي كشف أن قرار لجنة التوفيق يتعدى أعمال من
 أحرر العمل الذي قاموا به في إرادة إلهية ساجدة من غير مراع قبل
 مالك المشرع أن يفعل ذلك ؟

واحتجت المذكورة بنسب المادة ٢٧ من الدستور على كما احتجنا
 رأي رجال الدين والاجماع بدوروا أن حق المشرع في إهدار الحقوق
 المكتسبة في نفاذ المشرع الجديد مشروط بأن يكون مستهدفاً في ذلك تحقيق
 مصلحة عمال الجماعة بسبب في إقرار مصلحة الأوراد ذوي الحقوق المكتسبة
 وبعد إيراد مقننات مما قال به نقباء في مصر وفي فرنسا جاء في المذكورة

« ما هي المصلحة العليا وما هو الهدف لأسمى الذي حرص المشرع على
 تحقيقه وهي أن تكون مصلحة عمال المكتسبة وحسن المادة ٢٢ من
 الاتفاقية تهيئ حقوقاً ثم اكتسبها في الماضي ؟ مهما تكلمنا حسن الظن
 بالمشرع ، فإنه لا يستطيع عبثاً على أثر هذه المصلحة العليا أو لهدف
 لأسمى وإلا مناسبه وضع الاتفاقية ولا يهدف لهدف قصدي تحقيقه من المادة
 ٢٢ ولا الدور الذي يجب أن تصنع به الحكومة ، إزاء شركات الامتياز

السلطة الحكيمة وليس في تشريع وحب على المحكوم طاعتها وليس ذلك لأن برادتها أعلى من إرادة المحكوم أو لأنها تتمتع بسلطان مرعوم من لأن هذه الإرادة تنفق في حقها في عايتها مع القانون

ومع كل هذه الأساليب الخفية وغيرها ، رأيت محكمة القاهرة لا تتدأه الوطني في حكمها الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٣ في القضية رقم ٩٢٦ سنة ١٩٥١ كل مصر رأيا مبهمة من عمال ، من على عكس يفتي معهم في نظر كما يستند من أساس حكم وهي ما حدث أن مطوق الحكم جاءت لأسباب دواعي عدم اختصاص المحكمة بشر دعوى لإعدام ولايتها ، ثم فالتة محكمة أول درجة ، صمد أساس حكم

« وحيث أن بقية المادة من المادة ١٠٠ من قانون في شأن تشريع موضوع نزاع قانون في حقيقة ، فإن هذه المادة من قانون لا تحلله ، وحقوق المكتسبة ، من جهة ومن جهة أخرى فهو من نص أيضا لأنه « يطوى على إقرار في استعمال منه تشريعية ، نظر ، لا تحلله ، مما أدى الدستور الغالب أي يقوم على فكرة الفصل من لا تحلله ومن هذا احترام الحقوق المكتسبة وعدم محاربة تشريع لتعرض تخصص الذي رسم له » وحيث أنه ينبغي إذا بحث في هذا كل من سلطة هذه السلطة في دستورية القوانين

« وحيث أن آراء لفق وأحكام مما قد قدمت في سلطه تفصا ، في دستوريه القوانين يرى فريق من غف ، أن المحاكم المصرية ليس لها حق رقابة دستورية القوانين وسيسدون في ذلك إلى الأساس التي أحدث بها المحاكم الفرنسية ومن تسع رأيا من الفقهاء الفرنسيين وهو عدم جواز بحث دستورية القوانين موضوعا ووقوف عند مراعاة لأركان شكلية ، حتى لا يكون هذا تعرف من قيد القوانين لعدم من السلطة التشريعية وحتى لا يقع حلال في مبدأ فصل السلطات ، إلى أن صمدى لبحث دستوريه القوانين الصادرة من السلطة التشريعية إصدار هذا المبدأ عن طريق دحل السلطة

القضائية في عمل السلطة التشريعية ثم يعطى عملها ويرى فريق آخر حوار
رفاهة السلطة القضائية على القوانين لأن هذه الرقابة تقوم على أساس مبدأ
الشرعية وأن هذه الرقابة من طبيعة عمل القاضي ذلك أن الرقابة على تصرفات
الحكام هي من أهم بقواعد الأساسية في أية حكومة قانونية ، ذلك في كل
حكومة عادية ، لا بد من خضوع احكام حيزه لمبدأ شرعية في تصرفاتهم ،
سواء كانت قوانين أو لوائح ، أم قرارات ، أم إجراءات فردية ، ومن ثم
ولا يستقيم لقول أن القانون يعد إلى عيوب الدستور للسلطة التشريعية لا وقيمت
عليها سوى صميم أعصاب هذه السلطة ، مسئوليتهم الأدبية أمام الأمة ، كما أن
حيزه القاضي هي تطبيق القانون ، أخذ الحق بمحوى المبادئ المطروحة عليه ،
وهو ملزم بتطبيق قوانين البلاد بهذه كما أنه أيضا ملزم باحترام الدستور
الذي هو القانون الأساسي للدولة ومن المسم به أنه إذا تعارضت لأحد مع
قانون وحب ترجيح الأخير لأنه أعلى ، وهذه المثابة يعتبر أقوى من التامع ،
وكذلك إذا تعارض قانون عادي مع دستور وحب إعلاء كلمة الأخير ،
لاستدارة القانون الأعلى ودنث بالامع عن تطبيق قانون عادي لدى هو
أدى ، وهذا أثر الدفع بعدم دستورية قانون رقم ٣٧ الصادر في ١٩ من سبتمبر
سنة ١٩٢٣ بتعديل المادة ١٥١ بقوانين الخاص بالعودة من نشر أخباراً
ثورية يعد فيها تعبير عظم الأساسية ، مرة أمام محكمة الخبايا التي حكمت
بالعقوبة عام ١٩٢٤ وأمام محكمة دمشق التي رفضت ضمنياً وطرح الأمر
بعد ذلك على إحدى المحاكم الحربية مثل عدم دستورية قانون الانتخاب
الذي عدل عليه لجنة البرلمان سنة ١٩٢٥ مدسة إضراب عمدة ورفض
استلامهم لدفاتر الانتخاب ، وفي ٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ أصدرت محكمة
تخص حكماً بصحة قانون رقم ٢٢ سنة ١٩٢٩ الذي صدر أثناء إبقاء
الحياة البنية ذلك لا يقى اندلجس ، الأمر المكي رقم ٤٦ في ١٩ من
يوليو سنة ١٩٢٨ ، وقد أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية في ١ من يونيو سنة
١٩٤١ حكماً أحدث فيه ، بفسخ عدم دستورية القانون ، هذا صريحاً استندت
فيه إلى ما قرره رجار لعم ، وما ذهبوا إليه من جحجج بقاء محكمة لاسنشاؤ

باطل ، وإنما يختلف تشريع الغير دستوري ، عن القرار الإداري الباطل ،
فإذا رفعت دعوى الإلغاء بتبرير مدعى إلغاء القضاء الإداري ، فإنه في قرار
الإداري باطل سواء كان قراراً مبرراً أو سطوياً ، تكون محكمة نقضاء
الإداري مختصة ونقصي بالأساس ، أما في التشريع غير الدستوري ، فالمحكمة
غير المختصة ولا توجد هيئة أخرى تختص بذلك ، ولا يمكن أن يوجد هذه
الهيئة إلا إذا وجد نص في الدستور ينشئ محكمة عليا تكون مختصة بالنظر
في دستورية القوانين ، وأما إذا كان لظمن طريق غير مباشر في صورة الدفع
باعتصال ، فهو يتحلل وفقاً للقضاء على دستورية تشريع ، ذلك أن الخصم
إذا استند إلى تشريع يطلب تطبيقه ودفع حصصه ، باعتصال هذا التشريع لأنه
غير دستوري ، فالمحكمة وإن كانت لا تملك أن تحكم بطلان تشريع بحسب
عليها إذا ثبت من عدم دستوريته أن تستبعد تطبيقه ، وذلك سبب
أولاه من الأمور المقررة أن أثر المحكمة في نصيقتها للتشريعات متصور
في الدولة ، تطبيق التشريعات الأعلى ، عند تعارضه مع شرع أدنى منه ،
ولسبب الثاني أن مبدأ فصل السلطات ومرددها جميعاً إلى الدستور ، يقتضي
أنه لا يجوز أن تعتدي سلطة على أخرى ، وهذا وصف سلطة تشريعية
تشريعاً غير دستوري لا تستمع أن تغير سيادة القضاء على نصيقتها دون
الدستور ، ولا كان في هذا الغرض على السلطة القضائية من سلطة التشريعية
وكلها مستتفة عن الأخرى وكتهم حصصة للدستور ، ومن ثم فإنه
مبطل من دستور مصر لا يشتمل على نص ينشئ محكمة عليا للنظر في

دستورية القوانين وهو في الواقع لا يشتمل على نص يحرم النظر في

هذه الدسورية فلا يجوز لأية محكمة مصر أن تقتضي في دعوى أصبية بطلان

تشريع غير دستوري ، ولأنه يجب على كل محكمة أن تمتنع عن تطبيق

تشريع يدي يتعارض مع الدستور ، إذا دفع أمامها بعدم دستوريته ، لأن

الدستور هو الأولي للتطبيق ، ويكون قضاء المحكمة باستبعاد تشريع غير

الدستوري ذات حجية نسبية فلا يمتنع أن لا في القضية بالذات التي استند عليها هذا التشريع إنما في قضية أخرى نظراً لما يحكمه نص أو المحاكم الأولى ذاتها ولا تتجتم لتفيد هذا حصراً وبحور المحاكم أن تأخذ بعكسه فتتقوى بأن التشريع لا يتعارض مع الدستور وهذا نظر الذي خصمه تحت الدكتور سبوي في خصوص أن المحاكم لا تتمتع بالفصل في دعوى أصلية « هذا تشريع غير دستوري » وهذا حيث لا امتناع عن تصحيح هذا تشريع على طريق الدفع بأعقاب عدم دستوريته إذا استند الخصم في دعوى مقبلة من الغير إلى تشريع غير دستوري بطلب تطبقه الدعوى فتعين على المحكمة استعداد بتشريع غير دستوري « ثبت على أن الدستور أولى بالنسبة » هذا نظر هو ما استقر عليه قضاء مجلس الدولة مد أن صدر الحكم الأول في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ .

وحيث أن براع ادعى أنما هو دعوى أصلية الأصل من جهة هو طراح تشريع غير دستوري واعتباره كأن لم يكن ولقضاء باستبعاد ذلك التشريع وبركة حابا واعتباره كأن لم يكن . أما هو عاؤه ومن ثم فانه على هذه القواعد المقدمة لا تختص المحكمة بصرفة الفصل فيه وذلك لأن دعوى في تشريع ادعى رفعه بالطريق المباشر وليس في صورة دفع بالطلال في المادة ١٠٢ من الخصم استند في ذلك على تشريع .

« وحيث أنه دون نظري إلى بحث دستوريه التشريع هو صدر عن أرفع من هذا التشريع قد صدر في الشكل القانوني الصحيح وشر في جريدة رسمية بعد أن قرره البرلمان وصدق عليه حيث يرد ذلك وأصدره » وحيث أنه مع ذلك فلا حدوني من التصدي لهذا تحت هذا دستور الأمر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بإعلان سقوط دستور سنة ١٩٣٠ « حيث أن الشرائع المعمول بها الآن ومن بينها قانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ أصبحت

تستند في شرعيتها إلى إقرار سلطنة لتعديدها وهي سلطة التي تستجمع بين
بدها سلطة التشريع وقد أمّرت سلطة قديمة وهي الحكومة في الدعوى
الحالية التشريع المطعون فيه .

وحيث أنه تريد على ما تقدم تنوع الحكم بعدم اختصاص المحاكم بدفع
الدعوى الحالية لانهاء ولا نه في النص في دعوى أصلية بالغاء تشريع
غير دستوري ، ومن ثم فلا حدود في حيث دعوى الصلح في تقوم على
الدعوى الأصلية .

٢٢٠ صندوق المعاشات

ومن أهم وأخصر اسماوى في رفعها لطلبات بالنسبة لشركة هي
الدعوى رقم ٣٦٠٦ سنة ١٩٥٣ تجارى كللى مصر خاصة بطلب نقل
صندوق معاشات عمال الشركة وموحيها من دارس إلى القاهرة وتقديم
حساب عنه وبعض خبره حسابيين وحراسه قصديين وهذه الدعوى
رفعت من مكتبنا وطلبت تحلة التحصيل لتجارى بمحكمة القاهرة الابتدائية
في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وأثناء نظرها دفعت الشركة بعدم اختصاص
القضاء التجارى ، وكان دفعها وهي من حيث لم يكون وقد قصت بعيشه
اصم الدفع للمرضوع ، وتدخل نظرها أمام التحصيل لجلسة ١ أكتوبر
سنة ١٩٥٤ ، وقد طلب الحكم بها على الشركة في مواجعة وارات الشؤون
الاجتماعية ولتجارة ولصناعة والمالية وعرضاً لخطورة هذه القضية ، يورد
فيما يلي نص صحيفة افتتاح الدعوى :

« ١ » ورد في عقد تأسيس شركة فة السويس بصادره القرم
الصادر من والى مصر محمد سعيد في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ بظام توزيع
حصص الشركة في صافي الارباد على الشركاء في المادة ٦٣ من بظام

الشركة لأسمي ، وهذه المادة خدست المدققين في صدق إيرادات الشركة في خمسة بنود :

السد الأول : الحكومة المصرية بمسدة ١٥

السد الثاني - المؤسسون الذين تعيهم الحكومة المصرية بمسدة ١٠
وهو الذين يكونون قد أدوا خدمات في شرف حصلتهم في نظر الدولة
لمصرية أهلاً لهذه الميزة .

السد الثالث : أعضاء مجلس إدارته بمسدة ٣

السد الرابع : المستقدمين بمسدة ٢ - خصم من صدق إيرادات شركة
لتكوين مال يصرف في المعاشات والاعانات والتعويضات والمكافآت .

السد الخامس - المساهمون في الشركة ويسألون ١٧ ، من صدق
الإيرادات .

و حيث أن بعض المستحقين من صدق إيرادات هذا النسب قد ورد في
المادة ٢٣ المشار إليها جعلهم جميعاً شركاء ، ثم يحول كل طائفة منهم الحق
في محاسبة الشركة ، ولا يعتبر ميراثها صحيحاً إلا إذا حصلت على
مصادفة الطوائف المذكورة ، على الدخل والمصرف حتى لا يعين أي
مستحق ، عمالة في العقاب ، أو تلاعب يكون من شأنه تقليل من صدق
الإيرادات في سنة من السنين ، ولا أدل على مساواة المستقدمين في هذا الحق
بجامعي الأسهم ، وهو الأمر الذي يحولهم التصويت في الجمعية العمومية ،
من أن بعض المتقدم قد ورد في السد الرابع قبل أن يتكلم عن جامعي
الأسهم ، وذلك بغير تحفظ أو تخيير بين فئة وأخرى إلا في النسب المثوبة
وهذا لا يؤثر على الحق في المشاركة .

وقد أكد هذا بطرورد بماندي لسنس مؤسس لشركة ، قد قرر
في أكثر من وثيقة أن لعب شركاء في الشركة
وحيث أن الشركة التي يمثلها المدعي عليه الأول قد صرحت بتبنيها
والمبادئ عرض الحائط .

وحيث أن المدعى عبد الأول قد استعمل بحالته في درجت الشركة على
رئاستها إذ حوّل مكتبه الإداري في باريس إلى مركز رئيسي خلافا
لنظامها الأساسي ، وللإضافات لزمه مع الحكومة المصرية وراحت تحصل
رسوم المرور في الخارج بدلا من تحصيلها في هذه البلاد ، وتبع ذلك
امتنع الشركة المذكورة عن تقديم حساب عن المديع في تقطيع ، مما استتاع
القضاة بالملاحقة في سنة ١٨٦٩ ، حساب صندوق امعاشات ، وجعلت أمر هذا
صندوق بحيث بقي سرا مكموما لا يعرف أصحابه عنه شيئا ولا عن أوجه
استغلال المال الطائل الذي يقتطع بسنة ٢٠٠ .

وحيث أنه قد تناهى للطالعين أن الشركة التي يمثلها المدعى عليه الأول
قد أسست لعمرات في الخارج من مال هذا الصندوق واستعملت هذا المال
وفورئده في الأوجه التي تراها .

وحيث أنه كان ينبغي أن يكون هذا الصندوق في مصر وتحت تصرف
لجنة مديرة ومستعينة في الأوجه المقيمة وتحت إشرافه وبصرف في المعاشات
وغيرها من الأوجه التي عينتها إدارته ٦٣ من سنة ١٨٦٠ شركة الأساسي

وحيث أن لجنة شركة هذا لا يفتيها من تقديم الحساب لأصحاب
المصلحة في أي وقت يطلبونه ويقيم كآلة لصحات التي تمنع سلاسل في
هذا المبدأ الذي بعد ملكا لأصحابه لا شركة التي احتفظت به في الخارج
واستخدمته حسب هواها .

وحيث أن موعد انتهاء أجل الشركة وحينها يقترب عاما بعد عام ويوما
بعد يوم ، فالشركة إما أن تصلي من الأجل الذي عليه عقد لائزته وهو
يوم ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٦٨ ، وإما أن تصلي في التاريخ المذكور ، وهو
الحال الأقصى المتبقي من حياتها .

وحيث أنه بعد أن تسلم المرفق لأسباب الرجوع عنها بالحقوقي المعقولة في
دعوتها ، وهي تقدر فيما يتعلق بهذا الصندوق حتى الآن في برده عن عشرة
ملايين من اجبيها حسب الروايات التي ترددها شركة في يمثلها المدعى
عليه الأول .

وحيث أن هذا الخطر يحول أصحاب الحقوق الحق في طلب نقل
الصدوق إلى قصر وتقديم حساب متصل به حل هذا الصدوق وفوائده
التي التي جمع فيه ووجه لصرف هذا ائتماء أتمام شركة حتى تاريخ
تقديم الحساب ليتعرف كل مستحق فيه من مستحقي ما في هذا الصدوق
ويطمئن إلى حصوله على حقه في الأوقات التي يتقرر بها تصرف هذا الحق
من الصدوق صفاً للأمر من التي عينتها المادة ٢٣ سالفة الذكر .

وحيث أن عبارة على هذه المصلحة وهي من الخطورة مكان كبير ، بوحده
مصلحة أخرى بالنسبة لمدين حر حرمان حده شركة فعلاً ومانوا وهم
حقوق ولم يصيبهم نصيبهم من هذا الصدوق ولا سبب سواها شركة التي
يمثلها ادعى عليه الأول وهي ساحتها بعض الأحكام نصيبه من على أنها
حرصت على تغيير أناس وحرمان آخرين والامتناع عن تطبيق مبدأ المساواة
المطلقة لأناس يشعرون في مؤسسه واحدة

وحيث أنه فوق ما تقدم وفي مدرجات أخرى تمتعت شركة التي يمثلها
المدعى عليه الأول عن صرف أموال أخرى مستحقة في دمتها ورمتها
قرارات هيئة التحكمين وبلاعت في دورها وفي كشوف الأحمور على نحو
لا يدع محلاً للاطمئنان لإدارتها للصدوق المثلث ، فيدعى هذا الصدوق
في نظر القادون تعتبر مد الأميين على ما أئتمن عليه وقد تدعى لشركة تنصرفاتها
محلاً لائتمة والاطمئنان لمصير أموال أصحاب هذا المال

وحيث أن الشركة التي يمثلها المدعى الأول وقد حسب بأن الوقت قد
حان محاسبتها على هذا الصدوق وأوحيت حيفه بدأب تولد بأولية من
المستحقين في بصدوق متجاهلة الأكثرية لا تتدع بتمام لهم من شأنه اقتحام
بعض شركات لتأمين الموحودة في بخارج في نصيب من هذا الصدوق .

وحيث أن ما اتخذ هذا الخصوص حتى الآن بعد مجامع للقانون مخالفة
بالغة حد الخطورة والاستمرار فيه فوق كونه يحمل شركة بالمسئولية
ويزعمها بالتعويض لأصحاب الحقوق الذين يراد الإصرار بهم فانه يهدد أموال
صدوق المعاشات .

وحيث أن شركة لني يمنها ادعى عليه لأول وقد حافت انشراح
العمل وحصول اعادة ٤٧ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يقرص عليها
أن تسحب الصندوق وهي لم تفعل شيئا هذا الخصوص مما يصنع سوء لية
ولتبييت للاصرار بأصحاب الصندوق

وحيث أن الصالين يمثلون سكرة اعظمى من المستحقين في الصندوق
وهم طوائف العمال .

وحيث أن القانون المنظم للنقابات قد خولهم الدفاع عن هذه الحقوق
وأماها واتخذ سائر الاجراءات معنائية لدفع الخطر عن حقوق أعضاء
نقابات التي يمثلونها .

وحيث أن هذا الحق قد ذكره للمقاتلات الثلاثة و التي سجلت وصندوق
عليها و ررة الشؤون الاجتماعية .

وحيث أن الصالين هذه صفة يحق لهم معاملة الشركة التي يمثلها مع
ليه الأول بما رتب .

ولا يمل أموال صندوق لمعاملات المسة بالفقرة الرابعة من مادة
٩٣ من نظام الشركة الأساس من الخارج إلى مسر .

ثانيا - تقديم حساب عن الأموال الموجودة في هذا الصندوق ومدائشاته
إلى تاريخ القصر في هذه الدعوى وما حدث من تصرفات ، مع مسؤولية
الشركة عن أوجه التدبير التي كانت من شأنها لافلال من نسبة ٢١ ٪
المستحقة سويها للصندوق

ثالثا - اعطاء الصلوات هوية لني تكتمل عدم التلاعب في صندوق
المعاملات أو تهريب أمواله إلى الخارج ، أو صرف منه في أوجه مخالفة
للقانون أو حرمان المستحقين فيه من كل أو بعض حقوقهم ، أو استغلال
تلك الأموال في أوجه لا يوافق عليها المستحقون ، وذلك لا يتأتى الا بوصف
إدارة هذا صندوق في عهدة لجنة يمثل فيها أصحابه ، وخصوصا النقابات
التي يمثلها المطالبون ويكون امتثلي بحسب نسبة الحقوق فيه

وحيث أنه من غير إحلال على لأحد في تعدد الإجراءات التحفظية
التي تكفل دفع الاحتمار التي تعدد صدوق المعاشات بما في ذلك الحرسة
بمعية ربتها تم المحاسبة وسم الحقوق

وحيث أن المعنى في الثاني قد يطرأ به على نصيب تشريع العمل ،
وصيانة حقوق العمال صدر لعدد

وحيث أن العمل إليه لثالث وقد يمتد ، من هذه تصرفات شركة العمل
إليها الأولى ومع أحكام من تصرفات اتحاده بقانون أبحاث تصرفه في
صدوق المعاشات موضوع دعوى حادية

وحيث أن معنى رابع بوصفه وريراً مادية مختص بجمع تهريب
الأموال تصرفه إلى الخارج واستغلاله تصرفه فيها في الخارج ، وأموال
صدوق به شاب تمثّل جزءاً من الاقتصاد القومي

وحيث أن لثالث الاعتبار برأي المحاكم أن العمل السادة العمل بالهم
الثاني والثالث والرابع يقوم كل واحد في حدود اختصاصه تمسك
للعمال من جهة في صدوق به ، مع حقه الحق في الرجوع عليهم
متصفاً مع العمل إليه لأول في ماله لتقصير أو لامتناع عن سعيه
القانون

بناء عليه

فالمختصر ساعد لذكر وقد علب مدعى بهيه جميعاً وتركت لكل
واحد منهم صورة من هذا : كلفته بخصور أماء محكمة القاهرة الابتدائية
الوطنية لكافة عيذان أحمد ماهر « شأ » باب الحق سابقاً بخمسة يوم
الأحد ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ لسنة كامة أفركي صاحب أمام الدارة
لثالثة التجارية تخصر .

لتخصر هذه الدعوى وحي بعد تحصيلها وإحالتها للرافعة ليسمع
المدعى عليه الأول نصفة في مواجعة المدعى عليهم الثاني والثالث والرابع
الحكم بالزراعة بما بقي :

أولاً نقس صدوق المعاشات الخاص بمستحدين شركة قناة السويس
والذى تأليف أمواله من احتصة الميمنة بالمادة ٩٣ مصرية ٤ من نظام شركة
الأساسى ، من الخارج إلى القاهرة وإيداعه بخزانة بنك مصر

ثانياً تقديم حساب مفصل عن هذا الصدوق من حيث سجل
ومصرف مع بيان جميع أرقام حساب مؤيدة بالمستندات ، للطالين وذلك
مدايش شركة قناة السويس إلى تاريخ خصص في هذه الدعوى . وفى حالة
متبرع شركة عن تقديم هذا الحساب يصب القسور الحكم عليهما

(أ) مرامة يومية قدرها ألفا من اجبهات لكل يوم تأخر فيه عن
تقديم الحساب منذ لتاريخ الذى يقضى فيه بتقديم الحساب .

(ب) تعيين خبراء محاسبين مصريين لمراجعة جميع حسابات الشركة
تفصيلاً مد تأسيسها حتى يمكن أن تتبين أموال صدوق المعاشات .

ثالثاً تعيين عدلين حراساً على صدوق المعاشات رتباً بقس إلى مصر
ويصحب الحساب بين شركة والمستحقين في هذا الصدوق ورعيين جهة بي
رأيت في الاشراف عليه وإدارته في الذوحد لئى أنشيء من حلها وفى
الحدود الى عيها بقانون ، وفى هذا الذى يجب أن يوجد فيه

رابعاً — إبرام المدعى عليه الأول بصفته بالمصاريف القضاية ومقابل
أعمال المحاماة .

خامساً . شتمون الحكم بالمدونة محل وبلا كفاءة وحطت كافة
حقوق عدلين له بويعة لأخرى

سادساً — قضية معاشات العمال :

رفع النقابات الرابع رقم ٣٤٨ سنة ١٩٥٣ أمام هيئة التحكيم بمحكمة
استئناف القاهرة بالطعنات الآتية بي ما رتب قيد بحث

(١) احتساب معاش العمال على أساس متوسط الأجر اليومي الناتج من
مجموع ما يتقاضاه العامل سواء من أجور يومية وإجازات على

(٢) اعداد متوسط الأجر يومي - نتج من احساب المذكور في السند الأول هو الأجر الذي تضرب فيه الأرقام التي حددتها الشركة في حدود المعاش الصادر في لائحة لعام ١٩١٩

(٣) احتساب المعاش على أساس عدد سنوات الخدمة التي يقضيها العامل في الشركة منذ لتحقاقه بالعمل حتى تخرج إحاقته إلى المعاش على الإطلاق .

سابعاً وصية مصارف الانقضاء سنة ١٩٠٣ ، ومواعيد العمل .

في الرابع روم ١٧٣ سنة ١٩٥٣ تحكيم محكمة قورب هيئة حدة .
١٠ ١٢ ١٩٥٣ .

أولاً تقرير حق عمال شركة امير عليمون سور سعيد وكلفهم
شركة بالعمل سور فؤاد في ١٠ ايلول ١٩٠٣ من آخره اليومى
العادى ليومية العمل بأكلها .

ثانياً رئيس الصنف الذى الخاص بمواعيد العمل

وعلى الرغم من عدم حور بعض في قرار هيئة تحكيم من تخرج
في القانون فقد طعنت لشركة لدى محكمة النقض ورفضت طعنها ، وصعد لدى
محكمة النقض . الادرى مجلس الدولة ولم تفصل في طعن بعد

ثامناً مصروف السفر

طالب النقابات في الرابع روم ٣١٤ سنة ١٩٥٣ تحكيم القاهرة مجمع
لعمال مصرين ما يساوى لقيمة اى تدفعها شركة للعامل الأحمى كعقبات
سفر إلى الخارج ولمدة تصل إلى باريس وقيام الشركة بمحاسبة العمال
المصريين عن هذه الميزة بالسنة العاشر من تاريخ لتحقاق كل عامل بالشركة
باعتبار أن المساواة مقترضة منذ ذلك التاريخ .

وسند المطالبين المتقدمين مبدأ المساواة القائمة بين العامل المصرى والأجنى
في جميع الحقوق والمزايا ، وهو مبدأ مقرر ومسم به ، ولكن هيئة

التحكيم قررت رفض المطلب المتقدم وأُخذت بمقدور دفع به شركة وهي
الاعتدات التي من أجلها يبرع بها الأعضاء بدفقات السعرو ولو كانوا
مولودين ومتوطنين في مصر قائلة أن فتوهم تهبوا إلى مواضع أحداهم
الأصليين .

تاسعاً — نظام يومية من واحتساب الأعمال الإضافية وأعمال

يوم الراحة :

وفي لرفع رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ تحكيم القاهرة قررت الهيئة لا اعسار
أن وقت العمل الفعلي هو كل الوقت الذي يكون العامل فيه يجب يعرف
الشركة على أن يجب ، وأيضاً مسجله حراً إيجابياً ، كل الوقت
الذي يكلف فيه العامل فاعترفت به من شأنه أن يكون مخصصاً للخدمة
في كل العمل بعد انتهاء يوميه مبدية ، وفي مسجله من ضمنه أيضاً آخر
٨ ساعات مصفاً إليه ٢٥ ر

قضايا العمال المقول بتدعيمهم بمداون

ومارات شركة حتى لا تستخدم طوائف متعددة من العمال ، ويقوم
بها وبينهم مترا يقصد حرمهم من حقوق وإراء المقررة هم وقدم أنهم
يتعاون مقاولين يستخدمهم حصيصاً كخرد مترا ، بيد أن هؤلاء العمال
يشغلون في أماكن في مصر ، ثم شركة ويتصرفون بها لأوامر وتوجيه
وهي التي تحددهم ويفصلهم تعرفه رجاء الدارين ، وتقتصر علاقتهم بمن
يسمى مقاولاً ، على قيمه بصرف الأخر هم وشركة هي التي تدفع هذا
الأجر .

ومن حالات بصرحة لي رفعت عن مباريات أمام هيئات التحكيم
وبعضها صدرت فيه أحكام صغت شركة في لدى مجلس لدولة وبعض
هذه المبارعات لم يفصل فيها تلت في أقامها عمل الجاين بالاستماعيلية وقد سبق

أن قضى مجلس الدولة لصالحهم وقرار أنهم يتبعون شركة مباشرة وما انقاول
الاستأرا وعمال اجناس وبنطقة سور سعيد ، وعمال انقاول السوى بدارا
وعمال مدام جبران وغيرهم .

وهذه حالات أخرى كحالة عمال بخار انقاول لخدمة للشركة وعمال
لدى تاجع للشركة وهؤلاء ، كبرت شركة كل ضمة بهم على الزعم من
صراحه المستندات المؤكدة لمسؤوليتهم عنهم

محمود مازيد

• راء ، ثبت امارعات لى أثبتت حردت شركة محلات تدينية على العمال
وذلك عملاءها بينهم لتخطيم وحدتهم وتربى صفوفهم ، وقد بدأت هذه
الاحداث بعد عمال مقاوى لاطن وعمال احداث وعمال الددى . بدشرون
الكثير من منهم ، واشهار عصا الارباب عليهم مستعجلة رقة حاسم ، واحتهم من
لقوت لصرورى ، وقد ذهب لكثير من صحابا الدفاع عن حقوقهم .

ثم تعرضت الشركة بعدت محلات لأصلها ، ثمرت محض لأساليب
وقدر لها أن تغير بعض محاليس تلك النقابات

عن لا جعل كثيرا من هذه الشركات ، ولذلك صديا هذه امارعات وكل
ما أوتينا من قوة رجاء أن نضع حد ، فمجلس شركة وعدواها على كرامة
المصري في بلاده ، وأردنا ، ثم جند هذه بعض المشكلات الى بحشى أن
تخلف شركة لمصرية جيب يسهي ، نحن لاثم ، وفى وقت نفسه بهم ، أن يثق
المصري ، ثم فى شركة عمدة اسم من ذلك وحده جمعهم ، وثمة يدس ، فمن
مكانة من لأحبى فاشترى هو الذى سئول اليه بكرة القصة هربا ويحب

أن يسمح كل فرصة ترفع من حالته نفسية ومن قيمته المادية والمهنية ولو
أن الأمور سارت في هذه البلاد سيرا صحيحا لكنه نعلم أن بعض لأحادي
المساواة بالمصري، أما أن يكون العكس هو الذي حدث حتى الآن وألا
يصل المصري إلى مساواة حتى الآن وأن يستحق لشركة بالأحكام والمبادئ
التي تقررت دون أن يصوب على يده وهذه مؤسسة بحث على مراد من القس
بالسنة المستقاة بقناة

و بالرجوع إلى تعمد الإدارة لفصله عن خوف معاجلتها وحل المشكلات
القائمة بين شركة حلولاً عامة ومعقولة كمثل كل قيام عامين بعدد على حدة
وجه ونهيه، كل عامل وكل موظف بدور كبير الذي سيطلب منه حين
تحتل الشركة ونفوق الإدارة المصرية مقامه

الحل الوحيد تصفية الشركة

بعد عرض المشكلات المقدمة، ما كان منها حاد إدارة عامة واستعلاء
أو علاقة شركة بالدولة مانحة الإدارة، علاقتها بوصفها وعملها، لا أحد
حلا لهذه المشكلات إلا أن يصوب شركة، ونفوق الحكومة نفسها «دائرة
القناة، وهذه ضرورة فرضها اعتبارات أخرى أهم

أولاً - اتعارض بين وجود شركة أو أنه شركة غيرها، وحقوق
لسيادة إلى مصر عن القناة - وهي الحقوق التي لا يمكن أن تدثر بمعرفة
مؤسسة خاصة، كما عدنا .

ثانياً - نشأت هذه الشركة في آخر نصف ثلثي من القرن الماضي،
وهي أخطر مرحلة في تاريخ اسعمار العرب للشرق، وكانت مصر وقتئذ

مكنه بأعلال ثقال ، وكان يحكمها معتوه ناه ، يقال له « محمد سعيد » ،
 وكانت في نظره كصيصه ورثها عن أبيه ، ولذلك حارب العديه ، وظهر
 دى لبس بالالتزام ، وعرضت تلك لأوصاع بني غطلت نهضة مصر ، تقدم
 السياسى والاقتصادى ، قرأه مائة عام ، وقد تصور الرمن ، وأصبحت مصر
 حبيب ، عظمة كاملة السيادة والاستقلال . فمن غير المصور أن تحص
 رواسب القرن التاسع عشر على ما هي سيده ، وأن لنا أن نصح حدا للموصى
 الى ترتب على وجود شركة قناة السويس

وما السبيل إلى ذلك ؟

رأى البعض تميم لشركه ، وكانوا متزين في هذا رأى ، بما جرى
 في بر ، على يد الرحمن لعظيم الدكتور محمد مصطفى ، ولكن الطرود
 توفيه ، وليس حتى أن حاكمي غير ذلك دور في النتائج ، ولذلك لم أوافق
 على بناءه ، سيما وأن كأمم يقضى تعويض المساهمين في شركة المؤتممة ،
 وما عن حاجة لهذا

ويعتد دعوى للدخول في عمل شركه من الآن ، وعدد الخطوات
 العممية لسريعة تنصيفها ، واعتبرت ندرة اتيه من الالتزام مرحبه انتقل
 بحث أن يتم التصفيه حلاله

يرشد المرحب فيه ، هرفى الان حديد ، صمم في ارفه ثمين قناة
 السويس ، وأقررت بحث فيه اسسه ، فمن موحى ، وصحة في
 هذا الجزء من الكتب



القسم الثاني

وزارة شؤون فئاة السيوف

يرى بعض أن يظل إشراف وزارة تجارة والصناعة على شركة قناة السويس مستمرا ، و سطحه موضح ودارة شركات في هذه الوزارة .
 وأما يكتفي في الوقت الحاضر . مشككين فيه من بعض المندوبين : فجميع
 للمحصر لمصلحة واحدة . خبير منبر استى كتاب ، إدارة القناة ، وفان
 آخر من ذلك . محسن بقية السويس . مع وزارة تجارة والصناعة ، ومشترا
 في عضومته مندوبين عن الوزارة . ان احسنه الى هذا انصاب . أعمال شركة
 هذه

ورثت في راسي بي وضعته في سنة ١٩٥١ ، أن تكون بقية وزارة قائمة
 بها ، وهي وزارة شؤون قناة السويس . ومما رثت مقتضاها هو
 الحل الأمثل ، للأسباب الآتية :

أولا : عدم طبعه هذه السويس في برنت . واستغلالها عن جميع
 اذ من الآخرين الى . عن معرفة شركات احكامه . ربي بعد اوان تجارته
 هذه ، ويسد تاريخ بقية السويس . وطره في بي باصرتها على أنها كانت
 وسطحها شعور بدور حيوية سم . منتم احرجية ، من الخطأ . من أن تملن
 كمه . تحت إشراف وزارة تجارة والصناعة ، في لا يمكن أن يتبد
 اختصاصها إلى مسائل سياسية . وأنت منتم اتصالا دبلوماسيا ، على أي
 نحو كان .

هذا وعن بعض من فيده هذه السويس وأهميتها ، حيث ينبغي على قدم
 واحد مع غيرها من اذ اوان كادرم . ومصر احديده أو غيره

ثانيا — ضخامة وتنوع أعمال الإدارة والاستغلال ، وخدمة يرد
 لها . وما يقتضيه ذلك من تخصص وتركيز ، مما يستوجب قيام وزارة
 لشؤون قناة ، تعهد . تعصم مسئرية تحملها وزارة من الوزارات .

ثالثا : إن لعدم كفاية اطلاع أي مصر ، بيز . قد هي حادثة لها ،
 . عملاء مصر اذيين بدفعون بقية ، عم اذيين حجة الأساس احرجية
 والحدود . بي تجار بقية . ومشترا كانت ملاحه لعالمية الى تعف لذين . كبرى

من وراءها ، فهو فرض أن احتلت إدارة المرفق أو نفذت لأي سبب كان
 بعد روال شركة قناة السويس . ولو لفترة مؤقتة ، ظانا لا يستطيع أن نقسأ
 باستباح الخطيرة التي تترتب على ذلك ، ونصعظ السياسي الذي يستهدف له .
 وقد ملأت شركة قناة السويس أرض طواس مائة سنة مدنايتها
 وألفت في روع الجماعة الدولية أنها أعظم مؤسسة في الكرة الأرضية ، دفة
 ونظاما ، وأنها استطاعت بذلك أن تكمل استمرار الملاحة بحرية في القناة
 وهذا كله يقتضيها مسعى في الحرص على سلامة الملاحة واستمرارها
 في القناة ، ويجب أن يفتي الجهر المصري الجديد أنه أكثر كفاية ومقدرة
 من شركة قناة السويس . وقد دشوا حجة لأن يكون هذه لورارة المقترحة
 طام يختلف تماما عن الأنظمة الحكومية ، ولا يخضع للروتين ولا للقيود
 المعروفة .

وحن لا نخص بدراة لخصه أو نعرض لها ، إذا اقتضاه احرص
 انشاهي على مستقبل القناة ، أن نوصي بعدم استخدام أي موصف سبق له
 العمل في إدارة أخرى ، لا لسبب إلا لاختلاف نوع العمل والروتين ،
 وضرورة معالجة الأمور بعقلية م تنثر قط بالدولاب الحكومي .

رابعا — يجب أن تتوفر فيمن يقومون بإدارة القناة معارف خاصة ،
 وخبرات خاصة ، تختلف عما يحتاج إليه موصف في أية مصلحة أخرى ،
 والالام « شئون بحرية وملاحة ، ومعارف الأحيائية ، ضرورة لاعاء عنها
 كما أنها تحتاجون للاقتصاد « عدم « شرة ، شرة ، وعمره .

وبذلك لابد من أن يكون الساء حديدا في مختلف حركته ، وهالما
 يعمل الصرحم « دي سيؤولون إيب

• • •

في سنة ١٩٥٢ لتقيت في لاهي «كتور عبد الحميد بدوي ، الذي
 أكن لشخصه كل تقدير ومحبة . دثر على «معدل عن فكرة وزارة
 للغة والمطالمة أن يكون « « كديوان «حسة أو ديوان الموظفين ،

أو بعبارة أخرى مصححة حكومية كثيرة لها استقلال في عملها وميزانيتها عن الوزارات . ولهذا الرأي وحده ، وإنما المشكلات التي تثيرها القصة يومياً ، والتي تتصل بسياسة الدولة العليا اتصالاً مباشراً ، لا تعف عند حد ، ولذلك يستحسن أن يكون الرئيس الأعلى للمصلحة أو المدير المخرج عضواً في مجلس الوزراء ، حتى يستطيع أن يحيط المجلس أولاً بأول ، بكل مسألة ، ويشترك معه المجلس في المسؤولية ، وفي هذا صواب كبير .

وإني أذهب في اقتراحى ، إلى حد القول ، به في الفترة المتبقية من الالتزام وبعدها يصعب سوات . أى أن يتم الاستقرار ، وسير الدولاب كعقارب الساعة ، قد يكون من صواب لرئى ، أن يسد الوزارة الجديدة إلى أقوى رجل في الدولة ، وهو رئيس مجلس الوزراء ، أو إلى نائبه على الأقل ، فصر تتصل بالجامعة لدولية عن طريق عدة السويس ، ويجب أن يكون هذا الاتصال عن طريق أقوى لتحصيات فيها

١٠٠

نرجو أن تقوم الوزارة المقترحة على الفور .

ولمدة متبقية من التزام شركة عدة سويس هي أربعة عشر عاماً ، وهي فترة قصيرة جداً ، بالنسبة لما يجب أن يخصص به من الأعمار ، في حالها .
ويختلف اختصاص وزارة شؤون لعدة ، قبل ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ عنه بعد هذا التاريخ ، كما سمين في لعضوب التالية



الفصل الأول

اختصاص الوزارة المفتحة

يقنصر البحث في هذا الفصل على بيان اختصاص الوزارة المقترحة ، في مرحلة الانتقال ، أي بغير اسقية من أجل التزام شركة قناة السويس ، في هذه فترة ، يجب أن يصع الوزارة الجديدة بحسب عينها ثلاث مسائل على جانب كبير من الأهمية :

(١) رقابة الحكومة على شركة القناة .

(٢) تصفية المشكلات القائمة ، حتى إذا انتهى أجل الالتزام ، لا تبقى مسألة مامعة ، ولا يتأخر تسليم المرفق دقيقة واحدة .

(٣) إعداد اجهار المطلوب لإدارة افه .

وفيما يلي تفصيل هذه المسائل .

رقابة الحكومة على الشركة

تجرى هذه الرقابة حالياً معرفة وزارة التجارة والصناعة ، ومعرض أن تقوم الحكومة بواسطة مدونها لدى الشركة بحسب آخر من الرقابة والاشراف ، وأن يكون الأعضاء المصريين في مجلس إدارة شركة ممثلين للمصالح المصرية . أما وزارة التجارة والصناعة ، فقد أحدثت على كاهلها مراقبة تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الشركة والحكومة ، ولاسيما اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وأنشأت إدارة صغيرة خاصة بشركة قناة السويس ، وتنازع لإدارة الشركات المساهمة في الوزارة .

ومما يستوفى لظن أن مرص رئيس به إدارة لا يبيع مرص أصغر
 كاتب في شركة قناة السويس، وذلك على غير عن كندية وراحة موصى
 ودارة التجارة والصناعة، ويحكي هذا على معقاليه خوف من احتمال
 المسئولية ضمن الإدارة مضمرة سطوي على سبها في حجرة على مجمع، فم
 تقم بسبب يدكر من الاشراف على شركة ولعلها تشعر دائماً بأن
 الشركة تتمتع به عربص، وهذا أشعر حال مرص دون من شركة على
 الدون على حكم لفدون ومرصاه يصرص الاعراف مرمية بينها ومن
 الحكومة .

ولم يحدث قط أن قام موصف مصري، لتفتش على أعمال الشركة،
 وغص دفارها وأوراقها، والوقوف على مختلف تصرفاتها، وهذا تقصير،
 إذ لا يوجد قانون أو نفاق يحول دون ذلك، ولا يدري من المثلوث
 عن هذا التقصير ١٢

ويكفي أن تراجع المكاتب التي توجد في ودارة لتجارة ومن لشركة
 في مسأله ما، كندية وداراب لتحكيم الصادرة لصاح بها، وإصرار الشركة
 على بحافه الأحكام، ووقوف إدارة قناة السويس متفرجة، وهي لا تمكن
 شيئاً حيال الشركة العانية .

هذه الحالة المؤلمة يجب أن تنتهي بمجرد إجراء الحديدة التي
 تستطيع أن تصنع جميع أعمال الشركة وشؤونها المختلفة تحت رقابتها
 وسيطرتها التامة .

وأما تمثيل الحكومة لدى الشركة بواسطة مندوب أو مومير، فقد
 كان في لجهود الماضية مبرلة، إذ كان الاختيار مجرد محابة لرجل من أولى
 سعود يريد أن يقبض ثلاثة آلاف من اجبيات من حربية الشركة،
 ويستمتع بالسفر إلى باريس من حين وآخر، دون أن يفهم شيئاً .

ولكن حكومة لشورة مدروصه إذ اختارت هذا المنصب أحد رجال
 القانون، ووزير سابق ودارة التجارة والصناعة وهو الأستاذ الدكتور

مجتهد يدعى ، ، يدور حتى الآن ، فيفسد مسؤوليته ويدرك أعباء منصبه الخطير ، أنه يريد أن لعب دور إمام في جمعية شركة واستلام أرواح منها ، وحين تنجلي له كل حيلة ، ويدعو ، ، يوفيق ، والجمعية العديدة ، ويعتقد أنه يمكنه وسعته الطيبة يستطيع أن يحسن الكثير ،

تمثيل الحكومة في مجلس الإدارة والجمعية العمومية

ومضت ثمانية في مجلس إدارة شركة جمعية أعضاء هر السدة محمود خري ، وشرف من خري ، ، وصيف طلي ، ، أحمد عويد ، وعلى الشمسي ، وقد وقع الاختيار على الأربعة الآخرين في عهد الماضي ، ، حيدر الأسد علي الشمسي في عهد الثورة ، ، وهو من عمر ست أسيح الأعضاء اختاره للقيام بواجبه ، ، الأستاذ علي الشمسي عت بسبب لضمومة فداء ، ولا يستطيع أن يفي موقفه ولده المشرف في مشكلة من الأمير في سنة ١٩١٠ ، وشجعت ووطنته ، كما أن مرض الأستاذ علي الشمسي في تاريخ أواخره ، وتفرسه إلى مسائل الفداء ، وفان كان مندوب الحكومة لدى شركة ، وكفائه في الشؤون الاقتصادية ومالية ، وراسته وشممه ، كل ذلك نهض مبررات قوية بوجوده في مجلس إدارة الشركة

وحتى لا يسكر على رجل مثل الأستاذ وصيف طلي على عمله وراسته وهوة حلقة ، ولكن صحته متدهورة ، ، يدعو به لطلب العزم ، ويمكن كان أولى رئيساً مؤقتاً ليعتدق «دور» حيدر بولا حين تنجلي عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الجمعية الجمعية في دستة ثلاثين لسن قد تقدم به ، ومن الشجيرة يحرم بلاده من أحسن منه صحة وقوى على احداث تبغات منصبه ،

ويعترف للسيد محمود خري أنه رجل طلي ، وكان سعيه من انفراد الأول ، وله مائة من مائة خلق وس الصانع ، ولكن لم يسمع صوتاً فقط

الأستاذ خرى في اجتماعات مجلس إدارة شركة غداة أو الجمعة العمومية ،
وكان يجب أن يكون المصريين أصوات مدوية في تلك الاجتماعات وأن
يقوموا عوج الشركة ، فكان موقفه سلبيا على صول الخط ، ولعله سمع من
العمر ما يفرص عليه أن يحل مفعده لعدد من مواطنيه ، ولا سيما أنه غنى
عن مكافأة العسوية وبقوات السفر إلى باريس .

وأما المهندس احمد عبود فهو شعلة نشاط وشعلة ذكاء ، ومهما اختلف
ناس في الحكم عليه فلا يسكر قصده على الاقتصاد القوي إلا حاحد أو
حقود ولكن كما رحو أن رى موقفا كريما واحدا للعبود حيايا شركة
قناة السويس ، وهو شعل يدي لا يمكن أن نغنى عنه سلبيا ، فسادا
فعل عبود بعضويته حتى الآن ؟

لا شيء ، فبما نعلم .

وعلى أن أدواب ، السيد شريف صبرى ، ادى عين في عهد ابن شقيقته
فاروق ، من باب التدليس والمخاطبة ، وهو لا يصح لغير لصلوات ،
فلاشى دغ يعطل هذا المقعد ادى يشعله ، ومصر تشد ما يكون حاجة
للاشعاع به .

مذا افتتاح القناة ، حرمت مصر من أن يكون لها صوت أو رأى
في الجمعية العمومية ، حتى وقت أن كانت مساهمة بسنة ٤٤ .

ومند أن مئت في مجلس إدارة الشركة لم تمنع فقط هذا التمثيل ، وما
طلت بمقاعد في مجلس الادارة ، لم يكن نغنى الخصوص على مكافآت تورع
على عدد من بنها وإيم حاولت أن تشرك في توجيه سياسة الشركة
ومراعاة أعمالها ، فلم يتحقق ذلك قط .

واجب الوزارة المقترحة أن تركز مداخلها ، مختلف بواجب النشاط التي
تقدم الكلام عنها ، وأن تصدر تعديتها للاعتناء المصريين في مجلس الادارة
ييعملو طبقا للتعليمات . وليس نمة ما يمنع من إعادة النظر في هذه العسوية ،
ولو بالنسبة للبعض ، هذا ومن المحال أن نفر الشركة على ما تدعيه من أن

الجمعية العمومية هي التي تعين لأعضاء . فأحكومة مصرية هي صاحبة الحق في تعيين لأعضاء المحررين . وسوف يريه عدد المقاعد التي يجب أن يشغل مصريين طبقا لما جاء في اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، وبرجوز تشغل بوطيين مختارين .



وجوب نقل مقر الشركة الرئيسي من باريس

ونصفية مظانها بلنبره ونبيورك

ولكن يكون رفاهة الحكومة على شركة معدية ومعاملة ، وحتى لا يفلت من يد الدولة استبدادات الهامة ، والأوراق التي تحتاج إليها الدولة ، والمحفوظات التي ترجع إلى تاريخ افتتاح لقاء ، ويجب أن يسمي الحكومة مع القصة ، نرى أن يكون ذلك خطوة في القضية هي من شركة عن تنفيذ ما جاء بعد الالتزام أن نقل مقرها الرئيسي إلى القاهرة بحيث تركز في مصر ، ويجمع في القاهرة مجلس إدارتها وجميعها العمومية ، وذلك يسهل وضع الشركة تحت رفاهة الحكومة وإشرافها الفعلي .

وفي الوقت نفسه . لاحاحا لنته لوجود مكتب شركة لندن ومكتبها بنيويورك ، فإن ذلك يتفق مع مصالح مصر نصيا في قيادة السويس . ويصحح أن تبدأ مباحثة لشركة في هذا الأمر ، فإذا لم ندع ، وحب أن يعمل بمقتضى القانون ، حتى وإن أدى إصرارها على المخالفة لفسح عقد الالتزام .

تصفية المشاكل المالية

وعلى الإدارة المقترحة أن تقوم من الآن . حصر المشكلات القانونية والمالية . بين شركة والحكومة ، وإيجاد حلول لها ، بالطرق الودية ،

ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، وقد صاح عشيها في حيرة وحس ، ويبحث بعض الآخر إلى حفيظ ، ذرية - هذا قبل ظهور الوحدة - أحيل الأمر إلى بعض الأوصياء ، وهو جهة الاحتياط من الوحدة ، تفصل فيه .

و يجب أن يتم هذا كله - في حلول يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، بحيث لا تبقى مشكلة واحدة معلقة ، فتتضمن فترة الانتقاف ، وبسير الدولاب الجديد في موعده المتفق عليه . من غير هراة ، بل أحشى ، بحسبه ، أن يتطهر الشركة في لمدة مفعية حسن نية . وبمقتضى نوب المجلس التوجيهي ، ثم غير المتعصب والعراضين في حر حظه . بمحاولة أن تحقق رفا ساما عالميا معاديا لهذه الملاك . وعن قراره شركة مفعية ، وصيين مفعية . هذه الحرب موعده حلالها ، حر مفعية من دكان كبر المتين . مفعية لا يتذكر أن حده مفعية في مفعية من مفعية رأس مفعية . مستعاضل باسم امتداد مفعية سنة لا يقل أن شركة مفعية التوفيق في مفعية مفعية . وبمقتضى في الفللام ، رجاء أن يؤخر حده مفعية من مفعية الأرضية . وذلك لأن مفعية من مفعية مفعية . الأمر اواقع . مفعية كل مفعية مفعية ، مفعية ، مفعية

و عن كبر الامم الى اخص اشكالها على سبعين المذاهب لا على سبعين
المخسرات واما على

إلغاء المقامات الطبية

رعى ضروره تشكيل حده من بعض شيوخى المتري . بقصر عمه
على مراحه . جميع الانتفاات فى ارمب بن لشركه واحكومه مصره . ابتداء
من فرمان محمد سعيد فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ الى اتفاق محمود رياضى فى
٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، سواء اكانت هذه الانتفاات فى حيزه عقود ، أو
مكانات مادها الطاقان .

و مرض من امراضه . حصر الاهداف ماضيه ، وقد أشبهنا به
 في الأبواب المتعددة ، وليس أوجه احتلال ، توطئة للعالم بجرة فيه
 ولا تمنع لشركة أن تفرص على هذه الاتفاقات لدولة . وهي إما أن
 تدعى وإما أن تحتل للجهة القضائية المختصة وهي محكمة لقضاء الإداري ،
 لتقول كلمتها التي يترك عليها الطرفان .

وهذه الأهداف موجهة معصية الدولة . ويمكن لأحييه للطن من ، ولا
 تلك الدولة إلا أن تعمل على تحديد أهداف ماضيه ، مع إلغاء الاتفاقات
 الصحيحة قائمة

و مدبر ما ، ان اغلب الاهداف التي عقدت في ظل الاحتلال لم يثنى ،
 ولم يكن لمدبريه فيها إرادة حرة ، قد سررت من مصر ، ولا يوجد سوى
 في مجموعات الحكومة المصرية ، ولكن مفاوضات لشركة في باريس عليه
 بكل رغبة ، وقد طالت على الأوراق لشركة من باريس في الهدنة .
 ونسطيع الحكومة أن تكلف شركة لتقديم أصول الاتفاقات ومكاتب
 لشراء جميعها ، ومن بيان حكمه دون يجب أن نحقق التوفيق بين
 تخلفها معرفة حراء ، لا أكد من أن كل اسبق قد ازم فعلا وبالضيعة التي
 تسببها الشركة ، وبعد تأكد من صحة لتوقيع والمكتوب في كل اسبق
 يجب معرفة ، صفة من وقع بياة عن الحكومة فقد صدرت مكاتب من الناس
 لا يمكن أن يقيدوا اندوب وهذه مسألة قانونية يجب أن تصلى .

وبعد ذلك يقتضى الحال ترجمة الأوراق برجه صحيحة معروفة مترجمين
 رسميين ، إذ أن النص العربي هو الذي يعمل به طبقا للقانون .

رأسيت كومنثريز المقامة

بد في غير موضع من هذا الكتاب أن شركة مدنية للحكومة في هوال
 طائلة ، فقد كانت تصدر ميراثهم وتعالج في ابو - استقالات دون أن يكون

للحكومة دحل في ذلك ، وهذه مسألة يجب ان يعاد فيها سطر ، لمعرفة ماللحكومة من حقوق مالية قبل الشركة ، وهناك اراض استولت عليها لشركة ونصرفت فيها بالاستغلال او باعها من غير وجه حق ، ولابد من تحديد هذه الأراضى وتحويلها ومساهلة شركة عن التحويل وغيره مما ندرج به قبل الدولة .

وهناك احتواء في تطبيق عقد الالتزام و العقود البالية وبصرفات محددة للمدون اربكتها لشركة ورست على ذلك بعض مباح الدولة لأضرار جسيمة ويجب ان يقدر التعويض عنها .

وكذلك قامت لشركة بعض بواحي الاستغلال في ميسر ورست وغيره . وتمتص بالاعمال التجارية من غير وجه حق ، وهذه الأمور وما إليها يجب ان تخصى وتعرضها لتعويض بالطريق النودى و بقضائى .

وعدد ما تقدم لا يمكن اعداد لفكرة في الباب ، من صفى الاراد وعلى يدسه الى تدفعها شركة لعبر مستحقين رسميه مؤسسين وم صادر تعميمهم ذكرتم او فريدين او رسوم كما جاء في عقد الالتزام ، وكل مبلغ تخصه لشركة من رسمه المورور . ويدفع لعبر مستحق يجب ان ترده إلى بيت ادا ل لأن براد القدة تعتبر اصلاحا حائضا للدولة وفي عدا ما تدرلت عنه بعض صريح والمستحق معروف ، ولا يمكن ان يكون بصرف الشركة صحيحا إلا إذا قدمت أسماء المؤسسين ومما هو موافا عليه من وإلى مصر . والبس على من ادعى واليمين على من انكر .

وتحديد حقوق الدولة ، تم أولا بين الأسس القانونية لتلك الحقوق المالية ، وهذا بحث تخص ، اللجنة القانونية في الوزارة المقترحة ، وبعد ذلك يأتي دور الخصاصين القانونيين ، وقد يستعملون خبراء هندسيين أو غيرهم لبيان هذه الحقوق بالرقام ، ويجب أن يعرف مركزا أولا ومستوثق منه ثم بدأ مباحة الشركة للنسوية الوديه أو التقاضى ، وقد يكون هناك مجال للمقاصة إذ تدعى الشركة أنها طفا لاتفاق طفرت به في سنة ١٩٢٠ مستحصل من

الحكومة على ثمن الآلات والمهمات وبعض المشتات الثابتة فيما عدا الأراضي
تتأهلت عليها

القضايا المطروحة من الحكومة وفتقها

نكاد نوقن من الشركة سوف تتركب رئيسها ، ولن تنفق على المسائل
التي تقدم كلام عنها بالطرق العادية . وما على الحكومة في هذه الحالة إلا أن
تستقدم سلطتها التي حوزها قانون إيداع . وإن كان للشركة ثمه اعتراضات
محكمة لقصة الإداري محسنة بدولة ممنوح منهم على اعتراضات

هذه وهناك أفضية سوف تصطر بالدولة معها ، كقضايا شعور من
لتي أشرنا إليها ، ويقتضي الحال عين حصة مدونة من رجال القانون لحصر
هذه القضايا وتكثيفها وإعداد مقترحات ، في أقصر مدة ممكنة ، مع الاستعداد
للدفاع عن حقوق الدولة بمجرد رفع تلك القضايا

ولا نود أن نشير من جديد ، فبعد من يستدلون برأيهم وشرائهم
بأنهم يخصص كل حصة على حدة ويريدون سحبها ، ثم يجدوا المرفق
بعد الدراسة الدقيقة ، ووجدوا محتسب وحده

حجة لأخصاص هي تخكم الوضعية رؤسها

ويعود فؤكده ما سبق أن ذكره في هذا الكتاب ، من أن المداخلات
التي تشد بين الشركة والحكومة المصرية . تختص بالفصل فيها بحكم لوطية
مصرية دون سواها ، وذلك نص صريح في الاتفاق التي أبرمت في أيام
اسماعيل ، بعد أن سوى خلاف بينه وبين شركة ، وقد ورد النص في
لب الأول من هذا الكتاب

التصنيف الثاني

كيفية التصفية وإجراءاتها

يجب على شركة ، وهي في تدبير ملاحه في نقاه لحساب الحكومة
مفسره ، وتخصيص سلسلتها ، أن تقدم للحكومة في مراحله الانتفا ، كل
معموله ممكنة - سبعية امشكلات في تقدم يربطها ، وانها توسيع الحال ،
وهياد لادارة حكومية في ستحق محله فور انتهاء الحق الالتزام .

وهذا تكون معموله لمطوية من شركة في وقت قريب من انتهاء
نصف مدوى الحكومة ، في سبب أو من سبب إياها ، لاداء مديلات
فيه وغيرها على الأوسع احدى ، أو غير ذلك لا يمكن كمن به وبها
بطراً أثناء عملية لتصفية

والعمولة لمطوية من شركة ، ليست محجة مرسومي الجمعية ، وبما هي
واحده بتصفية عقد الالتزام ، وفي نجات أو تعصير من ناحية الشركة
أو تراخ في سبب الأوامر في تصديرها ، فيصح بدوره أن تصحح مداها على
موجودات شركة ، وبما عقد الالتزام في الحال

وأن فرض أنب صضر وزارة شئون عمدة هذا الاخره في مراحله
الانتفا ، فيه من يكون عسراً أن مرسوم وزارة نفسها لادارة الملاحه
في القبة فوراً ويستطيع في هذه الحده ، أن تستصدر مرسماً عسكرياً يحتم
على جميع العاهل ، ويوضح أن كانت حسيهتهم بالاستمرار في أعمالهم ،
لحساب الدولة مباشرة ، فيتعون وزارة احدى على نور وبتلقون مهاب
أوامرهم ، وأي اخلال يعرض الحق سببية ناه في اخطورة .

وهذه الطريقة يكون لدى اوزارة فحة للتصفية تدريجية في الفترة

المتفقين فتنفى عن خدمات من ترى الاستعانة عنهم وتعين من ترى تعيينهم ،
 ويتحدد أى إحراء تنمية المصلحة المصرية العامة وصحت استمرار الملاحـ
 في وفاة السويس وما على المتصرر إلا أن يتجأ لجهات لقضاء المصرى ونديه
 المسجلة من الوقت إن كان له حق يدعيه .

الدخول فى الاعمال من لان

ان تكون لتصفية ممكنه من وراء المكاتب ، ويبدأ عن منطقة العمل ،
 وإعانة اوراقه المقترحة بتعين بواقي الأولى من الموصفين نفس
 والاداريين ، وتشكين اللجان التى يقتضى الحال تشكيلها ، وهؤلاء باشرور
 عنهم مد الآن فى منطقة شمال شركة بورسعيد والسويس والاستراتيجية .
 وبدأ بعمل محصر وحرد ومصر حقه على نطاق واسع ، وتناول المحصر
 واحرد المنشآت التى أقامتها الشركة فى فترة الاتراء ووضعها فى السجلات
 وحيداً دقيقاً ، هائلاً للجهة ، وتقدير قيمتها تقديراً مؤلفاً ، سببها نصيبه
 سبب الاستعانة . عدم ما بين أحسن سائر منشآت على نفس حسب مدى
 سنة ١٩٢٠ أن الحكومة ستدفع ثمنها بمرور كذا نص ، ولا يتفق هذه
 لحانة على جميع المنشآت ، فوجب أن من فى سجلات منشآت على مستوى
 عليها الحكومة عمداً ، ولها لى يرى بحقه تدويته أن الحكومة ستدفع
 قيمتها .

والأثاث المستعمدة فى تلك المنشآت ، يدخل فى تقدير وتشمين ، وذلك
 دون ارتباط باستلامه ، ومشتراه فلاست أن شركته قد باعت وأنفقت
 فى الكميات ، نفقت طائفة . وللمدعى ليس مرمده بمشتري هذا الأثاث فيصح
 أن تكلف لشركة ماخذ ما لا يدعو حاح إليه ، وهذه المسألة ستكون
 موضع بحث بعمرو الفاروقى والقيمين من جانب الحكومة

وأهم من المنشآت والأثاث . موضوع الآلات والمعدات ومحتويات

المحارن ، وبحسب لا سكر أن الشركة قد رودت القضاة بعتاد ضخمة ، وإن تكن قد استهلكت ثمنه ببيع مراكب ، ولا بد من حرد هذا العدد ، ووصف كل آلة ، وخصوصا المراكبات الخاصة ، والأوتوش العائمة ، والجراوات والبصادل والرافعات ومخودات ، وصفا غاية في الدقة ، مع بيان طريقة إدارة كل آلة ، والوفود الذي يستعمل مثلا ، وتكاليف الإدارة وما إلى ذلك ثم يوضع لضروري في فائمه ، والسكالي في فائمه أخرى .

وقد تكون هذه آلات قديمة من طراز قديم لتاسع عشر لا تصلح للاستعمل في الوقت الحاضر ، ومثل تلك آلات يجب أن تعرف وتبين ، ولا نرى أن الدولة تلتزم بدفع ثمنها .

وفي تقدير أثمان الآلات والمعدات في ملقم الدولة ، يجب أن يرعى الاستهلاك ، كما أنه يجب أن يرعى في المثلث ، القيمة الإيجارية الحقيقية ، ويستعمل هذا من التكاليف .

وهناك عملية جرد المحارن ، وحصر وحرد مخودات الورش العمومية ، وهذه العملية ليست من المسائل هينة . وتستطيع إدارة الحصر والجرد ، في وزارة شئون قناة السويس ، أن تستعين بمن تقدمهم من الموظفين القبيح في مختلف مصالح الحكومة المصرية ، من وزارة الأشغال العمومية ومصلحة المواني والمناظر ، والسكة الحديدية ورسد وسيرها ، بل قد يكون من المفيد جدا الاستعانة بسلاح المهندسين في الجيش المصري وغيره من الأجهزة .

ويجب أن نهتم لشركة . أنه في فترة الاستعمال ، وهي لا تزيد الآن على أربعة عشر عاما ، بقرص صمم أن جميع مخودات الشركة تحت حراسة اختيارية ، والحارس هو الدولة . وإذا لم ترخص الحراسة الاختيارية فالمقصود على حكم قضائي « الحراسة من أسهل الأمور

والدينا تجربة مارات شاحنة في مراكب أقل أهميته كمرقق الاضياء في القاهرة ، حيث انتهى عقد شركة لبيون تسلمت الحكومة آلات حرة ، وفي حالة سعة ، ويرجع ذلك لمعوص في كانت قد استثمرت في العهود

الماضية ، والآن لا يمكن السماح بتكرار تلك التجربة القاسية ، خصوصا وأن سلامة الملاحة واستمرارها في القناة شوقان على سلامة الجهر الذي يؤول الحكومة .

ولست رجلا نيا حتى أستطيع لنفسي افراح احتياط بعيد يتخذ من الآن ، لتأداة ما قد يحدث من لعب أو تحريب ، سواء كان متعمدا أو من قبيل الالهام . ولكن قد يدوا بذهاب أن أول احتياط يصح أن يتخذ هو المراقبة المستمرة ، من المراقبة اليومية من جانب وزارة شؤون القناة لسير الجهر وسلامته ، ونصح أن تعين اورده معنشى ، فيين وغيرهم ، تواحدون في مناطق نشاط الشركة ورافسون مع الدولاب وسلامة الآلات والمهمات وهم أن يصدروا أوامر تكليف للشركة بلزم بتبقيدها ومراعات مضمونها وهي لا تستهدى إلا إبقاء الدولاب الذي يدبر القناة في أحسن حال إلى أن يتم تسم الحكومة للسرقى بأكله

وأرى أن يكون هؤلاء المراقبون أو المنتشون ، من رجال لقوات المسبحة الذين ياتهم عيبا خطيرا ، في فترة الانتقال وبعدها بضع سنوات لا بد من أن يسود النظام ، والروح العسكرية في سير دولاب القناة حتى تأمن امهرات والمفاحات ، والأوامر التي تعطى للشركة ورحالها يجب أن تنفذ في الحلب والاحراء التي تتحد في حاة الالهام أو سوء انية يجب أن تفرض في حرم مشاء وأن تقص وزارة شؤون القناة على مختلف حرييات العمل بيد من حديد ، ويجب أن تفرض في شركة سوء لية وما عليها ، لأن تقيم بمسلكها الدليل على عكس ذلك .

وكما تفرض الوزارة المقترحة رقابتها على المنشآت والآلات والمهمات ، وانورش والمخازن ، وجميع متعلقات شركة ودطارتها وأوراقها ومكاناتها ، لابد أن تبسط هذه الرقابة على موظفي لشركة وعمالها ، على اختلاف أحاسهم ووظائفهم .

ونحن نعلم أن الشركة ، حينما قامت ذلك الدولاب من الموظفين والعامل
 كانت يعمر من رقابة الدولة مانعة الالتزام وإشرافها ، ولا يصح أن يحملوا
 سحاء الشركة في معاملة رعاها على الاعتقاد بأنها أحسنت اختيار العناصر
 دائما ، فهناك عناصر أجنبية رديئة وقع الاختيار عليها لاعتبارات لا شأن
 لأصاخ بعملها ، فمثلا كانت الشركة تكافئ بعض الفرنسيين الذين قاموا
 أو حرقوا في الميادين تحت الراية الفرنسية ، ورأت بلادهم أن يكرمهم
 بأدعائهم في تلك لتكيفة ، دون أن يكون لهم تخصص سابق ، أو كفاءات
 تسوع إسماء الأعمال التي أسست إليهم ، وهناك صاحب وقع الاختيار عليهم
 بحية لأن أمهاتهم أو فرسانهم كن يخدمون في بيوت رجال الشركة الذين
 يمدكون نصيب اموالهم وملاحضين مثلا ، بل هناك بعض المصريين تقوى
 الشركة عنهم إما احتراهم في وظائفها الادارية بطريق المحسوبية ووساطة
 ناشوات وحكام العهد المصري ، وقد كفى مراجعة أسماء اموالهم ، ومعرفة
 قراباتهم بأولى العقود في عقود المصير ، منهم الأسباب وسواها التي يجب
 دورها الأهم في الاختيار ، وهناك آخرون كال حوار المرور بسنة لهم
 الثقافة الأجنبية التي حصلوا عليها في مدارس أجروا مثلا ونظمهم بطبع
 الفرنسيين ، وهناك بعض من عرفتهم شركة أنه شغلهم لوظائف حكومية
 كانت تنص دائما على الشركة ولقد الخدمات التي قاموا بها بمصالحتها معجوا
 بعض الموظفين هؤلاء كاستقلال في لوبيس المصري سابقا ، وعدا أولئك
 جميعا يوحد اندحلاء والمتصرفون ممن كانوا في المؤسسات لكثرة دائما حرا
 عونا على هذه بلادهم وأسماء ومستقبلها ، وهم الذين لا يمكن أن يعينوا
 بدعهم في عصر الحالي عن ماضيهم وتكرهم مصر والمصريين ، والطعام التي
 كانوا يصوبونها ، مصريين من أحسن في عالمهم والطرق الملتوية والمريئة
 التي سبوا فيها للوصول إلى عابهم أو خدمة بعض أعراض لشركة
 غير المشروعة .

إن الشركة مشكلة تشكيلا عرسا . ففيها مختلف العناصر ومختلف الميول ،

واحد نجح في ماضي الأيام في خلق قومية لا وجود لها بين قوميات واما
هي قومية شركة فة السويس وسعيها لها والتفاني فيها

وكل هذه الملاحظات لا تمنع من القول بأنه يوجد بعض عناصر المصرية
لأصينة امتدة في خلقها وبقائها وبقائها ، استطاع أن تتسرب إلى
بعض أعمال الشركة ويدخلها ، وعاشت حتى الآن ، هي تغلب على البحر ،
سبب الاحساس الوطني اندى تحرجه ، انما هو العايد وسببها لم تستطع أن
تفعل شيئا لها فبه سكاك تخص على أصابع اليد

يجب أن تعي الوزارة المقترحة في فترة الانتقال عراحة حالة كل موظف
وكل مستخدم نجيب كان أم مصرية مراحعة دقية ، تكشف عن كفاية كل
فرد واجبه تخصصه وحرية وحرية ، وهن سبوي الآخر والمراد الي
يحصل عليها أم لا ، وملايات لبحاقه من الشركة ، وموعدا تعيينه ،
وبأي مدى كان محلها هذه البلاد ، وهل في ماضي شوائب ولونات أم
ماض بظلم ، ومدى صلاحية أو عدم صلاحية الأوضاع الجديدة ،
وعلى الشركة أن تقدم لوزارة شؤون الخدمة معدات موظفيها وعملها كتب
كتاب من ذلك وتستطيع بحجة ملكية بالتحص والمراحعة أن تجمع معلوماتها
من عدم مصادر رسمية وغيرها ولديها مسجده من الوثائق لتصفية حالة كل
فرد ، والأجنبي الذي ينشأ به حيز ممتد ، به وحلقه ، وأن من الخير أن
يتفهم ، وأن يحب هذه البلاد ومستقبلها ، وأنه مستعد لأنه يتخذ منها
وطنا له ، لا يرى ذات من أن يستخدم حساب الحكومة لمصرية وهو نفس
الشروط والاراي التي يحصل عليها الآن ، فحين لا تشعب لقوميتها وإنما
براعي مصححه للبلاد بعليا ولا يرى ذات من لاستعدادها من الأجنبي شرط
لا يكون ذلك ضارا بمصر من ناحية أخرى كأن يكون الأجنبي متصلا
بدولة أجنبية عشي أن تفعل على أسرار العمل في القصة وأسرار الملاحه
وهي من المسائل الخطيرة التي يجب أن تحاط بسرية تامة .

ولمصري الصاح والمفيد ، يجب أن يصفى إلى مستقبله وسبب من الدولة
كل الصالحات التي تكفل حصونه في مستقبل على نفس الآخر والمرايا والمعاملة

السعيه مادام مختار ولم تنبذ هذه رسميه . وأما الذين يدين أهم بأنه ،
أو أنهم قد تحللوا أو أنهم حتى إذا في صروف مريه ولأسباب مريه ،
أو أنه لا تتوافر فيهم الكفايه ومعيير الوضيه المطلوب ، فأولئك يرصدون
في هوائهم ومجرد انتباه . لحل الأزمات يقصون عن مصفقه لفقه ، مع شركه
وشأنها شأنهم تماما .

إن الانتقال من حال إلى حال ، مشكلة ماريه في الدقه ، ولا يمكن الانتظار
حتى السه الأخرية من الالتزام من يجب أن نتخذ الاحراءات لمعالجة هذه
لتصفيه حتى يتناول الأفراد كما تتناول بقية أحرار لظهر وأن يتم ذلك كله
النتيجة بحث ودراسة جادة ، محذرة عن الهوى . في امدة انتقيه .

وربما أن نصنع اورارة مقروحة ، تمت ميسا للمشكلات لفافه بين شركه
وعمالها وموظفيها ، ويوجدون في الخدمة ، وأرباب المعاشات ، فتجمل
الشركه على سوية كل ما هو مطلوب منها هؤلاء نسوة غاده وإعطاء كل
دنى حق حقه ، لكن لا يبقى بعض المشاكل مصفقه وترث الدويه تركه تعميم ،
وموال شركه صامه بتسويه حقوق العير قلم ، ويجب أن يمكن أو يثبت
العمال والموظفون من حقوقهم بالكامل ، قبل أن نحل الشركه .

وهناك التزامات الموظفين والعمال قبل الشركه تستمر بعد انتهاء حق
الالتزام ، ومنها المعاشات والصندوق الموجود حتى الآن في الخراج ، ومن
البعث أن تناه إدارة هذا الصندوق في استئصال شركات ثمين أو سوك
موجوده في الخارج ، لحيما تحتق لشركه ونحل لن يجد الموظفون والعمال
أمامهم إلا الحكومة المصرية ، والحكومة في عبي عن أى متاعب تحد من
هذه الحاجه ، ولذلك يدخل في محاسنة الشركه ويعتبر حره لا يتجرأ من
هذه المحاسبة كل حق يكون مطلوب في الحال أو في المآل من الشركه لأحد
عمالها أو موظفيها أو لأي فرد أو مؤسسة في هذه البلاد

ولا يحتج الحال مع الشركة عن الموقف مع شركات بعامة التي ستقدم تنفيذ عقود الأشغال العامة ، فقد جرى العمل مع هذه الشركات ألا يتم لتجاسص معها إلا بعد أن تبرز ديمتها من كل حق للغير في هذه البلاد ، ويجب أن تستعمل هذه الطريقة مع شركة قناة السويس مع مراد في الاحتياط وأخذ ضمانات إذ المعروف أن حياة هذه شركة سوف تقضى بإقصاء الالتزام .

هذا وفي لفترة المتبقية ليس ثمة ما يمنع وزارة شؤون القناة من أن تدرب من ترى تدريبهم من العناصر الجديدة على أعمال الشركة وعلى الدولاب إخال ومن أن نتزع من يد الشركة بعض الأعمال شيئا فشيئا وتأثرها بنفسها حتى تكون لتصفية تدريجية وليس في المبادئ بعامة في القانون ما يحول دون ذلك ويعود فكرر أن لقناة قناة مصر وأن الشركة ليست إلا وكيل والأصين حرق في اختيار لطريقة المثل لصالح مصالحة والاطمئنان للمستقبل .

ولكل تلك الاعتبارات طلبنا بأن تدخل الوزارة المقترحة في أعمال شركة صغيرها وكبيرها منذ الآن حتى إذا حل الأجل المقرر يكون الانتقال أمرا طيعيا لا مفاجأة ولا يكون هناك هزات فقط

وهناك مسألة بعينها بهما أن يسهل إليها ، وهي مسألة سلامة القناة نفسها ، فإن أي إهمال في أعمال الكراكات مثلا ، قد يؤدي إلى ردم جزء من القناة ، أو إلى عرقلة الملاحة فيها ، وقد تكون هذه أعمال هندسية يجب أن تتم ولشركة تتزاحى لأنها تعرف أنها إلى رواج ، ولذلك استوحس الرقابة الدقيقة عليها في أرحلة المتبقية بمعرفة الوزارة المقترحة التي ينبغي أن تتحد كل ما من شأنه يسم القناة ومدنها ودولابها في أحسن حال ، فقد تعيب مسألة وظل معلقة إلى أن تنتهي لعلاقة مع الشركة ثم يبحث عنها فلا يجدها

وقد تكون هناك مؤامرات نيت بقصد إحراج الإدارة الجديدة والتدليل على فشلها والأمر يقصبا نقطة متاهية بحيث لا تعرط في صغيرة ولا كبيرة ، ولكي نثبت للملأ كله أن في إدارة القضاة بمعرفة حكومة مصر صانعا أقوى سلامة الملاحة وانتظامها من وجود شركة كشركة القضاة ، وأن ما قيل عن كفاية هذه الشركة كان فيه مبالغة كثيرة ودعاية انفق عليها الأموال الطائلة ، ومصر ليست مقيدة بأي التزام قبل الدول الملاحية وإعما مصلحة مصر نفسها ومستقبلها السياسي والاقتصادي والعمراني كل ذلك يعرض عليها أن تدير لقضاة إدارة طيبة تكفل سلامة الملاحة فيها .



الفصل الثالث

تكوين الوزارة المقترحة

يجب أن يشكل الوزارة بمرحلة المديح وطبقا لمقتضيات العمل وليس حينئذ يتم تشكيل إدارتها اعمله في يوم وليلة ، وإعما تبدأ هذه الوزارة بعض الإدارات نسبية قانونية وهندسية وحسابية ، ولو فتضى الحال أن يندب إلى هذه الإدارات بعض العناصر اامتارة في الحكومة المصرية .

وأغلب هذه الإدارات يجب أن يكون موجوداً في منطقة عمل الشركة . ولدى الشركة من الأبنية ارثمة على الطحج ما يصح استعماله للإدارة المصرية الجديدة ، وهذا مع وجود إدارة مركزية محددة العدد بالقاهرة في مكتب الوزير المعين هذه الوزارة وليس حينئذ يكون الوزير فيما ، وإعما يصح أن يكون وكيله من الفنيين الذين يصغرون الألم سهولة محتجف أعمال الصاة وقد محتج الوزير لأن يوجد بعده بعض شخصيات الكبيرة المتخصصة وهؤلاء يعملون تحت إشرافه كاستشاريين قانونيين وهندسيين وغيرهم .

وفي أثناء أعمال الحضر والجرد ستتم في الوزارة احياحاتها المختلفة للمصريين اندرس بديرون القناة ، وهي كما قلنا في الفصل السابق تستخلص بعض الموجودين حالياً في "عمال لشركة" ليعملوا لدى الدولة حينما تخن الوزارة محل الشركة في إدارة القناة .

وحينما تنتهي حياة الشركة ، يمكن أن نتخذ الوزارة في القاهرة مقرها بمبنى لشركة الخالي بشارع لاطوعلى حردن سني ، وإلى أن يتم هذا الأجل ، يجب أن يكون للوزارة مدوب مقيم في هذا المكتب ، يراقب

سير العمل فيه ، كما يكون لها مسدودون ومكاتب في مدن القناة بمراتب
الحالة هناك مع مراعاة التنسيق بين نشاط تلك العاصر .

بعثات ومعهد عال لقناة السويس

إن الإدارة الجديدة ستكون تشد حاجة لتكوين عناصر فنية لازمة
تختلف فروع العمل والقوة . وهذا ما يستلزم التحصن والجهد والمجهود
وتكوين هذه العناصر وخصوصا في المسائل الحربية وأعمال إرشاد السفن
وقياس موانئها وكذلك أعمال الموانئ والكراكات ، لا بد من إرسال
بعوث علمية إلى الخارج ، ولا يسعى أن يصيب وقتا ، مخصصا إلى المهنة .
فستطيع الوزارة المقترحة أن تختار من خريجي كليات الجامعات وغيرهم من
الاشخاص المختارين أعضاء بعوث تدر في البلاد التي يرسلون إليها مع حسب
البلاد التي لها أصداع سياسية في مياه السويس . والدراسة النظرية لا تكفي
لا بد من دراسة عملية ، فمصاحبة بحرية يدرسون في شركات الملاحة التي تعمل
في البحار الكبيرة ، ومطابقة نشاطها في السويس نفسها خاضعاً لطيب للتدريب

وحسب هذه البعثات أرى أن يفتتح معهد عال لقناة السويس ، في منطقة
شاطئ الشركة نفسها ، ويلتحق بهذا المعهد بعض خريجي الكليات ، ويصبح
أن يستحقه ، ونوع في أقباله المساهمة بعض لنامين من موظفي الشركة
وعملها بالمصريين .

وهذا المعهد يجب أن تكون به في برمجته فروع مختلفة وليس حتى أن
يدرس الطالب في كل تلك الفروع والشعب وإنما تبدأ الدراسة في عامها
الأول برنامج عام للجميع ، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التخصص ، وهذه
المرحلة يصبح أن تمتد بصح سنوات .

وفي المرحلة لاعدادية العامة يكتب تدر يس خفراية القناة وتاريخها

لسياسى واقتصادياتها ، والمادة عامة عن المرات امانية لعامية ، وتدرس بعض اللغات الأجنبية ومادى. القديون الدولي للتجار وبعض الدراسات البحرية الأولية .

وأما فى مرحلة لتخصص فتضع المعهد شعب مختلفة فى لبحرية والهندسة والاقتصاد والمحاسبة وغير ذلك من كل ما يحتاج إليه العمل فى القاة . ويمكن اختيار بعض أعضاء هيئة لتدريس عمليا واستقدام البعض الآخر من الخارج ،

ويجب أن تفتقر الدراسة العمليه بالتدريب المستمر على أحجرة لشركة ونواحي نشاطها المختلفة ولا تستطيع لشركة أن تعترض على هذا التدريب دية حال للإسباب لى قدمها وهي أن الحكومة المصرية هي الأصيل وصاحب الشأن والشركة عارض ولا يحتل مركزها عن مركز أو كليل .

المدر والدرجات

من العث أن يتصور كأن من كان أن الاسرى فى تقدير المرتبات والمزايا الذى وقعت فيه الشركة عامدة متعددة لأنها كانت تعترف المال بغير حساب، سوف يستمر إلى غير غاية . وإنما يجب أن نرى مسألة الحقوق المكتسبة بالنسبة لمن يستمرون فى العمل فى القاة ، بعد انتهاء حياة الشركة ، وهذه قلة نادرة ، لأن الدولة لن تستدق فى خدمتها ، بعض اسطر عن الجدييات لا من تدعو لضرورة الانتفاع بهم ، وهؤلاء ليس من احد فى شىء أن تقب حياتهم رأسا على عقب فيطلب منهم العمل فى حدود المرتبات والدرجات المألوفة فى أعمال الحكومة

هؤلاء سيكونون بمثابة خبراء متخصصين ، ويجب أن نرى حالتهم على ما هي عليه فلا ماس رواتهم ، ومراياهم كبدأ عام ، وحتى يمكن الانتفاع بمواهبهم ، يجب أن يستنوا ويطعنوا إلى الاستقرار .

وتمجرد انتباه حياة هذا العدد . بهذه الحالة وتحتى تلك شركة
الثقيلة من شركات شركة قناة السويس :

وأما العناصر الجديدة فيصبح أن يوضع لها كادر خاص ، يمتد في كثير
من جوانب عن كادر المصالح الحكومية الأخرى ، سبب تخصص ووجود
الاعتبارات نسبة التي لا تقوم في أعمال حكومية أخرى .

وأيضا يوصى به خلافا لما جرى عليه العمل في الحكومة ، ألا يكون
المؤهل الدراسي أو الجامعي أو مدة الخدمة هي العوامل الوحيدة في تقدير
حفظ الموظف أو العامل بل نوزن أمارا الأخرى من كفاءة وعزيمة ونموذج
وراهه وإخلاص في العمل ، فكل ذلك أهم من مؤهل الدراسي مثلا .

نشاط الوزارة المقترحة في الحاج

لا يقتصر نشاط الوزارة المقترحة على لقاة ومطقتيها ، فهذه الوزارة هي
لورث الشرعي لشركة قناة السويس ، وقد كانت للشركة رفعة شاح وصلاح
عالية واسعة ، ويجب أن تحتل الوزارة المقترحة هذه الرفعة وأن يراعى ذلك
في تكوينها .

وكما قد في فصل لسابق ، إن حاجة لعمل هي التي تحقق عناصر الوزارة .
ومن أهم الأعمال التي يجب أن يعطى إليها ، دعايات الشركة في المحيط الدولي
وقد استمرت تمديد عاما وهي تحاول أن تلبى في روع جماعة الدولية
والمشتغلين بالملاحه العالمية أنها هي نقادة دون سواها على إدارة لقاة ، وقد
تسعت دعايتها في السنوات الأخيرة بالنسبة على مصر واتهامها بالعجز عن
إدارة لقاة مستملا ونقوى إن في تبولة لقاة لها تهديداً بالمصالح الملاحية
العالمية ومحاولة استعداد كل لقوى ضد مصر ، وهذه العناية يجب أن ترد
عليها ووزارة شئون قاة السويس منذ مولدها بدعاية مصادرة في العالم كله وأن
تطمش جميع المتشغين بالملاحه في القاة إلى المستقر وإلى أمان مصر الطيبة

وهذه الدعاية يجب أن يختار لها دعاة بارعون لا صحفيون ، فالصحافة شيء وفق الدعاية شيء آخر ، وإن الخطوات لى تسهل بها الوزارة المقترحة عملها لمى أحسن دعاية فى الخارج .

وإلى جانب الدعاية ، نشر كمة خيرة صوبلة فى الانصاب يعرف الملاحه وشركات الملاحه ، وكل ما يتعلق بشئون الملاحه العالميه وهذه الخيرة لا يمكن أن تكتسب فى يوم وليلة ، ولا تدمن أن يحصل عليها ، وسبيل ذلك أن يكون لنا مدعى بحرى متمار فى كل بلد ملاحى ، وأن يكون لهذا المدعى مكتب مؤلف من عناصر مختارة فية . ويكون هذا المكتب على اتصال مباشر بوراره شئون قناة السويس فيجمع هذا المعلومات لى تحتاج للوقوف عليها ويقدم لها تقريره لسريه وعبر سريه ومقد اتصالات المختصه وهكذا ، بحيث تتوثق لعلاقات مع الزم من عملاء مقتر فى نقاء من أصحاب السفن وشركات الملاحه الكبرى والدول لحربه نفسها

وهذا لا يمنع من نشاط الوفود وبعوث اختصه الى مرور تلك البلاد وتتعرف حاجاتهم وتنفق على احتياجاتها من حين وآخر .

وجملة القول إن وزارة شئون قناة السويس لا تبنى دفعة واحدة وإنما تتكون تدريجيا وطبقاً لما يحد من الاحتياحات



الفصل الرابع

مركز مصر الدولي بعد تسلم القنّاة

بحيث مصر ، في إخلاء نقوات البرطانية عن قناتها ، وسيتم هذا الإخلاء طبقاً للاتفاق الأخير الذي وقع بين حكومة لنورة .

وقد تمّت إدارة نقابة إدارة أجنبية . فبعد خراب الاستعمار العرقي ، وبعداً ثقيلاً تصعب من مرايا إخلاء ، وشوش مكانه مصر في المحيط الدولي وبعداً من أمانيها ، ولذلك لم يصعب لحكومة وقتها في إحد خطوات العملية لانهاء هذا الوضع لشاد وتحطيم ذلك القيد الذي لا تنفق مع "وضع العالم سياسيه والقانونية في العصر الذي نعيش فيه .

وقد فاق جماعة الدولية التي عرّتها شركة قناة سوس أن تدرك حقيقة دامة ، وهي أن لقناة كانت مورد رزقي مباح فيه مصابة من الرأسماليين الذين يأمون في بيوتهم ونقدوا إليهم نقابة بالمعاصير المضطرة من اندهاب والقصة ولم تكن هؤلاء أهدافاً عمرانية . ويستطيع أن يقطع ، مع اعترافه بالبحر في المعرفة بالهندسة ، أن نقابة قد سبب نظام القرن التاسع عشر ، وطبقاً لاحتياجات سمن لصغيرة وقتها وما جرى فيها حتى الآن من تعديل وتهذيب لم يكن إلا ترفيعاً ومشروعات أريد لها إعادة بعض المقاولين ، والذين يعتقدون صفقات تلك المقاولات .

وكنى مصر حينها تنقسم قناتها ، ستجد قوى الهندسة والفن لتقلب هذه القنّاة شيئاً آخر ، بحيث تقع لأكثر سفن حولة وبحيث يمكن أن تتصاعف

الحركة الملاحية فيها بل ويمكن أن تعمق قناة ويستغنى عن حرم كبير من عمليات التطهير التي لا تتوقف ليلاً ولا نهاراً . فتجد مصر كل ما من شأنه تدعيم الحركة في القناة .

وهذا وحده موجب لاطمئنان الجماعة الدولية إلى مستقبل الملاحة بعد أن تؤول القناة لمصر .

وفيم مصر سفسب إدارة قضاها . دور أن يكون على هذه الإدارة وصاية أجنبية سيعرف اسم مصر في المحل الدولي إلى عيان السماء . وسيصير عبء من المكاه والنفود وفوة الشخصية مانحوها أن تحمل مكاه في الصب الأورب من الدول الكبيرة وعنده فقط أي عبء تدبير قضاها ستمتيع بتوفيق الجغرافي القديم المش . هذا موقع الذي وهذه الله يدها تحوله الاستعمار إلى خنجر سيدد لقلب مصر واستعمل الحساب الاستعمار وحده

ستنتقل إلى مصر المكاه الأدبية كثيرة سي تمتع بها احترا بحكم سيطرتها على شركة هذه سوريا وعنده ستجلب الدول الاستعمارية حذراً صوب مصر ورأيها في المشكلات حدية وان يكون من السهل على أية دولة أن تعصف مصر لأنها ستملك ونضع في يدها مغايب بواية الشرق إي عرب وستعرف كيف تنصرف في هذه البواية بالفتح والفتح ، في أوفات سلم واحترام راعيها الموائيق الدولية الطيبة ومبادئ نفوذ الدولي وروحه . في محل الدول مستقبل للبلاد العربية والإسلامية وأماها

ويجب أن يدعم هذا المركز المزدحمة أسطول بحري مصري وأسطول بحري مصري . وهذا الأسطول الأخير يقوم ذكر نصيب في نقل البضائع بين الشرق والغرب . فهذا يمكن الانتفاع بأقصى وتصبح مصر كما كانت في عار الزمن مستودعاً لحاصلات هذا ويسمع شعها بهذا النشاط فيرتفع مستواه ويحقق آمه في أحدى . وسيمتد مع مصر هذا المركز من الناحية الأدبية على الأقل ، جميع البلاد العربية والإسلامية من غير استثناء .

وعندما تتسلم مصر قضاها ، تستطيع بحكم الحرص على استمرار الملاحة

في هذه القصة أن نحن من بحسب واحدة سلام دائم وأن تصنع لنفسك جياداً
سهر هي على حمايته هوامها ليريه وبحجرة واجوبة وبذلك نخدم قصيه
الأمن الدولي وتؤدي أعظم واجب إنساني .

خزوة إنشاء قناة جديدة

وبين حين وآخر ينشر يهود وغيرهم دعايات معرضة عن مشروع قناة
أخرى بقاء عن امكان شقها في خليج عقبه لافس قناة السويس أو تعي
شها ، وهذه خزوة ليست بنت ليوم فكثيرا ما لاكتها الألسنة في الأزمات ،
كلما أفتت ارمام أو أوشب أن يهلك من يد المستعمر .

وستتبع أن يقطع باستحده شق قناة أخرى تصل البحرين غير قناة
السويس ، فدون مشروع بمقبة اخراقي صخور وحال لا تقدر عينا القوى
البشرية وهناك عقبات هندسية يستحيل التغلب عليها ولا يمكن أن توجد
الأموال التي ترمش هذا عمل اخراقي .

وثبت أن قناة السويس قد شقت بعد دراسات جميع مطلقه بعد
والسويس ، وسبق أن الجرة ابدى شق فيه كان في لأجل حرايس
لبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، ثم حدثت هزة أرضية ردمت هذا
الجرة بالرمال فلم تفعل يد الاساس أكثر من إزاحة هذا الخحر من لرمال .

ولذلك لا محل لأن يلقى بالالهدد الخراوة ، ولن تهدد قناة السويس
اقتصاديا بأباب التزول أو بعدم لصون أو غير ذلك وإنما ستعبر أيد
الهدر أهم أداة في اتصال الشرق بالغرب ويجب أن تعمل للقناة ولتقبلها
ولتوطيد سيادة مصر عليها على هذا الأساس .

خاتمة

ممد عامين ، صحت أنظمة الأولى من هذا الجزء من كتابنا في حياة السويس ومشكلاتها المصيرية ، وصال حاس وفش ، لأى داع صدر الجزء الرابع من هذا المؤلف ، قبل الجزء الثالث ، بخاميس ما حوت به المادة والترتب في إصدار الكتب التي تنفذ من عدة أوجه ، ولكن الرد على هذا السؤال واضح في الصفحة ٦٠٥ من هذا الجزء ، وروايت مؤامرة تدويل القناة ، وعما على تفاصيل تلك المؤامرة الدوالة منذ سنة ١٩٥٠ ، ثم كشفها في إحدى الدوائر الرسمية في سنة ١٩٥٤ ، وأما ما كتب من أعد أعداءه ، وحول أن وضع عماسا إسماء شركته الاستعمارية ويعمل مدعيه ثم أنزل في ، فرائد لؤاما عليا أن صادر بإمالة الشاع عن حقيقة هذه المؤامرة ، قبل صانع الموت ، ولم أرى ذلك لأرحاء ظهور الجزء الثالث من هذا الجزء وحرره برور في أمة ، وقد أرا ما دمت أمم الله وأمام التاريخ ، بسببه إلى حصص خبير والحديد من وفوه وورم الحطة المماية للأفاته ، وقد وصفت ميجست إلى مسئولين ، وتحدثت مصر الإحراء انعمى الذى لم تكن هذات مددوحة منه ، وأرجح عن كاهها شركة استثمار العرب للشرق قبل أن توصع البلاد أمام الأمر ، مع ونحن نكتب هذه السطور ومار مقاومة الوحشية المشرفة مشغلة عند مدخل القناة في نور سعيد ، وقد انفصحت مؤامرة العرب وظهرت بملأ كفه ، ورأينا عماسه المقديم للأنظمة الثانية أن نلقى مزيداً من الصوء على تلك المحدوة السيئة واسما نأخذ احصوده التي يمكن أن تترتب عليها ، ولكنا رأينا قبل ذلك ، واعصية منسوخة أمام الرأى العام العالى أن أقدم كشف حساب ، في شىء من الإبحر وقدر ما يسمح به القدم تاركين التفاصيل والمستندات لنصحبها الجزء الخامس من هذا الكتاب الذى صدر بدون الله ، بعد أن تنتهى الأزمة الحالية .

دراسة ربع قرن

يحظى 'الذي يهود من حظيرة مثـكلات قبة السويس ، ولا يرون أنها
عظم الرحي الذي تدور حوله الساسة المدنية منذ عمر أرمن ، ونسبها مستغل
كذلك ما يثبت أنه صواب الاتصال بين الشرق والغرب ، وقد أساهده الحققة
مدد أو حرسه ١٩٣١ ، حتماً كما في مسهل عهدنا بدراسة تعاون ، وبنينا
بأحد نصيباً ضللاً في ميدان الخدمة العامة ، وكانت بلاد وقتنا واقعة كلها
في فمة الاحتلال البريطاني المهيض ، وكانت أعقاب الامانة معطلة من جراء
الحكم الدكتاتوري الذي فرضه الاحتلال مسميياً بمعورلة إسماعيل صدق وشردمة
من الاتسارين ، وقد وجهنا انصر إلى 'شبكة في سيق مقالات نشرناها
في مساهمات بحمة وفي بوقر سنة ١٩٣٥ هـ ج جلال الخدمة احتجاجاً على
السياسة العامة وأصق المجلس الذي كان ينظر في الإنجليز رضامه على
الأردن ، ونجحت الدماء المسوكة عن 'الاف بين لأحزاب في سموه « الحمة
القومية » ، وراحت تلك الحبة ، وصلى المحرور ، ومهم في حق مصر ، وفي عهد
حزبت عبي ذلك الإجماع الذي وقع في ضلال بعيد ، ويحرف بانفسه عن طريقها
العموم ، ومن لدى من مذكرة مؤرخة في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وهي مذكرة
وجهتها يومئذ إلى عم السراج « انصوري إيدن » وكان وزيراً للخارجية آنذاك ،
وقد أرسدت له اندكركه ثلاثة عشر سنة وشربها كدبت اصحاب الأوربية ، وقد
وردت ترجمتها الحرفية في صحيفه ٨ وما بعدها من مؤلف جهرلي في تلك السنة
نعمون « اسعر الحاد - بحوثة حطب وكما باب الرعماء الذين عرصوا معاهدة
سنة ١٩٣٦ » .

وبما فلتة في تلك المذكرة بالحرف الواحد :

« لقد اعترفت ببحرنا رسمياً بأنه ليس لها أي حق لتعتبر نفسها دولة بمحاذاة
في مصر ، عندما وقعت في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، على معاهدة الأستاذة التي
تنص على أن فرنسا ويطاليا وألمانيا والمجر وأسبانيا والروسيا وهولندا
وتركيا وبالحزب عسها يعرفون بمبدأ قبة السويس ، ولا تزال لنفسه هذه الصفة

«فاعلموا أن مصر هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تحمي مياهها بحكم طبيعتها
البحرية فلاس لكم أن تسبقوا في بلادنا جديداً من حدودكم» .

وقد ذهب هذا بصوت أذراج الرياح ، دمست الحبهة في المقادسة والمداومة
حوالته إلى اتفاق قديم وقعه زعماء الأحزاب في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

ومع ذلك لم يطرأ «أس» إلى قوسا ، بل رأينا أن نوجه إمكانياتنا للوقوف
على القضية بطريقة عميقة هادئة ، وانتظار الفرصة التي تسمح لأداء الواجب المقدس
عليها ، وقد سمحت الفرصة وبلا ، دسافر إلى الخارج لأول مرة في شهر يوليو
سنة ١٩٤٦ حيث ألقى محاضرات عديدة حول الوثائق التاريخية ذات حصر
بائع وتكشف هذه الوثائق عن اللون العميق لشبكة قباء المدوس ، وكأنا كما
على موعد مع ملك الأوراق ، وقد أحسنا بتركيب حبة من البلاد إذا
لم نكن في الإصلاح عن تلك الوثائق في الحرائق ، ولم نتمكن ليد ، دسافر
ذات خطر بالغ فكر ، في مصر ذهب عدة مدربين عن القضية دعماً مؤيداً بالاستعداد
والدليل العميق ، وأقوى في قضاها وثبت أن خير أمار هو منه إحدى حاميات العالم
الكبرى ، وأن عيباً أن نوجه كل الواحدة القديس الدولي العام في جامعة
من حاميات أوروبا الكبرى دراسة تخصص حامين عدة اسوس موضوع رسالة
دكتوراه في هذا الفرع من الماؤون وذلك فقط ، برهن القضية من وجهة نظرنا
الوطنية عرضاً صحيحاً على الضمير العالي .

• • •

إعداد في خمس سنوات

وعيا بل ، إبحار للخطوات التي قطعناها في كمان شديد ، منذ ذلك التاريخ
إلى أن حصلنا على درجة الدكتوراه من جامعة باريس في ٥ يونيو سنة ١٩٥١ .

عدنا إلى الخارج في صيف سنة ١٩٤٧ ، وفي تلك المرة ، حملنا معنا إلى بلاد
البحرير مؤلفاً قصيراً وصغماً باللغة الإنجليزية وشرحتنا فيه القضية المصرية بمباسة
عرضها على مجلس الأمن ، وقضا تنويع هذا المؤلف محاماً على أعضاء البرلمان الإنجليزي
ودور الصحف وفي المحافل السياسية المختلفة ، وقد كشفا في تلك الصفحات عن

بطلان مركز الاتحاد في مصر وعن حرمان الاحتلال ، وتعمم الاطلاع ، واتقيا ،
إلى باريس للبحث عن وثائق وعن مراجع .

وفي تلك السنة انتهت أعمال فاطر إسماعيل ، وكان اشتغاله يشغولها القصائية ،
مستشراً ومحامياً ، اورد ادي عولنا عبه في الامعان على تلك الدراسة ، وشاء الله
ألا يركب معزعون ينسج ما الاستمرار فيما أحده أنفسا به ، دسدت عليه فاطر
إديها بتركيب من قاده إحداه هولندية ولأخرى فرسية ، وانتهت أعمالها
القصائية بين مكسها ، اعتماداً على السمعة التي وصلت إلى هؤلاء الأسس والأعمدة أن
هذا المكتف أكثر من عمره مخصصاً في المسائل القانونية المتصلة بعود لاشتهل
العامية ، وكانت هذه فرصة ذهبية أنحت لها إدد على إخراج ما استودعت وفي
فترات متقاربة ، فأعتمدت عليه مواد مكسورة ، وعلمنا من إدد على كثير من
دور المجموعات الفرنسية في أوروبا حيث وجدنا الشيء الكثير من أوابق
اسوس ، وحاوون أن نقتحم مقر شركة فناء اسوس - مجلة في باريس فإقياها
أصبح من عصب الحزب ، ولهذا السبب لم نستدع وضع دستورها التي تقدم بها إلى
جامعة باريس ، لهذا الأمر التي تسمح كي تدخل في الشركة بطريقة أو بأخرى
ونعم الاطلاع .

وحال العيون من حيث لا نحسب ، ذلك أن وزير خارجيه اوفد ، صديق
الدكتور محمد صلاح الدين الذي لم تكن تربطها به معرفة سابقة على سنة ١٩٥٠ ،
قد اتصل بما وهو معلم وفيلسوف أما يقف في معسكر الذي يدرسه سياسة اوفد في
تلك المشككة بسلام ، وأنحت لنا القليلة التي كان يستطاع فيها رأي معارضيته أن
يوقعه على تفاصيل مشروع قانون استعداداً صادقة لما وقيمت ، ووصفا حيلة
تلخصت في تركها أنما لنا القصائية وقبول وطاعة عديه بالسيرة المصرية بباريس
مصححين من جانبنا عوارده مكتبة التي لم يكن يسكن سجنان بها ، ودهش أسدقونا
وقد بدأوا بحثوا نحن بعض كاتب هذه السطور مستشاراً تحدياً بالمعارضة المصرية
بباريس ، وقد علمنا بعدئذ أن مجلس الوزراء اعترض على هذا التفسير حينما تقدم
به وزير خارجيه بإجماع الآراء ، ولكن صدقنا لما كنا نعلمه وحمل المجلس على
التسامح بما أراد دون أن يهرج بالحقيقة أو يكشف عن السر . وهو يعلم أنه توظيف

مؤقت ، و مبرهون بمرص واحد هو تمسكنا من دخول شركة قناة السويس في باريس
متفكرين في ثوب دبلوماسي

وعجده وصولي إلى باريس طلب من السفير المصري أن يعرضي برحال شركه
قناة السويس ، دون أن أدرك أنه الذي لم يكن يدركه من استخوان عبر ودير
لحرجة الأسبق ، فاستبكر استعطي ، ولكن لم يعرض سم على وجردي في
باريس حتى حضر وزير المجهز الأسبق في زيارة هدايا ، ولازمي مدة زيارته ،
فوجهت شركه قناة السويس انه دعوة مسؤول اشري ، ووجهت لدعوة إلى دون
عري من أعضاء المدة ، ووجهت جمعي من مندوبهم شارل روجر وديككو ومعاويها
وخرى الحدث ، هي وديهم في موضوع قناة السويس ، دون أن أدرك شئ من
مكون ما صمته الوثائق الخطية التي سمع في آن وقت ، بأنها ، بل كتب ذكر
أشياء مما شرده في مذمة لهم التي صلاها بها الزاوي الماه الي ، وجردها راعا
من مسؤول اشري ، صاحب شارل روجر أن يخبرني في مكانه ، وراح يستعدني عن مر
اهتمامي بقناة السويس ، فقلت له اني سمع أن تسعون على مع شئ كتب
باللغة العربية اسمه في موضوع عبر مصر في البلادى وهو موضوع قناة السويس
وسيرط ما سقده الرحل في شري وعرض على أن شري مع ما في وضع هذا
الكتاب فأنلا ان اشركه فكرت من ما حبه في وضع كتاب باللغة العربية لتدفع
عن عسها ما هم به من أنها شركه استعبره

وخرجت من تلك الندوة وأنا أشد ما تكون اعتماداً على تلك العزيمة ، فندرة التي
مدي من بقائه نفسها ومن عجب كبير عده ، ورأيت أن استطر دعوة أخرى من
شركه الاستعمارية الحبيثة ، ولما ظهر بعد الأهم بموضوع بحفة أن تكشف
الخطة التي وضعتها ، ولم تغش أمام حتى في دبلوماسيون تمكس بالسمارة ودعاني شس
بحس إدارة شركه المدعو شارل روجر لما نته ببدائي إذا كنت مصممة على وضع
كتاب عن قناة السويس ، ويوشد اشري في الحديث من معويته « هو مول »
و « ديكو » ، وبعد تلك الملاحظة أصبح لي أن ألق في محووظات الشركه في باريس
أن أمضي في البحث في حيلة شديده وحذر بالغ .

ود أن عرفت من الاطلاع طلت من وزير اخارجية أن يأتني في المودد إلى

وكم كانت المباغنة مروعة لشارل رو وعصانته لما قرأوا أسوأ صحف فرنسا حتى إذا اتصل في متعمداً معاً في فتوحات الله حيث كان في انتظار مع معاوية « هومبول » و « بيكو » ، ولما سألوا عما قلته في الرسالة نادى بهم بحقيقة ما جاء في رسالة من طعون على الشركة الاستعمارية الآتية ومطالبتي بتصفيتها والطريقة العملية التي رسمها لهذه الصناعة ، وعمدت السحب بكونها من معرفة وهو يتعمد عصب ، واحتج هومبول أشد الاحتجاج واتهم شارل رو وقفاً وأمرق يتعمد من بين فكه ، ليعول أن صحتها طعنه بخلاف ، ومثلت دورى تقيلاً رائداً ولكن الوضعية هي التي حدثت على ذات وهو مصطفاً لا يعني رأس أحد من لهذا الدافع الوطني وقد حارب من هذا دون أن يفسد كماله لا هوذة فيها وصار حرمه بأنى طائد إلى المادى لا يرى بتعمده الشركة واستمر إذا ما استمر لمصر صاحبة القناة وسيدتها .

خمس سنوات في الدعوة للتصنيع

.. عذب إلى مصر مستقيلاً على مور ، وكانت وزارة الخارجية تراج على أشد الإلحاح أن أمضى في عمى ومرجع على أن أحتج البدائل يروى أن أعمل فيه منتقرا رقباب مرموقة وعبرت نورده عن حاجتها ، أشد منه خدماي في قضية محضمت في ، على مستوى عال ، والسكى أدنى مصردى على الاستقالة لكي أتحور من وجود البوابة وأشرح القصة بمصر من وأخذى للدفع عنها ، عندما تم اعتماد الخدمة النورده في طرحة مقبولة ومن غير مقال

وشاء الله سبحانه أن يستمر في الحكومة في التحصير والتوثيق للإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وهو الأمر الذي كتمت قد سمحت من أجله على يد وزيره التوقد معها ، رحبوا إلى الحق الذي سبق أن عذب به واستمعوا بنفس هذا القلم الذي حاربوه من قبل نسكي بصالح الإلغاء في قات في .

وكذلك استعادت في الوارده المذكورة في مسألة تعين اسم من المارده بقناه السويس وهي المشكلة التي أثرت منذ الحرب الفلسطينية في مايو سنة ١٩٤٨ .

قامت الثورة لتحرير البلاد من الاستعمار والاستغلال فكان طبيعياً أن
 بمعنى أشد إعيايه بقضه قناه السويس وأن تصمها في المكان الأول من اهتمامها ،
 ولذلك كست في مقدمة من تحديها مع الثورة ووضعوا معارفهم وجهودهم
 في خدمتها ، وقد دعت لاجتماع عقدته لدى القوات المسلحة مارملاك في مصر .
 ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، وحضره رجال الثورة وصعدت من انقواءات المسلحة وكان
 هذا الاجتماع افتتاحاً لموسم المحاربات بالدي ، وتشرقت فيه بحصرات موضوع
 قناة السويس وفي مشكلة شركة قناة السويس بالاداب ، وظهرت انصرفت بعد
 دلائل مضمومة محولات من الشركة مصلين ارأى العلم ، والعمل على تعديل
 الأنصاف وأعدوا لموضوع وكى لا بد مع تلف وتطهر الحق في الحرية ، ولكننا
 كد للشركة بالمرصاد ، ووجدنا استجابة دول بشر ما أردنا أن نشره في صحفنا
 المصرية .

و بعد ذلك تسبوعين ، أو ثلاثة ، في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، تسبعا
 سبعة ، عده تحدث مصرع ولدا السكر بوجوم « ريد » في ذلك التاريخ ،
 وصلت الشركة أن ذلك الحث ارفع قد هدمها المزم ومصرعها عن مديونتها
 وبنيتها ، ولكنه في حة تمهيد عن الأمر ، صرفنا عن الدين وأطاعها الزامة ،
 صرفنا عن مكتب الحماة والشركات وأما بالأكثرة ، وجولنا إلى ناحية
 روحانية ، إذ حاولنا أن نعدل من كتماننا للاستعمار عراء لنا في ولدا ونهزمنا إلى
 الله كي نحققنا به في حواء ، فشرنا بدارنا صغرنا نحن جردن سبتي ، ولم
 نستعملها في السكن أو الاستغلال ، بل انما في قناتها مسجدا ، وفي جوف هذا
 المسجد مطبعة لحريته قناة السويس ، وسمت « دار ايد لسكاخة الاستعمار » ،
 ورجعنا منها سكيل الصرف للملاحمة للشركة لاستمروية ، فظهرت الظامة
 الأولى من هدمنا الحزم من مكتبات من تلك الادراكا صدرت مؤلفات أخرى لنا
 في مكاتبة الاستعمار وصدرت حريدة قناة السويس

ولكننا أحسنا بمقاومة الشركة للمهودنا في عدة ميادين ، وذلك -

أولا - لقبيا عدا ، شديداً من مؤكلمنا مقول فاصر إيجاباً أصحاب الشركات
 اقربسة والهولندية الآبعة الذكر ، سمب الصمط عنهما من حكومات بلادها ،

وأحسبنا أن بداهمية نحول أن تساعد يساً وبين الموكلين من أصحاب الشركات المتصلة بمكتسبنا ، وألف أن هؤلاء جميعاً متفرغين بمساعي شركة قناة السويس .

ثم أتت جمعية قناة السويس في السوق وحاربا مستعديون الذين وصلت الشركة إليهم ، فصار خساره شديده وكثرت باعذارهم من المال والخيل وإرسالها للقراء بالبريد ، وحدثت شركة في حيد الخرصة في مكاتب البريد بمعلقة المياه

ثالثاً : السيدات والشابات في حال أن طلقها مأجوروا شركة والحقوق الذين يدفعون ثمة ودون تبصر ، وكانت تلك الشائعات الرجعية فصل من مسامحة ، وتقوم في حياض شركة حتى يبررها ، وتقولون أنها بحرها نعمة في ودية من ودية أو في كسبي حشيش ، وربما أوفى نصيبه تسكاه إني ، وكما سمعنا من بعض من أمس هذا الملة ، يجب لصاحب القصة لدى سيدي محمد كمن مبهمة قد تقدمت عنه بمطروء ولم تلبس عن عمله جزاء أو شكوراً .

رابعاً — وفي سنة ١٩٥٢ اتصلت ، فحدثت عمل شركة وعمدت بربر عمل استثماراً قانوني وتجري للثبات في مدعاه من الشركة فوجدت من هذا العمل فرصة طيبة لكسب حريص للشركة في صاحب انشاء ورفعت من مكتسبنا عشرات الفداء من الشركة وعمدت هذه الأحكام ، وكانت بمصارفها طوية ومدارات بطروء وغير مصنوعة كالمصنع شركة وأتمتها وحرأتمها ونادى تصفيتها بل دفع فضاء وجميعها من الحراسة وأخرى لتصفيتها وحدثت الشركة من خدمتهم من المحامين ، من سمحت لهم في إعطاء وكسبا حيلها وترجع لأمرها في كل يوم كانت بواجه حمله حذرة في محكمة من أممكم ، وكان دفاعها كسجاً وكان عزيزاً وكان اتعداء بشعر بالمرارة ولأم جميعاً مع مراعاتنا .

خامساً : ولم تكتم الشركة كل ذلك بل استعدت صدح حيران الدار التي بحارها منها الذين احتصمونا في فصلا كيدية نستهدف على تلك لدر ونحسنت

وسأئسها في رسالة مطبوعة تدعوى إليها تقبلي راحة سكان حارون سبتى ، كما نحتج
وسأئسها في إقامة حجرات يسما وبين الحجاب ارتسبه المختلفة

• • •

تأميمها بعد خمس سنوات

ولا شدد مساعد الاستعمار صدور جـ المجو الذي لحصاء فيما تقدم ، حينما
مره أخرى إلى أهله ، وما حارب عام ١٩٥٦ ، فبعد من إلى الأسبوع ٤٤
واصبروا لإدارة مرفعة لمعهم بعد ، وفي مكان لا بعد عن الأسبوع مرفعة
بأكثر من خمسين كيلو متراً ، وهالك ، ونحن نرى زرع في لافح بحر ،
وبعد شهر وم الأتس ٢٣ يوم سنة ١٩٥٦ اتصل ، بكدار الاسكندرية ، يوماً
طلب منا إدارة المصو إلى الأسكندرية بعد ٤٤ و ، لنأين الظاهرة في انتظارنا
لحينما إلى القاهرة ، وذلك كـ مشرف به السيد الرئيس جمال عبد الناصر في
الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم .

وتشرفت بأداء في دار الرئيس في ذلك اليوم بعد المجدد من قبل ، حيث دعيت
إلى مبادئته بأسماء ما تمتعته في ، بأنى بأنه قد تأميم شركة مياه السويس ،
وبعد تلك اللحظة وصوت نفسي وجميع مكاتبي تحت تصرف سيادته وتم انضمام
في أحلد ساعة من ساعات الزرع النصري ، في مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ،
وتشرفت بمصونه هيته بداره هذه السويس وأذكر أني في تلك الليلة ، وبعد
خروجي من دار الرئيس في ساعة متأخرة ، بوجهت إلى صريح ولدي عقار الإمام
الشامعي لأروح عن نفسي هدنة ، وحيداً في ظلام الليل ، ثم قصت اليوم التالي
في عرلة نامة عن آماس لأعد مشروعي أمدد به للرئيس في مساء الثلاثاء

بعد التأميم

وبعد إعلان التأميم فوجئت في داري عندئذى المصحف ومصوريتها
بطاردوني مطاردة للطفر محدث أو تصريح وأحصل على صورتي ولديتي ومكتبتني

واورداني ومذمباتي ، وكانت مظهرة لم أر تجلها ، ورجوتهم ملحقاً ، ألا يكتبوا شيئاً
على لسببين :

الأول : أنني لست صاحب اعصل في تلك المخطوط الحسنة في تاريخ مصر ،
فقد أعدت ألف قبل ذلك خمس سنوات ونحو ذلك الحكومات في العهد
الفاشي ، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر هو الذي تبنى ذلك العمل الكبير
ووضعه موضع سمع ، وعصل كاه جميع له ، ووه عهداً أكثر من حدي بعمل مصر
في هذه القضية ، كدتي ، ثم أن بعد عهدي في مصر سكرتير هذب ادب
ومعها وحدثت في ذكر الرئيس ، ثم دعة السكينة على امرئ آخر أحفاداً ونحوه
ما هو والسر في معجزة تده في ثرائه ، ولدي مذكر من هذه المذكر
يحب أن تعني في علم في صلب و سحر غدار حتى لا أكون هدفه في سر
أودعائس جديده تحول بيني وبين صاحب

ورني لأسم أشد لأسم يد راحة مصر بعدد واحداً و الخارج ،
ومعها دعة « يوم اسود » ومجلة « حادي مرس » في فرنسا وصحيفة
« الله في الآخرة » في مصر وعنده يكتب على ويد كر حتى تبادله نفسه
ولم تكن في الحظ كدتي من معي ، بل في الاسوار على شعبي المصعب
وكانت في حوز لا تحدث هذا عن عني و لكن ما جاني وقد ستمرت
الشائعات ارجعة هذا انهم في مصر وتدرى عني ، والى لأدر أن صدره
من موكلتي قد قبل في حدث عني ، في عني ، لا يمكنه ، بل يدراج معهم
تحدثون على واس فهم من عروسي ، و هو في صلب حملا في صداشركة
الاستعدادة انقاماً منها لأسم « كدي في مصر » ، وحدثني صدق لي من
مستشاري مجلس الدولة يدكر لي والأسي ثلاً دعه في مصر نص أو تلك لدعه
يقولون انه وحدي لأور في التي حدثها اشركة ما تفرغ من عبيد أي كت أحاول
الحصول على مصف فيها ، وتكرار مثل هذا الشائب انقراة لاسي في شعبي
بقدر ما يؤدي القضية معها ويؤدي مستقبل هذا البلد ، ولله الذي يدري من
أسانه للعصا العامة من تحت عليهم أمور كتلك التي يردها قلة الـوه
لا يستحق الحياة في وطن بط الحياة لأسم ومن الصعب أن تفصل بين صفة الرجل
العالم وبين القضية العامة التي يشتغل بها .

ولذلك انتفاء لصحة العامة فقط رأسي مصطراً في هذه الحالة لأن أصعب
هؤلاء بعض الحقائق اشرقة اى كشف عنها أور في اشركة المسجلة تلك
الأوراق التي وقعت في يد الدولة بعد الاستيلاء على مركز اشركة القاعرة .
بل انقضى ، بعض الحقائق الواردة في هذه الأوراق .

١ - لا تدار بحلومف من سمات الشركة المصرية منذ سنة ١٩٥٢ من ذكر
سكان هذه اسطور د كود في مصر ، واحد تملأه بهم ، وحلوا عليه
سمات كثيرة منهم انه عدوهم لأول في مائة كاه ، ودك وانهم آتوا على أنفسهم
أن يحاربوه بكل سلاح اور واضر حه انه لخطر الذي يهددهم ، ووصفوا اندي
العدو الذي يزعجهم منه كاه ، كسب و سكر ، وهذه ادما بر كان يناديهم مكتمهم
في القاعرة مع مء في دس وأحيان مع وارت حاربهم

٢ - دوا في تلك الأوراق ان كان هذه سمور برعم مدرسة عسكرية
في مصر وهي مدرسة بني جمال لطاره شركة قبة اسوس ومدا هذه لصفها
واعتموا كل رجل منهم كاه ، بدأ لسكان هذه اسصور ، وهذا اشرف
لا لسيطرة

٣ - استعدوا اسما بعض دول لأحده ، وصبي اوراقهم تهر اسفير
ولامات متحدة الأمم كاه ، لاه لاجيه سور كاهي « عن معاملة له مع
استولين ، مع ما تمنيات حكومه ، وهدد به شكوا من حاكمت اشركة
قبة اسوس ، وانزل بن هذه الحكة يهدد الاقتصاد قوى وثقة في إلى هوب
ووس الأموال لأحده من مصر ، وأنه ينادي حكومه بقلب ورمح حذله ،
بن الأعرب من دس أن بعض الأوراق ابي وجدت في معادلات اشركة قد
أوتت بأن موقف من اشركة قد بحث ووفش في اجتماع نورده خارجة الدول
اتلات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وصدرت استمبيات الشدده
تتقب لشاطنا وهرص العرلة علينا .

٤ - وفي ملف من تلك الملفات كتاب شخصي لخص يد شارل دو رئيس
مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ ، ولعل الكتاب موجه إلى

وكيل الشركة الأعلى بالقاهرة ، وفيه قول إنه اكتشف المصدر الذي يتولاه ، وأن هذا المصدر هو شركة بانتيبول الفرنسية وشركة أعمال أوائل الهندية . وأن الشركتين المذكورتين لهما مقبلة في مجلس الدولة عطاء من قبل الحكومة عليويين من الجهات حاضرتهم في مصر إديفا ، وأنه علم من أرباب حوان رئيس الشركة الفرنسية أن الشركتين يدفعان لنا أتعاء شهرية قدرها خمسمائة جنيه ، وذلك بخلاف مرتب السكرتير ومرتب كاتب على الآلة سكرتية وإيجار المكتب ، وربما يستعمل تلك الأتعاء في عمارة شركة مياه السويس ، وأنه ذهب إلى ما من ليتمتع باللامتعرفة الحكومة لمصلحة هذا المورد .

و قد هما أنه قد قسم هذا في تاريخ ذلك الكتاب الذي جعله شارل دو صمعي أو اتق شركته ، وذلك لأنه سمعه وسمي قد استكتب ذلك الرجل اعترافه بصحة من المصنفات التي عمادها دون أن تكون لسكان من كان ، ودون أن نقف في حملتنا على الشركة الاستعمارية .

٥ - ونحن نذكر في كتابه هذا ما ذكره في عدة محاضر كتبها شارل روع من مطالبه ، في وجهه مصنفه جرج كوكو والسكرتير دي حاييه إلى رئيس الحكومة وجميع الوزراء عن استئنافه في أوائل سنة ١٩٥٤ يقول لهم إن كاتب هذه السطور يهدد الإلحاح في مياه السويس بالموقوف لأنه قد سطر على عمل الشركة بطريقة متعمدة ، وبعد ما عده وفتح مكتبه لمصانم ، وأن هذه الطريقة قد شتمت من قبله ، وأنه طلب من الحكومة رسماً أن تصنع حدا لهذا الشتم وتضمنه لأن الشركة تعمل بمرمات دوائه ، إلى غير ذلك من المراء الذي صمته تلك المراء وفيها إجابات من فمهم وذاك إجابات مشرفة ، والشخص المصنف ، ومن حسن الظن أن أحد السادة الذين توجهت إليهم تلك الملحمة قد تمسك بسؤالها هل يطلب مصطفى الحمداوي من وراء حركته مصلحة لنفسه ؟ وكان الجواب الذي تبرع به شارل روع أنه يسهر من هذه الحركة أن يمين وديرأ لقضاء السويس ، وعمدند سحر الزح من المستول من هذا الحواب ، وأعد السؤال قائلاً : هل له مصلحة مادية لديكم ؟ فكان الحواب بالنفي ، وفي هذا ما يكفي لهدم تلك الممرات التي تبرع بها صغاف النفوس .

٦ - وثمة بيان آخر ضمن أوراق الشركة بين الدافع، وصاحبه التي ألقاها الشركة في بحارة كات هده السطور، وقد اعترف، أوجه، بمناق تلك البائع الطوبى وهي الأموال التي قصتها المسحقة من عن استثناء، وودت الشركة في تروها أنها بذلك تمكنت من أن تحرم كات هده - سطور من أن يدكر اسمه في المصاحف أو أن يشر له أن مصل، وذلك عما اساع الصلته في ألقاها في أبواب أخرى من أبواب الحلة على.

ولسنا في حل الآن من أن نخرج نحمد من استأجرهم للدس والفساد هده كات هده - سطور ومحوه لاستثناء به، وأعجب ما في تلك الأوراق ورقة سرية أشاروا بها مصر ما في أحد اليدس، بعد أن أعظم الحيل، ولا يدري ما هي وسيلة الضرب التي كانوا يفكرون فيها حينما وصلت تلك التعليلات من باريس.

٧ - وفي ورقة من تلك الأوراق ذكروا أن حد بحريهم وهو صاحب عمر كثير لم يصرح الورقة باسمه، وقد أبلغ من الحسنة بجمع الأوراق الخاصة بقاعة السوس من المصاحف المحيطة وأن لجنة غريبة، تألفت للدراسة وأن شيئاً يحكم لهم وأنه لديهم خطر محقق بهم، فأخبروه أن أنه دراسة أن تكون شيئاً يدكر بحسب الجهود الضخم الذي بذله فأخبرهم بحديثهم فلا قد يكون السند أشد عمقاً من الاستثناء، فقاموا به لايمهمهم، لأن تقودوا بالذات وما دما محصورين ولم عد صدر صحيفة قاعة السوس هم مطعونون.

٨ - وفي المصاحف، رجحان كاملة براماتنا وبمحصرات في المحفل المختلفة ولقالاتنا ومؤامراتنا وأوراق لا يمكن حصرها نكشف عن الدس الذي ساد أعينهم من ناحيتنا وفي أوراقهم اعترافات صريحة بأنه لا توجد أنه قوة ولا أية وسيلة تحاول أن تؤثر علينا أو بمحوانا عن حجتنا.

ومن أغرب ما ألقيناه في الأوراق أيضاً ملف قضية رقعةها ضدا اثنتان من مستخدفي الشركة المصريين بدعوى أنها معاهها في مقل بشرته على رورديوسف وتمتد الشركة في الملف بأنها هي التي دعت أنعام تلك القضية وهي التي وقعت وراء لموطعين الصنوبرين ثم قالت في الملف أنها بصحت لها أن تكون القضية مدنية فقط حتى لا يحد من متر المحكمة فرصة لاطهار فصاح الشركة

والسبب فيها وبهت عليهما ، ألا يتعرضا في القضية لمؤعتنا وكتاتنا محافة أن تكون ردودنا مصححة للشركة في ساحة المحكمة .

ووأني حاول أن ألخص ما جاء عني في ملفات اشركة الاستثمار المعلقة
لكنني كنت غلباً صحياً ، ولكنني أنرت ألا أمداد ذلك الآن ، واكتفيت بذلك
الصحاح ساقية والأثير في ولستات كالم في يد الحكومة بحمد الله ، وهي
في مجموعها تكريم لشخصي المصنف ، وما كان أعاني عن أن أشير في هذا
التكريم لولا أنني تعرضت ، وأن يصدر خدمة لادى خدمة صادقة لأنوان محاملة
من ذلك الناس الرحيم ولما كاستي ، من أنس يستعملونهم والأجل من
سهم بأعمل الذي كاسته العبر وقد أدت كاديات برثة هذه القضية وهي
أشرف القضايا بما أرادوا أن يشوهوه ، بأندى أدنى ماء ، وليس بأديهم
مباشرة ، فن لمستعملين الحقبة في كسوة لأفسهم ، عو ارعر من المرة الى
تولى في صدورهم ، لم يدروا كات هذه السطور إلا بانوفير والاحرام والمستعمل
مصطبر لأن بحرم ارعل لدى دعوى في خدمة الاداء ولا ين له فيه ولا اشترى
نأى ثمن ، يد أن أراهم هذه كرت أسماء آخرين ، كات لهم رب كبرة وكات
لهم ماصبر ربيعة ولكهم بدسوا وورد أنماؤهم مقرونة بما يستحقونه من تحوير .

مؤامرة التدويل

كان القراء لا يصدقونا حين قلنا لهم أن شركة هذه السويس هي الاستثمار كله
وقد تبور فيها وأن السيطرة على قضاء السويس هي مسألة حياة أو موت بالنسبة
لذلك الاستثمار المحرم ، وقد انهما في كسنا وحدرنا ودعونا لإعداد كل ما نملك
من رباط الحبل لمواحه الاستثمار ونحن يصدر تصفية الشركة الأتمة التي لم تكن
تكتفي بإدارة الملاحة في قضاء السويس بل كات نهم من على أقدار هذه اسلاد
بوسائنا الدسة وعصائنا السوداء ، وقد ظهر لأمين صدق ماد كبراه وما حدرنا
مه واشتمت بيران اغتال والمهاد في قضاء السويس ، وأبقى الاستثمار شعله على
هذه البلاد العربية محاول أن يسترد منصبه على القضاة ومثت الولايات المتحدة
الأمريكية رواية سوى تكشف عنها الأمم كما مثل مصر حبيب أخرى على مصر
الأمم المتحدة ، ويحيل للمستعمرين للشام نهم وقد أرافوا لدماء وحر واددن ،

وارتكبوا من أعمال العربيه ما ارتكبه قد وصوا إلى هدفه على سموه قوة
بويسية دونه وما سموه إماراً للقاة عن سياسة أمة دولة كسار للتدويل ،
الذي ينعون أنفسهم به .

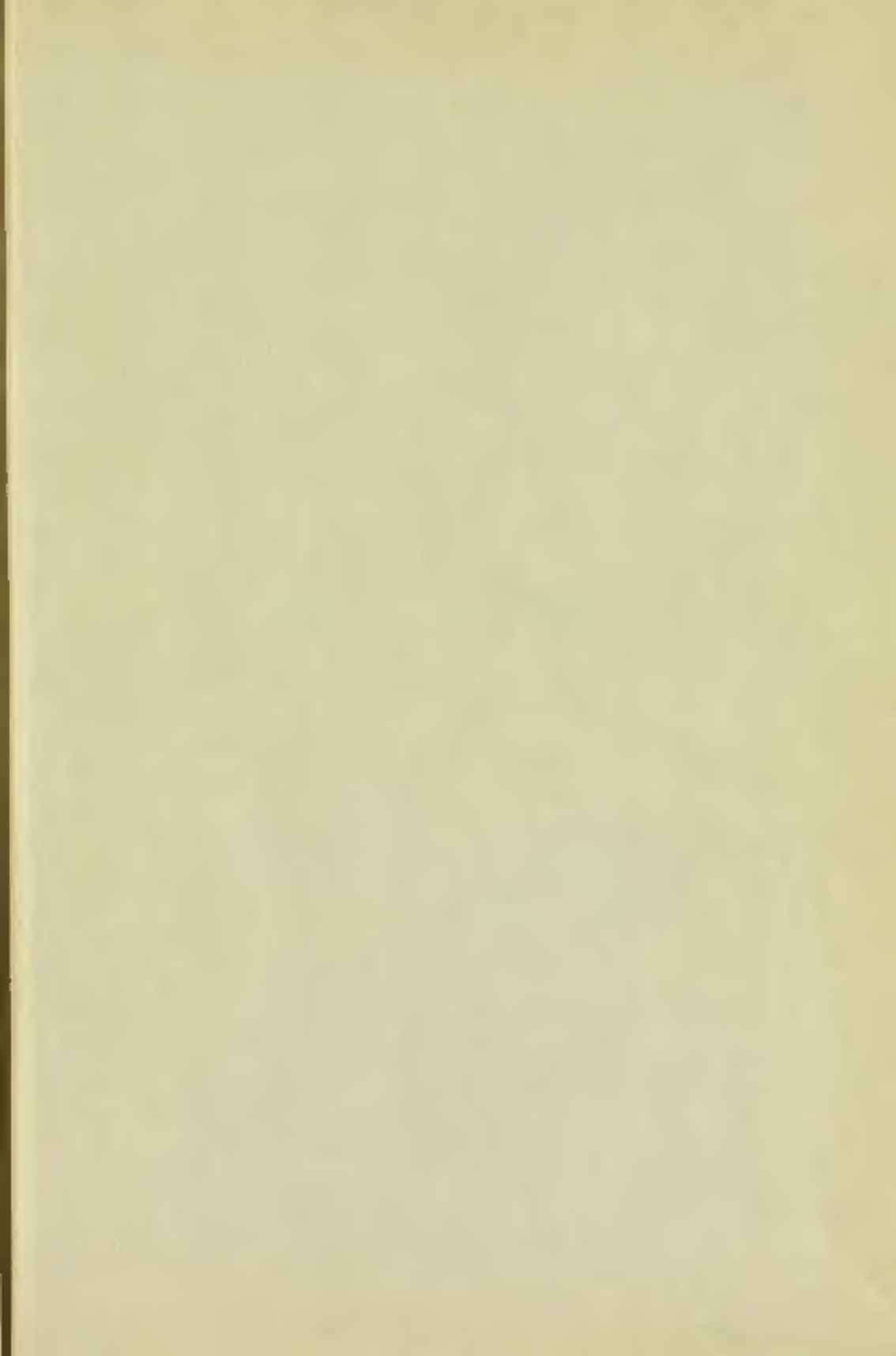
وبما لدعوهم إلى الرجوع إلى الفصل الذي كتبناه بالصفحة رقم ١٠٥ من
هذا الجزء تحت عنوان « مؤامرة للتدويل الماسة » فجددنا أشرنا إلى التحذير
الذي أرسلناه إلى الحكومة المصرية من باريس في سنة ١٩٥٠ ، مبينين فيها إلى
ما قاله لنا شارل رو بالحرف الواحد من الدعوة لإيجاد دواء دوليه نعمل على اقواء
الانجليزية المحنة بقاه اسوس ولجنة دوليه بدر الملاحه في هذه الاسوس ، وهذا
التقرير الذي صوي في صمات لإهمال واره الخارجية المصرية وعدم تدويلنا أشر
إليه فيما يقامه عن مصر هو بدا ، وهذه كل تلك تظهر ، اتحادهم الآن ،
ومن أذا كتب نسيم المعصيه ، هذه دولة والدولة وأبنا مستطمة ، أن يكشف
أوراق المدوسكر و لكن الحكومة المصرية في سنة ١٩٥١ م لم تعن بمسود
تقرير ، وذهبت صمات ، مع ذلك في المعصيه ، وله أن هذا الكتاب قد صوي
في كثير من الحد والاهتمام لأعلم لاهل كنه مؤامرة اذات ، مع حسن صوب
أو أكتة من ذلك وهذا كان يمكن أن يخلص مؤامرة ، وثق نعمل بمصرهم ، مصوحاً
حيثما لم يزل الحدود ، مرمته للين غرامهم أذى لا يستدري أي أساس

على أن لا ندم على ما قامت واحة بها احتكاره الله ، وقد هزم العدو ، ووجد
مهر إلى أيعصتها ثورة شديدة الماس مستمعة في الماع عن قيامها ولن تمكن
لهم من التدويل الإحرامى الذي يسمى به العرب ، حتى وإن تحولت المالكه إلى
حرب عامة تكون هي أساسه قصداً ، سبنا على اذات وعلى القصة وتحتاً
قريباً لمصر وللشرق وللإسلام .

وعلياً أن يؤمن بأن طابق الجهاد صوبل وأن لا يكتب فقط لهذا الخيل بل
يكتب للإحلال من بعده وقد شرح القصة وبسطها لاهل كنه ، فمن رجع
أيذاً إلى الوراء بل صطاره المدوي في كل شهر من الأرض ، سبناهم وبو بأرواحنا
التي منطلق من وراء الصدور ونحمل أديبا جعبه بصلونه حتى نتم خلاؤهم حلاه
تماماً عن آسيا وأفريقيا رمتها ونجري القاه لخير بني الإنسان ، والله المستعان ما
القاهرة في صباح الجمعة ٦ ربيع الثاني

مصطفى الحصارى

سنة ١٣٧٦ هـ ١٩٥٥ م



586

H36

v.2

BOUND

AUG 12 1957

JUL 11 1958

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU09388737